أدبيات

البلاغة العربية

قراءة أخرى

تأليف
الدكتور محمد عبد المطلب
أستاذ النقد والبلاغة
كلية الآداب - جامعة عين شمس

الشركة المصرية العالمية للنشر
لونجمان

أدبيات

البلاغة العربية

قراءة أخرى

١٠ (أ) شارع حسين واصف ، ميدان المساحة ، الدقي ، الجيزة - مصر

يطلب من : شركة أبو الهول للنشر
٣ شارع شواربي بالقاهرة ت : ٣٩٣٥٦٠٨ ، ٢٩٢٠٦١٦
١٢٧ طريق الحرية (فؤاد سابقا) - الشلالات ، الإسكندرية ت : ٤٩٢٤٨٢٩

الطبعة الأولى ١٩٩٧
الطبعة الثانية ٢٠٠٧

رقم الإيداع ١١٨٢٤ / ١٩٩٦
الترقيم الدولي ٣ - ٠٢٤٠ - ١٦ - ٩٧٧ ISBN

طبع في دار نوبار للطباعة ، القاهرة

أدبيات

البلاغة العربية

قراءة أخرى

تأليف
الدكتور محمد عبد المطلب
أستاذ النقد والبلاغة
كلية الآداب - جامعة عين شمس

الطبعة الثانية

الشركة المصرية العالمية للنشر
لونجمان

المحتويات

الصفحة

الفصل الأول

موقف من البلاغة

-١-

الحقُّ أن الدَّرسَ البلاغيَّ العربيَّ القديم ، كان ذا تأثير بالغ في مسيرةِ النَّقْدِ العربيِّ حتّى يومنا هذا ، وما زالت أغلبُ أدواته هي عُدَّة النَّقد الأساسية ، وبخاصة ما يتصل بنقد الخطاب الشِّعْريّ ، لكن المؤسف أن هذه الأدوات تُقَدَّم للناشئة في قوالب جافَّة ، حتّى تحوّلت إلى أداة تفسيريَّة عَقيمة ؛ لأن من يتعامل بها لم يُدْرِكْ وظائفها الجماليَّة الصَّحيحة ، ولم يحاول الكَشْفَ عن خلفيتها اللُّغَويَّة التي تعطيها شرعية وظيفتها الإبداعية .

وأظنُّ أن الناشئة - وخاصة في المرحلة قبل الجامِعِيَّة - لم يروا هذه الأدوات إلا في جانبها المشَوَّه ، الذي يعمل على تمزيق النصِّ ، وبَعْثَرة مُكَوِّناته إلى عناصر مَبْتورة لا تجمعها وحدة شعوريَّة أو موضوعيّة ، أي أن البلاغة – على هذا النَّحو – كانت من أسباب نفور النّاشئ من مجموعة البِنى البلاغيَّة أوّلاً ، ثم من النصِّ الأدبيِّ ثانيًا ، ومن ثم كانَ الأمرُ في حاجةٍ إلى مُعاوَدَة النظر في مباحثِ البلاغة ، جُمْلةً وتفصيلاً ، للإمساكِ بتصوُّرٍ شموليٍّ يجمع بين مُفْرَداتها من ناحية ، والكشف عن تفسير عميق لتحوُّلاتها الظاهرة والعميقة من ناحيةٍ أخرى .

ولا نقصد بهذا الموقف أن نشاركَ في الهجوم على البلاغة العربيَّة ، وإنما نقصد أن نوضِّحَ كيف أنَّ الإساءة إليها جاءت من أقربِ النّاس لها . أساءوا إليها مرَّتين : مرَّة عندما أخذوها في عَجَلَةٍ من القراءة الأولى ، ومرَّة عندما أعادوا طرحها مُشَوَّهة عن وَعْي أو بغير وعي .

واللافت أن الهجومَ على البلاغة قد بدأ مُبَكِّرًا مع حركة إحياء التُّراث ، ثم ازداد الهجومُ في المرحلة المتوسِّطة ، وكانت ركيزة هذا الهجوم أنَّ البلاغة قد تخلَّت عن فِطْرِيَّتها وانطباعيَّتها لتدخل دائرة العِلْميَّة ، فقد تصوَّر شيوخُنا أن العلمية كانت أخطرَ المزالق الَّتي سقطت فيها البلاغة ، وتبرير ذلك أنَّها دراسة ذَوْقِيَّةٌ جماليَّةٌ ،فتحوُّلها إلى العِلْميَّة المنهجيَّة فيه قضاءٌ على مُعْظم جماليّاتها .

وأعتقدُ أن هذا الهجوم كان ظالِمًا ؛ لأنه شرفٌ للبلاغة أن تكون عِلْمًا ، من أن تكون بحوثًا مُبَعْثَرَة ، لا تلتزم بخُطَّة ، أو منهج يضبط حركتها . فلا نتصور أن تُعابَ دراسة ما بأنها أخذت ثوبًا عِلميًا منظَّمًا ، بل الأوْفَق أن تكون العِلْميَّةُ صِفَةَ مَدْح لا ذَمّ ، وهو ما تصبو إليه أيّ دراسة قديمة أوجديدة .

وإذا كانت العلميَّة أصبحت صاحبةَ السِّيادة في عالمنا المعاصِر ، وأصبح المنهج العلميُّ مساويًا لحقيقة نهوض أيِّ مجتمع ، فإن ذلك يدعونا إلى مزيد اعتزاز بالجهد الَّذي بذله القدماءُ في تحويل البلاغة إلى عِلْم مُكْتَمل الأصول والفروع ، فالعلم ليس إلا منهجًا في التَّفكير ، وكل عِلم يستخدم المنهج الَّذي يتوافق مع خواصِّه الذّاتيَّة ، فإن لم يجد من المناهج ما يُناسِبُه ؛ استحدث منها ما يساعده على أداء مهامِّه ، وهو ما صنعه البلاغيّون ؛ إذ أضافوا إلى ما ورثوه من توصيف مُبَعْثَرٍ كثيرًا مِنَ التَّنظيم والتَّبويب ، برغم ما

واجهوه من نِسْبِيَّة ، وبرغم اعتماد النسبيَّة على الذَّوْقِ والانطباع ، فليست العِلْمِيَّة موقوفة – دائمًا – على حقائقَ ثابتة أو شبه ثابتة ، بل المهمُّ – في ذلك – **المنهج الَّذي يتعامل** مع هذه الحقائق .

والمتابع **للدَّرْس البلاغيِّ** القديم يُدْرِكُ قيامَه على أساس من الخبرة الدَّقيقة ، والمعرفة **الصَّحيحة بكلِّ** مُفْرَداته ، وكل هذا كان ناتجًا لممارسة تطبيقية مع النماذج **الأدبية الرّاقية** ، بحيث أفرزت التَّطبيقاتُ كمّا هائلاً من المواصَفات الجيِّدة وغير الجيِّدة ، أمكن جمعها في مَحاور كُلِّيَّة ، وأمكن إخضاعُها لمجموعة من التَّقاليد الثّابتة أحيانًا ، والمتغيِّرة أحيانًا أخرى ، وهذا الثَّبات أو التَّغيرُ مَحكومٌ بمجموعة القوانين التَّحوُّلية الَّتي كشفها البلاغيّون من مُمارَسَتِهم الفِعْلِيَّة للخطاب الأدبيِّ عمومًا ، والخطاب القرآنيِّ على وجه الخصوص .

لا شكَّ – إذن – أن الجهد البلاغيَّ قد بدأ حركته من منطقة (المعرفة الكلِّيَّة) الَّتي تضمُّ ما هو عِلْمي وما هو غير علمي ، لكن المعرفة وَحْدَها لا تمثِّل عِلْمًا بالمعنى الصَّحيح ، وإنما تتحوَّل إلى العلميَّة تبعًا لأسلوب التَّفكير ، ومنهجيَّة البحث ، ودقَّة رَصْد الظَّواهر ، والكشف عن أبعادها الَّتي تفسِّرها ، وكلُّ ذلك يتيح للمعرفة أن تتحوَّل إلى عِلْم .

وقد لاحظ السَّكاكي هذا التحوُّل من مجرَّد المعرفة إلى العِلْم عندما قدَّم مُبرِّرات تأليفه (مفتاح العلوم) ، حيثُ ألحَّ عليه فاضلو زمانه في تصنيف مُخْتَصَر يحظيهم بأوفر حظٍّ منه ، وأن يكون أسلوبُه أقربَ أسلوب من (فَهْم) كلِّ ذكي ، فقدَّم مُصَنَّفة وضمَّنه كلَّ المطالب (العلميَّة) خلال مَحاور ثلاثة : مِحْور الصَّرْف ، ومحور النَّحو ، ومحور المعاني والبيان [1] . والَّذي لا

جدالَ فيه أن البلاغة هي (أسلوبيَّة) القدماء ؛ لأن المتابَعَة الصَّحيحة لمباحثها الكليَّة والفَرْعيَّة تؤكِّد خُطَّتها العِلْميَّة الَّتي لم تتوفَّر لغيرها من العلوم القديمة ، اللَّهم إلا علم (الأصول) الَّذي وازاها في عِلْميَّتها ، وهذه العِلميَّة البلاغيَّة لم تنحصر في المباحث البلاغيَّة الخالِصَة ، وإنما اتَّصلت بعلوم أخرى كعلم اللُّغةِ ، وعلم النَّحو والصَّرف ، بالإضافةِ إلى اتِّصالها بالممارَسات النَّقْديَّة القديمة للشِّعر والنَّثر ، وهو ما أكَّد انفتاحَها على الثَّقافة العربيَّة القديمة جُمْلةً ، والأدبيَّة خاصَّةً .

وتتأكَّد عِلْميَّةُ البلاغة باتِّساقها الجَوْهريّ مع (عِلْم المنطق) ؛ لأنها تستهدِفُ مع الجمال إنتاج (الصِّحة) و (السَّلامة) ، ومن ثم امتدَّت مَباحثُها من منطقة الصَّوت المفْرَد ، إلى الكلمة المفردة ، إلى التّركيب المفيد ، إلى التَّراكيب المتَّصلة أو المنْفَصِلَة ، على معنى أنَّ البلاغة كانت دِراسَةً واعِيَةً لأدوات التَّعبير اللُّغويَّة وكيفيَّة إنتاجها للمعنى ، مع الاحتفاظ لكلٍّ أداة بموقعها في محاور البلاغة الثَّلاثة : المعاني والبيان والبديع ؛ وهي محاور لها فَلْسَفَتُها النَّظريَّة الَّتي سوف نعرضها تفصيلاً عند تناول كلٍّ محور على حِدَة .

وإذا أصرَّ البعضُ على أن تظلَّ البلاغةُ (فنّا) ، فإننا نرى أنَّه لا تناقضَ بين الفنِّيَّة والعلميَّة ؛ لأنّ البلاغة (فنُّ الصَّنعة) ، وكل ما يأتي من وراء الصَّنْعَة لا بدَّ أن يحتكِم إلى تدبير مسبق ، على معنى أن العَفْويَّة ، أو العشوائيَّة لا يحتملُها هذا المجالُ ، بل إن التَّعقُّل والمنهجيَّة يكونان صاحبي السِّيادة المطْلَقَة ؛ ذلك أن البلاغة ترتبط بظاهرة إنسانيَّة خطيرة ، هي لازمة الكلام ، ولإحكام التَّعامل مع هذه اللازمة لا بدَّ أن يكون هناك مَنْهَج ، والمنهج يقتضي بالضَّرورة وجودَ قواعد إجرائيَّة تنظيمية ، على أن يؤخذَ في الاعتبار الابتعاد

عَنِ التَّعسُّف والقَهْر ،أي أنَّ الحركةَ البلاغيَّة يجبُ أن تبدأ من منطقة مُحايِدَة بين العَفْويَّة والقصد ، على أن تكون الغلبةُ النهائيّة للقَصْدِيَّة بغلافها العقليِّ الَّذي يتكئ على المشابَهات والتَّلازُمات ، مما يعطي البحثَ البلاغيَّ طبيعة نسقيَّةً ، وهو ما قدَّمته البلاغةُ في القرن السّابع الهجري ، حيث تداولتها الأقلامُ بالوصف أحيانًا ، والمعياريَّة أحيانًا أخرى ، ثم أضافت إليها كثيرًا من التَّنظيم والتَّبْويب ،ومدَّتها إلى ظَواهِر كانت محجوزة للنَّقد الأدبيِّ الخالِص ، وصارت مُهِمَّتُها إنتاج نصوصٍ حسبَ قواعد وإجراءات تنظيميَّة .

وهذا كلُّهُ لا يمكن أن يكون عائقًا أمام التَّدخُّل الأدبيِّ ؛ لأن عِلْمية البلاغة يمكن أن نطلقَ عليها (علميَّة فنيَّة) على صعيد واحدٍ ، وهذا أمرٌ تفرضه التَّقاليدُ التُّراثيّة ، حيث توحدت البلاغة والنَّقد ، وكوَّنا أداة تحليليَّة تمتلكُ القُدْرة على التَّعامل مع الخطاب الأدبيِّ بكافَّة مُسْتَوَياته ، ونحن نعلمُ أنَّ النَّقدَ عمليةٌ تلحق العمل الأدبيَّ ، أو بمعنى آخر (تلاحقه) لتميِّز فيه بين الجودة والرَّداءة ، كما نعلم أن البلاغةَ تقوم على خِبْرات مستمدَّة من مُعايَشَة النُّصوص لرصدِ أشكالِها المتنوِّعة فيما يتَّصلُ بالخروج على المواضَعَة اللُّغَويَّة في مباحث البيان من مجاز واستعارة وكناية ، وينضاف إليها التَّشبيهُ بوصفه أساسَ البناء الاستعاريِّ .

كما تتَّصل البلاغةُ ببناء الجملة بكل احتمالاتها التَّركيبيَّة-الَّتي تنحرِفُ عن النَّمط المثاليِّ إلى مكوِّنات تغلفها النِّيةُ الجمالية ، ثم تمتدُّ إلى البديع بوصفهِ أدواتٍ إضافيَّةً تحسينيَّةً .

وقد حدث التّمازجُ بين الجانبين نتيجة للصِّلَة الحميمة بين تمييز الجيِّد من غيره ، والوسائل المعينة على هذه الجودة ، فالباحث في عناصر الإجادة في

العمل الأدبيِّ ، كان يلجأ - بالضَّرورة - إلى بيان الوسائل الَّتي تُساعد على ذلك ، مما أدّى إلى تشابك الجانبين ، وأيلولة الأمر في البلاغة إلى كيفيّات التَّخالف في أداء المعنى الواحد بطرق متعدِّدة ، وأيلولته في النَّقد إلى المعرفة بجَواهِر المفردات والتَّراكيب ، والدَّلالة المنبثقة منهما ، وما يعرض لها من الفصاحة ، فالعمليَّتان البلاغيَّة والنَّقدية تتكاملان في الاتِّصال بالأدبيَّة .

وهكذا انتهت المساراتُ المخْتَلِفَة إلى عمليَّة توحُّد ، مُفيدة من الحقائق العِلْميَّة في مباحث اللُّغَة والنَّحو والمنطق ، ومفيدة من مباحث الجمالِ البلاغيِّ ، وأصبحَ الأدبُ يُقاس بكلِّ ذلك ، ممّا أتاح للموضوعيَّة أن تزيحَ الذاتيَّة جانبًا ، وأن تمارسَ فعاليَّتها النَّصيَّة مازِجَة بين قِيَم نقديَّة خالِصَة ، وقيم بلاغيَّة خالصة (٢) .

من هنا امتلكت البلاغة قدرة على التَّحرك الشَّكلي ، والتَّحرك العميق ، للكشف عن الفصاحة ، وفي الوقت نفسه فإن الخطاب الأدبي لم يأنف مِنَ الخضوع لها ، ولم يجد غضاضة في اتباع توجيهاتها ؛ ذلك أن الأدبيّة أصبحت مكونًا بلاغيا ، أمدها بمجموعة من المقوِّمات المعرفيَّة الَّتي تنتمي إلى الأسلوبيّة بوصفها الممثل الجديد للبحث البلاغي القديم .

وأعتقد أنَّنا مطالبون اليوم بإعادة الشَّرعيّة للدَّرس البلاغي ، وقد حاول ذلك باحثون سابقون في مقولاتهم عن (تجديد البلاغة العربيّة) أمثال الشَّيخ أمين الخولي وأحمد الشّايب وأحمد حسن الزَّيّات ومصطفى صادق الرّافعي ، وكانت محاولاتهم الأولى بداية الرَّبط الحقيقي بين الدَّرس البلاغيِّ القديمِ ، والدَّرس الأسلوبيِّ الحديث ، ثم تتابعت الجهود الحذِرَة أحيانًا ، والمندفِعَة أحيانًا أخرى ، وسبب هذا الاندفاع يعود - فيما نرى - إلى الاتِّصال الأخير

بالوافد الغربي في مجال الأسلوبيّات والبنيويّات ، وإلى الأهمية المتزايدة للبحث اللِّساني ، ونظريّات التَّواصل والسيمائيّات ، وإن ظلَّت هناك مفارَقة بين البحث البلاغيِّ والبحث الأسلوبيِّ في مناطق معينة ، كمنطقة التقويم الَّتي ارتكزت عليها البلاغة بحدة ، في حين تغاضت عنها الدِّراسات الحداثيّة .

ومشروعيّة البلاغة أمر مستحق منذ أن صارت علمًا مكتملاً ، يمتلك أسسًا نظريَّة ، وإجراءات تطبيقيَّة ، ولم يحصر نفسه في البعد الجماليّ وحده ، بل تجاوزه إلى عمليَّة (التَّأكيد) أو (الإقناع) التي تَرْتَبِطُ بالمتَلَقّين في مقاماتهم وأحوالهم المتباينة ، أي أنّ البلاغة - على نحو من الأنحاء - قد اتَّصلت بالواقع الاجتماعيّ في ظواهر الجمعيّة الثَّقافيّة ، وبخاصَّةٍ في مستوى الإفْرادِ وتوافقه مع بيئات لُغَويَّة بعينها ، وكلُّ ذلك أتاحَ للبلاغة أن تتحوَّل عن مُهِمَّتها الأولى وهي إنتاج النَّصِّ ، إلى مُهِمَّةٍ جديدةٍ هي تحليله والكشفُ عن نظامِه .

واللافتُ أنَّ ازْديادَ العناية بالبلاغة كان بمنبهات طارئة ، نتيجةً لاتِّصالنا بالتَّيارات النَّقدية الوافِدةِ ، وكأنَّنا نحتاجُ إلى من ينبِّهنا - دائمًا - إلى الإفادة من تراثنا ، فإذا كانت التَّياراتُ الجديدة قَدْ شَغَلَتْ نفسها بتَحْليلِ أدَواتِ اللُّغةِ بكُلِّ طاقاتها التَّأثيريَّة والإقناعيّة ، وبكل مَهامها الانفعاليّة ، فإن المُهِمَّةَ نَفْسَها قَدْ شَغَلَتِ البَلاغَةَ القَديمَةَ ، وَقَدْ أفاد مِنْها - بلا شك - الخطاب الأدبي التُّراثي ، وسوف يفيد - بلا شك أيضًا - الخطاب الأدبي الحديث ، وما علَيْنا إلا أنْ نعيد اكتشافَ الدُّروبِ القديمة الَّتي هجرها الباحثون بدعوى التَّحجر والجمود ، وهي دعوى قائمةٌ - فيما أعتقد - على السَّماعِ دونَ الفحصِ الفعلي ، فما إن ردّدَ شيوخنا هذه المقولة ، حتّى تتابع الأبناء في ترديدها ، دون العودةِ الموثَّقةِ إلى الموروثِ البلاغيِّ للتَّحقق من صحة الدَّعوى .

وليست قضيَّتنا هنا هي إعادة البلاغة بكل مصطلحاتها ، وبكل تفريعاتها لتحلَّ محلَّ المصطلح النَّقدي الجديد ، فالبلاغة ليست في حاجة إلى ذلك ، لأن نظريّة الأدب نفسها تتصل بكثير من هذه المصْطَلَحات ، وتستدعي كثيرًا من الإجراءات البلاغيَّة القديمة ، فالبلاغة تشاركُ التّوجهات الشّكليّة والبنيويَّة ، والسّيميوطيقيَّة في اهتمامها بالأدوات الشّكليّة اللُّغوية ، ثم يَنْضافُ إلى ذلك اهتمامها بالكيفيَّة الَّتي يمكن لهذِهِ الأدوات أن تؤدي بها مُهِمَّتَها داخِل الخطابِ الأدبي ، على معنى أنَّ البلاغة وجدت فرصتها في التعاملِ مع جانبي الاستهلاك والإنتاج . والدّارس المنصِف يدركُ صلاحية البلاغةِ القديمةِ ، للأسلبَةِ الحديثة ، فالعَلاقة بينهما وطيدةٌ ، بل إن الأسلوبيَّة - كما يقول هنريش بليت - قد تتقلَّص أحيانًا حتّى لا تعدو أنْ تكونَ جزءًا من نموذج التَّواصل البلاغي . وقد تنفصل أحيانًا عن هذا النموذج ، وتتسع حتّى لتكاد تمثِّل البلاغة كلَّها .

وهذا الَّذي يصدُقُ عَلى صلة البلاغة بالأسلوبيّة ، يَصدُقُ على صلتها - أيضا - بالشِّعريَّة ، فالشِّعريَّة البلاغيَّة ارْتَكَزَتْ عَلى الأدوات البلاغيَّة ، وتعاملت معها تعاملاً مكثَّفًا ، وذلك بخلاف شعريَّة الأسلوب الَّتي تعالج أدبيّة النَّص باعتبارها مجموعة من الخصائص الملازمة للُّغة الجماليّة (٣) . ذلك أن التعارض بين البلاغة والأسلوبية - إذا وجد - هو تعارض مؤقت ، سرعان ما يتلاشى ، حتّى يصير العِلمان إلى تكامل يمكن أن يفيد إفادة بالِغةً في تَقديم نِظامٍ ذي أصولٍ عربيَّةٍ ، صالحٍ للتَّعاملِ مَعَ الخِطاب الأدَبي العَرَبيِّ صلاحيةً توافقيّةً ، يُوَظِّفُ مِنَ الأدَواتِ البَلاغِيّةِ ما يَجده قابلاً للتَّوْظيف ، ويُطَوِّرُ ما يَحتاجُ إلى تَطْويرٍ ، ويعدِّلُ ما يحْتاجُ إلى تَعْديلٍ ، ثُمَّ فَوق هَذا وذاكَ

يستحدثُ أدواتٍ وافدةً بَعْدَ أنْ يطوِّعها لروحِ هَذِهِ البلاغة .

مِنْ كُلِّ ذَلكِ أصبح محتَّمًا التّصدي لتلك الأصوات الَّتي ترتفعُ حينًا بعد حين بالهجوم على البلاغةِ القديمةِ ، والعَجيبُ أنَّ مُعْظَمَ هؤلاءِ المهاجمينَ إذا احْتَكَموا للدِّراسةِ التطبيقيَّةِ مع الخِطابِ الأدَبي ، لا يجدونَ ما يسعفهم إلا تلكَ الأدَواتِ البَلاغيَّة القديمة من تشبيهٍ واستعارةٍ وكنايةٍ ، ومِنْ تَقْديمٍ وتأخيرٍ ، وحذفٍ وذكرٍ ، وتعريفٍ وتنكيرٍ ، ومن سَجْعٍ وَجِناسٍ وطِباقٍ ، وربما كانت الإضافة الَّتي نلاحظها على استعمال هذه الأدوات ، هو إخضاعها لمسميات طارئة ، توهم بالحداثة ، كالانحراف والانتهاك والانزياح ، ثم إدخالها إلى دوائر الإحصاء العددي ، وهي دائرةٌ لَمْ تَغِبْ عَنِ القُدَماءِ تَمامًا ، وإنْ كانت إشاراتُهُم لَها خَاطِفةً ، دونَ أنْ يُعْطُوها العناية الكافية الَّتي أصبحت لها في الدَّرسِ الأسلوبيِّ الحديثِ .

-٢-

وَمِنَ البَديهيِّ أنّ العَرَبَ القُدَماءَ قد تَنبَّهوا لأدَوات البلاغَةِ في مَرْحَلَةٍ مبكِّرَةٍ مِنْ تاريخهِم ، لا بِاعْتِبارِها أطُرًا مَعْرِفيَّةً ذاتَ تحديداتٍ صارِمةٍ ، ولَكِنْ باعْتِبارِها وسائلَ تعبيريَّة قَائِمةً في بنيةِ التَّراكيب ، فإذا قَدَّمَ المبْدعُ صُورَةً رائِعةً ، وَجَدَ صَداها مُباشَرةً عِنْدَ المتَلَقّي أو المتَلَقّينَ ، وَحَظي مِنْهُم بالاسْتِحْسانِ ، دونَ أنْ يَكونَ لدى المُتَلَقّي الأوَّلِ إلْمامٌ كافٍ بمفْهومِ هَذِهِ الصّورةِ ، أوْ بمُكَوِّناتِها ، أو حدودِها الاصطلاحيّة ، لَكِنَّهُ - عَلى نحوٍ مِنَ الأنْحاءِ - أدرك أن المبْدعَ قد تجاوَزَ لغةَ الحديثِ المألوفة ، إلى لُغَةٍ طارِئَةٍ لَها

مواصفاتٌ جماليّةٌ مفارقةٌ ، وهَذِهِ هي أخطرُ ملامحِ الخطابِ الأدبي عمومًا ، وَهَذِهِ المفارَقَة تَرْجِعُ إلى الشَّكْلِ الصِّياغي الَّذي يَسْتَمِدُّ ركائزه من الأدواتِ البلاغيَّة الَّتي تم الاصطلاح عليها في مرحلةٍ تاليةٍ ، وهذا يَعْني أن رصد الصُّورة ، كانَ يتأتّى من قِياسِ ردود فعلها على المتلقّين ، ثم تكرار ردّ الفعلِ مرَّةً بَعْدَ أخرى ، لفت إليه الدارسين فقيدوه بوصفه ظاهِرةً برّاقةً ، ثُمَّ مَعَ نُضْجِ العَقْلِ جاءَتِ التَّسمِيَةُ الاصطلاحيَّةُ الَّتي ورثناها عَنْهُم بعد أنْ أخَذَتْ حقَّها مِنَ الفَحْصِ الشكلي ، وحقها في إنتاج المعنى .

والأمْرُ اللافتُ أنَّ بَعضَ الدّارِسينَ المحْدَثينَ يظنّون أن الحداثية تعني الانقطاع عن القديم ، فإذا عَرَض لِرَصْد صورةٍ بلاغيّةٍ كَالاستِعارةِ - مثلاً - فإنَّه يُحاولُ تجاوزَ التَّقليد التراثي في تحليلِ الصّورةِ ، ويُقَدِّمُ تَحْليلاً كاشِفًا لَها من مُنْطَلَقٍ جديدٍ ، فَيَرى أن المُبْدِعَ عندما يقول : (تكلَّم المقعدُ) لَمْ يُجْرِ في نَفْسِهِ حركةً مِنْ نَوْعٍ ما ، إلا الحركةَ التعبيريَّة الأخيرةَ ، على معنى أنَّه في حالة إبْداعِهِ يرى (المقعد متكلِّما) بالفعلِ ، دُونَ أن يُدْرِكَ أنَّه بهذِهِ المقولةِ قد أضاع أدبيَّة العِبارةِ بوصْفها تجاوزاً للتعبيرِ المألوفِ ، لأنَّه بمقولَته الجديدةِ قد أضاف التَّركيب إلى دائرة الحقيقة ، أمّا الإجراءُ البلاغيُّ فإنه يحتفظ للتَّركيب بأدبيَّتهِ ، ومجاوزته ، وذلك بإسقاط حوار داخلي عند المبدع ، هذا الحوار يستدعي طَرَفَيْنِ بالضَّرورةِ هما : (المقعد والإنسان) وفي مَرحَلَةٍ تاليَةٍ يَحْدُثُ تماس دلالي بَيْنَهما ، فَتَنْتَقِلُ بَعْضُ خَواصِّ الطَّرَفِ الثّاني للأوّلِ ، وَهَذا التَّماسّ يُمهِّد للاستغناءِ عَنْ أحدِ الطرَفَيْنِ وتحميلِ الآخرِ مُهِمَّتَه الدَّلاليّةَ .

وهذا التَّخْريجُ البلاغي ينطلق من مستويين متوازيين .

أحدهما : حَرَكَةُ السَّطْحِ وما يَنْتابُها من عدولٍ في نِسْبَةِ الشيءِ إلى غير ما هو له .

والآخر : حركة العمق التي تتكفل بإعادة التَّوازُنِ المفقود عَنْ طَريقِ (النَّقل) الاستعاري . وهُنا يَحتاجُ الأمر إلى طَرْحِ تساؤلٍ لَهُ أهَمِّيَّتُهُ - مِنْ وجْهَةِ نَظَرِنا - من أيْنَ يَستمدُّ الإنسانُ مَعارِفَهُ بَعيدًا عَنْ بَديهيّاتِ العَقلِ الضَّروريَّةِ ؛ يَسْتَمِدُّها - بلا شكّ - مِنْ عَالَمِ الوَاقعِ ، وَلا سبيلَ لمباشرةِ هَذا الواقعِ إلا بِالحواسِّ الَّتي يَمْتَلِكُها ، بالإضافة إلى عُنْصُرٍ إضافي داخلي هو (الحدس) . ففي هَذِهِ الصّورَةِ الَّتي معنا (المقعدُ يتكلَّم) نَجِدُها تعتمد ثُنائيَّةً تشابُهيّةً ، ففي مَرْحَلَةٍ أولى هُناكَ إدْراكٌ للإنْسان ، فَكَيْفَ تمَّ الانْتِقالُ من الإدْراكِ الثّاني للأوّلِ وَجعلهُ مَرْكَزَ الثِّقلِ في إنتاجِ المعْنى ؟ إنّ الوَعْيَ قد جَمَعَ بَيْنَهُما كلا عَلى حدة مستقلا عَنْ صاحِبِهِ ، وَهُنا يأتي إدراكٌ ثالثٌ يَتَغاضى عَنِ الطَّرَفَيْنِ مؤقّتًا ، لِيُقَدِّمَ إداركًا عَقْليا جديدًا فيهِ مزج بَيْنَ السّابقينِ ، عَلى مَعْنى أنّ الإدراكَ الأوّلَ والثّاني كانتْ وَسيلَتُهما الحَواس ، أمّا الإدراكُ الثّالثُ فوسيلتهُ العقل ، لَكِنّ ركيزته الأساسيّة هِي الإدراكُ الحسّي .

عَلى هَذا الأساسِ جاءَتْ حركةُ البلاغيّين ، في عنايتهم بِالجانب المحسوسِ ، والجانبِ العَقْلِيّ . أمّا بَعْض الحداثيّين فإنَّهم يتناسونَ الإدْراكَ الأوّلَ لِيَخلصوا للإدراكِ العقليِّ الأخيرِ ، أيْ أنَّ عنايتهم بالنِّهاية وحدَها . وإذا كانَ مِثْلُ هَذا الوعي الإدراكي يصلح للمُتَلَقّي العادي عِندَ تَقَبُّلِ الصّورَةِ سَرِيعًا ، فإنّ مُهِمَّةَ المحلِّلِ تَخْتَلِفُ عَنْ ذَلك تَمامًا ، لأنه معنيٌّ بمجموعِ العمليّاتِ الإنتاجيّةِ لِلْكَشْفِ عَنْ فَاعليتها الإبداعيّةِ في الوصولِ إلى تِلكَ النهايةِ ، وَلا شَكَّ أنّ تقبل الصّورةِ مبرَّرةً ومفسرةً يَكونُ أدْخَل في الأدبيَّةِ مِنْ

تَقَبُّلِها في مرحلتها الأخيرة غفلاً تتساوى مَعَ الحقيقةِ في إحداثِ الأثر الجماليّ .

فإذا نظرنا إلى مرحلة الإدراكِ عَنْ طَريقِ الحواس ، فإنَّها لا يُمْكِنُ أنْ تُقَدِّمَ لَنا واقعًا (يتكلَّم فيه المقعدُ) ، ومن هنا وجبَ ردُّ الصّورةِ إلى مصدرِها التكويني في الواقعِ ، وهَذا ما قامَ بِهِ البلاغيّونَ في كلٍّ إجراءاتهم التحليليّةِ الَّتي تَزْدَوِجُ فيها الحركةُ بَيْنَ مستوى السَّطْحِ ، ومُسْتوى العُمْقِ ، فالمستوى السَّطحي يقول(تكلَّم المقعد) ، أمّا المستوى العميق ، فيقوم على ربط المقعدِ – في حالة إدراكِهِ إبداعيا – بالإنسان ، ثم تتدخَّلُ عمليّةُ الحضورِ والغيابِ ، عَلى أحدِ الطّرَفينِ ، وَهُنا كانَ الغيابُ للطّرَفِ الثّاني . مع الإبقاءِ عَلى بعض مواصفاته كمؤشّرٍ عَلى غيابِهِ ، وبَيْنَ الحضورِ التَّقديري ، والغياب الفعلي تتجلى (الاستعارة) بكلٍّ شروطِها البلاغيّةِ .

وخطورة الإدراكِ المحدث للصّورةِ في أنّه ينقلُها إلى الذهنيّة الخالصة ، وَيَجعلُ مِنْ هذا الإدراكِ وسيلة للحكم بالقيمة ، فكلَّما أغرقَتِ الصّورةُ في ذهنيَّتها ، حققت نموذج الإبداع الفني ، ودورها لا يتجاوز التَّعبير بطريق غير مباشر ، وما على المتلَقّي إلا التأمُّل في الصّورة الّتي تقدّم له ليصلَ إلى المعنى وصولاً مريحًا .

هَذا الوُصولُ المريح يتنافى مع الوعي التراثيِّ في التَّعامُلِ مع الصّورةِ البلاغيّةِ عمومًا ، فإنّ عبدَ القاهِرِ الجرجاني يعرض لأصولِ الجودَةِ الكلاميَّة ، ويردّها – في مُجْمَلِها – إلى التّشبيه والتَّمثيل والاسْتِعارةِ ، ومعظم المحاسن التَّعبيرية تعودُ إليها ، ومتفرعةٌ عنها ، وراجعةٌ إليها ، وعلى هذا ترددت نماذجُ جزئيّةٌ لافتةٌ مثل (الفكرة مخّ العمل) وقول الشّاعر : (وعُرِّيَ أفْراسُ الصّبا

ورَواحِلُه) ، وقول الأعرابي : (كانوا إذا اصطفوا سفرت بينهم السِّهام ، وإذا تصافحوا بالسُّيوف قفز الحمام) ، وقول الشاعر : (فإنّك كاللّيل الَّذي هُوَ مُدْرِكي) .

ونظر التحليليّ في هَذِهِ الأمثلَةِ يجمع بَيْنَ المراحل الإدراكيّة السّابقة ، أمّا الإدراك المتعجِّل الّذي تقصر همته على طَلَبِ الحقائق ، والبحث عن الدَّقائق ، وَعَدَمِ الوُصولِ إلى اللَّطائفِ ، فإنَّه يرْضى بالإدراكِ المجمل الأخير ، أو الظاهِرِ الصِّياغي المُباشرِ، دون أنْ يَرْجِعَ بحركته الذِّهنيَّة إلى العمليّات الربطيَّة الأولى ، ويرى عبدُ القاهر أنّ هَذا الإدراك الأخيرَ « أروح للنفس ، وأقل للشغل ، إلا من طلب الراحة : ما يعقب تعبًا . . . ذلك أن الأمور الَّتي تتلقى عند الجملة ، وتتباين لدى التفصيل ، إذا لم تعرف حقيقة الحال في تلاقيها حيث التقت ، وافتراقها حيث افترقت ، كان قياس من يحكم فيها إذا توسط الأمر ، قياس من أراد الحكم بين رجلين في شرفهما ، وذهاب عرقهما في الفضل ، ليعلم أيّهما أقعدُ في السؤددِ ، وأحقُّ بالفخر ، وأرسخُ في أرومة المجد ، وهو لا يعرف من نسبتهما أكثر من ولادة الأب الأعلى . »[(٤)]

إنّ عبد القاهر في هذا النَّصِّ يعطينا وسيلة إدراكِ الصّورَةِ مِنْ جانبٍ عقليٍّ يَرْتَكِزُ عَلى أوْلَويّاتِ الإدراكِ الحسّي ، وهو شيءٌ شبيهٌ بِالإدراكِ الرياضيِّ الَّذي يلجأ إلى التَّعميم القائم على مدركاتٍ حسِّيَّةٍ متوازِيَةٍ ، تعتمد على تكراريَّةِ الرؤيةِ الَّتي ينتهي بها الأمر إلى إدراكِ عَلاقة التَّشابه .

إننا لا نقصدُ بذلك تناول الفكر البلاغي في حديثه عن الصّورةِ بشكلٍ مفصلٍ ، فإنّ هذا لَهُ مكانه من الدِّراسة ، ولكن ما نقصده هو الكشفُ عن بعضِ المفارقات الحداثيَّة الَّتي تستهدِفُ هدم البلاغة القديمة ، بهدم إجراءاتها

في تحليل الصّورة ، وهو ظلم يجب أن يتصدّى له من قرأ التُّراث البلاغي بوعي منفتحٍ ، وألم بمفرداته عن بصيرة محايدة ، دونَ أن ينغلق على ما قرأه ، ويظنّ أنّ فيه كلَّ ما يحتاجه ، ولكنْ يأخذ منه ما يجد فيه صلاحيَّة للحلولِ في الواقع النَّقدي الجديد .

وأعتقد أنّ الحكمَ الَّذي يطرحُ نَفْسَهُ تِلْقائيًا ، هُوَ أنّ مُعْظَمَ الجهدِ البلاغيِّ القديم جهدٌ معاصرٌ بكلِّ المقاييس ، وأن اتِّهام السّكاكي ومدرسته بتعقيد البلاغة ، اتِّهام ظالم ، فلم يصنع الرجل شيئًا سِوى أنه حوّلَ البلاغة إلى علمٍ دقيق ، فهَل العشوائيّة تمدح ،والنِّظام يعاب ؟ وهل الاعتباطيّة في البَحْثِ تعد أَصلاً ، والتَّنْظيم المبرَّر يصيرُ تعقيدًا وجمودًا ؟ إنّ كلَّ هَذِهِ الأحْكامِ تحتاجُ إلى مراجعةٍ تصحيحيّةٍ منْصِفَةٍ .

إنّ المُتابَعَة الاسْتيعابِيّة للجهد البلاغي ، وبخاصَّةٍ في مرحلته السّكاكيّة ، تكشفُ عَنْ أبْعادٍ لافتةٍ ، فهذا السّكاكيّ المتَّهَم بتَعْقيد البلاغةِ هوَ الَّذي قَدَّمَ مفارَقَتَهُ الدَّقيقةَ في حديثه عن التَّشبيه وربطه فنيا بناتجه الدلاليِّ ، وَهَذا الكلامُ الخطير لم يأخذْ حقَّهُ مِنَ العناية .

إنَّ تَشْكيلَ البناء التَّشبيهي يَعْتِمدُ عَلى ثنائيّة لازمة ، وعَقْدِ العَلاقَةِ داخِلِ هَذِه الثُّنائيّة لا يكفي أبدًا في إنتاج صورةٍ تشبيهيَّة ، وإنّما يكونُ هناكَ تشابُهٌ لا تَشبيه ، وذلك إذا جاءَ الطَّرَفانِ عَلى التَّساوي ، لأنّ التَّساوي يعوقُ إنتاجَ الدَّلالةِ التَّشبيهيَّة ، وما تقدَّمه مِنْ تقريرٍ أو بَيانٍ للمقدار أو الإمكانِ ، أو الوجودِ أو الاسْتِطْرافِ ، أو ما شِئْتَ من نواتجَ ، فلو قُلْنا - مثلاً - : لوْنُ هذه الثِّياب ، كلونِ هَذِه الثِّيابِ ، فإنَّ أركانَ التَّشبيه تتحقق على الكمال ، لكن النّاتج يمتنع لتساوي الطَّرفين في مجموع المواصفات ، أو ما نُسَمّيه وَجْهَ

الشَّبه (٥) .

مثلُ هَذِهِ اللَّفتاتِ الخطيرةِ - وغيرها كثير - يَتَغاضى عنها الباحثونَ ، ويُوَجِّهون سهامَهم عَشْوائيا إلى كلِّ ما قدَّمَهُ السّكاكي من جهدٍ ، وأنَّه غيرُ صالحٍ للحلولِ في دائرةِ النَّقدِ الحديثِ ، بلْ وَصَلَ الأمْرُ إلى القولِ بتنافرِ التَّحليلِ البلاغي مَعَ معطياتِ الخطابِ الأدبيِّ الحديثِ .

-٣-

أمّا مبحثُ البديع ، فقد كانَ صاحبَ النصيب الأوفى من هجوم المهاجمين ، ورفض الرّافضينَ ، وانهالتْ عليْهِ التُّهم من كلِّ جانب ، مِنْ حيثُ كانَ أداةً للتَّلاعب اللَّفظي من ناحيةٍ ، وَمِنْ حيث مثَّلَتْ أدواتُهُ حيلاً شَكْليَّةً مفرطةً في شكليَّتها من ناحيةٍ أخرى ، وانتهى بِهِ الأمرُ إلى أن مَثَّلَتْ مباحِثُهُ قمَّةَ الزّيفِ التَّحسيني الَّذي يَتَنافى مَعَ الأدبيَّةِ .

وَفي تَصَوُّرنا أنّ مُجْمَلَ هَذِهِ التُّهَم كانَتْ مُتَعَجِّلَةً ، تَخْتَطِفُ مباحِثَ بعَيْنها لتتّكئ عليْها ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ مِنْها إلى التَّطْبيقاتِ الَّتي اسْتوعَبَتْها لتصور كيْفيَّة تعامُلِها ، لِتُصْدِرَ حُكْمَها النِّهائي برفضِ دُخولِها إلى دائِرَةِ الإبْداع ، عندَما تلْحظُ كثرة تردُّدِ الأشْكالِ البديعيَّةِ فيها ، دُونَ أنْ تجهدَ نفسها في محاوَلَةِ الكَشْفِ عَنِ البنية العَميقَةِ ، أوْ تَحْديد دَوْرِها في تَحوْيلِ الأدَواتِ البَديعيَّةِ إلى وسائلَ لإنتاجِ المعنى ، فَهُوَ رَفْضٌ لِلرَّفْضِ .

وَالعَجَبُ أنْ يُرَدِّدَ المشْتَغِلونَ بالبلاغةِ مِثْلَ هَذِهِ المقولاتِ ، الَّتي إنْ جازَ أن تحوزَ القبولَ في مرحلةٍ ماضيةٍ لظروف خاصَّةٍ أو عامَّةٍ ، فلا يجوز أنْ تَتَوالى

المتابعةُ بَعْدَ أنْ أتيحَ للدّارسينَ كَمٌّ وافر مِنَ العلومِ الوافدةِ ، وَبَعْدَ أنْ رأوا في كثيرٍ مِنْها ما يتوافقُ مع هَذِهِ البنى البديعيَّة حتّى في صورها الخَطيَّةِ الخالصةِ ، بل إنّ مِثْل هَذِهِ البِنى كانتْ ركيزةً أساسيَّةً في التحليلِ الأسلوبيِّ المحدث .

ولا نكونُ مبالِغينَ إذا قلْنا إنَّ كثيرًا من الإضافاتِ الحداثيَّةِ لا تتجاوزُ تَغييرَ المصطلح الَّذي يستطيعُ أنْ يستوعبَ أكثرَ مِنْ شَكْلٍ بديعيٍّ في حدودهِ المفهوميَّة ، (فالتماثل) بوصفه أداة أسلوبيَّةً مُحدَثَةً ، يمكن أن يضمَّ من أشكالِ البديعِ (التَّجانُس والتَّسجيع ومراعاة النَّظير) ، وغيرها مما يدورُ في فَلَكِها الشَّكليِّ .

وليس معنى هَذا أنَّنا نتعصبُ للتُّراث ، وإنَّما نَسْتَهدفُ إنصافَهُ ، فَلَيْسَتْ كلُّ مفردات البديعِ قابلةً للدُّخولِ في دائرة النَّقدِ الحديثِ ، كما أنَّها تخْلو أحيانًا من مفرداتٍ يَحْتاجُها هذا النَّقدُ ، لَكِنَّ المؤكد أنَّ بها ما يُمْكنُ الإفادة منه إفادةً بالِغةً .

وَلَقَدْ أخْلَصْتُ جهدي في مرحلةٍ سابقة للدِّراسةِ التَّطبيقيَّةِ **الَّتي تَتَعامَلُ مَعَ** الخِطاب الشِّعريِّ الحداثيِّ مِنْ مُنْطَلَقٍ بديعيٍّ ، مَع إضافاتٍ وظيفيَّةٍ **يُمْكِنُ أنْ** تُعْطيه صلاحيةً كافِيَةً ، وأهَمُّ هَذِهِ الإضافاتِ - في رأيي - **هُوَ المنهجُ الإحصائي** ، **الَّذي يتابع تردُّد الظَّواهِر** كميا ، **ثُمَّ تحويل المؤشِّر الكميِّ** ، إلى **مؤشِّرٍ كَيْفيٍّ** ، **وهو ما ساعد على الكشفِ عَنْ دورِ البِنْية البديعيَّةِ في إنتاج** المعنى الشعري .

إنّ البلاغيّينَ القدماءَ - ومعهم النُّقاد - عندما يعرضون للمذهبِ البديعي في الشِّعر ، يرصدون ظواهِره الإجماليَّة - وَيَحْكمونَ بِالكَثْرةِ أو القلَّة دونَ

متابعةٍ إحصائيَّةٍ كاملةٍ ، والإضافة هُنا تتمثَّلُ في تحويلِ هذا الرَّصدِ الإجماليِّ إلى تدقيق عدديٍّ منضبطٍ ، أي أن الإحصاء في ذاته ليس جديدًا كل الجدة - كما سبق أن قلْنا - وإنَّما كان أداة إجماليَّة بالقيمةِ ، فَإذا جئْنا اليومَ لنطوِّرَ هَذِهِ الأداةَ ، فلا يمكنُ أنْ ندَّعي الحداثيَّةَ الخالِصةَ ، وإنَّما يُمْكِنُ اعتبارُ هَذا من الإضافاتِ التَّطوُّريَّة الَّتي أفادَتْ مِنْ منهجِ العلومِ المنضبطة في الكشفِ عَنِ الظَّواهِرِ .

إنّ الحركةَ الفكريَّةَ الداخِليَّةَ للمُبدعِ لا تَتَجلّى إلا مِن خلالِ صِياغَةٍ لُغَوِيَّةٍ خارجيَّةٍ ، وَهَذِهِ الصِّياغَةُ تَعْتَمِدُ المفرداتِ رَكيزَتَها الأولى ، ثُمَّ يَتِم دَفْعُها إلى السياقِ لِتَأخُذَ طبيعةً جمليَّةً ، ثُمَّ تَنْدَفع من هذا السِّياقِ الأصغر إلى السِّياقِ الأكبرِ لتشكيلِ الخِطابِ ، فالمبدعُ يَعْملُ جاهدًا عَلى تجسيدِ رؤيتهِ لِلْواقع ، ويعْمَلُ جاهدًا - في الوقتِ نَفْسِهِ - على تَجاوز الأطُرِ الصِّياغيَّةِ المألوفَةِ حتّى لا ينزلَ بخِطابهِ إلى مُستوى التعاملِ الحياتي لِلُّغَةِ ، وَهُنا تأتي الحاجة إلى اقتناصِ كلِّ مَظاهِرِ الثَّراءِ في اللُّغَةِ ، وَاصْطِياد ما تَحْمِلُهُ مِنْ تنوُّعٍ لتحقيقِ الهدفِ الجماليِّ .

وأعتقد أنَّ الأشكالَ البديعيَّةَ هي أكثر الظَّواهِرِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتي يُمْكِنُ أن تقدِّمَ للمُبْدعِ هَذا الثَّراءَ والتَّنوُّعَ ، على أن يؤخذ في الاعتبار - دائمًا - الابتعاد عن التَّكلُّفِ والاعتساف ، على معنى أنْ تكونَ الأشكالُ البَديعيَّةُ دعمًا للقدرةِ الإبداعيَّةِ ، وأنْ يَتِمَّ التَّعامُلُ معها لتكونَ مكونًا أساسيا في البناءِ الشَّكليِّ والمضموني ، وَهُوَ ما يَجْعَلُ مِنَ الأسلوبِ ظاهِرةً خارجيَّةً وَداخِلِيَّةً عَلى صعيدٍ واحدٍ ، حتّى يَصْعُبَ الفَصْلُ بين ما هُوَ أساسيّ في البنيةِ ، وما هو إضافي تحسيني ، وهو ما يدفع بالأسلوب إلى منطقةِ الأدبيَّةِ الحقيقيَّةِ .

مِنْ هَذا المنطلق لا نرى فارقًا بَيْنَ تَوظيف بنى علْم المعاني والبيان ، وتوظيف بنى عِلْم البديع ، بلْ كلّها أدواتٌ تَعْبيريَّةٌ لازمةٌ للأدبيَّةِ ، دونَ القولِ بوجودِ أدواتٍ أساسيَّةٍ ، وأدواتٍ إضافيَّةٍ تحسينيّةٍ ، وَهُوَ حُكْمٌ أطْلَقَهُ القُدَمَاءُ على عِلْم البديع فَظَلَموهُ وظَلَموا أنفسَهُم ، بِالرّغم مِنْ أنَّهم وظّفوا كلَّ هَذِهِ الأدواتِ تطبيقيا توظيفًا جماليا لافتًا .

انطلاقًا من كلِّ هذا يُمْكِنُ أنْ نتقدَّمَ لقراءةِ بلاغتِنا القديمةِ قراءةً جديدةً تَسْتَوعِبُها أوّلاً لتعيدَ إنتاجها في صياغة حداثيَّةٍ ، قد لا تتوافق مَعَ المقولاتِ التُّراثيَّةِ شَكْلاً ، لَكِنَّها تعبرُ عَنْ مضمونها تعبيرًا صحيحًا ، ولا شكَّ أنّ هذا الاستيعاب يجب أن يشمل المراحل التَّطوُّريَّة الَّتي مرَّت بها البلاغةُ : مرحلة التَّذوُّقِ الفطري ، ومرحلة التَّجميع التَّأليفي ، ثمَّ مرحلة التَّنظيمِ السّكاكيَّة .

وإذا كانَ الجهد البلاغي قد توقَّفَ - تقريبًا - عند المرحلة السّكاكيَّة ، فإنَّ هذا التَّوقُّفَ كان محصورًا في الأصول ، أمّا الفروع فقد تمَّ تجاوزها تنظيرًا وتطبيقًا ، ممّا يعني أنّ التَّوقف كانَ (توقُّفًا متحرِّكًا) ، على معنى أنّ تابعي السّكاكي قد داروا في فَلَكه ، لكنَّهم وسعوا دوائِرَهُ البحثيَّةَ طولاً وعمقًا ، طولاً بالإضافات والتعليلات ، وعمقًا بِالشُّروح والتَّفصيلاتِ والتَّعليلاتِ ، ومن يَقْرأ (شروح التَّلخيص) سوف يَفْجَأهُ جهدٌ تأليفيٌّ هائلٌ يكادُ يستوعبُ مجالاتِ الملفوظِ دونَ أنْ يفلت مِنه واحد منها ، بدءًا من المفرد بكلِّ خواصِّهِ الوضعيَّةِ والصوتية والصرفيَّةِ ، وصولاً إلى المركب بكلِّ ظواهِره التعليقيَّةِ .

وقد ارتبطَتْ مباحثُ الإفرادِ بِعِلْمِ البيانِ ، ومباحث المركَّباتِ بعلم المعاني ، ثم جاء البديعُ ليجمعَ بيْنَ الإفرادِ والتركيب على صعيدٍ واحدٍ ،

وبرغم اعتبارِهِ - نظريا - تابعًا للبيانِ والمعاني ، فإنه عمليا قد انحاز ببعض أشكاله إلى علمِ البيانِ أحيانًا كما في (التعريض والتَّورية) ، وإلى علم المعاني أحيانًا أخرى كما في (الالتفات) و (الإيجاز والإطناب) بصورهما المتعددة ، وقد أشار السَّكاكي في نهاية حديثه عن علم البديع إلى أنه علم يحتمل الإضافة بقدر اكتشاف الأشكال البنائيَّة الكائنة في بِنية اللُّغَةِ ، وهذه الإضافة تشمل الظّاهرة ، كما تشمل المصطلحَ ، مما يعطي هذا العِلْمَ طاقةً استيعابيَّةً لم تتوفَّرْ للعِلْمينِ الآخرَيْنِ .

وقد أتاحَتْ هَذِهِ الخصيصةُ ، لروّاد البحثِ البلاغيِّ ، متابعةَ البنى ، ورصْدَ أشكالِها السَّطْحِيَّةِ ، فَانَزَلَقوا إلى دائرةِ الكثرةِ المفرطةِ ، بحيثُ يُمْكِنُ القول إنَّهُ لَمْ يفْلِتْ مِنْهُمْ تركيبٌ دونَ أن يوصفوه ، ويضعوا له المصطلح الَّذي يتوافق مع شكليَّته .

أمّا الشَّيء الَّذي لا نستطيع أنْ نتغاضى عنه ، فَهُوَ وقوفُ البلاغَةِ القديمةِ عِنْدَ حدودِ الجملة ، أما ما هُوَ في حكمِها ، وإن كانَ ذلك - في رأينا - يَرْجِعُ إلى ظروفِ العصر ، وسيطرة الملاحظ الجزئيَّةِ في النَّظر إلى الواقع ، ثُمَّ انعكاسها في البحث اللُّغَوي عمومًا ، ومن هذا الأخيرِ انطلَقَت البلاغةُ في حركتِها الجزئيَّةِ .

كما لا نستطيع أنْ نتغاضى عن الإغراقِ في الجزئيَّةِ والانفصاليَّة في البحثِ البلاغيِّ جملةً ، فقد كان غريبًا أن يغيب عن البلاغيّين - مثلاً - الربط بين الاستعارة وبنية الحذف ، أو بين التَّشبيه وبنية الذِّكر ، اللَّهم إلا عبد القاهر الَّذي أفلت من هذا القصور عندما أحال البنى البلاغيَّة إلى تراكيب نَحْوِيَّةٍ

تحتمل هذه الظَّواهر البلاغيَّة .

وإذا كانَ البلاغيّون قد فاتهم شيء كثير من الرَّبط الكلّي بين عناصرِ الخِطاب الأدبي وظواهِره ، فإنهم قد جبروا بعض ما فاتهم في تحليل الخِطابِ الشِّعري من زواياه البلاغيَّة ، ومن ثمَّ تجاوَزوا مقولة وحدَةِ البيت ، ولم يجعلوها مقياسًا للرفضِ أوِ القَبولِ ، بل إنَّهم كانوا يعرضون للبيتين والثّلاثةِ ويربطون بينها ربطًا بنائيا متكاملاً فالسّكاكي يعرض لقول الشّاعر :

كأنّما المرّيـــخُ والمشْتَـــري قُدّامَهُ في شامخ الرِّفْعَـــه
مُنْصَرِفٌ باللَّيلِ عَنْ دَعْوَةٍ قَدْ أسْرجَتْ قُدّامَهُ شَمْعَهْ

ويعلِّق عليْه بقوله : « فالمراد تشبيه الهيئة الحاصلة من المرِّيخِ والمشتري قدّامه ، بالهيئة الحاصلة من المنْصَرف عن الدعوة مسرج الشّمع من دونه . »(٦)

بل إن البلاغييّن قَدَّموا بعضَ المباحثِ الَّتي تَتجاوزُ في حقيقَتِها الإصلاحيَّةِ البيت المفرد ؛ إذ إنّ معظمَ أمثِلَتهم فيها تَتَجاوزُ هذا القدر إلى البيتين والثّلاثة ، مما يؤكِّد اهتزاز قانون وحدة البيت ، وذلك (كاللَّف والنَّشر) و (التَّقسيم) و (الجمع مَعَ التَّفريقِ) ، كقول المتنبّي :

الدَّهْرُ مُعْتَذِرٌ والسَّيْفُ مُنْتَظِـــرٌ وأرْضُهُمْ لَكَ مُصْطافٌ ومُرْتَبَـــعُ
لِلسَّبْيِ ما نَكَحوا والقَتْلِ ما وَلَدوا والنَّهْبِ ما جَمَعوا والنّارِ ما زَرَعوا

و (الجمع مع التَّفْريق والتَّقسيم) كقوله :

فكالنّارِ ضَوْءًا أوْ كَالنّارِ حرا محيّا حَبيبي وحُرْقَة بالـــي
فَذَلِكَ مِنْ ضَوْئِهِ في اخْتِيالِ وَهَذا لِحُرْقَتِهِ في اختِلالِ (٧)

-٤-

وربّما كانَ مِنْ أخطر ما ألصق بالبلاغةِ هو طابعها المعياريّ ، وهي تُهْمة قد تكون صادقة في جانب ، وغير صادقة في الجانب الآخر ، يرجعُ صدْقُها إلى الكمِّ الهائلِ من القواعد والقوانين الّتي قدَّمها البلاغيّون كشروط أوّليَّةٍ لإنتاجِ القول البليغ ، أمّا عَدَم الصِّدق فيأتي من أنَّ مجموعة القَوانين لَمْ تأتِ من تصوُّرٍ تجريديٍّ ، وإنَّما كانتْ ناتجًا لمتابعةٍ وصفيَّةٍ لمجموعة النُّصوصِ الأدبيَّة .

إنّ منْ يتوغَّل في تاريخِ البلاغةِ العربيَّة يُدْرِكُ مرورها بمراحلَ ثلاثٍ .

الأولى : مرحلة التَّذوُّقِ الفطري لما يحتويه الخِطاب الأدبيُّ من أشكال جماليَّة دونَ معرفةٍ مفصلة بالمواصفاتِ الدَّقيقة لها ، ودونَ إدخالها منظومةَ المصطلحاتِ الَّتي تمّ التَّعارفُ عليها بعد ذلك .

الثّانية : تمَّ فيها رصد كثيرٍ مِنْ هَذِه الأشْكالِ ، وتجميعها في فصائل بينها قَدْر كبير من الاشتراك الصّوري ، وقدر كبير من التَّوافق في الإنتاج الدّلالي .

الثّالثة : مرحلة التَّنظيم العِلْمي الدقيق في تقسيم ثلاثي : المعاني والبيان والبديع .

من هنا لا يمكن القولُ بأن البحث البلاغي - في بكورته - قد استلهم الملامح الجزئية يختطفها ليضع لها التَّعريفَ الَّذي يناسبها ، وإنما الصَّحيح أن نقول إنه قام بعملية استقراء شبه كاملة ، خرج منها بمحاولاته الأولى في ضمِّ ما تناوله الاستقراءُ في محاورَ محددةٍ تمَّ الاصْطِلاح عليها ، فهي متابعةٌ وصفيَّةٌ ، وليست تجريدًا جزئيا محدودًا .

وقد يتم الاستِشْهاد على هَذِهِ المعياريَّة (التَّعاريف) ، وكأن هذا التَّعريف

كانَ سابِقًا على الظَّاهرة ، وهو أمر غير مقبول على نحو من الأنحاء ، بل لو رحنا ننظر فيما استشهد به الدارسون من تعريفِ السّكاكي لعلم المعاني بأنه : تتبع خواصِّ تراكيب الكلام في الإفادة ، وما يتَّصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها من الخطإ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره [٨] ، لو رجعنا إلى التَّعريف لوجدنا أساسيّاته تنبني على (التّتبع)، ومن يغفل هذه الكلمة ودَلالتها على (الوصفيّة) ، وأنّ الخِطابَ - أولاً وآخرًا هو مرجعها ،فإنه يسرع قائلاً: إنّ التَّعريف كان فرضًا معياريا يحاصرُ المبدعين .

ثم يزداد الأمر غرابةً عندما يقال إن (الخطأ) المقصود هو (الخطأ العقلي المنطقي) بالرغم من أنّ الرجل حدَّد منطقة عمل هذا التَّعريف (بالخطاب البلاغي) لا (المنطقي) وأنَّ التَّراكيبَ الَّتي يتعامل معها علمُ المعاني هي (تراكيب البُلَغاء) القائمة على الوعي ، لا تراكيب غيرهم لنزولها في صناعة البلاغةِ منزلةَ أصواتِ الحيواناتِ تصدر عن محالها بحسب ما يتَّفق .

ولو رحنا نتابع تحليلَ السّكاكي لتعريفه لأدركْنا أنَّ الفَهْمَ المقصودَ ينبني على سياقاتٍ إبداعيَّةٍ كالاختصارِ - مثلاً - المرافق (للإفادة اللَّطيفة) واللطف عِندَ البلاغيّين يُساوي قيمةً إبداعيَّةً وجماليَّةً على صعيد واحد ، ولا يكفي فيه تحققُ الشَّرطِ المنطقيِّ ، بَلْ ربَّما أفسده هَذا الشَّرطُ [٩] .

وإذا كانَ بعضَ البلاغيّين - في طور التَّفريع - قد أعجزه التَّتبع الاستِقْرائي عَنْ بلوغِ أهدافِهِ التَّجميعيَّةِ ، فَلَجَأ إلى أمثلة محدودةٍ يَنْطَلِقُ مِنْها إلى القَاعِدَةِ فليس ذلك مبررًا لإصدارِ حُكْمٍ كلّيٍّ يَشْمَلُ البلاغيّين جميعًا ، والبلاغةَ كلَّها ؛ لأن الإنصاف يقتضي ألَا ينطبق هذا الحكم على مباحث المعاني

والبيان ؛ إذ لا يمكنُ تصوُّرُ أي أساس جزئيٍّ لَها باقتناص الشّاهد أو الشّاهدينِ ، وإنَّما يصحُّ ذلك - على حذرٍ - في مباحثِ البديعِ ، بلْ في عددٍ محدودٍ مِنْها ، ذَلِكَ أنَّ كُتُبَ البلاغةِ حتّى القرنين السّابع والثّامن الهجريّين قد ازدحمت بكمٍّ هائلٍ من الشَّواهد والنَّماذج التطبيقيَّةِ الَّتي يضيف فيها كلُّ باحثٍ إلى ما سبقه من الشَّواهدِ الَّتي تتوافق مع منظومةِ الشَّواهد السّابقة من ناحيةٍ ، وما يكون متوافقًا مع ذوقه الخاصٍّ من ناحيةٍ أخرى .

لكنَّ الحقَّ أنَّ شواهد عبد القاهر الجرجاني - على وجه الخصوصِ - قد لقيت عنايةً خاصَّةً مِنَ البلاغيّين ، فتداولوها فيما بينهم ، لما كانَ للرَّجل ومنهجه وذوقه من مكانةٍ مميزة دفعتهم إلى احتذائه ، وبرغْمِ ذلِكَ فقد تجاوزوا أمثلتَهُ وشواهدَهُ شعرًا ونثرًا ، فلا يُمْكِنُ القول بأن ما قدَّمه الرُّمّاني والباقلاني والعسكري هي النَّماذج نفسها الَّتي قَدَّمَها عبد القاهر ، ولا يمكن القول بأنَّ مجموعةَ نماذج عبد القاهر هي وَحْدَها الَّتي تعامل معها الزَّمخشري وابن مالك والعلوي ، أمّا المؤلفاتُ الَّتي اقتصرت على ما أورده عبد القاهر ، فهي تلك الَّتي كانت حاشية عليه ، أو تلخيصًا له .

والملاحظ أن كثيرًا من البلاغيّين كانوا أبناء مخلِصين لزمنهم ، فإذا كانوا قد رصدوا ما سبقهم من شواهد صالحة ، فإنَّهم - في الوقت نفسه - تابعوا من كان قريبًا منهم ، أو من عاصرهم ، ونظرةٌ سريعةٌ في كتابٍ من أوائل الكتب البلاغيَّة هُوَ (البديع) لابن المعتز ، تؤكِّد هذه الحقيقة ، فقد تناول في مؤلّفه نماذجَ من الشِّعر الجاهليِّ والإسلاميِّ ،كما تناول من كان قريبًا من زمنه ، مثلَ بشّارٍ ومسلم وأبي نواس وأشجع السلمي والعتابي والورّاق وابن طباطبا وعمارة بن مقبل ، ومن كان مزامنًا له ، فقد توفّي ابن

المعتز سنة ٢٩٦ هـ ، وقد عرض في مؤلفه لشعر سعيد بن حميد المتوفى سنة ٢٦٠ هـ ، وأبي الغمر الجبلي المتوفّى سنة ٢٧٠ هـ ، والحكم بن قنبر الَّذي توفى في النِّصفِ الثّاني من القرنِ الثّالثِ الهجريِّ ، ومَنْصور بْنِ الفرج المتوفى آخرَ القرنِ الثّالث الهجريّ ، فلم يكن احتكام ابن المعتزّ إلى المبدعين المعاصرين له على النُّدرة ، بل كانَ تعامُلُه معهم قائمًا على منهج انتقائيٍّ دقيق يبدأ بالجاهليّين الإسلاميّين ثم المحدثين .

معنى هذا أن التَّحرُّك التأليفي - عمومًا - قد أخذ طبيعة منهجيَّة ، تبدأ من تحديد منطقة العمل ، ثمّ الانتشار الانتقائي لتقديم النموذجِ أو الشّاهدِ من خلال مفهوم قادر على استيعاب الأشكال التعبيريَّةِ في مستوياتها المختلِفة صوتيا ودلاليا ، سطحًا وعمقًا ، مع وضع الاحتمالات الإيجابيَّة والسلبيَّة في الاعتبار ، ومدى التوافق أو التَّخارج عليها .

فكيف يصحُّ القول بأنَّ البلاغة قد وقفت بشواهدها عند مرحلة تاريخيّة معينةٍ ، وأنّها تجاهلَتْ إبداع زمنها ؟! بل أكثر من ذلك ، عكس ذلك تماما تتهم به البلاغة ، فيقال إن البلاغيّين قد كسروا قاعدة النَّموذج (اللُّغوي الصافي) في الاستشهاد عندما أغفلوا العصر الجاهليَّ والإسلاميَّ وجزءا من الأمَوي ، و وجهوا اهتمامهم إلى كوكبة الشُّعراء العباسيّين ، فأي القولين يمكنُ أنْ نعتمدَهُ معبرًا عن وجهة نظر الدّارسين ؟ وَبِرَغْمِ ذلك فإنّ عناية البلاغيّين لم تقتصر على عصر دونَ غيره ، كما أوضحنا في حديثنا عن ابن المعتزِّ ، معنى هذا أن البحث البلاغي قد تنبَّهَ في مرحلَةٍ مبكرةٍ إلى أن حركة الإبداع الشِّعري كانَ لها ظواهِرها المرتبطةُ بِالبعدِ التاريخيِّ ، وإن كان هناك اتِّكاء على المحدثينَ لما لهم من ظواهرَ تعبيريَّة مفارقة للنَّموذجِ القديم .

ويجب أن نُدْرِكَ أن هناك فارقًا دقيقًا بين التوجُّهِ اللُّغَوي الخالص ، والتوجُّهِ اللُّغَوِي البلاغي ، فإذا كان اللُّغَوِيّون يحتفون بشعر فترة (الاحتجاج) الّتي ترتبط بزمانٍ ومكانٍ محدَّدين ، فإن البلاغيّين قد تجاوزوا هذه النَّظرة اللُّغَوية ، وتعاملوا مع الإبداع - كما سبق أن ذكرنا - في مراحله المختلفة دونَ نظر تقويمي إلى قديمٍ أو محدثٍ ، وامتلأت كتبهم بشواهدَ مِنَ الفئتين ، وعِندَما نَلْحَظُ أنّ بعضَهُم يعطي بعض القداسة للنّموذج القديم ، فذلك يعني غلبة التَّوجه اللُّغَوي عليه برَغْم تعامله مع ظواهر بلاغيَّةٍ ، أو يعني اتِّساق موقفه مع دراسته لقضيَّةِ الإعْجازِ القرآني ؛ إذ إن مقتضى الحكم بالإعجاز ، أنْ يكونَ المعاصِرونَ لنزولِ الوحي في أعلى دَرَجاتِ الفَصاحةِ والبَلاغةِ ، حتّى يصحَّ منطق التحدي ، ومن ثمّ لا يمكن أنْ نقتطع كلامًا من سياقه اللُّغَوِي المحدود ؛ لِنَرْبِطَهُ بقضيَّةٍ كليَّةٍ ، فإذا أعطى رجلٌ كعبد القاهر نوعًا من التَّفوُّق للقدماءِ من الخُطَباءِ والبُلَغاءِ المزامِنين للنَّبيِّ ﷺ أي زمن نزولِ الوحي ، فلا يُمْكِنُ أنْ نمدَّ هَذه النَّظرة لتكونَ لَها السَّيطرة عَلى نَظَرِيَّةِ (النَّظم) الَّتي تجاوَزَتْ مَفْهومَ الإعجاز في كثيرٍ مِنْ جَوانبِها الإبداعيَّة والتحليليَّة ، وإنْ ظلَّ انتماؤها الأساسيُّ إليها . فلم يطبّق عبد القاهر مقولة تفوُّق القُدماءِ عمليا في كتابيه (الأسرار والدَّلائل) ، إذ هما مُزْدَحِمانِ بالنَّموذجِ الشِّعري لمجموعةٍ من الشُّعراءِ الجاهليّين والإسلاميّين والعباسيّين ، وهو ما يتفق مع وعي الرَّجل بحركة التَّطوُّر الشِّعري ، ففي (أسرار البلاغة) تعامل مع الجاهليّين ، أمثال امرئ القيس وعَنْتَرَة والمُهَلْهِل و أوس بن حجر ولَبيد والأعشى وذي الإصبع وعامر بن الطُّفَيل وعَلْقمة وزُهير والنّابِغة ، وغيرهم من الإسلاميّين كدُرَيْدِ ابنِ الصِّمَّة ، ومثل ذلك أو يزيد يتردد في (دلائل الإعجاز) .

فلا تناقض في هَذا الموقفِ المبدئيِّ الَّذي يعطي الأسبقيَّة للأوائل خدمة لقضيَّة الإعجاز ، ثم يتجاوَز هَذا الموقف لينطلق في تعامله مع الشِّعرِ المحدثِ تطبيقيا تحقيقًا لمفهومِهِ (النَّظمي) ، فالموقفانِ متمايزانِ ، لكلٍّ منهما ملابساته التي اقتضت منهجًا يختصُّ بهِ ، ففي حالةِ الموازنَةِ بَيْنَ القولِ السَّماويِّ والقول البشريّ لا بد من وجود حكمٍ مسبقٍ يعطي الأفضليَّة للأوَّل على الثّاني ، أمّا إذا تمَّ الاحتكامُ إلى الإبداعِ البشريِّ في مستوياته المختلفة ، فهُنا يعتدلُ المنهجُ إلى التخلصِ مِنَ الأحكام القبليَّة ، ولا يتبقّى إلا الحياد .

أمّا مسألةُ الجزئيَّةِ الَّتي لصقت بالبلاغيّين ، فإن الدّارس - أي دارسٍ - في ممارَسته العمليَّةِ لمفهوماته التَّنظيرية يلجأ - بالضَّرورةِ - إلى اخْتِبارِ مفاهيمِهِ مِنْ خلالِ اجتزاء الشّاهد ، وهذا أمرٌ مسلمٌ به على مستوى الخِطابِ البلاغي القديم والخطابِ البلاغيِّ الجديدِ ، فبرغم كثرَةِ ما تُرْجمَ عن الأسلوبيّات والبنيويات ، لم نصادِفْ منها ما يتعامَلُ مع النُّصوص الكاملة تحليلاً وتفسيرًا ، وإنِّما كان الاجتزاء سمةً تميز هذه الدِّراسات ، فهي ضرورة يحتِّمها المنهجُ ، اللَّهم إلا إذا كان الدّارسُ معنيا بدراسة تطبيقيَّةٍ خالصةٍ ، وحتى في هذه الدِّراساتِ لم نجد مؤلفًا قد استوعب إنتاجًا كاملاً ، إذ يتكئ الباحثُ على نصٍّ بعينهِ ، أو مجموعة نصوصٍ لَها نوع توافق ، وليسَ معنى هَذا دعوة إلى تكريسِ منهج الاجتزاء أو الانتقاء ، لكن معناهُ أن الدِّراسة تفرض احتياجاتها المنهجيَّةَ جزئيا وكليا .

وعلى هذا الأساسِ نجد بلاغيا قديمًا هو الباقلاني يعرض في كتابه « إعجاز القرآن » لدراسة نصٍّ كاملٍ من عيونِ الشِّعرِ الجاهِليِّ هو معلَّقةُ امرئ القيس :

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

حقيقةً أنَّ الدِّراسة كانتْ خالصةً للموازنة بين النَّصِّ القرآنيِّ والنَّصِّ الشِّعريِّ ، وحقيقةً أنَّ المؤلفَ انطلقَ مِنْ نقطةٍ مبدئيَّةٍ استهدفت تحطيم النَّصِّ الشِّعريِّ لصالح الخطاب القرآني ، لكنْ برغم ذلكَ يظلُّ للمحاولَةِ أهميَّتُها في تناولِ نصٍّ كاملٍ بالتَّحليل البلاغي للكشفِ عَنْ سلبيّاتِهِ وإيجابيّاته ، ولا يمكن ردُّ مثلِ هَذِهِ الدِّراسة بحجَّة أنّ الباقلاني قد أخلص فيها لقضيَّة الإعجاز ؛ ذلك أن البلاغيّين جميعًا قد أخْلَصوا لِهَذِهِ القضيَّةِ ، وجعلوها هدفهم النِّهائي في كلِّ مؤلَّفاتِهِم ، وقد تَوَسَّعَ القاضي الجرجاني في هذا التوجُّه ، وقَدَّمَ كثيرًا من النُّصوص الكامِلَةِ الَّتي ألحقها برأيه الخاصِّ في شيءٍ من الإجمال ، مثالُ ذلكَ قصيدة عبد الصَّمد بن المعذل الرّائية الَّتي وَصَفَ فيها الحُمّى ، وَهي القَصيدَةُ الَّتي احتذاها المتنبّي بعد ذلك (١٠) .

-٥-

إنّ الَّذي لا شك فيه أن معظم الدّارسينَ المحدثينَ قد استوعبوا الوافد الجديدَ استيعابًا جيدًا ، لكن هذا الاستيعاب قد يكونُ أحيانًا حاجزًا بَيْنَهم وبَيْنَ كثيرٍ منَ الموْروثِ الصالح للتَّجديدِ ، وبخاصَّةٍ تِلكَ الطّاقَةُ الفعّالَة في البلاغةِ والنَّقد القَديمين ، ونحترِسُ هُنا لنقول إن التَّفْرِقةَ بين الدَّرس البلاغي والدَّرس النَّقدي توهُّم لا وجود له ، فَبِرَغْمِ المحاولات الجزئيَّةِ للاحتفاظ بإطارٍ محدَّدٍ للنقد وآخر للبلاغةِ ، برغم ذلك ظلَ التَّيار السائدُ هو تجميع الدَّرسين في إطار واحدٍ ، فالنّاقد يتعامل بأدوات البلاغة ، والبلاغة تضمُّ إليها ما يخصُّ النَّقد ، ومن هُنا تَجاوَرَتْ بحوثُ الدَّرسين في معظمِ المؤلَّفاتِ القديمةِ .

إنّ النَّظرَ في مؤلَّفي عبد القاهر الجرجاني « أسرار البلاغة » و « دلائل

الإعجاز » يؤكِّدُ تجاور رصد الظَّواهر التعبيريَّة وتحديد مواصفاتها ، وهي مُهِمَّةُ البلاغَةِ ، مَعَ الحُكْم بالقيمةِ ، وَهِي مُهِمَّةُ النَّقْدِ الأساسيَّةُ ، حقيقةً أنَّ الرَّجُلَ قَدِ انْطَلَقَ مِنْ خَلفِيَّةٍ دينيَّةٍ تدورُ حَوْلَ الكلام الإلهي مقارنًا بالكلام الإنسانيِّ ، لكنَّهُ قَدْ تجاوز هَذِهِ الخلفيَّةَ ، وتحرَّك حركةً حرةً طليقةً استوعَبَ فيها ما سَبَقَهُ مِنْ جهودٍ ، وصبها في قالَبِ نظريٍّ ، جَمَعَ فيهِ بَيْنَ المستوى الداخلي (النفسي) والمستوى السطحي للصِّياغة ، وقدَّمَ تحليلاتٍ مدهشة من خلال كشفه عن العَلاقات الداخليّة في الخِطابِ الأدبي ، ومن الممكن أن ندَّعي بأن الرَّجل قَدَّمَ نظريَّةً مُكْتَمِلَةً بكلِّ أسسِها الفكريَّةِ وإجراءاتها التطبيقيَّةِ ، دونَ أنْ نَشْعُرَ لحظةً بانفصالِهِ عن النَّصِّ أوْ تَعاليهِ عليهِ ، ولا يمكن أن ندَّعي بأن تطبيقاتهُ قَدْ تَجاوَزَتِ الاجتزاء إلى النَّصِّ الكاملِ ، لكِنَّ الواقعَ أنّ طبيعةَ المنهجِ قَدْ فَرَضَتْ عَليْهِ هذا التوجُّهَ ، وَهُوَ ما يُتيح لِمَنْ تابعه أن يتعامل بالمنهج نفسه مع النُّصوصِ الكامِلةِ ، وقد طبَّق الزَّمخشري ذلكَ على الخِطابِ القرآنيِّ تطبيقًا دقيقًا استطاع من خلاله أنْ يكشِفَ عن الظَّواهر التَّعبيريَّة في مستوياتِها المختلفةِ باستعمال أدواتٍ بلاغيَّةٍ خالِصةٍ .

فما هو المطلوب من البلاغيّين حتّى نُنْصِفَهم ؟ التَّصوُّر الأوَّلي قَدَّموه في ربط الصِّياغة بالحرَكةِ الذِّهنيَّة والنَّفسيَّةِ ، والفكر التحليلي وَظَّفوه فيما عَرَضوا لَهُ مِنْ نماذج تطبيقيَّة فتتوها إلى عناصرها الأوَّليَّة للكشفِ عن نظامها الداخلي ، وتحديد خطوطِها الأفقيَّةِ والرأسية ، ثمَّ أعادوها إلى صورتها الأولى لتأخذ حقيقتها الجماليَّة .

وعلى هذا لا يمكن القول إن (النظم) كان متعاليا على النَّصِّ ، وعلى أشكالِ الإبداع ، كيف ؟ وهي سابِقَةٌ عَليه ، وَحَرَكَتُها منطلقة من حريَّة المبدعِ

في اختياراته الإفراديَّةِ والتَّركيبيَّةِ ، إن البلاغيّين لم يصنعوا شيئًا سِوى تحديدِ مواصفات الظّاهرة ، ورصدِ دورها في إنتاج المعنى ، بل إن النماذجَ الَّتي حرموها من القبولِ والحُسنِ ، لم يَكُن الحرمان على أساس سُلْطَةٍ تحكميَّةٍ ، بلْ على أساس صورتها الصِّياغيَّةِ وقدْرتِها على إنتاج المعنى ، أي أن مبررات الرفض كانت ذاتية في النَّصِّ ، كما أن مبرِّرات القَبولِ مِن داخِلِه ، لأن مقاييس الرَّفض والقَبول نابِعةٌ مِنَ النَّصِّ ذاته لا مِنْ تجريداتٍ ذهنيَّةٍ تُحَلِّقُ في فراغٍ صوري .

وَبِالمثلِ لا يمكنُ الموافقة على أن البلاغيّين كانوا مثاليّين عندما تناسوا الجانبَ التاريخي للظّاهرة ، إن مثلَ هَذا - إنْ صحَّ - فإنّما يصحُّ جزئيا ، فالمتابعُ الدقيقُ لمعظمِ المصطلحات البلاغيَّةِ وما يندرج داخلها من تشقيقات ، يُدْرِكُ إدْراكًا جازمًا أن العنصرَ التّاريخي لم يَكُنْ غائبًا تماما عَنِ الفَهْم البلاغيِّ وتصوُّراته الكليَّةِ لإنتاجِ الصِّياغَةِ الإبداعيَّةِ ، ومن المُمْكنِ - مرحليا - أن نتناول بعضَ المصطلحاتِ الدّاخِلَة في دائرة (الفصاحة) لنتبين صدق ذلك : (فالوحشيَّةِ) و (العاميَّة) و (الجزالة) و (الرِّقة) ، كلُّها مصطلحات كان التَّعامُل معها موازيًا للتَّطوُّرِ التّاريخي ، وبخاصَّةٍ ما قدَّمه الجاحظ وابْنُ سنان وابْنُ الأثير ، وما أداروه من حوار حول طبيعتها الصِّياغِيَّةِ من خلال الشّاهد أو النّموذجِ التَّطبيقي .

ومن المبالغة أيضا القول بأن القاعدة كانت سيدة الاستعمال ، لأن مثل هذا القول يتناسى جهد الكوفيين الَّذي عكس هذا التَّوجُّه تمامًا ، حيث كان الاستعمال سيد القاعدة ، وقد أثَّر هذا التَّوجُّه الكوفي في حركة البحث البلاغي من حيث قَبول كمٍّ هائلٍ من التَّعبيرات المجاوزة بوَصْفِها استعمالا لا

يُمكِنُ رفضه ، وإذا كان بعض البلاغيّين المتقدِّمينَ قد توقَّفوا أمام تجاوزات القاعدة ، وتحرجوا من قبولها ، فإن البلاغيّين المتأخرين لم يَعْنِهم هذا الخروج إلا بوصْفِه ردَّ فِعْلٍ إزاء الطابَع المثالي الغالب ، ومِن ثَم قَبلوهُ في دائرته الإبداعيَّة ولم تَكُن (الضَّرورات) إلا نوعًا من تحديدِ لُغَةِ الشِّعرِ بِوَصْفِها نمطًا مفارقًا للغَةِ النَّثْرِ ، ومن مكرور القول أن تردد هنا مقولة القاضي الجرجاني عن إمارة الشُّعراء للكلام ، وهي مقولة تؤكد كلَّ الحقوق المشْروعَة للإبداع ، وليست الحقوق منحة يقدمها الرَّجل ، بل هي اعترافٌ مبدئيٌّ بها .

والحقُّ أننا اليوم الَّذينَ نحاولُ التَّعالي على البلاغةِ القديمةِ بفرض مجموعة معارفِنا الحداثيَّةِ على منجزاتها ، حتّى إذا أدْرَكَ بَعْضُنا أنّ هناك نوعًا من التَّوافق بَيْنَ الموروث والوافدِ ، اتُّهم بالتَّلفيق ، وكأن الصَّحيح لا يكونُ إلا وافدًا ، ولا يكونُ إلا جديدًا ، وَهُوَ موقفٌ متخلفٌ عَنْ موقف القدماءِ أنفسِهم مِنْ مسألةِ القديمِ والحديثِ ، حيثُ اعتبروها مسألةً نسبيَّةً ، فكلٌّ قديمٍ كانَ حديثًا في عصره ، ولا يمكِنُ رفضُ القديمِ لقدمه ، ولا قَبولُ الحديثِ لحداثتِه ، وَمِنْ ثَم لا يمكِن تحكيمُ مبدأ طارئ على نموذجٍ سابقٍ إلا بمقدار المشاركة في الكَشف عن خواصِّه ، وما تحويه من عناصر الموافقةِ والمخالفةِ .

أمّا تدخُّل البلاغةِ بالتقويم فَهُوَ ما يتساوق مع توحدها بالنَّقد ، حيث كانت القيمةُ هي وسيلةُ تقديمِ الخِطابِ إلى المتلقي ، وهو أمرٌ واردٌ في كثيرٍ من التَّوجُّهات النَّقديَّةِ الحديثةِ ، بل إن التَّحفظ أمام مبدأ التَّقويم أصبحَ محاطًا بكثيرٍ من المحاذير ، ففي رأي المتحفِّظين أنَّ الابتعاد عَنْهُ يقودُ - بالضَّرورةِ - إلى التَّسويةِ بَيْنَ الخِطابِ الجيِّدِ والرَّديء ، فلا يُساعِدُ المتلقي على تنمية حاسَّة التَّذوُّق الجماليّ فيه ، بلْ يكادُ يُفْسِدُها .

ومع مؤاخذة البلاغةِ بمبدإ التَّقويم ، تؤاخذ أيضًا بمنهجها (التَّعريفي) الَّذي كان وسيلتَها إلى بحث الظَّاهرة ، ومتابعتها تنظيرًا وتطبيقًا ، لكنَّ الملاحظ أن الدَّرسَ الحديثَ قَدْ أفادَ مِنَ المنهجِ نَفْسِهِ ، وأصبحَ تحديدُ منطقةِ العملِ مِنْ خلال (التَّعريفِ) ظاهرةً أساسيّةً في معظمِ المؤلَّفاتِ والتَّرجماتِ ، ويطولُ بنا الأمر لو رُحْنا نعدِّدُ مِثْلَ هذه التَّعاريف ونتابعها بتحديدِ (ما صدقها) ، وكتاب واحد هُوَ (علم اللُّغَةِ والدِّراسات الأدبيّة - دراسة الأسْلوبِ ، البلاغة ، علم اللُّغةِ النَّصِّي) لمؤلِّفه الألماني (برند شبلنر) وهو عمدة كثيرٍ من الدَّارسينَ المحدثينَ في مجال الأسلوبيّات ، هذا الكتابُ يضمُّ أكثرَ من خمسةٍ وعشرينَ تعريفًا ، يتصل بعضُها بالأسلوبِ ، وبعضُها بأبنيته التَّشكيليَّة ، أو فروقه النَّوعيَّةِ ، دون أن يكونَ في هذا التَّوجُّهِ أيُّ نوعٍ من التَّعالي على الظّاهرة التَّعبيريَّةِ .

ومن المسائل الَّتي كَثُرَ الحديثُ حولَها : أنَّ الدَّرْسَ البلاغيَّ القديمَ قَدِ افتقد روحَ التَّصنيف العلميِّ السَّديد ، لأنَّه أغفلَ التَّمييزَ بَيْنَ أجْناس القول المختلفة ، والاهتمام بفروقها النَّوعيَّةِ . والحقُّ أن الدَّرسَ البلاغيَّ في خطوته التَّمهيديَّة حدَّد لِنَفْسِهِ منطقة عَمَلِهِ بالنَّظر في المستوى الصِّياغي ، ونفى من هَذِهِ المنطقة المستوى المألوفَ ، بل عدَّه شبيهًا بأصواتِ الحيوانات - كما يقول السّكاكي - لأنَّه يَسْتَهدِفُ التَّوصيل لا غيرَ . وَمِنْ هَذِهِ المَنْطَقَةِ بدأ التَّحرُّك البلاغيُّ في تتبُّعِ أجناسِ الكلام من شعرٍ ونثر ، وإنْ أخَذَ الأوّل رعايَة خاصَّةً لما كانَ لَهُ من مكانةٍ عِندَ العَرَبِ من ناحيةٍ ، ولما تميز به من خواصَّ مفارقةٍ من ناحيةٍ أخرى ، مع اضطرابِ الحكم بتميُّزِ أحد الجِنْسَيْنِ على الآخر في الحدودِ الَّتي تسمح بتفوُّقِ الخِطابِ القرآني .

إن من يتابع كتاب « البرهان » لابن وهب ، أو « المثل السائر» لابْنِ الأثير، يَجِدُ جهدًا وافرًا في رصد خواصِّ الصِّيَاغَةِ الشِّعرية والنَّثريَّةِ ، وقد كان كتاب قدامة (نقد الشِّعر) تأكيدًا للطَّبيعةِ المفارقَةِ للجنْسَيْنِ الرئيسيّين في كلٍّ أدب عربيٍّ أو غير عربيٍّ ، حيث جاءَ الكتابُ دراسةً خالِصةً لجنسِ الشِّعر شكلاً ومضمونًا ، إفرادًا وتركيبًا ، فهو مِنَ المحاولاتِ الجيِّدةِ في الدِّراسة النَّوعيَّة برغم إسرافه في الشكليَّةِ المنطقيَّةِ .

إنَّ ظَواهر النَّثر الَّتي تَمَّتْ دراستُها تَنْتَمِي إلى أشكالِ عصرِها كالخُطَبَةِ والرِّسالة ، ومنها كانت متابعة الدّارسينَ الكشفيَّة عن سمات كلٍّ جنسٍ ، ويطول بنا الأمر لو رحنا نرصد الظَّواهِرِ الفارقةَ بين أجناس الكلام من خلال المواصفاتِ البلاغيَّةِ والنَّقديَّة ، ومجموعة شروطِها لإنتاج كلٍّ خطاب عَلى حِدَةٍ .

ولا يغيبُ عنّا هنا ما قدَّمه الصّولي عَنِ الفُروقِ الدَّلاليَّةِ والصِّياغيَّةِ بين الشِّعرِ والنَّثرِ والمحاورة الخطيَّة الَّتي أدارها ابْنُ الأثير معه حول هَذِهِ الفروقِ . معنى هذا أنّ القُدامى كانت لهم مغامراتهم في هَذا المجالِ دون نظرٍ إلى توافقها أو تخالفها مع ما نسلِّم به اليومَ .

وفي رأينا أنَّ تناول المسألة داخل محاور البلاغَةِ فرْض كفاية ، لو قامَ بِهِ البعضُ سَقَطَ التَّكليفُ عن غيرهم ، لأن غيرهم قد عناهم (الشِّعرية) قَدْرَ عنايتهم بالشِّعر ، بوصفِها حقيقة صياغيَّةً لا تفترقُ فيها أجناسُ الكلام ، وتكاد تصبو إليها كلُّ فنون القولِ من شعرٍ ونثرٍ ، ذلك أنَّ مدخل التَّمايزِ الأصيلِ عِنْدَ القُدماءِ يعود - غالبًا - إلى الإطار الشكلي ، وهو ما اتَّكأ عليه كثير منهم كقدامة وابن طباطبا العلوي وابن رشيق ومن سار على دربهم .

المسألة - إذن - تحتاجُ إلى (إعادة نظر) فيما قرئ ، أو لِنَقُل إنَّها تحتاجُ إلى قراءةٍ ثانيةٍ منصِفَة ، تنظر إلى الظّاهرة في ضوءِ عصرِها ، قراءة تمتلئ بقدرٍ كبيرٍ من التَّجاوب ، حتّى يمكنَها أن تعيد إنتاجَ ما قرأته في لُغَةٍ قادرةٍ على مواكبة العصر وظَواهره إبداعًا ونَقْدًا ، لأن إغفال ذلك يعني مصادرة على البلاغة في ممارَسةِ حقِّها من واقع الإبداع السّابق عليها ، أو المزامن لها .

-٦-

وإذا تجاوزنا مجموعَ الملاحظات الكلِّيَّةِ على البحث البلاغي إلى الملاحظات الجزئية الَّتي تتناول مفرداته ، فسوف نَجدُ استمراريَّةً في مؤاخذة البلاغة ،وبخاصة في عدم إفادتها من الموادِّ البلاغيَّة الَّتي وصلتها عن أرسطو كما أن البلاغيّين لم يحسنوا فهم مستويات الأساليب ، أو لنقل إنّهم لم يستوعبوا فكرة المستويات الأسلوبية الثّلاثة : الرفيع والمتوسط والأدنى ، والحق أن البلاغة العربية قد تبنَّت فكرة المستويات هذه ، ومن المسلَّم به أنّها وضعت الخِطاب القرآني في مستوى خاص - لكِنَّ خصوصيَّته لم تمنع من تمايز مستوياته الدّاخلية بين (البليغ والأبْلغ) . يقول الرُّمّاني : « فأمّا البلاغة فهي على ثلاثِ طبقاتٍ : منها ما هو في أعلى طبقة ، ومنها ما هو في أدنى طبقة ومنها ما هو في الوسائط بين أعلى طبقةٍ وأدنى طبقةٍ ، فما كان في أعلاها طبقةً فَهُوَ معجز ، وهو بَلاغةُ القرآنِ ، وما كانَ مِنها دونَ ذلك ، فهُوَ مُمْكِنٌ ، كبَلاغة البُلغاءِ مِنَ النّاسِ ، وليست البلاغة إفهامَ المعنى ، لأنه قد يَفْهَمُ المعنى متكلِّمان أحدهما بليغ والآخر عييّ ، ولا البَلاغة أيضا بتحقيق اللَّفظ على المعنى ؛ لأنه قد يتحقق اللّفظ عَلى المعنى وهو غثٌّ مستكرهٌ

ونافرٌ متكلَّفٌ ، وإنّما البلاغة إيصالُ المعنى إلى القلبِ في أحسن صورة من اللّفظ . » [١١] إن ما قدّمَه الرُّمّاني في هذا النّصِّ كانَ مدخلاً لفكرةِ المستوياتِ الَّتي تعلق بها بعض البلاغيّين ، وأعتقد لو أنّهم تخلّصوا من سيطرة قضية الإعجاز لجاءوا فيها بإنجازاتٍ لافتةٍ .

ولا يمكن إرجاع الأمر في كل ذلك إلى مسألة (الوضوح) ، بل إن الرُّمّاني جعل الوضوح ملازمًا للبليغ وغيرِ البليغ ، بل إن العييَّ قادرٌ على الإيضاحِ على نحوٍ مِنَ الأنحاءِ .

وقد سَلَّطَ الدّارسونَ المحدثونَ هذا (الوضوح) على كلِّ جهدٍ بلاغيٍّ ، وجعلوه هدفَهم الأساسي ، حتّى قالوا إنّ المجازات لا تقوم إلا بوظيفة واحدة هي (وضوح الدّلالة) ، ويبدو أنه حدث خَلْط بَيْنَ (الوضوح) و (المطابقة) ، ذلك أن الوضوحَ البلاغي هو الَّذي يقود إلى (مطابقة الخِطابِ لذاته) لا لأمر خارجي . فسواء وقع المتلقّي على النّاتج أمْ لم يَقَعْ عليه ، فإن نظر البلاغيّ كان معنيّا (بمطابقةِ الكلامِ لتمامِ المرادِ منه) .

وبالمثل لا يمكِن القَوْلُ بأن البلاغيّين قد تمسكوا بما ورد في (عمود الشعر) مِنَ المُقارَبة التَّشبيهيَّةِ . إنَّ المتابِعَ للجهد البلاغيِّ القَديمِ ، يلحظ أن معظمَ ما قَدَّمَهُ حول هَذِهِ المقاربةِ قد ألغاها تمامًا ، وأصبح (الإغراب) سمة الصُّورةِ الجيِّدةِ ، ومن ثَمَّ تمَّ تَقَبُّلُ إغراب أبي تمام ، بَلْ وَجَدَتْ إسقاطاتُهُ الشِّعريَّةُ نوعًا مِنَ الاستحسانِ ، بالرَّغمِ ممّا صنعَه من تمزيق العَلاقة بَينَ طَرَفَي الصّورَةِ ، وقد نصَّ عبد القاهر على أن دقة التَّشبيهِ تتحقق بخلق الائتلافاتِ بَيْنَ المختلفاتِ ، وتتمثَّلُ براعة المبدعِ في وَعْيِهِ بالعلاقات العميقة الَّتي يدق المسلك إليها ، فإذا استطاع الفكر إدراكَ طبيعة هذه العَلاقات ، استحق الفضل ، لأن إيقاع

التَّشبيهِ بين الشيئينِ المتباعدين في الجنس يلطف ويحسن نتيجةً لتحقق العَلاقات العميقة ، بحيثُ لا يمكِنُ اجتلاءُ الصُّورَة إلا بعد التأنُّقِ في استحضارِها وتذكرها وعرض بعضِها على بعضٍ ، والتقاط (النكتة) المقصودة ، وتجريدها من سائر ما يتصل بها (١٢) .

ويؤكِّد العلوي هذا التَّوجُّه (الإغرابي) بقوله : « اعلم أن الشَّيء المشبَّه به كلَّما كانَ أبعدَ عَنِ الوقوعِ ، كان التَّشبيهُ المستخرجُ منه أغرب ، ويكونُ في المبالغة أدخلَ وأعجب . » (١٣)

ولعل أخطر المقولات الموجَّهة ضدَّ البلاغة ، أن أصحابها لم يميزوا بين الوجه البلاغي و وظيفتِهِ داخِلَ السياق ، سواءٌ في ذلكَ ما يتَّصلُ بمباحثِ البيانِ ، أو ما يتَّصل بمباحثِ المعاني ، وكأنَّ كلَّ ما قَدَّمَهُ البلاغيّون من سياقات في (علم المعاني) بالتقديم والتَّأخير ، والحذف والذِّكر ، والتَّعريف والتَّنكير ، والإيجاز والإطناب ، عبث لا طائلَ وراءه . إن هذا القول يتناسى كلَّ هذا الجهد أو يهمله ، بل أهمل لَفَتات سياقيَّةً لافتةً ، كتلك الَّتي ربط فيها عبد القاهر الجرجاني بين الحذفِ وسياقِ الوقوفِ على الطللِ ، حيث استخلص من تتبُّعِهِ لهذا السِّياق ملازمته لبنية الحذف ، حيث ذيَّل كلامَه على بيتي عمر بن أبي ربيعة :

هَلْ تَعْرِفُ اليومَ رَسْمَ الدّارِ والطَّلَلا   كما عَرَفْت بجفنِ الصَّيْقَلِ الخَلَلا
دار لمرّة إذْ أهْـلي وأهْـلُهُـمُ   بالكانسيَّة نَرْعى اللَّهْوَ والغَـزَلا

بقوله : كأنَّه قال : تلك دار ، « وَهَذِهِ طريقةٌ مستمرَّةٌ لهم إذا ذكروا الدِّيارَ والمنازِلَ . » (١٤)

الفصل الثاني

مدخل إلى البلاغة

-١-

الواقع أنَّه لم تصبحْ البلاغة عِلمًا صحيحًا إلا بَعْدَ أن تحقق لها أمران :

الأوّل : أنّه قد تحدَّدَ ما هو داخل في اختصاصها ، وما هو خارج عن هذا الاختصاص .

الثاني : أنّ هَذِهِ البلاغةَ قَدِ اكتملَتْ أدواتُها التحليليَّةُ على مستوى الشَّكلِ ، كي تحقق لها قدرة فحص المهام الدَّلاليَّةِ الَّتي تتحملها المفردات والتَّراكيب في الخِطاب الأدبي ، مما يعني أنَّ دائرة اختصاصها قد تحدَّدت بالخِطاب الأدبي دون سواه ، وإن لم يستطع البلاغيّون حصر أنفسهم داخِل هذه الحدود بصفةٍ دائمةٍ ؛ إذ شدَّتهم السِّياقات الإخباريَّة - أحيانًا - نتيجة لاحتياجها إلى التَّعامل بأدواتِ البلاغة ، وبخاصَّةٍ في سياقات (القضاء) أو (الفِقه) الَّتي تنبني بعضُ مؤشِّراتِها الصِّياغيَّةِ عَلى أدواتٍ تعبيريَّة تُنتجُ دَلالةً ليستْ من مهمتها الأصليَّةِ .

والملاحظُ أنَّ هَذِهِ الأدوات دخلت دائرة التَّحولاتِ الثّنائيّة ، وامتدَّ هَذا التَّصوُّر التَّحوّلي من الجزئيّات إلى الكلِّيّاتِ ، فالنظرُ في الإطارِ الكلّيِّ الموسَّعِ للبحث البلاغيِّ يجده قد انحصر في إطارين ، هما (المعاني والبيان) ، ثم

تابعهما (البديع) ، وبِالطَّبع فإنَّ التَّصوُّر الجزئي لا بد أنْ يتحرَّك داخِلَ هذينِ الإطارينِ ، على أنْ يُلاحظ أنّ انْشطار البحثِ البلاغيِّ على هذا النَّحو ، لم يمنعْ مِنْ وجودِ عَلاقةٍ حميمةٍ بَيْنَ المفردات البلاغيَّةِ الَّتي تنتمي إلى هَذا الإطارِ أو ذاكَ ، فليسَ هُناكَ انْفِصالٌ تنفيذيٌّ عَلى مسْتوى التَّنظيرِ أو التَّطبيق إلا من حيثُ التَّوجُّهِ التَّعليمي فحسْب ، ومِنْ هُنا وَجَدْنا بعضَ البلاغيّين يقدِّمون تحديداتٍ معرفيَّة تجمعُ المباحِثَ البلاغيَّة في إطارٍ واحدٍ ، على أنْ يلاحظ أنَّ البديع ظلَّ في حالةِ انتظارٍ دائمةٍ لاقتناص حقِّه المشروع في أن يكون أداةً أساسيَّةً في إنتاج الأدبيَّةِ .

وهذا التَّصور الشمولي نجده بوضوحٍ عِندَ بلاغي من روّاد عبد القاهر والسّكاكي هو يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطراز » ، حيث جمع المعاني والبيان تحت تعريف واحد هو « العِلْمُ بجَواهِر الكَلِم المفردة والمركَّبة ، ودَلائلِ الألفاظِ المركَّبة ، لا من جهة وضعها وإعرابها . »[1] والمتابعةُ التَّحليليَّةُ لهذا التَّعريفِ تقود إلى الثُّنائية السّابقة ، (فالعلم بجواهر الكَلِمِ المفردةِ والمركّبة ، يشيرُ إلى (علم البيان) ، و (دَلائل الألفاظ المركَّبة) يشير إلى (علم المعاني) ، لأن المستهدف من هذا التَّعريف هو (البلاغة) ، وهي غير حاصلة إلا من جهة التَّركيب لا غير؛ ومن ثم يَخْرُج عن اختصاصِ البلاغَةِ علم اللُّغة والإعراب ، لأنَّ حاصل ما يدلُّ عليه عِلْمُ اللُّغَةِ هُوَ تناول الألفاظِ المفردَةِ ، أمّا الإعراب ، فإنَّما يكون بمثابة العلامات الإسناديَّة ، أمّا دَلالة علم البيانِ على الفصاحة ، ودَلالة المعاني على البلاغةِ ، فهما أمران وراء ذلك ، بالرغم من توقف كثير من بحوث البلاغة عليهما .

معنى هَذا أنَّ (المواضَعَة) خارجةٌ عن اختصاصِ البَلاغَةِ ، بِوصفِها منطقةً

محايدةً ، وتَعامُل المبدع معها ليس من مُهِمَّةِ المحللِ البلاغي ، إنّما مُهِمَّة اللُّغَوِي ، فإذا اهتمَّ بها البلاغي ، فإنَّما يكون ذلك بوصفِها خلفيَّةً وهميَّةً لقياس درجة الانحراف ، أو لرصد اهتزاز علاقة الدَّالّ بالمدلول .

كما يخرج (الإعراب) ، فلا مجال لتساؤلِ البلاغيِّ عن اختيار الرَّفع أو النَّصب أو الخفض ، وإن كانت الوظيفة النَّحوية ذاتها أداة بلاغيَّة من الطراز الأول ، على معنى أنّ السؤال لا يكون عن الاختيار ، وإنَّما عن السَّبب ، سبب الرَّفعِ إذا كانَ الابتدائيَّةَ أو الفاعليَّةَ ، وسَبَبِ النَّصبِ إذا كانَ المفعوليَّةَ ، فأهميَّةُ الإعرابِ أنه مؤشّرٌ على تلكَ الوظائف (النَّحو دَلالية) .

لكن التساؤل الَّذي يَطرَحُ نَفْسَهُ ، هو أن علمي البيان والمعاني لكلٍّ منهما حقيقته المعرفيَّة المحددة بوسائل تعبيريَّة خاصَّةٍ ، فكيف يتمُّ الجمعُ بينهُما تحت حقيقةٍ واحدةٍ ؟

تأتي الإجابةُ البلاغيَّةُ معتمدةً عَلى بديهيّات العقلِ ، وحقائقِ اللُّغةِ ، ذلكَ أنّ الأشياء المتغايرة قد تكونُ دالّةً على معنى واحدٍ ، كالألفاظِ المترادفَةِ . هذا من حيثُ تَعامُلُ اللُّغَةِ مَعَ مفردات الواقعِ ، أمّا من حيثُ توجُّهاتِ الذِّهنِ ، فإنَّ التَّعريفاتِ التَّصوُّريَّةَ طريقٌ إلى فهم الحقائقِ التَّصوُّريَّةِ ، كما كانت البراهين التصديقيَّة طريقًا إلى معرفة المدلولات ، فإذا جاز اجتماع البراهين على مدلولٍ واحدٍ ، جاز اجتماع التَّعريفات على ماهيَّة واحدةٍ ، فاختلاف النَّوعين لا يتنافى مع اتِّحاد المقصدِ [٢] .

ولا شكَّ أنّ هَذا الإدراكَ الشموليَّ لجملةِ المباحثِ البلاغيّةِ ، يعطي مؤشِّرًا على اعتمادِ ظَاهرة التَّوالدِ كأساسٍ لتفريعات المنهجِ ، وما كان من الممكن أن

يتحقق هذا التَّوالد الثُّنائي ، إلا بافتراض الوَحْدَة التَّصوُّريَّة لمفرداتِ البلاغةِ ، ذلكَ أنَّ عِلمَ البيانِ إذا تعلَّق بالمفرداتِ فإنَّ ذلكَ لا يعني الاحتكامَ إلى المواضَعَةِ المُعْجَميَّة ، بلْ إنَّ إدراكَ اهتزازِ الدَّلالةِ في انزياح الدَّالِّ عن المدلول ، لا يمكن إدراكُهُ إلا بِدُخولِ المفردة في السِّياقِ التركيبيِّ ، وَهُوَ ما يعني تداخُل البيان مع (المعاني) ، فبين العِلْمينِ عَلاقةٌ جدليّةٌ تسمح بهذا التَّعريفِ الجماعيِّ .

وإذا كانَ البلاغيّونَ قد جعلوا (علم البديع) تابعًا للعِلْمين السّابقين ، فإن (التّابعَ والمتبوعَ) شيءٌ واحدٌ ، أي بينهما تكاملٌ دَلاليٌّ حتميٌّ .

وعلى هذا الأساس يكون البلاغيّون قد حدَّدوا لأنفسِهم منطقةَ العملِ ، وهيَ أولى مؤشِّرات المنهجِ العلمي الصحيحِ . لَكِنَّ الملاحظَ أنَّ هَذِهِ المنطقةَ الموحَّدَةَ ليست عائقًا أمامَ الثُّنائيَّةِ ، وكأنَّنا أصبحنا أمام مستويين ، الأول : هو المستوى العميق الَّذي يعتمد التَّوحد أساسًا له ، والثّاني هو السطحي الذي تتجلى فيه الثُّنائيَّةُ ، وسواء قلْنا بأنَّ هذه الثنائيَّة وليدةُ تطوُّرٍ فكري للبلاغيّين ، أو قلْنا إنها وافدة من الثَّقافة اليونانيَّة الَّتي انطلقت من ثنائية (الوجود والعَدَم) - فإن كلَّ دارسٍ للبلاغَةِ العربيَّة يستطيع أنَّ يتبيَّنَ هذا التَّوجُّه الثُّنائي بصفةٍ لازمةٍ ، في التَّنظيرِ أو التَّطبيق ، كما أنَّ هَذِهِ الثُّنائية لا تتنافى مع مقولة (التّوالد) أو (التَّحوُّل) الَّتي تجلَّتْ في معظم مباحث البلاغَةِ ، بل إنَّها تؤكِّد ذلكَ ، وتحصره داخل أبنيتها ، حيث يبدأ التَّحوُّل تارة من الطَّرف الأوَّل إلى الثّاني ، فيكونُ تحوُّلاً أماميًا ، وتارة يكونُ من الثّاني للأوَّل ، فيكونُ تراجعيًا .

والنظر في مباحث البلاغة الرئيسيّة يؤكد وجود ثُنائيّةٍ أوَّليَّةٍ بين (البيان) و(المعاني) ، ثم بين (البيان والمعاني) من جهة ، و (البديع) من جهة أخرى

وإن خَضَعَت الثُّنائيَّة الأخيرة لارتباطٍ شرطيٍّ ، فالبديعُ لا يستطيعُ أن يؤدي مُهمَّتِه التَّحسينيَّة إلا بَعْدَ مراعاةِ أمرين ، الأوّل : مطابقةُ الكلامِ لذاتِهِ (أي لتمام المراد منه) ، و الثاني : مراعاةُ مقتضى الحالِ .

فالنّاتج الإبْداعي لا يستحِقُّ أن يَدْخُلَ دائرةَ البلاغَةِ إلا بعد توافق الصِّياغة مَعَ ناتجها ، أو بمعنًى أصح : توافق الناتج مع الصِّياغة ، ثُمَّ تَوافَقِ المنتج مع المتلقّي في أحْوالِهِ الزَّمانيَّة والمكانيَّة والثَّقافيَّة . مِنْ هُنا لا يمكِنُ أنْ نَقْبَلَ مسألةَ (الإضافة التَّحْسينيَّةِ) الَّتي ألصِقَتْ بعلم البديع ، لأنَّنا لو قَبِلْنا ذلِكَ ، لَكانَ معْناهُ أنَّ المبدعَ يكونُ عابثًا في بعضِ إنْتاجِهِ الصِّياغيّ ، وهَذا غيرُ مَقْبولٍ عَلى مستَوى الدَّرسِ الأسلوبي ، لأنّ كلَّ ما يقدِّمه المبدعُ من صِياغَةٍ مقصود منها الإفادة ، وكلُّ أداة مَهْما صَغُرَت حجمًا أو أثرًا ، فإنَّها تؤدي مُهِمَّةً لا يمكنُ تَهميشُها بحالٍ مِنَ الأحوالِ . فعندما يقول امرؤ القيس :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِـــرٍ مَعــــا   كَجُلْمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

نَجِدُ أنَّ المعنى النّاتج مِنَ البيتِ يَصدُقُ عَلى كلِّ فرسٍ يذهبُ ويجيءُ ، فإذا دققنا النظرَ في تلكَ الأداة الصغيرة (معا) لَوَجَدْناها تَنْقِلُ المعنى مِنْ مستواهُ المألوفِ إلى المستوى الإبداعيِّ ؛ إذ إنَّها تُحيلَ هَذا الفرسَ من فرسٍ واقعيٍّ إلى فرسٍ فنيٍّ ، وفنِّيته تتمثَّلُ في تحقُّق بنيةِ التَّقابلِ من جهةٍ واحدةٍ ، حيث يصير (الكرُّ والفرُّ) و (الإقبالُ والإدبار) ناتجًا واحدًا ، وإن كانَ ثنائيَّ الصِّياغَةِ ، وهذا النّاتج لا يحتِّمه الواقع التَّنفيذيُّ ، بَلِ الواقعُ الفنيُّ فحسْب .

وعندما يقول النّابغة :

فإنَّكَ كَاللَّيلِ الَّذي هُوَ مُدْرِكي   وإنْ خِلْتُ أنَّ المُنْتَأى عَنْكَ واسِعُ

نجدُ أنّ (الكاف) في (كالليلِ) مُوَجِّهَة الحركةَ الدّلاليَّةَ في البيتِ كلِّهِ ، بلْ إنّها تنقله من إطارٍ دلاليٍّ إلى آخر ، تَنْقلُهُ مِنَ الهجاءِ إلى المديحِ الممزوجِ بالاستعطافِ .

معنى هذا أنَّ الدّارس يَجِبُ أنْ يعطي عنايةً لكلِّ صغيرةٍ أو كبيرةٍ ، لأنَّ تدخُّلَ أي عُنْصُرٍ إضافيٍّ يمكن أن يغير الناتج جملة . وقد عُني عبد القاهر الجرجاني بكلِّ ذَلِكَ عنايةً بالِغةً ، ونظر في دقائقِ النَّظمِ ، دونَ القول بأنَّ هَذا العنصرَ اللُّغَويَّ أصليٌّ ، وذاكَ إضافيٌّ ، فَلِكلِّ أداةٍ دَوْرُها و وظيفتها ، ولكلِّ دالٍّ مُهِمَّتُهُ الَّتي تضيع بإهمالِهِ أوِ التَّغاضي عنه ، ونحنُ - بدورِنا - نَلْتَزِمُ بهذا المنهج ونتابعه ، ومن ثمَّ جاء رفضُنا لمقولة التَّحسين الإضافي .

-٢-

إنَّ البلاغيّين في توجههم نحو مباحثِهم الثَّلاثة ، قدَّموا دراسةً موسَّعةً حول المواصفاتِ الأوَّليَّة الَّتي يجب أن تتوفر في الصِّياغَةِ عَلى مستوى الإفراد ، وعلى مستوى التَّركيب ، وانطلقوا في ذلكَ مِن خلال مصطلَحينِ من أخطرِ مصطلحاتِهِم ، هما (الفَصاحة والبلاغَة) ، إذ هما شرْطانِ مبدئِيّان للوُلوج إلى عالَم الإبداع الأدبيِّ .

أما المصطلح الأول ، فإنه في حدوده المعجمية يستدعي عملية التوصيل بوصفها خطّاً أصيلا في كلِّ إبداعٍ ، إذ يَعني المصطلحُ (الظُّهور والبيان) . الظُّهور لمن ؟ والبيان لمن ؟ هذا التَّساؤل يستَحضِرُ المتلَقّي إلى رحاب الصِّياغَةِ ليتمكَّنَ مِنَ الوقوعِ عَلى ناتِجها المباشِرِ أو غيرِ المباشِر .

أمّا منطقةُ عملِ المصطلح ، فهي (المفرد والمركّب) بانضمام (المبْدِع) إليْهما ، فَمِنَ الممكِنِ وصفُ الكلمة المفرَدة بالفصاحة إذا توفَّرَتْ لَها مواصفاتٌ معيّنة سوف نعرض لَها ، كما نصف بها (الكلام المفيد) . وهنا يلحظ البلاغيّون وجودَ منطقة محايِدة لا تتعلَّقُ بها الفصاحة ، وهي الَّتي تقع بَيْنَ الإفراد والتَّركيب ، وهذه المنطقة تنتمي إلى المركَّب من حيثُ الشَّكل ، لكنَّها تنفَصِلُ عَنْهُ من حيثُ المستوى العميق ، لأنَّ بعضَ التَّراكيب لا تستقلُّ بنفسِها في إنتاج الدَّلالة ، نَحْوَ جملَةِ الصِّلَةِ في قولنا : (رأيت الَّذي كلَّمته) فإنّ (كلَّمته) تركيبٌ لا محالةَ ، لكنَّه غيرُ مستقلٍّ بإنتاجِ المعنى ، أي أنَّه (غير مفيد) ، وكذلك الأمر في كلٍّ واحدة من جملَتي الشَّرط والجوابِ .

أمّا (البلاغة) ، فإنَّ حدودَها المعرفيَّة تنبئ عن (الوصول والانتهاء) ، أي أنها تستحضر المُبدع والمتلَقّي على صعيدٍ واحدٍ ، فَكِلاهُما يظلُّ في حالة انتظارِ لبلوغِ المنطقة الدَّلاليَّة . ومنطقة عمل (البلاغة) أوَّليّا (الكلام والمتكلِّم) ، فلا تعلُّقَ لها بالإفراد ، لأنَّ المفرَدة غيرُ مستهدفةٍ في ذاتها ، كما لا يمكن اعتبارُها وسيلةً للإفادةِ الَّتي يحسنُ الوقوفُ عندَها . وبين المصطلحينِ عَلاقَةٌ تتحرَّكُ مِنَ المصطلحِ الأوَّلِ (الفصاحة) ، إلى الثّاني (البلاغة) ، على معنى أنّ الفصاحة تَدْخُلُ ضمن مواصفات البلاغة ، دون العكس .

ويلاحظ أنّ تدخل الفصاحةِ في إنتاجِ الأدبيَّةِ ، يأتي من جهةِ (الاختيار) ، أي أنَّ البلاغيّين لم يتركوا للمبدع حريَّةً مطلَقةً في التَّعامل مَعَ الدوالِّ ، بَلْ إنَّ وقوعَ المفرَدة في دائرة الاختيار محكوم بمجموعة من المواصفات الصوتيَّة والدَّلاليَّة ، ومجمل هذه المواصفات : (تنافر الحروف - الغرابة - مخالفة القياس) ، فهي مواصفاتٌ سلبيَّةٌ ، يقتضي غيابها صلاحيَّة الدَّالِّ للحلول في

الخطاب الأدبي ، وحضورها ، أو حضور بعضِها ، يَقْتَضي عدمَ الصلاحيَّةِ .

ويبدو أنّ مسألةَ التَّنافر كانتْ محدودةً في الواقعِ اللُّغَوِيِّ ، على معنى أن الذَّوقَ الصِّياغيَّ كانَ يتجنَّبُ هذه الظّاهرة الصَّوتيَّة ؛ ومن ثم نلحظ أنّ نماذج التَّنافر كانْت قليلةً يتوارثها البلاغيّون خلفًا عَنْ سَلَفٍ ، وذَلِكَ نحو (مُستَشْزِرات) في قول امرئ القيس :

غَدائِرُهُ مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلى تضلُّ المَدارَى في مُثَنّى ومُرْسَلِ

ومِنْ ذَلِكَ ، تلك اللَّفْظة الَّتي ذَكَرَها الخليلُ بن أحمد كنموذجٍ للتَّنافر وهي (الهُعْخُع) .

وقد قَدَّمَ البلاغيّون مجموعة من المبرِّرات الصَّوتيَّة الَّتي تحدد مفهوم التَّنافر سلبًا وإيجابًا ، حيث أرجعه بعضهم إلى التَّباعد الشَّديد أو القرب الشَّديد في المخرج . وقد قدَّمَ بهاء الدين السُّبكي تصوُّرًا تجريديًا لمستويات الجمعِ بَيْنَ المخارجِ ، ومن خلالِه يمكِنُ الحكم بالقيمةِ رفضًا أو قبولا ، فالكلمة الثُّلاثية لها اثنا عشرَ تجريدًا من حيثُ المخارجِ :

الأوّل : الانحدارُ مِنَ المَخْرَجِ الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى ، نحو : ع د ب .

الثاني : الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط ، نحو : ع م د .

الثّالث : الانتقال مِنَ الأعلى للأدْنى للأعلى ، نحو : ع م ه .

الرّابع : الانتقال مِنَ الأعلى للأوسط إلى الأعلى ، نحو : ع ل ه .

الخامس : الانتقالُ مِنَ الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى ، نحو : م ل ع .

السّادس : الانتقالُ مِنَ الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط ، نحو : ب ع د .

السّابع : الانتقالُ مِنَ الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى ، نحو : ف ع م .

الثّامن : الانتقالُ مِنَ الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى ، نحو : ف د م .

التّاسع : الانتقالُ مِنَ الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى ، نحو : د ع م .

العاشر : الانتقالُ مِنَ الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى ، نحو : د م ع .

الحادي عشر : الانتقالُ مِنَ الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط ، نحو : ن ع ل .

الثّاني عشر : الانتقالُ مِنَ الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط ، نحو : ن م ل .

ومن خلال هذا التَّجريد يقدِّمُ الرَّجل قاعدته الصَّوتيَّة لدخول دائرة الفصاحة ، فأكثرُها استعمالاً ما انْحدَرَ فيها مِنَ الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل ، ثمَّ ما انْتَقَلَ فيها مِنَ الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى ، ثمَّ مِنَ الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط ، ثمَّ ما انتقل فيها مِنَ الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى ، وأقلُّ الجميع استعمالاً ما انْتَقَلَ فيها مِنَ الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط .

أمّا الرُّباعيُّ والخماسيُّ فينْطَبِقُ عليهما ما سبق في الثُّلاثي ، وكل ذَلِكَ احتراسًا مِنَ الطَّفْرة في الانتقال المخرجيّ ، وحرصًا على التَّناسُبِ (٣) .

والواقع أنّ ابْنَ الأثير لم يقبل هذا التحكمَ البَلاغيَّ بالنِّسبة لتجاوُز مخارج الكلمة الواحدة ، حيث قرر أنّ حاسَّة السَّمعِ هي الحَكَمُ في هذا المقامِ بحُسْنِ

ما يَحْسُنُ وقُبْح ما يَقْبُحُ ، ذَلِك أنَّنا إذا سألْنا شخصًا ما عن لفظةٍ : أحسنةٌ هي أم قبيحةٌ ؟ فلا نتصوَّر أنْ يُمْهِلَنا حتّى يَعْتَبِرَ مخارج الحروف ، ثم يَحْكُمَ بالحُسنِ أوْ بِالقُبْحِ .

فَالحُسْنُ - عِندَهُ - معلومٌ قَبْلَ إدراكِ التَّقارُبِ أوِ التَّباعد ، بدليلِ وجودِ كثيرٍ مِنَ المفرداتِ الَّتي تقارَبَت مخارجها وهي حسنةٌ رائعة مثل (جيش) و (شجي) ، ومفردات تباعدت مخارجها ومع ذلكِ فهي قبيحةٌ مثلِ (ملع) [٤] .

لكنَّ المؤكَّد أنَّ الحسَّ الإيقاعيَّ للعربيَّة ابتعدَ عَنِ الجمعِ بَيْنَ العينِ والحاءِ ، والغينِ والخاءِ ، والجيمِ والصّاد ، والجيم والقاف ، والذّال المعجمة والزّاي ، وما ذَلِكَ إلا لما يَحْصُلُ عِنْدَ اجتماعها من التَّنافر والثِّقل على الألسن في النُّطق ، وكلُّ ذلك مرجعه - كما يرى العلوي - الذَّوقُ والطَّبعُ السَّليمُ [٥] .

وإذا كانت حركة البلاغيّين قد دارت - فيما سبق - حول الكيفِ المنطوقِ ، فإنّ لَهم حركةً موازيةً دارت حول الكم ، وإن كان هناك اتفاق مبدئي على أهمِّيَّة الاعتدالِ في بناء حروف اللَّفظَةِ ، فلا تكثرُ حروفها ، ولا تخرج عن المعتاد المألوف حتّى لا تَقْبُحَ .

وَيُدَقِّقُ العلوي هذا المقياس ، فيرى أنَّ الأوزانَ ثلاثةٌ « ثلاثيَّة ورباعيَّة وخماسيَّة ، فأكثرُها استعمالاً هو الثُّلاثيُّ ، وما ذَاكَ إلا لخفَّته ، وأبعدها في الاستعمال الخماسيُّ لأجلِ كثرة حروفه ، وأوسطها الرباعيُّ ، لحصوله بين الأمرينِ . » [٦]

لكن يلاحظ أن بعض البلاغيّين تجاوزوا هذا التَّحكُّمَ المطلقَ ، وربطوا بين

كمٍّ الحروفِ والنّاتج الدَّلالي ، فاستخدام الكلمات الأقلّ حروفًا قد يكون أنسبَ لما فيها من خِفَّةٍ ، هذا إذا لم يكن هناكَ هدف دَلاليّ يتنافى مع هذه البنية (الخفيفة) ، كالتَّهويل وما يستدعيه من إشغال السَّمع بكثافةٍ صوْتيَّةٍ ممتدَّةٍ ، وهذا الامتدادُ يتساوى فيه الأصول والزَّوائد (٧) .

ويقدِّم ابن الاثير رأيًا جيدًا في هذه المسألة يتوافق مع رأيه السّابق لطبيعة الحروف ، حيث رفض الحكم بالقيمة على اللَّفظة لكثرة حروفها ، واستدل على ذلك بما ورد في الكتاب الكريم من كلمات طالت حروفها ، ومع ذلك فهي حسنةٌ رائعة ، كقوله تعالى : « فَسيكْفيكهُمُ الله . » وقوله « ليستَخْلِفَنَّهم في الأرض . » فالحكمُ النِّهائي لا يرجع إلى الطول والقصر ، وإنَّما إلى نظم الحروف بعضها مع بعض ، ولذا فإن كلمة (مسْتَشزِرات) الَّتي وردت عند امرئ القيس ، لا يرجع قبحها إلى عدد حروفها ، وإنَّما إلى نوعيَّة هذه الحروف ، لأننا لو قلنا : (مستنكرات) أو (مستنفرات) ، لما كان في اللفظتين ثقل أو كراهة (٨) .

معنى هذا أنّ دائرة الاختيار لها مبرراتها الصَّوتيَّة الَّتي تمثّل تحوُّلاً لمستوى الحركة الذِّهنيَّة من الدّاخِل إلى الخارجِ ، وأن التَّركيبَ له مقدِّمات أوَّليَّة لا بد أن تسبقه وتزامنه في الوقت نفسه حتّى يحوزَ قَبول البلاغيّين كمّا وكيفًا .

ولا شك أن البلاغيّين قد تنبَّهوا لملابسات التَّحول من الدّاخل الذِّهني إلى الخارج الصِّياغي ، وذلك بتبنِّيهم مقولة النُّحاة عن (قوة اللَّفظ لقوة المعنى) ، ويبدو أنّ هذا الاصطلاح قد دخل إلى مجال البلاغة عن طريق ابن جنِّي الَّذي قدّم في (الخصائص) بابًا تحت هذا العنوان ، يقصد به أنَّ التَّحولَ في بنية اللَّفظة بالزِّيادةِ ، يتبعه زيادة في المعنى يتفاوت محالة لأخرى .

وقد تنبَّه الخليلُ بن أحمد لذلك ، عندما ربط بين استطالة اللَّفظة والمعنى الّذي تدلُّ عليه ، وعلَّلَ للتَّضعيف في الفعلِ الثُّلاثي (صرّ) لمشابهته استطالة صوت الجندب ،و (صرصر) لما توهموه من تقطيع صوت البازي (٩) .

وقد جعل ابن فارس ذلك من سنن العرب ، وأنَّها تكونُ للمبالغة أو للتَّشويهِ والتَّقبيح ، فالعربُ يقولون للبعيد ما بين الطَّرفينِ المفرطِ في الطُّول (طِرِمّاح) ، وفي قياسه (رَعْشَن) للَّذي يرتعش ، و (زُرْقُم) للشَّديدِ الزُّرقة (١٠) .

وبالمثل يزيد العرب في حروف الفعل للمبالغة ، « فيقولون : (حلا الشَّيء) فإذا انتهى قالوا : (احلولى) ، ويقولون : (اقلولى على فراشه) . » (١١)

وفي هذا السِّياق اهتم الدّارسون بناحية صوتيَّة تقود إلى (الحركة) الَّتي تتشكلّ بها الحروف ، فاللُّغَةُ العربيَّة تتألَّف من أصواتٍ صامتةٍ تدخل عليها المصوّتاتِ الَّتي تضفي عليها إيقاعًا خاصا ، وقد جعل ابنُ الأثير من أوصاف الكلمة أن تكون مبنيَّة من حركات خفيفة ، فإذا تَوالَتْ حركتان خفيفتان في كلمة واحدة لم تستثقل ، بخلاف الحركات الثَّقيلة ، فإذا توالى منها حركتان في كلمة واحدة استثقلت،ولهذا السَّبب استُثقلت الضمَّةعلى الواو ، والكسرة على الياء للتَّماثُل بينهما في جنس الصَّوتِ (١٢) .

ويرى العلوي أنَّ هُناكَ مستويات في الخفَّة والثِّقلِ بالنِّسبة لتَوالي الحركات ، فإذا حصل سكون في الوسط بين المتحرّكات ، كان أعدَلَ ما يكون وأرق ، وإن توالت ثلاث فتحات فهو أخفُّ من حصول الضمِّ في وسطه .

ويبدو أن العلوي قد انساق وراء ابنِ الأثيرِ في تحكيم هذا المقياس ، ولذا عاد مرة أخرى وطالب بتحكيم الذّوق ، لأنه قد تتوالى ضمّتان وهو غير ثقيل ، كقوله تعالى : « في ضَلال وسُعُر » وقوله : « فعلوه في الزُبُر » [١٣] .

هذا الحسُّ الصّوتي في استخدام الحروف ، جعل من الذّوق الصّياغيِّ مقياسًا يتحكم في عمليّة اختيار المفردات من المخزون اللُّغَويِّ ، بحيث يتوفر فيها أكبر قَدْرٍ من الانسجام ، دُونَ نظرٍ حتْميٍّ إلى النّاتج الدّلاليِّ ، وهذا الانسجام قد يَنْسَحبُ من الاستعمال إلى عمليّة المواضعة ، حيث يرى الخليلُ أنّ الواضِع الأوّل كان يراعي مسألة التّنافر الّذي يسبّبُ الثّقل ، حتّى إنّه كانَ يحوّل الكَلِمَة من بنائها إلى بناءٍ آخرَ لتحقيق هذا الانسجام ، فقد سئِل الخليلُ عن السَّبب في أنَّ تصغير (واصِل) (أوَيْصِل) ، وليس (وُوَيْصِل) ، فقال : « كَرِهوا أنْ يشبّه كلامهم بنبح الكلاب . » [١٤]

-٣-

والشَّرْطُ الثّاني لدخولِ الدّالِّ دائرةَ الفصاحةِ ، وهو شَرْطٌ سَلْبي ، ألا يكونَ الدّال (غريبا) ، وهذا الشَّرط يرجع إيجابًا إلى (الاستعمال) الّذي يدور في بيئةِ العرب الخُلَّص ، فإذا نَقَلْنا هذه الدّائرة إلى الواقعِ المعاصرِ لكان المقصودُ دائرة المثقّفين على وجهِ العُمومِ .

وقد تواصل البلاغيّون والنُّقاد القدامى - في هذا المجال - إلى الإفادة من بعض الظّواهر الّتي اكتسبت تحديدًا اصطلاحيا يُمْكِن من خلاله الحكم بِالقيمةِ ، وأصبح هناك مجموعة من المقاييس لها فهمٍ مشترك ، وبمعنى آخر

نقول : إنهم توصَّلوا إلى خلق (شفرة) نقديَّة جعلت هناك جسرًا مشتركًا بين النّاقد والمتلَقّي ، وتم بناء هذا الجسر بالإلحاح المستمر على تكرار المصطلح ، واطِّراد استخدامه من خطابٍ لآخر .

والنَّقيض المباشِر (للاستعمال) هو (الوحشيَّة) ، والمصطلح يحمل في طيّاته مدلوله النَّقدي ، فالنّسبة إلى اسم الوحش الَّذي يسكُنُ القفارَ بعيدًا عن الأنيس ، تعني أنّ الألفاظ تكون مهجورةً ، أو غيرَ مأنوسةِ الاستعمالِ ، ومن هنا يكون بينها وبين المتلَقّي انفصال يعوق وصوله إلى مدلولها . لكن اللافت أن موقف النَّقد القديم لم يكن رافضًا رفضًا مطلقًا للتَّعامل مع مثل هذه الدوالِّ ، فالجاحظ - مثلاً - يربط استعمالَها بالإطار الاجتماعي ، فللمتكلِّم أن يسلُكَ هذا المسلَكَ إذا كان بدويا أعرابيا ، لوجود التّلاؤم بين طبيعة اللَّفظَة وطبيعة مستعملها ومتلَقّيها ، « فإنَّ الوحشيَّ من الكلام يفهمه الوحشيُّ من النّاس . »(١٥)

والواقع الفنيُّ في الشّعرِ آنذاك ، هُوَ الَّذي هيّأ لهذا المبحث أن يحتلَّ مكانةً مُهمّةً في كثيرٍ من المؤلَّفات ، فقد أكثر بعض الشُّعراءِ من الغريب ، بل كانوا يُجْهِدون أنفسَهم أحيانًا في اصطيادِ ألفاظه كالعجّاج ورؤبة وأبي تمّام وأبي العلاء..

ويتدخَّلُ ابن سنان ليربط الْمفرَدة بالسِّياق ، حيث يقتضي السِّياق أحيانًا استخدام اللَّفظة الموصوفة بالتوحُّش ، وحيثُ لا يكونُ للمُبْدِع مخرج عنها ، كأن تكون اسمًا لمكانٍ لا بد من ذكره لكمال الإفادة كقول البحتري :

وَأَنَا الشُّجاعُ وَقَدْ رأَيْت مواقفي　　　بِعَقَرْقَسٍ وَالَمشْرَفِيَّةُ شُهَّدي

فالشّاعر له عذرٌ واضح في ذكر (عَقَرْقَس) ، لأنَّه الموْضِع الَّذي شهد

الممدوح به قتاله ، وليس يحسن أنْ يذكر موضعًا غيره [١٦] .

أمّا ابْنُ الأثير فيتقدَّم خطوةً لها خطورةٌ في ربطِ المصطلح بالتَّطوُّرِ الزَّمني ، فهُناكَ ألفاظٌ استعملها الأوائلُ دونَ الأواخرِ ، وهذا لا يُعابُ استعمالُهُ عِند العَرَبِ ، لأنَّه لَمْ يَكُن عِنْدَهُم وحشيا ، وهو في زمن ابنِ الأثير يعد وحشيا لعدم استعماله ، ويعود ابن الأثير ويضيف إلى رأيِهِ السّابق وجودَ نوعٍ من (الغريب الحَسن) ، وهو الَّذي يختلِفُ باختلاف السبب والإضافة ، ويرتبط هذا النَّوع بالجنسِ الأدبيِّ ، فيسوغ استعماله في الشّعر دونَ الخُطب والمكاتبات ، ومن ذلك قول الفرزدق :

وَلَوْلا حَياءٌ زِدْتُ رَأسَكَ شَجَّةً إذا سُبِرَتْ ظَلّتْ جَوانِبُها تَغلي
شَرَنْبَثَةٌ شَمْطاءُ مَنْ يَرَ مَا بهـــا تُشبْهُ وَلَوْ بَيْنَ الخِماسيّ وَالطِّفْلِ

« فقوله (شرنبثة) من الألفاظ الغريبة الَّتي يسوغ اسْتعمالها في الشّعر ، وهي هنا غير مستكرَهَةٍ ، إلا أنَّها لو وردت في كلام منثور من كتابٍ أو خطبة لعيبَت على مستعملها . » [١٧]

والَّذي لا شك فيه أنَّ الحديث عن (وحشيَّة اللَّفظ) كان ذا دَلالة محددة عند السَّلفِ من خلال تمرُّسهِم في تتبُّع الصِّيغ ، والاستعانة في هذا التتبُّع بثقافَةٍ لُغَوِيَّةٍ واسِعةٍ ، يمكن أن تفيد في مجالِ رَصْد الخواصِّ التَّعبيريَّة لنصٍّ معينٍ ، واستخلاص الحقائق الجماليَّةِ الَّتي تستكنُّ فيه ، بوصفها رصدًا موضوعيا يعتمد على الوضع الَّذي يتَّخذه المبدعُ تجاه لُغَتِه ، دونَ إغفالٍ لعاملِ التَّطوُّرِ ، أو طبيعة البيئة الاجتماعيَّةِ والثَّقافيَّةِ للمُبدعِ والمتلَقّي على سواءٍ . وبرغم الدِّقة في تحديد مصطلح (الوحشيَّةِ) ، نجد محاولة لربْطِهِ بأمورِ

انطباعيَّة في دائرة (الرِّقة والجزالة) ، دون وضع التَّوصيفِ الجامعِ لمثل هذينِ المصطلحينِ ، وإنَّما حاولَ كل دارسٍ أن يحدد الفارق من خلال ربط المصطلح بطبيعة الاستعمال مكانيا وزمانيا ، فالقاضي الجرجاني يرى أن المتقدمينَ خُصّوا بمتانة الكلامِ ، وجزالة المنطق ، وفخامة الشِّعر (١٨) .

لكنَّه يعود ويضيف إلى رأيه السّابق إضافة لها أهمِّيَّتها ، رابطًا بين طبيعة الصِّياغَةِ وطبيعَةِ الشَّخصيَّة ، بحيث أصبحت اللَّفظةُ - عنده - مشتقة من شخصية صاحبها ، فالنّاس في ذلك تَتَبايَنُ أحوالهم بين الرِّقة والصلابة ، والسُّهولة والتَّوعُّر « بحسب اختلاف الطَّبائع ، وتركيب الخلق ، فإنَّ سلامة اللّفظ تتبع سلامة الطبع ، ودماثة الكلام ، بقدر دماثة الخِلْقَة ، وأنت تجد ذلك ظاهرًا في أهل عصرك ، وأبناء زمانك ، وترى الجافي الجلف منهم كزَّ الألفاظِ ، معقَّد الكلام ، وَعرَ الخطاب ، حتّى إنَّك ربما وجدت ألفاظه في صوته ونغمته ، وفي جرسه ولهجته . » (١٩)

ويمدُّ الرجل المصطلحين إلى البُعدِ المكانيِّ ، لأنَّ من شأنِ البَداوَةِ أن تحدِثَ مثل هذه الأمور في اختيارِ الألفاظِ ، ولهذا قال النبيُّ ﷺ « من بدا جفا » ، ولذلك نجد شعر عدي - وهو جاهليٌّ - أسلس من شعر الفرَزْدَق ، ورجز رؤبة ، وهما آهِلان ، لملازمة عدي الحاضرة ، وإيطانه الرّيف ، وبُعْدِه عن جلافةِ البدوِ ، وجفاءِ الأعرابِ .

ثم نجده يربط (الرِّقةَ) بالموضوع الَّذي يتناوله الشّاعرِ ، حيث تكون « رقة الشّعر أكثر ما تأتيك من قبل العاشق المتيَّم ، والغزل المتهالك ، فإن اتفَقَتْ لَكَ الدّماثة والصَّبابة ، وانضافَ الطَّبعُ إلى الغزل ، فقد جمعت لك الرِّقة من أطرافِها . » (٢٠)

ويبدو أن ربط (الرِّقة والجزالة) بالإطار الدَّلاليِّ الموَسَّعِ ، كان هو الرأي الرّاجحِ عند ابْنِ الأثير ، حيث ربط الجزل باختيار اللَّفظة في وصف مواقف الحروب ، وفي قوارع التَّهديد والتَّخويف وأشباه ذلك .

أمّا الرَّقيق ، فهُوَ المستعمل في وصف الأشواق ، وذكر أيّام البعادِ ، وفي استجلاب المودّات ، وملاينات الاستعطاف ، وأشباه ذلك .

وعندما يتَّجه ابنُ الأثير إلى التَّحديدِ المنضبط ، ينفي أن يكونَ المقصودُ بالجزالة أن يكون اللَّفظ « وحشيا متوعِّرًا ، عليه عُنجهيَّة البداوةِ ، بل أعني بالجزل ، أن يكونَ متينًا على عذوبته في الفم ، ولذاذته في السَّمع . »(٢١)

ويمكن من بعضِ الوجوه أن يتصل مفهوم (الوحشيَّة) و (الجزالة) بما قال به النُّقاد عن اللَّفظة السّاقطة العامِّيَّة ، باعتبارها النَّقيضَ المباشرَ للمصطلحين السّابقين ، وبهذا التَّقابل الضِّدِّي يمكِنُ التَّوصلُ إلى الحدِّ الوسط ، وهو الحدُّ الأثيرُ عند معظم الدّارسينَ ، وهذا ما يؤكِّدُهُ الباقلاني عندما رأى أنَّ الكلام موضوعٌ للإبانة عن الأغراض الَّتي في النُّفوس ، ولذا فإنَّ على المنشئ أن يُوقع اختيارَه على ألفاظٍ قريبةٍ في دَلالَتها على المراد ، و واضحة في إبانتها عن المعنى المطلوب ، مع ملاحظة ألا يكونَ اللَّفظُ مستكره المطلع على الأذن ، ولامستنكرَ المورِدِ على النَّفس ، حتى يتأبّى بغرابته عَنِ الأفهام ، أو يمتنع بتعويص معناه عن الإبانة ، كما يَجِبُ عَلى المُنْشِئ أن يتجنَّب ما كان عامِّيَّ اللَّفظ ، مُبتَذَلَ العبارة ، ركيك المعنى ، سفسفًا في الوضع ، مجتلب التَّأسيس على غير أصلٍ ممهد ، ولا طريق موطَّد « وإنَّما فضلَت العربيَّة على غيرها لاعتدالها في الوضع . »(٢٢)

وقد حدَّد الجاحظُ المقصودَ بالعوامِّ الَّذين يُنْسَبُ إليهم اللَّفظ العامِّيُّ ، بأنهم الطَّبَقَةُ الَّتي عقولها وأخلاقها فوق غيرها من أهل الأمم الأجنبيَّةِ ، ولكنَّهم لم يبلغوا منزلةَ الخاصَّةِ من العرب ، وإنْ كانَ قد التفتَ التفاتة مدهشة إلى ربطِ الصِّياغَةِ بطبيعة متلَقّيها ، فلا مانع أن يحتوي الكلام على الوحشيِّ مِنَ الألفاظ إذا كان موافقًا لطبيعة التوحش في المتلَقّي ، وبالمثل يجوز استخدام العاميِّ إذا كان المجال مجال تعامل مع السّوقة ، وكما يكون هناك احتياج للجزل في بعض المواضع ، كذلك يكون هناك احتياج لسخيف اللَّفظ في بعض المواضع أيضًا ، بل ربما كان ذلك أمتع من إمتاع الجزل الفخم من الألفاظِ .

ومن هُنا يوجِبُ على المتكلِّم - إذا كان في مجال الحكاية - أن يوردَ النّادرة من كلام الأعرابِ كما هي في صياغَتِها ، دون تغيير لها بإخراجها مخارج كلام المولَّدين والبلديّين ، وكذلك الأمر في رواية نادرة من نوادرِ العوامِّ ، ومُلحَة من مُلَحِ الحشوة الطغام ، فلا يجوزُ أن يتخير فيها لفظًا حسنًا ، أو مخرجا سريّا ، لأن ذلك يفسد الإمتاع بها ، ويخرجُها من صورتها ، ومن الَّذي أريدت له (٢٣) .

ويبدو أن مسألة (العامِّيَّة) ارتبطت إلى حد ما بطبيعة الاستعمال ، ومن هنا اكتسبت نوعًا من النِّسبَّة ، بحيث يحتاج الحُكْمُ بِسقوطِ اللَّفْظَةِ لعامِّيَّتها إلى نوعٍ من التَّتبُّع لمجالات الاستعمال مكانيا وزمانيا وثقافيا ، فإنَّ المقامات والأزمنة والبلادَ تختلفُ « فيحسن في وقت ما لا يحسن في آخر ، ويستحسن عند أهل بلد ما لا يستحسن عند أهل غيره ، ونجد الشُّعراء الحُذّاق تقابل كلَّ زمان بما استجيد فيه ، وكثر استعماله عند أهله بعد أن لا تخرج من

حسن الاستواء ، وحدِّ الاعتدال ، وجودة الصَّنعة ، وربما استعملت في بلد ألفاظ لا تستعمل كثيرًا في غيره . » (٢٤)

-٤-

الشَّرْط الثّالث لدخول دائرة (الفصاحة) شرط سلبي أيضا هو (مخالفة القياس) ، أي أنَّ غياب المصطلح يقتضي حضور (الفصاحة) ، على أن يراعى ما سَبق من شروطٍ ، وهذه المخالفة قد تتَّصِل ببنية الكلمة من حيث التَّغيير فيها بالزِّيادة أو النَّقص ، وقد عاب ابن سنان رؤبة في قوله :

قواطنا مكة من ورق الحَما

يريد (الحمام) ، فالشّاعر قد لجأ إلى جزءٍ من بنيَةِ الكلمةِ ، فخرج على المألوف صياغيا ، وبالمثل قد يعمد الشّاعر إلى إشباع الحركة حتى تصير حرفًا ، كما قال ابن هرمة :

وَأَنْتَ عَلى الغِواية حينَ ترمي وعن عيبِ الرِّجالِ بمُنْتَزاح

أي (بمنتزح) (٢٥)

وقد حاول بعض الدّارسين الرَّبط بين هذه الظّاهرة الصِّياغة والنّاحية الدّلاليَّة ، فقد لاحظَ الزَّركشيُّ أنَّ بعض الأفعال تَرِدُ في الخطابِ القرآنيِّ وقد قصرت حركتها الطويلة في الكتابة تبعًا لإسقاطها في النطق ، وعلل لهذا الإسقاطِ بأنه للتَّنبيهِ بأنه على سرعة وقوع الفعْلِ ، وسهولته على الفاعل ، وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود ، وهو ما يعني أن النّاحية الصَّوتيَّة الخالِصة قد يكون لها إفراز دَلالي مكثَّف في مثل قوله تعالى ﴿ سَنَدْعُ الزَّبانِيَة ﴾

ففيه سرعة الفعل ، وإجابة الزَّبانِيَة ، وقوة البطش (٢٦) .

وفيما يتَّصل بالبنية أيضا عاب النُّقاد الشّاعر إذا استخدم صيغة للجمع غير صحيحة ، أو مخالفة للقياس ، كما قال الطِّرمّاح :

وأكْرَهُ أنْ يَعيبَ عليّ قومي هجايَ الأرْذَلينَ ذوي الحِناتِ

فجمع (إحنة) على غير الجمع الصَّحيح ، لأنَّها (إحنة وإحن) .

ومما يتَّصل بالبنية أيضا : إبدال حرف من حروف الكلمة بغيره ، كما قال الشّاعر :

لَها أشارير من لَحمٍ متمرةٍ من الثعالي وَ وَخرٍ مِنْ أرانيها

يريد من (الثعالب وأرانبها) (٢٧)

وقد تتَّصل هذه الظّاهرة بإظهار تضعيف الحرف ، وقد اعتبر ابْنُ الأثير ذلك من (المُنافرة في السَّبك) كقول المتنبّي :

فَلا يُبْرمُ الأمرُ الَّذي هُوَ حالِلٌ ولا يُحْلَلُ الأمر الَّذي هُوَ يُبْرِمُ (٢٨)

والحقُّ أن مسألة (المخالفة) أو الخروج على مألوف الصّيغة ، قد أخَذَتْ جانبًا كبيرًا من جَدَلِ القُدماء ، واختلافهم بين (مخرج) للرِّواية ، وبين رافض لها . ويبدو أن بعض (الفصحاء) كانت لهم نظرة دقيقة في هذا المجال ، حيث اعتبروا الإبداع الشِّعريَّ ذا خصوصيَّةٍ صياغيَّةٍ ، تتيح لصاحبها إمكانيَّة إبداع تراكيبه على نحو فيه كثير من التَّسامح ، وفي حوارٍ يجريه صاحب الوساطة مع بعض معارضيه يقول : « وللفصحاء المدلين في أشعارهم ما لم يسمع من غيرهم ، كقول امرئ القيسِ (ديمة هطلاء) ، وذي الرمة (أدمانة) يعني

(أدماء) ، وفي شعر ابن أحمر وأميَّة (الهينمان) و (البلقوس) ، و (القساوسة) في جمع قسي ، ومثل هذا أكثر من أن يحصى . » [٢٩]

وفي مقابل هذا الرأي نجدُ إصراراً من طائفة أخرى على الالتزام بمقاييس اللُّغَةِ ، وإلا أدى الأمر إلى قلبِ اللُّغَةِ عن وجهها ، ونقض مباني العربيَّة ، وليس معنى أن يكون الشُّعراء أمراءَ الكلام ، أن يباحَ لهم التَّصرف على غير ضرورةٍ ، لأنَّ ذلك يؤدي إلى زوال نظام اللُّغة ، بحيث يمكن للشّاعر أنْ يقولَ ما يشاءُ ، فيثقِّلَ كلَّ مُخفَّفٍ ، ويخفِّفَ كلَّ مثقَّلٍ ، ويحذِف ويزيد ، ويغيِّر الجموعَ ، ويتحكَّمَ في التَّصريف ، ويتعدّى ذَلِكَ إلى حركاتِ الإعراب ، ويتجاوَزهُ إلى ترتيب الحروف . » [٣٠]

ولا شك أنّ تردُّدَ المصطلحات الَّتي تتَّصل (بِالفصاحة) داخل الإطار الدَّلالي المفرَد ، قد استمدَّ ركائزه من (الوثائق) المتراكمة في المؤلَّفات النَّقدية والبلاغيَّة عن (الشِّعر والنَّثر) وكان محاصرة الإبداع بها بمثابة محاولة التَّعرف الأولى على المكوِّنات الأساسيَّة للبناء اللُّغوي ، وهو ما يمكِنُ أن يكونَ أداةً مساعدةً في الفَهمْ ثمَّ التَّحليل .

-٥-

وإذا كانَ الدَّرسُ البلاغيُّ قد انصرف فيما سبق إلى العناية باللَّفظة المفردَة ، فإنّ هذه العناية كانت عمليَّة تمهيديَّةً للغرض الفعليِّ ، وهو التَّركيبُ ، إذ إن (الفصاحة) كما تتعلق بالمفردات من خلال مواصفات صوتيَّة ودلاليّة محددة ، فإنها تتعلق بالتَّراكيب من خلال ثلاثة شروط سلبيَّة ، لا بد

من غيابها حتّى يدخل التَّركيب دائرةَ الفصاحَةِ ، والواقع أنّ هذه الشُّروط تعدُّ امتدادًا لمواصفاتِ البنية الإفراديَّةِ ، أو توسيعًا لمدى تأثيرها الإبداعيِّ .

فالملاحظُ أنَّ العربيَّة تتميَّزُ بقواعدَ ترتيبيَّةٍ لا بد من توفُّرِها في التّراكيب ، فهناك رتبٌ محفوظةٌ وأخرى غيرُ محفوظةٍ ، وغالبًا ما تكون مُهمَّة البلاغة محصورةً في تجاوز هذه الرُّتب وتحريك الدَّوالِّ من أماكنها الأصليَّةِ إلى أماكن جديدة ليست لها (في الأصل) ، وتمَّ دراسة معظمِ هذه الظّواهر تحتَ مصطلح (العدول) .

والحقُّ أنّ النَّقد والبلاغةَ القديمين قد نشآ في ظل البحث اللُّغَوِيِّ واتِّصاله بالدِّرسات القرآنيَّة ، أي أنّ النُّقادِ والبلاغيّين أسلما قيادهما للنُّحاة واللغويين يوجِّهونهما كيف شاءوا ، وكيف شاعت مقاييس النَّحوِ واللُّغَةِ .

وانطلاقًا من دائرة المعنى النَّحويِّ المحدودِ ، حاول بعض البلاغيّينَ الإفادَة من الإمكانات التَّركيبيَّةِ في اللُّغَةِ برصد الخواصّ الشَّكليَّة الَّتي تصيب الجملة ، و وصفها بدقة ، ثمَّ الخروج من ذلك بما يصيبُ الصِّياغة والدَّلالة من تغيُّرٍ أو انحرافٍ ، ومن تعميمٍ أو تخصيصٍ ، ومن وضوحٍ أو تعقيدٍ ، وكانَ ذلك وسيلةً فعّالةً للاتِّصال بالأغراض الَّتي تفاد من التَّراكيب الجزئيَّة والكليَّةِ ، وأصبحت الخبرة بالخواصِّ الصِّياغيَّةِ ، هي خبرةٌ بالدَّلالة على صعيدٍ واحدٍ .

وطبيعة المستوى التركيبي الاتِّصال بما أطلقَ عليه القُدماء كلمة (التَّأليف) ، ومن هنا كانَ أوّل شروطِ الفصاحةِ التَّركيبيَّةِ هي الخلوص من (ضعف التّأليف) ، وقد أشار سيبويهِ إلى أن مدار الكلام على تأليف العبارة ، وما يتعاورها من استقامة أو إحالة ، ومن صدق أو كذبٍ ، ومن حسنٍ أو قبحٍ ،

فالكلام عنده : مستقيمٌ حسنٌ ، ومستقيمٌ كذبٌ ، ومستقيمٌ قبيحَ ، وما هو محالٌ كذب .

« فأمّا المستقيمُ الحسنُ فقولك : أتيتك أمس وسآتيك غدًا . وأمّا المحال ، فأن تنقض أوّل كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غدًا ، وسآتيك أمسِ . وأمّا المستقيم الكذب فقولك : حَمَلْتُ الجبل ، وشربت ماء البحر ، ونحوه . وأمّا المستقيمُ القبيحُ ، فأن تضع اللَّفظ في غيرِ موضعه ، نحو قولك : قد زيدًا رأيت ، وكي زيدا يأتيك ، وأشباه ذلك . وأمّا المُحال الكذب ، فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمسِ . » (٣١)

وعمليَّة التّأليف ترتبط بأجناس الكلام - وجميعها يحتاج - عند أبي هلال - إلى حسن التَّأليف الَّذي يزيد المعنى وضوحًا وشرفًا ، أمّا (ضعف التَّأليف) ورداءة الرصف ، فإنّها تؤدي إلى التَّعمية ، وإذا كان المعنى ساميًا ورصف الكلام رديًا ، لم يوجدْ له قبول ، وإذا كان المعنى وسطًا ورصف الكلام جيِّدًا ، كان أحسنَ موقعًا وأطيب مستمعا ، فهو بمنزلة العقد إذا جعل خرزة منه إلى ما يليق بها ، كان رائعا ، وإذا اختل النَّظم ، فضمَّت الحبة منه إلى ما لا يليق بها ، قل قدره ، وحسن الرَّصف أن توضع الألفاظ في مواضعها ، وتمكن في أماكنها ، ولا يستخدم فيها التَّقديم والتّأخير والحذف والزِّيادة ، إلا بحيثُ لا يفسدُ الكلام ، ولا يعمى المعنى ، وبحيث تضم كلُّ لفظة إلى شكلها ، وتضاف إلى لفقها (٣٢) .

ويبدو مفهوم التَّأليف هنا قريبا من مفهوم النَّظم عند عبد القاهر الجرجاني ، ذلك أن الأخير قد ساوى بينَ الأمرين ، ففي تناوله للإعجاز القرآني ، يؤكد أنَّهُ يرجع إلى « النَّظمِ والتَّأليف ، لأنَّهُ ليسَ من بعد ما أبطلنا

أن يكون فيه إلا النَّظم ، وإذا ثبت أنَّه في النَّظم والتَّأليف ، وكنّا قد علمنا أن ليس النَّظم شيئًا غير توخّي معاني النَّحو وأحكامه بين الكلم ، وأنا إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلمة المفردة سلكا ينظمها ، وجامعا يجمع شملها ويؤلِّفها ، ويجعلُ بعضَها بسبب من بعضٍ ، غير توخي معاني النَّحو وأحكامه فيها - طلبنا ما كلٌّ محال دونه . »[٣٣] وبهذا الإدراك لعمليَّة التَّأليف يتجاوزُ الجرجاني حدود اللَّفظة المفردة ، بل يكاد لا يُعْطيها من الأهمية إلا بمقدار - دورها في التَّأليف ، ذلك أن اللَّفْظَة لا تتميز بحسن ذاتي ، وإنما يتحقق لها ذلك من خلال التركيب ، ومن هنا يرفض أن يكون النَّظم نظم الألفاظ ، لأنه ليس للَّفظ من حيث هو لفظ مزية ، وإنَّما تكونُ المزيَّة حينَ تدخَّل معاني النَّحو وأحكامه[٣٤] .

فَصوابُ التَّأليفِ يقْتضي وضعَ الكلامِ بحيثُ تتعلَّقُ فيهِ اللَّفْظَةُ بِغَيرِها نحويا ، فالَمقْدِرَةُ الفنيَّةَ تتأتَّى بالنظر إلى الوجوهِ الَّتي تتَّصل بما يَطْرأ على الجُملَة من تغيُّرٍ ، لأنَّ هذا التَّغَيُّر يتبعُهُ بِالضَّرورةِ تغَيُّرٌ في النّاتجِ الدَّلاليٍّ ، فهناكَ فروقٌ دقيقةٌ بَيْنَ قولِنا : زيدٌ مُنْطَلِقٌ ، وزيدٌ ينطلقُ ، وينطلِقُ زيدٌ ، وزيدٌ المُنْطَلِقُ ، والمنطلِق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هُوَ مُنْطَلِقٌ .

كما تتأتّى بِالنَّظَرِ إلى خصوصيَّة (الحرف) في توجيه المعنى ، نحو أنْ نجيْ بـ (ما) في نَفْي الحالِ و (لا) في نَفي الاسْتِقبالِ ، و (إن) فيما يترجح بين أن يكونَ ولا يكون و (إذا) فيما عُلِم أنَّه كائنٌ .

ويمتدُّ كلُّ ذَلِكَ إلى ترابطِ الجملَتينِ ، وتعلُّقِ إحداهما بالأخْرى ، فيعرف مَوْضِعَ الفَصْلِ مِنَ الوَصْل ، وموضع الوَصْلِ (بالواو) من موضع (الفاء) من موضع (ثمّ) ، وموضع (أو) من موضع (أمْ) ، وموضع (لكِن) من موضع

(بَلْ) .

كما يمتدُّ إلى طبيعة النَّوع في التَّعريف والتَّنكير ، والرُّتْبَةِ في التَّقديمِ والتَّأخير ، والحذف والتَّكرار ، والإضمار والإظهار .

وعلى هذا يتمثَّلُ (ضعف التَّأليف) في المعاملة على غير الأوجه السّابقة ، من مثل قول المتنبّي :

الطِّيبُ أنْتَ ، إذا أصابَكَ طيبُهُ وَالماءُ أنْتَ إذا اغْتَسَلْتَ الغاسِلُ

وقول أبي تمام :

ثانيه في كَبِدِ السَّماء ، وَلَمْ يَكُن كاثْنَينِ ثانٍ ، إذ هُما في الغارِ

وقوله :

يدي لمن شاءَ رهن لم يذق جَرْعا مِنْ راحَتَيْك درى ما الصّاب وَالعَسَلُ

فالفساد هنا راجع إلى سوء التّأليف ، والخلل يعود إلى ما تعاطاه الشّاعر على غير الصَّواب في التَّقديم والتأخير ، والحذف والإضمار ، أو غير ذَلكَ مما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغ على أصول النَّحو (٣٥) .

-٦-

وتحقُّقُ (التَّأليف) الجيِّدِ ليس كافيًا في دخولِ التَّركيب دائرةَ (الفصاحة) بل إنَّه ملازمٌ لشرطٍ آخر هُوَ (البعد عن التَّنافر) ، وهذا البعدُ يكاد ينحصر في المستوى الصوتيِّ المتَّصِلِ بتأليفِ الكلامِ ، وهو - بلا شك - يعتمد على سابق ما قلناه عن خواصِّ اللَّفظ المفرد من تلاؤم المخارج ، وربما كان اتِّصال ذلك

بالتّأليف أهمَّ ، ذلك أنَّ اللَّفظة المفرَدَة ، لا يستمرُّ فيها هذا التَّنافر إلا لمسافةٍ محدودَةٍ ، في حين يأخذ في التركيب امتدادًا زمنيا يساعد على زيادة الثِّقل أو التّنافر .

وهَذا المُستوى يرتبطُ بمصطلحٍ بلاغيٍّ يدقِّقُ الطَّبيعةَ الصَّوتيَّةَ هو (السُّهولة) ، ويرى عبد القاهر أنَّها تتَّصِلُ بالكلامِ المؤلَّفِ فحسْب ، وإن كانَ لها تأثيرٌ في بناء اللَّفْظَةِ المفرَدَةِ ، فهو لا يأْبَى أن تكونَ مَذاقَةُ الحروفِ وسلامَتُها على اللِّسان داخلاً فيما يوجب الفصاحة ، وإنَّما الَّذي يأباه أن يجعل ذَلِكَ هو الأصل والعمدة .

ولا يخفى على عاقل « أنَّه لا يكونُ بسهولة الألفاظ وسلامتها مما يَثقُل على اللِّسان اعتداد حتّى يكون قد أُلِّف منها كلام ، ثم كان ذلك الكلام صحيحًا في نظمه ، والغرض الَّذي أريد به ، وأنه لو عَمدَ عامدٌ إلى ألفاظٍ فجمعَها من غيرِ أنْ يراعي فيها معنًى ويؤلِّف منها كلامًا ، لم تر عاقلاً يعتد السُّهولة فيها فضيلةً ، لأنَّ الألفاظَ لا ترادُ لأنفسها ، وإنَّما ترادُ لتجْعَل أدلَّةً عَلى المعاني . » (٣٦)

ويبدو أنَّ التَّطوُّرَ اللُّغَوي - كما سَبق أنْ قلْنا - يميل إلى التَّخلُّص من صعوبة النُّطْق ، مما جعل نماذج الثِّقَلِ الصَّوتي قليلة ، بل إنَّ بعضَها قد صُنِعَ كنموذجٍ لما يجب أن يبتعد عنه المُنشئ كذلك البيت الَّذي ردَّدَته الكتبُ القديمة دونَ أن تَنْسُبَه إلى قائلٍ معينٍ ، حتّى إنّ البعضَ قد نسبه إلى الجنِّ :

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكانٍ قَفْر   وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْر

فإن « أحدًا لا يستطيعُ أن ينشِدَ هذا البيت ثلاث مرّات في نسقٍ واحدٍ

فلا يتعتع ولا يتلجلجُ .» (٣٧) و واضح هنا أنّ الثِّقَلَ يَنْصَرِفُ إلى عمليَّة التَّجاورِ بينَ الكلماتِ لا بَيْنَ الحروفِ ، وإلا فإنَّ كلَّ كلمةٍ على انفرادِها تخْلو مِنْه . فطبيعة (التَّنافر) تأتي من وقوع الكلمة إلى جنب أختها وقوعًا غير مرضي ، مما يؤدي إلى أن يصبح الإنشادُ مئونةً على المنْشِد .» (٣٨)

ويفيدُ ابن سنان من حديثه عن تنافر الحروف لتقارب المخارج ، في تناوله للتَّراكيب ، بل يراه في هذا المجال أقبح ، ويظهر عجبه من قبح قول الشّاعر :

لَوْ كُنْت كُنْت كَتَمْت الحبَّ كنت كَما كنّا نكونُ وَلكِن ذَاكَ لم يَكُــــنِ

وانتقد إسحاق الموصلي أبا تمام في قوله :

فَالَمجدُ لا يَرْضى بأنْ تَرْضى بأنْ يَرْضى المؤملُ مِنْك إلا بالرِّضى

وقال له : « لقد شقفت على نفسك ، يا أبا تمام ، والشعر أسهلُ من هذا .» (٣٩)

وتبدو النَّظرةُ البلاغيَّةُ إلى مثل هذا الأداءِ قائمةً على كراهيَّة التَّماثلِ المولِّدِ للثِّقَلِ ، حتّى ولو كانتِ المخارجُ مُتباعِدةً ، ذلك أنَّ الطَّبيعةَ التَّكراريَّةَ تؤدي – أحيانًا – إلى صعوبةٍ توقعُ صاحبها في التَّعثر ، ومن هَذا المُنطَلَقِ رفض ابنُ الأثير كثيرًا من النَّماذجِ الّتي تلاعب فيها الحريري بترتيب الحروفِ ، واختيارها كيفيًا ، حتّى إنَّه كتَبَ بعض رسائلهِ (بالسّين) في كلٍّ لفظة من ألفاظِها ، وفي بعضها (بالشّين) في كلٍّ لفظةٍ من ألفاظها « فجاءنا كأنهما رُقى العقارب .» (٤٠)

وإذا كانَ التّكرار – في بعض حالاته – وراء ظاهرة الثِّقَلِ ، فإنَّ بعض البلاغيّين والنُّقاد قد لاحظوا – من خلاله – ملاحظةً لها خطورتها ، وهي

الَّتي تتَّصل بمعجم المبدع ، وإيثاره ألفاظًا بعينها يديرها في خطابهِ دون نظر إلى ظاهرة الثِّقَلِ الَّتي فرضها البلاغيّون لكي يتجنَّبها المبدعُ إذا شاءَ أن يلج دائرةَ الفصاحة ، فابن سنان يرى أنّ لبعضِ الشُّعراء ميلاً خاصا إلى بعض التَّعبيرات ، الَّتي يؤثرونَ إيرادَها في أشعارهم ، حتّى لا تخلو بعض قصائدِهم منها ، وربَّما كانت هذه الألفاظ مختارةً بعنايةٍ ، فتقعُ في موقعها ، حتّى يسهُلَ الأمرُ في إعادتها وتكريرها ، وربَّما كانتْ على خلافِ ذلك .

« وقد كان أبو الحسن مهيار بن مَرْزَوَيهِ ممن عزى بلفظة (طين وطينة) ، فما وجدت له قصيدةٌ تخلو من ذلك إلا اليسير ، حتى وضع هذه اللَّفظة تارةً في غير موضِعها ، ومستعارة لما لا يليقُ بها ، وأقرّها في بعض الأماكن ، و وافق بينها وبين ما أُلِفت معها ، وذلك موجود في شعره لمن يتتبعه . » (٤١)

وقد لحظ أبو الفتح بن جني على أبي الطيب تكراره (ذا ، وذي) كثيرًا ، فردَّ عليه أبو الطيب بقوله : إن هذا الشعر لم يعمل كله في وقتٍ واحدٍ ، فقال له : صدقت ، إلا أنَّ المادة واحدة (٤٢) . وتتصل ظاهرة (الثقل) بالطّبيعة التَّكراريَّة المجرَّدة الَّتي تتصل بالصّيغة وتتابعها تجاوريا ، كالصّيغة الفعليَّة في قول أبي الطيب :

أقِل أنِلْ أقْطِع احْمِلْ عَلِّ سَلِّ أعِدْ زِدْ هَشّ بَشّ تَفَضَّلْ أدْنِ سُرَّ صِلِ

فكأن الشّاعر قال : افعل افعل . . . إلى آخر البيت .

ويرى ابنُ الأثيرِ أنَّ الشّاعر لو قام بزرع فاصل صوتي بينَ الدوالِّ – كحرف العطفِ – لكانت أقربَ حالاً كما قال عبد السَّلام بن رغبان :

فَسَدَ النّاسُ فاطْلُبِ الرِّزْقَ بِالسَّيـ ـفِ وإلا فَمُتْ شديدَ الهُزالِ

أُحْلُ وَامْرُرْ وَضُرَّ وَانْفَعْ وَلِنْ وَاخْـ شُنْ وَأَبْرِرْ ثُمَّ انْتَدِبْ للْمَعالي (٤٣)

والملاحظ أن مسألة التَّكرار كانت مثار خلاف في المؤلَّفات القديمة ، بين مؤيِّدٍ لها ونافرٍ منها ، وربما كان ما أورده الجاحظ في هذا المجال أساس هذه الآراء المتقابلة ، فقد قبل من التّكرار ما كان لضرورة المعنى وتقريره ، أو ما كان منه متَّصلاً باحتياج المخاطب إلى التَّنبيه ، كما لاحظ أن ترداد الألفاظ ليس بعي ما لم يجاوز مقدار الحاجة ، ويخرج إلى العبث .

كما أورد من الرِّوايات ما يفيد كراهية التَّكرار على إطلاقه ، فقد روى أن ابن السَّمّاك كان يومًا يتكلم « وجارية له حيث تسمع كلامه ، فلما انصرف إليها قال لها : كيف سمعت كلامي ؟ قالت : ما أحسنه ، لولا أنَّك تكثر ترداده . قال : أردِّده حتّى يفهمه من لم يفهمه . قالت : إلى أن يفهمه من لا يفهمه ، قد مله من يفهمه . » (٤٤)

-٧-

ثمَّ يأتي الشَّرط الأخير من شروط فصاحةِ المركَّبات ، وهو الخاصُّ بالخلوص من (التَّعقيد) ، والمقصودُ بذلك انغلاق المعنى بحيث يصعب على المتلَقّي الوصولُ إليه . وقد جعل ابنُ فارس مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله على أقسامٍ : فالواضح هو الَّذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب ، كقول الشّاعر :

إنْ يَحْسُدوني فإنّي غَيْرُ لا ئمهِم قَبْلي -مِنَ الناسِ- أَهْلُ الفَضْلِ قَدْ حُسِدوا

أمّا المشكل ، فقد يأتيه الإشكال من غرابة لفظه ، ومنه في شعر العرب :

وقاتِمُ الأعمَق

شأز بمن عوه

مضبورةٌ قرواءُ هرجاب فُنُق (٤٥)

وقد يكون الإشكال لإيماء القائل إلى خبر لم يفصح به ، كقول امرئ القيس :

دَعْ عَنْكَ نهبًا صِيحَ في حَجَرَاتِهِ

أوْ أن يكونَ الكلامُ في شيءٍ غيرِ محددٍ ، كقوله جلَّ ثناؤه : ﴿وأقيموا الصلاة﴾ فهذا مجملٌ غير مفصَّل .

وقد يكون الإشكال لوجازة اللَّفظ ، كقولهم :

الغَمَرات ثمَّ يَنْجَلينا (٤٦)

أو لاشتراك اللَّفظ ، كقول القائل : « وضعوا اللُّجَّ على قفَيّ . » (٤٧)

واللَّفظُ المشترك ليس مذمومًا على إطلاقه ، فقد جعله ابن رشيق على ثلاثة مستويات : أحدها أن يكونَ اللَّفظانِ راجعين إلى حدٍّ واحدٍ ، ومأخوذين من حدٍّ واحدٍ ، فذلك محمود وهو التَّجنيس ، والثّاني : أنْ يحتمِل اللَّفظُ تأويلَيْنِ ، أحدهما يلائِم المعنى ، والآخر لا يلائِمُهُ ، ولا دليل فيه على المراد ، كقول الفرزدق :

وما مِثْلُهُ في النّاس إلا مُمَلَّكًا أبو أمِّه حَيٌّ أبوهُ يُقارِبُهْ

فقوله (حيٌّ) يحتمِلُ القبيلة ، ويحتمل الحيَّ ، وهذا الاشتراك مذمومٌ قبيحٌ .

الثالث : وهو من غير المشترك اللّفظي ، وإنما يقصد به تلك الألفاظ المتداولة ، والّتي يشترك النّاس في استعمالِها دون خصوصيّةٍ معيّنةٍ (٤٨) .

ويروي ابن رشيق عن الرُّمّاني أن أسباب الإشكال ثلاثة : التّغيير عن الأغلب كالتّقديمِ والتّأخير وما أشبهه ، وسلوك الطّريق الأبعد ، وإيقاع المشترك ، وكل ذلك قد اجتمع في بيت الفرزدق السّابق . « فالتّغيير عن الأغلب ، سوء التّرتيب لأن التّقدير (ما مثله في النّاس حيٌّ يقارب إلا مملَّكًا أبو أمِّه أبوه) ، يريد المملَّكَ هشام بن عبد الملك ، والممدوح هو إبراهيم بن هشام ، خال هشام بن عبد الملك ، وأمّا سلوك الطّريق الأبعدِ ، فقوله : (أبو أمِّه أبوه) ، وكان يُجزِئه أن يقول : (خاله) ، وأمّا المشترك ، فقوله : (حيٌّ يقاربه) ، لأنّها لفظة تشترك فيها القبيلة والحيُّ (٤٩) .

ويرى أبو هلال أن التّعقيد يعود - غالبًا - إلى (الشّركة) ، وهو إرادة الإبانة عن معنى فتأتي الألفاظ دون أن تدلَّ عليه خاصّةً ، بل تشتركُ فيه معانٍ أخر ، فلا يعرف السّامع المرادَ ، وربما استبهم الكلام في نوعٍ من هذا الجنس ، حتّى لا يوقف على معناه إلا بالتّوهم . فمِنَ النّوع الأوّل قول جرير :

لَوْ كُنْتُ أعْلَمُ أنَّ آخِرَ عَهْدِكُمْ ... يَوْمُ الرَّحيلِ فَعَلْتُ مَا لَمْ أفْعَلِ

« فوجه الاشتراكِ في هذا المعنى ، أن السّامع لا يدري إلى أيِّ شيءٍ أشارَ من أفعاله في قوله : فَعَلْتُ مَا لم أفْعَل . أرادَ أن يَبْكي إذا رحلوا ، أو يهيم على وجهه من الغمِّ الّذي لَحِقَهُ ، أو يَتبعَهُم إذا ساروا ، أوْ يَمْنَعَهُمْ من الُمضِيِّ على عزمة الرحيل ، أو يأخذ منهم شيئًا يتذكَّرهم به ، أو يدفعَ إليهم شيئًا يَتَذَكَّرونَه بِهِ ، أو غيرَ ذَلِكَ ممّا يجوزُ أن يفعلَهُ العاشقُ عِنْدَ فراق أحبَّتهِ ، فلم يُبِنْ عن غرضه ، وأحوج السّامع إلى أن يسأله عمّا أراد فعله عند

رحيلهم . »[٥٠]

ومن الثّاني الَّذي لا يعرف معناه إلا بالتَّوهم ، قول أبي تمّام :

جَهْمِيَّةُ الأوْصافِ إلا أنَّهُم قَدْ لَقَّبوها جَوْهَرَ الأشْياءِ

« فوجه الاشتراكِ في هذا ، أنَّ الجَهْمِيَّةَ مذاهب كثيرةٌ ، وآراء مختلفةٌ متشعِّبَةٌ ، لم يدلّ فحوى كلام أبي تَمّام على شيءٍ منها يصلح أن يشبَّه بِهِ الخَمْرَ ، ويَنْسب إليهِ ، إلا أن يتوهَّم المتوهِّم فيقول : إنما أراد كذا من مذاهب جهم ، من غير أن يدلَّ الكلام منه على شيء بعينه ، ولا يعرف معنى قوله : قد لقَّبوها جوهَرَ الأشياءِ ، إلا بالتَّوهم أيضا . »[٥١]

وإذا كان أبو هلال قد وسع دائرة (الاشتراك) المؤدّي إلى الغموض والتَّعقيد ، فإنَّ ابنَ سنان قد عاد به إلى معناه الأصوليِّ ، وجعله من أسباب غموض الكلام على السّامع ، ومع ذلك فقد جوزه في فصيح الكلام إذا كان في اللفظ دليل على المقصود ، مثل قول أبي الطيب :

وَدَعْ كُلَّ صَوْتٍ دونَ صَوْتي فإنَّني أنا الطّائِرُ المَحْكِيُّ والآخَرُ الصَّدى

فإنَّ (الصَّدى) هُنا لا يشكل بِالصَّدى الَّذي هُوَ العطشُ ، ولا يسبق ذلك إلى فهم أحد من السّامعين ، أمّا إذا أدّى الاستعمال إلى اللَّبس ؛ فإنه لا يوافقُ الفصاحة[٥٢] .

وقد يكون التَّعقيد ناتجًا مِنَ الخروج على (العرف العربي الصَّحيح) ، أو افتقاد الحسِّ اللُّغَوِيِّ في غرس اللَّفظة في مكانها من التَّركيب ، وعلى هذا كان النُّقاد يردون كثيرًا من الأبنيةِ لفسادِ التَّصرف فيها ، كما قال أبو تمّام :

حَلَّتْ مَحَلَّ البكْرِ مِنْ مُعْطى وَقَدْ زُفَّتْ مِنَ المعْطى زفافَ الأيِّمِ

وكما قال أبو عبادة :

يشقُّ عليه الرّيح كلَّ عشيَّةٍ جُيوبَ الغمامِ بَيْنَ بكرٍ وأيِّمِ

« فوضعَ الأيّم مكانَ الثَّيب ، وليس الأمرُ كَذلك ، ليس الأيم الثيب في كلام العرب ، إنَّما الأيِّم الَّتي لا زوج لها ، بكرًا كانتْ أم ثيبًا ، قال الله - عزَّ وجل - : ﴿ وأنكحوا الأيامى منكم والصّالحين من عبادِكم وإمائِكم ﴾ وليسَ مراده تعالى نكاح الثيبات مِنَ النساءِ دونَ الأبكار ، وإنَّما يريد النساء اللَّواتي لا أزواج لَهُنَّ . » (٥٣)

ويكاد يكونُ هذا (العرف) قيدًا على إبداع الشُّعراءِ في خلخلة الدَّلالة ، واختراق التَّعبيرات المألوفة ، ومن هنا اعتبر أبو هلال هذا المسلك من أشد عيوب الشِّعر ، كما في قول المرار :

وَخالٌ عَلى خدَّيْكِ يَبْدو كأنَّه سَنا البدرِ في دعْجاءَ بادٍ دُجونُها

لأنَّ المعروف أنّ (الخيلان) سود أو سُمْر ، والخدودُ الحسانُ إنَّما هِيَ البيضُ ، وهذا كقوله الآخر :

كأنَّما الخيلانُ في وَجْهِهِ كواكبُ أحْدَقْنَ بِالبَدْرِ

وربما كانَ الخطأ - هنا - ليسَ راجعًا إلى اللَّفظة في ذاتِها ، وإنَّما راجعٌ إلى طبيعة التَّركيبِ ، واتِّصالها بما يجاوِرُها من ألفاظٍ ، وهذا الإدراكُ هُوَ الَّذي جعل أبا هلالٍ يتراجع عَنْ نقده ، ويعتذر عن الشّاعر بأنَّه « شبه الخيلان بالكواكب من جهة الاستدارة . » (٥٤)

وافتقادُ الحسِّ اللُّغَويّ كان أساس ما ذكره القاضي الجرجاني عن أغاليط الشُّعراء ، وهو في ذَلِكَ يعمِّم الظّاهرة على الجاهليّين والإسلاميّين ، بل يرى

أنَّ الصُّعوبة وجودُ قصيدة تَسْلَمُ في بعضِ أبياتها من ذلك ، كقول امرئ القيس :

وأرْكَبُ في الرَّوْعِ خَيْفانَةً كَسا وجْهَها شَعْرٌ مُنْتَشِر

وهذا عيبٌ في الخيل ، وكقول الجعدي :

كأنَّ تَواليها بِالضُّحى نَواعِمُ جُعْل مِنَ الأثأبِ

« والجعلُ : صغارُ النَّخلِ ، وإنَّما المرادُ كبارها ، وبه يصحُّ الوصف فيما زعموا . »(٥٥)

والَّذي لا شكَّ فيه أنَّ دقَّةَ المبدعِ في استخدام ألفاظهِ داخل التَّركيب قد ارتبطت بموضوع (الإبانة) أو (الفصاحة) ، وهي سمة لقيت اهتمامًا كبيرًا من معظم الدَّارسين ، وكانت خاصِّيّة الإبانة وسيلة نقديَّة لإصدار الأحكام في ضوء خبرتهم الثّقافيَّة الَّتي استمدَّت معالمها من العرف أحيانًا ، والحسِّ اللُّغويِّ أحيانا أخرى ، ثم فساد التَّصرُّف أحيانًا ثالثة ، ويبدو أنَّ المجال الإبداعيَّ آنذاك ، قد وفر مجالاً خصبًا يرتاده النُّقاد تطبيقيا ، متابعين ظواهر التَّعبير وصلَتَها بإنتاجِ المعنى عمومًا ، والشِّعريِّ على وجه الخصوص .

-٨-

إن التابعة النَّظرية والتَّطبيقيَّة لمصطلحي الفصاحة والبلاغة قد أكَّدت اقترابهما من الخِطاب الأدبيِّ ، إن لم نقُل إنه في كثير منَ الأحيان قد ضاقت منطقة عملهما لتنحصر في هذا الخطاب لَكِنْ بِرغم ذَلِكَ ظلَّ لهما انتماء حتميٌّ إلى طرفي الاتِّصال : المبدع والمتلَقّي ، وإنْ جاء المبدعُ في الدَّرجة

الأولى ، حتّى إن البلاغيّين نسبوا الفصاحة للمتكلِّم بوصفها صفةً لازمةً ، تعطي لصاحبها إمكانية التعبير الفصيح ، وبين المتكلم الفصيح والتعبير الفصيح تلازم بالقوة والفعل .

أمّا البلاغة فإنَّ تحقُّقَها مرهونٌ بإطار إضافيٍّ ، يلزم فيه مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، بعد توفُّر مواصفات الفصاحة ، وهنا يتم استدعاء المتلَقّي ليكون شريكًا في العمليَّةِ الكلاميَّةِ ، لأنَّ مطابقة الحال لا يمكن تحققها إلا بالنظر إلى المتلقي وحالاته الإدراكيَّة المختلفة كما أنها - في الوقتِ نفسِهِ - تستحضر المتكلِّم في حالةٍ خاصَّةٍ ، هي حالةُ (الوعي والقصد) ، لأنّ غيابهما يتنافى مع مراعاة الحال والمقام .

وهَذِهِ المراعاة تستلزِم وجود (المقتضى) ، أي الكيفيَّة الَّتي يكونُ عليها الكلام ، وضبط المقتضى يتعلَّقُ بثلاثةِ أقسام ، القسم الأول : يتحرَّك في منطقة الإفراد ، أي أجزاء الجملة ، وما ينتابُ دوالَّها من تحوُّلاتٍ نوعيَّةٍ مثل (التَّنكير والتَّعريب) . والقسم الثّاني : يتجاوز منطقة الإفراد إلى المركبات ، أي ما يتعلَّق بالجملتينِ فصاعدًا ، وما ينتابهما من تحوُّلات داخليَّةٍ أوْ خارجيَّةٍ مثل (الفصل والوصل) . أما القسم الثّالث : فإنَّه يتحرَّك بين القسمين السّابقين ، ويجمع بينهما ، كما يُلاحظُ في تحوُّلات (الإيجاز والإطناب) .

ولكن ما المقصود (بمقتضى الحال) عند البلاغيّين ؟ المقصود به : الاعتبار المناسِب للحال الَّذي يستدعي بالضَّرورة بناءً لُغويّا معينا ، فكلُّ اعتبارٍ لَهُ ناتجٌ صياغيٌّ يتوافَقُ معه ، ومن هُنا لا يمكِنُ تصوُّرُ وحدَة النّاتجِ الصياغيِّ مع اختلافِ المقتضيات ، معنى هذا أن تحوُّلَ التَّركيبِ من مستواه العميقِ إلى المستوى السَّطحيِّ له مصاحبات توجِّه حركته التَّعْليقيَّة توجيهًا داخليّا ، وحتّى

على فرض وجود توحُّدٍ في البناء السَّطحيِّ برغم اختلاف المقام ، فإنّ ذَلِكَ لا ينفي المقولة البلاغيَّة السّابقة ، إذ - أحيانًا - تتعدَّد المقامات ويتوحَّد البناءُ الصِّياغيُّ ، فالتَّعظيم والتَّحقيرُ مقامان متغايران ، ومُقْتَضاهُما واحدٌ هُوَ (الحذفُ) ، حيثُ يغيب الدَّالُّ تعظيمًا له ، أو نفورًا منه ، ذَلِكَ أنَّ المقصودَ بالتَّغاير ، التَّغايُرُ الذّاتيّ الَّذي يَتَوافق مع الحالة النَّفسيَّة المصاحبة ، ومن هُنا يكونُ الحذف مع التَّعظيم مُغايرًا للحذف مع التَّحقير ، لأنَّ اختلافَ الاقتضاءِ يوجبُ اختلاف المقتضى ، فالتعظيم والتحقير لم يختلفا بحسب الاقتضاء ، بل بحسب خواصِّهما الداخليَّة ، وهنا يصبحُ لِلْخِطابِ خصوصيَّة تندُّ عن كلِّ العواملِ المصاحبَةِ (٥٦) .

واللافتُ أنَّ البلاغيّين لم يحصروا المقام في الإطارِ الخارجيِّ المصاحبِ ، بَلْ إنَّهم تحرّكوا به إلى داخل التَّركيبِ عن طريقِ مقولتهم الدَّقيقة : إنَّ (لِكلِّ كلمةٍ مع صاحبتِها مقام) وهذه المقولة تجْعَلُ المقامَ الدّاخليَّ كائنًا متحرّكًا ، لا يعرف الثَّبات الَّذي كانَ لَهُ في الحالة الأولى المصاحبة ، ذَلِكَ أنّ احتمالات التَّوالد التَّركيبيِّ غيرُ نهائيَّة ، وكل احتمالٍ يخلقُ مقامه الَّذي يَرْبِطُ بَيْنَ الكلمتينِ عن طريقِ التَّجاورِ ، وكلُّ تغيُّرٍ في علاقةِ المُجاوَرَةِ يصاحِبُهُ تغيُّرٌ في المقام ، فحضورُ المقام حضورٌ وهميٌّ يتدخَّلُ في خفاءِ حال التَّركيبِ ليمارسَ فاعليَّتَهُ في إنتاج المعنى ، أي أنَّا صرنا بين عمليَّتي (حضور وغياب) دائمتين ، يحضرُ المقام بحضور الكلمةِ المُجاوِرَةِ ، وتغيب مجموعة المقامات الَّتي يُمكِنُ أن تحلَّ في الصِّياغَةِ ، لغياب مفرداتها الَّتي تستدعيها .

والمُصاحَبَةُ هنا ذات طبيعةٍ جَدَلِيَّةٍ ، على معنى أنّ مقام المجاورة يتأتّى من الطَّرفِ المجاورِ ، أو من المجاور له طَرْدًا وعكسًا ، (فَالفِعْل) له مقام مع (إن)

الشَّرطِيَّة ، يخالِفُ مقامَهُ مع (إذا) ، فإذا اتفقَتْ (إن و إذا) في أصل المعنى ، هو (الشَّرط) ، فإنَّ لِلْفِعْل مع كلٍّ واحدةٍ منهما مقامًا مغايِرًا للآخر ، كما أنَّ كلَّ أداةٍ منهما تؤثِّر فيما يصاحبُها ، فإذا صاحبت (الماضي) فإنَّ المقام يخالف مصاحبة (المضارع) بالرَّغم من اشتراكهما في أصل المعنى وهو الحدثية . وكما تناول البلاغيّون (الفصاحة) عندما تتحقَّق في الخِطابِ ، وعندما تكونُ صفةً في المُبْدعِ ، تَناوَلوا البلاغة في ارتباطِها بِالمُبْدعِ أيضا ، بعد أن عرضوا لحضورها في الخطاب ، فهي عندهم (ملكة) تعطي لصاحبها القدرة على إنتاجِ الخطاب البليغِ ، ومُهِمَّة هذه الملكة سلبيَّة أيضا ، لأنَّها تحول بين المبدع والخطأ في تأدِيَةِ المعنى المراد ، كما أن لها جانبًا إيجابيًا في كونِها تحقِّقُ له قدرةً خاصة على تمييز الفصيح من غيره .

وهنا يستدعي البلاغيّون علومًا إضافيَّةً تيسِّرُ لِلْبليغِ هاتين العمليَّتين سلبًا وإيجابًا ، فلا بد أن يتحقَّق عنده قدرٌ من الإلمام (بمتن اللُّغَةِ) ، أي معرفة الأوضاع اللُّغَوِيَّةِ الصَّحيحةِ ، وقدرٌ وافر من الإلمام بالدَّرس (النَّحويّ) الَّذي يشارك في رصدِ العَلاقات بينَ المفردات ، ثمَّ ينضاف إلى ذَلِكَ الخبرةُ الخاصَّةُ الَّتي تمكن صاحبها من التَّمييز بين الغريب والمُستَعْمَلِ ، والمُتنافِر والمتلائم ، والمعقَّدِ والبسيطِ ، أي على الجملَةِ لا بد من توفُّر ثقافةٍ واسِعةٍ بعلومِ اللُّغَة ، حتّى يتمكَّنَ صاحبُها من تتبُّع سياقات الكلامِ في مظانِّها المختلفَةِ وما ينتابها من حسنٍ أو قبحٍ ، وكلُّ ذَلِكَ منحصرٌ في مباحث البلاغة الثَّلاثة ، لأنَّ الاحتراز عن الخطإ في تأديَةِ المعنى المراد منوط (علم المعاني) ، وما يُحْتَرَزُ بِهِ عن التَّعقيدِ منوطٌ بـ (علْم البيانِ) ، وما يُعْرَفُ بِهِ وجوه التَّحسينِ منوط بـ (علم البديع) .

الفصل الثالث
الْمَدخَلُ بين التُّراث والْمُعاصرة

-١-

الواقعُ أنَّ الدَّرس البلاغيَّ - فيما عرضْنا له في الصَّفحات السّابقَة - قَدْ أثار مجموعةً من القضايا التُّراثيةِ الَّتي تتَّصِل بالملفوظِ الأدبيِّ ، لكِنَّ معاوَدَة النَّظر فيها تؤكِّدُ أنَّها تمتدُّ بفاعليَّتها لتتَّصل بقضايا العصر ، وكأنَّ هؤلاء البلاغيّين ما زالوا يعانون ما نعانيه اليومَ من تيارات إبداعيَّة ، حتّى بعد أن امتلأت السّاحة بتيّارات وافدة كالأسلوبيَّة والبنيويَّة والتَّفكيكيَّة ، الَّتي تنضاف إلى ما سبقها من تيّاراتٍ كلاسيكيَّة ورومانسيَّةٍ و واقعيَّةٍ .

وأوَّل مستخلَصات المدخل البلاغيِّ الَّتي عرضنا لها في المدخل تتمثَّلُ في شطر البحثِ البلاغيِّ إلى ثلاثِ دوائرَ ، دائرةُ الإفرادِ (علم البيان) ، ودائرةُ التَّركيب (علم المعاني) ، ودائرة الزَّوائدِ التَّحسينيَّةِ (علم البديع) ، لكِنَّ هذا الانْشِطارَ الثُّلاثيَّ يئولُ إلى وعي شموليٍّ يوحِّد بين المباحث في اتِّصالها بالخطاب الأدبيِّ ، وهذا ما يؤكِّده تحديدُهم المعرفيُّ الَّذي يتَّكئ على العَلاقةِ الحميمة بين ظَواهِر التَّعبير ، على معنى أنّ الإفراد ليس إلا خطوةً تمهيديَّةً للتَّركيبِ ، ومن هنا اتَّسَعَتْ مواصفاتهم للأشْكالِ التَّعبيريَّة المختلفة ، فكلُّ ملفوظٍ كَبُرَ أو صَغُرَ صالحٌ للممارسة البلاغيَّة ، وذلك ناتجٌ من صلاحيته

لِلتَّدخُّل في توجيه المعنى ، بلْ ربَّما كانَت أصغرُ الأدوات أكثرَها خطورةً في هذا السِّياق .

ولكي يكونَ دخول البلاغيّين إلى رحاب الخطاب الأدبي صحيحًا وشرعيا ، بدءوا بتحديدِ مصطلحينِ أساسيّين هما : (الفصاحة والبلاغة) ، ومن خلالهما تمَّ استِدْعاء عمليَّةَ (التَّواصل) لتكونَ ركيزتَهُم في حركتهم التَّحليليَّة ، ومن هنا وجدنا عندهم دورًا واضحًا للمُبْدِعِ والمتلَقّي على سواء .

وتحديدهم لمفهوم (الفصاحة) يستدعي في المواجهة منطقة الإفراد الَّتي تَرْتبطُ بعمليَّة (الاختيار) ، حيثُ أحاطَ البلاغيّونَ هذه العمليَّة بمجموعَةِ مواصفات ، أو لِنَقُل مجموعَةَ محاذيرَ لها طبيعة شرْطيَّةٌ ، فلا اختيار إلا بعد تجنُّبِ هذه المحاذير ، فليسَ لِلْمُبْدِعِ حريَّةٌ مطلقةٌ في التَّعامُلِ مع مخزونه اللُّغَويِّ باختيار احتياجاته الصِّياغيَّةِ ، وإنَّما عليْه أن يراعي مجموعةَ المواصفات الَّتي تجعلُ المفرَدَةَ صالحةً للدُّخول إلى السِّياق ، وليست المسألةُ على هذا النَّحو بعيدةً عمّا نعانيه في الخطاب الإبداعيِّ الحديثِ ، حيثُ أعطى المبدعون لأنفسهم حريَّةً مُطْلَقَةً في التَّعامُلِ مع المفردات دون النظر إلى تلك المحاذير البلاغيَّةِ ، ومن هنا ازدحم الخطاب الحداثي بكمٍّ غير قليل من النُّتوءات التَّعبيريَّة الَّتي تقف حائلاً بين المتلَقّي والنّاتج الدَّلاليِّ .

وتصلُ الظّاهرة إلى أقصى درجاتها في الخطاب الشِّعريِّ على وجهِ الخصوصِ ، إذ إنَّ أصحابَهُ وقفوا على مسافة التَّحدّي من المادة البلاغيَّةِ الَّتي حاصرت أسلافهم ، وتحاول أن تمتدَّ لتفرض حصارها حولهم ، وبخاصَّةٍ في البحوث الأكاديمية ذات الرّكائز التُّراثيَّة .

والحقُّ أنَّ محاصرةَ الإبداعِ بهذه المحاذيرِ فيه حَجْرٌ على القُدرةِ الإبداعيَّة ،

لكِنْ في الوقت نفسِهِ لا بد أن تكونَ الحركة الاختياريَّة حركة محسوبة ، على معنى أنّه إذا لم يكُنْ من الممكنِ قبول المواصفات البلاغيَّة جملة ، فليس من المقبول إهمالها جملة أيضا ، فهناك من المواصفات ما يحملُ شرطَ الصلاحيَّةِ للحلولِ في الواقع الأدبيِّ الحداثيِّ .

وأولى هذه المواصفات هي البعد عن (التَّنافر) ، والحقُّ أن الواقع اللُّغَويَّ قد أعفى المبدعين من تجاوُزِ هذا المحذورِ ، لأنّ الذَّوقَ الصِّياغيّ للُّغَةِ قد ابتعدَ عنه تلقائيا ، بالإضافة إلى أن البلاغيّين تركوا مساحة لحريَّة الاختيار ، عندما أتاحوا (للذَّوق) أن يتدخَّلَ بالقَبول أو الرَّفض ، وبما أن الذَّوقَ مسألةٌ نسبيَّةٌ ، كان الاختيارُ نسبيا أيضًا ، وهنا يمكِنُ للمبدع أن ينتقي ويختار ، أو يتجنب بدافع ذاتيٍّ له ركائز موضوعيَّة .

واللافت أن الخطاب النَّقدي يمتلئ بمجموعة من الحوارات حول الاختيارات الصِّياغيَّة ، بعد أن استْفاض الوعي بكون الخطاب الأدبي خطابًا لُغَويا أوّلا وآخرًا ، وبعد أن ازدحم هذا الخطاب بتجاوزات صياغيَّةٍ تتعدّى حدودَ المسموح بِهِ بلاغيا ، من حيثُ شرَطَ البلاغيّون نوعًا من الاعتدالِ الصِّياغيِّ كمّا وكيفًا ، فلا تطول المفرَدَةُ طولاً يَخْرُجُ بها عن حدِّ الاعتدال ، فيكون الوقوع في رذيلة (الثِّقَل) ، بل إنَّ استخدام الدَّوالِّ كثيرةِ الحروفِ أصبحَ عملية مطلوبةً أحيانًا لإنتاج المعنى الَّذي يتوافق معها ، فمحمد إبراهيم أبو سنة - مثلاً - لا يأبه بمثل هذا الشَّرط ، فيَسْتَخدِمُ كثيرًا من مفرادته ذات حروف ممتدَّة ، دون أن يكون لهذا الاستخدام ثِقَلٌ من نوعٍ ما ، بل ربَّما لو استبْدَلَ دوالّه بأخرى أقلَّ حروفًا لضاع من صياغَتِه جانبٌ كبير من شعريَّتها ، يقول :

لكنَّني رجعت بالجراح
بالقهقهات السّاخرة
بسيفي المكسور في التُّراث (١)

فدالٌّ (بالقهقهات) يبلغ تسعة أحرف ، لا يمكِنُ لدالٍّ آخر أنْ يؤدّي مهمَّته في تجسيد الضحك ، وذبذبته ، وارتفاع نبرته ، حتى إن الدالَّ يكاد يكونُ تجسيداً لمدلوله مباشرةً . وفارق شوشة يدْخُلُ هذه الدائرة الصِّياغيَّة (المحرّمة) بلاغيا فيقول :

نفس الأناقة الوَديعة **المنمنمة**
تعكسها الوجوه والجدران
وساحة **الدهليز** حين يلتوي ، ويحمل الخطى بلا **استئذان** (٢)

وعلى هذا النَّحو يقول أحمد عبد المعطي حجازي :

صوت يدقُّ
« عَسْكَرُ الباشا » ! وينسدُّ الطَّريق ،
بخليطٍ
من بلاد **الأرناءوط**
وبلاد الصِّرب والأتراك . . من كلِّ البلاد (٣)

ثمَّ تستفيض الظّاهرة عند شعراء السَّبْعينيّات ، حتّى يصبح الكمُّ الحرفيُّ مستهدفًا صياغيّا مقصودًا . يقول حسن طلب في (زبرجدة الخازباز) :

ما لم يَكُنْ سيصحُّ صَح
وَلَمْ يَكُنْ سَيَجوزُ جاز

يبس السَّحاب
تبخَّر القاموس
كَيْفَ إذن سيحيا الأنقليس
وكيف يفلت من إسار المرمريس الخازباز (٤)

-٢-

ولم يَكُن الأمر مقصورًا على التَّعامُل مع مفردات ذات امتداد صوتي واضح ، بل تعدّاه إلى ما شرطه البلاغيّون لدُخولِ الكلمة دائرة الفصاحة من خلوصها من (الغرابة) ، وهم يعنون بِذَلِكَ ألا تكون الكلمة (وحشيَّة) كما سبق أن عرضنا لهذا المصطلح . ويبدو أن معاناة الوقوع في هذا المحذور لم يكن لها حضور واضح في السّاحة النَّقديَّة المعاصرة ، إذ إنَّ المبدِعينَ أنفسهم لَمْ يَكُنْ لَهم ميل من نوع ما في التَّعامُلِ مع مثل هذه المفردات ، إذ استمدّوا معجمهم - غالبًا - من واقعهم الَّذي يعيشونه ، بحيثُ لا يحتاجُ المتلَقّي ذو الثَّقافَةِ اللُّغَويَّة المتوسطَةِ للرُّجوعِ إلى المعاجم للاسترشاد بها لكي يصلَ إلى الدَّلالَةِ الإفراديَّة ، لكن الحداثة الإبداعيَّة لها مغامراتها اللُّغَويَّة الَّتي تنفرُ من المألوف أو القريب ،ومن ثم وجدنا بعض مجاوزات في (الاختيار) لا يعنيها مسألة الغرابة أو الوحشيَّة ،وإنما يعنيها اللَّفْظُ الدّالُّ الَّذي يستطيع حمل شحنة الإبداع إلى المتلَقّي دون خوفٍ من مثل هذه المحاذير البلاغيَّة ، فنجدُ شاعرًا مثل محمد عفيفي مطر يستخدم في ديوانه (رباعية الفرح) أكثرَ من خمسةِ وعشرينَ دالا يتسم بصفة الغرابة ، يقول في (موال النَّظر من بعيد) :

يا من سيسمع صوتي كلَّما نعقت
سودُ الغرابيبِ في رأدِ الضُّحى العالي
أو كلَّما رَفْرَفَ الدَّيْجورُ أوْ نَعبَتْ
في المجثم البالي
بوم تجاوبها في دمنة الرّوح تأويلات أحوالي
يا من سَيَسْمَعُني
صوتي غزالة وشم . . في خرائطه
تسري الأراقم أحبالاً بأحبالِ
نسج تعنكبه الأنواء في دأب
والصَّيد آخر ما أبقته أطلالي
جمر المواقِد مدفونٌ برمْلَتها
والعشق هودج آلَ فوق فَدْفَدِها
يجري ويَلْمَعُ في حلّي وتَرْحالي
يا ليل (٥)

وكما كان للمبدعين مغامراتهم اللُّغَويَّة مع الألفاظ (الغريبة) ، كانت لهم مغامراتهم المضادة مع الألفاظ (العامِّيَّةِ) أو القريبة منها ، وهم بذلك يحطِّمون التَّقاليد البلاغيَّةَ الَّتي أوْصَتْ بتجنُّبِ مثل هذه المفردات الَّتي تُفْقِدُ الأدبيَّةَ كثيراً من خصوصيَّتها المفارقة للغةِ الحديثِ اليوميِّ المألوفِ ، فشاعر كرفعت سلام لا يأنف من التَّعامل في (إشراقاته) مع كمٍّ غير قليلٍ من هَذه الدَّوالِّ ، مثل (الكلاب السَّعرانه) ، (يَدْهَسكُم المترو) ، (إشارات المرور) ، (السُّعال الديكي) . يقول الشّاعر في (مراوحة) :

« وأحسب ما تبقى من نقودٍ في جيبي المثقوب لا تكفي تذكرة الأتوبيس أو المترو . بضع مليمات ممنوعة من الصَّرف فأمضي يسلمني شارعٌ إلى شارع . » (٦)

فاللُّغَةُ هنا تكاد تكونُ خطابًا يوميّا ممّا يتبادله النّاس فيما بينهم ، وهو ما يتنافى مع الشِّعرية في مفهوم القدماء ، وإن كان من الممكن أن نجد سندًا تراثيا لمثل هذا التَّعامُل اللُّغويِّ فيما ذكره الجاحظ عن تقبُّلِهِ لمثل هذا النّاتج الصِّياغيِّ في أطر اجتماعيَّةٍ محددةٍ ، تتقبَّلُ مثلَ ذَلِكَ ، بل تطلُبُهُ ، بل ربَّما كان تجاوُزُ هذا البناء إلى بناء لُغَوِيٍّ فصيحٍ يُفْسِدُ الخطابَ ، ويهدر مستهدفاته الدَّلاليَّة .

-٣-

وقد أضافَ البلاغيّونَ إلى مواصفات الدّالِّ الفصيح ألا (يخالِف القياس) ، وقد نتصوَّر أنَّ ما دار حول هذا المقياس البلاغيِّ قد فَقَدَ فاعليَّتَهُ في واقعنا المعاصر ، لكنَّ الحقيقةَ أنَّ هذه المناقشة التُّراثيَّة ما زالت حيَّة ، لها حضورُها المستمرُّ حتى يومِنا هذا ، فما زال الإبداعُ يغالِب اللُّغَةَ ، ويقاوِم صرامتها في كثيرٍ من الأحيانِ ، ومن ثمَّ ظلَّ للمُبدِعينَ غوايَتُهم في (مخالفةِ القياسِ) ، وإنْ لَمْ يَكُنْ للظّاهرة حضورٌ مُوَسَّعٌ كذلك الَّذي لاحظناه فيما يتَّصِلُ بالمحذورين السّابقين (الثِّقل - الغرابة) .

ويزداد حضور هذا المقياسِ ، إذا كانت المخالفة لها سندٌ من الاستعمال الشّائع ، حيث يؤثِرُ المُبدعُ - أحيانًا - المسْتَعْمل على ما تقدِّمه اللُّغَةُ من أبنيةٍ صحيحةٍ ، وقد ترصَّد القدماء لهذه الظّاهرة محاولين حصارها ، حرصًا منهم

على سلامة اللُّغة من ناحيةٍ ، وتأكيدِ خصوصيَّةِ الخطاب الأدبيِّ من ناحيةٍ أخرى .

والواقع أنّ الشِّعر العربيَّ على طول تاريخه كانت له مواجهاته الانحرافيَّة بالنِّسبَةِ للموروث وضرورة تنميته لمواجهة تطوُّر الواقعِ الَّذي يستدعي بناءً جديدًا يعبِّر عنه ، ويعطي لمفرداته طابعَها اللُّغويَّ ، ومع شعراء الحَداثةِ ازدادت هَذه الطبيعةُ المُنْحَرِفَةُ ، وأصبحَ هناك نوعٌ من التَّحدّي الَّذي سبق أن أشرْنا إليه ، فمحمد سليمان يأخذ دال (الحزن) ويجمعُه على (أحازين) بدلاً من (أحزان) ، وتتأكَّد طبيعةُ التَّحدِّي اللُّغَوِيِّ إذا أدركنا أنَّ أصحابَ المعاجمِ قد نصّوا على أنَّه ليس لكلمة (الحزن) جمع تكسير إلا (أحزان) ، يقول الشّاعر :

فاصِلَتان المَدينة والبَرْد
لَكِنَّ وَجْهَكَ متسعٌ لِلمَدينَةِ
هَلْ تَقْعُدُ الآن بَيْنَ مراياك
تَكْتُبُ في دفترٍ باتِّساعِ الأحازين (٧)

لَكِنَّ مخالفةَ القياسِ لَمْ تَكُنْ مُؤَبَّدَةَ الحرْمَةِ بلاغيًا ونقديًا ، فَقَدْ كانَ هُناكَ بعضُ الاجتهاداتِ التُّراثيَّةِ الَّتي تتيح للمُبْدِعِ قدرًا من حريَّةِ إبداعِ مفرداته صياغيًا حتّى وَلَوْ خالَفَتِ القياس ، وأكَّد هذا التَّوجُّه القاضي الجرجاني عندما أشار إلى أن بعض أصحاب الفصاحة كانت له نظرة مجاوزة في هذا المجال ، حيثُ اعتَبروا الإبداع الشِّعري ذا خصوصيَّةٍ إفراديَّةٍ وتركيبيَّةٍ ، تتيح لصاحبها إنتاج صياغَةٍ مجاوزةٍ لِلْقِياسِ ، مُسْتَندِينَ في ذلك على حضور الظّاهِرة في الخِطابِ الأدبيِّ عمومًا ، والشِّعريِّ عَلى وَجْهِ الخصوصِ .

فمقياسُ البلاغَةِ في (مخالَفَةِ القياسِ) لم يَفْقِد فاعليَّته برغم اتِّساع الزَّمن بيننا وبينه ، وما زال صالحًا لرصد ظواهِرِ التَّعبيرِ ، وقياس انحرافها أو استقامتها ، ومدى مشاركة هذا أو ذَاكَ في تأكيد الأدبيَّة أو الانتقاص منها .

-٤-

وإذا كانت التَّقاليد البلاغيَّة الّتي سبق عرضها ، قد انصرفت إلى الدَّوال في حالة إفرادها وإحاطتها بسياج من الحمايةِ الصِّياغيَّةِ والدَّلاليَّةِ - فإن مثلَ هذا الحديث كان تمهيدًا ضروريّا للولوج إلى منطقة التَّركيب ، إذ هي مناط الأدبيَّة الحقيقيَّة ، ومن ثمّ كانت أولى مواصفاتهم السلبيَّةِ في هَذه المنْطَقَةِ (ضعف التَّأليف) ، والمقصود بذلك أنَّ للعربيَّةِ أنماطها التَّركيبيَّة الَّتي مارسها المبدعون ، محافظين فيها على التَّقاليدِ التَّعليقيَّةِ ، لكن كان لبعضِهم رغبةٌ حميمةٌ في تجاوُزِ هذه الأنماطِ ، وتشقيق أنماطٍ جديدةٍ تندُّ عن التَّقاليد الرسميَّة المحفوظة ، وقد ترصد البلاغيّون والنُّقاد لمثل هذه المحاولات في حسم لردِّ أصحابها إلى حظيرة اللُّغَةِ بكل مثاليَّتها المخزونة .

والواقع أنَّ هذا الشَّرطَ التَّركيبيَّ لم يفقِدْ طزاجته حتّى يومِنا هذا ، فما زال المبدعون يواصلون هذه المحاولات ، دون تخوُّفٍ من هذه القيودِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتي تبنّاها البلاغيّونَ . ومن يُتابِع الخِطابَ الشِّعريَّ الحداثيَّ يجده مكتنزًا بظواهر تركيبيَّةٍ يُمْكِنُ - على نحوٍ مِنَ الأنحاء - أن تكونَ خارج دائرة الفصاحة بالمفهومِ البلاغيِّ ، ويطول بنا الأمر لو ذهبنا نتابع هذه الظَّواهِر ، لكن يمكن أن نلاحظ - على وجه العموم - أن الشُّعراءَ قد أعطوا للمفردة حقوقًا تساوي

حقوقَ التَّركيبِ ، بل تَزيدُ عليْها في بعضِ الأحيانِ ، فقد أصبحت صاحبة حقٍّ مشروعٍ في الاستقلال بإنتاج الدَّلالَةِ ، ومن ثمَّ أصبحَ لها حقٌّ مشروعٌ في الاستقلال بالسَّطْرِ الشِّعريِّ ، يقول بدر توفيق في (الموت عطشًا) :

لَمْ يَعُدْ في الجوانح خوفٌ ولا في السّوارح رُعْب
فما كنْتُ صوتًا يُذاعُ مِنَ القَصْرِ والحاشِيات
وما كانَ عِنْدي سوى الموتِ ،
والموت
والموت
والذِّكريات (٨)

وتكاد تنحصرُ الظَّواهرُ التَّركيبيَّةُ المجاوزة في تحطيم قواعد الفصل والوصل ، على معنى أنَّ التَّراكيبَ تُنشِئ لنفسِها علاقات بديلة في المستوى العميق قد لا تتوافق مع المستوى السَّطحي للصِّياغَةِ ، والتَّركيزُ على هذه العَلاقات العميقة أتاح للمبدعين نوعًا من الحريَّةِ في كسر نظامِ الرُّتب المحفوظةِ وغير المحفوظةِ .

ومن أكبر الظَّواهر غوايَةً عندَهم ، تحطيم العلاقاتِ الإسناديَّةِ والإضافيَّةِ ، فكثيرًا ما يبتعِدُ الدّالُّ المكمِّلُ عمّا يكمِّلُهُ كالمبتدأ والخبر ، وكثيرًا ما تنقطعُ علاقة التَّجاور بين المتضايفين ، والمتعاطفين ، وهو ما يشي بنوعٍ من التَّفتيت الصِّياغيِّ الَّذي يؤكِّد استحقاق الدّالّ لشرعيَّةِ الانفراد بإنتاج المعنى .

ومبالغة في التَّجاوُزِ يسقط المبدعون بعض الأركانِ الأساسيَّةِ في التَّركيبِ ، كإسقاطِ الخبرِ نهائيا ، وإسقاط جملَةِ الصِّلَةِ ، وهو ما يتيحُ

للمتلَقّي أن يتدخَّلَ - ضمنيّا - في إنتاجِ الصِّياغَة بإكمالِ النّاقص ، نتيجةً لدخولِ دائرة (الاحتمالات) التَّعبيريَّة ، وهي دائرة أثيرة عند الحداثيين عمومًا ، ومن ثمَّ نلحظ إكثارَهم من استخدام الضَّمائر استخدامًا مكثَّفًا ، وبما أنَّ الضَّميرَ لا يستقلُّ بإنتاجِ المعنى ، فإنَّ ذَلِكَ يكونُ أدْعى لدخول منطقة الغموض ، ويزداد هذا الدُّخولُ حدَّةً إذا لاحظْنا أنَّ كثيرًا من هذه الضَّمائِر متعدِّدة المرجع ، أو بلا مرجع أصلاً .

وتتَّسعُ دائرة الاحتمالات بتشكيل أبنية مفارقة للمألوفِ النَّحويِّ ، حيثُ يتعامل المبدعون مع (الفعل) ثم يدخلون فاعله دائرة الاحتمالات ، على معنى أنّ الفعل يمكِنُ أنْ يكونَ له أكثر من فاعل دلاليٍّ أو نحويٍّ ، ويتبع ذلك أن يحتمل الدّالُّ أكثرَ من وظيفةٍ نحويَّةٍ واحدةٍ ، وهو ما يجعلُ للمتلَقّي حضورًا أساسيّا يساوي حضورَ المُبْدِعِ ذاته ؛ أي أنَّ (الكفاءة) يجب أن تتوازن عند الطَّرفين .

-٥-

وكما كانت للبلاغيِّين مواصفاتهم الصَّوتيَّة بالنِّسبة للمفْرَدَةِ ، كانت لَهُم المواصَفات نفسُها بالنِّسبة للتَّركيب ، ومن ثمَّ جاء إلحاحهم عن الابتعادِ عن (التَّنافر) ، بل كانَ إصرارُهم عَلى هذا الشَّرط في التَّراكيب أشدَّ ، لأنَّ (التَّنافر) يأخذُ فيها امتدادًا قبيحًا . والحقُّ أن معالجة المسألة على صورتها التُّراثيَّة لم تفقِدْ صلاحيَّتَها الحداثيَّة ، بلْ ربّما كانت الظّاهرة ألصق بِالتَّعامُلِ الحداثيِّ ، حيث أصبَحتْ لازمةً مِنْ لوازم الشِّعريَّةِ ، وبخاصَّةٍ عند شعراء السَّبعينيّات ، وإذا كانت بعض نماذج الخِطاب الشِّعريِّ التُّراثيِّ قد اسْتَدْعَتْ

تنبُّه النُّقاد والبلاغيّين إلى هذه الظّاهرة (الصَّوتيَّة) ، فإنَّ الخطابَ الحداثيَّ يكتنز بها ، بل إنَّه تجاوَزَ ما كان عليه القدماء أحيانًا ، وإذا كان ابنُ الأثير ومن لفَّ لفَّه قد رفض رفضًا قاطعًا ما قدَّمَهُ كتاب المقامات من تشكيلات حرفيَّة ، فما ندري ما الَّذي يمكن أن يكونَ عليه موقفه إزاء هذ الغواية الحداثيَّةِ ، إذ إنها فارقت البناء التُّراثيَّ بعض المفارقة ، من حيث الرَّبط بينها وبين النّاتج الدَّلاليِّ ، أي أنّ الصوتية كانتْ موظفَةً لخدمة الدَّلاليَّة .

لكن الملاحظ وجود نوعٍ من الإيغال في هذه الظّاهرة ، حيث بَلغتْ أوْجَها عند شاعر بعينه هو حسن طلب ، حتّى شَكَّلَتْ عنده ديوانًا بأكمله ، حقيقةَ أنّ حضورَها كان لازمًا في معظم دواوينه الشِّعريَّة ، لكنَّه في (آية جيم) وظَّفَ حرفَ الجيمِ صياغيًا حتّى أصبحَ الحرف هُوَ مُوَجِّهُ حركة المعنى في الديوان ، يقول الشّاعر – مثلا – :

كلُّ جيمٍ جَثت جيفة تجْتوي
وَجَفاء يَجف
فكَيْفَ يجا فخ بِالجيمِ جِلْف ؟
وهل يستجاد من الجيم وجف ؟
أجل
كلُّ جيم إذا جَنْجَثَتْ
جلح الجدب جرف
فكيف يجوعُ مع الجيم جوف (٩)

معنى هذا أن الإبداعَ – قديمًا وحديثًا – لم يتوقَّف كثيرًا أمام هَذا المحذورِ الصَّوتيِّ الَّذي يؤدي إلى (الثِّقل) كما يرى البلاغيّون ، بل ربَّما كان هذا الثِّقل

شيئًا مستهدفًا من المبدعين لإحاطة الدّلالة بنوعٍ من المعاناة الّتي تؤسس ناتجًا إضافيًا لدى التلقّي .

وقد لاحظ القدماءُ أنّ ظاهرة الثّقل كثيرًا ما تكونُ ناتجًا لعمليّة (التّكرار) على المستوى الصّوتيّ أو الدّلاليّ ، وربّما كانَ مَرْجع ذَلِكَ ميلاً خاصّا عند بعض المبدعين لمفردات بعينها ، يديرونها في خطابهم ، وهو نفس ما نعانيه في الخطابِ الحداثيّ على وجه العموم ، إذ إن النّظر في معجم الشُّعراء يؤكّد حضورَ هذه الظّاهرة بشكلٍ لافتٍ ، ففاروق شوشة له غوايته المميَّزة مع دالّ (العُري) ، ومحمد أبو سنة له غوايته مع مفردت (اللّون) ، وعفيفي مطر له غوايته مع مفردات (الحيوان والطّير) ، وأحمد سويلم له غوايته مع حقل (الماء) ، يقول الشّاعر في (لا ارتواء) :

لاهثًا أبحر الآن نحو استعار العيون
ونحو التوحد بالهمس
نحو الينابيع حين تفجر في القلب نهر الجنون
لاهثًا لا أهون
عطش في دمي . .
للّذي أحتويه . . والّذي أجهله
لا ارتواء من الماء يُطْفِئه
ولا احتواء مِنَ الموج يوقفه
لا انحسار الرّياح
إنّما . . عطشي الآن يسبق كلّ الينابيع

-٦-

ثم يأتي الشَّرطُ الأخيرُ من شريط الفصاحة فيما يخصُّ المرَكَّبات ، وهو الخلوص من (التَّعقيد) . ولا يمكِنُ تصوُّر أن مناقشة القدماء لهذا الشَّرط قد فَقَدَتْ أهمِّيَّتها بالنِّسبة للخِطابِ الإبداعيِّ الحديث ، بل ربَّما كانَ هَذا الشَّرطُ هو أهمَّ الشُّروط الَّتي تَفْرِضُ نفسَها على السّاحة الأدبيَّةِ والنَّقديَّةِ اليومَ ، وإن أخذ المصطلح تسميةً جديدةً هي (الغموض) الَّذي يَصِلُ - غالبًا - إلى درجةِ انغلاقِ النَّصِّ ، مما يُحْوِجُ المتلَقّي - على كافَّةِ مستوياته - إلى مجاهدة ذهنيَّةٍ ونفسيَّةٍ حتّى يتمكَّن من بلوغِ حافةِ الدَّلالةِ ، فضلاً عن إيغاله فيها . وإن اختلفَ المبدعون في مستويات هذا الغموض ، وفي درجاته ، على حَسَب انتمائهم الفنِّيِّ والزَّمنيِّ ، فقد تبدَّت الظاهرة شيئًا ما عند روَّاد شِعر الحداثة ، ثم ازدادت كثافةً عند جيل السِّتينيَّات ، لكنها كثافَةٌ محسوبةٌ بِدقَّةٍ ، بحيثُ تسمحُ للمتلَقّي - دائمًا - بالنفاذ إلى المعنى ، وبلوغ الأهداف الدَّلالية ، ثم وَصَلَتِ الظّاهرة إلى قمَّتها عند شعراء السَّبعينيّات ، ويمكن أن نخصَّ شاعرين كان لهما دورٌ لافتٌ في تأكيدِ هذه الظّاهرة من ناحيةٍ ، وإغواء المبدعين بمتابعتها من ناحية أخرى ، هما أدونيس ومحمد عفيفي مطر ، فالواضحُ أنَّ أثرَهما في بثِّ الظّاهرة كان بالغَ التَّأثيرِ في حركة الشِّعر العربيِّ الحداثيِّ في جملته .

ولو دقَّقنا في الأسباب الَّتي حدَّدها ابن فارس لإنتاج (التَّعقيد) ، لوجدناها حاضرة في الخطاب الأدبيِّ حضورًا بينًا ، والشَّرط الَّذي فرضه أوَّلاً يعود إلى (غرابة اللَّفظِ) ، وقد عرضنا له فيما سبق ، وأوضحنا أنَّ شعراءَنا لم يمنعهم حضورُهم الحداثيُّ مِنَ التَّعامُلِ مع مفرداتٍ غيرِ مألوفةِ الاستعمالِ ،

تُحوجِ المتلَقّي للرُّجوع إلى المعاجم مسترشداً لبلوغ الأهداف الدّلاليَّةِ .

أمّا الشَّرطُ الثّاني ، وهُوَ الخاصُّ بالإيماء إلى ناتج دَلاليٍّ غائبٍ عن الصِّياغَةِ ، وَعَنْ ذهن المتلَقّي ، فإنَّ الجيلَ الأخيرَ من شعراء الحَداثَةِ قد أكثروا من استخدام هَذه الظّاهرة ، حتّى إنّ المتلَقّي يحتاج معها إلى أن يحلِّق في فضاء النَّصِّ طويلاً حتّى يمكنَه أن يَقَعَ على المردود الغائبِ ، وإن ظلَّ رجوعُه على التَّخمين لا اليقين . وأظنُّ أنَّ هَذا الأمرَ كان مقصوداً إبداعيّا ، لأن التَّعامُلَ معه لم يَكُنْ على النُّدرةِ أو الصُّدفةِ ، بَلْ كانَ له خطٌّ تعبيريٌّ واضحٌ ، وبخاصَّةٍ عند استدعائهم للرَّمز والأسطورة استدعاءً مكثَّفًا ، وهو ما يعني تتابع إشاراتهم التَّضمينيَّةِ الَّتي ربَّما لا يقعُ عليه المتلَقّي المثالي ، فضلاً عن المتلَقّي العادي .

أما الشَّرط الثّالث الّذي وضعه ابن فارس ، فهو يختصُّ بالإيجاز الشَّديدِ الَّذي لا يكاد يُعَنى بإنتاج المعنى ، وهو شرط يُمْكِنُ متابعتُه بجلاءٍ في الخطابِ الشِّعري الحداثيِّ ، حيثُ أصبحَ الاقتصادُ الصِّياغيُّ ظاهرةً لافتةً فيه ، فلا يسمَحُ المبدعُ بأيِّ زوائد تعبيريَّة مُمْكِنٍ أن تشارك في توضيح المعنى ، بل ربَّما لو تسرَّب إليه إحساس بأنَّ هذه الزَّوائد ستؤدي هذه المُهمَّة ، عمل على تغييبها فورًا ، ليحتفظَ لخطابِه بهذا الخطِّ (التَّعقيديِّ) بالمصطلح القديم، و (الغموض) بالمصطلح الحديث ، فعندما يقول حلمي سالم :

الوردة حمّالة أوجه
لَمَسَتْ عاشقتي البَحْر بِكَفَّين مدرَّبتين
على اللَّمس الصّافي (١٠)

نلحظ اكتناز العبارة بكمٍّ هائلٍ من الاحتمالات الدَّلاليَّةِ ، الَّتي تأتي من

تفجُّرِ (الأوجه) من دالٍّ (الوردة) بعدة احتمالات ليس لها أيّ مؤشّرٍ صياغيٍّ وإنَّما على المتلَقّي - مِنْ خلال وعيه الخاصّ - أن يستحضرها بكل رموزها وإشاراتها الصوفيَّة وغير الصوفيَّة ، وبكلّ مضمونها النباتيّ والبشريّ .

نَخْلُصُ من كلٍّ ذَلِكَ إلى أنَّ ما أداره البلاغيّون حول مصطلحي الفصاحة والبلاغة لم يَفْقِدْ صلاحيَته للحلولِ في واقعنا الإبداعيّ ، إذ ما زالت موادُّ هذين المصطلحين ممثَّلة لأدوات تحليليَّةٍ قابلة للتَّعامُلِ مع الخطاب الأدبي بكلّ مستوياته .

الفصل الرابع
بِنْيَةُ التَّحوُّل

إنَّ دراستَنا في هذا البحث معنيَّة بالكشف عن البنية البلاغيَّة وتحوُّلاتِها الَّتي تعتمد أصلاً مثاليًا افترضه البلاغيّون ، من خلال اتِّصالهم بالبحثِ النَّحويِّ الَّذي يقومُ أساسًا على افتراض (الأصل) . وكل ما تقدِّمه اللُّغَةُ من إجراءات كلاميَّة إنَّما يقاسُ - دائمًا - إلى هذا الأصل باعتماد مجموعة من القواعد التَّحويليَّة .

ولا نحبُّ - هنا - أن نَدْخُلَ في جَدَل مع نظريَّة (تشومسكي) التَّحويليَّة التَّوليديَّة الَّتي أصبحت صاحبةَ السيادةِ في البحث اللُّغَويِّ عمومًا ، وعقدته إلى مباحث النَّقدِ البنيويِّ والأسلوبيِّ ، ذَلِكَ أنَّ عندنا اعتقادًا بأنَّ صاحبَ النظريَّة ربَّما أفادَ - على نحوٍ مِنَ الأنحاء - من الجهد العربيِّ في الدَّرس اللُّغَوِيِّ والنَّحوِيِّ .

وصاحبُ النظريَّةِ قد صرَّح بأنَّه قبل أن يبدأ دراسة اللِّسانيّات العامَّة كانَ مشغولاً ببعضِ الأبحاث الَّتي تدورُ حول اللِّسانيّات الساميَّة ، وأنَّه قد درس هذا مع مستشرق يَعْرِفُ العربيَّة وآدابها هو الأستاذ (فرانز روزنتال) ، وأنَّه كانَ مهتمًا بالتُّراثِ العربيِّ والعبريِّ ، بالإضافة إلى أن دراسته المبكرة كانَتْ تدور حول النَّحوِ العبريِّ في العصور الوسطى ، وكان أبوه متخصصًا في النَّحو

العبريِّ والعربيِّ في هذه المرحلة ، وقد درس النَّحو على يديه ، كما درس أثناء فترة تلمذته بجامعة بنسلفانيا النَّحوَ العربيَّ الحديث ، والنَّحوَ العربيَّ في القرون الوسطى .

ويقول تشومسكي إنه كَتَبَ في مقدمه كتابه « البناء المنطقيُّ لنظريّات علم اللُّغَة » إنني « ناقشت في هذه المقدمة كيف أنَّ بعضًا من دراستي المبكِّرة في صِغَري لنحو القرون الوسطى كان قد قادني إلى بعض الأفكار حول البنية التنظيميَّة اللُّغَويَّة الَّتي دَخَلَتْ بعدَ ذلك في نظريَّةِ الصوتيّات التَّوليديَّة ، ونظريَّة النَّحو التَّوليديَّة ، وكانَتْ هذه الأفكار - في الواقع - هي المُثُل المعتبرة الَّتي احتذيتها في الأربعينيّات . وأوّل بحثٍ كتبته في النَّحو التَّوليديِّ هو ما كتبته في النَّحوِ التَّوليديِّ للُّغَةِ العبريَّة ، واعتمدت فيه على هذه الأفكار . وكان ذلك في أواخر الأربعينيّات . » وقد أقام نُحاةُ العبريَّة الَّذين عاشوا في كنف المسلمين في الأندلس ، أمثال سعديا الفيومي ، ومروان بن جناح ، درسهم النَّحويَّ للُّغَةِ العبريَّةِ على طريقة النَّحو العربيِّ ومنهجه ، كما هو معروف ، فَمِنَ المؤكَّد إذن معرفته النَّحوَ العربيَّ عن طريق النَّحوِ العبريِّ إذا لم يَكُنْ يَعْرِفُ العربيَّة [١] .

ولا شك أن هناك جهودًا متعدِّدَةً حاولت أن تفيد من جهد تشومسكي في البحث اللُّغَويِّ لتعالجه من هذا المنطلق ، كما أن هناك جهودًا أخرى حاولت أن تفيد منه في البحث البلاغيِّ لتكشف عن تحوُّلات البنية البلاغيَّة ، لكن هذا وذاك ظلَّ في إطارِ محدودٍ وبخاصَّة في الدَّرسِ البلاغيِّ ، ولذلك فإن الأمرَ يحتاجُ إلى مُتابَعَةٍ جادةٍ للوصول إلى الخلفيَّة الفكريَّة الَّتي وجَّهت البلاغيِّين إلى رصد مباحثهم الثلاثة : البيان - المعاني - البديع .

ولا شك أنَّ التَّأمُّل في التَّوجُّهِ البلاغيِّ يؤدّي إلى الوقوع على (البنية العميقة) التي كانت بمثابة المفسِّر الأول لتشكيلات مجموعة البنى البلاغيَّة ، سواء ما اتَّصلَ منها بالخروج على المواضعة في مباحث البيان ، أو ما اتَّصل منها بانتهاك النَّمطِ التَّركيبيِّ في مباحث المعاني ، أو ما اتَّصل منها بالتَّكرار النَّمطيِّ (التَّحسينيِّ) في مباحث البديع .

من هذا المنطلق لا يُمْكِنُ النَّظر إلى الكمِّ الهائلِ من الأقسام والتَّفريعات الجزئيَّة والكلِّيَّةِ على أنها مجرد شهوة تكثيريَّة ، وإنَّما هي - في جوهرها - تحوُّلات لبنية أوَّليَّة ، أو لِنَقُلْ إنها تنويعات على أصلٍ مثاليٍّ قابل للدُّخول إلى منطقةِ التَّطبيق بكلِّ احتمالاتها الدَّلاليَّة ، ومن هنا يمكن إدراك نوعٍ من التَّطابق بين الأصل والنَّموذجِ التَّنفيذيِّ بِرغم ما فيه من تحوُّلات ذاتِ مستوياتٍ مختلفةٍ ، حتّى ولو لم نَقُلْ بوجودِ قواعد تحويليَّة أو غير تحويليَّة ؛ إذ سوف نَجدُ أنَّ الحركة الذِّهنيَّة تتطابق مع مردودها الصِّياغيِّ مباشرة . على أنْ يؤخذَ في الاعتبار ما يكتنف هذه المطابقة من نتوءات دَلاليَّة ، لا يُمْكِنُ تفسيرها إلا بالاحتكام إلى قواعد التَّحويلِ الَّتي تتحرَّك بين منطقتين أساسيَّتين هما : التَّحليلُ والتَّركيبُ .

-٢-

لقد اكتسب مصطلح التَّحويل transformation شهرةً واسِعةً في مجالات الدَّرسِ اللُّغَوي ، ثمَّ تعدّاها إلى مجالات النَّقد بعد أن قدَّم تشومسكي نظريته عام ١٩٥٧ ، وبرغم ما أوضحناه عن تأثُّره المباشر أو غيرِ المباشر بالدَّرسِ

العربيِّ - فإننا لا نُحِبُّ أن نكون مغالين في الادِّعاء بأن أصول نظريته جاءت مكتملة في درسنا النَّحويِّ ، وإنَّما الَّذي ندَّعيه أن أطراف النَّظريَّة كان لها حضورُها الواضح عندنا قبل تشومسكي بمئات السِّنين ، غيرَ أنَّها أخذت خصوصيَّةً تفارق خصوصيَّته في قليلٍ أو كثيرٍ ، ذلك أن الدَّرسين قد عُنِيا بتفسيرِ التَّوليد الجمليِّ من خلال مجموعة من القواعد التَّنظيميَّة .

وقد انتقل كل ذلك إلى الدَّرسِ البلاغيِّ الَّذي أولى عناية فائقة للأبنية اللُّغَويَّة بدءًا مِنَ الإفراد وصولاً إلى التَّراكيب ، وكان ذلك استجابةً فعليَّةً للمحاولات الوصفيَّةِ الَّتي تتبعت الأبنيةَ القرآنيَّةَ مقارنةً بالأبنيةِ الشِّعريَّةِ والنَّثريَّةِ ، على معنى أنَّ الجهد البلاغيَّ القديم استهدف تقديم أطُرٍ كُليَّةٍ تصلح لتفسير ما أنتجه الخطاب القرآني من دَلالات ، ثم - بالتبعيَّةِ - تصلح لتفسير ما أنتجه الخطاب الأدبي من دَلالات أيضًا ، مع التَّركيز على طبيعتها الإبداعيَّةِ .

ولم يكن هدف البلاغيين الوقوفَ عند حدود تأسيس مجموعةٍ من المبادئ العامَّة فحسب ، بَلْ تعدّاهُ إلى عمليَّةِ التَّفسيرِ الَّتي تحوَّلَتْ - أحيانًا - إلى دائرة التَّأويلِ ، ولا ينفي هذا أن الدَّرسَ البلاغيَّ - ضمنًا - قد تبنَّى مجموعة من الأسس المعياريَّة الَّتي تستمدُّ ركائزها من قدرة العقل على التَّحليل من ناحيةٍ ، والتَّقنين الصّارم من ناحيةٍ أخرى ، وكان في التَّصورِ البلاغيِّ أن ذلك يساعد مستعمل اللُّغَةِ على امتلاك الأدوات الصّالحة لإنتاجِ الصّيغةِ الأدبيَّةِ المثاليَّةِ .

وقَدَّم السَّكّاكي في مفتاحه التَّصوُّر الأخير للجهد البلاغيِّ السّابق عليه ، ودافع عنه ، واهتم بالأساس التَّنظيمي لقواعد البحث البلاغيِّ من خلال وعيه بالمفارقة بين البنية العميقة ، أي الحركة الذِّهنيَّة ، والبنيةِ السطحيَّة ،

بمعنى الإنتاج الصّياغيّ في صورته المقروءة أو المكتوبة ، وفرضيَّتُه الأوّليّة في ذلك أن الأدبيَّة نادرًا ما تتمايز في مستواها العميق ، وإنّما يتحقّق التّمايز أو التغاير في المستوى السطحي ، وهي الفكرةُ الَّتي قدَّمها له الجرجاني في مؤلَّفَيْه العظيمين (أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز) ، حيث دارت بحوثه - في مجملها - على أنَّ بنية السطح انعكاس ضروري لبنية العمق .

والتحقيقُ يقتضي الاعتراف بأنّ الدَّرسَ البلاغيَّ قد انطلق من مفهوم (تحويلي) دقيق ، ربَّما لم يذكره البلاغيّون بمصطلحِهِ الحديث . ومن هنا لم يتنبَّه له كثير من الدّارسين ، و وجهوا اهتمامهم إلى رصد ما قدمته المؤلَّفات البلاغيَّة من أقسام باعتبارها تفريعاتٍ لبنية كلِّيَّة ، دونَ تصوُّرٍ لعمليَّةِ التَّحويلِ الَّتي كانتْ خلفيَّة هذه الأقسام ، إذ هي لم تَكُنْ إلا عمليَّة (نقل) للتَّركيب من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى مولَّدةٍ عن الأولى ، بتطبيق مجموعة من القواعد التَّنظيميَّةِ الَّتي سوف نَعْرِضُ لها .

ولم يقتصر الهمُّ البلاغيُّ على مجرد رصدِ الأشكال التَّحوليَّةِ ساعة انتقالها من العمق إلى السَّطح ، بل كان له اهتمام خاص بالعمليّات المتعدِّدَةِ الَّتي تصاحب التَّحوُّل ، سواء بدأت العمليّات من البنية العميقة وُصولاً إلى بنية السطح أو العكس ، المُهمُّ في ذلك تحديدُ موادِّ التَّفاعُلِ ، وأطرافِها الرئيسيَّة ، ثم رصد ناتجها الدّلاليّ . وعلى هذا الأساس جاءت الحركة التحليليَّة للبنية منطلقة من اللازم إلى الملزوم أحيانًا ، ومن الملزوم إلى اللازم أحيانًا أخرى .

وليس التَّحويل - في مفهوم البلاغيّين - إلا عبارةً عن (الإجراء) الَّذي ينطلقُ من أصلٍ افتراضيٍّ يُمْكِنُ تطبيقُهُ على كلِّ تركيب منطوقٍ بهدف

إبداعيٌّ ، أمّا القواعد الإجرائيَّة فهي الَّتي تساعِد في تحويل (الأصل) إلى بنية التَّنفيذ ، نتيجة لما ينتابُ أطرافَ التَّراكيبِ ذاتها من تحوُّلات داخليَّة ، أو ما ينتاب التَّركيب كلَّه من هذه التَّحوُّلات الَّتي أخذت خطوطًا متعدِّدة ، فهناكَ الخطُّ الأفقيُّ الَّذي يضمُّ مجموعة من الإجراءات كالتَّقديم والتَّأخير - مثلاً - وهناك الخطُّ الرّأسيُّ الَّذي يضمُّ مجموعة أخرى كالفصل والوصل - مثلاً - وهناك الخطُّ الوضعيُّ بكلِّ إجراءاته التصوُّريَّة كالتَّعريف والتنكير ، وتفريغ الأدوات من دلالتها المعجميَّة لملئِها بدَلالات بديلة ، إلى غيرها من الإجراءات الَّتي تَحلُّ في نقطة بعينها ولا تتجاوزها ، وإن امتد أثرها في البنية كلِّها .

وكلُّ هذه الخطوطِ تمثِّل مجموعة الإمكانات الكائنة في النِّظام اللُّغَويِّ ، والمبدع هُوَ الَّذي يفضِّل إمكانيَّة على أخرى من خلالِ طاقتِهِ الاختياريَّةِ الَّتي تتواءم مع حركته الذِّهنيَّة والنَّفسيَّة ، ويَجبُ أنْ ندركَ أنَّه من الضَّروري مراعاة تطبيق الإجراءات التَّحويليَّة على التَّركيبِ القابل لها ، أي أنَّ الأساسَ الافتراضيَّ يحمل - افتراضيًا - أيضًا مجموعة هذه الإجراءات ، وبعبارةٍ أخرى لا بد من حضورِ المواصفاتِ التَّركيبيَّةِ في الذِّهْنِ بكلِّ طاقتها التَّحويليَّة ، استنادًا إلى أنَّ الذِّهنَ نفسَه قادرٌ على إجراءِ هذه التَّحوُّلات .

-٣-

لقد كان الأساسُ النظريُّ الَّذي انطلقَ منه البلاغيّون ، يعتمدُ على أن مُهمَّة الوصفِ التَّعبيريِّ أنْ يحدِّدَ الإجراءات الَّتي تُحوِّل الصِّياغَةَ المنطوقة إلى ناتجٍ دلاليٍّ ، وبمعنى آخر : تفسير الإنتاجيَّة الكلاميَّة اعتمادًا على قدرة المتكلِّم الفعليَّة ، وإدراكه الكامل للإمكانات اللُّغويَّة ، ولا يمكن تفسير منظومة

الإمكانات إلا بتدخل الحَدْس أحيانًا ليساعد على تقديم التَّفسيرِ البلاغيِّ ، استنادًا إلى مجموعةِ الحقائق التَّعبيريَّةِ الَّتي سبق النُّحاة إلى تحديدها ، والكشف عن وظائفها ، ودون ذلك تظلُّ هناكَ مجموعةٌ مِنَ المناطق التَّعبيريَّة عصيَّةً على الإدراكِ أوَّلاً ، ثمَّ التَّفسير ثانيًا .

وربَّما لهذا أصرَّ البلاغيّون على اعتماد مجموعة القيم المعياريَّة كوسيلةٍ لإدراكِ المستوى السطحيِّ ، وبهذا يتمكَّنُ المبدعُ من دخولِ دائرتي (الفصاحة والبلاغة) دخولاً صحيحًا . وقد رأى معظم البلاغيِّين أن الصِّحة تقتضي تحقُّقَ جانِبٍ معرفيٍّ يتمثَّلُ في الإلمام بالدَّرسِ النَّحويِّ والصَّرفيِّ والأدبيِّ ، بل تجاوزوا ذَلِكَ إلى الإلمام بمباحثِ الاستدلالِ .

وقد قسم السَّكّاكي (مفتاحه) إلى أقسام ثلاثة ، القسم الأوَّل في علم الصَّرف ، والقسم الثّاني في علم النَّحو ، والقسم الثّالث في علمي البيان والبديع ، ثم أتمَّ القسم الثّالث بعلمي الحدِّ والاستدلال . وهذا المنهج يرتكزُ على أنَّ الغرضَ مِنَ الأدبيَّةِ هو الاحترازُ عَنِ الخطإ أوَّلاً ، وتحصيل ذلك لا يتأتّى بدون معرفةِ جهاتِ التحصيلِ واستعمالِها ، ومن ثمَّ لم يكتفِ بهذا التَّقسيم الرئيسيِّ ، بل ذيَّلَهُ بأنواعٍ أُخَر تأتي تاليةً في أهميَّة المعرفة ، ذلك أن التَّجاوز يتعلَّقُ بثلاثة أمور : المفرد - المركب - مطابقة التَّركيب لما يَجِبُ أن يكونَ له . وهذه المعارف مع علم اللُّغَةِ هي المرجوعُ إليها لبلوغِ درجة الكفايةِ ، فعِلْما الصَّرف والنَّحو يرجع إليهما في المفرد والتَّأليف ، ويرجع إلى علمي المعاني والبيان في الأخير (٢) .

وهَذِهِ الوسائلُ المعرفيَّةُ تساعِدُ في تحديد بنيةِ التَّركيبِ ، وتساعِدُ في تحديد استقلاليَّتِهِ الدّاخليَّةِ ، بل إنَّها فوقَ ذلك كلِّه تقدِّمُ نوعًا من الطّاقَةِ الذِّهنيَّةِ

للتنبُّؤ بما يُمْكِنُ أنْ تتيحه القواعد الإجرائيَّةُ من احتمالات تركيبيَّة غير مُتَناهِيَةٍ ، وبجانِب ذَلِكَ اهتمَّ البلاغيّون - بجانب التَّحويل - بِالتَّوليدِ الَّذي يتيحُ للبنيةِ التَّجريديَّةِ أنْ تنتجَ كمّا هائلاً من التَّراكيبِ التَّنفيذيَّةِ ، وهُنا يضعف مقياس الصِّحة والخطأ ، أو يتنحّى جانبًا ، ليحلَّ محلَّهُ مقياسُ التَّناسبِ والأفْضَلِيَّةِ ، فتضيق دائرةُ الرَّفْضِ الإبداعيِّ دونَ احتكامٍ لِلْمَرْدودِ المعجميِّ ، وتتَّسعُ مع إعمالِ المردودِ القاعديِّ المرتكزِ على النَّحو ، لأنَّ الخروجَ عليْهِ لا يقدحُ في القُدْرَةِ الإبداعيَّةِ ، وإنَّما يَقْدَحُ في امتلاكِ اللُّغَةِ ذاتِها ، وهُوَ خارجٌ عن اختصاصِ البلاغَةِ .

وقد سار البحثُ البلاغيُّ خاضعًا لمجموعَةٍ مِنَ التَّعديلاتِ الَّتي أضافها كل باحثٍ إلى ما سبقه ، كما خضع لمجموعة من التَّطوُّراتِ الَّتي نقلته - نهائيًا - من دائرة التَّطبيقِ العفويِّ إلى دائرةِ التَّنظيرِ المنهجيِّ ، الَّذي وصَلَ إلى قمَّتِهِ على يد السّكاكي ومدرستِهِ .

لقد كان للجهود البلاغيَّة التالية على عبد القاهر دورُها الفاعلُ في تحويل ما قَدَّمَهُ الرَّجل إلى قواعدَ منظَّمَةٍ تَجبرُ ما فاته من ملاحقة كل الاحتمالات التَّعبيريَّة ،وبخاصَّةٍ عند الزَّمخشري والرّازي وابن مالك ، ومن ثمَّ أصبحَ الجهدُ الجرجاني أكثرَ رواجًا بعد إضافة البُعد العِلْميِّ لتنظيراته ، وبخاصَّةٍ مقولَتَهُ عَنْ مدى العَلاقَةِ الوثيقةِ بين المستوى العميق (الحركة الذِّهنيَّةِ) ، والمستوى السَّطحي (التَّنظيم الصِّياغي) من خلال ثلاثة محاور رئيسيَّة ، أوَّلُها يتعلَّقُ بإمكانيَّةِ أداء المعنى الواحد بمجموعة من التَّعابير الَّتي تتمايز في ناتجها الدَّلاليِّ بين الوضوح والخفاء ، على أن يُراعَى في هذا التَّمايز التَّواؤمُ بين الصِّياغة وناتجها على وجه العموم كما هو الأمر في (علم البيان) ، وقد

استَتْبَعَ ذَلِكَ تناوُلَ المدركِ الدّلاليِّ وشطره إلى ما يعود للُّغَةِ أو الوَضْعِ ، وما يعودُ للعقل وقدرتهِ الاستنتاجيَّة ، ولا مجال لمباحث البيان فيما يعود إلى الوضع لأنَّه غير قابل للاهتزاز ، وإنَّما مجالها الدّلالة العقليَّة لأنَّها الَّتي تسمح بوجود التَّمايز في النّاتج الدّلالي بين الوضوح والخفاء ، وذلك من خلال مجموعة التَّحوُّلات (الإجراءات) الَّتي تؤدّي إلى التَّمايز الفنّيِّ .

فمجال الدّلالةِ مرتبطٌ بالعقل ، لأنَّه الَّذي يهيِّئُ لها إمكانيَّةَ الانتقالِ بين مستوياتٍ متباينة ، ورصدُ هذا الانتقال هو مجال الحركة البلاغيَّة من خلال مبدإٍ إجرائيٍّ هو (اللُّزوم) .

أمّا المحور الثّاني فيرتكزُ على تَتَبُّعِ خواصٍّ تراكيب الكلام من حيث الإفادة ، للوصول إلى نوعٍ من المطابقة بين النّاتج الدّلالي ومقتضيات الأحوال والمقامات ، وهو ما استتبع رصد البعدين المكانيِّ والزَّمانيِّ للصِّياغَةِ ، وقد تمَّ ذلك تحت مباحث (علم المعاني) بكلِّ ما يحويه من احتمالاتٍ تحوُّليَّة نتيجةً لاعتمادِ التَّراكيب على مجموعة من الحركات الأفقيَّة والرأسيَّة والموضعيَّة .

ثمَّ يأتي المحور الثّالث المتمم للمحورين السّابقين بوصفه قيمةً تحسينيَّةً إضافيَّةً لا يمكِنُ أنْ يكونَ لها فاعليَّةٌ حقيقيَّة إلا بعد رعايةِ المطابقةِ و وضوحِ الدّلالةِ .

- ٤ -

إن النَّظرة الدقيقة إلى البحثِ البلاغيِّ القديم ، يجب أن يكونَ انطلاقُها من مفهوم شموليٍّ ، يبحثُ في الأسس العامَّةِ الَّتي وجَّهَتْهُ هَذِهِ الوجهةَ التَّجزيئيَّة ، ولعلَّ أوَّل ملاحظةٍ هُنا هي أنَّ هَذا البحثَ قد حقَّق لنفسِهِ نوعًا مِنَ

التَّعالي على ما كانَ مطروحًا في البحث اللُّغويِّ ، لأنَّه تَجاوَزَ (القدرة اللُّغَوِيَّة) إلى (الطّاقة الإبداعيَّة) ، لأنَّ الأخيرة هي صاحبةُ القدرة على خلخلةِ الدَّلالَةِ الوَضْعيَّةِ ، والخروج بها إلى تشكيلات لا يسمحُ بها المعجَمُ ، لأنَّها تسمح بتكوين صياغيٍّ ، متنافِرِ الدَّلالَةِ ، لا يمكنُ قبولُه إلا من منطلقٍ إبداعيٍّ خالصٍ ، أطْلَقَ عليهِ القداماءُ (التَّوسُّع) ،وقد أصبحَ المصطلحُ موازيًا (للقدرة) في مباحث اللُّغةِ .

ومن خلال هذا التَّوسُّعِ أمْكَنَ عقدُ مصالَحَةٍ بين القيود المعجميَّةِ والاستعمالات الإبداعيَّةِ ، على معنى أنَّ الوصفَ اللُّغَوِيَّ للوحدات المنتجة لا يمكن أن ينحصرَ في الأبنية الإفراديَّةِ ، بلْ لا بد من تجاوُزِهِ إلى الدّائرة التَّركيبيَّة ، فلا يمكِنُ « وقوع قصد منك إلى معنى كلمة دون أنْ تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى . ومعنى القصد إلى معاني الكَلِم أن تُعلِم السّامع بها شيئًا لا يَعْلَمُه . ومعلوم أنك ، أيها المتكلِّم ، لَسْتَ تقصدُ أن تُعْلِمَ السَّامع معاني الكَلِمِ المفردة الَّتي تكلمه بها ، فلا تقول (خرج زيد) لتعلمه معنى (خرج) في اللغة ، ومعنى (زيد) كيف ؟ ومحال أن تكلِّمَه بألفاظ لا يعرف هو معانِيَها كما تعرف . ولهذا لم يكُن الفعلُ وَحْدَهُ مِنْ دونِ الاسم ، ولا الاسم وحده من دون اسْمٍ آخر أو فعلٍ كلامًا . » (٣)

وقد دخل البلاغيّونَ هذه الدّائرة التَّركيبيَّة محمَّلين بكمٍّ هائلٍ من العلاقات الَّتي تربط بين المفردات وتنقلها من دائرة العفويَّة إلى مرحلة الوعي الإبداعيِّ الَّتي لا تعرف معنى الالتزام التَّركيبي ، وإنَّما ترى أن كلَّ تركيب يخلق علاقاته الخاصَّة ، وبما أن التَّراكيب لا تتناهى ، فإن العلاقات - أيضًا - لا تتناهى .

وإذا كان تشومسكي قد ربط بين التَّعابير الحقيقيَّة والتَّعابير المجازيَّة عن طريق **(الانحراف)** ، **فإنَّ** البلاغيِّينَ العربَ قد اتَّكأوا - في هذا الرَّبط - على علاقات **(التَّحوُّل) أو (النَّقل)** ، بالإضافة إلى اهتمامهم بتوضيح كيفيّات هذا النَّقل ؛ **سواء كانت كيفيّاتُه** في إطار العقل أم خارجة عنه ، بالاعتماد على الوهم أحيانًا ، **والتَّخييل** أحيانًا أخرى ، وقدرتهما على تشكيل العلاقات في أطُرٍ إبداعيَّة مجاوزة ، ومن هذا المنطلق لا يمكن القولُ بوجود تراكيبَ مقبولَةٍ ، وأُخرى غيرِ مقبولَةٍ ، لأنَّها تقع جميعًا داخل إطارِ الإنجاز البلاغيِّ ، ولا ينفي هذا خروجَ البعضِ عَنْ هذه القاعِدَةِ ، حيث حوّلوا الاستعمال المجازيَّ إلى استعمالٍ حقيقيٍّ ، أوْ لِنَقُلْ إنَّهم أخضَعوه لشروطِ الاستعمالِ الحقيقيِّ ، ومن ثمَّ رَفَضوا مِنَ المجازات ما كانَ غيرَ مألوفٍ ، أو غيرَ مسبوقٍ في الاستعمالِ . يقول العلويُّ : « اِعْلَمْ أنَّ المجازات اللُّغَوِيَّة المفردَةَ يَجِبُ إقرارُها حيثُ وَرَدَتْ ، ولا يجوزُ تعديتُها إلا بتوقيف وإذن من جهة اللغة . وقد زعم فريق أنه يجوزُ تَعدِيَتها عن أماكنها الَّتي وردت فيها إلى غيرها .

« والحُجَّةُ على ما قلْناهُ ، هو أنَّ المجازاتِ واردةٌ على خلاف الأصلِ والاستعمالِ ، فيجِبُ قصرُها على الأماكن الَّتي وردت فيها من غيرِ تَعْدِيَةٍ . »(٤)

وهذه المقولةُ العَلَوِيَّةُ تُعَدِّلُ بعضَ الشيءِ من مقولةِ (القبول) الَّتي تَنْتَظِمُ ما أنتج ما دام في دائرة (السَّلامة) ، وكأنَّ الإنجاز الإبداعيَّ يَجِبُ أن يندرجَ تحت سيطرة الإنجاز اللُّغَوِيِّ من ناحيةٍ ، والعُرْفِ من ناحيةٍ أخرى ، فـ (القُدْرَة الإبداعيَّة) إذن ليست مطلقةً ، وتوافُقُها مع الحركة الذِّهنيَّةِ ليس مُتاحًا للإبداع على الإطلاق . معنى هذا أن الحركةَ الخارِجيَّة في المستوى السَّطحيِّ هي الَّتي

تَتَحَكَّمُ في المستوى العميقِ ، على عكسِ ما نادى أصحاب النَّحوِ التَّحويليِّ ، وما نادى به عبد القاهر الجرجاني .

وقد جاء الحلُّ الأمثلُ - عند البلاغيِّين - بتخطّي التَّفسيرِ إلى التَّأويلِ ، على أنَّ الوقوف عند نقلِ الصِّيغةِ إلى المعقوليَّةِ أو العُرْفِ إنَّما يناسبُهُ (التَّفسير) ، أمّا الإيغالُ في الكشف الباطنيِّ فيناسبه (التَّأويل) ، وعن طريقِهِ يُمكِنُ فكُّ الاشتباك بين القائلين بمحدوديَّةِ الاستعمال المجازيِّ ، والقائلين بإطلاقِهِ ، حيث يتمُّ بناءُ الصّورة استناداً إلى مرجعِها الباطنيِّ ، وتحديدُ ما أصابها من عدولٍ في المستوى السَّطحيِّ ، ومن ثمَّ اتَّجَهَ معظمُ البلاغيِّين إلى توسيع مجال (المعيار) حتّى يُمكِنَ تَقَبُّلُ مجموعَةِ المجازاتِ الشِّعريَّة وغير الشِّعرية بالاحتكام إلى قواعد النَّحوِ التَّجريديَّةِ دون قواعد المعجم ، ذلك أنَّ القواعدَ النَّحويَّة التَّجريديَّةَ تسمحُ بقبولِ كلِّ الجُمَلِ المُنْحَرِفَةِ دلاليًا مهما كانَتْ درجة الانحرافِ .

أمّا الكيفيّاتُ الَّتي يَتمُّ بها الانحراف ، فَقَد اهتمَّ بها البلاغيّون داخل أبوابٍ محدَّدةٍ في مباحث البيان والمعاني والبديع ، وذلك بقياسها إلى (الأصل) ، مع تحديدِ درَجَةِ الانحرافِ الَّتي تَصِلُ إلى (المُبالَغَة والإيغال) ، دون نظرٍ إلى تنافُر جداول الاختيار ، هذا التَّنافُر الَّذي يُولِّد فجوةً بين الدّالِّ والمدلول ، وتهشيم المردود المعجميِّ ، مما يجعل السِّياقَ عُرضةً لمجموعةٍ من الانحرافات البعيدة أو القريبة ، الَّتي لا يمكِنُ قبولُها إلا بالنَّظرِ في قائمة التَّحوُّلات الَّتي تنتابُ الأطرافَ ، وتَدْفَعُها من منطقةٍ دلاليَّة إلى منطقَةٍ أخرى تعتمد الوهم والتَّخييل ، كما تعتمد الوجدان والحسَّ ، وهو ما يَجْعَلُ (الانحرافَ) في جُملته خارج مجال النَّظريَّةِ الدَّلاليَّةِ ، بما فيه من شذوذٍ أو

ضرورةٍ ، وبما فيه من توافُقٍ .

ولا شك أنَّ آليَّةَ الدَّلالةِ العدوليَّةِ - الَّتي قَدَّمَها البلاغيّون - قد سارت في اتجاه بَلْوَرة مفهوم (إبداعي) لا يُقيم اعتبارًا حقيقيًا للأصل المثالي إلا بوصفه وسيلة لقياس (العدول) كمّا وكيفًا ، ومن هذا المنطلق يُمكن القولُ إنهم امتلكوا حسّا توليديّا صحيحًا يتحرّكون فيه من المثال إلى الواقع التَّنفيذيِّ حركةً منتظمة ، عن طريق الإجراءات الإبداعيَّةِ الَّتي تَعْمَلُ على تعليق الصِّفات لغيرِ ما هي له ، فلا مانع من تنافُر المحمولِ مع الموضوع دلاليّا ما دام في الإمكان إجراءُ ردِّ الصِّفة إلى الأصلِ المرجعيِّ ، ومن هنا يكون اعتراضٌ مثل اعتراض الآمدي على قول أبي تمّام :

رقيق حواشي الحلْمِ لو أنَّ حلْمَهُ بكفَّيكِ ما ماريت في أنَّه بردُ

غيرَ ذي جدوى ، لأنَّ حُجَّتَهُ في الاعتراض بعيدةٌ تمامًا عن (الإبداعيَّة) الَّتي تَمسَّكَ بها مُعظم البلاغيِّين ، لأنَّه علَّلَ لاعتراضِه بأنَّه ما عَلِمَ أحدٌ من شعراء الجاهليَّة والإسلام وَصْفَ الحِلم بالرِّقة ، وإنَّما يُوصف بالعِظَم والرُّجحان ، والثِّقل والرَّزانة ونحو ذلك (٥) . ذلك أنّ التوجُّهَ البلاغيَّ الصَّحيحَ ، أو الغالب ، قام على أنّ تركيب الدَّوالِّ مع بعضِها لا يقتضي الرُّجوعَ إلى العُرفِ أو الطَّبيعة اللَّذين يَربِطان بين مرجع ماديٍّ وآخر ، وإنَّما يرجع إلى الجِدَّة الَّتي يمتلِكُها المبدع اعتمادًا على قُدرته التَّوليديَّة ، وهذه القدرةُ التَّوليديَّة هي الَّتي أشار إليها عبدُ القاهر في حديثه عن الاستعارة بقوله : « إنها تُعطيك الكثيرَ من المعاني باليسير من اللَّفظ ، حتّى تُخرِجَ من الصّدفَة الواحِدة عدَّةً من الدُّرر ، وتجني من الغصن الواحد أنواعًا من الثَّمر . » (٦)

وهذا التَّوَجُّهُ التَّوليديُّ هو الَّذي دَفَعَهُ إلى تَقَبُّل مجموعَةِ التَّحوُّلات

الدَّلاليَّة الإبداعيَّةِ ، إذْ إن الاستعارة تُريكَ « الجمادَ حيّا ناطقًا ، والأعجم فصيحًا ، والأجسام الخُرْسَ مبينَةً ، والمعاني الخفيَّة بادِيَةً جليَّةً ، . . . وإن شئت أرتْكَ المعانِيَ اللَّطيفةَ الَّتي هي من خبايا العقل كأنَّها قد جُسِّمَتْ حتّى رَأتْها العيونُ ، وإن شِئتَ لَطَّفَتِ الأوصافَ الجسمانيَّة حتّى تعودَ روحانيَّة لا تنالها إلا الظُّنون . » (٧)

-٥-

من كلِّ ذَلِكَ يتبيَّن كَيْفَ تحرَّك البلاغيّون في دائرتين أساسيَّتين هما : دائرة المطابقة بين الدَّوالِّ وناتِجها الدَّلاليّ ، ودائرة المطابقة بين النّاتج الدَّلاليِّ والمقام والحال ، وقد أضافوا دائرة ثالثة تتبع السّابقتين ، تَبدأ عملها من حيثُ انتهيا ، فَتُقدِّمُ الإضافَةَ التَّحسينيَّة الَّتي لا تَبْتَعِدُ تمامًا عن تشكيل النّاتِج الدَّلاليِّ .

وتأسيسًا على هذا الوعي الثُّلاثيِّ كان من الممكن تقديمُ عدَّة تفسيرات للتَّركيب الواحد بالنَّظر في نظامه التَّحويليِّ ، انطلاقًا من البنية المثاليَّة ليُقام عليها مجموعةُ تنويعاتٍ تنفيذيَّةٍ ، وهذا وحده قادرٌ على إمدادنا بقائمة من الإجراءات الَّتي تَوَصَّل إليها البلاغيّون لإنشاء التَّركيبِ البلاغيِّ بوصفه واحدًا من مستويات الإنتاج اللُّغَويِّ ، وهو ما يعني أنّ فهم الجملة لا يتنافى مع ردِّها إلى التَّشكيل المثاليِّ ، لأنَّ الرَّد يَتبعه الخروجُ إلى الواقع الحضوريِّ لرصد المفارقة بين الجملةِ (النَّواة) والجملة المحوَّلَةِ .

وقد واجه ذلك بعضَ الصُّعوبات ، لأنَّ التَّركيبَ الَّذي تمَّ إنتاجُهُ لا ينطقُ بمدلولِهِ مباشرةً ، لأنَّ المباشرة هنا مستحيلةٌ ، نتيجةً لتَنافُرِ المفردات فيما

بينها ، وتنافرها مع مرجعها الخارجيِّ ، والوصول إلى المدلولِ - إذن - يَقتضي إزاحة التَّنافر بإيجاد عَلاقةٍ أو علاقات يمكِنُ اعتمادُها لإعادة التَّوازن بين الدّالِّ والمدلول من ناحيةٍ ، وبين الدَّوالِّ وناتجها النَّصِّيِّ من ناحيةٍ أخرى .

لقد بذل البلاغيّون جهدًا كبيرًا رَبَطَ المستوى السَّطحيَّ بالنّاتج الدَّلاليِّ ، وراعت منظومتُهم القواعديَّة طبيعة الدَّلالة المعجميَّة وكيفيَّةَ انتهاكِها ، وأسَّست منهجًا يَقترب من الموضوعيَّةِ في معالجة عمليّات العدول ، سواء في ذلك أ كان العدولُ محدودًا في الدّالِّ أم موسَّعًا في التَّركيبِ ، مما أتاحَ لهم إمكانيَّةَ التنبُّؤ بالتَّوليدات الممكنة للبنية المثاليَّةِ ، فإذًا الجملَةُ المثال تتكوَّن من (أ) محمولاً على (ب) في بعض مواصفاته (ج) ، فإنَّ احتمالات التَّوالدِ التَّنفيذيِّ لا تقعُ تحت حصر ، بفعل التَّحوُّلات الَّتي تلحقُ كلَّ طرفٍ ، وبفعل التَّحوُّلات الَّتي تُصيب عمليَّة (الحمل) أوِ التَّعليق ، وتزدادُ كثافةُ التَّحوُّلات إذا رَصَدْنا ما ينتابُ التَّركيبَ من نقصٍ أو زيادةٍ ، وهو ما سنوضِّحه بَعْدَ ذَلِكَ .

الفصل الخامس
أسلوبيَّة التَّحوُّل

-١-

عندما نَجْعَلُ اللُّغَةَ موضوعًا للدِّراسة ، فإنَّ الأمر يقتضي النَّظرَ في الجهد البلاغيِّ جملةً ، وصِلتهُ بالدِّراسَةِ اللُّغويَّة وما يكتنفها من تحوُّلاتٍ داخليَّةٍ وخارجيَّةٍ تَنْقلُها من مستوًى إلى آخر ، ولا شكَّ أنَّ الجهدَ البلاغيَّ القديم قَد اتَّصلَ باللُّغة لكنْ في مستواها الإبداعيِّ . وقدَّم السَّكّاكي في ذلك جهدًا واضحًا مؤكِّدًا هذه الحقيقة ، قائلاً إنَّ المعنى « بتراكيب الكلام ، التَّراكيب الصّادِرة عمَّن لهُ فضلُ تمييزٍ ومعرفة ، وَهِي تراكيب البُلَغاء ، لا الصّادرة عمَّن سِواهم ، لنزولِها في صناعة البلاغة منزلة أصوات الحيوانات ، تصدر عن محالها بحسب ما يتّفِق ، وأعني بخاصيَّةِ التَّراكيب ما يسبقُ منه إلى الفَهمِ عند سماعِ ذَلِكَ التَّركيب جاريا مجرى اللازم ، لكونِهِ صادرًا عَنِ البليغ ، لا لنفس ذلك التَّركيب من حيث هُوَ هُوَ ، أو لازمًا لما هو هو . » (١)

وهذا المستوى الَّذي عناه السَّكّاكي يَتحرَّكُ بين التَّجريدِ والتَّجسيدِ ، ذَلِكَ أنَّه مرتبطٌ بالسِّياق الداخليِّ والخارجيِّ ، والسِّياق قد يحتاجُ إلى التَّعامُل بالدَّلالات الوضعيَّة وتعليق دوالِّها كيْفما اتّفق دون قصدٍ ، وهو ما أسماهُ (أصل المعنى) ، ودرجته الإيصاليَّة شبيهة بأصوات الحيواناتِ في عقد التَّفاهم

فيما بينها ، وقد يحتاجُ إلى الخروج عن المُواضعة ، وهُوَ المعنى بالمستوى البلاغيِّ ، أي الأدبيِّ ، فالأدبيَّةُ - في حقيقتها - خروجٌ على المألوفِ[٢] .

لكِنَّ الأدبيَّةَ تظلُّ في احتياج للمستوى الأول ، لأن إدراكَ جماليّاتها يستلْزِم حضورَ الأصل مقيسًا عليهِ لضبط درجة العدول كمّا وكيفًا ، ففي قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [٣] لا بدَّ مِنْ حضور أصل الأداء وهو (يَنْظُرون لِيَعْلَموا أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ) ، فالتَّحوُّل مِنَ الأصلِ يعتمدُ إسقاط بعض الدَّوالِّ الَّتي تُحلِّقُ في فضاء النَّصِّ القرآنيِّ ، والَّتي لا يمكن الوقوع عليها إلا بإعمال (النَّحو) ، إذ إن (أيُّهم) تُشير إلى الغائب من الصِّياغة ، وتذكر به . وكذلك الأمر في قوله تعالى : ﴿لِيُحِقَّ الحقَّ ويُبْطِلَ الباطِلَ﴾ [٤] أصل الكلام (لِيُحِقَّ الحقَّ ويُبطِل الباطِلَ فعلَ ما فَعَل) ، وقوله : ﴿ ولنجعله آيةً لِلنّاس ﴾ [٥] أصل الكلام : (ولنجعله أيةً للنّاس فَعلْنا ما فَعَلْنا) .

ولا شكَّ أنَّ التَّحرُّكَ البلاغيَّ قد تجاوَزَ مسألة (الصَّواب والخطأ) ، لأنها ليست مجالاً للتَّمايز أو المفاضلة ، وليست البلاغة معنيَّةً بتقويم اللسان « والتَّحرُّز من اللَّحن وزيغ الإعراب ، فنعتدُّ بمثل هذا الصَّواب ، وإنَّما نَحْنُ في أمورٍ تُدرَكُ بالفِكَرِ اللَّطيفة ، ودقائقُ يوصل إليها بثاقب الفَهْم ، فليسَ درك صواب دركًا فيما نحن فيه حتّى يشرفَ موضعَه ، ويَصْعُبَ الوصولُ إليه ، وكذلك لا يكون ترك خطأ تركًا حتّى يحتاجَ في التَّحفُّظ منه إلى لُطفِ نظر ، وفَضْل رويَّةٍ ، وقوة ذهن ، وشدَّة تيقُّظٍ . »[٦]

وبِالخروج من دائرة (الصَّواب والخطأ) أمكن للجهدِ البلاغيِّ أن ينصرفَ إلى العمليَّة الإبداعيَّة في ذاتها متتبِّعًا تراكيبها في مستوياتها المختلفة ، مع ربط

المستويات بالإمكانات الّتي تقدِّمها اللُّغة للمُتعاملينَ بها ، ثمَّ ربطها – في الوقت نفسه – بالدَّوافعِ الداخليَّة ، انطلاقًا من كون الحقيقة الأدبيَّة للصِّياغة هي التَّعبير والتَّأثير على صعيدٍ واحدٍ .

وليس اتِّكاء البلاغيِّين على التَّحوُّلات الَّتي تُقدِّمها اللُّغَةُ معناهُ إهمالهم للعناصر غير اللُّغَوِيَّة الَّتي تتدَخَّلُ في إنتاج الدَّلالَةِ . وإذا كانت اللُّغَة تقوم على ثنائيَّة (الدّال والمدلول) على معنى أن (الدّالّ) هو الصَّوت المنطوق أو المكتوب ، وأن (المدلول) هُوَ المحتوى الَّذي يُشيرُ إليه ذلك الصَّوت – فإنَّ هناك عناصرَ إضافيَّة تتعلَّق بهذينِ الطَّرفين ، يَعود بعضها إلى الخواصِّ الذاتيَّةِ في الأداءِ ، ويعودُ بعضُها إلى طرفي الاتِّصال : المبدع والمتلَقّي . كلُّ ذَلكِ من خلال مُصطَلَحَيْن خطيريْن هما (الحالُ والمَقَامُ) . وإذا كان معظمُ البلاغيِّين قد ربطوهما بالمتلَقِّين ، فإنّ هناك توجُّهًا ربطهما بالمنشئين ، أي أن هذا التوجُّه كان يتعامل مع المصدر لا المصبِّ ، ومثل هذا أداةٌ نقديَّةٌ قديمة . ويَرْوِي الجاحظ – في ذلك – أنّ الحسنَ بنَ علي قال : « لو كان النّاسُ يُوفون جملة الحال في فضل الاستبانة ، وجملةَ الحال في صواب التبيين ، لأعربوا عن كلِّ ما تخلَّج في صدورهم ، ولوجدوا من برد اليقين ما يُغنيهم عن المنازعة إلى حالِ سوى حالهم . » (٧)

وقد أشرنا فيما سبق كيف أن إنتاجَ الدَّلالةِ – قديمًا – قد اعتمد ثنائيَّةً تحوُّليَّة تبدأ من حركة النَّفس لتصلَ إلى مُمثلها الصِّياغي المحسوس ، وكلُّ المعارف – على هذا الأساس – تُمثِّل نوعًا من تعقُّلِ الأشياء الخارجيَّة عن الذِّهن ، حيثُ تُجَرَّدُ من الألفاظِ الدّالَّةِ عليها ، ومن سائرِ ما تلحق بها في الذهن من العوارض ، فتصير مجردة ، وعند العودة للتعامل بها يأخذها العقل مرَّةً

أخرى بأحوالِها الَّتي هي عليها ليصيِّرَها إلى أن تحصلَ معلومةً ، فإذا تحقَّق هذا العلمُ أصبحَ من الممكِنِ إدراكُ طبيعتِها التَّجريديَّةِ ، ومع الفراغ من العلم ، تُصبِحُ الأحوال المتَّصِلَةُ بها شيئًا هامشيّا ، لأن كلَّ المطلوبِ هو نتائج الأحوال (٨) .

وليس من المهم في كلٍّ ذلك أن تتطابق الدَّوالُّ مع مفردات الواقع ، وإذن فإن تميُّزَها لا يعودُ إلى خواصَّ ذاتيَّةٍ فيها ، وإنَّما التَّميُّز يأتيها من دَورها في السِّياق ، وهذا أمرٌ لا تحتِّمه طبيعة الاتِّفاقِ اللُّغَوِيِّ ، بل يُحَتِّمُهُ منطقُ العقلِ الإبداعيّ ، فشرف المواصفات يتمُّ في أنفسها لا من حيثُ موصوفاتها ، فقد تنصرف الدّوالُّ الشريفة إلى مفردات لا تَتوافق معها ، لكن ذَلِكَ ليس موجبًا لاتِّهام الصِّفات ذاتها بغير حقيقتها ، وإذا « كان الأمرُ كَذَلِكَ ، وجب ألا يعترضَ على الصِّفاتِ الشَّريفَةِ بشيءٍ ، إن كانَ نقصًا فهُوَ خارجٌ منها ، وفيما لا يرجع إليها أنفسها ولا حقيقتها ، وذَلِكَ الخارج هَهُنا هو كَوْنُ الشَّخصيِّ على صورةٍ دون صورةٍ . » (٩)

-٢-

إن دراسة الخطاب اللُّغَويِّ دراسةٌ جماليَّةٌ ترتَبِطُ بمجموعَةٍ من الصُّعوبات المتمثِّلَةِ في مكوناته الأساسيَّة : اسم - فعل - حرف . لأن إدخالها في السِّياق لا يقيمُ اعتبارًا كبيرًا لمردودِها الوضعيِّ ، وإنَّما يحتمل كلُّ طرفٍ منها عدَّة تحوُّلات تنقله من مستوًى إلى آخر ، وقد لا يكون التَّحوُّل منوطًا بالتَّفاعلات الداخليَّة في الدّالِّ ، وإنَّما بأحوالِهِ السِّياقيَّة في الحضور والغياب ، والتَّقدم

والتَّأخر ، والتَّعريف والتَّنكير ، مما هو مطروح باستفاضة في البحث البلاغيّ .

ولا شك أن الصعوبات الإبداعية تعود إلى الممارسة العملية ، وإلى الخبرة الخاصة التي تُتيح للمتكلِّم أن يتعامل مع المادةِ التي أسلمتها له اللغةُ تعامُلاً إبداعيا ، وهنا لا بدَّ أن نشير إلى تدخُّل عنصرِ إضافيٍّ يتمثَّلُ في الخواصِّ الذّاتيَّةِ الَّتي تَعملُ على إنشاء نَسَقٍ مفارقٍ ، يَنمُّ عن صاحبه ويَلتصِقُ به التصاقًا موقوتًا ، لأنَّ ولادة النَّصِّ وخروجَه إلى الحياة تقطع ما بينه وبين أبيه ، وتجعله ملكًا خالصًا للمتلقِّين برغم اختلافهم زمانًا ومكانًا وثقافةً .

ومن المُلاحظ أنّ الخواصَّ الذاتيّة يظلُّ لها وجودٌ ضمنيٌّ يمكِنُ متابعته في أنواعِ التَّعقيدِ الدّلاليّ ، الَّذي ينقلُ الصِّياغَةَ من طبيعتِها الشّفّافةِ الَّتي تسمحُ للمتلَقّي باختراقِها سريعًا إلى ناتِجها الدّلاليِّ - ينقلُها إلى طبيعةٍ كثيفةٍ لا يمكنُ اختراقُها والوصولُ إلى ناتجها إلا بعد جهدٍ تفسيريٍّ وتأويليٍّ على صعيدٍ واحدٍ .

ولأمرٍ ما ألصَق النُّقّاد القدامى هذه الخاصِّيَّة بأبي تمام ، لأنَّه امتلَكَ نمطًا تركيبيًا خَرَجَ بِهِ على الذَّوقِ السّائد في عصره وقبل عصره ، حيث يتعامل مع مفرداته على نحوٍ خاصّ ، تَتداخل فيه الدّلالات وتتراكب فوق بعضِها ، وحيثُ يكونُ الحِسُّ الإيقاعيُّ هو المتحكِّمَ في اختيار المفردات وإن أدّى إلى غموض أو تعقيد ، ومن ذلك قوله :

خانَ الصَّفاء أخٌ خانَ الزّمانُ أخًا عَنْهُ فَلَمْ يتخوَّنْ جِسْمَهُ الكَمَدُ

« فانظر إلى أكثرِ ألفاظ هذا البيت ، وهي سبع كلمات آخرها قوله (عنه)،

ما أشدَّ تَشبُّثَ بعضها ببعض ، وما أقبحَ ما اعتمدَهُ من إدخالِ ألفاظٍ في البيت من أجل ما يشبهها ، وهو : (خان وخان) و (يتخون) وقوله (له أخ وأخًا) ، فإذا تأمَّلْتَ المعنى ما أفسده من اللَّفظ لم تَجد له حلاوةً ، ولا فيه كبيرَ فائدةٍ ، لأنَّه يريدُ : خان الصَّفاء أخ خان الزَّمان أخا من أجلِهِ إن لم يتخوَّن جسمه الكمدُ . »(١٠)

ومثل هذا النَّمط التَّركيبيِّ يَحتاجُ إلى معاودة القرّاءة لاستيعاب الهيكل التَّنظيمي ، واستيعاب العَلاقاتِ الأصيلةِ والطّارِئَةِ ، وإدراكِ ما يكتَنِفُ الصِّياغة من تحوُّلات واضحة أو خفيَّةٍ ، سواء أ كانت تحوُّلات توافقية ، أم تفاعليَّةً ، أم تبادليَّةً ، وسواء أ كانت تحوُّلاتٍ حضوريَّةً أم غيابيةً . إن كلَّ ذَلِكَ هو الوسيلةُ الصّحيحةُ للكشفِ عَنِ المعنى وتقديمه للمتلَقّي ، على أن يؤخَذ في الاعتبارِ دائِمًا وقوفُ المحلِّلِ في منطقة مُحايدةٍ لا تنحاز إلى جانب دون آخر ، فهو بمثابة قناةِ الاتِّصال بين الخطابِ ومتلَقّيه ، ليقدِّمَ لَهُ النَّصَّ خالِصًا من شوائب الذّاتيَّةِ الَّتي رأينا صورة منها عند الآمدي .

وإذا كانتِ الدّوالُّ ذاتَ طبيعة موضوعيَّة قبلَ التَّعامل بِها ، فإن تَدَخُّلَ المبدع بالاختيارِ والتَّوزيعِ ينقلُها من الموضوعيَّة إلى الذّاتيَّة - مؤقتًا أيضًا - لأنها تكتسب منه بعضًا من تعارضاته وتوافقاته ، لأنَّه بإمكاناته الخاصَّةِ يستطيعُ أن يُنتج أبنية لا تقدِّمُها له اللُّغَةُ ، وإنَّما يُحقِّقُ أدبيَّته اعتمادًا على السِّياق والموقف . فإذا كانَتِ اللُّغَةُ تقدِّم للمتعامِل بها المادَّةَ الأوَّلِيَّةَ لتَعارُض (الأبيض والأسود) - مثلاً - فإن المُستَعْمِل هو الَّذي يستطيعُ أن يَخْلُقَ تعارضاتِه الخاصَّةَ بين (الطَّويل والصَّغير) ، وبين (العظيم والضَّئيل) .

فالعمليَّةُ الإبداعيَّةُ تبدأ متدرِّجَةً مِنَ الإفرادِ إلى التَّركيب ، وما يحدثُ من تحوُّلات من أجل هذا التَّدرُّج ، ثم تتسع دائرة التَّحوُّل لتغطيَ العمل الأدبي في مجملهِ ، اعتمادًا على الشَّكل وتضافره مع المضمون . ولا شك أنّ معالجة الشَّكلِ هي الَّتي تعودُ إلى الصُّعوبات الَّتي سبق أن أشرنا إليها ، نتيجةً لاقتضائِه الابتعادَ عن العوامل الهامشيَّة للنَّصِّ من تناولٍ لشخصيَّة المبدع ، والظُّروفِ السِّياسيَّةِ والاجتماعيَّة ، كما ترجع الصُّعوبَةُ - أيضًا - إلى ما تُفرِزُهُ المادةُ اللُّغَويَّة من تخييلات تنقلها من المألوف إلى غيره ، لكن ذلك لا ينفي أنّ العلامَة اللُّغَويَّةَ هي الَّتي تُقدِّمُ الوثيقة الأولى لشرعيَّة الصِّياغَةِ ، وعن طريقِها يتمُّ فتحُ مغاليق الخطابِ لقياس ما فيه من نمطيَّةٍ أو انحراف .

إن ما قُلْناه عن أبي تمّام يؤكِّد أنَّ أصحابَ المواهب الخاصَّةِ كانت لهم جهودٌ مميَّزةٌ في توليد بِنًى خاصَّةٍ بهم ، بل كانت لهم جهودهم في تشكيل وحداتهم من خلالِ التَّوفيق بين الخواصِّ البنائيَّة ، والخواصِّ البنائيَّة للأجناس الَّتي يتحرّكون فيها ، وبخاصَّةٍ في الخطابِ الشِّعريِّ ، وكانَ التَّوفيقُ بين هذين نتيجةً أفرَزَتْها الإمكاناتُ الشِّعريَّة ، وبدون هذا التَّوفيق لا يمكِنُ أن تتحقَّقَ الشِّعرية على نحوٍ مِنَ الأنحاء .

وإذا أردْنا أن نُحقِّقَ ذلك تجريبيًا ، فعلينا محاولة رصْد الشَّكل الصرفيِّ المجرد وتحوُّله إلى دوالَّ ، ثمَّ انتظام الدّوالِّ في نَسَق شعريٍّ ، ثم عرض ذلك على البناء العروضيِّ ، إذ سوف يتكشَّفُ لنا مدى التَّفاوُتِ الشَّديد بين البِنيتَينِ ، وهو ما يسمح للحركةِ الإيجابيَّةِ للمبدع أن تحقِّقَ التَّوازُنَ البنائيَّ المنشودَ .

-٣-

واللُّغَةُ - إذَنْ - ليست مجموعةً من القوانين المطلقة ، خاصَّةً عند تحوُّلِها من الإيصاليَّة الخالِصة إلى الأدبيَّة الخالِصة ، وإنما هي مجموعةٌ من الاختيارات الحرَّةِ ، يتحرَّكُ من خلالِها وبها المبدعُ ، بحيثُ يكونُ اختيارُهُ موافِقًا لتجربته ، ومساعداً في الكشفِ عنها بالنظر في بُعدَيْها : البعدُ الأوَّلُ يتمثَّل في توجُّهِ الذِّهْنِ إلى الواقع ، والآخر يتمثَّل في ردِّ الواقع إلى الذِّهن . وفهمُ الخطابِ يتوقَّفُ على الإدراكِ الجيِّدِ لهذه الحركةِ التَّحوُّليَّةِ المزْدَوِجَةِ .

من هذا المنطلَق يمكِنُ رَبْطُ الاختيارت بعمليَّةِ بناءِ الأسلوبِ ، على أن يؤخذ في الاعتبار تَدَخُّلُ الدِّراسةِ النَّحويَّة بكلِّ قيمها الإبداعيَّة من ناحيةٍ ، والدِّراسَةِ البلاغيَّةِ بكلِّ قيمِها الجماليَّة من ناحيةٍ أخرى ، وهو ما يعود بنا إلى ما قلناه أوَّلا عن ثلاثيَّةِ التَّكوين اللُّغوي : الاسم - الفعل - الحرف ، وخروج كل منها إلى دلالات إضافيَّة داخل السِّياقِ .

وأهمِّيَّة مباحث النَّحو أنَّها تُمِدُّ المحلِّلَ بمجموعة من الإمكانات الموضوعيَّة الَّتي تساعِدُ في ضغوط الدَّلالةِ التركيبيَّة ، وتعملُ على أن يتخطَّى النَّاقد ذاتيَّته ، وإقامة أساس كشفيٍّ يُساعد في فهم البنية من خلال مدخلها الأصيل ، أي اللُّغَة ، بحيث تبدأ التَّجربةُ النَّقديَّة من النَّصِّ وتنتهي به ، فترصد الخواصَّ التركيبية الَّتي تتَّصِلُ بالتَّعبير ، وتكشِفُ عنها ، وتقيم علاقة وثيقةً بين حركة الذِّهن وشبكة العَلاقاتِ الكائنة في صور الكلام .

أمّا أهمِّيَّةُ مباحث البلاغَةِ ، فإنَّها تُمِدُّ النّاقد بمجموعَةٍ من التَّقاليد والمواصفاتِ الجماليَّةِ الَّتي تتعلَّق بالمفردات والمركَّبات ، وتحوِّلها من منطقةِ

المواضعة إلى منطقة الإبداع ، وترصدُ ما فيها من (اتِّساع) كمّا وكيفًا ، كما تساعدِه على ملاحظة الخطوط الإضافيَّة الَّتي تُشكِّلُ المعنى تشكيلاً خاصّا ، ثم تَتقدَّم من ذلك إلى الوسائل التَّحسينيَّة الجوهريَّة ، التي ظنَّ بعض البلاغيِّين أنَّها إضافاتٌ هامشيَّة لا تتدَخَّلُ في إنتاج الدَّلالة .

وسوف تُواجِهُنا في هذا المجال عدَّة اعتراضات تنصرِفُ إلى عَلاقَةِ الدّالِّ بالمدلول من ناحية ، والتَّركيب بناتجه الدّلاليٍّ من ناحية أخرى ، وأساس هذه الاعتراضات أنه لا يُوجَدُ تمايزٌ حقيقيٌّ بين الطَّرفين ، ولَعَلَّ ذَلِكَ مرجعُه بعض المقولات النَّفسيَّةِ الَّتي لا ترى وجودَ تفكير بدون لغة ، أي أنَّها تُلغي الثنائيَّة الَّتي أفَضْنا في الحديث عنها ، وقد يَبْدُو هذا صَوابًا إذا تصوَّرْنا للأفكار وُجودًا ، أو إذا تصوَّرنا تعلُّق الفكر بالدّوالِّ في ذاتها ، لكنَّ الواقع التَّنفيذيَّ يَنفي ذلك تمامًا ، فليست هناك مزيّةٌ في إدراك الواقع اللُّغَوِيِّ منفصلاً ، ثم إدراكِه في حالَة إنتاجيَّتِهِ ، « لأنَّه لو كانت تجب من أجل اللُّغَةِ والعلْم بأوضاعِها ، وما أراده الواضع فيها ، لَكان ينبغي أن لا تَجِب إلا بمِثْلِ الفَرْقِ بين (الفاء) و (ثمّ) و (إنّ) و (إذا) ، وما أشبه ذلك مما يُعبِّر عنه وضعٌ لُغَوِيٌّ ، فكانتْ لا تَجِبُ بالفصل وترك العطف ، وبالحذف والتّكرارِ ، والتَّقديم والتَّأخير ،وسائر ما هُوَ هيئة يُحدِثُها لك التَّأليف ، ويقتضيها الغرض الَّذي تَؤمُّ ، والمعنى الَّذي تَقْصِدُ ، وكان ينبغي أن لا تَجِب المزية بما يبتدئه الشّاعر والخطيب في كلامه من استعارة اللَّفظِ للشَّيء لم يستَعِرْ لهُ ، وأن لا تكونَ الفضيلةُ إلا في استعارةٍ قد تُعورِفت في كلام العرب ، وكفى بذلك جهلاً . ولم يكن هذا الاشتباه وهذا الغَلَط إلا لأنه ليس في جملة الخفايا والمشكلات أغرب مذهبًا في الغموضِ ، ولا أعجبُ شأنًا ، من هذه الَّتي نحن بصدَدِها ،

ولا أكثر تفلُّتًا من الفَهم وانسلالاً منها . وأنَّ الَّذي قاله العلماء والبلغاء في صفتها والإخبارِ عنها ، رموزٌ لا يفهمها إلا من هُوَ في مثل حالِهم من لطف الطَّبع ، ومن هو مهيَّأ لفهم تلك الإشارات ، حتى كأنَّ تِلْكَ الطِّباع اللَّطيفة ، وتلك القرائح والأذهان ، قد تواضعت فيما بينها على ما سبيله سبيل الترجمة ، يتواطأ عليها قوم فلا تَعدُوهم ، ولا يَعرفُها مَنْ ليس منهم . »(١١)

وقد نقلنا هذه العبارات المطوَّلة لعبد القاهر لنُدرِكَ أن التَّفكير واللُّغة وجهان لعملةٍ واحدةٍ ، وكونُ التفكيرِ لا يستطيعُ الاستغناءَ عَنِ التَّعبيرِ ليس معناهُ ارتباطَهُ بدَلالة بعينِها ، وأنَّ قابليَّةَ التَّفكيرِ للتَّرجمةِ أمرٌ مسلَّمٌ بِهِ من لُغَةٍ إلى أخرى ، بل داخل اللُّغَةِ ذاتها ، مما يَجْعَلُ مثل هذه الاعتراضات أمرًا هامشيًا لا نُقيم له كبيرَ اعتبار .

لقد توَفَّر نُقَّادنا القدامى على دراسةِ اللَّفْظَةِ بحسبانها الإطارَ الدلاليَّ المفرَدَ الَّذي يتكوَّنُ منه الإطارُ الدَّلاليُّ المركَّب ، واتجهت الدِّراسة إلى عدة مستويات ، منها ما يتّصل بالوظيفة ، ومنها ما يتّصل بالدلالة ، ومنها ما يتّصل بالنّاحية الصَّوتيَّةِ ، ثم ما يتَّصِلُ بالطَّبيعة السِّياقيَّةِ ، وكلُّ ذلك يتجاوزُ مجرَّد كونِ اللَّفظة وحدةً لُغَويَّةً إلى كونِها أداةً فنِّيَّةً لها خواصُّها الَّتي تتمايز في أجناس الكلام من شعر ونثر .

وفوق هذا وذاك فإن عبد القاهر ومدرستَهُ لا يعترفونَ بأدبيَّةِ الدّالِّ المُفرَدِ ، لأنَّ الألفاظَ لا تَتفاضَل من حيثُ هي كَلِم مفردَة ، وإنَّما يكونُ ذَلك مُتاحًا عند إجراءِ العَلاقات الإبداعيَّة في السِّياق .

وانتفاء أدبيَّة الدّالِّ المفرد يتمُّ التَّحقُّقُ منه تطبيقيًا برصْدِ الدّالِّ في سياقه ،

ثمَّ رَصْدِهِ في سياق آخر ، فبِرَغْمِ التَّوافق في المرَّتين ، يكونُ النّاتجُ الدَّلاليُّ متغيِّرًا تبعًا للعَلاقاتِ التَّركيبيَّةِ .

ولننظر إلى لفظة (الأخدع) في بيت الحماسة :

تلَفَّتُّ نحو الحيِّ حتّى وَجَدتُني وجِعْتُ مِنَ الإصْغاءِ لَيْتًا وَأخْدَعا

وفي بيت البحتري :

وإنِّي وَإنْ بَلَّغْتَني شَرَفَ الغِني وَأعْتَقْتَ مِنْ رِقِّ المَطامعِ أخْدَعي

فسوف نَجِدُ لها في هذين البيتين ما لا يخفى مِنَ الحسنِ ، ثمَّ نتأمَّلُها في بيت أبي تمّام :

يا دَهْرُ قَوِّمْ مِنْ أخْدَعَيْكَ فَقَدْ أضْجَجْتَ هَذا الأنامَ مِنْ خُرْقِكْ

فنجد لَها من الثِّقَلِ على النَّفسِ ، ومن التَّنغيصِ والتَّكدير ، أضعافَ ما كانَ هُناكَ مِنْ الرّوح والخفَّةِ ، ومِنَ الإيناس وَالبهجة .

وعلى هذا النَّحو أيضًا تأتي لفظة (الشَّيء) ، حيثُ تكونُ مقبولةً حسنةً في موضعٍ ، وضعيفةً مستكرهَةً في موضعٍ ، ولننظر في قول عمر بن أبي ربيعة :

وَمِنْ مالئٍ عينَيْهِ من شيءِ غيرِهِ إذا راحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البيضِ كالدُّمى

وقول أبي حيَّة :

إذا ما تَقاضى المرءَ يومٌ وليلةٌ تَقاضاهُ شَيءٌ لا يَمَلُّ التَّقاضِيا

فإنَّ لكلمة (الشَّيء) مكانَها مِنَ الحسنِ وَالقبولِ ، ثمَّ ننظر إليها في بيت المتنبّي :

لَوِ الفَلَكُ الدَّوّارُ أبْغَضْتَ سَعْيَهُ لَعوَّقَهُ شَيْءٌ عَنِ الدَّوَرانِ

فإنَّها تقلّ وتَضْؤلُ ، بحسب نُبلها وحُسْنها فيما تقدَّم [١٢] .

أمّا الخواصُّ الَّتي ترتبط باللفظة فإنها تكون وسيلة مساعِدة في عمليَّة الاختيار الَّتي يوقِّعها المُبدع على مخزونِهِ اللُّغَوِيِّ ، وعلينا أنْ نتنبَّه إلى أن هذا الاختيار محكومٌ بمستويين :

الأول : يأتي فيه الاختيار مِنَ المخزونِ اللُّغَوِيِّ ليقدِّمَ خطابًا إخباريًا أو نفعيًا في عَفْوية تختلف فيها الدّلالات من لفظة إلى أخرى ، وبمعنًى آخر ؛ فإن جدول الاختيارات لمجموعة الدَّوالِّ يأتي في خطوطٍ منفصلةٍ لا تتداخل فيها الدّلالات مع غيرِها .

الثّاني : يأتي الاختيار ليقدِّمَ خطابًا إبداعيًا يخضع للمقاصد الواعِية ، وتَتَشابك فيهه الدّلالات ، ويفتقِرُ « مؤلِّف الكلام إلى معرفةِ عدَّةِ أسماءٍ لما يقع استعماله في النَّظم والنَّثرِ ، ليَجِدَ - إذا ضاق به موضع في كلامه بإيراد بعضِ الألفاظ فيه - العدول عنه إلى غيره وما هو في معناه . » [١٣]

و (الاختيار) مصطلح بلاغيٌّ أكَّده عبد القاهر في نظريَّتِهِ للنَّظم ، وَرَبَطَهُ بالبعد النَّفسيِّ للمبدعين « من حيث نَطَقوا وتكلَّموا ، وأخبروا السّامعين عَنِ الأغراضِ والمقاصد ، وراموا أن يُعْلِموهم ما في نفوسِهم ، ويكْشِفوا لهم عن ضمائر قلوبهم .

ومِنَ المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائرِ ما يجري مجراها ، مما يفرد فيه اللَّفْظُ بالنَّعت والصِّفَة ، وينسبُ فيه الفضل والمزية إليه دونَ المعنى ، غير وصف الكلام بحسنِ الدّلالَةِ وتمامها فيما له كانت دَلالة ، ثم تبرُّجها في صورةٍ هي أبهى وأزْيَن وآنق وأعجب وأحقُّ بأنْ تستوْليَ على هوى النَّفس ،

وتنال الحظَّ الأوفرَ من ميل القلوبِ ، وأوْلى أن تطلِقَ لسان الحامد ، وتطيلَ رَغْمَ الحاسد ، ولا جهة لاستعمال هذه الخِصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصحُّ لتأديته ، ويختار له اللَّفظَ الَّذي هُوَ أخصُّ به ، وأكشف عنه وأتمُّ له ، وأحرى بأن يكسبه نبلاً ، ويظهرَ فيه مزية . »[١٤] وليس الاختيار منوطًا بما يقدِّمه المعجمُ ، لأن مزيَّته لا تتعلَّقُ بالعلم بالفروق اللُّغَويَّةِ ، وما ينبغي أن يصنع بها ، ذَلِكَ أنَّ العلْمَ بِأنَّ (الواو) للجمع ، و (الفاء) للتَّعقيب بغير تراخ ، و(ثم) له بشرط التَّراخي ، و (إن) لكذا ، و (إذا) لكذا ، ليس مؤديًا للمزية ، وإنَّما تتحقَّقُ عند التَّأليف بإحسان (الاختيار) ، ومعرفة المواضع المناسبة .

ومن اللافت أنّ عبد القاهر قد وسَّع من دائرة هذا المصطلح ، فلا يَقْصره على المفرداتِ وحدها ، بل يتَعدّاها إلى التَّراكيب بكلٍّ ما فيها من عَلاقات ، ذلك أن العلاقات لا نهاية لها ، لكن مزيتها ليست ذاتية ، وإنما تأتيها من دورها في إنتاج المكونات الدلالية ، أو ما يمكن أن نسميه : (الدلالة النصية) .

تفسير هذا : أنه إذا تمَّ إعجابنا شعريًا بـ (التَّنكير) في (سؤدد) من قول الشّاعر: (تنقل في خلقي سؤدد) ، وفي (دهر) من قوله : (فلو إذ نبا دهر) ، فليس ذلك بلازم في كلِّ تركيبِ شعريٍّ مشابه ، بحيث نحكم بالحسن كلَّما واجهنا هذا التَّشكيل ، بل لا بدَّ من النَّظرِ في البعدِ التعليقيّ ، ودوره السّابق واللاحق ، ثم النَّظر في النّاتِج الدَّلاليِّ منه ، ثم توافق كلّ ذلك مع حركة الذِّهن عند المبدع ، « وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ الَّتي تعملُ منها الصُّور والنُّقوش ، فكما أنك ترى الرجل قد تهدَّى في الأصباغ الَّتي عمل منها الصّورة والنَّقش في ثوبه الَّذي نسجَ إلى ضربٍ مِنَ (التَّخير) والتَّدبُّر في

أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفيَّة مزجه لها وترتيبه إيّاها ، إلى ما لم يتهدَّ إليه صاحبه ، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب ، وصورته أغرب ، كذلك حال الشّاعر والشّاعر في توخّيهما معاني النَّحو و وجوهه . » [١٥]

-٤-

والأسلوب بوصفة تحوُّلاً خارجيّا لحركةٍ ذهنيَّةٍ داخليَّةٍ ، يعتمد على مجموعات من المواصفات البلاغيَّة الَّتي تُجسِّد هذه الحركة الذهنية ، وبما أنَّ المستوى الذِّهنيَّ غيرُ خاضعٍ لسيطرة النّاقد أو المحلِّلِ ، فقد أهملَهُ معظم البلاغيِّين ، وانصرف جهدُهم إلى المستوى السطحيِّ تفسيرًا وتأويلا ، ولكي يقودَهم المستوى الأخير إلى المستوى الأوَّل ، خَلَصَ جهدهم للإطار الشَّكليِّ من ناحيةٍ ، ولشبكة العَلاقاتِ من ناحية أخرى ، لأن خطوطَ هذه الشَّبكة هي الَّتي تُمثِّلُ البُعْدَ الذِّهنيَّ ، وكلُّ تغيُّرٍ في البنيةِ العميقة لا بدَّ أنْ يتحوَّل في بنية السَّطح .

ويبدو أن البلاغيّين كان لهم نوعُ تصوّر في النَّشاط اللُّغَوِيِّ ، إذ رأوه يمرُّ بمرحلتين .

الأولى : التَّعبيرُ العَفْويّ الَّذي يستهدِفُ تجميع المادة اللُّغويَّةِ ، والوقوف بها في منطقة محايدة ، لا تنزل إلى لُغَةِ العامَّةِ ، ولا تعلو إلى الأدبيَّةِ ، بل تصوَّر بعضهم أن الإبداعَ الشِّعريَّ يتحرَّك - دائمًا - من منطقة النَّثرِ ، « فإذا أراد الشّاعر بناء قصيدة مخض المعنى الَّذي يريد بناء الشِّعر عليه في فكره نثرًا ، وأعدَّ له ما يلبسهُ إيّاه من الألفاظ الَّتي تطابقه ، والقوافي الَّتي توافقه ،

والوزنِ الَّذي يَسلس له القولُ عليه . » (١٦)

الثَّانية : إجراءُ مجموعةٍ من التَّهذيباتِ الإصلاحيَّةِ لنقلِ الصّياغَةِ من منطقةِ الحيادِ إلى منطقةِ الأدبيَّةِ وذلك بإدخالها دائرة (التَّناسب) بين المعاني والمباني .

ففي المستوى الشِّعريِّ ، إذا اتفق له بيت يُشاكل المعنى الَّذي يَرومه أثبته « وأعمل فكره في شغل القوافي بما تقتضيه من المعاني على غير تنسيق للشِّعر ، وترتيب لفنون القول فيه ، بل يُعلِّق كلَّ بيت يَتَّفقُ له نظمه ، على تفاوت ما بينه وبين ما قبله ، فإذا كَمُلَتْ له المعاني ، وكَثُرت الأبيات ، وفَّق بينها بأبياتٍ تكون نظامًا لها ، وسلكًا جامعًا لما تشتت منها . ثم يتأمَّل ما قد أدّاه إليه طبعه ونَتجتْه فكرتُه ، يستقصي انتقاده ، ويرمُّ ما وَهَى منه ، ويبدِّل بكلٍّ لفظة مستكرهة لفظة سهلة نقية . » (١٧)

ومن الأهمِّيَّة البالغة إحلالُ (التَّناسب) الدّلاليِّ والصّياغيِّ في الخطاب الأدبيِّ « فيذكر المعنى مع أخيه ، لا مع الأجنبيِّ ، مثاله أنْ تذكر وصفًا مِنَ الأوصافِ وتَقْرِنُه بما يقرب منه ويلتئم به ، فإن ذكرته مع ما يبعدُ منه كان ذلِكَ قد جافى الصِّناعة ، وإن كان جائزًا . فَمِنْ ذَلِكَ قول الكُمَيت :

أمْ هَلْ ظعائن بالعلياءِ رافِعَة وَإنْ تكامَلَ فيها الدَّلُّ والشَّنَب

فإنّ (الدلّ) يذكر مع (الغنج) وما أشبهه ، و (الشَّنب) يذكر مَعَ (اللَّعس) وما أشبهه ، وهذا موضع يَغْلطُ فيه أرباب النَّظم والنَّثر كثيرًا . » (١٨)

وعلى هذا النَّحو يمتدُّ التَّهذيب والإصلاح إلى المباني ، فعندما قال أبو تمّام واصفًا الرِّماح :

مثقَّفات سَلَبْنَ العربَ سُمْرَتها والرّومَ زُرْقَتَها والعاشِقَ القضفا

رأى ابنُ الأثير أنَّ في البيت نظرًا ، وهو قوله (العرب والرّوم) ، ثم قال (العاشِق) ، ولو أتيح للشّاعر أن يقول (العشّاق) لكان أحسن ؛ « إذا كانَتِ الأوصافُ تجري على نهجٍ واحدٍ ، وكذلك قوله (سمرتها وزرقتها) ، ثم قال (القضفا) ، وكان ينبغي أن يقول : قضفها أو دقتها . » (١٩)

ومن المؤكَّدِ أنّ كثيرًا من البلاغيّين والنُّقاد القدامى قد أقاموا علاقة ما بين الدّالّ من حيث كونُه صوتًا ، وبين المدلول ، والطّاقة الإبداعيَّة تَتَوَقَّفُ إلى حدٍّ بعيدٍ على إدراكِ التَّوافق بين الطَّرفين ، واستِغلال الخواصِّ المتعدِّدة للدَّوالِّ على انفرادِها ، أو داخل التَّركيب ، سواء كان ذلك في المستوى الإخباريِّ أم المستوى الأدبيِّ . بل تجاوزوا - في حركتهم التَّحليليَّةِ - الدّالّ إلى مفرداته الصَّوتيَّة والمحاسن الَّتي تعود إليها .

ذلك أنّ الَّذي ينتج رسالةً لُغَوِيَّةً يعمد إلى وسيلتين : النُّطق أو الكتابة ، وكلاهما على درجة واحدة من الأهمِّيَّة إبداعيًا ، لكن يبدو أن النَّقد العربيَّ القديمَ كانت له عناية خاصَّةٌ بالوسيلة الأولى ، وهذا أدّى إلى أن يكونَ في الوعي - دائمًا - الاهتمام بالنّاحية الصَّوتيةِ ، لأنها أكثر صلة بالموقف والمقام ، وبالسُّلوكِ الفرديِّ ، بل أكثر صلة بعملية التلَقّي وما يتبعها من ردودِ فعلٍ قد لا تتحقَّقُ في المستوى الكتابيِّ .

والحقُّ أنَّ نموَّ البحث اللُّغَوي فيما يتَّصِلُ بالمفرداتِ قد ضمَّ مساحةً كبيرةً كانت محجوزة للنَّقدِ الأدبيِّ ، ومن هنا اتَّصلَتْ مباحث اللَّفظَةِ بالأسلوب ، وساعدت الدُّروب المتشعِّبة للبحث البلاغيِّ على تأكيد ذلك ، وبخاصَّةٍ ما تمَّ دراسته تحت مصطلح (الفصاحة) . ونحن لا نقيم اعتبارًا كبيرًا لبعض الاعتراضات عن كونِ الدَّرسِ البلاغيِّ قد قدَّم أشكالاً محدَّدَةً ، وقوالب

مسبقة ، تُصَبُّ فيها اللَّفْظَة لتأخُذَ حقَّها الشَّرعيَّ في الاستعمال الأدبيِّ ، ذلك أن مجموعَ القَوالِب والأشكالِ قامت على أساس وصفيٍّ نتيجةً لتتبُّع الصّيغةِ الأدبيةِ في الشِّعر والنَّثر ، ثمَّ مقابلة كلِّ ذَلِكَ بالنَّصِّ القرآنيِّ بوصفه ممثِّلاً للدرجة العليا في الفصاحة والبلاغة ، أي أنَّ التَّحرُّكَ البلاغيَّ لم يأت من تفكيرٍ مجرَّدٍ ، وإنَّما من تتبُّعٍ واعٍ لاقتناص مواصفات الأسلوب تطبيقيًا ، ومن هنا نقول إن التَّقاليد البلاغيَّة لَعِبَتْ دوراً مؤثِّراً في بناء العبارة فنِّيًا ، متعاونة – في ذلك – مع مباحث النَّحو واللُّغَةِ .

وقد ترك البلاغيّون تراثًا هائلاً من المواصفات والأشكال المغَلَّفة بمجموعةٍ مِنَ النَّصائح المبوّبة تبويبًا موضوعيًا يفيد النّاشئة كما يفيد المتمرِّسين .

ولعلَّ أخطر ما قدَّمه البحثُ البلاغيُّ ، هو التَّنوُّعُ التَّعبيريُّ ، والتَّعدُّدُ التَّركيبيُّ ، من خلال استقلاليَّةٍ صياغيَّةٍ تفصلُ الأسلوبَ عن طرفي الاتِّصال : المبدع والمتلَقّي ، فلا يطلبُ مِنَ الأسلوبِ إلا ملاءمته لما يعنيه . وليس معنى هذا أنّ الأسلوب يكفيه مطابقته للواقع بكل مفرداته ، بل إنَّ المفردات الواقعيَّة ليست إلا مثيراً أوّليًا يحرِّك الذِّهن للتعامل معها تعاملاً حرًّا قد لا يستبقي من مواصفات الواقع شيئًا .

–٥–

إن الدّالَّ وإن أخذ مفهومًا واضِحًا في أذهانِ كثيرٍ من النّاس ، فإنَّه قد ظفرَ بجدلٍ كبيرٍ من اللُّغويين – وتابعهم البلاغيون – الَّذين حاولوا تحديدَ مدلوله ، وبيان حدوده ، ودوره داخل السّياق ، ويبدو أنّه من الصُّعوبة بمكان وضع

حدودٍ مميَّزة مِنَ الناحية الصَّوتيَّةِ للكلمة المفردة إلا عند الاستعانة بالدَّلالة .

وقد حاول القدماءُ من اللُّغويّين وضع معالم محدَّدَةٍ لمفهوم(الكلمة) على أنها : اللَّفظ المفرد ، أوِ القول المفرد ، لكن عدم دقَّة هذا التَّحديد قد دفعهم إلى إدخال عنصرِ الدَّلالة فيه ، بحيث يكونُ الكلام مؤلَّفا من حروف دالَّةٍ على معنى [٢٠] ، وقد أكد السَّكاكي هذا الفَهم بقوله : « الكلمةُ هي اللَّفْظة الموضوعة للمعنى مفردة ، والمرادُ بالإفرادِ ، أنَّها بمجموعِها وُضِعَت لذلك المعنى دَفْعَةً واحدة . » [٢١]

ومهما يكن من شيءٍ فإن اللُّغَةَ تحوي مجموعات صوتيَّةً يمكِنُ أن ندْرِكَ عند سماعها أنَّها كلمة لها مدلولها كالأسماء والأفعال ، وهو ما يعنينا في دراسة تحوُّلات الأسلوب .

من هذا المنطلق يمكن أن نتصوَّرَ - نظريّا - إمكانية استقلال المحتوى الدَّلاليِّ استقلالاً كاملاً في بعض مستويات الأداء اللُّغويِّ ، وخاصَّةً في اللُّغة العلْميَّةِ وما يجري مجراها ، وربَّما لهذا نادى بعض القدماء بتبعيَّة اللَّفظ للمعنى ، واحتلَّت هذه المسألة مكانةً بارزةً لدى النُّقاد وعلماء البيان منذ بشر ابن المعتمر والجاحظ حتّى نهاية القرن الخامس الهجريِّ ، كما احتفظت بأهمِّيَّتها فيما جاء بعد ذلك من قرون .

وقد قدَّم العلويُّ دراسةً خاصَّةً بالمعاني ومصادرِها من الألفاظ ، وجعلها بالإضافة إلى حصولِها مِنَ البلغاء على ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى : أن يكونَ مقتضيها على جهة الابتداء من نفسه ، أي من غير أن يكونَ مقتديًا بمن قبله ، ويكون ذلك على ما يعرض من مشاهدة

الحال ، وما يطرأ من الأمور الحادثة ، ومن ذلك ما أغرب فيه أبو نُواس ، وأبدع ، حين رأى كأسًا من الذهب فيها تصاوير وأمثال فقال حاكيًا لها :

تُدارُ علَيْنا الرّاحُ في عَسْجَدِيَّةٍ حبَتْها بأنواعِ التَّصاويرِ فارسُ
قرارَتُها كِسْرى وفي جنباتها مَهًا تُدْريها بِالقِسِيّ الفوارِس
فللرّاح ما زَرَتْ عليهِ جيوبُها ولِلماءِ ما دارت عَلَيْهِ القَلانِسُ

المرتبة الثّانية : ما يوردونه من غير مشاهدة حال فيجرى عليها ، ولكن يقتضبونه اقتضابًا ، ويخترعونه اختراعًا ، فمن ذلك قول عليٍّ بن جبلة يمدَحُ رجلاً بالكرم :

تكَفَّلَ ساكني الدُّنيا حميد فَقَدْ أضْحَتْ لَهُ الدُّنيا عِيالا
كَأنَّ أباهُ آدمَ كانَ أوْصَى إلَيْهِ أنْ يعولَهُم فعالا

المرتبة الثّالثة : ما يكونُ واردًا على جهة الاحتذاء على مثال سابق ، ومنوال متقدم ، وهذا كالبخل ، فإنه وردَ عنهم فيه أشياء كثيرة ، كلُّها دال على مقصودٍ واحدٍ في الهجاء به ، كقول أبي نواس :

شَرابُكَ في السَّراب إذا عَطشْنا وَخَيْرُكَ عِندَ مُنْقَطعِ التُّراب
فما رَوَّحْتَنا لِتَذُبَّ عَنّا وَلَكِنْ خِفْتَ مَرْزِئَةَ التُّراب (٢٢)

وقد تداخل العلويُّ كثيرًا مع إدراكِ عبد القاهر لمفهوم المعنى ، إذ تصوَّره على مستويين :

الأوّل : تأتي فيه المعاني الأُوَلُ النّاتِجَةُ من المستوى السَّطحي للصّياغَةِ ، أو بمعنى آخر : المعاني الّتي نحصل عليها من الألفاظ المجرَّدة .

الثّاني : الّذي تتجلّى فيه المعاني الثّواني الّتي يومأ إليها بالمعاني الأُوَلِ ،

ومدار الأمر في هذا المستوى على (العدول) أو (الاتِّساع) الَّذي يحوِّل الصِّياغَةَ من المألوف إلى غير المألوف في (الكناية والاستعارة والتَّمثيل) .

ويختصِر عبد القاهر المستويين في مقولة محدَّدةٍ هي (المعنى ومعنى المعنى) . أي أنَّنا نعقل من اللَّفظِ معنى ، ثمَّ يفضي ذلك المعنى إلى معنى آخر ، « فالمعاني الأُوَلُ المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والوشي والحلي وأشباهُ ذلك ، والمعاني الثَّواني الَّتي يُومأ إليها بتلك المعاني هي الَّتي تكسي تلك المعارض ، وتزين بذلك الوشي والحلي . »(٢٣)

وهذه المعاني تُفارق مواصفات الواقعِ الماديِّ والمعنويِّ ، الخارجيِّ والدَّاخليِّ ، و وسيلتها في ذلك الطَّاقةُ التَّخييليَّةُ الَّتي تجمعُ بين الشَّيئين ، أو الأشياء عن طريق علَّةٍ حكميَّةٍ غيرِ حقيقيَّةٍ ليسَ لها سندٌ يبرِّرُ الجمعَ بينها . أي أنَّ المعنى يتحرَّكُ خارجَ دائرة العقل بمنطِقيَّتِهِ الصّارمة ، ومقولاته القاطعة ، فالشِّعر « يكفي فيه التَّخييل والذَّهاب بِالنَّفس إلى ما ترتاحُ إليهِ من التَّعليلِ . »(٢٤)

وهذا النَّحوُ التَّخييليُّ لا يمكِنُ ضبطه داخل قوالب محدَّدةٍ ، حيثُ يسير - في أغلب خطوطه - في حركة معاكسة للمنطق والواقع ، حتّى يكونَ مِنَ الصَّعب إسقاطُ حكْمٍ عليه يردُّه إلى مرجعه لأنَّه بلا مرجع أصلاً ، والتَّحررُ المرجعيُّ هو الَّذي وسَّع مسالكه ، فلا حدودَ لإمكاناته التَّعبيريَّةِ ، ولا نهاية لتشقيقاته . وعدم التَّناهي لا يتأتّى بحكمِ الامتدادِ ، وإنما بحكمِ الكثافة ، حيث يأتي المعنى على مستويات يتراكم بعضها فوق بعض ، ثم تتدخَّلُ الصَّنعةُ الحذِرَةُ لتُفَتِّق منها شُبْهَةَ الحقيقة ، وروعةَ الصدق « باحتجاج يُخيِّل ، وقياسٍ يصنع فيه ويعمل . »(٢٥)

وإذا كانت أدبيَّة المعنى تجعلُ من تحوُّلاته شيئًا بعيدًا عن منطقِ العقلِ ، فإنها من ناحيةٍ أخرى تُباعِدُ بينه وبينَ المُدرَكِ الحِسّيِّ ، حقيقةً إن الحواسَّ هي الوسيلةُ الأوَّليَّة للإدراك عمومًا ، لكنّ دورها يتوقّف بعد نَقل المُدْرَك من الخارج إلى الدّاخل ، ثمَّ تُحَوِّلُه إلى الخارج مرة أخرى في تشكيلٍ لُغَوِيٍّ ، وفي مثل ذلك لا تكونُ العينُ - مثلاً - وسيلةَ إدراكٍ ، بقدر ما تكونُ نافِذَةً ينطلِقُ منها الوعيُ ليُعيدَ تشكيلَ الواقعِ تشكيلاً فنِّيًا ، فلا يتمُّ مراعاة « ما يحضر العين ، ولكن ما يَسْتَحْضِرُ العقل ، ولم يُعْنَ بما تنال الرُّؤْية ، بل بما تَعَلَّق الرَّوِيَّة ، ولم ينظرْ إلى الأشياء من حيثُ توعى فتحتويها الأمكنة ، بل من حيثُ تَعِيَها القلوبُ الفطِنَةُ . » (٢٦)

-٦-

وليست تحوُّلات البنية للوصول إلى الهيكل الأسلوبيِّ مجرّد رَبْطِ الشَّكل بالمضمونِ ، أو مجرَّد ربط مجموعة من الألفاظ كيفما جاء واتَّفق ، وإنما التَّحوُّل يتجاوز عمليَّة (الضَّمّ) إلى (عمليّة التَّعليق) ، حيث تَلْعَبُ العَلاقات النَّحوية دورًا بالغًا إخباريًا وإبداعيًا ، ومن خلال التَّعليق يكتسب التَّحوُّلُ خواصَّه الإبداعيَّة، فتأتي الإفادةُ ، مضافًا إليها كمًّا مُتوازِيًا من الملاحِظِ الشَّكليَّة الَّتي أفرزتها البلاغة ، ليكونَ التَّضافرُ بين النَّحو والبلاغة قمَّةَ الأدبيَّةِ .

إنَّ دخولَ النَّحو بكلِّ حقائقه التَّحوُّليَّةِ إلى منطقة الأدبيَّةِ ، قد ساعد على تحقيق معنى النَّظْم سطحًا وعُمقًا ، وغياب التَّعليق النَّحوي يؤدّي - بالضَّرورَةِ - إلى افتقاد النّاتج الدَّلاليِّ ، حيث يأخذ التَّحوُّل طبيعةً تراجُعِيَّة ،

فتصيرُ الدَّوالُّ إلى أشتاتٍ معجميَّةٍ لا تقدِّمُ أيَّ قيمةٍ إنتاجيَّةٍ ، في حين أنها في (التَّعليقِ) تتحوَّلُ إلى نسق إبداعيٍّ . وربَّما كانَ هذا الإدراكُ وراءَ توجُّه عبد القاهر الجرجانيِّ إلى شطرِ النَّظمِ بين نظم نثريٍّ له طبيعتُهُ النَّحويَّةُ ، ونظمٍ شعريٍّ له طبيعتُهُ أيضًا ، أو لِنَقُلْ إنَّ لكلٍّ مِنْهُما إمكانات تعليقيَّة مميَّزة .

ولم يَقِفِ الأمر بعبد القاهر عند هذا الحدِّ ، إذ نَجِدُهُ يَرْبِطُ الإمكانات النَّحويَّةَ بطبيعةِ اللُّغَةِ والتَّحوُّل مِنْ مرحلةِ المواضعة الاتِّفاقِيَّةِ ، إلى مرحلة الانتهاكِ الَّتي تتنافى مع المردود المعجميِّ ، فالمبدعُ يتعامَلُ مع لُغَة تمثِّلُ مفرداتها نوعًا من الرَّمزِ الإشاريِّ الَّذي يُمْكِنُ تجاوُزُهُ داخل الأبنية البلاغيَّةِ كالاستعارةِ والكنايةِ والتَّمثيلِ ، على أن يُلاحظ في كلٍّ ذلك الانسجام الَّذي يَجِبُ أنْ يعيدَ (الانتهاك) إلى النِّظامِ ، فتجميع المفردات لا بدَّ أنْ يَدْخُلَ دائرة (التَّأليفِ) من حيثُ الصَّوتُ ، ومن حيثُ التَّعليقُ ، ومن حيثُ الدَّلالةُ ، وبهذا وحده يتحقَّق (النَّظم) بمعناه الدَّقيق ، وهو ما يُتيحُ للدِّراسةِ الواعِيَةِ أن تتمكَّن - كيفيًا - مِنْ متابعة الانسجام والتَّآلف ، ومقارنة امتداده داخل تركيبٍ معيَّنٍ ، بامتدادِه داخل تركيبٍ آخر ، بالاعتمادِ على تقاليد البلاغة وقواعد النَّحو [٢٧] .

وإذا كانت عمليَّة التَّعليق هي الَّتي تَضَعُ المفردات داخل سياقِها الخاص ، فإنَّها - أيضًا - تجعلُ من الصِّياغَةِ انعكاسًا للواقع بعاداتِه وأعرافِهِ وأصوله ، وكأنَّ اللُّغَةَ والحياة أصبحتا مظهرين لحقيقةٍ واحدة ، أي أنَّ الأسلوب يصبحُ انعكاسًا للقيم الاجتماعيَّة بكلِّ فضائلها ، وبكلِّ رذائلها ، وانعكاسًا لخواصِّ الامتياز والضَّعفِ في أهل اللُّغَةِ .

ويبدو أنَّ هُناكَ مفارقَةً في نظرة المفكِّرين اللُّغَويّين والبلاغيّين ينبُعُ من

النَّظرة الفلسفيَّة للوجود ، وأثر ذَلِكَ في المساحة المتاحة الَّتي يتحرَّك فيها المتكلِّمونَ . فعندما ساد الاعتقاد بتحرُّك الإنسان في عالمٍ مخلوقٍ سلفًا ، أصبحَ كلُّ ما يُواجِهُهُ له وجوده المنظَّم المتَّسِق ، وبهذا يكونُ الأسلوب - خصوصًا - واللُّغَةُ - عمومًا - شيئًا خارجيًا بالنِّسبةِ للإنسان ، وأظنُّ أنّ هذه كانت نظرة البلاغيّين العَرَبِ للخطاب القرآنيِّ ، وتجاوزتها إلى الخطاب الأدبيِّ ، بل كانت وراء كثيرٍ من مُلاحظاتهم البلاغيَّة ، وخاصَّةً في المجاز العقليِّ .

أمّا النَّظرة إلى اللُّغَةِ بوصفها مِنْ مبتكرات الإنسان ، فإن ذلك يربطها بالتَّجرِبة المعيشة ، ويجعل منها كائنًا حيًا متحركًا ، ويُتيحُ للدَّوالِّ عمليَّةَ النُّموِّ والتَّبادلِ الدّلاليِّ ، ممّا يَجْعَلُها صالحةً للإجراءات الاختياريَّةِ ، على معنى أنّ المبدعَ هُوَ الَّذي يَخْلُق أسلوبَه كلَّما حاول التَّعبير عن نَفْسه ، وهُنا نشعر أنَّ مجموعةَ القواعِد يَضْعُفُ سلطانُها ، ولا يبقى لها وجودٌ فعليٌّ إلا في المجالِ التَّعليميِّ .

وإذا كان التَّحوُّلُ الذّهنيُّ يقتضي حضورَ العناصرِ المحسوسةِ الَّتي قد تكون لُغَوِيَّة أو غير لغويَّة ، فإنَّ العناصرَ اللُّغويَّة - وحدَها - هي القادرة على خَلْقِ خصوصيَّة (الأجناس) الأدبيَّةِ ، على معنى أن الشِّعريَّة أو النَّثريَّة كامِنةٌ في التَّشكيلِ اللُّغَويِّ ، فلا يكونُ الشِّعر شعرًا بذاتِهِ ، وإنَّما هو شعرٌ يستمدُّهُ من خواصَّ تعبيريَّة وإيقاعيَّة تحقِّق له تفردَهُ البنائي ،وكذلك الأمر في النَّثر . حقيقة قد تكونُ هناكَ تجرِبةٌ ، وهناك عاطفةٌ ، لكن الَّذي يصنَعُ الأدبيَّةَ هيَ اللُّغَةُ بِكلِّ إمكاناتها وطاقاتها ، وبهذا يكونُ الشّاعر أو النّاثر مبدعَ تراكيب قبلَ

أن يكون مبدعَ **فنٍّ أدبيٍّ وفي** هذا - وحده - تتمثَّل عبقريته .

وعلى **هذا يكونُ الفارقُ** في بناء الأسلوب فارقًا في عمليَّةِ (التَّحوُّل) المصاحبة لعمليَّةِ **التَّعليق** وارتباطِها بتقاليد معينَّةٍ اكتسبتها الشِّعريَّةُ ، كما حازتها النَّثريَّة ، وحقَّقتْ بها كلٌّ بنية خصوصيَّتها .

الفصل السادس
عِلْمُ البَيان

اعتمد البلاغيّون ما قدَّمَهُ السَّكاكي من جهدٍ في تحديدِ منطقةِ عملِ هذا العِلْم حيث قالَ إنه : معرِفَةُ إيرادِ المعنى الواحد في طُرُقٍ مختلفة ، بالزِّيادةِ في وضوح الدَّلالَةِ عليْهِ ، وبالنُّقصانِ ، ليحترِزَ بالوقوف على ذلك عن الخطإِ في مطابقة الكلام لتمام المرادِ منه [١] . وهذا التَّعريفُ يحصرُ مباحث العلم في دائرةِ الصِّياغة الأدبيَّةِ الَّتي تتجاوَزُ دائرةَ المواضعة ، ذلك أنَّ هذه الدائرة الأخيرة لا تحتملُ (الزِّيادَة أو النُّقصان) ، إذ إنَّ تردد التَّراكيب المتوافِقَةِ دلاليّا والمختلفة صياغيّا لا تحتملُ اهتزاز النّاتج الدلاليِّ ، فلو قلنا : الخدُّ كالوردِ في الحمرة ، امتنع أن يكونَ كلامٌ مؤد لهذا المعنى بالدَّلالات الوضعيَّةِ أكملَ منه في الوضوحِ أو أنقص - لأنَّنا لو أقَمْنا مقامَ كلّ كلمةٍ ما يرادفها ، فالمتلَقّي إن كانَ عالما بكونِها موضوعةً لتِلْكَ المفهومات ، كان فهمُهُ مِنْها كفَهمه من تِلْكَ من غير تفاوت في الوضوحِ ، وإلا لم يفهم شيئًا أصلاً ، وإنَّما يُمكِنُ ذلك في الدَّلالات العقليَّة ، مثل أنْ يكونَ لشيء تعلّقٌ بآخر ، ولثانٍ ، ولثلاث ، فإذا أريد التَّوصُّل بواحدٍ منها إلى المتعلِّق به ، فمتى تفاوتت تلك الثَّلاثة في وضوحِ التَّعلُّق وخفائِهِ ، صحَّ في طريق إفادته إلى الوضوح والخفاء [٢] .

وهذا ما سبق أن أوضحه عبد القاهر الجرجاني ،حيث يقول : « فلو أن

قائلاً قال : **(رأيت الأسد)** ، وقال آخر : (لقيت اللَّيث) ، لم يَجُزْ أن يقالَ في الثاني إنه **صوَّر المعنى في** غيرِ صورته الأولى ، ولا أن يقال أبرزه في مَعْرض سوى معرضِهِ ، **ولا شيئًا** من هذا الجنس .

وجملة الأمر أنَّ صُوَرَ المعاني لا تتغيَّرُ بنقلِها من لفظٍ إلى لفظٍ ، حتّى يكونَ هناك اتِّساعٌ ومجاز ، وحتّى لا يُرادَ من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللُّغَةِ ، ولكن يشارُ بمعانيها إلى معانٍ أخرَ . » (٣)

معنى هذا أنَّ تحوُّل الأبنيةِ في علم البيان إذ اقتصر على التَّشكيلِ السَّطحيِّ ، لا يقدِّمُ ناتجًا متغيِّرًا بالوضوحِ والخفاءِ ، إنَّما التحوُّل الحقيقيُّ هو الذي يتمُّ في البنيةِ العميقة ، إذ هي الَّتي تطرَحُ على السَّطحِ تمايزها الدَّلاليَّ بحيث تدفع المتلَقّي إلى التَّعامل الجدلي بين السَّطح والعمق ليدركَ التَّمايزَ أو التَّفاضُلَ ، ففي المثال الَّذي عرضه عبد القاهر ، نلحظ أنَّ التَّغاير قد تحقَّقَ على مستوى السَّطح فحسب بين (الأسد واللَّيث) إذ إن بنيتهما العميقة واحدةٌ لا تفترقُ من حيثُ المواضعة ، ومن هنا لم يكن هناك تذبذبٌ دلاليٌّ وضوحًا أو خفاءً .

وعلى هذا الأساس يحصرُ السَّكاكي اختلافَ النَّاتج الدَّلاليِّ في المستوى العميق ، أو لِنَقُل في المدركِ العقليِّ ، حيثُ يتمُّ التَّحوُّل من معنًى إلى معنى آخر بسبب اعتبار الملازمات ، وهذا التَّلازُمُ قد يكون شموليًا بين طرفين بينهما عَلاقة تضايُفٍ كالَّذي بين (الأمام والخلف) بحكم العقلِ ، فلا وجودَ لطرفٍ إلا بوجود الآخر ضرورة ، وقد يكونُ الاعتقادُ هو منتج التَّلازم كالَّذي بين طولِ القامةِ وطولِ الثَّوب ، وقد يكونُ التَّلازم من جانبٍ واحد كالَّذي بين (العلم والحياة) بحكمِ العقل ، فلا وجود للعالمِ بدون تحقُّقِ حياته ، ولا

عكس ، أي قد يكون هناك حيٌّ دون عِلْم ، وقد يكونُ مثل هذا اللُّزوم من طرفٍ واحدٍ بحكم الاعتقاد كالَّذي بين (الأسد والجراءة) فالأسديَّةُ تستلْزِمُ الجراءة ، دونَ أن تَسْتَلْزِمَ الجراءةُ الأسديَّة .

وبهذا يظهر أنَّ مرجعَ (البيان) اعتبارُ التَّحوُّل من جهةٍ إلى أخرى ، من لازم إلى ملزومٍ ، ومن ملزومٍ إلى لازم ، وهو ما يتحقَّقُ في بنيتين أساسيّتين : المجازِ والكناية ، ذلك أنَّ المجاز ينتَقِلُ فيه من الملزوم إلى اللازم ، كما نقول : (رعينا المطر) ، وهذا البناء يتحوَّل في المستوى العميق إلى (رعينا النبات) . أمّا الكناية فيتمُّ التَّحوُّل فيها من اللازمِ إلى الملزومِ ، كما نقول في (طويل الثَّوب) فإنه يقتضي حضور بنيةِ العُمقِ عن طريق اللُّزوم ، وهو (طول القامة) . أمّا دخول (التَّشبيه) دائرة (علم البيان) فذلك راجعٌ إلى أنَّه البنية الأساسيَّة لبنية الاستعارة ، فهي مُتحوِّلة عنه ، على معنى أن إدراك التَّحوُّل في الاستعارة ، يقتضي استحضار التَّشبيه ضرورة (٤) .

وليس معنى طرح البلاغيين لتعريفات محدَّدةٍ للبيان والمعاني والبديع ، أنهم قد انطلقوا من فهمٍ انفصالي ، أي أنَّهم لم يعتقدوا في قيام كلِّ علم بذاته ، واستقلاله عن سواه ، بل إنَّ حرَكَتَهم الإدراكيَّة كانتْ بوعي عميقٍ بوحدَةِ هذه المباحثِ ، ومن هنا أهمَّهُمُ الكشفُ عن العَلاقَةِ العميقة الَّتي تجمعُ بينها ، فبين المعاني والبيان عموم وخصوص ، فالمعاني كالمفرد ، والبيان كالمركَّب ، وبين الإفراد والتَّركيب علاقةٌ حتميَّةٌ ، لأنَّ الطَّرف الثّاني لا وجود له إلا بحضور الطرف الأول ، وهذه النظرة المبدئية تكاد تسيْطِرُ على عناصر البحث البلاغيِّ في جملَتِهِ ، عكس ما يدَّعي البعضُ من توجُّه البلاغيّين إلى الفصل الحاد بينها ، ومن ثمَّ وقوع البلاغة في التجزيئيَّة المفرطة ، وليس أدلّ

على وحدةِ البحثِ البلاغيِّ من قولِ بعضِ البلاغيّين إنّ علمَ البيانِ بابٌ من أبوابِ علم المعاني ، وفصلٌ من فصولِهِ (٥) . بل إنَّ التَّحرُّكَ التنفيذي دفع بعضهم الآخر - كما سبق أن أوضحنا - إلى تناول بعض مباحث البديع في المعاني وانبيان ، وهو ما يعني أن التَّعريفات كانت بمثابة مدخل نظري لتحديد دائرة العمل ، كنَوْعٍ من التَّنظيمِ المنهجيِّ الدقيق .

لكنَّ التَّساؤل الَّذي يطرَحُ نفسَهُ ، هو لماذا أصرَّ البلاغيّون على دالٍّ (علم) عند تحديدهم للمباحث الرّئيسيَّة الثَّلاثة ؟ والواضح أنَّ مفهومَ العلمِ عندَهُم يساوي مفهوم (الملكة) الَّتي يُمْكِنُ تحصيلُها من طولِ الممارسة لأصولِ الفنِّ ، فهُناك عَلاقَةٌ شرطيَّةٌ ، إذ كلَّما حَصَلَتِ الممارسةُ ، حَصَلَتْ معها حالةٌ إدراكيَّةٌ تتيحُ لصاحبها الإلمام بالأحكام الجزئيَّة نتيجةً لتتبُّع مفردات الفنِّ ، وهناك تتحقَّقُ القُدرَةُ على إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مُخْتَلِفَةٍ في الوضوحِ والخفاء ، إلا بتوفُّر تلك المَلَكَة ،فتكونُ جزئيّات (البيان) هي المعاني المقصودَة ، أمّا أحكامُها فهي كونُ هذا الطَّريق أنسبَ من هذا ، وليست الأحكام إلا إمكانيَّة إيراد المعنى على نحوٍ مخصوصٍ .

ويحترزُ البلاغيّونَ من أنَّ تعدُّدَ المعاني لازمٌ لتعدُّد الطُّرقِ ، فهذا أمرٌ مفترضٌ بدايةً ، ، ومِنْ ثمَّ أضافوا (وحدة المعنى) ، لأنَّ النَّمطَ الأوَّلَ خارجٌ عن دائرة البيان والمقصودُ (بالطرق) التَّراكيب الفِعْلِيَّة ، وهو ما ينفي عنهم تهمة التَّحرُّك في تشكيلاتٍ صوريَّةٍ أو افتراضيَّةٍ لا تمتُّ للواقع التَّنفيذيِّ ، إذ إن متابعةَ التَّعريفِ في كلِّ جزئيّاتِهِ ، تحيلُ بِصفَةٍ دائمةٍ إلى الخِطاب التَّنفيذيِّ في أدبيَّتِهِ الصَّحيحة .

أمّا مسألة (الوضوح) فهي تقود أساسًا إلى نسبيَّةِ الإنتاج الدَّلاليِّ نتيجةً

لتمايُز المفردات داخل التَّركيب ، فإن التَّراكيب وإنْ توافقَتْ في المنتج الكُلّيِّ ، فإنّ اختلافَ دوالّها يؤدّي - بالضَّرورةِ - إلى تمايز الإنتاج النَّصِّيِّ ، وهو اختلافٌ يتوافق مع ضبابيَّةِ المعنى أو شفافيتِه ، فكلٌّ توافُق صياغيٍّ لا محلَّ له في دائرة (البيان) ، حتّى ولو كان بالتَّرادُفِ ، لأنَّ التَّوافُقَ لا ينتج إلا توافُقًا ، ومن هنا نفتقدُ التَّمايُزَ النِّسبيَّ الَّذي يمثِّلُ مِنْطقةَ عملِ علم البيان .

وإدراك التَّمايُزِ لا يكونُ إلا بتحوُّلٍ تراجُعيٍّ ، ترتد فيه الصِّياغَةُ إلى منطقة المواضعة أوّلا ، ثُمَّ مجاوزتها ثانيًا ، أي أنَّ هناك بنيةً مثاليَّةً وهميَّةً تَقِفُ خلفَ التَّراكيب لقياسِ مدى انحرافِها ، أو لِنَقل إن البلاغيّين كانَ نَظَرُهُم مسلَّطًا بصفةٍ دائمةٍ على اللُّغَةِ المحايدَةِ ، أوْ (درجة الصِّفْر) الَّتي تمثِّلُ نُقْطَةَ التَّحوُّل الأولى إلى منطقةِ البلاغيَّة الَّتي تبتَعِدُ قَليلاً أو كثيرًا عنها .

ونسبيَّةُ الوضوحِ ترتبط بمجموعةِ الأبنيةِ المتفاوتةِ في إنتاجِها الدَّلالي ، فالوصف بالجود - مثلاً - يضعُهُ البلاغيّون في (درجة الصِّفر) في نحو (محمد جَواد) ، ثم يأتي التَّحرُّكُ مِنْ هَذه الدرجةِ إلى مستوى أقلَّ في الوضوحِ ، كما في (الكناية) ، حيث تتوالى التَّراكيب المنْتِجَة لكرم محمد ، فنقول (محمد كثير الطهاة) أو (كثير الأضياف) إلى غير ذلك من التَّراكيب الَّتي تشير إلى الكرم بطريق غير مباشرٍ ، بحيث تحتفظ التَّراكيب بمعناها الوضعيِّ في درجة الصِّفْر ، ثمَّ تقدِّمُ معه المعنى الكنائيَّ الطارئ ، وعلى هذا النَّحو التَّحوُّليِّ تتوالى بِنى علم البيان في الاستعارة أو التَّشبيهِ ، مع تغايُرِ طبيعة الإنتاج .

وهذه النَّظرَةُ التَّحوُّلِيَّةُ لم تكن تجريدًا مطلقًا ، وإنَّما جاءت من تتبُّع تراكيب البُلغاء لاستخلاص شروط إنتاج البلاغيَّة ، وهذا التتبُّع لا يعني

حجرًا على الإبداع ، ذلك أنَّ التتبُّعَ يُؤدي إلى حُصُول العلم بكيفيَّة الإيرادِ نتيجةً للممارَسَةِ التَّطبيقيَّةِ الَّتي تقدِّم لنا قارئًا ، أو متلقيًا من طرازٍ خاصٍّ ، أو لِنَقُلْ إنَّه (المتلقّي المثالي) الَّذي يمكِنُ أن تَقِفَ حدود متابعته عند عمليَّة الرَّصد والتَّحليل ، أو تتدخَّل في تشكيل الأبنية البلاغيَّةِ الَّتي تتوافق مع القصد الواعي من ناحية ومع الحالِ والمقامِ من ناحيةٍ أخرى .

وإذا كانَتِ المهمَّة الأساسيَّة لعلم البيان هي الكشف عن شروط إنتاج الدَّلالةِ ، فإن ذلك دفع البلاغيّين إلى تحديد هذه (الدَّلالة) من ناحيةٍ ، وكيفيَّة إنتاجها من ناحيةٍ أخرى . وقد سبق أن أوْضَحْنا أنّهم شطروها إلى قسمين ، قسمٌ لُغويٌّ ، والآخر عقليٌّ ، وإن كان المقصودُ بالدَّلالة مطلقًا (الوضعيَّة) الَّتي تعتمدُ العَلاقةَ العرفيَّة ، بحيثُ يَلْزَمُ مِنَ العلمِ بالشَّيء العلم بشيءٍ آخر ، والأوَّل هو الدّالُّ ، والثّاني هو المدلول ، ثُمَّ قد يخرجُ الدّالُّ من اللُّغَوِيَّةِ إلى الإشاريَّة ، مثل دلالة الخطِّ والعقل والإشارة ، وكلُّها دلالات تأخُذُ حكم الوضعيَّة على نحوٍ مِنَ الأنحاءِ ، نتيجة لاتِّفاق المجتمعِ اللُّغَوِيِّ عليها ، وهذا الاتِّفاقُ يُكْسِبُها طاقةً معجميَّة ، وإن لم يَكُنْ لها مدخل إلى مباحث البيان ، وإنما جاء ذكرها لاستيعاب مفهوم الدَّلالةِ مطلقًا .

أمّا الدَّلالة العقليَّة ، فإنَّها تقومُ على المدركِ الذِّهنيِّ الاستنتاجيِّ ، أو البدهي ، فعندما أذْكُر دالّ (البيت) يفهم - ضمنًا - وجود (السَّقف) ، كما أنَّ مفهوم (السَّقف) يَسْتَلْزِمُ حضور مفهوم (الحائط) ، والإدراكُ الذِّهنيُّ هُوَ الَّذي يجمعُ بين كل دالَّين على (الكلِّيَّة والجزئيَّة) في الأوَّل ، و (اللازم والملزوم) في الثّاني ، فالتَّحوُّل - أو الانتقال - من دالٍّ إلى آخر ، تصرفٌ عقليٌّ لا يتوقَّفُ إلا على مجرد حصولِ المعنى .

ينتهي البلاغيّون من كلٍّ ذلكِ إلى أن الدّلالة على ثلاثة أقسام . الأوّل : دلالة (المطابقة) وهي دلالة اللّفظ على تمام ما وُضِعَ له ، أي أنَّ هُناكَ تطابُقًا كاملاً بين الدالِّ والمدلولِ ، كدلالة لفظ (أسد) على الحيوان المعروف . الثّانية : دلالة (التّضمن) ، وهي دلالة اللّفظ على جزء ما وُضِعَ له ، كدَلالةِ البيت على السّقفِ ، والثّالثة : دلالة (الالتزام) وهي دلالةُ اللّفظِ على لازمِ ما وُضِعَ له ، كدلالة السّقف على الحائط . وبهذا التّقسيم تخرج دلالة المطابقة من دائرة (البيان) لأنه لا يتأتّى معها إيراد المعنى بالطُّرق المختلفة ، وإنما يكون ذلك في الدّلالة العقليّة الّتي تتيح لعملية التّحوُّل أنْ تتدخَّل بنقل الذّهنِ من المنطوقِ إلى المفهومِ ، سواء أكان المفهوم قريبًا أم بعيدًا ، كلّيًا أم جزئيًا .

ويعلّلُ البلاغيّون لخروج دلالة المطابقة من علم البيان ، بأمورٍ يعود بعضها إلى الصّياغة ، وهي عدم احتمالها للتّمايُز في الخفاء والوضوح ، ويعود بعضها إلى المتلَقّي وكيفية استيعابه لها ، لأنَّه إن كان عالمًا بوضع اللّفظ ، لم يكن هنا تمايُز في استيعابه للوضوح والخفاء ، وإن لم يَكُنْ علم ، انتفت الدّلالَةُ أصلاً ، وبقي الدّالُّ معلقًا في الفضاء (٦) .

وإذا كان هذا هوالرأيُ المعتمدُ عند جمهرة البلاغيّين عن دلالة المطابقة ، أو المواضعة - ومن ثمَّ سكتوا موافقين على خروجها من دائرة البيان - فإن بعض البلاغيّين لم يَتَقَبَّلوا هذا الإخراج تمامًا ، لأنَّ بعضَ التّراكيب قد تكون بالدّلالات الوضعيَّة ، وبِرَغْمِ ذَلِكَ تحتمل ظواهر الوضوح والخفاء ، مما يتيحُ لها أن تجد مَوْضِعًا في مباحث البيان ، وذلك إذا كان ثمّة تداخُلٌ ترادفيٌّ بين دَوالٍّ من طبيعتِها أن يكونَ بعضُها أشهرَ من بعضٍ ، وأقرب إلى ذهن المتلَقّي من بعضٍ ، مثل (الخمر والعقار) ، إذا جاءا في تركيبين متطابقين ، صحيح أن

سبب التَّمايُزِ أمرٌ خارجيٌّ طارئ ، لكنه أتاح للدّالّين أن يلجا منطقة (البيان) برَغْمِ أنّ الوضعَ هو مُنشئ دلالتِهما [٧] ، ومن هنا يُمْكِنُ أن تتَّسعَ دائرة البيان لتغطي مساحة الأداء اللُّغَويِّ في مَسْلَكِهِ الصّاعد أو الهابط في الوضوح ، حتّى ولو كان الأداءُ بعيدًا عَنْ دائرةِ اهتزازِ التَّطابق بين الدّالِّ والمدلول .

من كُلِّ هذا ندْرِكُ أنَّ النَّظرَ البلاغيَّ للبيان قد قامَ على نوع مِنَ التَّصوُّرِ الكلِّيِّ الَّذي يجمعُ بينَ مفرداته في عَلاقَةٍ تحوُّليَّة ، على معنى وجود بنية الأساس الَّتي تتحوَّل إلى مجموعةٍ من البنى بينها قدرٌ كبيرٌ مِنَ التَّداخل ذي مستويات مختلفة ، وقد اختار لها البلاغيّون الأسماء الموافقة لطبيعتها في إنتاج المعنى ، وهذا التَّداخُلُ يتكِئ على ما تنشئه البنيةُ العميقة من عَلاقة (الكلِّيَّة والجزئيَّة) أو (العموم والخصوص) أو (اللازم والملزوم) ، وتتدرَّجُ العلاقةُ تحليليّا لتتناولَ أضغر جزئيَّة في المعنى ، أي أنّ التَّحوُّل يتمُّ لأدنى مناسبة ، وقد صرَّح ابن يعقوب المغربي بأنَّ الكشفَ عن هذه العَلاقاتِ يحتاجُ إلى النَّظرِ في عمليَّة (التَّحويل) ، وما يترتَّبُ عليها من قربٍ أو بعدٍ تبعًا لإرادَةِ المُسْتَعْمِلِ للُّغَةِ من ناحيةٍ ، وردودِ الفعلِ عند المتلَقّي من ناحيةٍ أخرى [٨] .

وقد كانت أولى إشارات التَّحوُّل في مباحث البيان ، واضحة في عمليَّة ترتيبها كأبواب ؛ إذ بدأ السّكاكي ومدرسته هذا العلم (بالتَّشبيه) بوصفه بنية الأساسِ فيما يليه من مباحث الاستعارةِ والمجازِ المُرْسلِ والكناية .

بنية التَّشبيه

-١-

اتَّفقَ معظمُ البلاغيّين على أن التَّشبيه هو بنية الأساسِ للاستعارة ، وأنّها

متحوِّلة عنه ضرورة ، بل إنّ ابنَ الأثير اعتبر الاستعارة قسمًا من أقسامِ التَّشبيه ، حيثُ يقولُ : « والتَّشبيه المحذوف : أن يُذْكرَ المُشبَّه دون المشبَّه به ، ويسمّى (استعارة) ، وهذا الاسم وضع للفرقِ بينه وبين التَّشبيه التّام ، وإلا فكلاهما يجوزُ أن يُطْلَق عليه اسم (التَّشبيه) . »(٩)

وهذا يعْني استكانة الاستعارة في التشبيه بالقوة ، كما أنّ التَّشبيه يستكنه في كلٍّ بناء ينتج معنًى تشبيهيًا ، حيث يأخُذ التَّشبيهُ صيغةً مضمَرةً ، أو خفيَّة ، مثل ما أطْلِقَ عليه (التَّشبيه الضمنيّ) ، الّذي يعتمد على (التَّجريد) نحو (لقيت من زيد أسدًا) « فأنت في الأصل شبهت زيدًا بالأسد ، ثُمَّ بالغت في زيد حتّى انتزعت منه الأسد ، وإنَّما كان هنا تشبيه ضمنيٌّ لذِكرِ الطَّرفينِ في هذا الكلام ، فيمكِنُ (التَّحويل) في الطَّرفين إلى هيئة التَّشبيه الحقيقيِّ . »(١٠)

وقد أخذ النَّظرُ البلاغيُّ في التَّشبيهِ طبيعةً تحليليَّةً وتركيبيَّةً على صعيد واحد ، تحليليَّة لأنَّها تعامَلَتْ مَعَهُ تعامُلاً تفتيتيًا ، تتناول كلَّ جزئيَّةٍ ، محدّدَةً لمواصفاتها ، وتَحوُّلاتها الدّاخليَّة والخارجيَّة ، وموضِّحةً دورَها في تشكيل الصُّورَةِ ، وتركيبيَّة ، لأنَّ البلاغيّين لم يتركوا البنية على حالتها التَّفتيتيَّة ، وإنَّما أعادوها إلى صورتها حالة إنتاجها للمعنى ، ودور كلٍّ عنصرٍ في هذه المُهمَّة .

والعناصرُ التَّحليلية تنحصرُ في (الطَّرفين) ، وهما المشبَّه والمشبَّه بِهِ ، و (الأداة) وهي (الكاف) وما يؤدّي وظيفتها في عقدِ العلاقَةِ التَّشبيهيَّة ، و (وجه الشَّبه) ، والمقصودُ به المعنى المشترك بين الطَّرفين الَّذي يجمعُ بينهما على صعيد الإدراك الذِّهنيِّ . و (الغرض) وهو الَّذي يقدِّم مبرِّرات استخدام

بنية التَّشبيه ، وتنتهي مجموعة العناصر بـ (الأقسام) الَّتي تتولَّد من حضور العناصر أو غيابها ، وما ينتابُ الطَّرفين من تحوُّلاتٍ إفراديَّةٍ أو تركيبيَّة ، أو تحوُّلاتٍ نوعيَّةٍ أو كيفيَّة .

وكعادة البلاغيّين ، فإنَّهم يحدِّدون منْطقةَ عملِهم من خلال (التَّعريف) ، وغالبًا ما يكونُ مَدْخَلُ التَّعريف الاصطلاحي ، تحديد المدلول اللُّغَويِّ ، فلفظه مصدر من قولهم شبهته بكذا ، إذا جمعت بينهما بوصفٍ جامع ، أو بمعنى جعل الشَّيء شبيهًا بآخر ، وعلى هذا يكون التَّشبيه فعلاً واعيًا للمتكلِّم ، لكن يلاحظ أن التَّوقُّفَ عند هذا المدلول يؤدي إلى تجاوزِ البنية المنتجة للتَّشبيهِ ، إلى البنيةِ المُنْتِجَةِ للمشاركة عمومًا ، مثل قولنا : قاتل محمد وعلي ، وجاء خالد وعمر ، فهنا مشاركة في القتال وفي المجيء ، ومن ثَمَّ اتَّجه البلاغيّون إلى التَّحديد الاصطلاحيِّ ، وقد اختار العَلويُّ أنْ يقال فيه « هو الجمعُ بين الشَّيئين ، أو الأشياء بمعنى ما ، بواسطة الكاف ونحوها . »(١١) ، والتَّحديدُ على هذا النَّحو يَسْتَوْعِبُ التَّشبيه المفرد والمركَّب على أوصافه ودرجاته ، كما أنَّ ذكر (بمعنى ما) يستوعب مجموعة التَّحوُّلات الذّاتيَّةِ في الطَّرفين من العقليَّة والحسِّيَّة ، ثُمَّ يأتي قوله (بواسطة الكاف) ليخرج (العطف) لأنه جمع على غير معنى التَّشبيه ، كما أن ذكر (الكاف) يحجب بنية الاستعارة من التَّداخُل مع بنية التَّشبيه ، وعلى هذا الأساس تكونُ الصّورةُ التَّجريديَّة للتَّشبيه على النَّحو التّالي :

أ مثل ب في جـ بهدف د

(فالألف) تشير إلى الطَّرفِ الأوَّل (المُشبَّه) ، و (مثل) تُشير إلى الأداة ، و (الباء) تشير إلى الطَّرفِ الثّاني (المُشَبَّه بِهِ) ، و (الجيم) تشير إلى (وجه

الشَّبه) ، أو العَلاقَة العميقة بين الطَّرفين ، و (الدّال) تشير إلى الغرض المستهدف .

ومجموعة التَّحوُّلات الَّتي تصيبُ البنية تكادُ تكونُ غير منتهية ، حقيقةَ أنَّ السُّبكي قد حدَّدَها بمائتين وتسعة وثمانين تحوُّلاً [١٢] ، لكِنَّ الواقع التَّنفيذي يشير إلى أن هذا الحصر غير دقيقٍ ، بل إن متابعة السُّبْكي في رصده لمجموعة التَّحوُّلات يدلُّ على تجاوُزِها لهذا العدد الذي حدَّده . المُهِمُّ أن بنية الأساس تظلُّ تَحْتَفِظُ بحضورِها الدّائِم كخلفيَّةٍ تقديريَّةٍ يقاسُ إليها كلُّ تحوُّل على حدة .

وتبدأ أولى التَّحولات بالنَّظر في الطرفين ، حيث يكون الطَّرفان حسِّيَّين ، والمقصودُ بالحسِّيَّةِ ما تدْركُهُ الحواسُّ ، وهذا المدركُ ينشَطِرُ إلى مدركٍ حسيٌّ خارجيٌّ ، ومدرك ذهنيٌّ داخليٌّ ، على معنى أن بعضَ المدركات الحسِّيَّةِ لا وجود لها في عالَمِ الخارجِ ، وإنَّما يكونُ محلُّها هو الذِّهن . والمدركُ الخارجيُّ يأتي في خمس مناطق :

الأولى : منطقةُ المُبْصَرات : خدُّ فاطمة كَهَذا الورْد .

الثّانية : منطقة المسموعات : سمعت كلامًا مثل طلقات المدفع

الثّالثة : منطقة المشمومات : رائحةُ ليلى كرائحةِ هذا المِسْكِ

الرّابعة : منطقة المذوقات : شَرِبتُ ماءً كالعسلِ

الخامسة : منطقة الملموسات : جلد الفتاة كالحرير

أمّا المدركُ الدّاخليُّ ، فهو يعتمد على تحوُّلِ الطَّرفين مِنَ الفرديةِ إلى الكلِّيَّة ، على معنى أن التَّشبيه يعقِدُ عَلاقتَه بين جنسين لا مفردين ، والجنس

بأكمله لا يمكِنُ إدراكهُ خارجيّا ، وإنَّما المتاحُ إدراك بعضِ مفرداته ، وهنا قد نواجه بعض الاعتراضات الَّتي تدَّعي بأنَّ مثل هذا التَّحوُّل يدور في أطُرٍ مَنْطِقيَّةٍ بعيدةٍ عن جماليّات التَّشكيل الصِّياغيِّ ، لكنَّ التَّأمُّلَ المنصفَ يدرك أنَّ تحليل الصُّورة يحتاجُ - دائمًا - إلى تجاوُزِ مستوى السَّطح ، والتَّعامُل مَعَ الأعماقِ التحتية ، فقد يكون للمبدعِ توجُّه غالبٌ للتَّعامل مَعَ الواقع الخارجيِّ ، فيشكِّل منه مجموعة أبنيته التَّشبيهيَّةِ بالاتِّكاء على المفردات الَّتي تستوعِبُها رؤيته ، وقد يكونُ توجُّهُه خالِصًا للتَّعالي على الجزئيَّةِ المحدودَةِ ، والتَّحليق في أطر الكلِّيّات ، ومن ثمَّ يتجاوز مفردات الواقع في جزئيَّتها المتكاثرةِ ، والتَّعامُل مَعَها جماعيّا ، وهذه الجماعيَّة لا تَجد لها محلا إلا في الذِّهنِ ، فأنا أستطيعُ أنْ أدْرِكَ (محمَّدًا) و (عليّا) كلا على حِدَة ، لكن لا يمكن إدراكُ جنس الرجالِ في جملته إلا بتصوُّرٍ ذهنيٍّ قادرٍ على رؤية المعنى المشترك واستيعابه .

والعربيَّةُ قد أوْدَعَتْ خِطابَها الأدبيَّ مِنَ التَّشبيهات ما أحاطت به معرفتها ، و أدْرَكَهُ عيانُها ، ومرَّت به تَجارِبُها - كما يقولُ ابن طباطبا العَلويُّ - فليسَتْ تعدو أوصافهُم ما رأوه منها وفيها ، فهناك فصول (الزَّمان) على اختلافِها : من شتاء وربيع وصيف وخريف ، وهناك الماء ، والهواء ، والنّار ، والجبل ، والنبات ، والحيوان ، والجماد ، وهناك : الناطق والصامت والمتحرك والساكن ، وكل متولد من وقت نشوئه ، وفي حالة نموِّه إلى حال انتهائِهِ ، فتضمَّنت أشعارُ العربِ ما أدركَهُ من ذلك عيانُها وحسها ، إلى ما في طبائِعها وأنفسِها [١٣] .

ولا شكَّ أن كلَّ مبدعٍ لَهُ القُدرةُ على التَّعامُلِ مع هذه الظَّواهر في واقعِهِ

المباشر ، لكنَّه ليس من المتصور أن يستطيع استيعاب مفردات الجنس كلِّه ، ومن ثمَّ فإنَّه ينقلُها من إطارها الخارجيِّ إلى إطارٍ ذهنيٍّ داخليٍّ ، والذِّهْنُ لَهُ قدرةُ القياس والاستنباط ، مما يتيحُ له إدراك الكلِّيِّ كما أدرك الحس الجزئي ، معنى هذا أن حركَة البلاغيّين في رصد هذه التَّحوُّلات ليست تجريدًا منطقيًا ، وإنَّما هي حركةٌ واعية بمستويات الإدراك في كلِّ مردوداتها الخارجيَّة والدّاخليَّة على حدٍّ سواء .

فعندما يقول الشّاعر أحمد عبد المعطي حجازي في (مصابيح الشّوارع) :

والمصابيحُ في غَبَشِ الفَجْرِ ،

تَنْزِفُ أضْواءَها الباقية

خَرَزًا

يتحدَّدُ مُتَّئِدًا

كَدموعِ المهرِّج (١٤)

نَجِد أنّه قد اعتمد في إنتاج الشِّعريَّةِ في هذا الجزء المقتبس على البناء التَّشبيهيِّ الممتدِّ الَّذي تبدأ فاعليَّته مع مجموعات التَّحوُّلات الدَّلاليَّة ، حيثُ يتمُّ نَقْلُ (بقايا الضَّوء) وهي ظاهرة حسِّيَّةٌ متهالكة ، إلى كمٍّ من (الخرز) وهو محسوس آخر قابل لهذه البقايا ، ثمَّ يستمر التَّحوُّل من (الخرز) وصولاً إلى بؤرة الثِّقلِ الدَّلاليِّ في (دموع المهرِّج) الَّتي تجمع المفارقة الوجوديَّة في تضافر الحزنِ والفرحِ على صعيد الإدراكِ الشِّعريِّ ، وإذا كانت البؤرةُ حسِّيَّةً في تشكيلها ، فإنَّ انتماءها نفسيٌّ بالدرجة الأولى .

هذا التَّشكيلُ الموغل في الحسِّيَّة استطاع أن ينقلَ المتلَقّي إلى عالم الذّات ،

أو لِنَقلْ إنَّه نقل عالم الذّات إلى المتلقّي في لحظةٍ بعينِها محمَّلَةٍ بكمٍّ هائلٍ مِنَ التَّوتُّرِ الدّاخليِّ الحاد الَّذي امتلَكَ قدرةَ اختراق جدارِ الذّاتِ ليتجسَّدَ في مفردات الواقع انتظارًا للحظة (الأفول) الدّاخليّ والخارجيّ على حدٍّ سواء .

لكنّ هذا التَّجسُّد لا يمكنُ أنْ تستوعبه مفردةٌ بعينها ، بل إنّ الاستيعاب يحتاجُ إلى مدركٍ كلّيٍّ ليس له محلٌّ إلا في الدّاخلِ الذِّهنيِّ فقط ، إذ لا يمكن أن تتعلَّق الصِّياغَةُ التَّشبيهيَّةُ بمصباح محدَّدٍ ، أو حتّى مجموعة مصابيح بعينها ، وإنما يكونُ التَّعلُّق بعالم الضوء في كلٍّ تجلِّياته ، وجاءت (المصابيح) بوصفها (جنسًا) لانبعاثه ، فالعَلاقَةُ بينَ المصابيح والضَّوء أخذت طابعًا رمزيًّا أو إشاريًّا بعيدًا عن المعجميَّة الضَّيِّقَةِ ، وهو ما يتيح لها أن تتصادم مع بقايا الظُّلْمَةِ في (غبش الفجر) ، والتَّوازنُ بين طرفي الصّورة يقتضي أن يأخذَ (الخرز) هذه الطَّبيعةَ الكلّيَّة ليتمكَّن التَّحوُّل من تحقيقِ هدفه الإنتاجيِّ .

وعلى هذا النَّحو يأتي التَّحوُّل الأخيرُ إلى (دموع المهرِّج) ، حيثُ يتمُّ استدعاءُ (الدُّموع) في كلِّيَّتِها الوجوديَّة ،لا بوصفها من متعلّقات ذات محدَّدَةٍ ، أي أنَّنا نصيرُ في مواجهة تحوُّلات كلِّيَّة تنتمي إلى العالَمِ المحسوسِ بالنِّسبة لمفرداتها ، لَكنَّها تتعالى على هذه الحسية الخارجيَّة لتصبحَ مدركًا داخليًّا يعمِّقُ من أبعادِ الرُّؤية ، حتّى يمكِنَ إخضاعُ العالَمِ لعمليَّة إدراكٍ فريدة تَتَضافَرُ فيها الصّورةُ الخارجيَّةُ بالمدركِ الدّاخليِّ ، وما كان من الممكنِ أن يتحقَّقَ هذا النّاتجُ التَّشبيهيُّ إلا بتجاوُزِ الإدراكِ الجزئيِّ إلى التَّعلُّقِ بالتَّصوُّرِ الكلِّيِّ ، وهُوَ ما ألحَّ عليه البلاغيّون في كشفهم عن طبيعة أطراف الصُّوَرِ التَّشبيهيَّة الحسِّيَّة بين خارجها المادي وانعكاسِها الذِّهنيِّ ، أو لِنَقُلْ : في رصدهم للعَلاقَةِ الجدليّةِ بين الجزئيِّ والكلِّيِّ .

-٢-

وخارج دائرةِ الحسِّيَّةِ تتوالى مجموعة التَّحوُّلات الَّتي يتدخَّلُ فيها العقل أحيانًا ، والخيالُ أحيانًا ، والوهم أحيانًا ثالثة ، وهو ما يعني أنَّ التَّحوُّلَ يحافظُ على طبيعته الرأسيَّة ، كما هو الأمر في دائرة المحسوسات .

ويمكن رصد متتالية البنية على النَّحو التّالي :

(أ) الطَّرفان عقليّان ، أي أن الطَّرفينِ لا يدْرَكان إلا بالعقلِ ، وذلك نحو : العلم كالحياة .

الطَّرفُ الأوَّلُ حسِّيٌّ والآخر عقلي : الرّائحةُ الجميلة كالأخلاقِ الطيِّبةِ .

الطَّرفُ الأوَّلُ عقليٌّ والآخر حسِّيٌّ : العدل كالميزان

(ب) الخيالي : والمقصود به الشَّيء الَّذي لا يتحقَّقُ له وجود حالة تركيبه ، وإن كان لمفرداته تحقَّقٌ حسِّيٌّ ، كقول الشّاعر :

وَكأنَّ محمر الشَّقيقِ إذا تُصوَّبُ أو تُصعّد

أعلامُ يَاقوتٍ نُشِرْنَ على رماحٍ مِنْ زَبَرْجدِ

فهيئة المشبَّه به هي نشرُ أعلامٍ مكونةٍ مِنَ الياقوت على رماحٍ مصنوعةٍ من الزَّبرجد ، وهي صورةٌ ليس لها تحقق عياني بالرَّغم من تحققِ مفرداتها حسِّيًا ، وهي : العلم - الياقوت - الزَّبرجد .

جـ - الوهميُّ : وهو ما لم تُدْرَكْ مفرداته بالحواسِّ ، نحو قول امرئ القيس :

أ يَقْتُلُني وَالمشْرَفيُّ مُضاجِعي ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنياب أغوالِ

وعليه قوله تعالى : ﴿ طَلْعُها كَأنّه رُءوسُ الشَّياطِين ﴾

د- الوجدانيّ : وهو ما يمكِنُ إدراكُه بالقوّة الباطنة

الطَّرفُ الأوّلُ حسِّيٌّ والثّاني وجدانيٌّ : الحلاوة كاللّذة

الطرّفُ الأوّلُ وجدانيٌّ والثّاني حسِّيٌّ : اللّذة كالحلاوة

والحقيقة أنَّ أهمية هذه الدّائرة من التَّحوُّلات أنّها - عند البلاغيّين - تتمُّ بتفاعلاتٍ داخليَّةٍ تتجلّى صورتُها الأخيرة في بنيةِ السَّطحِ ، وهو ما يَعني أنَّ إدراكَها يحتاجُ إلى حركةٍ باطنيَّةٍ مُوازية ، ذلك أنَّ مِنَ القُوى الباطنيَّة قوةً تُسمّى مخيِّلة ، وتُسمّى مفكِّرةً ، وهي أساسُ إبداعٍ مثل هذه البِنى ، وهي قوَّةٌ ينتظِمُ عملُها داخلَ العُمْق النَّفسيِّ ، تَتصرَّفُ فيها كيفَ شاءتْ ، وشاءَ لها وعيها بمفردات الواقع الخارجيِّ ، فإن كانَ الاستعمالُ بواسطَةِ الوهم ، سُمِّيت متخيِّلة ، أو بواسطَةِ العقل ، سمِّيت عاقلةً ومفكِّرَةً ، وهذه القوى الدّاخليَّةُ لا تَسْكُنْ أبدًا ، ومن شأنها تراكيبُ الصُّور وتفصيلها ، وإبداعُ تشكيلات مجاوِزة للواقع « كتَركيبِ رأسِ الحِمار على جُثَّة الإنسان ، وإثبات إنسانٍ له جناحان ، وفصل أجزاء الإنسان عنه ، حتّى يكونَ إنسانًا بلا يد ولا رِجل ولا رأس ، ومن شأنها أيضا تركيب المعاني مَعَ الصُّور بإثباتِها لها ، ولو على وجهٍ لا يصحُّ ، كإثباتِ العداوة للحمارِ ، والعشق للحجرِ ، والضَّحك للشَّجرِ ، وفصلها عنها لنفيها ، ولو على وجه لا يصحُّ ، كنفي الجمودِ عَنِ الحجر ، والمائعيَّة عَنِ الماء ، ومن أجل ذلك تخترعُ أمورًا لا حقيقةَ لها ، حتّى إنَّها تصوِّر المعنى بصورةِ الجسم ، والعكس ، فإن اخترعتها بواسطَةِ صور مدركةٍ بالحسِّ ، سمِّي ما اخترعته خياليّا ، كما تقدّم في (أعلام

الياقوت) ، وإن اخترعتها بما لم يحس ، كما إذا سمع أنَّ الغولَ شيءٌ يهلك ، فانتقل من الإهلاك إلى ملزومه حسّا كالأسد ، فيُصوّر من ذلك بصورة مخترعةٍ بخصوصِها ، مركَّبة مع أنياب مخترعَةٍ بخصوصِها أيضًا ، سمّي وهميّا . »(١٥)

وتستمر تحوُّلات الطَّرفين بالنَّظر في تشكيلهما الصِّياغي ، لكنَّه تحول يأخذ طبيعةً أفقيَّةً ، ذلك أنَّه يختصُّ بحالتي الإفراد والتَّركيب ، والاحتمالات التَّجريديَّة تكونُ على النَّحو التّالي :

تشبيه مفرد بمفرد : أ مثل ب

تشبيه مُرَكَّبٍ بمركَّبٍ : أب مثل جـ د

تشبيه مفرَدٍ بمركَّبٍ : أ مثل ب جـ

تشبيه مُرَكَّبٍ بمفرَدٍ : أب مثل جـ

وتأتي النَّماذجُ التَّطبيقيَّة على التَّرتيبِ السّابِق :

١ - ﴿ هُنَّ لباسٌ لَكم وأنتُم لباسٌ لَهُن ﴾

٢ - كأنَّ مُثارَ النَّقْعِ فَوْقَ رءوسنا   وأسيافنا لَيْلٌ تهاوى كَواكبُه

٣- وَكأنَّ محمر الشَّقيقِ إذا تصوَّبُ أو تصعَّد

أعلامُ ياقوتٍ نُشِرْنَ على رِماحٍ مِنْ زَبَرْجَد

٤- يا صاحبي تقصّيا نَظَرَيْكُما   تَرَيا وُجوهَ الرَّوْضِ كَيْفَ تصوّرُ

تَرَيا نَهارًا مشمسًا قَدْ شابه   زَهْرَ الرُّبا فكأنَّما هُوَ مقْمــــرُ

وتستمرُّ التَّحوُّلات الأفُقِيَّة من (الإفراد والتَّركيب) السّابق ، إلى (التَّعدُّد) ، والفرق بينه وبين سابقه أنّ الأوَّل يعتمدُ على الوعي الكليِّ بمفردات الواقع ، وتجسُّدها في الطَّرفين ، أمّا الآخر فيعتمدُ على الإدراكِ الجزئيِّ الَّذي يحافظ على خصوصيَّة كلِّ عنصرٍ حالة تدخُّلِهِ في تشكيل الصّورة .

(أ) تشبيه متعدِّد بمتعدد :

كأنَّ قُلوبَ الطَّيرِ رَطْبًا ويَابِسًا لَدى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البَالي

(ب) تعدُّد المشبَّه دون المشبه بِهِ :

صِدغ الحبيبِ وحالي كِلاهما كالليالي
وثَغرُهُ في صَفـــاءٍ وأدْمُعي كاللآلـي

(جـ) إفراد المشبَّه وتعدُّد المشبه به :

كأنَّ المُدام وصَوْبَ الغَمامِ وريحُ الخزامى ونَشر القطر
يعلُّ بِــهِ بَــرْدُ أنْيابِهــا إذا طَرَّبَ الطّائر المسْتحــرّ

كما تستمرُّ عمليَّة حصر التَّحوُّلات الَّتي تجمعُ بين الحركة الأفقيَّة والرَّأسيَّة فيما يختصُّ بالطَّرفين وطبيعة العَلاقةِ الكائنة بينهما ، وتكون على النَّحو التّالي :

(أ) تشبيهُ معنى بمعنى مثل (محمّد كالأسد) ، فليسَ المقصود تشبيهَ صورةِ محمّد بالأسد وإنما تشبيه معنى شجاعة محمّد بشجاعة الأسد ، والكشف التَّحليليِّ هنا يوجه أفقيًا إلى رصد تكوين كلِّ طرف ، كما يوجّه رأسيًا لرصد البعد المستهدف من تشكيل الصّورة .

(ب) تَشبيه معنى بصورة ، كقوله تعالى : ﴿والَّذين كَفَروا أعمالُهم كَسَرابٍ بِقِيعةٍ﴾ ، وهو تصوير للمعنى المستخرج من الأعمال ، بالصّورة المشاهدة (السَّراب) .

(ج) تشبيه صورة بمعنى ، كقول أبي تمّام :

وفتكت بالمالِ الجَزيلِ وَبالعدا فَتْكَ الصَّبابةِ بالُمحبِّ الُمغْرَمِ

حيث شبَّه فتكه بالمال وبالعدا - وذلك صورة مرئيَّة - بفتك الصّبابة ، وهو فتك معنويٌّ .

وأهميَّة هذه التَّحوُّلات أنَّها تعمل على التَّحرُّك بين المعاني الدّاخليَّة ، والمدْرَكاتِ الخارجيَّة ، فتنقل أحدهما للآخر في محاولة لتضفير العلاقة بين الدّاخل والخارج (١٦) .

-٣-

وخارج إطار الطَّرفين ، يتحرَّك البلاغيّون لرصدِ العَلاقةِ الَّتي تنشأ بينهما ، أو لِنَقُلْ إنه تحرك وراءَ إنتاج المعنى التَّشبيهي ، ولا يكادُ يفلت منهم منتجٌ دونَ أن يرصدوه ، فإذا كان (وجه الشَّبه) يمثِّل نقطة الثِّقل في بنية التّشبيه ، فإن تحوُّلاته في هذه النُّقطة تأخذ طبيعةً أفقيَّةً ورأسيَّةً ، من حيث التَّحوُّل من الإفراد إلى التَّركيب ، ومن الحسِّيَّة إلى العقليَّة ، ومن الوهميَّة إلى الخياليَّة ، ويحصر بهاء السُّبكي الإمكانات المحتملة في عمليَّةِ الإنتاج في أربعةٍ وثلاثين تحوُّلاً :

١- واحد حسّيّ .
٢- واحد خياليٌّ .
٣- واحد عقليٌّ .
٤- واحد وهميٌّ .
٥- واحد وجدانيٌّ .
٦- مركَّب حسِّيّ .
٧- مركَّب خياليٌّ .
٨- مركَّب عقليٌّ .
٩- مركَّب وهميٌّ .
١٠- مركَّب وجدانيٌّ .
١١- متعدِّد حسِّي .
١٢- متعدِّد خياليٌّ .
١٣- متعدِّد عقليٌّ .
١٤- متعدِّد وهميٌّ .
١٥- متعدِّد وجداني .
١٦- متعدِّد بعضه حسِّيّ وبعضه خياليّ .
١٧- متعدِّد بعضه حسِّيّ وبعضه عقليّ .
١٨- متعدِّد بعضه حسِّيّ وبعضه وجدانيّ .
١٩- متعدِّد بعضه حسِّيّ وبعضه وهميّ .
٢٠- متعدِّد بعضه خياليّ وبعضه عقليّ .
٢١- متعدِّد بعضه خياليّ وبعضه وهميّ .
٢٢- متعدِّد بعضه خياليّ وبعضه وجدانيّ .
٢٣- متعدِّد بعضه عقليّ وبعضه وهميّ .
٢٤- متعدِّد بعضه عقليّ وبعضه وجدانيّ .
٢٥- متعدِّد بعضه وهميّ وبعضه وجدانيّ .

٢٦- متعدِّد بعضه حسِّيّ وبعضه خياليّ وبعضه عقليّ .

٢٧- متعدِّد بعضه حسِّيّ وبعضه خياليّ وبعضه وهميّ .

٢٨- متعدِّد بعضه حسِّيّ وبعضه خياليّ وبعضه وجدانيّ .

٢٩- متعدِّد بعضه حسِّيّ وبعضه عقليّ وبعضه وهميّ .

٣٠- متعدِّد بعضه حسِّيّ وبعضه عقليّ وبعضه وجدانيّ .

٣١- متعدِّد بعضه حسِّيّ وبعضه وهميّ وبعضه وجدانيّ .

٣٢- متعدِّد بعضه خياليّ وبعضه عقليّ وبعضه وهميّ .

٣٣- متعدِّد بعضه خياليّ وبعضه عقليّ وبعضه وجداني .

٣٤- متعدِّد بعضه عقليّ وبعضه وهميّ وبعضه خياليّ .

و وجه الشَّبه يكونُ تحقيقيًا في الطَّرفين ، أو تخييليّا فيهما ، أو تخييليّا في المشبَّه فقط ، أو في المشبَّه به فقط ، فهي أربعة أقسام ، تُضرب فيما سبق ، ثم تُضرب بحسب أقسام الطَّرفين ، فيأتي تحوُّلات كثيرة غير محدودة (١٧) .

فإذا أضفنا إلى ذلك الأداة الَّتي تؤدّي مهمَّة التَّحويل من الطَّرف الأوَّل إلى الثّاني ، فسوف تتكاثر التَّحوُّلات إلى كمٍّ هائل ، وخاصَّةً أنّ الأداة تختلف ، ومن ثم تتغاير مهمَّتها بين القُوَّة والضَّعف في عقد العلاقةِ ، (فالكاف) لها مهمَّة تغاير (كأن) أو (مثل) أو (شبه) وما اشتق من (مثل وشبه) ، والأفعال الَّتي تؤدّي معنى التَّشبيه ، مثل (علمت محمدًا أسدًا) ، وحسبت وخلت إلى آخر مثل هذه الصِّيغ .

مهمَّة تغاير (كأن) أو (مثل) أو (شبه) وما اشتق من (مثل وشبه) ، والأفعال الَّتي تؤدّي معنى التَّشبيه ، مثل (علمت محمداً أسداً) ، وحسبت وخلت إلى آخر مثل هذه الصِّيغ .

ويجاوز البلاغيّون هذه التَّحوُّلات الحضوريَّة ، إلى التَّحوُّلات الَّتي تعمل بين الحضور والغياب وَهي تتعلَّق بالأطراف الأربعة : المشبَّه - المشبَّه به - وَجه الشَّبه -الأداة - ذَلِكَ أن الاحتمالات التَّعبيريَّة الَّتي يمكِنُ حصرُها تبلغ ستة عشر تحوُّلاً ، والواضح أنَّ رصدَ هذه التَّحوُّلات لمْ يقم على عمليَّة (التَّتبُّع) الَّتي أصرَّ عليها البلاغيّون في معظم بحوثِهم ، إذ إنَّ حصرَهم هنا لم يكتفِ بالتَّتبع ، بلْ جاوَزَهُ إلى الافتراضات الممكِنَةِ الَّتي تحتملُها الصِّياغَةُ ، وهي :

١- ذكر الأركان الأربعة : محمد كالأسد في الشَّجاعة .

٢- حذف المشبَّه فقط : كالأسد في الشجاعة ، إجابة عن سؤال : كيف محمد ؟

٣- حذف الأداة فقط : محمد أسد في الشَّجاعة .

٤- حذف وجه الشَّبه فقط : محمد كالأسد .

٥- حذف المشبَّه به : محمد مثل في الشَّجاعة . بقرينة تدلُّ على الأسديَّة .

٦- حذف المشبَّه والأداة : أسد الشجاعة . إجابة عن سؤال : كيف محمد ؟

٧- حذف المشبه والمشبَّه به : مثل في الشَّجاعة ، أي محمد مثل الأسد في الشَّجاعة .

٨- حذف المشبه و وجه الشبه : كالأسد . إجابة عن سؤال : كيف محمد ؟

٩- حذف الأداة والمشبَّه به : محمد في الشَّجاعة . في جواب مَنْ سألَ مَنْ مِثلُ الأسدِ ؟

١٠- حذف الأداة والوَجْه : محمد أسدٌ .

١١- حذف المشبه به والوجه : محمد مثل . في جواب السؤال عن مماثل الأسد .

١٢- حذف المشبَّه والأداة والمشبَّه بِهِ : في الشَّجاعة . في جواب مَنْ يسأل : في أيِّ شيء يشبه محمَّدٌ الأسدَ ؟

١٣- حذف المشبَّه والأداة والوجه : الأسد . في جواب ما الذي يشبهه محمد ؟

١٤- حذف المشبه والمشبه به والوجه : مثل . في جواب من قال : ما حكم محمد مع الأسد ؟

١٥- حذف الأداة والمشبَّه به والوجه : محمد . في جواب : من يشبهُ الأسدَ ؟

١٦- حذف جميع الأطراف . كقول الشّاعر :

عزماتُه مثلُ النّجوم ثَواقِبا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثّاقِباتِ أُفولُ

فإنَّ تقديره على مذهب البصريّين : لو لم يكن للثّاقِبات أفول ، لكانت عزماته كالثّاقبات (١٨) .

والواضح أنَّ مجموعَ الاحتمالات تدورُ بَيْنَ مستويَيْنِ مِنَ الأداءِ ، أحدُهما في الصِّياغة المُرْسَلَةِ ، والآخرُ في الصِّياغيَّة المزدوجة الَّتي تعتمد الحوار في إنتاجها لِلْمعنى ، وهذا الحوار يقتضي نوعًا مِنَ الإيجاز الشَّديد الَّذي يتمُّ فيه تغييب بعض الدَّوالِّ لسابق الإشارة إليها ، أو لفهمها من السِّياق .

وعلى هذا الأساس يمكِنُ رصدُ التَّحوُّلات تجريديًا على النَّحو التّالي :

تَأخُذُ الأطرافُ الرُّموزَ التّاليَةَ :

المشبّه أ – المشبّه ب – الأداة جـ – وجه الشَّبه د

وهذه الصّورةُ المثاليَّةُ الحاضرةُ بشكلٍ دائمٍ خلف كلِّ الأبنية التَّشبيهيَّة ، أما تحوُّلاتها بين الحضور والغياب فهي :

١- - ب جـ د

٢- أ ب - د

٣- أ ب جـ -

٤- أ - جـ د

٥- - ب - د

٦- - - جـ د

٧- - ب جـ -

٨- أ - - د

٩- أ ب - -

١٠- أ - جـ - -

١١- - - - د

١٢- - ب - -

١٣- - - جـ -

١٤- أ - - -

١٥- - - - -

فالتحوُّلات تسمحُ بحضورِ كلٍّ طرفٍ سبع مرات بصفةٍ مُنْتَظِمَةٍ ، وغيابُهُ ثماني مرّات بصفة مُنْتَظِمَة أيضًا ، وهو ما يعني أنّ الغياب يأخذ الأوْلَويَّة في بناء التَّشبيه ، بل إنَّه مِنَ المُمكِنِ غياب جميع الأطراف كما في التَّحوُّلِ الأخير ، وهو ما يعني اعتمادَ البنية على طبيعة اختزاليَّة تُحوج المتلَقّي إلى الحركة الباطنيَّة الَّتي يمكِنُ أن تجبرها ، فدور المتلَقّي دورٌ أساسيٌّ في إنتاج الدَّلالة التَّشبيهيَّة ، وذلك كلُّه محكومٌ بحضور البنية المثاليّةِ في فضاء الصِّياغَةِ : أ ب جـ د .

و واضحٌ مِنْ هذا الرَّصدِ التَّجريديِّ أنَّ جميعَ الأطرافِ تتساوى في درجةِ الأهمِّيَّةِ ، دونَ أنْ يأخذَ واحدٌ منها رعايةً خاصَّةً . صحيحٌ أن البلاغيّين جَعَلوا التَّحوُّلات ذات مستويات بلاغيَّة ، وَمِنْ ثمَّ كانَ حذفُ الأداةِ والوَجْهِ أعلى درجات البلاغيَّةِ ، ثمَّ يليه حذفُ أحدِهما ، ثمَّ تأتي مجموعة التَّحوُّلات على درجة واحدةٍ ، أيْ أنَّ البلاغيَّةَ تعتمدُ الاختزالَ أساسًا لها بشرط أنْ يحافظ البناءُ على تشكيلِهِ الأصليِّ ، ثمَّ تَنْخَفِضُ درجةُ البلاغيَّةِ مع تهشيمِ البينة والدُّخول بها إلى مستويات الغموض أو الإبهام .

ولا نَتَصَوَّر أن رصدَ البلاغيّين لهذه الاحتمالات التَّشبيهيَّة عمليَّة تجريد خالِصَةٍ ، أو استقراء للممْكنات العقليَّة فحسب ، إذ إنَّ الواقعَ الصِّياغيَّ يتوافق مع جملَة هذه الاحتمالات ، وبخاصَّةٍ إذا نظرنا في الخطابِ الشِّعريِّ الحداثي واتِّكائه على الاختزال التَّعبيري بشكلٍ لافت ، ويمكن أنْ نُقَدِّمَ هُنا بعض التَّنفيذات التَّطبيقيَّة لبنية التَّشبيه في بعض تحوُّلاتها ، لِنَدُلَّ بالحاضر على الغائب .

١ - تشبيه مكتمل الأطراف : المشبّه - المشبّه به - الأداة - الوجه :

يقول حسن طلب :

- عندي القريض :

فيوضُ الجلال

ومطلق آيهِ

وغموضِ الجمالِ

إذا شف عن ذاته

إنه كالزَّبرجد في الرّونقِ المحض (١٩)

٢ -حذف الوجه والأداة : يقول فاروق شوشة :

فنعلِنُ أنَّ الضيقَ اتِّساعٌ

وأن القفارَ جنانٌ

وأن الزَّمان زمانٌ

وأنَّ الهسيسَ الجبانَ صهيل (٢٠)

٣- حذف وجْهِ الشَّبه فقط : يقول محمد إبراهيم أبو سنّة :

من زمان سحيق

لا أحبُّ الوقوف

أقبلي كالشُّروق

أقبلي في العبير

أقبلي في اللَّهب (٢١)

٤- حذفُ الأداةِ فقط : يقولُ بدر توفيق :

نَحْنُ ماءِ البَحْرِ . . خيرُنا . . فآثَرْنا البرودَة

نَحْنُ ماءِ البَحْرِ . . خيرُنا . . فآثرنا المُلوحَة

نَحْنُ ماءِ البَحْرِ . . خَيْرُنا . . فآثرنا انخفاض السَّطح (٢٢)

٥- حذفُ المشبَّه فقط : يقولُ عبد العزيز المقالح :

« إذا زلزلت . . . »

وبكى جسد الأرض

- أيَّتها النَّخلَةُ اليمنيَّةُ - يا امْرَأةَ البُنّ :

كيفَ يباغتُك الأصفر - الموت

والأسود - الحُزْن (٢٣)

فالتَّناصُّ القرآنيُّ في مطلَع الأسْطُرِ يَستَدْعي الآية : ﴿ إذا زُلْزِلتِ الأرضُ ﴾ حيث يكتملُ البناءُ التشبيهي لتصير زَلزلةُ الأرض بُكاءَ لجسدها ،

والاختزالُ هنا يَتّكئ على قُدرة المتلَقي على استحضارِ الدّالِّ الغائبِ مِنْ موروثه المقدَّس .

٦- حَذْف المشبّه به فقط : في قوله تعالى ﴿ أ فَمَنْ شَرَح الله صدْرَه للإسْلام فهُوَ على نُورٍ من ربِّه ، فَوَيْلٌ لِلْقاسيةِ قُلوبُهُم من ذِكرِ اللهِ أولَئِكَ في ضلالٍ مُبين ﴾ .

تقدير الآية : أ فَمَنْ شَرَحَ الله صدْرَهُ للإسلام ، كَمَنْ أقسى قلبه ؟ يدلُّ على المحذوف قوله : ﴿ فوَيْلٌ للقاسية قلوبُهُم ﴾ (٢٤) .

وعلى هذا النَّحو الاختزاليِّ يقول محمد عفيفي مطر :

وهم - واحدًا واحدًا - يجلِسون عَلى العرشِ

يحيّون ، آخرهم مثل أوّلهم ،

فإذا أزِفَتْ لحظةُ الموتِ ماتوا كأيِّهمو (٢٥)

فالسَّطر الأخير يحملُ بنية الاختزالِ الَّتي تستغني عن المشبّه بِهِ لدلالة المقال عليْهِ ، إذ جبر التّركيب يكونُ : (ماتوا كما يموت أيُّهم) .

٧- حذفُ جميعِ الأطراف ما عدا أداةَ التَّشبيه : يقول محمد عيد إبراهيم :

برق فراغ ما لَمْ يعلَمْه ضلّ

راكد كسماءٍ

في مدخلها سراب

ليس عرضة لهدف

إنَّما صارَ

احتمل زمانه فَخَرَج (٢٦)

فالسَّطر قبل الأخيرِ يقدِّمُ أداة التشبيه (صار) دون أن تقترن بأيٍّ من أطرافه ، والحقُّ أن طبيعةَ مثلِ هذا الشِّعر الاختزالي الشَّديد الَّذي يتكئ على المفردات لا التَّراكيب ، وهو ما يحوج المتلقي إلى إكمالِ النّاقصِ بصفةٍ دائمة حتّى يتمكَّنَ مِنَ الوصول إلى النّاتجِ الَّذي يستهدفه المبدعُ ، وعلى هذا الأساس نطرَح الأسْطر مجبورةً كما ارْتَأيْناها ، وهي :

برق فراغٌ ما لم يعلمه ضلَّ في صحراءِ الواقع

فالعالَمُ راكدٌ كسماءٍ ساخنةٍ

في مدخلِها سراب يضيِّع السّائر

ليس عرضةً لهدفٍ يسعى إليه

إنَّما صارَ السَّرابُ حقيقةً تؤكِّد الضَّياع

ودون هذا الجبرِ ينغلق النَّصُّ انغلاقًا كامِلاً على المتلَقّي في كافَّة مستوياته .

٨- حذف بنية التَّشبيه كلِّها : يقول رفعت سلام :

يا يناير ٧٧ ضاجع عشيقتي في الصَّولجانِ

فضاجَعها في المرارة والصَّولجان

قلْتُ : كنْ كرّاسةً وبدنًا فجائيا

فكان (٢٧) .

فقد تمَّ حذفُ بنيةِ التَّشبيهِ في السَّطر الأخيرِ ، إذ تقديرُهُ : فكانَ كرّاسةً وبدنًا فجائيّا . ومن الممكنِ متابعة جملة التَّحوُّلات بنماذجها التَّطبيقيَّة في الخِطاب الأدبيّ قديمًا وحديثًا ، وإنَّما آثَرْت أنْ أتَعامل - غالبًا - مع الخِطاب الحداثيِّ لتَأكيدِ حقيقةِ أنَّ البلاغيّين كانوا على وعي بما بين أيديهم ، كما كانوا على وعي بما يمكِنُ أنْ يئول إليه الخِطابُ الإبداعي ، أي أنَّ نظرتهم كانت ممتدَّة في الأزمنة الثّلاثَةِ : الماضي - الحاضر - الآتي .

ويلاحظُ في كلٍّ ذلك تَدَخُّلُ الحركة الأفقيَّة بالنِّسبَةِ لترتيب عناصر البنية ، على معنى أنَّه ليس هناك التزام مكانيٌّ لكلِّ عنصرٍ ، بل إن التَّحوُّلات قد تنصبُّ على طبيعةِ الطَّرفين المشبَّه والمشبَّه بِهِ ، حيث يؤدّي كل واحدٍ منهما عمل الآخرِ في إنتاج المعنى ، وقد أطلَقَ البلاغيّون على هذا البناء اسم (الطَّرد والعكس) ، حيث يجعل المشبّه به مشبهًا ، والمشبّه مشبَّها بِهِ ،فيؤدّي كلٌّ منهما مُهِمَّةً مُزْدَوِجَة ، حيثُ يشيرُ إلى مهمَّته الأصليَّة أوَّلاً ، ثمَّ يَتَحَمَّل المهِمَّةَ الطّارئةَ ثانيا ، وعلى هذا النَّحو جاءَ قول البحتري :

في طَلْعَةِ البَدْرِ شيءٌ مِنْ مَحاسنِها   وَلِلْقَضيب نصيبٌ من تَثَنيها [٢٨]

معنى هذا كلِّه أنَّ بنية الأساسِ قابلة لتَحوُّلات هائلَةٍ لا يمكِنُ حصرها ، سواء أ كان تَحوُّلاً رأسيّا أمْ أفقيّا - كما سبَقَ أنْ عَرَضْنا - وسواءٌ أ كان التَّحوُّل بالحضورِ أمِ الغياب ، ممّا يجعل البنية ذات كثافة وشفافية على صعيدٍ واحد ، وبساطةٍ وتركيب معًا ، وإفراد وتركيبٍ على حدٍّ سواء .

وتتلخص تحوُّلات عناصر التَّشبيه رأسيّا وأفقيّا على النَّحو التّالي :

الطَّرف الأوّل (أ) المشبّه

رأسيًا :

١ - أ - محسوس

٢ - أ - عقليّ

٣ - أ - خياليّ

٤ - أ - وجدانيّ

٥ - أ - معنى

٦ - أ - صورة

٧ - أ - يؤدّي وظيفة (ب)

أفقيًا :

١ - أ - مُفْرَد

٢ - أ - مُتَعدِّد

٣ - أ - مُرَكَّب

٤ - أ - حاضِر

٥ - أ - غائِب

الطَّرفُ الثّاني (ب) المشبّه بِهِ

رأسيًا :

١ - ب - محسوس

٢ - ب - عقليّ

٣ - ب - خياليّ

٤ - ب - وجدانيّ

٥ - ب - معنى

٦ - ب - صورة

أفقيًا :

١ - ب - مُفْرَد

٢ - ب - مُتَعدِّد

٣ - ب - مُرَكَّب

٤ - ب - حَاضِر

٥ - ب - غائِب

الطَّرفُ الثّالث (جـ) الأداة

وتتمثَّلُ **تحوُّلاتها في تعدُّدها** : الكاف - كأنَّ - مثْل - شبه - إلى آخره كما يتعلَّق **التَّحوُّلُ** بالبعد **المكاني** لها ، حيثُ تحتمل حركة أفقيَّةً تقدِّمها أو تُؤخِّرها ، **أو تأتي مُتَوَسِّطَةً** ، ثم تنتهي تحوُّلاتها بين الحضورِ والغياب .

تحوُّلات الطَّرف الرّابع (د) وجه الشَّبه

رأسيًا	أفقيًا
١- د - حسيّ	١-د - حاضِر
٢- د - عقليّ	٢- د - غائِب
٣- د- خيالي	٣- د - متقدِّم
٤- د - وجدانيّ	٤- د - متأخِّر

٥- د - مزيج من هذه التَّحوُّلات

على أنْ يؤخَذَ في الاعتبار إمكانيَّةُ تداخل مجموعة هذه التَّحوُّلات ، فقد يكونُ (٣) - مثلاً - حِسِّيًا ، يقدِّمُ معنى ، وحسِّيًا يقدِّم صورةً ، وحسِّيًا مفردًا ، ومُرَكَّبًا ، أوْ متعدِّدا ، وكلها احتمالات قائمة في بنية التَّشبيه الصَّريح ، كما يحتملُها بقدرِ محدودِ التَّشبيهُ الضِّمْنيُّ .

بنيةُ الاستعارَةِ

-١-

غالبًا ما يبدأ البلاغيّون حديثهم عن الاستعارَة ، بالحديثِ عَنِ الحقيقة والمجازِ ، بوصفِهما ممثِّلَين لطرفي التَّحوُّل الأساسيِّ ، حيث اعتبروا المجازَ

(فرعًا) عَنِ الحقيقةِ ، بل إنَّ (الحقيقة) نفسها قائمةٌ على التَّحوُّل من مستوى إلى مستوى آخر كما سنرى . وقد حددوا الحقيقة بأنَّها (الكلمة المسْتَعْمَلَةُ فيما وُضِعَتْ لَهُ في اصطلاحِ التَّخاطبِ) ، وعلى هذا تتبدّى الحقيقةُ في منطقة وُسطى بينَ درجةِ الصِّفر ، ودرجة الانحراف ، إذ إن (الوضع) يقتضي وجودَ الدَّوالِّ في حالة انتظارٍ لعملية الوضع أوَّلا ، ثم الاستعمال ثانيًا ، وهذا المستوى يمثِّل درجة الصِّفر الَّتي غادرها البلاغيّون سريعًا إلى مرحلة (الاستعمال) ، وفيها يمكنُ القول (بالحقيقةِ) ، ثمَّ منها يأتي التَّحوُّل إلى (المجاز) أو الانحراف . أي أنَّنا نواجه بعدَّةِ تحوُّلات لكي نَصِلَ إلى الأداء المجازيِّ .

وقد أَلْحَق البلاغيّون بهذا الحدِّ شروطًا أوَّليَّةً ، إذْ يَجِبُ أنْ ترتبطَ (الحقيقة) (بالوضع الَّذي وقع فيه التَّخاطب) ، لأنَّ هناكَ دَوالا اهتزت فيها علاقة التَّطابق مع المدلول ، لكنها ظلَّتْ في منطقة الحقائق ، مع إعطائها مسَمَّيات إضافيَّة هي (الحقيقة العرفيَّة) حيثُ تتخلَّصُ الدَّوالُّ من معناها الوضعيِّ ، لتمتلئ بدَلالات طارئة جاءتها من الاستعمال العرفيِّ ، وبها تصيرُ الدَّلالة المجازيَّةُ جارية مجرى الحقيقة ، لأنَّ المتلَقّي لا يتوقَّف أمامَها ، بل يخترقها مباشرة إلى المقصودِ منها ، ويشيعُ مثل هذا الاستعمال في بنية نحويَّةٍ تقوم على (حذف المضافِ وإقامة المضافِ إليه مقامه) كقولنا : (حُرمت الخمر) والتَّحريمُ على الحقيقَةِ مضافٌ إلى الشّربِ . وقد سار هذا الاستعمال أعرَفَ مِنَ الحقيقةِ ، كما يقول العلويُّ [٢٩] . كما يمتدُّ هذا الإدراكُ اللُّغويُّ إلى ما يصيب الدَّلالةَ من نقصٍ ، بحيثُ يحوِّلها العرف من الشُّمول إلى الخصوص ، فكلمة (الدابة) جاريةٌ في الوضع اللُّغويِّ لكلِّ ما يدب مِنَ الحيوانات ، ثمَّ

اختصَّتْ بِالبهائم ، **وهي** ذوات الأربع من بين سائر ما يدبُّ ، بالعرف اللُّغَوِي ، **ويدخلُ في هذا** ما جرى عليه التَّعارفُ مِنَ المصطلحات الَّتي يستخْدِمُها **أصحابُ العلوم** والحِرَفِ ، فهي وإن كانتْ في غير مجاريها اللُّغَوِيَّة ، فإنَّها أخذت وضعًا جديدًا في هذا الاستعمال ، نتيجةً لتحقُّقِ الفَهْم المشتركِ بَيْنَ المتعاملين بها .

ويندرجُ في هذه الدّائرة ما أسمَوْهُ (الحقيقة الشَّرعيَّة) مثل دَوالٍّ : الصَّلاة والزَّكاة والحجّ ، حيثُ أصبحَتْ معانيها الوضعيَّة منسية تمامًا ، حتّى صارت إلى الحقيقة ، من حيثُ دلالتها على معناها اصطلاحيًا في الخطاب الشَّرعيِّ ، وهنا يكونُ الوضعُ اللُّغَوِيُّ ممثِّلاً لدرجة الصِّفر ، ثمَّ يكونُ التَّحوُّل الثّاني في مجالِ التَّخاطب ليمثِّل مستوى آخر يمكِنُ أنْ يتحوَّل إلى دائرة المجاز (٣٠) .

والمقصودُ (بالوضع) عمومًا ، تعيين اللَّفظ للدّلالة على معنى بنفسه ، فلا مَدْخَلَ للمجاز هنا ، لأنَّ دلالته بقرينةٍ ، كما تَخْرجُ (الكناية) ، لأنَّها مجاوزة للوضع ، لكِنَّها تدلُّ على المعنى بنفسها لا بقرينة ، وإن وافق بعض البلاغيّين على عدِّها من أقسام الحقيقة ، لكِنَّ الجماعة على خروجها منها ، لأنَّها لا تقدِّمُ ناتجها إلا باعتبار إضافيٍّ هو (اللُّزوم) ، واللُّزوم يحتاجُ إلى قرينة ، أي أنَّ الكناية لم تستعمَلْ في معناها الحقيقيِّ ، وإنَّما في لازمه . أمّا (المجاز) فهو (الكلمة المستعملة في غيرِ ما وضعت لَهُ في اصطلاح التَّخاطب) ، والتَّعريفُ كما هو واضحٌ يقومُ على (إعدام الحقيقة) بتحوُّلها إلى بنية طارِئَةٍ هي (المجاز) .

وقد اهتم البلاغيّون بالعَلاقَةِ بين بنيةِ الأساس ، والبنية المتحوِّلة ، وشطروها شَطْرينِ ، الشَّطر الأوَّل يعودُ إلى (غير المشابهة) وإنما تعتمدُ في

تحوّلاتها على العَلاقاتِ العميقةِ الَّتي تعودُ - في مجملِها - إلى (السَّببيَّة والمسببِيَّة) حيثُ تكونُ البنية الأولى سببًا للبنية المتحوّلة ، أو مسبَّبة عَنْها ، وقد أطْلَقَ البلاغيّون على هذا الشَّطرِ (المجاز المرْسل) لتحرُّره من قيد المشابهة .

الشَّطر الثّاني ، هو الَّذي يعتمدُ علاقةَ التَّشبيهِ أساسًا لَهُ ، وقد أسموهُ (الاستعارة) . وقد تنبَّه عبد القاهر الجرجاني - في حديثه عن المجاز - إلى عمليَّة التَّحوُّل الَّتي تمثّل - على نحوٍ مِنَ الأنحاءِ - نوعًا مِنْ تجدُّدِ المواضعة ، ذلك أن الدَّلالَةَ الوضعيَّةَ تَتَطَوَّرُ مع تطوُّر الزَّمن ، دون أن يتحجّر الدَّالُّ مع دلالَةٍ بعينِها ، كما أنّ المجازَ نفسَه قد يتحوَّل إلى وضعٍ جديد ، ومن هنا عرَّفه بقوله : « كلُّ كَلِمَةٍ أريدَ بها غير ما وَقَعَتْ لَهُ في وَضْعِ واضِعها لملاحظة بين الثاني والأول ، فهي مجاز ، وإن شئت قلت : كلُّ كلمة جزت بها ما وَقَعَتْ لَهُ في وضع الواضعِ إلى ما لَمْ توضع له ، من غير أن تُستَأنَفَ فيها وضعًا ، لملاحظة بين ما تجوزُ بها إليه ، وبين أصلها الَّذي وضعَتْ لَهُ في وضع واضعها . »[٣١] فاستئنافُ الوَضْعِ يقطَعُ سلسلة التَّحوُّل ، وهو ما يَعْتَرِفُ بِهِ عبد القاهر ، وبه تخرج اللَّفْظَةُ من دائرة المجاز ، لتعودَ إلى منطقتها السّابقة ، منطقة الحقيقة .

وَيَلْفِتُنا في تعريفِ عبد القاهر تحديده لكلمةِ (الواضع) بإدخال (ال) عليها ، وهو إدخال مقصودٌ - في رأينا - ذلك أنَّ معظَمَ تحديدات المجاز عند البلاغيّين كانت تقدِّمُ كلمة (واضع) نكرة ، أو تُدْخلها في دائرة البناء للمجهول ، على معنى أنَّه واضعٌ غيرُ محدَّدِ الهويَّة ، لكنَّ الرَّجل برؤيتِهِ الفنِّيَّة يَنْقُلُ الدّالَّ إلى دائرةِ المعارفِ ، باعتبارِ الوضع عمليَّة إبداعيَّة تَعْتَمِدُ الوعي لإنشاء الخطابِ الأدبي ، أمّا تنكيرُ الدّالِّ ، فإنَّه يعودُ بِهِ إلى ما شَغَلَ

الدّارسين عن الواضع الأوّل ، وهي مسألةٌ أصبَحَتْ بعيدةً عَنِ العِلْميَّة ، وَمِنْ ثمَّ تجاوزوها إلى المواضعة الفنيِّة المقصودَةِ .

يقودُنا كلُّ هذا إلى خروج المجازِ من نطاقِ العمليَّةِ الاصطلاحيَّةِ الخالِصَةِ ، لأنَّه لا يخضعُ بحالٍ لمسائل القياس والاطرادِ ، وهو ما يعْني اتِّكاؤه على التَّحوُّل المَتجدِّدِ الَّذي يحتاجُ إلى حدَّةِ الذِّهنِ ، وقوَّة الخاطرِ - كما يقولُ عبد القاهر - وهو ما أكدهُ ابنُ الأثير عندما اعتبر توسُّعات المجازِ من ابتداع الأدباءِ ، وليس من أوضاع اللُّغَةِ [٣٢] .

لكنَّ هذا الابتداعَ له مسالكهُ ، لأنَّه يؤدّي بالضَّرورةِ إلى تحطيم العَلاقاتِ القائمة بين مفردات الواقع الخارجي أو الداخلي ، وربما لهذا أجهد البلاغيّون أنفسهم - اقتداءً بالأصوليّين - في الكشفِ عَنِ العَلاقاتِ العميقة الَّتي يتَّكئ عليها المبدعُ في تحوُّلاتِه مِنَ الحقيقة إلى المجاز ، وبخاصَّةِ (المجاز المرْسَل) ، ويبدو أنَّهم - في هذا الكشف - قد اشتطّوا حتّى كادوا يحطِّمون مفهومَ الدَّلالة الوضعيَّةِ خلالَ بَحْثِهم عَنِ العَلاقاتِ العميقةِ ، وقد رصدَ البلاغيّونَ منها شيئًا كثيرًا ، نعْرضُ لأوضحها .

أوَّلُها : تَسْمِية الشَّيء باسم الغاية الَّتي يصيرُ إليها ، مثل تَسْمِيَتِهم (العنب خمرًا) ، وهي عَلاقَةٌ تحوُّليَّةٌ بدايَةً ونهاية ، خارجيًا وداخليًا ، فعلى المستوى الدّاخليِّ ، نَجدُ أنّ التَّحوُّلَ الفعليَّ للعنبِ يكونُ للخمرِ غالبًا . أمّا على المستوى الخارجيِّ ، فإنَّ التَّحول يتحرَّك على أساسي الحضور والغياب ، غياب دالٍّ (العنب) ليحلَّ محلَّه دال (الخمر) ليؤدّي وظيفَتَهُ الدَّلاليَّةَ المزْدَوَجَةَ ، أي (العنب والخمر) معًا .

ثانيها : تَسْمِيَةُ الشَّيءِ بما يشابهه ، وذلك كتسميتهم (المذلَّة العظيمةَ

بالموت) ، و (المرض الشَّديد بالموتِ) ، والواقعُ أنَّ التَّحوُّل يعتمدُ عَلاقَةَ المشابهةِ ، وَهُوَ ما يدفَعُ بالتَّركيب إلى منطقة الاستعارة .

ثالثها : تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ باسم جزئه ، أي اختزال الدال في جزء من دلالته ، كإطلاق (العين على الجاسوس) والتَّحوُّل من طرفٍ إلى آخر يتمُّ هنا لنوع خصوصية ، إذ إنَّ (العين) هي أداة عمل الجاسوس ، وبدونها يفقد صفته التي كانت أساسَ التَّحوُّل .

رابعها : تَسْمِيَة الشَّيء باسم كلِّه في مثل قوله تعالى : ﴿ يَجْعلون أصابعَهُم في آذانهم ﴾ ، أي (أناملهم) ، والتَّحوُّل هنا يأخذُ طبيعة تراجعيَّة ، حيثُ يأتي الانتقالُ مِنَ الكلِّيَّةِ إلى الجزئيَّةِ .

خامسها : تسميةُ الشَّيء باسم سببه ، نحو : (رعينا الغيث) ، أي (النّبات) فسمِّيَ النَّبات غيثا لأنَّه سبَبُهُ ، وهو تحوُّلٌ تراجعيٌّ أيضًا ، لأن حركة الذِّهنِ تنتقلُ من الحاضرِ إلى الغائِبِ من منطقِ السببيَّة .

سادسها : المسببية ، نحو (أمطرت السَّماء نباتا) ، فذِكْرُ النَّبات ، والمقصودُ المطرُ ، والتَّحوُّل هنا يكون أماميّا ، بمعنى أن حركة الذِّهن تبدأ فاعليَّتها من المطر لتتجاوزها إلى المسبَّب عنها وهو النَّبات .

سابعها : تسمِيةُ الشَّيْءِ باسم محلِّه ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَدْعُ نادِيَة ﴾ أيْ أهلُ نادية . ويبدو ضعف التَّحوُّل الدّاخلي في هذه البنية ، لأنها تعتَمِدُ على تحوُّلٍ من نوعٍ آخر ، يقوم على تغييب عنصرٍ تعبيريٍّ ينقلُ الصِّياغَةَ من دائرة الحقيقة إلى دائرة المجاز .

ثامنها : إطلاقُ اسم الحالِ على المحلِّ ، نحو قوله تعالى : ﴿ وأمّا الَّذين

ابيَضَّتْ وُجوهُهم ففي رحمةِ اللهِ ﴾ أطْلَقَت الرَّحمة وهي حالةٌ في مَحلِّها (الجنة) .

تاسعها : تسميةُ الشَّيء باسم آلَتِه ، نحو قوله تعالى : ﴿ واجعل لي لسانَ صدقٍ في الآخرين ﴾ ، أي ذكرًا حسنًا ، والتَّحوُّل هنا يمكِنُ أنْ يتَّكئ على عدَّةِ عَلاقاتٍ لا عَلاقَة واحدة ، فبجانبِ الآليَّةِ ، يمكنُ إضافة (الجزئيَّةِ) ، لأنَّ اللِّسان جزءٌ مِنَ الإنسان المتكلِّم ، ويمكِنُ أن تكونَ العَلاقَةُ إطلاق المَحلِّ على الحالِ ، لأنَّ الذِّكْرَ حالٌ في اللِّسان (٣٣) .

والملاحَظُ في مجموعِ هذه العَلاقاتِ ، أنَّ التَّحوُّل فيها يكونُ أحيانًا من الحقيقةِ وصولاً إلى المجازِ ، وأحيانًا من المجازِ وصولاً إلى الحقيقَةِ ، وبعضُ العَلاقاتِ قَدْ تكونُ خارجَ دائرةِ المجازِ ، وقد اعترض بعض البلاغيّين على هذه التَّقسيمات ، لكنَّها اعتراضاتٌ قد تحدِّدُ خطوط العلاقة ، أو تعمِّقها ، لكنَّها لا تلْغيها ، ذلك أنَّ البلاغيّين قد أهمهم أنْ يُعيدوا للصِّياغَةِ انتظامَها في رصدِ مجموعِ العَلاقاتِ ، فشطروها إلى ما يعود إلى النَّقلِ العقليِّ الَّذي رأينا مجموعة صوَرِهِ في المجاز المرْسل ، وما يعودُ إلى المشابهة وهي الاستعارة .

-٢-

إدراك الاستعارة - إذن - يقتضي التَّحوُّل مِنْ منطقة الحقائق إلى منطقة المجاز عمومًا ، ثمَّ التَّحوُّل من المجازَ إلى الاستعارة على الخصوص ، ومعنى الرُّجوعِ بها إلى منطقة الحقائق ، أنها تعتمد التَّشبيهَ أبدًا ، ومن هُنا حدَّها بعض البلاغيّين بأنَّها « أن تذكر أحدَ طرفي التَّشبيهِ ، وتريدَ به الطَّرفَ الآخرَ ،

مدعيًا دخولَ المشبَّه في جنس المشبَّه به ، دالا على ذلك بإثباتك للمشبَّه ما يخصُّ المشبَّه بِهِ . » (٣٤)

لكِنْ يَبْدو أنَّ البعضَ الآخر كانَ لَهُ تحفُّظٌ على إدخال اسم التَّشبيهِ في تعريف الاستعارة ، لأنَّ هذا يؤدّي إلى تداخُل الحدودِ ، ومن ثمَّ فإنَّ تعريفها يجب أن يكونَ ذا طبيعة استقلاليَّةٍ تفصِلُها عن بنية التَّشبيه ، حتّى ولو كانت متحوِّلة عنه ، إذن فكلُّ اعتراضٍ أو تحفُّظ لا يلغي بحالٍ هذه الطَّبيعة التَّحوُّليَّة الَّتي تستَكِن في بنية الاستعارة .

ويلاحَظُ أنَّ البلاغيّين قد قدَّموا مصطلحًا موازيًا للتَّحوُّلِ هو (النَّقل) ، ومن هنا دار المصطلح في معظمِ تعريفات الاستعارة .

لَكِنْ مِنْ جِهَةٍ أخرى فإنَّ المصطلَحَ لا يختصُّ بالاستعارةِ وحدَها ، بل إنه يتدخَّلُ في تشكيلِ أبنية أخرى كالمجاز مطلقًا ، بل يُمكِنُ أن يستوعِبَ أبنية (حقيقيَّة) (كالأعلام المنقولَةِ) ، مثلُ تسميةِ إنسانٍ (يزيد) ، حيث نُقِلَتِ اللَّفظة من الفعليَّةِ إلى الاسميَّةِ ، وليس ها هنا استعارةٌ أو مجازٌ ، وحاول بعض البلاغيّين تجاوُزَ مرحلة التَّحوُّل الأوَّلي (من التَّشبيه إلى الاستعارة) ، و وجَّهوا رعايتهم إلى التحول الداخليِّ في الاستعارة ذاتها ، وقدَّموا مصطلحًا بديلاً للنَّقل هو (التصيير) أو (الجعل) ، وعلى هذا الأساس عرَّفَها العَلوِيُّ بأنَّها « تصييرك الشَّيءَ الشَّيء وليس به ، وجعلك الشَّيءَ للشَّيء وليسَ له ، بحيثُ لا يلْحظ فيه معنى التَّشبيه صورة ولا حكمًا . » (٣٥)

فالمصطلحانِ الأخيران يؤكِّدان الطبيعةَ التَّحوُّلية لا محالَة ، لكنه تحوُّل داخلي في الدّالِّ يخلصه من مدلوله الوضعي إلى مدلول طارئ ، وقد جاء

الاحتراز في التَّعريف بقوله (وليس به) و (ليس له) من أن يكونَ التَّحوُّل مِن حالةٍ إلى أخرى مطابقَةٍ للأولى ، فإنَّ هذا يكونُ نوعًا من التَّكرار التَّشابهيِّ الَّذي يقدِّمُ شَكْلَ البنية الاستعاريَّةِ ، لكنَّه لا يؤدي إلى ناتجها . وقد أكَّدَ العلويُّ حضورَ التَّشبيه في أعماق الاستعارة باحترازه الأخير الَّذي يَشْتَرطُ عدمَ ملاحظة (معنى التَّشبيه صورةً ولا حكْمًا) ، فهو إعدامٌ لا تتحقَّقُ فاعليَّته إلا مع الوجودِ .

معنى هذا كله أنَّ هناك تلازمًا تحتيا بين الاستعارةِ والتَّشبيهِ ، لكن كيْفَ تَخلُصُ الاستعارةُ لنَفْسِها ، ومتى تغادِرُ التَّشبيه إليها ؟ لقد عرضنا فيما سبق لتحوُّلات بنية التَّشبيه من حيثُ طَرَفاهُ ، ورأيْنا كيفَ أنَّ غيابَ طرف منهما ، أو حتّى الطَّرفين لم يُلْغِ التَّشبيه ، ومن ثمَّ نكونُ في مواجَهَةِ إشكالٍ منهجيٍّ ، وهُوَ أنَّ الاستعارةَ تتجلَّى عند غيابِ أحد طَرَفي التَّشبيه ، وهُوَ ما يؤدّي إلى تداخُلِ البِنيَتين ، وقد تنبَّه البلاغيّون لهذا التّداخُل المتوهَّم ، ورأوا أنَّ تغييب أحد طَرَفي التَّشبيه لا يقعُ إلا في سياق لُغَويٍّ ثنائيٍّ ، على معنى وجود طَرَفين بينهُما تبادلٌ حواريٌّ ، فيعتمدُ أحدُهُما على ما أنتجه الآخر من تراكيب ، فإذا قلنا (أسد) واعتبرنا الدّالَّ تشبيهًا ، كان الاعتبارُ مبنيّا على كلام آخر ، أو سؤال فحواهُ : ما الَّذي يشبهه محمَّد ؟

أما بنية الاستعارة فإن تغييب أي طرفٍ يتمُّ في سياق أحادي ، فعندما نقول : (رأيت أسدًا في المعركة) يكونُ حضورُ بنية الاستعارة لازمًا ، فالاحتكامُ في التَّحوُّل من التَّشبيه إلى الاستعارة يتأتى بالنَّظَرِ في السِّياق ، فإذا كانت عناصر التّشبيه متحقِّقة على المستوى السَّطحي ، فإنَّ هذا يَحْسمُ القول بالتَّشبيه ، أمّا إذا كانت غائبة ، فإن النظر في البنية العميقة ، هو الَّذي يؤدّي

إلى القول بالاستعارة ، لأن الغياب التَّقديري لا يلغي أبدًا كونَ هذا الغائب محلِّقًا في الفضاءِ ، يعملُ على التَّذكيرِ بِهِ لتحقيقِ الشَّكلِ الاستعاريِّ .

والنَّظَرُ في البنية العميقة كان وراء ملاحظة البلاغيّين وجود بنية محايدة بين التَّشبيه والاستعارة ، وهي الَّتي يتحقَّقُ فيها وجودُ طرفي التَّشبيه مع غياب الأداة ، مثل (محمد أسد) ، فهناك من يقول بأن البنية من التَّشبيه الخالِصِ ، لأنَّ المُقارَنَةَ الثُّنائيَّةَ قائمةٌ داخل التَّركيب ، على معنى أنَّ كلَّ طرف له استقلاليَّة وضعيَّة تمنعه من التَّداخُلِ مَعَ الطَّرف الآخر ، وإنْ سَمَحَتْ بإنتاج معنى مشتركٍ بينهما هو (الشَّجاعة) .

أما حُجَّةُ القائلين بالاستعاريَّة ، فهي خلوُّ البنية من آلةِ التَّشبيه ، بالإضافة إلى وَحْدة المنتوج الدّلاليِّ في مثلِ هذه الصّورة ، وقولْنا (رأيت أسدًا) ، فإذا اعتبرنا المثالَ الثّاني استعارةً ، فإنَّ الأمرَ ينطبقُ على المثالِ الأوَّلِ .

وَيوغِلُ البلاغيّون في هذه البنية المحايدةِ ، ويَتَجاوَزون سطحَها إلى عمقِها لتحديدِ دورِها في إنتاج المعنى ، حيث يكونُ الدَّورُ تشبيهيّا أحيانًا ، واستعاريّا أحيانًا أخرى ، وتميلُ البنية إلى الاستعارة إذا كان استدعاء حضور الأداةِ مُخلا بالمستوى البلاغيِّ ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ واخْفِضْ لَهُما جناحَ الذُّلِّ من الرَّحمةِ ﴾ وقوله : ﴿ أذاقها الله لباسَ الجوعِ والخَوفِ ﴾ . فَالخَفْضُ والذَّوق اسْتِعارَتانِ ، ولو ذَهَبْنا نعيدهما إلى مرحلةِ التَّحوُّلِ الأولى وهي التَّشبيهُ بتقدير « اخفض لهما جانبَكَ الَّذي هو كالجناحِ » و « أذاقها الله الجوعَ والخوفَ اللَّذين هما كَاللِّباس » ، كانَ ذلك مضيِّعًا للنّاتجِ الدَّلاليِّ من ناحيةٍ ، وهابطًا عن البلاغيَّةِ من ناحيةٍ أخرى . أمّا إذا كانَ حضورُ الأداةِ في البنية العميقة أمرًا متاحًا ومقبولاً ، فإنَّ ذَلِكَ يسمحُ ببقاءِ البنية في مرحلة التَّحوُّل الأوَّليِّ ، أي

التَّشبيه ، وذلك كقول البُحْتري :

إذا أسْفرتْ أضَاءَتْ شَمْسَ دَجْن وَمالَتْ في التَّعطُّف غصنَ بان

فإن جبر البنية يعود بها إلى حقيقة التَّشبيه ، دون أن يهتز النّاتجُ الدلاليُّ ، حيثُ نقول : (سَفَرَتْ مثل ضوءِ الشَّمسِ ، ومالَتْ في التَّعطف مثل غصنِ البانِ) .

وتستمرُّ هذه المتابعة البلاغيَّة مع البنى العميقة في تركيبين متقاربين في السَّطح ، متباعدينِ في العمقِ ، وهما قوْلنا : (محمد أسد) و (محمَّدٌ الأسَدُ) ، حيث تنحازُ الأولى للاستعارة ، والأخرى إلى التَّشبيه بناءً على المردودِ الَّذي يحيل إليه كلّ دال ، لأنَّ الأداةَ يحسُنُ إظهارها في الثّاني دونَ الأوّلِ ، والمردود العميقُ هُوَ الَّذي يقدِّم تفسيرًا دقيقًا لكلِّ احتمالٍ على حِدَة ، ذلك أن (التَّعريف) في (الأسد) ، ينقلهُ مِنَ الفرديَّة إلى (الجنس) ، ويكونُ النّاتجُ أن (محمدا شبيه بجنس الأسود ، أو بحقيقة الأسديَّة) ، فهناك تحوُّل أساسيٌّ في الدّالِّ ينقلُهُ مِنَ الخصوصِ إلى العموم ، أمّا (التَّنكيرُ) ، فإنَّه يعودُ بالدّالِّ إلى خصوصِهِ وفرديَّته ، وهو ما يعوقُ إنتاجَ التَّشبيهِ ،لتَنْحازَ البنية للاستعارة (٣٦) .

-٣-

إن تحوُّلَ بنية التَّشبيهِ إلى استعارةٍ ، يقتضي استحضارَ عمليَّتين ، إحداهُما تتَّصِلُ بالمستوى السَّطحي ، وهي (حذفُ أحد الطَّرفين) ، والأخرى تتَّصِلُ بالمستوى العميقِ ، وهي (تحميل المذكور دلالة المحذوف) ، فإذا كانت بنية

التَّشبيه تتحقَّقُ في قولنا : (محمد كَالأسدِ) ، فإنَّنا يمكِنُ أنْ تَقومَ بتغييبِ الطَّرف الأوَّل ، فنقول : (الأسد في المعرَكَةِ) أو تغييب الطَّرَفِ الثّاني ، فنقول : (محمد يزأر) . وقد شَرَطَ البلاغيّون اقترانَ الغياب بإشارةٍ توضيحيَّةٍ تَجْعَلُ هَذا الطَّرفَ الغائب محلِّقًا في الفضاءِ النَّصِّيِّ بشكلٍ لازمٍ ، ويستوي في ذلك أن تكونَ الإشارة مقاليَّةً أو حاليَّةً ، المهم أنها تتيح للمتلقي أن يتذكرَ الطرف الغائب لتكتمل عملية الاتصال . أما العملية الثانية ، فتقوم على إعطاء الحاضر دلالة الغائب ، أو لِنَقُلْ إنَّ الحاضر يتخلَّص مِنْ دَلالَتِه الوضعيَّةِ الأحاديَّةِ ، لِيَسْتَوعِبَ دلالةً ثنائيَّةً تجمعُ بين الحاضر والغائب على صعيدٍ واحدٍ ، فإذا قُلْنا : (الأسد في المعركة) ، نكون قد حمَّلْنا (الأسد) معنى (الفارس) ، أي أنَّه أصبحَ دالا ثُنائي المدلول . وإذا قلْنا : (الفارس يزأر) ، نكون قد شحنّا (الفارس) بمعنى الأسديَّة فيأخذ طبيعة ثُنائيَّة أيضًا .

ويصاحبُ عمليَّتي (الحضور والغياب) عمليّتانِ عَميقَتانِ ، هما : (النَّقل والادِّعاء) ، ذلك أنَّنا عندما حمَّلْنا الحاضرَ دلالَةَ الغائبِ ، نكون في مواجهة بناء لُغَوِيٍّ طارئٍ ، أو (منحرف) أو (معدول) عن بنائِهِ الأصليِّ ، إذ المواضعة تقتضي التزامَ كلِّ دالٍّ بِمَدْلولِهِ ، فعندما نهز علاقة التَّطابق بين الدّالِّ والمدلولِ ، وتوسيع الدّالِّ ليشملَ دلالتين معا ، نكون قد تجاوَزْنا الدَّلالَةَ الوضعيَّةَ إلى وضع إبداعيٍّ جديدٍ ، والانحرافُ هُنا لا يتَّصِلُ بالنَّحويَّةِ ، وإنَّما يَخْلَصُ للدَّلاليَّة فحسْب ، لأنّ في قولِنا (الأسد في المعركة) أو (الفارس يزأر) لم نخرج على المحفوظِ النَّحويِّ ، بل كانَ الخروجُ على المحفوظِ المعجميِّ ، من حيث إسنادُ الشَّيءِ إلى غيرِ ما هو له ، فالعمليَّتان العقليَّتان (النَّقل والادِّعاء) ، تعيدان التَّوازنَ إلى بنية الاستعارة ، حيثُ يتم نَقْلُ صِفَةِ الأسديَّة

إلى الفارس أوّلا ، ثم ندعي أنَّ الفارس قد أصبحَ واحدًا من جنسِ الأسودِ ثانيا .

هاتان العمليّتان - إذن - تحافظان على وضعِ الاستعارة في دائرةِ الاتّصالِ اللُّغَويِّ على نحوٍ من الأنحاءِ ، كما توضّحان طبيعةَ التَّحوُّلِ العميقِ المصاحبِ لإنتاجها ، والَّذي به أصبح التَّشبيهُ استعارةً ، فليسَت الاستعارةُ - كما يتصوَّر البعضُ - بنيةً بسيطةً ساذِجَةً ، يتمُّ فيها تحوُّلُ أحدِ الطَّرفينِ للآخر في مستوى السَّطح فَحَسْب ، لأنَّ هَذا الإدراكَ فيه تسطيح بعيدٌ عَنِ الأدبيَّةِ ، وبعيدٌ عن الإيصاليَّة معًا ، فالاستعارة ملازمةٌ لعمليّاتٍ ذهنيَّةٍ ونفسيَّةٍ معقَّدَة ، تَتَنافَرُ مع مثلِ هذا التَّسطيح الَّذي يَدْفَعُ بها إلى دائرة المباشرة ، وذلك عندما يدَّعي البعضُ أنَّ قوْلَنا : (الأسد في المعركة) يلغي الطَّرفَ الأوَّلَ تمامًا ، ويَجْعَلُنا في مواجهة طرفٍ واحدٍ هو (الأسد) ، بحيث يقطعون الطَّريق على التَّشبيه المُسْتَكِنِّ في العمقِ .

وبهذا تكادُ تكونُ فاعليَّة بنيةِ الاستعارةِ خالِصَةً للمستوى العميق ، من حيث أصرَّ البلاغيّون على أنَّ النَّقل لا يتَّصِلُ بالمستوى السَّطحيِّ ، أو المنطوقِ بحالٍ من الأحوالِ ، وإنَّما تَخْلُصُ مُهِمَّتُه لمستوى العمقِ ، لأنني لا آخذ لفظ (الأسد) لكي أطْلِقَه على (الفارس) ، وإنَّما يَجِبُ تجاوُزُ هذا المستوى الصَّوتي إلى المنتوج الدَّلاليِّ ، بحيث تصبِحُ مهمة الدّالِّ إشاريَّةً خالِصَةً أي أنَّ فنيَّةَ الاستعارةِ في تعامُلِها مع المدلولِ . حقيقةً أنَّ الفصل بين الدّالِّ والمدلولِ عمليَّةٌ غيرُ صحيحةٍ ، أو مُسْتَحيلة كما قال ابْنُ جنّي ، وكما قال دي سوسير ، لكِنَّ الَّذي لا خلافَ حَوْلَهُ أنَّ هناك مستوى صوتيًا يرتبطُ بمستوى دلالي ، فالبلاغيّون توجَّهوا إلى الثّاني دون الأوَّلِ ، لأنّه لا قيمة جوهريَّة للوقوفِ عند

المستوى الصَّوتيِّ ، وجَعَلَهُ منوطًا بعمليتي (النَّقل والادِّعاء) ، لأنَّ المقصودَ في النَّقْلِ ، هُوَ الحقائقُ والمعقولات ، إذ إنني لو سمَّيْتُ إنسانًا بالأسد ، لم يكن في هذا أي نوعٍ مِنَ التَّجوُّز ، إنَّما هُوَ مجرَّدُ نقل شكليٍّ لا يتَّصِلُ بالأدبيَّةِ من قريبٍ أو بعيد ، وَمِنْ هنا جاءت مقولة كثير مِنَ البلاغيّين بأنَّ التَّجوُّزَ في الاستعارَةِ عقليٌّ لا لُغَويٌّ ، وظلَّتْ محاولات وضع الاستعارة في إطار لُغَوي ، تمثِّل توجُّهًا للحفاظِ على وضْعِيَّةِ اللُّغَةِ ، لأنَّ إجراءَ الاستعارة يقتضي بالضَّرورَةِ استحضارَ هَذه المواضعةِ بصفةٍ لازمةٍ . لكِنَّ هَذا الاستحضار -أيضًا- يقتضي وجودَ نظرةٍ عميقةٍ في (نقل) الدّالِّ مِنْ مواضعته إلى مواضعةٍ جديدةٍ ، حيثُ لا أطْلِقُ لَفْظَ (الأسد) على (إنسان) إلا بعد تهشيم عَلاقَتِهِ الوضعيَّة وتفتيتها إلى عناصر بسيطةٍ ، على معنى أن الأسديَّة تتضمَّن شكلاً معينًا ، وهيئة خاصَّةً ، وتكوينات عضويَّة مميَّزةً ، من تدويرِ الوجه ، وعرضِ المَقادِمِ ، وغزارة الشَّعر إلى آخره ، كما تتضمَّن مواصفات داخليَّة تأتي الشَّجاعةُ في مقدِّمَتها ، فعندَ النَّقل يتمُّ إهمالُ كلِّ ذَلِكَ ، وحصرُ الدّالِّ في دلالةٍ جزئيَّة هي (الشَّجاعة) ، فاللُّغويَّة هنا تمثِّل مُفارَقَة للمواضعةِ الكلِّيَّةِ والاقتصار على بعض مكوِّناتِها ، فليسَتْ الاستِعارَةُ نَقْلاً لِلَّفظِ جملة وإنَّما نَقْل لبعضِ خواصِّهِ الصّالحةِ للدُّخول في السِّياق المجازيِّ ، وإلصاقِها بالمشبَّه .

-٤-

والنظر البلاغيُّ في تقسيم الاستعارةِ يتكئ على مثل هَذِهِ الملاحظاتِ العميقةِ ، فإذا كانتْ حركةُ المعنى مُتَفَجِّرةً مِنَ الطَّرفِ الثّاني ، أي (المشبَّه به) فإنَّ ذلك يستدعي حضور المشبَّه في التَّركيب ، ليمارسَ فاعليَّتَهُ في إنتاجِ

المعنى ، وفي الوقتِ نفسه يغيب الطَّرف الثّاني (المشبّه به) ليمارس فاعليته على مستويين : مستوى الغياب الَّذي يشْغَلُ المتلقي بالبحثِ عنه ، ومستوى الحضور التَّقديريِّ الَّذي لا يمكِنُ أنْ يتمَّ التَّحوُّل إلا به ، ومن ثمَّ تكونُ فاعليَّةُ الطَّرفِ الأوَّلِ أحاديَّة التَّأثير ، في حين تكون فاعليَّةُ الطَّرفِ الثّاني ثنائيَّة التَّأثير ، فعِنْدَما أقولُ : (الفارس يزأر) ، يتحقَّقُ في ناتِجِهِ ما أشرْنا إليه من فعاليّاتِ إنتاجيَّةٍ وتأثيريَّةٍ ، إذ يحضر (الفارس) مجرَّدًا مِنْ أيِّ خصوصيَّة ، فإذا حضر الطَّرفُ الثّاني عن طريق لازِمِهِ (الزَّئير) ، فإنَّه يمارسُ فاعليَّته في ذاته أوَّلاً ، بتَخْليصِها من مجموعةِ التَّكوينات والمواصفات غير المطلوبة ، ثم يستصفي صفةً بعينِها هي (الشَّجاعة) ، ثم تمتدُّ الفعاليَّةُ إلى الطَّرفِ الأوَّلِ لاستخلاصِ الصِّفة الموافقةِ ، وهي ما أطلَقَ عليْهِ البلاغيّون (وجه الشَّبه) .

وهذا التَّعقيدُ في إجراءِ الاستعارَة يناسِبُ مُهِمَّتَها الإنتاجيَّةَ الَّتي لا يواجه المتلَقّي منها إلا صورتها الأخيرة ، وهي مواجَهة تكفي في استيعاب الصّورة جملة ، لكِنَّ الكشف عن نظامِها ورصد خطوطِها الَّتي تتحرَّكُ حركَةً جدليَّةً ، يقتضي العودة إلى مجموعِ هَذِهِ التَّفاعُلاتِ الدّاخليَّةِ ، وقد أطْلَقَ البلاغيّون على هَذِهِ الصّورة (الاستعارة المكنيَّة) لأنَّها تَرتبِطُ بمضمونِ الإنتاجِ الكنائيِّ ، من حيثُ التَّعامُل مع الدّالِّ ، ثم إهماله باعتماد لوازمه .

أما إذا كان تفجُّر المعنى مِنَ الطَّرَفِ الأوَّل (المشبه) ، فإنَّ الإجراءات تتمُّ على نحوِ معكوسٍ ، حيثُ تصبحُ فاعليَّة الطَّرَفِ الثّاني على مستوى واحدٍ ، هو مستوى الحضورِ ، في حين يمارس الطَّرَفُ الأوَّلُ فاعليَّتَهُ على مستويين : الحضور والغياب ، لكن يلاحظ استمراريَّة تأثيرِ الطَّرَفِ الثّاني في استخلاص الصفة الجامِعَةِ ، لتكونَ نقطةَ الثِّقَلِ الدَّلاليِّ ، فإذا قلنا : (الأسد في المعركة)

يكون للأسد مهمة حضورية ، وهي أقل إنتاجا لوجه الشبه ، لعدم وجود عملية البحث الَّتي كانَتْ تصاحِبُهُ في الصّورة الأولى - كما يرى البلاغيّون - ومن ثَمَّ جاءَتْ دَعْواهُمْ بأنَّ (المكنيَّة) أبلغ من (التَّصريحيَّة) ، وهي الصّورة الثّانيَةُ ، لأنَّ ردَّ الفعلِ إزاء الأولى مدعوم بحركةٍ ذهنيَّةٍ مكثفةٍ ، في حين أن ردَّ الفعل إزاءَ الثّانيةِ بدون دعم ، أو لِنَقُلْ بدعم مخفَّف ، ذَلِكَ أن حضور المشبّه أمر مفترض في الصّورَتين ، لكِنَّ التَّأثير الاستعاريَّ يَتَفَجَّرُ من الطَّرف الثّاني ، فكلَّما تكثفت الحركة الذّهنيَّة ، كلَّما كانَ ذَلِكَ أدعى لتكاثرِ ردودِ الفعلِ .

ويمكنُ رصدُ التَّفوق الإنتاجيِّ للمكنيَّةِ على التَّصريحيَّةِ بالتَّجريدِ التّالي :

المكنيَّة :

الطَّرفُ الأوَّلُ	الطَّرَفُ الثّاني
حاضر	غائب فعلاً + حاضر تقديرًا + تأثير في الطَّرَفِ الأوَّلِ
فاعلِيَّة أحاديَّة	فاعلِيَّة ثلاثيَّة

التَّصْريحيَّة :

الطَّرَفُ الأوَّلُ	الطَّرَفُ الثّاني
غائب فعلاً + حاضر تقديرًا	حاضر + تأثير في الطَّرَفِ الأوَّلِ
فاعليَّة مزدوجة	فاعليَّة مزدوجة

فالفاعليَّة الإنتاجيَّة للطَّرف الثّاني متفوِّقَة تمامًا على فاعليَّةِ الطَّرَفِ الأوَّلِ في البنية الأولى في حين في البنية الثّانيةِ يتساوى الطَّرَفانِ في فاعليَّتِهما

الإنتاجيَّةِ ، وهو ما يتوافق مع ادعاء البلاغيّين بزيادةِ البلاغيَّةِ في المكنيَّةِ عَنِ التَّصريحيَّةِ .

ويستمرُّ النظر البلاغيُّ في متابعةِ تحوُّلات الطَّرَفين ، من حيثُ توافقِهما أو تنافُرهما ، ومن حيثُ فاعليَّة كلِّ طَرَفٍ في الآخر ، فيقسِّمونَ الاستعارةَ إلى (وفاقيَّةٍ) و (عناديَّةٍ) ، وتتحقَّق الأولى عندما تَنْعَدِمُ درجة التَّنافرِ بين الطَّرفين ، مما يسمح باجتماعِهما في مَحلٍّ واحد ، ففي قوله تعالى : ﴿ أو من كان ميتًا فأحييناه ﴾ ، أي (ضالا) (فهديناه) ، نجدُ أنَّ الإحياء والهداية يمكن اجتماعُهما في محل واحدٍ ، على معنى أنَّ الإنسان يوصَفُ بالحياةِ (الهداية معًا في حين أن العناديَّة يتنافر فيها الطَّرفان تنافُرا كامِلاً بحيثُ لا يصحُّ اجتماعُهُما في المحلِّ الواحدِ ، ففي الآيَةِ السّابقةِ نجدُ أنّ (الموت والضَّلال) لا يمكنُ اجتماعُهما في إنسان ما ، ويتَّخِذُ البلاغيّون مِنْ هَذِهِ النَّظرةِ التَّقسيميَّةِ وسيلةً لإنتاجِ دلالات إضافيَّةٍ تستَوعِبُها بنية الاستعارةِ ، مثل دلالة (التَّهَكُّم) في مثل قوله تعالى : ﴿ فبشِّرْهُم بعذابٍ أليم ﴾ ، فالبِشارة والإنذار لا يجتمعان بحالٍ ، ومن ثمَّ جاءَ هذا النّاتجُ العناديُّ التَّهَكُّميُّ .

وفاعليَّةُ البنيةِ الاستعاريَّةِ على هذا النَّحو تأخذُ حركةً أفقيَّةً ضدِّيَّةً أو توافقيَّة :

→ المشبَّه المشبَّه به ← عناديَّةٍ

المشبَّه ← → المشبَّه به

وهو ما يشيرُ إلى انتشار الفاعليَّةِ في البنية الأولى لتغطي ما يسبقها وما يلْحَقُها ، ومن هنا احتملت نواتجَ إضافيَّةً كالتَّهَكُّم ، وهو ما لم يتحقَّقْ مع

البنية الثّانيةِ الَّتي تتميَّزُ بمحدوديَّة مساحتها ، فلا يتاحُ لها إلا إنتاج دلالتها المجازيَّة فحسب ، فضلا عما تحتاجُهُ (العناديّة) من حركةٍ ذهنيَّة مكثفة نستطيع تقبُّل المفارقة الضدِّيَّةِ في المحلِّ الواحِد ، أي مجاوَزَة المدركِ المنطقيِّ واللُّغَوِيِّ ، وتشكيل قالبٍ فكريٍّ طارئ يتحمَّلُ هَذِه النَّواتجَ المتنافِرَةَ .

وتستمرُّ عمليَّةُ رصدِ تحوُّلات الطَّرفينِ في أربع صورٍ تعتمدُ على (الحضور والغياب) ، ولا يمكِنُ إدراكُ هَذا التَّحوُّلِ إلا بوضع بنية التَّشبيه كمرحلة أولى للتَّحوُّل :

التَّشبيه :	أ مثل ب في جـ	حضور جميع الأطراف
الاستعارة المكنيَّة :	أ مثل - في جـ	غياب جزئي
الاستعارة التَّصريحيَّة :	- مثل ب في جـ	غياب جزئي

فإذا تحقَّقَ هذا التَّشكيل الاستعاري ، فإن النَّظر في طبيعة الطَّرفين يَحتَمِلُ أربعة تحوُّلات داخليَّة :

الأوَّل : الطَّرَفُ الأوَّلُ الطَّرف الثّاني

محسوس محسوس

في مثل قوله تعالى : ﴿ واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبًا ﴾ ، فالمستعار (النّار) حسِّيٌّ ، والمستعارُ لَهُ (الشَّيب) حسِّيٌّ أيضًا .

الثاني : الطَّرَفُ الأوَّلُ الطَّرف الثّاني

عقلي عقلي

في مِثْلِ قولِهِ تَعالى : ﴿ مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا ﴾ حيث استعار (الرُّقادَ)

معقولٌ ، (للموتِ) معقول أيضا .

الثّالث : الطَّرف الأول الطرف الثاني

معقول محسوس

كقوله تعالى : ﴿ إنّا لّما طغى الماءُ ﴾ فالمستعار منه (التَّكبُّر) عقليٌّ ، والمستعار له (ظهور الماء) حسِّيٌّ .

الرّابع : الطَّرَفُ الأوّل الطَّرَفَ الثّاني

مجسوس معقول

في مثلِ قوله تعالى ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بالحقِّ على الباطلِ فيدمغه ﴾ ، فَالقَذْفُ والدَّمغ أمران محسوسان من صفات الأجسام ، والحقُّ والباطل أمران معقولان .

ومجموع هذه التَّحوُّلات الذّاتيَّة للطَّرفين ، تعطي مؤشِّرًا واضحًا على أنَّ مفردات الواقعِ كلِّه الخارجيَّة والداخليَّة صالحة للدُّخولِ في دائرة الاستعارة ، دون حجرٍ على المبدعين ، كما أنَّها مِنْ ناحية أخرى تعدّل من بَعضِ المقولات الَّتي أصرَّ عليها بعض البلاغيّين ، من أنَّ الاستعارة تعمَلُ على نقلِ المعقولِ أو المعنويِّ إلى المحسوسِ ، إذ إنَّ هذا النّاتج محصور في بعض التَّحوُّلات دونَ بعضِها الآخر .

ويرصد البلاغيّون تحوُّلاً آخر ينتاب الطَّرَفَيْنِ ، لا من حيثُ مَرْجِعِهما الدَّلالي ، وإنما من حيثُ الصِّيغة الَّتي يأتي عليها كلُّ طَرفٍ ، فعندما يتمُّ إجراءُ الاستعارة في أسماء الأجناسِ تسمّى (أصليَّة) ، وعندما تجري في

الأفعال والحروف تسمّى (تبعيّة) .

والنَّظَرُ في هذا التَّقسيم يؤكِّدُ وعي البلاغيِّين بالمستوى العميق لبنية الاستعارة ، ذلك أنَّ الأصليَّة تجري في أسماء الأجناس ، سواء أ كانت للأعيان كأسد ورجل ، أم للمعاني كالقيامِ والقعودِ .

وأصليَّة الاستعارة تأتي تبعًا لاعتمادِها التَّشبيه ، والتَّشبيهُ يعتمدُ كونَ المشبَّه موصوفًا بمشاركتِه المشبَّهَ به في وجهِ الشبهِ ، وعلى هذا يكونُ المشبَّهُ بِهِ موصوفًا أيضًا ، لأنَّ المشاركة التَّشبيهيَّة تستدعي وجود شيءٍ مُشْتَرَكٍ بين الطَّرفينِ ، والَّذي يَصْلُحُ للموصوفية ، الحقائق دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها والحروف . ويأتي التَّحوُّل في الأصليَّة على النَّحوِ التّالي :

١ - محمد شجاع - الأسد شجاع

٢ - محمد الشُّجاع كالأسد الشُّجاع

٣- محمد كالأسد الشُّجاع

٤ - محمد كالأسد

٥ - (محمد يزأر) أو (رأيت الأسد في الحرب)

فالإجراءات التَّحوُّليَّة كانت في اسم حافظ على حضوره المباشر ، أو حضوره التَّقديريّ ، وأنتج دلالته من خلال صيغته المتضمِّنَةِ صفة (الشَّجاعة) ، لأنَّ الصِّفة لا تقومُ بنفسها ، وإنما تقوم بموصوفِها .

أمّا (التَّبعيَّة) ، فإنَّ إجراءها لا يتمُّ في اللَّفظِ المستعارِ ، وإنَّما في صفته المصدريَّة ، فإذا قلْنا : (نطقت الحال) . جاء التَّحوُّل على النَّحو التّالي :

١ - الدَّلالة تحصلُ بها الفائدة - النُّطقُ تحصلُ بِهِ الفائدة

٢- الدَّلالة تحصلُ بها الفائدة كالنُّطق تحصلُ بِهِ الفائدة

٣- الدَّلالة كالنُّطق في حصول الفائدة

٤- الدَّلالة كالنُّطق

٥- نطقت الحال

فالإجراء التَّحوليّ كان في (المصدر) أوَّلاً ، ثمَّ تبعًا في (الفعل) ثانيا . وكذلك الأمرُ في (الحروف) ، لأنَّ إفادتها للدَّلالة باعتبار متعلقاتها ، ففي قوله تعالى : ﴿ فالتقطه آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدوّا وحَزَنًا ﴾ ، لا بدَّ من تقدير التَّشبيهِ في (لام التَّعليل) فليست (اللام) هنا للعلَّةِ الغائيَّةِ ، لأنَّ (العداوة والحزن) لم يكونا مطلوبين بالالتقاط ، فالتَّجوزُ وقع في (اللام) باعتبارِ أنَّ ما استْقرَّت عليْه عاقبةُ الالتقاطِ مِنَ العداوَةِ ، صيَّرَ الالتقاطَ كأنَّه علَّته الغائيَّة ، بجامعِ ما بَيْنَ العلَّةِ الغائيَّةِ والعداوة الَّتي صارَ إليها الالتقاط ، من شيء مترتب على فعل كان غايته في الواقع ، وإنْ لَمْ يَكُنْ غايته في الذِّهنِ عند حصولِ الالتقاط ، فالعداوَةُ والحزنُ متشابهان ، والعِلَّةُ الغائيَّة - وهي الانتفاع - مشبَّهٌ به (٣٧) . فالتَّحوُّل يتمُّ على النَّحوِ التَّالي :

١ - التَقَطَهُ آلُ فرعون لِيَنْتَفِعوا به فكانَ لَهُم عدوًّا وحزنًا

٢ - التقطهُ آلُ فرعون فكانت العداوةُ والحُزْنُ كَالانْتفاعِ به

٣- التَقَطَهُ آلُ فرعون فكانَ لَهُمْ عدوًّا وحزنًا

٤ - التقطهُ آلُ فرعونَ ليكون لَهُمْ عدوًّا وحزنًا

-٥-

وتَتَجاوزُ التَّحوُّلات حدودَ الطَّرفينِ ، لتتعلَّقَ بما يتَّصِلُ بهما ويربطُ بينهما ، وهو (وجه الشَّبه) أو (العلاقة) الَّتي تجمع بينهما على صعيدِ الإدراكِ الذِّهني والخارجي ، ويرْصُدُ البلاغيّون في هذا السِّياق مجموعَ التَّحوُّلات الذّاتيَّة الَّتي تَنْتَابُ الطَّرفين ، والَّتي سَبَقَ أنْ عَرَضْنا لَها ، وصلتها بالجامع أو العَلاقَةِ .

١-الطَّرَفان حسِّيّان والجامع حسِّيٌّ :

كقوله تعالى : ﴿ واشْتَعَلَ الرَّأسُ شيبًا ﴾ ، فالمستعارُ منه (النار) ، والمستعارُ له (الشَّيبُ) والجامع بينهما (الانبساط) وكلُّها حسِّيَّة .

٢- الطَّرفان حسِّيّان والجامع بينهما عقليٌّ :

كقولِهِ تعالى : ﴿ وآيةٌ لَهُم اللَّيلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النّهارَ ﴾ فالمستعار مِنْهُ (كَشْطُ الجلدِ) عَنِ الشّاةِ ، والمستعارُ لَهُ (كَشْفُ الضَّوء عن مكانِ اللَّيل) وهما حسِّيّان ، والجامع بينهما (ما يعقلُ مِنْ ترتُّبِ أمرٍ على آخر يضادُّه ويَعْقُبُه) .

٣- الطَّرفانِ حسِّيان ، والجامعُ بينهُما مختلفٌ ، فبعضُهُ حسّيٌّ ، وبعضُهُ عقليٌّ . نحو قولِنا : (رأيت شمسًا) والمقصود (إنسانًا كالشمس) في حسْن الطَّلْعَةِ ، ونباهة الشَّأنِ ، فالإنسان والشَّمسُ وحسن الطَّلعة حسِّيّات ، ونباهة الشَّأن عقليٌّ .

٤- الطَّرَفان عَقْلِيّان ، والجامع بينهما عَقْليّ .

كقوله تعالى : ﴿ قالوا يا وَيْلَنا مَنْ بَعَثَنا من مرقدنا ﴾ فالمستعارُ منه الرُّقادُ ، والمستعارُ لَهُ الموتُ ، والجامع عدم ظهور الفعل ، والثَّلاثة عقليَّة .

٥- المستعارُ منه محسوسٌ ، والمستعارُ له معقولٌ ، والجامع عقليٌّ .

كقولِه تعالى : ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ فإنَّ المستعارَ منه (كسر الزجاجة) ، وهو حسِّيٌّ ، والمستعار له (التَّبليغ) وهو عقليٌّ ، والجامع (التَّأثير) ، وهو عقليٌّ .

٦- المستعارُ منه عقليٌّ ، والمستعارُ لَهُ حسِّيٌّ ، والجامع عقليٌّ .

كقوله تعالى : ﴿ إنا لما طغى الماء ﴾ ، فالمستعار له (كثرة الماء) وهو حسي ، والمستعار منه (التَّكَبُّر) وهو عقليٌّ ، والجامع (الاستعلاءُ المفْرِطُ) عقليٌّ .

وتجريدُ هذه التَّحوُّلات يأتي على النَّحوِ التّالي :

	الطَّرَفُ الأوَّل	الطَّرَفُ الثّاني	الجامع
١-	حسِّيّ	حسِّيّ	حسِّيّ
٢-	حسِّيّ	حسِّيّ	عقليّ
٣-	حسِّي	حسِّيّ	بعضه حسِّيّ وبعضه عقليّ
٤-	عقليّ	عقليّ	عقليّ
٥-	عقليّ	حسِّيّ	عقليّ
٦-	حسِّيّ	عقليّ	عقليّ

ويلاحظ على هذا التَّجريد :

(أ) توازن الطَّرفين في مجموع التَّحوُّلات ، حيثُ يأتي الطَّرَفُ الأوَّلُ حسِّيًا في أربع تحوُّلات ، وعقليًا في تحوُّلينِ ، وكذلك الأمر في الطَّرَفِ

الثّاني ، أي أنَّ المحسوسات تمثِّل منطقة أكثرَ صلاحيَّةً لفاعليَّة الاستعارَةِ .

(ب) أنَّ حسيَّةَ الطَّرفينِ تنتجُ دلالةً عقليَّةً أو حسيَّةً .

(ج) أنَّ عقليَّةَ الطَّرفينِ لا تنتجُ إلا دلالة عقليَّة .

(د) وجودُ طرفٍ عقليٍّ يحوِّلُ النّاتجَ دائمًا إلى العقليَّةِ .

(هـ) أنَّ النّاتج الاستعاريَّ يميلُ إلى العقليَّةِ ، حيثُ كان خالِصا للحسيَّةِ في أربعة تحوُّلات ، ومشاركًا للحسيَّةِ في تحوُّل واحدٍ ، وخالِصًا للحسيَّةِ في شكلٍ واحدٍ .

(و) ينكشفُ من كلٍّ هذا ، أنّ المنْطقة الأثيرة للنّاتج الاستعاريِّ تميلُ إلى تجاوزِ الحسِّيِّ ، لتكونَ محلَّها المختار ، حركة الذِّهن ، بقدرتها على الرَّبط والاستنتاجِ ، وهو عكسُ التَّحوُّل الدّاخليِّ للاستعارةِ الَّذي يميلُ إلى التَّعامل مَعَ المحسوسات ، وهو ما يعني أنَّها تنحاز غالبًا إلى فطريَّةِ اللُّغَةِ ، عندما كانت الحسِّيّات ركيزة مواصفاتِها الأولى ، أمّا النّاتجُ فإنَّهُ لم يتقيَّدْ بهذه الفطريَّةِ ، وإنَّما جاوَزَها إلى الفضاء العقليِّ في رصدِ مجموعِ النَّواتج الدَّلاليَّة .

ز- أنَّ الجامع ، أو العلاقَة بين الطَّرفين ، قد تكون ذات طبيعة شموليَّةٍ ، فتستوعِبُ الطَّرفينِ في داخلها ، وقد تكونُ ذات طبيعة محدودَةٍ ، بحيثُ يتَّسعُ كلُّ طَرَفٍ عليها ، وبمعنى آخر ، فإنَّ الجامع قد يستغرقُ الطَّرفين ، أوْ قَدْ يَسْتَغْرِقانه .

ففي حديث الرَّسولِ ﷺ عن الغازي « كلَّما سمع هَيْعَةً أو فَزْعَةً طارَ عَلَيْهِ » (أي الفرس) ، نَجدُ أنَّ الجامع بين المستعار له (عدا) ، والمستعار منه (طارَ) هُوَ قطعُ المسافة ، وهو أمرٌ يعمُّ الطَّرفينِ ، لأنَّهُ أوْسَعُ مِنْهُما .

أمّا عنْدما نقول : (رأيت الأسَدَ في المعركةِ) ، فإنَّ الجامعَ بين (الفارس والأسَدَ) وهُوَ (الشَّجاعة) ، أمرٌ جزئيٌّ في كلِّ طرفٍ ، وهذا كلُّهُ يعني أنَّ حركةَ الذِّهنِ في إدراك النّاتج يَجِبُ أنْ تكونَ مجاوِزةً للسُّطوح ، مُتَوَجِّهة إلى الأعماقِ بصفةٍ دائمةٍ .

-٦-

وتمتدُّ نظرةُ البلاغيّين في استيعاب بنية الاستعارةِ ، تبعًا لامتدادِ البنية نفسِها ، إذ يُقدِّمونَ تقسيمًا إضافيًا يرصُدها في حالَةِ انكماشِها ، أو اقتصارها على عناصرِها الأساسيَّةِ ، وفي حالة انتشارها باستيعاب دَوالٍّ إضافيَّةٍ تنتمي إلَيْها ، وهو ما يؤدي إلى كثافة النّاتجِ بالإيغالِ في التَّجوُّزِ ، ويقومُ هذا التَّقسيمُ على أشكال ثلاثة .

الأوَّل : البنيةُ المحايدَةُ ، وهي الَّتي أطْلَقوا علَيْها (المُطْلَقة) .

الثّاني : يكونُ بالانتقالِ من درجة الحيادِ ؛ ليزدادَ الإيغال في التَّجوُّزِ ، وهو ما أطْلَقوا علَيْهِ (المرشَّحَةِ) .

الثّالثُ : وهُوَ الَّذي ينزلُ عن درجةِ الحياد بتخفيف حدَّةِ التَّجوُّزِ ، وهي الاستعارةُ (المجرَّدة) . والمُطْلَقَةُ تتشَكَّل من بنية مُكتَمِلة (طرف أول + طرف ثانٍ) أحدهما غائب ، ثمَّ علامة أوْ قرينة تشيرُ إلى هَذا الغائبِ ، كما لو قُلْت (رأيتُ الأسدَ في الحرب) ، فالطَّرَفُ الأوَّل (الفارس) غائب ، دلَّتْ عَلَيْهِ القرنيةُ (في الحرب) ، والطَّرَفُ الثَّاني حاضرٌ يؤدّي مُهِمَتَهُ المجازيَّةَ في نقل بعضِ مواصفاته إلى الطَّرف الأوَّل ، فالحياد هنا يأتي بالنَّظَرِ في النّاتجِ المساوي

للبنية تمامًا ، وبالنَّظَرِ في تساوي الطَّرفين في درجة الأهمِّيَّةِ .

أما المُرَشَّحَة ، فإنَّها تَتَجاوَزُ منطقةَ الحيادِ ، عندما تضيفُ إلى القرينةِ ، بعض المواصفات الَّتي تتعلَّق بالمستعار منه ، وهو ما يعني أنَّ العنايَةَ تخلُصُ للطَّرَفِ الثّاني على حسابِ الطَّرَفِ الأوّلِ ، أي أنَّ هذا التَّشكيل يساعِدُ في الإيهام بأنَّ الطَّرَفَ الثّاني أصبحَ صاحِبَ السيادَةِ في إنتاجِ المعنى ، سواء أكان حاضرًا أمْ غائبًا ، ففي قوله تعالى : ﴿ أولئِكَ الَّذين اشتروا الضَّلالة بِالهُدى فما رَبِحَتْ تِجارَتُهم ﴾ استعارَ (الشِّراء) (للاختيار) ، ثمَّ رشحه (بالرِّبح والتِّجارة) اللَّذين هما من متعلِّقاتِ الشِّراء .

فإذا وصَلْنا إلى (المُجَرَّدة) وَجَدْناها تنزِلُ عن درجةِ الحيادِ ، بتحديدِ فاعليَّة المستعارِ مِنْهُ ، والتَّوجُّه إلى العنايَةِ بالمستعار لَهُ ، أي البنية هنا تكادُ تَتَماس مع (الحقائق) ، أو لِنَقُلْ إنَّها تقترِبُ مِنْها بتأكيدِ فاعليَّةِ الطَّرفِ الأوَّل ، ففي قول كثير :

غَمْرُ الرداء إذا تبسَّم ضاحِكًا عَلِقَتْ لِضِحْكَتِهِ رِقاب المالِ

نَجدُ أنَّ المستعارَ مِنْهُ هُوَ (الرِّداء) ، والمستعار لَهُ (المعروف) ، بجامع الصَّونِ والسَّترِ ، وَقَدْ جاءَت الصِّياغَةُ بما يؤكِّد مُهِمَّة المستعارِ لَهُ (غمر) ، لأنَّها صفةٌ تلائِمُ المعروفَ لا الرِّداء .

وقد أضافَ بعض البلاغيّين قسمًا رابعًا يجمعُ بين (التَّرشيحِ والتَّجريدِ) ، وهو ما يمكِنُ أنْ ينتمي إلى البنية المحايدة ، نتيجة لارتفاع درجة العناية بالطرفين معا ، فعندَما أقولُ : (رأيت أسدًا يزأرُ في المعركَةِ ، نَجدُ أن الإضافَتَين تتعاندان ، إحداهما تؤكِّدُ الطَّرفَ الثّاني (الأسد) ، والأخرى تؤكِّد

الطَّرفَ الأوَّلَ (الفارس) .

وتجريد هذا التَّقسيم يأتي على النَّحوِ التّالي :

١- المُطْلَقَة : طرف أوَّل - طرف ثانٍ - قرينة - قطع الاستعارة .

٢- المرشحة : طرف أوَّل - طرف ثانٍ - قرينة - استعادة للطَّرف الثّاني .

٣- المجرَّدة : طرَف أوَّل - طرف ثانٍ - قرينة - استعادة للطَّرفِ الأوَّل .

أي أن الحياد مرتبط بحضورِ كلٍّ طَرَفٍ في البنية مرَّة واحدةً ، سواء كانَ الحضورُ بِالفعلِ ، أوْ بِالقوَّةِ ، أمّا التَّعالي على منطقةِ الحيادِ ، فإنَّه يكونُ باستعادة الطَّرف الثاني عن طريق لوازمه ، أو مواصفاته ، تأكيدًا لمهمَّته في إنتاجِ المعنى ، والنُّزول عَنِ المنطقَةِ يكونُ باستعادَةِ الطَّرف الأوَّل لتأكيد المُهِمَّة نفسها .

٤- المُرشَّحة المجرَّدة : طرف أوَّل - طرف ثانٍ - قرينة - استعادة كلٍّ مِنَ الطَّرفينِ ، فهي تعودُ إلى البنية الأولى (المُطلَقة) ، من حيث توازي الطَّرفين في الحضور ، ومن ثمَّ توازيهما في أداءِ مُهمَّتهما في إنتاجِ المعنى .

واللافت أنَّ البلاغيّين في رصدِهم لبنية الاستعارَةِ ، ومهمَّتِها المجازيَّةِ لاحظوا أنَّ هناك بنيةً طارِئَةً تؤدِّي المهمَّةَ ذاتَها دونَ أنْ تعتمدَ على حضور الطَّرفينِ أو عدم حضورِهما ، أوْ لِنَقُلْ إنَّ الصِّياغة تتداخَلُ فيها الحدودُ بين الطَّرفين حتّى يصيرا إلى بناءٍ واحدٍ ، يعتمدُ - في أداء مُهمَّتِه - على خَلْخَلَةِ المواضعَةِ ، فَهُوَ يؤدّي مُهِمَّةَ الاستعارةِ دونَ أن يأخذَ شكلَها ، وقد أطلق البلاغيّونَ عَلى هذه البنيةِ اسم (التَّمثيل) ، حيثُ يكونُ المستهدفُ البلاغيُّ التعبير عن معنى بعبارة وضعية ، فيتمُّ العدولُ عن المعنى والعبارَةِ ، إلى معنى

آخر يكونُ مساويًا للمعدولِ عَنْهُ ، كقولِ الوليد بن يزيد : « فإنّي أراكَ تقدِّم رجلاً وتُؤخِّرُ أخرى ، فإذا أتاكَ كتابي هذا ، فاعتمد على أيِّهما شِئْتَ ، والسلامُ . »

فَقَدْ شبَّهَ صورة المُتردِّد بِمَنْ قامَ ليذهب ، فتارة يريد الذَّهابَ ، فيقدِّم رجلاً ، وتارَةً لا يريدُ فيؤخِّرُ أخرى ، فالاستعارَةُ هنا في المجموعِ ، ولهذا تخالِفُ مجازَ الإفرادِ لأنَّ التَّجوُّزَ فيهِ يقعُ في الكلِمَةِ المفْرَدَةِ ، ويخالِفُ المجازَ العقليَّ ، لأنَّ المجاز فيه يقعُ في الإسنادِ ، أمّا التَّمثيل ، فالمفردات فيه حقائق ، والتَّجوُّزُ يَقَعُ في مجموعِها . ويفارقُ الكناية - كما سنرى - لأنَّ مدلولَ لفظِها يكونُ واقعًا ، والتَّمثيلُ لا يتحقَّقُ فيهِ ذلك .

والَّذي لا شكَّ فيهِ أنَّ هذا الجهدَ البلاغيَّ حولَ الاستعارة ، قد استطاعَ أنْ يحيطَ بها في جميع مستوياتها ، وفي كلِّ تحوُّلاتها ، وحدَّدَ خطوطَها الَّتي تتحرَّكُ أفقيًا ورأسيًا ، وهُوَ ما يعني إدراكَ البلاغيين لبعد التعقيدِ في البنية ، وأنّ استيعابَها يقتضي تحرُّكًا تحليليًا وتركيبيًا على صعيدٍ واحدٍ ؛ مما ينفي عنها السَّذاجةَ أو البساطةَ الَّتي تتقبَّلُها في صورتها الأخيرة ، دون محاوَلَةِ تجاوزِ هذه الصّورة إلى خلفيّاتها الذِّهنيَّةِ .

بنية الكناية

-١-

يَنْطَلِقُ الفكر البلاغيُّ في الكشفِ عن هذه البنية من كونها بنية محايدَةً بينَ الحقيقَةِ والمجازِ ، ذَلِكَ أنّ حدودَها المعرفيَّة تعتمدُ على « تَرْكِ التَّصريحِ بذكْرِ الشَّيءِ إلى ذكرِ ما يلْزَمُهُ ، لينتَقِلَ من المذكورِ إلى المتروكِ . » [٣٨] واستهدافُ

اللازم لا يمنعُ من إرادةِ المعنى الأصليِّ مَعَهُ ، أي أنَّ المعنى الحقيقيَّ والمجازيَّ مطروحان في السِّياق ، وقابلان للقَصْديَّة ، سواء أكَانَتْ علاقة اللُّزوم هنا عرفيَّة أوْ عقليَّة .

معنى هذا أنَّ الكناية بنية ثُنائيَّة الإنتاجِ ، حيثُ تكونُ في مواجهة إنتاجٍ صياغيٍّ لَهُ إنتاجٌ دَلاليٌّ موازٍ لَهُ تمامًا بحكمِ المواضعَةِ ، لكن يتمُّ تجاوُزُه بالنَّظرِ في المستوى العميقِ لحركة الذِّهنِ الَّتي تمتلك قدرةَ الرَّبط بين اللَّوازمِ والملزومات ، فإذا لم يتحقَّق هذا التَّجاوزُ ، فإنَّ المُنتَجَ الصِّياغيَّ يظلُّ في دائرةِ الحقيقةِ .

ويلاحظُ أنَّ عمليَّة التَّجاوز للمستوى السَّطحيِّ مرتبطةٌ أساسًا بعمليَّةِ (القصد) مع الاحتفاظ للمعنى الموازي بحقِّ الحضورِ التَّقديريِّ ، لأنَّ تغييبه تمامًا ، يعني الانتقال من بنية الكنايَةِ إلى بنية المجاز عمومًا ، فالكناية يتجاذبُها طَرَفان حقيقة ومجاز على النَّحوِ التَّالي :

حقيقة ← الكناية → مجاز

وهذا التَّجاذُبُ لا يقتضي غَلَبَة طَرَفٍ على الآخر حتّى تحافظَ البنية على حقيقتها المعرفيَّة المفارقة للحقيقة والمجاز ، حيث تعتمدُ المفارقة على القرائن الملازمة ؛ إذ إن ظهور النّاتج الكِنائيِّ تمتنعُ معه ظهور القرائن الحاجبة للمعنى الحقيقيِّ ، وَهو ما يتيحُ إدراكَ ناتجين على صعيدٍ واحدٍ ، وهو ما لا يمكِنُ تحقُّقُه في بنية المجازِ ، إذ لا تصحبُها قرينةٌ ما مانعة من إدراك المعنى الحقيقيِّ ، وهو ما يؤكِّد وقوع الكناية في منطقةٍ وسطى بين الحقيقةِ والمجاز ، إذ لا يمكِنُ الميلُ بها إلى دائرةِ الحقيقةِ لِتَستَقِلَّ بها ، لأنَّ الصِّياغَةَ لم تنتجْ معناها فحسب ، بل أنتجت لازمًا مرافقًا لها ، كما لا يمكِنُ أن تستقلَّ بها دائرةُ المجاز ، لعدم وجود

القرينة المانعة من إرادة المعنى الوضعيّ .

ولا يمكِنُ أن يكونَ تصوُّر بنيةِ الكنايَةِ على هذا النَّحوِ الثُّنائيِّ مؤدّيًا إلى التَّناقضِ ، أوِ التَّصادمِ بين الصياغة وناتجها ، لأن اللفظ قد أنتج الحقيقَةَ والمجازَ مَعًا ، ذلك أنَّ الازدواجَ الإنتاجيَّ ليس راجعًا إلى الاستعمالِ لأني لم أستعمِلِ اللَّفظَ لإنتاج الدَّلالتين معًا ، بل راجعٌ إلى الإفادة ، فالاستعمالُ مرتبطٌ بالحقيقة الوضعيَّةِ ، أمّا الإفادَةُ فهي الَّتي ترتبطُ باللُّزومِ الطارئ ، فعندما نقول : (فلان طويل الثَّوب) يكون طول الثَّوب مستلزمًا لطولِ القامة ، فقد استعمل اللفظ في لازم معناه دون أن يعوق ذلك إرادة طول الثَّوب على الحقيقة ، وهو ما يعني حضور المعنى الأوَّل والثاني إلى رحاب الصِّياغَةِ .

معنى هذا أنَّ الكناية تشاركُ الاستعارَةَ في إنتاجِ الدَّلالَةِ ، ومِنْ هُنا جَعَلَها ابنُ الأثير جزءًا منها ، فنسبةُ الكناية للاستعارَةِ نسبةُ خاصٍّ إلى عامٍّ ، فيقالُ كلُّ كنايةٍ استعارَةٌ ، وليسَ كلُّ استعارَةٍ كنايَةً (٣٩) ، فكلاهما عمليَّة (إثبات وتقرير) . فالتَّحوُّل من البنية الأصليَّة إلى البنية الكنائيَّة يكادُ لا يفترقُ في إنتاج المعنى عمومًا ، (فمحمَّدٌ كريمٌ) تساوي دلاليًا (محمَّد كثيرُ الرَّماد) في إنتاجِ معنى الكرمِ ، وإنَّما تأتي الإضافة الحقيقية في البنية الثّانية من أنَّها تثبت وتقرِّرُ المعنى الكنائي عن طريقِ تدخُّلِ العقلِ في استخلاص اللازم من الصِّياغَةِ .

وتتأكَّد عمليَّة (الإثبات) من ازدواجية التصوُّر العميق للبنية ، ذلك أنها تقوم على (إثبات الصِّفَةِ بإثبات دليلِها) وإيجابها بما هو شاهد في وجودها ، وذلك آكدُ للدلالة من أن تجيء إليها فتثبتها ساذِجًا غفلاً (٤٠) .

والنَّظرُ في البناءِ الشَّكليِّ والعميقِ للكنايَةِ يدلُّ على اعتمادِها عمليَّتي

(الخفاء والظُّهور) أبدًا ، وقد بدأ عبد القاهر الجرجاني هذا الملحظَ عندما جَعَلَها : أن يريدَ المُتكلِّم إثبات معنى من المعاني ، فلا يذكُرَه باللَّفظ الموضوع لَهُ في اللُّغَةِ ، ويأتي بتاليه وجودًا ، فيومئ به إليه ، ويجعله دليلاً عليه ، ثمَّ تَبِعَ عبد القاهر جمهورُ البلاغيّين ، إذ جَعَلَها بدر الدين بن مالك : تَرْكُ التَّصريح بالشَّيْءِ إلى مساويه في اللُّزومِ ، لينتقلَ منه إلى الملزوم ، كما جعلها ابن الأثير : كلُّ لفظٍ دالٍّ على معنى يجوزُ حمله على جانبي الحقيقة والمجازِ بوصفٍ جامعٍ بينهما ، ويختارُ العلويُّ أنْ يعرفَها بأنها : اللَّفظ الدّالُّ على معنيين مختلفين حقيقة ومجاز من غيرِ واسطةٍ لا على جهةِ التَّصريحِ (٤١) .

-٢-

ويسيرُ الإنتاجُ الكنائيُّ في خطوطٍ ثلاثةٍ رئيسيّةٍ ، لأنَّ المستهدَف قد يكونُ صِفةً بعينها ، أو موصوفًا محدَّدًا ، أو يكونُ المستهدَفُ رَصدَ العلاقَة الّتي تجمعُ بينهما ، أو بمعنى آخر نسبة أحدهما للآخر ، وإن كانَ التَّدقيق يمكِنُ أنْ يعودَ بالخطِّ الثّالث إلى الأوّل والثّاني ، لأنَّه ليسَ مِنَ المعقولِ أن يكونَ الهدفُ إنتاجَ صفةٍ مجرَّدة ، أو إنتاجَ موصوفٍ مجرَّدٍ ، بل لا بدَّ من حلول الصفة في موصوفٍ ، والموصوفُ لا يستحقُّ أنْ تطلقَ عليهِ هذه التَّسميَةُ إلا إذا تعلَّقَتْ به الصِّفَةُ .

فإذا نَظَرْنا إلى إنتاجِ الصِّفة ، فسوفَ نَجدُ أنّ المقصود بها الوصفُ المعنويُّ ، لا النَّعت النَّحويّ ، حيثُ تتركّز فاعليَّة الصِّياغَةِ على إنتاجها ، وهنا تتدخَّلُ عمليَّة التَّحوُّلِ الدّاخليِّ ، حيث يتمُّ الوصول إلى النّاتج مباشرةً ،

فتكونُ الكناية قريبةً ، وقد يكونُ الوصول إليها بعيدًا لوجودِ مجموعَةٍ من التَّحوُّلات اللُّزوميَّة ، ويمكن أن نسمّي الأولى (بسيطة) لافتقاد (الوسائط) ، والثّانية (مُرَكَّبة) لتعدُّدِ الوسائط . فالقريبة مثل قولهم : (فلان طويل النِّجاد) كناية عن طول القامة ، ويكون التَّحوُّل فيها على مرحلة واحدةٍ :

١ - محمَّد طويل النِّجاد .

٢- محمَّد طويل .

أمّا البعيدة فإنها تحتاجُ إلى مجموعة تحوُّلات للوصول إلى النّاتج المقصودِ ، كقول الشّاعر :

وما يكُ من عيب فإني جبانُ الكلبِ مهزولُ الفصيلِ

فالمتلَقّي لا بدَّ وأن يتحرَّكَ حركةً تراجُعيَّةً .

المرحلة الأولى : جبنُ الكلب عن الهرير في وجه من يدنو من الدّار ، مع أنَّ الهريرَ في وجه الغريبِ أمرٌ طبيعيٌّ .

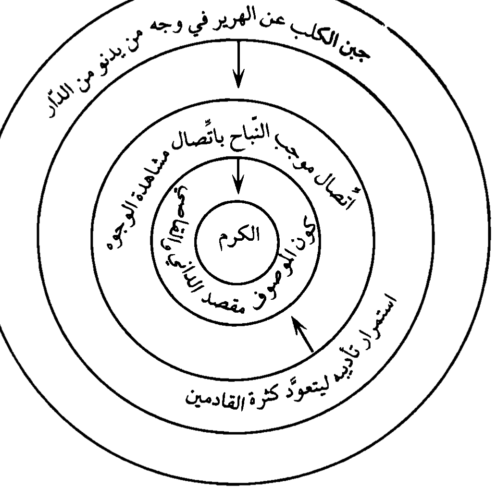
المرحلة الثّانية : استمرارُ تأديبهِ ليتعوَّد كثرةَ القادمين .

المرحلة الثّالثة : استمرارُ موجب النّباح باتِّصال مشاهدة الوجوه .

المرحلة الرّابعة : كون الموصوف مقصد الداني والقاصي .

المرحلة الأخيرة : اشتهاره بحسنِ قرى الأضياف .

وإن كان الملاحظُ في هذه التَّحوُّلات أنَّها تأخذ طبيعةً تداخليَّةً في شكلِ دوائر للمعنى :



فالتّحوُّل يبدأ مِنَ الحقيقة المباشرة ، ثمَّ يضيق تدريجيًا للوصول إلى الدّائرةِ الأخيرةِ وهي (الكرم) مرورًا بالمراحلِ السّابقة . ودون اعتبارِ هذه العمليَّة ، يكونُ الوصولُ إلى النّاتجِ الكنائيِّ نوعًا من التَّخمين غير اللازم .

أمّا الخطُّ الثّاني فَهُوَ الَّذي يعملُ على إنتاج (الموصوف) دون التَّصريح به ، وهنا تكونُ البساطَةُ والتَّعقيدُ مخالفتين لما اعتبرناه في الخطِّ الإنتاجيِّ الأوّلِ ؛ إذ تكونُ البساطةُ مقصودًا (وحدة المعنى) أو (المعنى الواحد) ، والمراد بوحدة المعنى أنْ لا توجدَ هُنالكِ أجناسٌ مِنَ المعاني ، لا ما يقابلُ التَّثنيَةَ والجَمْعِيَّةَ ، كما إذا اتفق أن للشَّيء صفة اختصَّت به ، فيذكَرُ لَفْظُ تِلْكَ الصِّفَةِ ليتوصَّلَ بتصوُّرها إلى الموصوف ، أي إلى ذاته لا إلى وصفٍ من أوصافه ، كقولنا

(المضياف) كناية عن (محمَّد) ، وكقول الشاعر كناية عن القلب :

الضّاربينَ بِكُلِّ أبيَض مِخْذَمِ والطّاعنينَ مَجامعَ الأضْغانِ

والتَّحوُّلُ في مثلِ هذه الكناية يتمُّ على مرحلة واحدة ، فوحدةُ المعنى و وحدة التَّحوُّل هما اللَّذان أكسباها صفة البساطة (٤٢) .

أمّا التَّعقيدُ فَهُوَ الَّذي يتأتى بالانتقال مِنَ الوَحْدَةِ إلى الكثرة على مستوى المعنى ، وعلى مستوى التَّحوُّل ، كما نقول كناية عن الإنسان : (حي ، مستوي القامة ، عرض الأظفار) فإنه لو كني عن الإنسان باستواء القامة وَحْدَه لشاركه غيره كبعض الشَّجر ؛ إذ المقصودُ بالاستواءِ نفي الاعوجاج ، ولو كني عنه (بالحي) لساواه الحيوان من غير الإنسان ، ولوكني (بعرضِ الأظفار) وحدهُ لَساواهُ (الجملَ) مثلاً ، بخلافِ مجموع الأوصافِ الثَّلاثة الَّتي يختصُّ بها الإنسان ، لكنَّ إدراكَها يحتاجُ إلى نوعِ تأملي بخلافِ البسيطة .

لكن يلاحظُ أنَّ التَّحوُّلَ في البنية المعقَّدَةِ يأخذُ طبيعةً أفقيَّةً لا دائريَّة كما في الكناية عن الصِّفة ، حيثُ يتمُّ التَّحوُّل من العمومِ إلى الخصوص على النَّحو التّالي :

الحياة ⟵ استواء القامة ⟵ عرض الأظفار ⟵ الإنسان .

الخطُّ الثّالث هو الكناية المطلوب بها (نسبة) ، أي نسبة شيءٍ ، كقول الشّاعر :

إن السَّماحة والمروءَةَ والنَّدى في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابنِ الحَشْرَجِ

فالمقصودُ إثبات اختصاص ابن الحشْرجِ بهذه الصِّفات ، فتركَ التَّصريحَ بذلك ، والتصريح أن يقول : إن ابن الحشرج مختص بهذه الصِّفات ، فترك

ذَلِكَ ، وجَعَلَها في (قبَّةٍ مضروبةٍ عليهِ) ،ذَلِكَ أنَّ هذه الصِّفات تحتاجُ إلى محلٍّ تحلُّ فيهِ ، لأنَّه محالٌ أنْ تقومَ بِنَفْسِها ، ففي إثباتِها في (قبَّة) تنبيهٌ على أنَّ صاحبَها هو ذو القبَّةِ . ومن ذلك قولهم : (المجد بين ثوبيه) و (الكرم بين برديْهِ) .

ويبدو أن علاقة اللُّزومِ في هذا الخطِّ الأخير غير واضحة ، ومن هنا اعتبره عبد القاهر الجرجاني من المجازِ الإسناديِّ ، وأنشد عليه قول يزيد بن الحكم يمدَحُ يزيدَ بن المهلَّبِ وهو في سجن الحجّاج :

أصبحَ في قيدِكَ السَّماحَةُ والمَجْـ ـدُ وفَضْلُ الصَّلاحِ والحسبُ(٤٣)

-٣-

وبالنَّظر في كيفيَّةِ إدراكِ المعنى الكنائيِّ ، رأى السَّكاكي أن هذا المعنى يتفاوتُ في الوضوح والخفاءِ ؛ ومن ثمَّ رَصَدَ مستوياته دون أنْ يجعلَها أقسامًا كنائيَّةً ، وهي مستويات أربعة : تعريض ، وتلويح ، ورمز ، وإيماء وإشارة . والقول بدخولِ التَّعريضِ كمستوى من مستويات المعنى الكِنائيِّ يمكِنُ أنْ يؤدّي بنا إلى مفهوم التَّعريضِ كما حدَّدهُ ابنُ الأثيرِ بأنَّه اللَّفظُ الدّالُّ على الشَّيءِ من طريق المفهوم بالوضع الحقيقيِّ والمجازيِّ ، فإذا قلت لمن تتوقَّع صِلَتَهُ ومعروفه بغير طلب : والله إني لمحتاج ، وليس في يديَّ شيء . فإنّ هذا وأشباهَهُ تعريضٌ بِالطلبِ لا حقيقَةً ، ولا مجازًا ، وإن جاءت الدلالة عن طريق المفهوم(٤٤) .

فالتَّعريضُ يعتمدُ على الحركةِ الذِّهنيَّةِ عند المتلَقّي ، وقُدْرَتِها على تجاوُز

المستوى السَّطحي المباشرِ ، ثم استنطاقه بدلالةٍ بديلةٍ لم تَكُنْ من مُهمَّةِ الصِّياغَةِ إنتاجُها أصلاً ، وإنَّما أنتجها المتلَقِّي بالتَّعامُلِ مع فضاءِ الصِّياغَةِ وما يحتويه من إشارات دلاليَّةٍ ، لَكِنَّ ذَلِكَ لا ينفي حضورَ قصدِ المُتَكَلِّم ، بل إنَّ حضورَه له اعتبارُهُ الأصيل في إنتاجِ المعنى التَّعريضيِّ ، وبدونِه قد تتحوَّل الصِّياغَةُ بنواتجها إلى حقيقةٍ مباشرةٍ تعملُ على الإخبار عن حالة بعينها دونَ تجاوُزِها إلى لوازمها أو مفهومها ، فبينَ الطَّرفين عَلاقَةٌ جَدَلِيَّةٌ تتحرَّكُ من كلٍّ طرفٍ إلى الآخر .

وهنا يتبدّى التَّعريض كبنية مجاوزة للكناية ، لأنَّ دلالَة الكناية تتأتّى بالتَّحوُّل مِنَ المستوى السَّطحيِّ إلى اللَّوازم العميقةِ ، في حين أن في التَّعريضِ يتمُّ تجاوزُ المنطوقِ في مستواه السَّطحيِّ أو العميق ، والتَّعلُّقُ بالإضافات الدَّلاليَّة الطّارئة مِنَ السِّياقِ .

وإدراك التَّحوُّلِ الكنائيِّ إلى التَّعريضِ يقتضي استحضارَ مستويات إنتاجِ المعنى عمومًا ، وهي :

١ - الحقيقة : وتقومُ على استخدام اللَّفظِ في معناه الأصلي .

٢- المجاز : ويقومُ على استخدامِ اللَّفظِ في لازمِ معناه .

٣- الكناية : وتقومُ على استخدام اللَّفظِ في اللازم مع جوازِ إرادة الأصلِ .

٤- التَّعريض : أن يفهمَ من اللَّفظِ معنى بالسِّياق من غير قصدِ استعمالِ اللَّفظ فيه أصلاً . أي أنَّ أساسَ استعمالِ المستوى التَّعريضيِّ هو الصِّياغَةُ الحقيقيَّة . ثمَّ يكونُ تجاوُزُها مردودًا إلى السِّياقِ ، ويمكِنُ على هذا أنْ أقول :

لَسْتُ أتَكَلَّمُ بسوءٍ فيمقتَني النّاسُ : (في مستوى الحقيقة المباشرة) .

أما التَّحوُّل إلى التَّعريض فيكونُ عند حضورِ شخصٍ آخر ممقوتٍ ، ودونَ هذا الحضور تظلُّ الصِّياغَةُ في منطقة الحقائق .

لكنَّ الَّذي نعتقده أنّ السّكاكي كان يعني التَّعريض المتحوِّل عن بنية الكناية ، والَّتي يمكِنُ أن تتمثَّلَ على النَّحو التّالي :

الكناية : المسْلِمُ من سَلِمَ المسلمونَ من لسانِهِ ويَدِهِ .

كناية عن كونِ مَنْ لَمْ يَسْلَمِ المُسْلِمون من لسانِهِ ويَدِهِ غيرَ مُسْلِمٍ .

تحولها إلى تعريضٍ : وذلك يكونُ عند حضورِ شخصٍ حقيقيٍّ أو اعتباريٍّ في السِّياق تنتفي عنه صفة الإسلام لإيذائه النّاسَ .

فالتَّعريضُ هنا يتحقَّقُ ناتجه على مرحلتين ، المرحلة الأولى هي الكناية المفهومة باللُّزومِ ، والثّانية هي التَّعريضُ المفهوم من السِّياق .

معنى هذا أنَّ الكناية تحتاجُ إلى نوعٍ مِنَ العمومِ ، والتَّعريضُ يحتاجُ إلى نوعٍ مِنَ التَّخصيصِ ، ويكونُ على هذا مقصود السّكاكي : عرضيَّة إنتاج المعاني الإضافيَّة بواسطة السِّياق ، لا عرضيَّة المفهومِ من المنطوقِ .

وإذا كانت عرضيَّة الكنايةِ تتمثَّلُ في الهوامش الإضافيَّة ، فإنّ (التَّلويح) يتحدَّد بالنَّظرِ في التَّحوُّلاتِ الدّاخليَّةِ في متن البنية نفسِها ، إذ إن تعدُّدَ التَّحوُّلات - أو كما يقول البلاغيّون كثرة الوسائط - يجعلُ النّاتجَ نوعًا مِنَ (التَّلويح) ، لأنَّ مفهوم التَّلويح أن يشارَ إلى الشَّيء من بعدٍ . وكثرة الوسائط أو التَّحوُّلات تجعلُ الإدراكَ بعيدًا ، لأنَّه يتمُّ على مراحل تلازميَّة . حقيقة أنَّ

الذِّهنَ يستقبلُ النّاتج دَفْعَةً واحدةً ، لكِنَّ ذَلِكَ راجعٌ إلى إلفنا لمثلِ هذه البِنى ، فإذا طَرَأت بنى جديدةٌ ، فإن استيعابَها لا بدَّ أنْ تصحبَهُ معاناة من نوعٍ ما ، فعندما يقول صلاح عبد الصبور في (لحن) :

جارتي لستُ أميرًا

لا وَلَسْتُ المضْحِكَ المرْاحَ في قَصْرِ الأميرِ

سأريك العَجَبَ المُعْجِبَ في شمْسِ النَّهارِ

إنَّني خاوٍ ومملوءٌ بقشٍّ وغُبار

أنا لا أمْلكُ ما يملأ كَفّي طعامًا

وَبِخَدَّيكِ مِنَ النِّعمةِ تفاحٌ وسُكَّر (٤٥)

نَجِدُ أنَّ السَّطرَ الرّابعَ يقدِّم بنية كنائيَّةً لا يمكِنُ الوقوع على ناتِجها النَّهائيِّ إلا بمتابعة عِدَّةِ تحوُّلات عميقة تأتي على النَّحوِ التّالي :

١ - أنا لا أملك ما يملأ كفّي طعامًا .

٢ - إنني جائعٌ .

٣ - أنا لا أملِكُ المالَ الضَّروريَّ للطَّعامِ .

٤ - أنا فقيرٌ .

وهذا النّاتجُ الأخيرُ يتوافق مع مجموعة التَّقابلات الضِّدِّيَّة المسيْطِرَةِ على مجموعَةِ الأسطرِ ، إذْ يظهر التَّقابلُ حادًّا بين هذا الفقرِ الَّذي يحتوي الذّات والسَّطر الأخير يُعْلِنُ عن درجة الغنى والرَّفاهيةِ الَّتي يتمتَّعُ بها الموضوع .

وهذا النَّحو هو ما يتحقَّقُ في تلك الصّورةِ التُّراثيَّةِ (كثرة الرَّماد) المُسْتَعْمَلَة

في المِضْيافيَّةِ ، فإنّ بينهما مجموعةَ وسائط أو تحوُّلاتٍ هي : كثرة الإحراقِ ، وكثرةُ الطبائخ ، وكثرةُ الأكلَةِ ، ثمَّ كثرةُ الأضْيافِ ، ثمَّ الكرم .

فإذا قَلَّتِ الوسائط أو انْعَدَمَتْ ، بحيث يكون التَّحوُّل على مرحلةٍ واحدة فإنَّ البنية تكونُ في مستوى (الرَّمز) مشروطًا فيها أن تكونَ مع (خفاء) ، ومثال ما قَلَّتْ فيه الوسائط (عرض الوسادة) كناية عن البَلَه ، إذ ليسَ بينه وبينَ البَلَهِ إلا عرض القفا . أمّا ما انعدمت فيه أصلاً (كعرض القفا) كناية عن البَلَه - إذ ليس بينهما واسطة عرفًا ، واختيار التَّسميةِ راجعٌ إلى أنَّ الرَّمزَ أن تشيرَ إلى قريبٍ مِنْكَ مع خفاء الإشارة ، كما في استعمالِ الشَّفَة أو الحاجب - فإنَّه إنَّما يُشارُ بهما غالبًا عند قصدِ الإخفاءِ ، كما في قول الشّاعر :

رَمَزَتْ إليَّ مخافةً مِنْ بَعْلِها مِنْ غَيرِ أنْ تبدي هُناكَ كلامَها

فإذا قَلَّتِ التَّحوُّلات أو انعدَمَتْ ، ولم يتحقَّق هذا الخفاءُ ، فإنَّ الكناية تدخُلُ دائرةَ (الإيماء والإشارة) ، وذلك في نحو قولِ البُحتري :

أوَ ما رَأيْتَ المَجْدَ ألقى رَحْلَه في آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

- ٤ -

وقد اتَّجه ابن الأثير في رصدِ العلاقَةِ بين المعنى الأصليِّ والمعنى الكِنائيِّ إلى النَّظر في المستوى العميقِ ، وما ينتابُه من تداخلات بنائيَّة تقربه من التَّشبيه أحيانًا ، وتبعده عنه أحيانًا أخرى ، وهو ما يؤكِّد ما سَبَقَ أنْ قلناه عَنِ النَّظرة التَّكامليَّة للبلاغيّين عمومًا ، ذلك أنَّهم إذا كانوا قد فَصَلوا كلَّ بنية عَنِ الأخرى من خلالِ التَّحديدات الصّارِمَةِ ، فإن ذلك لم يمنعهم من إدراكِ

التَّداخُل القائمِ بينها .

من هذا المنطلقِ ذكَرَ ابنُ الأثيرِ للكناية ثلاثة أقسامٍ :

الأوّل : التَّمثيل ، وهو يقومُ على حضورِ إشارةٍ ضمنيَّةٍ للمعنى الأصلي ، لكن يتمُّ تجاوزُها إلى بناءٍ صياغيٍّ له ناتجٌ مغايرٌ لما تمَّت الإشارةُ إليه ، لكن مع المغايرةِ يمكن إجراؤه تشبيهيًا ، وهو ما يعني أنَّ بنيته العميقة بنية تشبيهيَّةٌ أكثرَ منها لزوميَّة ، وذلك في مثل قوْلِنا : (فلان نقيُّ الثَّوب) أي مُنَزَّه عن العيوبِ ، ذَلِكَ أن نقاء الثَّوب لا يستلزِمُ النَّزاهة من العيوب ، ومن ثمَّ يكونُ إجراءُ التَّشبيهِ أقربَ إلى إدراكِ العَلاقَةِ ، على معنى أن (النَّزاهة من العيوبِ شبيهةٌ بنقاءِ الثَّوب) .

لكن يُلاحظُ أنَّ الرَّجُلَ لَمْ يستَدْعِ بنية التَّشبيه إلا في حالة التَّركيب ، لأن التَّشبيه بطبعه يقتضي المقارنة ، وهي لا تصحُّ إلا حين تعدّد الأطراف ، أما حالة الإفرادِ فإنها لا تحتمِلُ الإجراء التَّشبيهيَّ ، كاستخدام (اللَّمس) كناية عن (الجِماع) إذ يَصعُبُ عقدُ علاقةٍ تشبيهيَّةٍ بين الطَّرفين ، وإنَّما تكونُ العَلاقةُ بينهما أشبهَ بالمُقَدِّمةِ والنَّتيجةِ .

الثاني : الإرداف . ويُقْصَدُ به الإشارة إلى معنى ، فيوضَعُ لَفْظٌ لمعنى آخر ، بحيث يكون إردافًا للمعنى الَّذي قصد الإشارة إليه عن طريق اللُّزوم ، كما في قولهم : (طويل النِّجاد) كنايَةً عن طولِ القامة ، فطولُ النِّجادِ لازمٌ ورادفٌ لطولِ القامَةِ ، بخلاف بنية التَّمثيلِ الَّتي لا يتحقَّقُ فيها مثل هذا اللُّزومِ ، كما أنَّه في الإرداف يتحقَّقُ ناتجٌ إضافيٌّ هو أنَّ المعنى الكِنائيّ يكونُ دليلاً على المعنى الأصليِّ ، فطولُ النِّجادِ هُنا دليلٌ على طولِ القامةِ .

الثّالث : ويروي ابنُ الأثير عن بعض البلاغيّين قسمًا ثالثًا أسموه (المجاورة) ، وهي أن تريدَ ذكر الشَّيء فَتَتْرُكَهُ إلى ما جاوره ، كقول عَنْتَرَة :

بِزُجاجةٍ صَفْراءَ ذات أسِرَّةٍ   قُرِنَتْ بأزْهَرَ في الشِّمالِ مُقَدَّمِ

وَهُوَ وإن كان قَدْ عدَّلَ في القسمين الأوَّل والثّاني بما يُدْخلُهما دائرة الكِناية ، فإنَّهُ قد سكت عَنِ القسمِ الأخيرِ ، وإنِ اعتبرَ القسمة في ذاتها غير صحيحة ، لأنَّ الكِناية - في جوهرها - تعتمد على الإشارة إلى معنى ، فيعدل عنه إلى لفظ لمعنى آخر ، ويكون ذلك اللَّفظُ مثالاً للمعنى الَّذي أريدت الإشارة إليه . وهذا التَّحديدُ يتوافق معَ القسم الأوَّل (التَّمثيل) [٤٦] ، أمّا القسم الأخير ، فهو في رأينا دخيلٌ على الكِناية ، لأنَّه نَوْعٌ مِنْ أنواع المجاز المرسل الَّذي ذَكَرَهُ البلاغيّون تحتَ عَلاقَةِ (المجاورة) .

الفصل السابع
علم المعاني

-١-

رَأيْنا كيف أن مباحث علم (البيان) قد خلصت للتَّعامل مع (المفرد) وكيفيَّة اهتزازِ تطابقه المعجميِّ ، وتحرير الدّالِّ مِنْ مَرْجِعِهِ الوضْعي ليحلق في إطار التَّشكيلِ البلاغيِّ بكلِّ احتمالاته من تشبيه واستعارة وكناية ومجاز .

وقد كان التَّعامُلُ مع (الإفراد) بمثابة تمهيد منهجيٍّ للتَّعامل مع (التَّركيب) الَّذي تجمَّعت صُورُه الشَّكليَّةُ داخل (علم المعاني) الَّذي قدَّم السَّكّاكي تحديده المعرفي النهائي بأنه « تتبع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة ، وما يتَّصِلُ بها من الاستحسان وغيره ، ليحترزَ بِالوقوف عليها عن الخطأِ في تطبيق الكلامِ على ما يقتضي الحالُ ذِكْرَهُ . »(١)

ونلاحظ بداية مقولَةَ (التَّتبُّع) الَّتي جاءت فاتحة التَّعريفِ ، مما يعني اتجاه البلاغيَّة إلى النّاحية الاستقرائيَّة لمتابعة الظَّواهر التَّعبيريَّة في سياقاتها المختلفة واستخلاص مواصفاتها التَّركيبية ؛ ومن هُنا تنتفي حُجَّةُ مَنْ يُهاجِمونَ البلاغَةَ بأنَّها دراسةٌ جزئيَّة تختطف المواصفات من هُنا أو هناكَ ، لتقَدِّم حكمًا معياريّا خالصًا ، ذَلِكَ أنَّ هذه المعياريَّةَ جاءَتْ تركيزاً للمتابعة الوصفيَّة لمجموع الاحتمالات التركيبية ، أو بمعنى أدق : لمجموع التَّحولات الَّتي تنتاب التَّركيب

لتَنْقُلَهُ من حالة إلى أخرى ، ذَلِكَ أن (التَّتبع) ليس مُسَلَّطًا على التَّراكيب في ذاتها ، وإنَّما على (خواصّها) - كما يقولُ السَّكّاكي - الَّتي يمكن أن تقودَنا إلى البنية النّواة ، أو المثاليَّة ، الَّتي تَفَجَّرَتْ منها مجموعة التَّحوُّلات ، وهنا يُمْكِنُ اعتبارُ بنية النَّواة بنيةً (محايدة) تهيئًا للأشْكالِ المختلفة للتَّحوُّل بالانتقالِ من (الأصل) إلى (العدول) .

وتلازم (الأصل) مع (العدول) يُقَدِّمُ ظاهرةً بلاغيَّةً إضافيَّةً ، هي ظاهرة التَّوالد ، أي أن إنتاج التَّراكيب يتمُّ على أساس أن (الأصل) يمثّل عمليَّةَ مخاضٍ دائمةً تتيحُ للمبدع قدرًا غير محدودٍ من استيلادِها أشكالاً تعبيريَّةً متمايزةً على مستوى السَّطحِ أو على مستوى العمق ، سواء أ كان التَّمايز كلّيًا أم جزئيًا ، ذلك أن التَّمايزَ الجزئيَّ له دورُه الفاعلُ كلّيًا في الصِّياغَةِ ، فتعريفُ المسندِ إليه - مثلاً - لا يقتصرُ أثرهُ الدَّلاليُّ على الدّالِّ المعرَّف وحده ، بل يمتدُّ هذا الأثرُ ليغطّي التَّركيب في مُجْمَلِهِ ، كما أنَّ التَّمايز الكلِّيَّ يشملُ - بالضَّرورة - الجزئيات ، كما هو الأمر في تحوُّلات الجملة بين الإيجازِ والإطناب والمساواة .

وفاعليَّة (علم المعاني) لا تتَّصِلُ باللُّغَةِ إلا بوصفِها خلفيَّةً مثاليَّةً تمثِّلُ (الأصل) . إنَّما تتسلَّطُ فاعليَّتُهُ على (الكلام) بوصفه الإجراءَ التَّنفيذيَّ للُّغة ، فذِكْرُ (الكلام) في التَّعريف ، لا يصرِفُ البلاغيَّةَ إلى الخِطاب المألوف كما يتصوَّرُ البعض - بل إنَّه يحدِّدُ منطقة العمل الشَّرعيَّة ، لأنَّ الكلام هو المادة المحسوسة الَّتي يمكِنُ (متابعتُها) وَرَصْدُ ظَواهرها ، وتحديدُ مواصفاتِها ، واستخلاصُ التَّقاليد البلاغيَّة مِن خلالها .

ولعلَّ دُخولَ عنصر (الإفادَةِ) في التَّعريفِ كانَ دَفْعًا لتوهم ممارسةِ البَلاغَةِ

لمهمتها داخل الخطاب المألوف من ناحية ، وإبعادًا لها عن دائرة اللغو غير المفيد من ناحية أخرى ، لأن التراكيب غير المفيدة ، يمكن إضافتها إلى منطقة الحياد بين الإفراد والتركيب ، كما سبق أن أوضحنا ، كجملة الصلة ، وجملة فعلِ الشَّرطِ أو جوابِهِ ، إذ إن مثلَ هذه الجُمَلِ لا تستقلُّ بالإفادة ، فالتَّعريفُ السَّكّاكي يعملُ على إيجاد عَلاقَةٍ حميمة بينَ طَرَفي الاتِّصال (المفيد والمستفيد) ، وبهذا وحده يمكن إنتاج التَّراكيب الَّتي تدخُل دائرةَ البلاغيَّةِ بما يتوفَّرُ فيها من مراكز للثِّقل الدَّلاليِّ الَّتي تميلُ تارة إلى المبدعِ ، وتارةً إلى المتلَقّي أو المتلَقّين .

ولا يكتفي التَّعريف بدائرة (الإفادة) بَلْ يَقْرِنُها بمنطقة (الاستحسان) ؛ أي أن الإفادةَ المقصودةَ هي الإفادَةُ الجماليَّة الَّتي تبلغُ درجة التّأثير الاستحسانيّ من المتلَقّي ، وهو ما يعودُ بنا إلى قضيَّةٍ سبقَ إثارتُها عن كونِ (التَّحسين) يمثِّلُ ظاهرةً هامشيَّةً ، إذ إنَّ إدخال السَّكاكي لَهُ في صلب تعريفِهِ يجعلُ منه خطًا أساسيًا في إنتاج الصياغة البلاغية ، وهو نوع من الإنصافِ المضْمَرِ (لعلم البديع) الَّذي يرتكزُ على عمليَّة (التَّحسين) ارتكازًا أوليًا ، معنى ذلك أن كلَّ عنصر لُغَويٍّ له دورٌ محدَّدٌ في الصِّياغَةِ دونَ اعتبارٍ لمقولَةِ الإضافةِ التَّحسينيَّةِ الَّتي تأتي بعد تمام البيانِ ورعاية المطابقة ، وهو ما يتوافق مع توجُّهاتنا الأسلوبيَّة المحدَثَةِ .

أمّا المستهدَفُ التَّنفيذيُّ من علم المعاني فهو (الاحتراز عن الخطأ في مطابقة الكلام لمقتضى الحال) ، وهو ما يعودُ بنا إلى (علم البيان) الَّذي استهدَفَ مطابقة الكلام لذاته ، فإذا أرَدْتُ أنْ أصِفَ رجلاً بالشَّجاعَةِ قلْت : (الرَّجل يزأر) ، فالوصف بالزَّئير ، مساوٍ تمامًا للوصْفِ بالشَّجاعة ، على معنى توافقِ

النّاتجِ مع الصِّياغَةِ ، أما في علم المعاني ، فليسَ المستهدفُ الوصولَ إلى مثلِ هَذِهِ المطابقة ، وإنَّما مطابقة من نوعٍ آخر تستدعي طَرفي الاتّصال على صعيدٍ واحدٍ ، إذ إنَّ (الاحترازَ) لا يكونُ إلا من (متكلِّم) لَهُ مقاصدُه الَّتي تَدْفَعُهُ إلى تشكيلِ صياغته على نحوٍ مخصوص ، تتوفَّرُ فيه طبيعةُ (الاحتراز) أو الاحتراس ، وفي الوقتِ نفسِهِ يتمُّ استحضارُ المتلَقي إلى رحاب الصِّياغة للكشفِ عن طبيعة مطابقتها له في حالاته الإدراكيَّة المختلفَةِ ، وبهذا يَرْتَفِعُ احتمال (الخطأ) البلاغيُّ المتَوَهَّم .

واللافت أنّ تعريفَ علم المعاني يستحضرُ معه عِدَّة ثنائيّات توضيحيَّة :

الثُّنائيَّة الأولى : ثنائيَّةُ الكلامِ المألوفِ والكلام الأدبيّ ، أو المستوى المثالي والمنحرف ، ذَلِكَ أنّ التَّصنيفَ الصِّياغيَّ يرجِعُ - بالدَّرجة الأولى - إلى المستهدَفِ الإنتاجيّ ، فإذا كان المستهدف لغاية عمليَّةٍ صرفةٍ ، أو إيصاليَّةٍ خالصة ، فإن النَّسق يرتدُّ إلى قيمة مجرَّدةٍ عن التأثيرِ ، لأنَّ الدَّوالَّ فيهِ تظلُّ حبيسة مرجعيتها الدلالية المعجمية ، بعيدة إلى حد كبيرٍ عن امتدادها الاستعمالي وما ينتابه من إضافات هامشية تعلق بالدال وتدخله دائرة (الاحتمالات) ، وهنا نجد السكاكي يربط هذا الأداء اللُّغوي بأصوات الحيوانات التي تستهدف غاية خارجية ، إذ في مثل هذا المستوى يتحدد المرجع بين طرفي الاتصال ، بحيث تكون (أ هي أ) دونَ سواها ، أو دون مشاركةِ (ب) لها ، أي أن العلاقَةَ اللُّغويَّة قد أَخَذَتْ طابعًا آليّا مقيَّدًا في دائرةِ (النَّفعيَّة) الإخباريّة ، لا النفعيَّة (الجمالية) ، وقد يمثِّل هذا المستوى نوعًا من المعيارِ الَّذي يفرِضُ نفسه على المتكلم ، فيتحرَّك في إطاره بعفويَّةٍ مُطْلَقَةٍ .

ولا كذلك الأداء (العدولي) الَّذي يعمل أساسًا على انتهاكِ هذه المعياريَّة

بكلٍّ متعلقاتها الإيصاليَّة ، وصولاً إلى التَّراكيب الإبداعية المحاطة بالنِّية الجماليَّة ، فهذا النَّوعُ من الأداءِ لا يمتدُّ إلى الخارج ، وإنَّما يرتدُّ إلى ذاته ، فيثيرُ حَوْلَهُ كمّا كبيرًا من الاحتمالاتِ المرجعيَّة التي اكتسبها الدّالُّ من طولِ الممارسة التَّعامليَّةِ . وعلى نحوٍ آخر نقولُ : إن مستوى الخِطاب المألوف يتميَّز بشفافيَة عاليةٍ تسمحُ للمتلَقّي باختراقِها إلى مردودِها الخارجي مباشرةً ، لأنَّه جاهزٌ بصفَةٍ دائمةٍ ، وحاضرٌ في المخزون الذِّهني .

أما لُغَةُ الخِطاب الأدبيِّ فإنها تتميَّزُ بكثافَةٍ شديدةٍ ، لا تسمحُ للمتلَقّي بهذا الاختراقِ السَّريع ، وإنَّما تتطلَّبُ منه أن يتوقَّف إزاءها ، لينشغل بعناصرِها البسيطةِ أو المُركَّبَةِ ، المجاوزَة أو غير المجاوزة ، الَّتي تَرْتَبِطُ في مرجعيَّتِها الدّلاليَّة بعِدَّةِ احتمالات علقت بها من طول الاستعمالِ أحيانًا ، ومن طبيعةِ السِّياقِ أحيانًا أخرى ، وهي خصيصَةٌ شعريَّةٌ في الصِّياغَةِ الأدبيَّةِ .

وتتجلّى خصوصيَّةُ المستوى الإبداعيِّ في تعريفِ علم المعاني ،من حيثُ رَبْطُ عمليَّة (التَّتَبُّع) بمنطقة (الاستحسان) ، لأنَّ إسقاط هذه المنطقة يردُّ (الكلام) إلى المستوى النَّفعي مباشرةً ، وهنا نكونُ أمام عمليَّةٍ (توالد) تُقَدِّمُ التَّركيبَ المفيدَ أوَّلا ، لتَسْتَوْلِدَ منْهُ التَّركيب الحسنَ ثانيًا ، ولا يمكِنُ هنا الاكتفاء بالمستوى المفيد إلا في المجالِ النَّفعيِّ ، كما لا يمكن الاكتفاء (بالاستحسان) لأنَّه يُدْخِلُنا دائرة العبثِ الشَّكلي ، فبينَ (الإفادة والاستحسان) علاقةُ تضايفٍ إذا أرَدْنا الوصولَ إلى منطقةِ الأدبيَّةِ .

الثُّنائيَّة الثّانية : هي ثنائيَّة المتكلِّم والمتلَقّي ، إذ إنَّ علم المعاني - كما رأينا - يتَّكئ أساسًا على عملية (التَّتَبُّع) ، وهي عمليَّة تقتضي حضورَ الذّاتِ أوَّلا سواء كانت مُهِمَّةُ الذّات استيعابَ الدَّرسِ التَّتبعيِّ أو استيعابَ إمكانيَّةِ إنشاء

الصِّيَغ البلاغيَّةِ ، فإنَّ الذَّات لا بدَّ أنْ تمتلِكَ قُدْرَةً خاصَّةً على استقراءِ الصِّيغة الأدبيَّة في كافَّةِ مستوياتها لتَسْتَوْعِبَ هياكلها الذِّهنيَّة أوَّلا ، ثم أبعادها التَّنفيذيَّة ثانيًا ، ومن ثمَّ يتاحُ لها إنشاءُ صيغ تتوفَّرُ فيها مجموعة المواصفات المكتسبة ، فعلم المعاني لا يكتفي بأنْ يكونَ التَّتبُّعُ مهيأً لَمَلكَةِ علميَّة فحسْب ، بل هو بالدرجة الأولى يسعى إلى تشكيلِ ثقافَةٍ وَدُرْبَةٍ تتيحُ للملكة أن تمارسَ فعاليَّتها الإبداعيَّة من منطلقٍ مزدوجٍ : المنْطَلَق الأوَّل الموهبة ، والمنطلق الثَّاني الدِّراسة المستوْعِبَة .

أما المتلَقي فإنَّ حضوره يأتي تاليًا للمتكلِّم من خلال استحضار حالتِهِ الإدراكيَّةِ من ناحيةٍ ، وحالته الثَّقافيَّة من ناحيةٍ أخرى ، فحالُ المتلَقِّي هي الَّتي تفرضُ على الصِّياغَةِ تشكيلاً بعينِهِ ، بحيث يكونُ افتقادُ المطابقَةِ ضياعًا للمستهدَف الكلامي ، ومن ثمَّ يَدْخُلُ التَّركيبُ دائرة (الخطأ) ، وليس الخطأ هنا بمعناهُ المنطقيِّ ، أو حتَّى بمعناه اللُّغَويِّ ، وإنَّما الخطأ بمعناهُ الفنِّيِّ الَّذي يحيلُ الكلامَ إلى نوعٍ من العبثِ الَّذي لا يَدْخُلُ دائرة (علم المعاني) ولا دائرة البلاغيَّة على إطلاقها .

ومراعاة الحال تستدعي نوعين من الخِطاب - سبق أن عرضنا لهما في الثُّنائية الأولى - ذَلِكَ أنَّ (المراعاة) لها (مقتضى) ، وهذا المقتضى يتفاوَتُ ، فتارة يقتضي ما لا يفتقرُ في تأديتِهِ إلى أزْيَدَ من الدَّلالَة الوضعيَّةِ ، أي المستوى العادي المألوف ، الَّذي تنتظِمُ فيه الدَّوالّ في عفويَّةٍ كيفما اتَّفق ، وَهُوَ الَّذي أسماه السَّكَّاكي (أصل المعنى) ، وتارة يفتقِرُ إلى ما يَنْحَرِفُ عَنْ هذا المستوى المألوفِ ، حيثُ تستَوْفي التَّراكيبُ خواصَّها الإبداعيَّة الَّتي تجاوزُ (الأصل) ، فالخطأ إذن لا يتعلَّق بالمستوى الأوَّلِ ، وإنَّما يتعلَّق بالمستوى الثَّاني الَّذي

يحتملُ الوضوحَ والخفاءَ ، والعمومَ والخصوصَ ، والقلّةَ والكثْرَةَ .

ويجانب ثنائيّة (المتكلِّم والمتلَقّي) يستحضِرُ التّعريفُ (النّصَّ اللُّغَويَّ) لأنَّ التّعرُّضَ لخواصٍّ تراكيب الكلام موقوفٌ على التّعَرُّضِ لتراكيبه ، لكِنَّ هذا التّعرُّضَ منتشرٌ غير محدَّدٍ ، ومِنْ هُنا جاءَ الاحتياجُ إلى ضبط معاقد هذا العِلْمِ بتعيين ما هو (أصل) وسابقٌ في الاعتبار ، وما هُوَ (مجاوز) أو (معدول) على موجب المساق ، فحدودُ العمليّة الإيصاليّةِ مطروحَةٌ بكل عناصرها في مفهومِ التّعريفِ .

الثُّنائيَّة الثّالثة : الحالُ ومقتضى الحال ، وقد حصر البلاغيّون الحالَ في ثلاثة مستويات إداركيَّةٍ هي : (الابتدائيّةُ) و (الشكُّ) و (الإنكار) ، فالمستوى الأول يَرْتَبِطُ بالحالةِ الذّهنيَّةِ المفرغة مِنَ المعرفَةِ عَنِ الموضوعِ المطروحِ صياغيّا ، والثّاني يَرْتَبِطُ بحالةِ التَّرَدُّدِ في قبول الحُكْمِ ، والثّالث يَرْتَبِطُ بإنكارِهِ .

ذَلِكَ أنَّ المعلومَ أنَّ حُكْمَ العَقْلِ حالَ الكَلام هُوَ إفراغُهُ في قالبِ الإفادَةِ تحاشيًا عَنِ اللَّغْوِ الَّذي يَخْرُجُ عَنْ دائرةِ البلاغيَّةِ ، لأنَّ إطلاقَ الكلامِ لازمٌ مِنْهُ الإفادةُ ضرورة ، فإذا ألقي الكلامُ إلى مَنْ هُوَ خالي الذِّهْنِ عمّا يلقى إليه لِيَسْتَحْضِرَ العمليّة الإسناديّة مطلقة ، كفى في ذلك تقديمُ الصِّياغَةِ مضمَّنَةً عناصر الحُكْمِ بالثُّبوتِ أو الانتفاء دونَ حاجةٍ إلى وسائل إضافيَّةٍ توكيديَّةٍ ، كما في قول الشّاعر :

أتاني هَواها قَبْلَ أنْ أعْرِفَ الهَوى فصادف قلبي خاليًا فتمكَّنا

إمّا إذا دَخَلَ المُتلَقّي في حالة (التّحيُّر) في إدراك العلاقة بين طرفي الإسناد ، فإن هذه الحالة تستدعي صياغة (طلبية) تكتفي بمؤكِّدٍ واحدٍ يُزيلُ

حالةَ التَّحيُّر ، ليعودَ المُتلَقّي إلى الحالَةِ الأولى ، حالَةِ القبولِ . وقد تَصِلُ حالَتُهُ إلى (الإنكار) ، وهو ما يقتضي التَّغَلُّبَ عليهِ بمجموعَةٍ من الأدواتِ التَّعبيريَّةِ المناسِبَةِ الَّتي تَدْفَعُ هَذا الإنكارَ ، وَعَلى هذا جاءَ قولُهُ تعالى : ﴿ إذ أرْسَلْنا إلَيْهِمُ اثنينِ فكذَّبوهما ، فعَزَّزْنا بِثالثٍ ، قالوا إنّا إليْكُمْ مُرْسَلون ، قالوا ما أنْتُم إلا بشرٌ مِثْلُنا وَما أنْزَلَ الرَّحْمن من شيءٍ إنْ أنْتُم إلا تَكْذِبون ، قالوا ربُّنا يَعْلَمُ إنّا إليكُم لَمُرْسَلون ﴾ فالتَّصعدُ في التَّأكيدِ يبدأ مِنْ قولِهِ تعالى : ﴿ إنّا إليكُمْ مُرْسَلون ﴾ ثمَّ ازداد التَّأكيد في قولِهِ : ﴿ إنّا إليكم لَمُرْسَلون ﴾ .

وَيَبْدو أنَّ تحديدَ هذه الحالات ومُقْتَضاها كان فطريّا قَبْلَ فَرْضِ هذه التَّقاليد النَّظميَّةِ ، الَّتي كانَتْ مُهِمَّتُها الكشفَ والوصْفَ أكثرَ من التَّقعيد ، وعلى هذا جاءَ جواب أبي العباس للكندي حين سَأَلَهُ قائلاً : إني أجِدُ في كلامِ العرب حشواً ، يَقولون : عبد الله قائمٌ ، ثمَّ يقولون : إنَّ عبدَ الله قائمٌ ، ثمَّ يقولون : إنَّ عبدَ الله لقائم ، والمعنى واحدٌ ؛ حيثُ قال : بل المعاني مُخْتَلِفَةٌ ، فقولهم : عبد الله قائمٌ ، إخبارٌ عن قيامِه ، وقولهم : إن عبد الله قائمٌ ، جوابٌ عن سؤالِ سائلٍ ، وقولهم : إن عبد الله لقائم ، جوابٌ عن إنكار مُنْكِرِ قيامَهُ[٢] .

الثُّنائيَّة الرّابعة : مُقْتَضى الظّاهرِ وغير مقتضى الظّاهرِ. وهذه الثُّنائيَّةُ تَرْتبِطُ بسابقَتِها الَّتي تكونُ معظمُ فاعليَّتِها في الخِطاب المألوف ، أمّا هذه فإنَّ ارتباطَها يجاوِزُ هذا المستوى إلى الإبداعيَّةِ الكلاميَّةِ ، ذَلِكَ أن الثُّنائيَّتين تقومان عَلى استحضارِ المتلَقّي ليكونَ مؤثِّرا في التَّشكيلِ الصِّياغيِّ على النَّحو الَّذي رأيناهُ بالنِّسبَةِ لحالاتِهِ الإدراكيَّة الثَّلاث : الابتداء - الطَّلب - الإنكار ، حيثُ كان لها دورُها المباشِرُ في التَّعامُلِ مَعَ الوسائلِ التَّأكيديَّةِ قلَّةً وكثرةً ، لكِنَّ التَّحوُّل

مِنَ المألوفِ إلى غيرِ المألوف ، قد يقتضي إهمال (ظاهِرَ الحالِ) الَّتي يكونُ عليها المتلَقّي ، ومن ثَمَّ يكونُ التَّعامُلُ معه على (غير مقتضى الظّاهر) ، وهُوَ تعامُلٌ أوغل مِنَ الأدبيَّةِ مِنْ (مُقْتَضى الظّاهر) نتيجةً لِلْفَجْوَةِ الَّتي تَحْدثُ بين الصِّياغَةِ ومتلَقّيها ، بحيثُ ترتدُّ إلى المتكلِّم ومقاصدِهِ الواعيةِ ، وما يَفْتَرِضُهُ في المُتلَقّي من حالات اعتباريَّة بِالفعلِ أو بِالقوَّةِ . والتَّعامُلُ مَعَ هذا المستوى الاعتباريِّ لُغَوِيًا نوعٌ من (السِّحر) كما يقولُ السَّكّاكي ، ومفهوم (السِّحر) هذا لَهُ خطورةٌ كمُصْطَلَحٍ بلاغيٍّ ، مِنْ حيثُ كَوْنِهِ موافقًا لمفارقةِ الواقع المباشِرِ ، أو بمعنى آخر : رافضًا لهذا الواقعِ ، ومن ثمَّ تقومُ الصِّياغَةُ على اعتباراتٍ إضافيَّةٍ جديدةٍ ، ولا يكونُ ذَلِكَ السِّحرُ إلا عند تفريغِ المتلَقّي مِنْ حالاته الإدراكيَّةِ الظّاهرةِ ، وشحْنِهِ بحالات طارئةٍ لأهدافٍ إبداعيَّةٍ محدَّدَةٍ ، فقد يكونُ المتلَقّي في حالَةِ الإحاطَةِ بفائدةِ التَّركيبِ ، لكنْ يتمُّ تَجاهُلُ هذه الحالَةِ ، وإنزاله محلَّ (خالي الذِّهْنِ) لاعتباراتٍ خطابيَّةٍ مَرْجعها تَحميلُه بوُجوهِ الدَّلالة المباشِرة ، وعلى هذا جاءَ قوله تعالى : ﴿ ولقد عَلِموا لمن اشتراهُ ماله في الآخرة من خلاقٍ ، ولبِئسَ ما شَرَوا به أَنْفُسَهُمْ لو كانوا يَعْلَمون ﴾ فصَدْرُ الآية تَصِفُ أهلَ الكتابِ بالعِلْمِ على سبيلِ التَّوكيدِ القسميِّ ، وآخرُها ينفيهِ عَنْهُمْ حيثُ لم يَعْمَلوا بِعِلْمِهم .

وفي هذا السِّياق قد يقيمونَ مَنْ لا يكونُ سائِلاً مقام مَنْ يسألُ ، فَلا يميِّزون في الصِّياغَةِ بيْنَهما ، وإنَّما يصبّونَها في قالبٍ واحدٍ ، اعتمادًا على ما تقدَّمُ من تلويحٍ يثيرُ النَّفْسَ اليقظى بحكمِ الخبرِ ، فَيَحْدُثُ فيها نوعٌ مِنَ الاستشرافِ المتحيِّرِ الَّذي يَميلُ بين إقدامٍ للتَّلويحِ ، وإحجامٍ لعدمِ التَّصريحِ ، فيقدِّمونَ إليه التَّركيب مصدَّرًا بأداةِ التَّوكيدِ المناسبة لحالَةِ التَّساؤلِ والتَّحيُّرِ ، وعلى هذا قول

بشّار :

بكِّرا صاحبيَّ قَبْلَ الهَجيرِ إنَّ ذاكَ النَّجاحَ في التَّبكيرِ

وبالمثْلِ قد يفرغُ المتلَقّي من حالَتِهِ الابتدائيَّةِ وإنزالِه حالةَ الإنكارِ ، وعلى هذا الأسلوبِ قال الشّاعر :

جاءَ شَقيقٌ عارِضًا رُمْحه إنَّ بَني عمِّك فيهم رِماحُ

وقد يكونُ الأمرُ بالعكس ، حيثُ يتمُّ تفريغُ المتلَقّي من حالَتِهِ الإنكاريَّةِ إلى حالةِ ابتدائيَّةٍ ، وعلى ذَلِكَ قوله تعالى في حقِّ القرآن : ﴿ لا رَيْبَ فيهِ ﴾ .

ويرى السَّكّاكي أنَّ التَّعامُلَ الصِّياغيَّ على غيرِ مُقْتَضى الظّاهر « متى وقع عند النُّظّارِ مَوْقِعَه ، استهش الأنفسَ ، وأنَّقَ الأسماع ، وهَزَّ القَرائحَ ، ونشَّطَ الأذْهانَ ، ولأمرٍ ما تَجِدُ أربابَ البلاغَةِ ، وفرسانَ الطِّراد في ميدانِها الرّاميّة في حَدق البيان يَسْتَكْثِرون مِنْ هذا الفنِّ في محاوراتِهم . » (٣)

الثُّنائيَّة الخامسة : الفائِدَةُ ولازمُ الفَائِدَةِ : وهذه الثُّنائيَّةُ لَها ارتباطٌ بثنائيَّة أخرى سابِقَةٍ هي (الخبر والطَّلَبُ) وقد دارت مساجلات كثيرة حَوْلَ تحديدِ كلٍّ من الخبرِ والطَّلَبِ ، من مثل قولهم : (الخَبَر هُوَ الكلامُ المحتملُ للصِّدْقِ والكَذِبِ ، أو التَّصديقِ والتَّكذيبِ ، والطَّلب عَكْسهُ) ، وقد انتهى السَّكّاكي إلى عدم الحاجة إلى مثلِ هذه التَّحديدِ لأنَّ كلَّ إنسانٍ يُدْرِكُ من نَفْسِهِ حقيقةَ كلٍّ مِنْهُما .

وثنائيَّة الفائِدَةِ ولازمها قائمة في الواقعِ على استحضار المتلَقّي أو المتكلِّم وغلبة أحدهما داخل السِّياق التَّعبيريِّ ، فإنْ أغلب حضورُ المتلَقّي ، كان المستهدَفُ إفادته حكمًا ما ، ويُسمّى هذا الحكمُ (فائدة الخبر) كقولنا : (محمَّد

عالم) لمن ليس واقفًا على ذَلِكَ ، أمّا إذا استَحْضَرَتِ الصِّياغَةُ حالة المتكلِّم ، فإنَّه يكونُ المستفيدَ ذلك الخبرَ ، وهُوَ ما يُسمّى (لازم الفائدةِ) لأنَّه أفادَ علْمَهُ بالخبرِ دون تعويلٍ كبيرٍ على المتلَقّي .

وعلى هذا تكونُ أحوالُ الإسنادِ ثلاثة ، أحَدُها يعودُ إلى المحكوم لَهُ ، أي المسند إليهِ ، والثّاني يرجعُ إلى المحكوم بِهِ ، وهو المُسندُ ، والثّالث يَرْجِعُ إلى (الحُكْمِ) مِنْ حيث كونِهِ حكمًا مُطْلَقًا دون التَّعرُّضِ لكونه لُغَوِيًا أو عقليًا ، وهو ما يقتضي التَّعرُّضَ لمجموعَةِ حالات كلِّ طَرَفٍ ، ومقتضياتِهِ الصِّياغيَّةِ .

-٢-

لا شكَّ أن مجموعَ هذه الثُّنائيّات تنفي مقولة شاعَتْ بين الدّارسين ، وهي أنَّ البلاغة القديمة لم تكن لها عناية إلا بطرف واحد من طَرَفَي الاتِّصال ، وهو المتَلَقّي ، وأنَّ الحالَ والمقامَ قد ارتبطا بِهِ ارتباطًا لُزوميًا ، وفي رأينا أنّ إطلاقَ المقولَةِ وتعميمَها يعني أنَّ قائليها مِمَّن يختطفون القول اختطافًا ، لأنَّهُم لَمْ يُعَنّوا أنفسَهم بالصَّبرِ على ما يقرءون أومتابَعَتِهِ إلى آخر مقصودِهِ ، فرجل مثل السَّكّاكي ، وهُوَ مَنْ هو في الإغراق الشَّكليِّ داخل البنية التَّركيبية ، نَجِدُهُ يتحرَّكُ بالصِّياغَة من شكليّتها الذاتيَّة ، ليجعلها انعكاسا لمبدعها بكلِّ أحواله الخاصَّةِ والعامَّةِ ، ويجعل عمليَّةَ اختيارِ الدَّوالِّ مرهونةً بِمَنْ يختارُها داخليًا وخارجيًا ، حيثُ يكونُ الامتدادُ مِنَ الخارجِ للدّاخلِ متفاوتًا لاستعدادِ الذِّهْنِ الفطري ، فإنّ « جميعَ ما يَثْبُتُ في الخيالِ مِمّا يَصِلُ إليهِ مِنَ الخارجِ يثبت فيه على نحوِ ما يتأدّى إليه ويتكرَّر لَدَيْهِ ، ولذلك لما لَمْ تَكُنِ الأسبابُ عَلى

وتيرةٍ واحدةٍ فيما بين البشرِ ، اختلَفَ الحالُ في ثبوتِ الصّور في الخيالات ترتُّبًا و وضوحًا ، فكَمْ من صورٍ تتعانق في الخيالِ ، وهي في آخر ليست تتراءى ، وكمْ من صورٍ لا تكاد تلوحُ في الخيال ، وهي في غيره نارٌ عَلى عَلَم . »(٤)

ليسَ هذا فحسْبُ هو ما يَجْعَلُ الذّات المتكلِّمَةَ مرآة تَنْعَكِسُ علَيها الأخيلةُ والصُّورُ ،بل إنَّ ما يحيطُ بالذّاتِ من اهتماماتِها الثّقافيَّةِ والحرفيَّةِ لَهُ دَوْرُهُ الفاعِلُ في عمليَّةِ اختيارِ الدَّوالِّ ، حيث يروي السّكّاكي محاولة رفقاءِ أربعة تشبيه البدرِ الطّالع عليهم : فيَحْكي أنّ صاحبَ سلاحٍ وصَوّاغًا وصاحِبَ بقرٍ ومُعَلِّمَ صبية قد انتظمهم طريقٌ وسْطَ ظلامِ عبوسٍ زادَ في تخبُّطِهم وخوفِ ضلالِهم ، فَبَيْنا هم على هذا الحالِ ؛ إذ آنَسَهُم البدرُ الطّالعُ ، فَذَهَبَ كلٌّ مِنْهُم يَنْظِمُ ثناءه ، ويمدح ثناه ، ويشبهه بأفضلِ ما تَخْتَزِنُهُ ذاكرته مِنْ مفردات اللُّغَةِ ، أمّا صاحِبُ السلاحِ ، فإنَّهُ يشبهه بِالتُّرسِ المذهَّبِ يرفع عند الملك ، والصّائغ يشبهُهُ بالسَّبيكَةِ من الإبريزِ ، وشبههُ البقّار بالجُبْنِ الأبيض يَخْرُجُ من قالبِه طريًا ، ويشبهه المعلِّم برغيفٍ أحمر يَصِلُ إليهِ مِن بيتِ ذوي مروءةٍ .

ويستمرُّ السّكّاكيّ في متابَعةِ هذه الحقيقةِ الصِّياغيَّة بعرضِ منظوماتٍ تركيبيَّةٍ لمتكلّمين مختلفي المهن والتَّخصُّصات ، راصدًا مدى موافقة الصِّياغَةِ لكلٍّ منهم إعلانًا عن ارتباطِ التَّراكيبِ بأصحابها ، ودلالَتها على طبائعهم النَّفسيَّة والعمليَّةِ(٥) .

ولا يكتفي السّكّاكي بهذا التَّحرُّكِ الإفراديِّ أو التَّركيبيِّ وَرَبْطه بصاحِبِهِ ، بل إنَّه يتجاوَزُ هذا الرَّصْدَ الفرديَّ إلى رصدِ السِّياق الخارجيِّ الكلِّيِّ ، ونعني

بِهِ ظروفَ البيئة العربية ومدى تأثيرِها على المتكلِّم ، وانعكاسِها على التَّوجُّهات الإبداعيَّة عمومًا « وذَلِكَ إذا نَظَرَ أن أهل الوبر إذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي ، كانت عنايتُهم مصروفَة لا محالَةَ إلى أكثرها نفعًا وهي الإبلُ ، ثمَّ إذا كانَ انتفاعُهُم بها لا يتحصَّلُ إلا بأنْ ترعى وتَشْرَبَ ، كانَ كلَّ مرمى غرضِهِم نزولُ المطرِ ، وأهمَّ مسارح النَّظَرِ عِنْدَهُم السَّماءُ ، ثمَّ إذا كانوا مُضْطَرّين إلى مأوى يأويهم ، وحصنٍ يتحصَّنونَ فيه ، ولا مأوى ولا حصن إلا الجبال :

لَنا جبلٌ يحتلّه من نجيره مَنيعٌ يردُّ الطَّرْفَ وَهْوَ كَليلُ

فما ظَنُّكَ بالتفات خاطرهم إليها ، ثم إذا تعذَّرَ طولُ مَكْثِهم في مَنْزِلٍ ، ومن لأصحاب مواش بذاك ؟ كان عقدُ الهمَّةِ عِنْدَهُم بالتَّنقل من أرضٍ إلى سواها من عزم الأمور ، فعند نَظَرِهِ هذا أ يرى البَدَويّ إذا أخَذَ يفتِّشِ عمّا في خزانَةِ الصور لَهُ ، لا يجد صورةَ الإبلِ حاضرةً هُناكَ ؟ أو لا يَجِدُ لَها مقارنةً ، أوْ تعوزُهُ صورةُ الجبالِ بَعْدَهُما ؟» (٦)

وبِرَغْمِ هذا الإدراكِ المتميِّزِ لارتباط الصِّياغَةِ بالمتكلِّم ، لا يمكِنُ أن ننكِرَ وجودَ نَوْعٍ مِنَ الاهتمام البلاغيِّ بالمتلَقّي على حساب المبدع أحيانًا ، ذَلِكَ أن تَفَتُّحَ الدَّرسِ البلاغيِّ جاءَ متأثِّرًا بالدِّراسات الَّتي دارَتْ حولَ القرآنِ من تفسيرٍ وتأويلٍ ، ومن نَحْوٍ ولُغَةٍ ، حيثُ كان الاتِّكاء في هذا الدَّرسِ على ارتباطِ النَّصِّ القرآني بمتلَقّيهِ ، إذ كانَ هُناكَ حرجٌ شديدٌ في تناوُلِ الخِطاب القرآني بالنِّسبَةِ لمصْدَرِهِ ، وكانَ هذا مُوَجِّهًا للدَّرسِ البلاغيِّ - دونَ وعي - إلى الاتِّكاءِ على المتلَقّي وحالاته الإدراكيَّةِ ، وظلَّ هذا الحرجُ الدّينيُّ مانعًا مِنَ التَّعامُل مع المبدعِ تعامُلاً حرًّا طليقًا ، فعندما يتناول البلاغيّون - مثلاً -

سياقات ذِكْرِ المسندِ إليه يذكرونَ سياق (بسط الكلام حيثُ يقصدُ الإصغاء) كقولِ موسى عليه السلام ﴿ هي عصاي ﴾ ولِذَلِكَ زادَ على الجوابِ بقوله : ﴿ أتوكَّأُ علَيْها ﴾ ، وهنا يعترضُ البلاغيّون على السِّياق لأنَّ فيه عودةً بالصِّياغَةِ إلى متلقيها ، والمتلَقّي هُنا هو (الله سبحانَهُ وتعالى) وبِرَغْمِ كونِهِ المتلَقّي فهُوَ المبدعُ المنشئ للخِطابِ أصلاً ، إذ إن « الإصغاء من جانِبِهِ - عزَّ وجل - ، فذلك لا يسمّى إصغاءً ، ولو سمِّي فإنَّما كانَ المقصودُ كلامَ اللهِ تعالى لَهُ ، وأن يصغي هُوَ لَهُ . . . ولم يَكُنِ المقصودُ سماعَ الله تعالى ، فإنّه حاصلٌ لا يزالِ ، إلا أن يقالَ : قصدَ تطويل المكالَمةِ والمراجَعَةِ . » (٧) وبهذا التَّحليلِ البلاغيِّ ينحلُّ السِّياقُ ، وتتوهُ معالِمهُ ، فلا ندري إلى أي طرف من طرفي الاتِّصالِ يكونُ انتماؤه .

لكن يلاحَظُ أنَّه مع اتِّساعِ دائرةِ الثَّقافَةِ العربيَّةِ ، ضَعُفَتِ العنايةُ بالمتلَقّي شيئًا ما ، عندما استفاضَتِ العناية بالخِطاب الأدبيِّ عمومًا ، حيث يزولُ فيه كلُّ حَرَجٍ ، لكِنْ برغمِ ذَلِكَ ظلَّ هذا المحذورُ الخفيُّ يحلِّقُ في أفُقِ الدَّرسِ النَّقديِّ والبلاغيِّ حتّى رأيْنا صورةً مُكْتَمِلَةً للعناية بالمتكلِّم عند السَّكّاكي ، وما قبلَهُ ، حتّى إن التَّعامُلَ التَّحديديَّ مع مصطلحي البلاغَةِ والفصاحَةِ قد شملَ الطَّرفين مَعًا كما أوضحنا في عرضِنا لمدخل البلاغَةِ .

-٣-

وقد حَصَرَ البلاغيّون مباحث علم المعاني في ثمانية أبوابٍ ، ذلك أنَّ الصِّياغَةَ عمومًا تَنْشَطِرُ إلى بنيتين رئيسيَّتين هما : (الخبر والإنشاء) ، والخبرُ

قائمٌ على إسنادِ طرفٍ إلى آخر ، وهو ما يدعو إلى تناول (أحوال الإسناد الخبريّ) ، وهذا هو الباب الأوّل ، وثانيها (أحوال المسند إليه) وثالثها : (أحوال المسند) ، ورابعها : (متعلِّقات الفعل) وذلك إذا كان المسند فعلاً أو ما في معناه كاسم الفاعِلِ في قولك : (أ ضاربٌ محمَّد) ، وخامسها (القَصْر) ، وسادسها : (الإنشاء) ، وسابعها : (الفصل والوصل) ، وثامنها : (الإيجاز والإطناب والمساواة) .

وهذا الحَصْر قائم على تصوُّرٍ كلِّيٍّ لمفردات علم المعاني ، من حيثُ تناول الأحوالِ الَّتي يأتي عليها طرفا الإسناد باعتبارِهما قائمين بعملية الإسناد ، لا من حيث كونهما دالَّين في صياغَةٍ مفيدةٍ ، لأنَّ الاعتبارَ الثّاني يُدْخِلُنا إلى دائرة (علم البيان) ، لأنها تتعلَّق بهذا الاعتبارِ ، كما أن ذِكرَ (الأحوال) يخرجنا من دائرة الوظيفة النَّحويَّة .

وتناوُلُ البلاغيّين للإسنادِ الخبريِّ في بابٍ مستقلٍّ ، يطرَحُ عليهم تساؤلاً منهجيًا ، هو : لماذا لم يعدّ الإسنادُ الإنشائيُّ بابًا من أبواب المعاني ؟ ويجيب بهاءُ الدّين السُّبْكي على ذلك بأنَّ (الإسناد الإنشائي) بنية مولدة من (الخبري) ، وقد عبَّر عن التَّوالُدِ (بالفرع) ذلك أن (الإسناد) نسبةٌ دائرةٌ بين المنتسبين ، وهذه النِّسبة منها ما يكون خبريّا ، ثم ما يكونُ إنشائيّا ، ثمَّ الإنشائي منه ما يكونُ طلبيّا ، وغير طلبيٍّ ، فالطَّلَبُ مثل (اضرب) المسند فيه هو (الضَّرب) والمسند إليه (المخاطب) ، لكنَّ النّاتجَ المتحقِّقَ حال الكلامِ هُوَ الطَّلَبُ المتسلِّطُ على الضَّرب ، أمّا عمليَّة الإسناد ذاتها ، فإن ناتِجَها لم يتحقَّق حالَ الكلامِ ، على عكسِ الإسناد الخبريِّ الَّذي يتحقَّقُ ناتِجُهُ سابقًا على عمليَّة الإسنادِ . أمّا غيرُ الطلبيِّ ، فالتَّرجي والتَّمنّي ، كقولِنا : لعلَّ

زيدًا قائمٌ ، وليت زيدًا قائمٌ . وعلى نحوِ ذَلِكَ الاستفهام ، فالكلامُ في هذه البِنى كالكلامِ على الإسنادِ الطلبيِّ ، وبما أنَّ الإسنادَ الحقيقيَّ لا بدَّ لَهُ من خارجٍ حقيقيٍّ يتعقَّبُ الإسنادَ ، فإنَّ ذلك يجعلُ الإسنادَ الخبريَّ هو بنية الأساسِ والإنشائيَّ متوَلِّدًا عنه .

ولعلَّ سؤالاً آخر يَطْرَحُ نَفْسَهُ هنا بالنِّسبة لترتيب الأبواب ؛ إذ إنَّ هذا التَّرتيبَ مقصودٌ لا عفويّ ، ويكونُ السؤالُ : لِمَ لَمْ يقدَّمِ الكلامُ على طَرَفَيِ الإسنادِ قبل الإسنادِ ، لأنَّهما متقدِّمان عليه ؟ وتكونُ الإجابةُ : إن طَرَفَيِ الإسنادِ من حيث هما طرفان ، لا يتصوَّر تَقَدُّمُهما أو تأخُّرُهما عنه ، فلمّا كانا معه في زمنٍ واحدٍ ، كان الإسنادُ أجدرَ بالتَّقديمِ لأنَّهُ محلُّ الفائِدَةِ ، ولأنَّ مدار الصِّدقِ والكذبِ عليهِ ، ولأنَّ النِّسبَةَ تستدعي تقدُّمَ منتسبيها (٨) .

أمّا الباب الثاني ، فهو : (أحوال المسند إليه) ، وهذه (الأحوال) وما يتصِلُ بها من (أحوال المسند) تمثِّل تنويعًا على بنية الأساسِ (الإسناد) الَّتي يتولَّدُ عنها مجموعة مِنَ الظَّواهِرِ التَّعبيريَّة الَّتي تنتمي إليها برغم ما يصيبها من تغيُّرٍ بالنَّقصِ أو الزِّيادةِ ، ومن تغيُّرٍ بالتَّخصيصِ أو التَّعميمِ ، ومن تغيُّرٍ بتحرُّكِ الدَّوالِّ من أماكنها (الأصليَّة) إلى أماكن طارئَةٍ ، إلى آخر هَذه التَّنويعات الَّتي تُمَثِّلُ في الحقيقة تحوُّلاً شكليًا مصاحبًا لتحول عميق ، وهو ما سنحاول الكشف عن طبيعته أولا ، ثم إنتاجيته ثانيا .

تحوُّلات المسند إليه : (الحذف)

وأولى التَّحوُّلات الَّتي تصيبُ هذا الدّالَّ هي (حذفه) ، واختيار هذا (المصدر) للتَّعبيرِ عن هذه الحالة ، اختيارٌ مستهدف منه استحضار المبدع إلى

الصّياغة ، لأن (الحذف) على الحقيقة ليس صفة للدّالّ ، وإنّما صفةٌ لمن يقومُ بفعل (الحذف) وهو المتكلِّم ، أمّا الصِّفَةُ الَّتي يستحقُّها الدّالُّ فهي (المنحذف) ، والمقصودُ عمومًا تغييب المسند إليه دون تعويضٍ صياغيٍّ يقوم مقامَهُ ، ولعلَّ هذا وراء اتّكاء البلاغيّين على حذف (المبتدأ) ، لأنَّ الفاعلَ إذا حذف ، فإنَّه بالضَّرورَةِ لا بدَّ أن يقومَ شيءٌ مقامه ، كما في باب (النائب) و (الاستثناء المفرغ) و (المصدَر) ، وإمّا أن تكونَ هناك قرينة لفظيَّة كالخوفِ من التقاء السّاكنين في نحو (اضربن) .

ويبدو أنَّ الفكر البلاغيَّ لم يَتَعامَلْ مع هذه الظّاهِرة على نحوٍ مزدوجٍ تنفيذيّا ، على معنى تصوُّر وجود المسند إليه أوَّلا ، ثم حذفه ثانيًا ، بل التَّصوُّر قائم على خلفيَّة مثالية في الوعي اللُّغويِّ عمومًا ، ثم مجيء التَّركيبِ مخالِفًا لها بإسقاطِ المسند إليهِ ابتداءً .

وبما أن (الغياب) يساوي (العدم) كان سابقا على (الحضور) ، وإن كان هذا لا ينفي أن مجموع التَّحوُّلات الَّتي تلحق المسند إليه تبنى على (حضوره) لا غيابه ، لأنَّها تحوُّلات شكليَّةبالدرجةِ الأولى ، ومن ثمَّ تكون لاحقة للوجودِ لا العدم ، كالتَّعريفِ والتَّنكيرِ ، والتَّقديم والتَّأخير ، والوصف والبيان والتَّوكيد .

ويحاول بعض البلاغيّين إيجادَ تبريرٍ بلاغيٍّ لحالة (الحذف) وتقدُّمها على (الذِّكر) ، من منطلق أن (الذِّكر) هو (الأصل) ، وأصليته تضعفُ من ردود فعل المتلَقّي إزاءه ، بخلافِ الحذفِ ، لمخالفته الأصلَ ، فيكونُ مخالِفًا لعمليَّة التَّوقُّعِ ، وهذه المخالفة تصحبها حالات نفسيَّةٌ لا تتوفَّر في الحالةِ الأولى .

ويأتي السّياق الأوَّل من سياقات (الحذف) ليعلن عن احتفاء البلاغيّين

بإشاريَّة اللُّغَةِ ، على معنى أن الصِّياغَةَ الأدبيَّة يَجِبُ أنْ تبتعدَ عَنِ الوضوحِ الكاملِ ، لأنَّ مثلَ هذا الوضوحِ في الخطابِ الأدبيِّ يُبْعِدُهُ عن كثافته ، ويعود به إلى الشفافيَّةِ ، مما يعني احتماله للعبثيَّةِ الصِّياغيَّةِ ، ومن هنا يكفي أن تشحنَ الصِّياغَةُ بمؤشِّرات مقاليَّةٍ أو حاليَّةٍ تسمحُ بغيابِ بعض الدَّوالِّ المعبِّرَةِ عنها ، وقد أطلق البلاغيّون على هذا السّياق تسميةً دقيقةً هي (الاحتراز عن العبث بناءً على الظّاهر) ، و (الظّاهر) يعني هنا الاكتفاءَ بالقرينةِ الدّالّة ، إذ هي أهمُّ في الخطاب الأدبيِّ من (الدّال) نفسه ، حيث يكونُ حضورُهُ في الخطاب إسقاطًا للأدبيَّة بالوقوعِ في هوَّة العبثيَّة .

السِّياق الثّاني : (أن يُقصدَ تخييل العدولِ إلى أقوى الدَّليلين مِنَ العقل واللَّفظِ) .

وأهمِّيَّةُ هذا السِّياق - كسابقه - في أنَّه يتنافى مع طبيعة الوضوح المطلق الَّذي يناسب الخطابَ المألوفَ ،إذ يتيحُ للمتلَقّي أنْ يتدخَّلَ مباشرةً بإحضارِ الغائب اعتمادًا على السِّياقِ وقرائنه الإشاريَّةِ ، لكنَّه إحضار قائم على الاحتمالِ ، الَّذي يتكئ على الإدراكِ العقليِّ أحيانًا ، والإدراكِ الصياغيِّ أحيانًا أخرى ، لكن الإدراك الأوَّل يكونُ صاحب السيادَةِ لتوافقه مع طبيعة الأدبيَّة .

فقولنا : (قائم) في جواب (كيف زيد) ؟ يقتضي أن يتدخَّلَ المتلَقّي لإكمالِ الجواب باستحضارِ (زيد) وهو استحضارٌ يعتمدُ على حركة العقلِ الَّتي لا ترى نوعًا مِنَ الإفادَةِ في الدّالِّ المفرَدِ (قائم)من ناحيةٍ ، ومن ثم يتمُّ استحضارُ الدّالِّ الغائبِ من ناحيةٍ أخرى .

أمّا في حالة ذِكْرِ المسند إليه بقولنا : (زيد قائم) فإنّ الصِّياغَةَ تلغي حضورَ المتلَقّي ، أو تجعله حضوراً سالبًا في أحسن الاحتمالات ، أي أنَّنا أصبحنا أمام احتمالين صياغيين ، احتمالٌ يتيحُ للحركة الذِّهنيَّةِ أنْ تمارسَ فعاليَّتها عند المتلَقّي (بالحذف) ، واحتمال يتكئ على اكتمالِ عناصر الصّياغةِ (الذِّكر) . والاحتمال الأوَّل يتوافق مع طبيعةِ العدول بكلِّ أدبيَّتها ، ومن هنا جاء تحديد السِّياق مبنيّا عليه .

ويلاحظُ بهاءُ الدّين السُّبكي أن الاحتمالينِ السّابقينِ قائمان في عملية التلَقّي ، لكن يرى أن المتلَقّي يعي بطبعِهِ دوافع الحذف ، لأنَّه يُدْرِكَ أنَّ المحذوفَ مدلولٌ عليه عقلاً ، ومِنْ ثمَّ يكونُ ذكرُه عبثًا ، وهو ما يعني تدخُّلَ عمليَّة (التَّخييل) في بناء هذا السِّياق ، ممّا يؤكِّد بلاغيته ، ويصلها إلى درجة عالية من الأدبيَّةِ (٩) .

السِّياق الثّالث للحذفِ يُعدُّ امتدادًا لفاعليَّة السِّياقين السّابقين ، من حيث استحضارُ المتلَقّي ، وَ وَضْعُهُ تحت طائلة الاختبارات الإدراكيَّةِ ، أي (يَقْصدُ بالحذفِ اختبار تنبه السّامع ، أ له تنبُّهٌ أم لا) ، وإن كانَ هذا الاختبار مشروطًا - أيضًا - بحضور القرائن الدّالّةِ على المحذوفِ ، سواء أ كانت القرينة بعيدةً أو قريبةً .

وفي هذا السِّياق توغِلُ البنيةُ في الغموضِ المحسوبِ ، حيثُ يكونُ الإسنادُ منتميًا إلى طرفين على درجةٍ واحدةٍ صياغيًا ، لكِنْ يتمُّ إحالة الإسنادِ إلى أحد الطَّرفين اعتمادًا على قدرة المتلَقّي في ربط العلاقَةِ الإسناديَّةِ ، والانحياز بها إلى من يستحقُّها أكثرَ مِنْ صاحبِهِ ، كأنْ يتناول الكلامُ شخصين تربطهما

بالمتكلِّم صداقةٌ ما ، ثمَّ تقدِّمُ الصِّياغَةُ حكمًا لواحدٍ منهما ، وهنا يتدخَّلُ المتلَقّي بالبحثِ عن المبرِّرات العقليَّةِ الَّتي تستدعي إلصاق الحكم بأحدهما ، كأن يكون أقدَمَ صداقةً ، أو أقربَ مودّةً ، وهي أمور لا تفصح عنها الصِّياغَةُ ، وإنَّما يعالجها المتلَقّي بالفحصِ والتَّحليلِ ، وتجاوُزِ البنية السَّطحيَّةِ ، والبحثِ في هوامشها الَّتي تناسب طرفًا دونَ آخر .

السِّياق الرّابع من سياقات الحذف ، يعود إلى المبدع واتِّصال حركته الذِّهنيَّة بما يتحدَّثُ فيه أو من يتحدَّثُ عنه ، إذ تنتابه حالتان متقابلتان ، إحداهما تجعلُ نظرته إلى المسند إليه قائمةً على نوعٍ من التَّقديرِ و (التَّعظيم) ، والأخرى تجعلُها قائمةً على الامتهان و (التَّحقير) . وهو ما يجعل السياق مزدوجًا في فاعليته الإنتاجية ، ولا يخدعنا (وحدة المقتضى) عن ازدواجية الدافع الداخلي فنحكم على السياق بالاضطراب والتداخل .

ففي سياق التَّعظيم يقول الشّاعر :

سَأشْكُرُ عَمرا إن تراخت منيتــــي ... أيادي لَمْ تمنن وإن هي جلّـــتِ
فتًى غير محجوب الغِنى عَنْ صديقِهِ ... ولا مُظْهِرِ الشَّكْوى إذا النَّعل زَلَّتِ

أي (هو فتًى) ، والواقع أن بناءَ السِّياق على هذا النَّحوِ يعملُ على ترديد المسند إليه مرَّةً في صورة (الإضمار) الغائبِ ، ومرَّةً في وظيفَةِ المسندِ (فتى) ، وهو ما يعني أن التَّحرُّكَ الصِّياغيَّ قد تمَّ عن وعي بنقل المسند إليه من وظيفته الابتدائيَّةِ إلى وظيفة الخبرية ، وذلك عن طريق (تنكيره) بحيث لا يصلح للوظيفة الأولى ، ومن ثم يخليها تقديريًا لهذا الدّالِّ الغائب يشي بمنزلَتِه النَّفسيَّة عند المبدع .

وعلى النَّحوِ المقابلِ يحذفُ المسند إليه للتَّحقيرِ في قول الشّاعر :

سَريعٌ إلى ابن العمِّ يَلْطم وَجْهَهُ وَلَيْسَ إلى داعي النَّدى بِسَريعِ

ويلاحظ البلاغيّون أنَّ هذا السِّياق يَطْرَحُ أغراضًا إضافيَّةً تنتجُ الحذف ، كأن يكون المستهدَفُ (إيهام التَّعيين) أي أنَّ المسند متعيِّن للمسند إليه ، فلا حاجةَ لذِكْرِهِ لأنَّه حاضرٌ بالقُوَّةِ ، أو يكون المستهدفُ (الاختصار) عمومًا .

السِّياق الخامس (تأتي الإنكار عند الحاجة) ، وهو سياق - في رأينا - ألصقُ بالخطاب النفعي ، والواضح أن السِّياق ينطلقُ من المتكلِّم ، ثم يرتدُّ إليهِ ثانية في حالةِ تعامُلِهِ اليوميِّ المألوفِ ، حيثُ ينتجُ خطابًا لغويًا ذا تشكيلٍ إسناديٍّ قابلٍ للدُّخول في دائرة (الاحتمالات) ؛ إذ قد يضطرُّه السِّياقُ والموقفُ إلى التَّراجُعِ عن هذه العَلاقةِ الإسناديَّة ، فيكونُ الحذفُ هنا وسيلةً مساعدة في الانتقالِ من حالةِ الإقرارِ إلى حالة الإنكارِ ، كأن يكون المقامُ مقامَ الحديثِ عن شخصٍ ما ، ثم يذكُر المتكلِّم صفةً تصلُحُ للالتصاق به (كفاسق) - مثلاً - فالحذفُ يتيحُ لَهُ أن ينكرَ عمليَّةَ الإسنادِ عندما تدعو الضَّرورةُ إلى ذلك .

ويبدو أن البلاغيّين قد طَرَحوا هذا السِّياق استكمالاً لعمليَّةِ (التَّتبُّع) الَّتي التَزَموا بها في علم المعاني ، إذ إنه من المقبولِ أن يتعامَلَ النّاسُ في مثل هذه الأحوالِ بالتَّقريرِ أو الإنكارِ ، لكن دخول السِّياق دائرة البلاغيَّة هو الَّذي يحتاجُ إلى شيء مِنَ التَّحفُّظِ ، لأنه يجرُّ إلى مسائل فقهيَّةٍ مِنَ الكذبِ المحرَّم شرعًا ، أو الكذب المباحِ ، وهي مسائل لا تحتمِلُها البلاغيَّةُ الإبداعيَّةُ .

أما السِّياق السّادس ، فهو سياق سبق طَرْحُهُ داخل السِّياق الرّابع مجملاً ،

وهو سياق خالصٌ للصِّياغَةِ دونَ اتِّكاءٍ على طَرَفَي الاتِّصال إذ هُوَ يقومُ على (التَّعيين) أي أن المسند معين للمسند إليهِ منْحصِرٌ فيه ، فلا حاجة لحضوره بالفعلِ لأنَّه حاضرٌ بالقوَّةِ ، كقولنا : (خالق كل شيء) أي (الله) ، وقرينة الحضورِ هي (العقل) ، لأن القرينة قد تكونُ (الادِّعاء) في مثل قولنا : (يعطي المالَ الكثيرَ) أي (فلان) بادعاء أنه الوحيد الذي يقوم بهذا العطاء .

ويعدِّد البلاغيّون مجموعةَ سياقات إضافيَّة للحذفِ (كالضَّجر) من طول الصِّيَاغَةِ ، و (فوات الفرصة) ، و (المحافظة على الوزن) في الشِّعرِ ، أو (السَّجع) في النَّثر ، هذا فضلاً عن مجموعةِ تراكيب تقومُ على الحذف الوجوبيِّ للمبتدأ إذا أخبرَ عَنْهُ بنعتٍ مقطوعٍ لمدح أو ذمٍّ أو ترَحُّمٍ ، أو بمصدرٍ بدلاً مِنَ اللَّفظِ بفعله نحو (سمعٌ وطاعة) .

وربما كانَتْ ملاحظات محمَّد بن علي الجرجاني على سياقات الحذف من أدقِّ الملاحظات في الكشفِ عن البُعد النَّفسيِّ لَهُ ، وبخاصَّة عند المتلَقّي ، إذ إن الحذف يؤدي بالضَّرورةِ إلى دخول (المحذوف) دائرة الإبهام ، وهو ما يؤدّي إلى حصول ألم للنَّفس لجهلها به ، فإذا التفتت إلى القرينة تفطنت له ، فيحصلُ لها اللَّذة بالعلْمِ ، واللَّذة الحاصِلة بعد الألم ، أقوى من اللذة الحاصلة ابتداء .

كما أن اكتمال عناصر الصياغة يدخلها منطقة الشَّفافية الَّتي يستطيعُ المتلّقي اختراقَها سريعًا إلى النّاتجِ الدّلاليِّ ، فلا تَحْصلُ للنَّفسِ لذة ولا ذوق بإدراكِ المعنى ، أمّا الحذف فإنه يدخل البنية دائرة الكثافة ، بحيث لا يخترقها المتلَقّي إلا بعد معاناةٍ ، فيكونُ اكتسابُ المعنى شبيهًا باكتسابِ التَّصوُّر ، فيزدادُ

الكلام حُسنًا ، وتزدادُ النَّفسُ لذة .

كما أنَّ المسند إليه إذا بَلَغَ نهاية أوصافه ، لم تَعُدْ هناك حاجة إلى ذكره للاكْتفاءِ بالصِّفات الدّالَّةِ عليه ، كنوعٍ مِنَ الإيماء إلى تفرُّدِهِ بها ، فإذا اجتمعت هذه اللَّواحِق الدّلاليَّة والنَّفسيَّة ،كانَ الكلامُ في قِمَّةٍ بلاغيَّته ، بحيثُ يصيرُ للنَّفس لذة به (١٠) .

وبالنَّظر إلى منجزات عبد القاهر الجرجاني في سياق الحذفِ ، نَجِدُ أنَّه قد أخلص في تناوله للجانب التَّطبيقيِّ ، بوصفِهِ متابعةً وصفيَّةً للصِّيغةِ الإبداعيَّة دون الدُّخول في دوائر التَّقنين الَّتي انتهى إليها السَّكّاكي ومدرسته ، حيث أوَرَدَ كثيرًا من النَّماذج التَّعبيريَّةِ النّاقصةِ بالنَّظر إلى بنيتها المثاليَّة ، ولم يَرَ في هذا النَّقص خللا ما بالنَّظم ، بل على العكس يرى فيها « أن ترك الذِّكر أفصح من الذِّكر ، والصَّمت عن الإفادة أزيد للإفادَةِ ، وتجدك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِق ، وأ تمَّ ما تكونُ بيانًا إذا لم تُبن . » (١١)

بل إن عبد القاهر رَصَدَ أحيانًا سياقات للحذفِ تعتمد على تتبُّعٍ إحصائيٍّ للاستعمال الأدبيِّ ، وذلك في مثل (ذكر الدِّيار) إذ لاحظ أن معظمَ الشُّعراء القدامى يعتمدون الحذف أداة بلاغيَّة في تجسيدِ إحساسهم إزاء هذه الدِّيار ، كقول الشّاعر :

اعتادَ قَلْبُكَ من ليلى عوائِدهُ   وَهاجَ أهواءَكَ المكنونَةَ الطَّلَلُ
ربعٌ قواء أذاع المعْصرات بِــهِ   وكلُّ حيرانَ سارٍ ماؤه خضلُ

أرادَ (ذاك ربع قواء) أو (هو ربع) (١٢) .

إن التَّأمُّلَ في مجموعِ البِنى الحَذْفيَّة يؤدّي إلى طرح قضية الصِّياغَةِ

وتعبيرها عن **الفكر بواسطةِ اللُّغَةِ** ، حيثُ ينجزُ الفكر نَفْسه بالدُّخولِ في أشكالٍ تعبيريَّةٍ **رَنيزَتُها (الحذف)** ، ومن هنا كانت دراسة البلاغيّين للسِّياقات بمثابة **ربط العنصر الفكريِّ** بالبعدِ النَّفسي ، دونَ أن يعوقَ ذلك تدخُّلُ أبعادٍ أخرى اجتماعيَّة وتاريخيَّة ، وهو ما يعني أنَّنا لا نستطيعُ أن نُعَبِّر عن فكرةٍ ما تعبيرًا مجرَّدا ، لأنَّ مضمونَها معقَّدٌ إلى حدٍّ كبيرٍ ، حيثُ يضمُّ مجموعة تفاعلات تحتاجُ دائما إلى نوعٍ مِنَ التَّحديدِ ، والكشفِ عن شروطِها الإنتاجيَّةِ .

فعندما أقول : (قائم) في جواب (كيف زيد ؟) ، أجدني داخل عدَّة دوائر على صعيدٍ واحدٍ . الدّائرة الأولى : صوتية مستقلة تمامًا عن أي قيمة جمالية ، لأنها تتوجه تمامًا ومباشرة إلى العملية الإيصالية بين طرفين أحدهما سائل والآخر مجيب .

الدّائرة الثّانية : دائرة النَّبرِ العفويِّ الَّذي يعلِنُ الدُّخولَ في منطقة الحواريَّة الَّتي تفرضُ حضورَ إجابةٍ في مواجهة السُّؤالِ المطروحِ ، وقد يكتنفها بعض العناصرِ الشُّعوريَّةِ نتيجةً لطرحِ السؤال ، والتَّشوق إلى معرفةِ إجابَتِهِ من المتكلِّم ، ونتيجةً للتَّحيُّر الَّذي يصيبُ متلَقّي السُّؤالِ ، ثمَّ الوصول إلى الإجابة .

الدّائرة الثّالثة : وهي تعتمدُ على الوعي الإراديِّ في بثٍّ انطباعٍ محدَّدٍ بأهميَّة المسئولِ عَنْهُ عند المتكلِّم ، ثم تكونُ الإجابةُ بمثابة تعبير عَنِ الموقفِ نَفْسِهِ مِنَ المتلَقّي ، سواء كان انطباعه مرتبطًا بتقديرٍ أو إهمالٍ ، وهي مسائل تزيدُ على مجرد الإجابة .

أي أنَّنا نكونُ أمام ثلاث قيم : قيمة مفهوميَّة تتلازَمُ مع منطق التَّعبير ،

وقيمة تعبيريَّة تلْقائيَّة تقومُ على نظامِ الواقعِ اللُّغَويِّ وما يحتملُهُ من أشكالٍ صياغيَّةٍ ، ثمَّ قيمةٌ انطباعيَّةٌ مغلَّفَةٌ بخواصَّ إبداعيَّةٍ لاعتمادِ الصِّياغَةِ على حذف أحد عناصرِها الَّتي تحوِّل المتلَقّي من السَّلْبِ إلى الإيجاب التَّعبيري .

-٤-

الذِّكْر

يتناول البلاغيّون (ذكر المسند إليه) من التَّقابلِ بين (الأصل) و (العدول) ، فالذِّكر يمثِّلُ الأصلَ المثاليّ ولا موجِبَ للعدولِ عنه ، وهنا يصطدم سياق الذِّكر بسياقِ الحذف بكل أنساقِهِ الَّتي عَرَضْنا لَها ، ولإزالة هذا الاصطدام يحرص البلاغيّون على إضافة (ولا مقتضى للحذف) ، أي أنَّ الذِّكرَ ملازمٌ لهذهِ الإضافة .

ويبدأ التَّعامل مع هذا (الأصل) بتجاوزه إلى سياقات تستدعي حضورَ المسند إليه لأهدافٍ بلاغيَّةٍ ، ويَبْدو أن هذه الأهداف تتكئ - غالبًا - على حضورِ المتلَقّي واحتياجاتِهِ التَّعبيريَّةِ .

وإذا كان السِّياقُ الأوَّلُ قَدْ تجرَّدَ للتَّعامُلِ مع الشَّكْلِ المثّاليِّ للُّغَةِ (الأصل) فإن السِّياق الثّاني ينظرُ في القرائنِ المصاحبَةِ ومدى قدرتها على الإشارَةِ إلى الغائبِ ، فإذا كانَ هناك (ضعفٌ في التَّعويلِ على القرينة) ، فإن الذكْرَ يصبحُ هو وسيلة التَّغَلُّب على هذا الضَّعف ، لأنَّ بقاءَهُ - مع الحذفِ - يُدْخِلُ المتلَقّي في منطقةٍ ضبابيَّةٍ لا تَسمحُ له بإكمالِ النّاقصِ أو استحضار الغائبِ .

ولم يَظَلّ هذا السِّياق خالِصًا للمتلَقّي ، بل إن بهاء الدين السُّبْكي يدفعُ بِهِ إلى ناحيَةِ المتكلِّم ، حيثُ يَرى أن ضعفَ القرينة يرتدُّ إليه ، فَيَحدُثُ عنده نوعٌ مِنَ الإحساسِ بعجز ملفوظه عن تقديم (الفائدة) المطلوبَةِ في علم المعاني ، لأنَّ توجيهَ السِّياق خالِصًا للمتلَقّي يخلُّ بالمقتضى ، لأن ضعف القرينة قد يكونُ راجعًا إلى عدم تنبهِ المتلَقّي ، لا إلى ضعفِ القرينة في ذاتِها ، وهنا يكونُ المقتضى خارجًا عن السِّياق (١٣) .

السِّياق الثّالث : تتحرك فاعليَّته من المتكلِّم إلى المتلَقي (للتَّنبيه على غباوة السّامع) ، على معنى أنَّه لا يفهمُ إلا بالتَّصريح ، فمُهِمَّة السِّياق إذن تعملُ على وَضْعِهِ في إطارٍ دلاليٍّ معينٍ يعتمدُ الإيهامَ وسيلةً إليه .

السِّياق الرّابع : القصد منه (زيادة الإيضاحِ والتَّقرير) ، وهو ما يوهِمُ بداية تنافيه مع ما سَبَقَ أن عَرَضْناه عن موجبات (الحذف) ، وما قلناه عن أن دلالة الحذف أقوى من الذِّكر ، لكن يُلاحَظُ أن الاحتياجَ إلى (الفكر) قد يكونُ عقبةً أمام بلوغ الدَّلالة ، وهو ما يستدعي ظاهرة (التَّصريح) هروبًا من منطقة الإظلام الدَّلالي .

وعلى هذا جاء قوله تعالى : ﴿ أولئكَ على هدًى مِن رَبِّهم وأولئكَ هُم المُفْلِحون ﴾ ، فقد ذكرَ اسم الإشارةِ لإفادَةِ أن كلا من الحُكْمَينِ وهما : (الهدى في العاجل) ، و (الفلاح في الآجل) كافٍ في إيجابِهِ قصد التَّميُّزِ ، بخلاف ما لو أخبر بالحكمين معًا ، فلا يحصل هذا التَّردُّدُ الَّذي أفادَ زيادة التَّقريرِ .

وربما تلاشى توهُّم التَّصادُمِ بين سياق الحذفِ وسياق الذِّكر ، إذا لاحظنا

دقَّةَ البلاغيين في قولهم (زيادة) لا مجرد (التقرير والإيضاح) ، إذ قد يكونُ مع الحذفِ إيضاحٌ وتقريرٌ ، لكِن مع الذِّكرِ تأتي (الزِّيادة) المستهدَفَةُ .

وتأتي السِّياقات من الخامس حتّى السّابع لتتكئ على حضور المتكلم ، إذ قد يكون راغبًا في (تعظيم المسند إليه) كقولنا (الرَّئيس يحافظ على سلامة الوطن) أو راغِبًا في (تحقيره) كقولنا : (اللَّعين إبليس) ، أو (التَّبرُّك) بذكره ، كقولنا : (محمد رسول الله خير الخلق) ، أو (الاستلذاذ) ، فإذا قيل : هل حضر الحبيب فلان ؟

كانَتِ الإجابةُ : الحبيب فلان حاضرٌ .

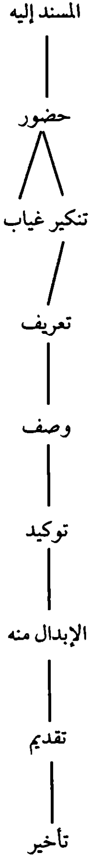
السِّياق الثّامِن : بسط الكلام ، حيث يكونُ القصدُ زيادَةَ الإصغاء ، كقول موسى عليه السلام : ﴿ هي عصاي ﴾ ، ولذا زاد في الجوابِ : ﴿ أتوكَّأ عليها ﴾ و واضحٌ أن مسألة الإصغاء فيها نظر - كما سَبَقَ أنْ عَرَضْنا - والأصحُّ أن يكونَ القصدُ تطويلَ المكالَمَةِ والمراجعة .

السِّياق الأخير: تخصيصُ المسندِ بالمسند إليه بعد أن كانَ عامّا ، كقول الشّاعر :

- الله أنجحُ ما طَلَبْتُ بِـــــهِ   وَالبرُّ خيرُ حقيبة الرَّجُلِ
- وَالنَّفْسُ راغِبَةٌ إذا رَغبتها   وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تَقْنَـعُ

ومن الواضح أن البلاغيِّين قد تَعامَلوا مع ظاهرتي (الغياب والحضور) المتَّصِلَةِ بالمسند إليه بوصفِهِ الدّالَّ الرَّئيسَ الَّذي منه تتحرَّكُ الدَّلالَةُ لتنتشر بين السِّياق ، واعْتَبَروا (الغياب) تحوُّلاً طارئًا على بنية الأصل (الحضور) ، ومن هذه البنية الأخيرة تبدأ مجموعة التَّحوُّلات الَّتي تصيب المسند إليه على النَّحو

التالي :


المسند إليه
حضور
تنكير غياب
تعريف
وصف
توكيد
الإبدال منه
تقديم
تأخير

والواضح أن مجموع التَّحوُّلات قد تأخذ طابعًا خارجيًا وداخليًا معًا كالتَّعريفِ والتَّنكيرِ ، وقد تأخذ طابعًا انتشاريًا كالوصفِ والتَّوكيدِ والبَدَلِ ، وقد تأخذُ طابعًا حرَكِيًا كالتَّقديمِ والتَّأخير ، لكن التَّحوُّلات قائمةٌ على ثنائيَّة (الحضور والغياب) بما فيها من تحوُّلٍ بين الأصلِ والعدولِ .

وإدراكُ البلاغيِّين لطبيعةِ التَّحوُّلِ كان وراء البَدْءِ (بالتَّعريف) باعتبارِهِ ممثِّلا لبنية الأساس ، أو الأصل كما يرى ابن يعقوب المغربي (١٤) .

تعريف المسند إليه وتنكيره

ليس المقصود بالتَّعريف هُنا جعلَهُ (معرفةً) لأنَّ هذا مِنْ خواصِّ المواضَعَةِ ، وإنَّما المقصودُ إيرادُهُ معرفَةً داخل السِّياق ، فهذا الإيرادُ هوالممثِّل للوظيفة البلاغيَّة .

ويلاحظ أنَّ البلاغيِّين هنا يتحوَّلونَ من دائرةِ (الحال) إلى دائرة (المقام) أي البُعْد الصِّياغيِّ السَّطحي ، حيثُ يحتاجُ المقامُ (للإضمارِ) ، لأنَّهُ مقامُ (التَّكلُّم أو الخطابِ أو الغيبة) ، فخصوصيَّةُ المقام تحتاجُ إلى الضمائر للتَّعبير عَنْهُ ، صحيحٌ أنَّ الاسم الظّاهر قد يؤدي هذه المُهمَّة الدَّلاليَّة ، لكنَّه أداءٌ فرعي لا أصلي ، ومقام التَّكلُّم كقول بشّار :

أنا المرعَّثُ لا أخفى على أحدٍ ذرّت بي الشَّمسُ للقاصي وللدّاني

ومقام الخطاب كقول الشّاعر :

وأنْتَ الَّذي أخْلَفْتَني ما وَعَدْتَني وأشْمَتَّ بي من كانَ فيكَ يلومُ

أمّا ضمير الغيابِ فإنَّ وقوعَهُ مسندٌ إليه ، يكون بعودِهِ على مسند إليه كقول الشّاعر :

مِنَ البيضِ الوجوهِ بني سنانٍ ... لو أنَّكَ تَسْتَضيءُ بِهِم أضــــاءوا
هُم حلّوا مِنَ الشَّرف المعلّــى ... وَمِنْ حَسَبِ العشيرة حيثُ شاءوا

ويبدو أنَّ متابعةَ البلاغيِّين لسياق (التَّعريف بالإضمارِ) قد اقتَصَرَتْ على ما حتَّمَتْهُ المواضعة من الدَّلالة على (التَّكلُّم أو الخطابِ أو الغيبة) حيث أفادوا منها ربط السِّياق بها دون أن يوجِّهوا نظرَهم إلى التَّعامُلِ مع الضَّمير مطلقًا ، إذ هو بجانب ما يُقَدِّمُهُ من دلالات وضعيَّةٍ ، له إضافاتٌ سطحيَّةٌ لها أهمِّيَّتها البالغة ، حيثُ أشارَ ابن جِنِّي إلى أن علَّةَ استخدامِ الأسماءِ المضْمَرَةِ طلب (الخفَّة) . وله إضافات عميقة هو (زوال الشَّكِّ) ، وذلك أنك لو قلت : زيد ضرب زيدًا ، فجئت بعائده مظهرًا مثله ، لكان في ذلك إلباس واستثقال .

أمّا الإلباسُ فلأنَّكَ إذا قلت : (زيد ضربت زيدًا) لم تأمن أن يُظنَّ أن زيدًا الثّاني غير الأوّل ، وأن عائد الأوَّل متوقعٌ مترقبٌ ، فإذا قلت : (زيد ضربته) علم بالمضمر أن الضَّرب إنَّما وقع بزيدِ المذكورِ لا محالَةَ ، وزال تعلُّق القلبِ لأجلِهِ وسببِهِ .

أمّا وجه الاستخفاف فلأنك إذا قلت : العبيثران شمَمْته ، فجعلتَ موضع التِّسعة أحرفِ حرفًا واحدًا ، كان أمثلَ من أنْ تعيدَ التِّسعةَ كلَّها فتقول : العبيثران شممت العبيثران . نعم ، وينضافُ إلى الطّولِ قبح التَّكرارِ المملولِ (١٥) .

وإذا كانَ التَّعريفُ بالإضمارِ قد اتَّكأ على المقام الصِّياغيِّ ، فإنَّ التَّعريفَ (بالعلميَّة) قد تجاوَزَ الصِّياغة إلى متلَقّيها لإحضارِ المسندِ إليهِ ابتداءً في ذِهْنِهِ ، والابتدائيَّة هنا مخرجه للضمير ، لأنَّه يُحْضِرُ المسند إليه بالإعادة ، وشرطُ

إحضار المسند إليهِ أن يكونَ باسمٍ مختصٍّ بهِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ قل هُوَ الله أحد ﴾ ، والعينيَّة احتراز من اسم الجنس النَّكرة أو المعرفة .

وتتداخَلُ سياقات التَّعريف هنا مع غيرها من السِّياقاتِ عند تحديدِ المستهدفِ البلاغيِّ ، كأن يكون الغرض (التَّعظيم أو الإهانة أو الاستلذاذ أو التَّبرك) ، ويلاحظ أن سياقات التَّعظيم والتَّحقير ، ترتبط (بالكنى) والألقاب المحمودة أو المذمومة .

ثمَّ يأتي تحوُّل آخر في التَّعريفِ (بالموصوليَّة) ، اتِّكاءً على حضورِ المخاطب - أيضًا - حيثُ ينحصرُ عِلْمُهُ عن المسندِ إليهِ في (الصِّلة) ، كقولنا : (الَّذي كانَ معنا بالأمسِ رجلٌ عالم) ، وقد يتَّجِهُ التَّعريف بالموصولية إلى إنتاج (الاستهجان) أو (زيادة التَّقرير) ، كقولِهِ تعالى : ﴿ وراودته الَّتي هُوَ في بيتِها عن نفسه ﴾ فإن ذِكْرَ الاسم (زليخا) لا يفيدُ ما أفادَهُ الموصولُ من ذكرِ السَّببِ الَّذي هو قرينةٌ في (تقرير المراودَةِ) ، وهي كَوْنُهُ (في بيتها) . وقد تنتج الموصوليَّة تفخيم المسندِ إليه ، كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم من اليمِّ ما غَشِيَهُم ﴾ ، وفي الاتِّكاءِ على استحضار المتلَقّي - أيضًا - يكونُ استخدام الاسمِ الموصولِ لتنبيهِهِ على غلطه ، كقول الشّاعر :

إن الَّذين تَرونَهُم إخوانَكُم ⠀⠀⠀ يشفي غليلَ صدورِهِمْ أنْ تُصْرَعوا

فإنَّ الصِّلة هي المنبِّهة على أنّ المتلَقّي المخاطبَ أخطأ في اعتقاده .

وقد يأتي التَّعامُلُ مع الموصولِ ليكونَ ذريعةً إلى التَّعرض للخبرِ ، كقول الفرزدق :

إن الَّذي سمكَ السَّماءَ بنى لَنا ⠀⠀⠀ بيتًا دعائِمهُ أعزُّ وأطْوَلُ

فاستخدامُ الموصولِ هُنا كانَ وسيلةً إلى ذكرِ الصِّلة ، وذكرها وسيلة إلى تعظيمِ الخبر ، وهو (بناء البيت) .

أما التَّعريف (بالإشارة) ، فإنه يكونُ وسيلةً لإحضار المسند إليهِ في ذهن المتلَقّي حسّا ، إذ الإشارة تتكفَّل بمثلِ هذا النّاتجِ لأنَّها تحيلُ إلى مشار إليه ضرورة ، وعلى هذا يأتي قول ابن الرّومي :

هذا أبو الصَّقرِ فردًا في محاسنه   من نسلِ شيبانَ بينَ الضّال والسَّلَمِ

وقد تكونُ مُهِمَّة (الإشارة) التَّنبيه على (غباوة السّامع) ، على معنى أن قواه الإدراكيَّة لا تستطيعُ استيعابَ المعنى إلا بالإشارةِ الحسِّيَّة ، كقولِ الفرزدق :

أولَئِكَ آبائي فَجِئْني بِمِثْلِهِمْ   إذا جَمَعَتْنا يا جَريرُ المجامعُ

ثم تنتجُ (الإشارة) مواضعتها اللُّغَوِيَّة في (القُرب والبُعد والتَّوسُّط) ، وهو ما يتَّصِلُ بالمسندِ إليهِ فَيُدْخِلُهُ في دائرةٍ من هذه الدَّوائرِ الثَّلاث (هذا - ذاكَ - ذَلِكَ) ، ويلاحظُ هُنا تداخُلُ الوظيفةِ اللُّغَوِيَّة والبيانيَّة ، لكِنَّ المفارقَةَ بينهما تأتي من أن مُهِمَّةَ اللُّغَوِيِّ بيان معنى الدّالِّ فحسْب ، أمّا البَلاغيُّ فإنّ مُهِمَّته كشفُ الإرادَةِ الاستعمالية ، وهذه الإرادةُ شيءٌ زائدٌ على اللُّغَوِيَّة ، لأنَّها مرتبطةٌ بالأحوالِ .

ويتكئ البلاغيّونَ على هذه الأبعاد الوضعيَّة الثَّلاثةِ في الكشفِ عن سياقات أخرى نتيجةَ التَّعريف بالإشارةِ ، فيكونُ القربُ مُنْتِجًا (للتَّحقير) كقوله تعالى : ﴿ وإذا رآك الَّذين كفروا إنْ يتَّخِذونَكَ إلا هُزوًا ، أ هذا الَّذي يذكُرُ آلهتَكُم ﴾ . و واضح أن السِّياق هو الَّذي يتحكَّمُ في إنتاج المعنى ، لأن

البلاغيين يرون أنَّ القربَ ينتج دَلالة التَّعظيم أيضًا ، كقوله تعالى : ﴿ إنّ هذا القرآنَ يَهْدي لِلَّتي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ ، وكذلك الأمر في (البُعد) حيثُ ينتجُ دلالَة التَّعظيمِ في مثلِ قوله تعالى : ﴿ ألم ذَلِكَ الكتابُ ﴾ ، كما ينتجُ (التَّحقير) كما في قولنا : (ذلك الخائن مكروهٌ) .

وقد يكون التَّعريف بالإشارةِ (للتَّنبيهِ) ، لكن الإنتاج الدَّلاليَّ في هذا السِّياق مشروطٌ بتعقيب المشارِ إليه بأوصافهِ ، على معنى أنَّه جديرٌ بما يَرِدُ بعدَهُ ، كقولِهِ تعالى : ﴿ أولَئِكَ على هُدًى من ربِّهم وأولَئِكَ هم المفْلِحونَ ﴾ .

أما تعريفُ المسندِ إليهِ (بأل) فإنه يمارسُ فاعليَّتِهِ باستحضارِ طَرَفي الاتِّصالِ : المبدعِ والمتلَقّي معًا ، حينما يكونُ بينهما عهدٌ معرفيٌّ تقدَّمَ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وليس الذَّكر كالأنثى ﴾ أي ليس الذَّكر الَّذي طلبت كالأنثى الَّتي وَهَبَت ، فالإشارةُ هُنا لمعهودٍ سابقٍ ، وهو قولها : ﴿ إنِّي نَذَرْتُ لَكَ ما في بطني محرَّرًا ﴾ وقولها : ﴿ إنِّي وضَعْتُها أنثى ﴾ .

السِّياق الثّاني للتَّعريفِ بأل ، يعودُ إلى مقاصِدِ المبدعِ في توجُّهِهِ إلى (الحقيقة) نفسها ، كقول المعرّي :

والخِلُّ كالماءِ يُبْدي لي ضمائِرَهُ مَعَ الصَّفاءِ ويُخْفيها مَعَ الكَدَرِ

ثم يأتي التَّعريف (بالإضافة) إلى معرفة ، وأوَّل سياقاته يرتبطُ بحضورِ المتلَقّي ، حيثُ تكونُ الإضافَةُ (أقصر طريق) يمكِنُ إحضارُ المسندِ إليه عن طريقها في ذهنه ، شريطة أن يكونَ السِّياق طالبًا للاختصار ، وذلك نحو قول جعفر بن علبة حينَ حُبِسَ بمكَّة .

هواي مَعَ الرَّكْبِ اليَمانين مُصْعدٌ جَنيبٌ وجُثْماني بمكَّة مُوثَّق

فعلاقَةُ التَّضايفِ (هواي) قدمت المسند إليه من أقصر السُّبل ، والمقامُ مقامُ اختصارٍ لأنَّ حالَ المحبوس حالُ ضيقٍ . وقد يكونُ التَّضايفُ مستهدِفًا إنتاجَ (تعظيم) أحد المتضايفين أو (تحقيره) ، فالتَّعظيم كقولنا (مندوب الرَّئيس حضر) ، أمّا تعظيمُ المضافِ إليه فمثل قوله تعالى : ﴿ إنَّ عبادي ليس لَكَ عَلَيهم سُلْطان ﴾ .

وتكادُ سياقات تنكيرِ المسندِ إليهِ تتداخَلُ مع سياقات تعريفه ، إلا في بعضِ الاستعمالات الَّتي تختصُّ بها النَّكرة . فالسِّياق الأوَّلُ : أن يكونَ القصدُ إلى المسندِ إليه مفردًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وجاء رجلٌ من أقصى المدينة يسعى ﴾ ، أي رجل واحد . السِّياق الثّاني ينتجُ (النَّوعيَّةَ) ، لكنَّها نوعيَّةٌ مفارقةٌ للأنواعِ المعهودة ، كقوله تعالى : ﴿ وعلى أبصارِهِمْ غِشاوة ﴾ أي نوعٌ غريبٌ من الغشاوَةِ لا يتعارَفه النّاسُ ، بحيث يغطي ما لا يغطيه شيءٌ مِنَ الغشاوات .

وقد ينتج السِّياق (التَّعظيم) ، على معنى أنَّ المسند إليه أعظمُ من أنْ يعرفَ ، كقول الشّاعر :

فتًى لا يبالي المُدْلِجونَ بنورِهِ إلى بابِهِ أن لا تضيءَ الكواكـــبُ
لَهُ حاجبٌ في كلِّ أمرٍ يشينُهُ وليسَ لَهُ عَنْ طالبِ العرفِ حاجِبُ

فالتَّنكيرُ في (حاجب) الأوَّل للتَّعظيم ، أما (حاجب) الثّاني فللتَّحقير .
وقد يكونُ سياق التَّنكير منتجًا (للتَّكثيرِ) على معنى أن ذلك المنكرَ كثيرٌ حتّى إنَّه لا يحتاجُ لتعريف في مثلِ قولهم (إن له لإبلا) ، وبالعكس قد يكونُ

التَّنكير (للتَّقليل) كما في قوله تعالى : ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلا ﴾ أي قليلا من ليل ، أو بعض ليل .

ولم يقتصر البلاغيّون على تناول المسند إليه في تحوُّله بين النَّكرة والمعرفة ، وما يستدعيه هذا التحوُّل من سياقات منفصلة أحيانًا ، ومتداخِلَة أحيانًا أخرى ، بل اتَّسعَ نظرُهُم إلى تناوُلِ ما ينتابُهُ من تواصلِ صياغيٍّ ، وذلك بتوسيع دائرة فاعليَّته ، لاستدعائِهِ بعض الدَّوالِّ الإضافيَّةِ الَّتي تنتمي إليه على سبيلِ (الوضعيَّة) .

ويبدو أن النَّظرَ البلاغيَّ - في هذا المجالِ - كان يلاحظ أن الدَّوالَّ الإضافيَّة تتحرَّك دلاليًا تحركًا تراجعيًا لتصب معانيها في الدّالِّ الرَّئيس (المسند إليه) ، وكأن الصِّياغَةَ لا تنمو أفقيًا كما هو الإطارُ الشَّكليُّ لها ، وإنما تتوقفُ عند نقطةٍ بعينِها لتعملَ على كشف النّاتج الدَّلالي من المسندِ إليه ، أو زيادة كشفه إذا كان مكشوفًا . وهذا نحو قول أوس بن حجر :

الألْمَعيُّ الَّذي يظنُّ بك الظْـ ـظَنَّ كأنْ قد رأى وقد سَمِعا

وقد لا يكونُ هُناكَ كشفٌ وإنَّما (تخصيصٌ) بصفَةٍ مميَّزةٍ ، كقولنا : (رجل صالح زارنا) ، فالوَصْفُ بالصلاح مخرج لغير الصَّلاح . وقد يكونُ مد الصِّياغَةِ بالوصفيَّة منتِجًا للمدحِ أو الذَّمِّ أو التَّأكيد .

وقد تحلُّ وظيفة (التَّوكيد) محلَّ الوصفيَّةِ ، وَذَلِكَ إذا كانَتِ الغايةُ إرادةَ التَّقريرِ ، نَحْوَ : (قمت أنت) و (أنت قمت) ، أو تكونُ الغايةُ البلاغيَّةُ دفعَ توهُّمِ دخولِ البنية في الاحتمالِ المجازيِّ نحو (جاء الرَّئيسُ نَفْسُهُ) ، فإنَّه ينفي أن يكونَ قد جاءَ مندوبُهُ مثلاً .

وقد يكون توسيعُ دائرةِ المسندِ إليه (بالبيان) ، أي (عطف البيان) لقصد الإيضاحِ باسمٍ مختصٍّ بهِ ، نحو (صديقك خالد جاءني) ، أو (الإبدالِ) وذلك بهدف (زيادة التَّقرير) أو (العطف) ، والمقصودُ (عطف النَّسق) ، ويكونُ بقصدِ تفصيلِ المسند إليه مع الاختصارِ ، نحو : (جاء محمّد وخالد وعلي) ، أو لرفع خطأ يتوَهَّمه المتلَقّي ، كقولنا : (جاءني محمَّد لا خالد) ، أو بهدفِ التَّشكيكِ نحو : (جاء محمد أو خالد) ، أو (الإبهام) نحو قوله تعالى : ﴿ وإنا أوْ إيّاكُمْ لعلى هُدًى أو في ضَلالٍ مُبين ﴾ أو (الإباحة والتَّخيير) إلى غير ذلك من النَّواتج الَّتي ينتجها حرف العطف .

-٥-

التَّقديم والتَّأخير

رأينا كَيْفَ أن (المسند إليه) تدخل عليه التَّحوُّلات فتنقله من التَّعريف إلى التَّنكيرِ ، ومن التَّنكير إلى التَّعريفِ ، ومفهومُ هذا أن الحالة الَّتي يأتي عليها تكون خارجةً عن (الأصل) ، أي إذا كان معرَّفًا ، فالمفترضُ أنَّ الأصلَ تنكيرُهُ ، وإذا جاءَ منكرًا كان الأصلُ تعريفَه ، وبهذا الاعتبارِ وحده يمكِنُ اكتسابُ التَّحوُّلِ طبيعة بلاغية .

ويلاحظُ في هذا التَّحوُّل أنَّه قد أخذ شكلاً (موضعيّا) على معنى أنه ينحصِرُ في حدودِ الدَّالِّ صياغيّا ، وإن اتَّسع تأثيرُه ليَشْمَلَ التَّركيب . ذلك أن هناك تحوُّلا آخر يصيب المسند إليهِ ، لكنه يأخذ شكلَ حركةٍ أفقيَّةٍ ، ينتقلُ فيها الدّالُّ من موضعه الأصلي إلى موضعٍ طارئ ، أو يأخذ الدّالُّ ثباتًا لموضعِهِ

الأصلي ، بالرَّغم من أنه لا ثبات له فيه ، حيث يكون من منطقة الرُّتبِ غيرِ المحفوظَةِ ، ونعني بالتَّحوُّل هنا ظاهرتي (التَّقديم والتَّأخير) .

ويجب أن نلاحظ أن مقولَةَ (التَّقديم) قد تكونُ خالصة للبعد المعنَويِّ ، فإنَّ المسند إليه محكوم عليه أبدًا ، والمحكومُ عليه متقدِّمٌ في الذِّهنِ على المحكوم بِهِ ، معنى هذا أن مقولَةَ (التَّقديم) لا تَكْتسِبُ حقيقتها الخالصة إذا كان المسند إليه فاعلاً ، لأن موضِعَهُ الدّائِم هو التَّأخير عَنِ الفعلِ ، ومن ثم تَنْصرف مقولة التَّقديمِ إلى المبتدأ - غالبًا - لأنَّ رتبته (غير المحفوظة) هي التَّقديم .

معنى هذا أن التَّحوُّل في (التَّقديم والتَّأخير) يأخذ طبيعةً ذهنيَّةً بالدَّرجَةِ الأولى ، وربَّما كانَ هذا الإدراكُ وراءَ مقولَةِ عبد القاهر بأن التَّقديم على وجهين :

الأوَّل : تقديم على نيَّةِ التَّأخيرِ ، وذلك يتمثَّلُ في كلِّ شيء أقررته - مَعَ التَّقديم - على حكمِه الَّذي كانَ عليه ، وفي جنسه الَّذي كانَ فيه ، كخبر المبتدأِ إذا قدَّمته على المبتدأِ ، والمفعولِ إذا قدَّمته على الفاعلِ ، كقولك : (مُنْطَلِقٌ زيدٌ) و (ضرب عمرًا زيدٌ) ، ومعلومٌ أن (منطلق) و (عمرًا) لم يخرجا بالتَّقديمِ عمّا كانا عليه من كونِ هذا خبرَ مبتدأ ، أو مرفوعًا بذلك ، وكون (عمرًا) مفعولاً ومنصوبًا ، كما يكونُ إذا أُخِّرت .

الثّاني : تقديمٌ لا يكونُ على نيَّةِ التَّأخيرِ ، ولكن ينقلُ الشَّيءَ من حكم إلى حكمٍ ، بحيثُ يُجْعَلُ في بابٍ غير بابِهِ ،وإعرابٍ غير إعرابِهِ ، وَذلِكَ بأن تعمدَ إلى اسمينِ يَحْتَملُ كلٌّ واحدٍ منهما أن يكونَ مبتدأ والآخرُ خبرًا له ، فتقدِّمُ - تارة - هذا على ذاك ، ومرَّةً ذاك على هذا ، ففي (زيد المُنْطلِق) تقول

مرَّةً : (زيد المنطلقُ) ، ومرَّة : (المنطلق زيد) ، فأنت في هذا المقامِ لم تقدِّم (المنطلق) على أن يكون متروكًا على حكمه الَّذي عليه مع التَّأخير ، فيكونُ خبرَ مبتدأ كما كانَ ، بل على أن تنقلَهُ عن كونه خبرًا إلى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخِّرْ (زيد) على أنْ يكونَ مبتدأ كما كانَ ، بل على أن تخرجَهُ عن كونِهِ مبتدأ إلى كونِهِ خبرًا (١٦) .

ومن هذا المنطلقِ يرى عبد القاهر أنَّه من الخطأِ تقسيم الأمرِ في تقديمِ الشَّيء قسمين ، فَيُجْعَلُ مفيدًا في بعض الكلامِ ، وغير مفيد في بعضٍ ، وأن يعلَّلَ تارة بالعنايَةِ ، وأخرى بأنه توسِعَةٌ على الشَّاعر والكاتب ، حتَّى تطردَ لهذا قوافيه ، ولذاك سجعُه ، لأن من المستبعد في جملة النَّظم ما يدلُّ تارةً ، ولا يدلُّ أخرى ، لأنَّه إذا ثَبَتَ في تقديمِ المفعولِ - مثلاً - على الفِعْلِ أنَّه اختصَّ بفائدةٍ ، فإنَّ هذه الفائدة تنتفي مع التَّأخيرِ ، ومن هذا السَّبيل من يجعلُ التَّقديمَ وتركَهُ سواء ، وأمّا من يجعلُهُ بين بين ، فيزعُمُ أنه للفائدة في بعضها ، وللتَّصرف في اللَّفظِ من غير معنى في بعض ، فما ينبغي أن يرغبَ عن القولِ به (١٧) .

وعلى هذا الأساسِ ينبغي أن نَتَعامَلَ مع سياقات التَّقديمِ والتَّأخير الَّتي رَصَدَها البلاغيّون في شيءٍ مِنَ الحذرِ ، حتّى يمكِنَ الرَّبْطُ بينها وبين حركةِ الفكرِ من ناحيةٍ ، وطبيعةِ المقامِ من ناحيةٍ أخرى ، فمقولَةٌ كمقولةِ (التَّقديم للأهميَّةِ) - مثلاً - تصبحُ في حاجةٍ إلى مُراجَعَةٍ من خلال رَصْدِ حركةِ الذِّهْنِ وتوافُقِها مع الحركَةِ الصِّياغيَّةِ أفقيًا ، على أن يؤخَذَ في الاعتبار طبيعةَ الاحتمالاتِ القائمةِ في بنيةِ التَّراكيبِ ، لأنَّ ضياعَ (الاحتمالات) يشدُّ الصِّياغَةَ إلى جبريَّة تناسِبُ وظيفتَها اللُّغَوِيَّةَ لا وظيفتها البلاغيَّة . ذلك أنَّه إذا

جاءَ التَّركيبُ بيِّنا فيهِ أنَّه لا يَحْتَمِلُ إلا الوجه الَّذي هو عليه حتّى لا يشكلَ ، وحتّى لا يَحْتاجَ في العلم بأنَّ ذلك حقُّهُ ، وأنَّه الصَّواب ، إلى فكرٍ ورويَّةٍ ، فلا مَزِيَّة . وإنَّما تكونُ المَزِيَّةُ ويَجِبُ الفضلُ إذا احتملَ في ظاهرِ الحالِ غيرَ الوجه الَّذي جاءَ وجهًا آخر ، ثمَّ رأيتَ النَّفس تنبو عن ذلك الوجه ، ورأيت الَّذي جاءَ عليه حسنًا وقبولاً يعدمهما إذا أنت تركته إلى الثّاني (١٨) .

ومدلول (الفكرِ والرَّوِيَّةِ) في كلام عبد القاهر يجب التَّنَبُّهُ إليهِ ، إذ يبدو مِنْهُ أنَّه يؤكِّد امتدادَ المستوى السَّطحيِّ للصِّياغَةِ بوصفِهِ تحوُّلا للمستوى الذِّهنيِّ عند المبدعِ ، وهو ما يشكِّلُ بعدًا إدراكيًا لوعيِهِ بالاحتمالاتِ التَّعليقيَّةِ بين عناصر الصِّياغَةِ ، وهو ليس إدراكًا آليًا ، وإنَّما إدراكٌ خلاقٌ ينقلُ التَّعبيرَ من مستوى إلى مستوى آخر قائمٍ على تجاوُزِ المحفوظِ اللُّغَويِّ بالنِّسْبَةِ لموقع الدّالِّ داخل التَّركيب . وتدورُ مجموعَةُ سياقات التَّقديمِ على اعتبارات يعودُ بعضُها إلى المبدعِ وحركَتِهِ الذِّهنيَّة ، ويعودُ بعضُها إلى المتلَقّي واحتياجاته الدَّلاليَّة ، ويخلص بعضُها الثَّالثُ للصِّياغَةِ ذاتِها . على معنى أنَّه مِنْ طبيعتها المثاليَّة .

من هذا المنطلق بدأ البلاغيّون رَصْدَ ظواهرِ التَّقديمِ داخل السِّياق من خلال مقولة (الأصل) ، أي أنَّ المسندَ إليه أصله المكانيّ هو (التَّقديم) ، هذا إذا كان مبتدأ - كما سبق أن أوْضَحْنا - أما إذا كانَ فاعلاً ، فإنَّ موضِعَهُ بعد الفعلِ ضرورةٌ ، ويبدو هذا السِّياق (محايدًا) بالنِّسبة لقيمتِهِ البلاغيَّة ، ولهذا شَرَطَ البلاغيّون ألا يقترِنَ بما يوجِبُ العدولَ عنه .

السِّياقُ الثّاني : يعتمدُ على ردودِ الفعلِ لدى المتلَقّي ، وذلك بأن يكونَ في المسندِ إليهِ تشويقٌ إلى المسند ، كقول المعري :

والَّذي حارَتِ البريَّةُ فيهِ حيوانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمادِ

وكذلك الأمر في السِّياق الثَّالث ، عندما يَقْصدُ من تقديمِ المسندِ إليهِ تَعْجيلَ (المسرة) إلى المتلَقّي ، أو تعجيل (المساءة) ، كما تقول : (سعد في بيتك) ، و (السَّفاح قريبٌ منك) .

ويتداخل هذا السِّياق مع ما ذكره البلاغيّون - في السِّياق الرّابعِ - من تقديمِ المسندِ إليه (لإيهام أنَّه لا يزولُ عَنِ الخاطرِ) ، وإن كانَ الفارقُ هُنا وما قبله يتمثَّلُ في المرجعِ التَّأثيريِّ ، إذ في الأوَّل يعودُ إلى المتلَقّي ، أمّا في الثّاني فإنَّه يعودُ إلى المتكلِّم ، في مثلِ قولنا : (العدوّ لا تغفل عنه) ، فإن الذِّهْن يكونُ ملازمًا للمسندِ إليهِ على سبيلِ التَّوَهُّم ، لأنَّه من الجائزِ أن يجاوِزَه إلى غيرِهِ . السِّياق الخامسُ يعودُ إلى المتكلِّم بإنتاجِ (الاستلذاذ) بالمسندِ إليه ، مثل : (ليلى أجمل ذكرى) . ويضيفُ البلاغيّون بعض السِّياقات الهامشيَّة ، كتعجيلِ (إظهار تعظيم) المسند إليه ، أو تعجيل (تحقيره) .

وقد عَرَضَ عبد القاهر لسياقٍ يعودُ إلى (المسندِ إليه والمسندِ معًا) ، وهو تخصيص المسندِ إليهِ بالخبرِ الفعلي ، أي قصرهُ عليهِ ، نحو : (ما أنا قصرت في حاجَتِك) ، تقصدُ أنَّكَ لم تقصر ، وفي الوَقْتِ نفْسِهِ لا تنفي أن يكونَ التَّقصيرُ قَدْ وَقَعَ مِنْ غيرِك .

ومِنَ المحفوظِ في اللُّغَةِ ، تقديم المسندِ إليه لإنتاجِ التَّقويةِ في لفظتي (مثل وغير) ، وذلك إذا استعملا عل سبيل الكناية ، لا على سبيل التعريض بأحد ، وعلى هذا قول أبي تمّام :

وَغَيْري يأكُلُ المعروفَ سُحْتًا وتشحبُ عندهُ بيضُ الأيادي

وقد صارَ هذا السِّياق لازمةً صياغيَّةً ، ومن هُنا تأتي طبيعتُهُ البلاغيَّة في أنه

قد أخذ ثابتًا موضعيًا ليسَ لَهُ في (الأصل) ، بالإضافةِ إلى إنتاجه دلالة كنائيَّة من اقترانِه باللُّزومِ .

وهناك سياق آخر تعامل معه البلاغيّون بوصفِهِ منتجًا لدلالَةِ الشُّمولِ ، وهو ما أسموهُ (عموم السَّلب) وذلك يتحقَّقُ بتقديم أداة العموم على أداة النَّفي ، فتتسلَّط الأولى على الثانية دون عكسٍ ، نحو (كلٌّ كسول لا ينجحُ) ، فأداة العمومِ (كلّ) هي المسند إليه ، وتقدَّمت لتسلِّط فاعليَّتها على النَّفي لإنتاجِ شموليَّتِهِ .

وتكادُ تكونُ سياقات تقديم المسنَدِ على المسندِ إليه ، قريبةً من تقديمِ المسندِ إليه ، حيثُ يكونُ التَّقديمُ (للتَّخصيص) في نحو قوله تعالى : ﴿ لله مُلْكُ السَّموات والأرضِ ﴾ ، و (التَّنبيه) بدايةً على أنَّ المسندَ خبرٌ لا نعت كقول حسان :

له هممٌ لا مُنتهى لكبارِها وهمَّتُهُ الصُّغرى أجَلُّ مِنَ الدَّهرِ

ذلك أن تقديمَ المسند إليه (هممٌ) على المسندِ ، أي ردّ البنية إلى (الأصل) يوهِمُ بِأنّ المسند نعتٌ لا خبر ، لأنَّ حاجةَ النَّكرة إلى النَّعت أشدُّ مِنْ حاجَتِها إلى الخبريَّةِ ، وقد يكونُ تقديمُ المسند (لتعجيل المسرة) كقول الشّاعر :

سَعِدَتْ بِغرَّةِ وَجْهِكَ الأيّامُ وتَزَيَّنَتْ بِلقائِكَ الأعوامُ

أو (التَّشويق) إلى ذكر المسندِ إليه ، نحو قول الشّاعر :

ثَلاثَةٌ تشرِقُ الدُّنيا بِبَهْجَتِها شَمْسُ الضُّحى وأبو إسحق والقَمَرُ

على تقدير أن (ثلاثة) هي الخبر .

ومن الملاحَظ أن تحولات البنية في التَّقديمِ والتَّأخيرِ ، تعلنُ عن ظاهِرَةٍ لَها

أهميِّتُها البالغةُ ، وهي أن تفكيرَنا في الصِّياغة الأدبيَّة يقومُ على أنَّها مجموعةٌ من الخصائصِ الطارئَةِ ، يمكنُ متابعَتُها بالكشفِ عن عناصرِها أوّلاً ، و وظائفها الدّلاليَّةِ ثانيًا ، وهو ما يقدِّمُ لَنا منظومةً متكاملةً من السِّماتِ ، لأن كلَّ عنصرٍ في الصِّياغَةِ يمكِنُ التَّعامل مَعَهُ تحليليًا للكشفِ عن أدبيَّتِهِ ، حتّى تِلْكَ التَّراكيبُ غير الأدبيَّةِ ، لها نصيبٌ من هذه الخصائص ، ذلك أنَّ كثيرًا من النماذجِ الَّتي ردَّدَها البلاغيّون في تحوُّلات الإسنادِ يمكِنُ إخراجُها من دائرةِ الأدبيَّةِ ، بحجَّةِ إخلاصِها للنَّفعيَّةِ ، لكِنَّ معاوَدَةَ النَّظرِ تتيحُ لَنا إرجاعَها مرَّةً أخرى إلى حظيرة الأدبيَّةِ ، لأنَّه ليسَ من الضَّروريِّ أنْ تكونَ اللُّغَةُ الأدبيَّةُ لُغَةً منحرفَةً دائمًا ، بل إنَّ الانحرافَ يَدْخُلُ منطقتي الصِّياغَةِ الأدبيَّةِ والنَّفعيَّةِ ، فمِنَ الممكنِ أن أقرأ مقالَةً في السِّياسةِ أو الاجتماعِ ، وأتجاوَزَ مردودَها المباشَرَ إلى استشرافِ أبعادٍ جماليَّةٍ ، حيث يمكنُ ردُّ عناصرِ الموضوعِ السِّياسي إلى الواقع بكلِّ تفاعلاته الجزئيَّةِ والكلِّيَّةِ ، وهنا تكونُ الإثارةُ والتأمُّلُ وسيلتين مؤثِّرتين لاستحضارِالسِّياق الخارجيِّ والدّاخليّ ، وتأثيرهما في الشّكلِ التَّعبيريِّ ، مما يعني وجود ممارساتٍ لُغَوِيَّةٍ صالحَةٍ للأدبيَّةِ وغيرِ الأدبيَّةِ ، وصالحةٍ للوقوعِ تحتَ طائلةِ الرَّفضِ أو القبولِ .

وهذه الحقيقةُ الصِّياغيَّةُ يمكِنُ فَهْمُها مِن كلامِ عبد القاهر وهو بصدد رصدِ ظواهر التَّعريف والتَّنكيرِ ، إذْ إن بلاغيَّة الظّاهرتين تعودُ إلى المستوى العميق قطعًا ، فإذا كانَ المبتدأ معرفةً والخبرُ نَكِرَةً ، جازَ أنْ تأتي بعده بمبتدأ ثانٍ على أن تشركَهُ بحرفِ العطفِ في المعنى الَّذي أخبَر بِهِ عَنِ الأوَّلِ ، فإذا عرف امتنعَ ذلك ، وهو يتساوى فيه الأسلوبُ الإبداعيُّ والأسلوبُ المألوفُ ، لأنَّنا عندما نقول : (زيدٌ منطلقٌ وعمرو) نريد : (وعمرو منطلق أيضًا) ، ولذا لا نقول :

(زيد المنطلق وعمرو) ، لأنَّ المعنى مع التَّعريفِ على أننا أرَدْنا أن نُثْبِتَ انطلاقًا مخصوصًا قد كانَ من واحدٍ ، فإذا أثْبَتْناهُ لزيد ، لم يصحّ إثباتُهُ لعمرو (١٩) .

فتحوُّل الجملة يتمثَّلُ في الشَّكلِ الصياغيِّ المحدَّدِ ، وإمكانية تحوُّل الشَّكلِ بالإضافة أو الحذف ، وكلَّما كانَ لأحد الأجزاءِ طبيعة نحويَّةٌ معيَّنةٌ ، فإنَّ ذَلِكَ يقتضي نوعًا من الأداءِ التَّحولي الَّذي ينتجُ الإفادَةَ المقصودةَ ، حيثُ يكونُ هناك ربطٌ بين المتكلِّم والمتلَقّي في إطارِ احتماليٍّ . ويمكن تحديدُ الشَّكلِ السَّطحيِّ وتحوُّلاته كما قال به عبد القاهر على النَّحو التّالي :

١ - مبتدأ مَعْرِفَةٌ + خبر نَكِرَة : يجوزُ التَّشريك بالعطفِ

٢ - مبتدأ معرفة + خبر معرفة : يمتنع التَّشريك بالعطفِ

والجوازُ أو الامتناعُ في هذا المستوى السَّطحيِّ يَرْجِعُ بالدَّرجَةِ الأولى إلى المستوى العميقِ الَّذي يتمثَّلُ في الفكرِ ، وما يُجْريه العقلُ من عمليّات استنتاجيَّة (٢٠) .

-٦-

متعلّقات الفعلِ

ويتجاوَزُ البلاغيّون ركني الإسنادِ إلى (متعلَّقات الفعلِ) وهُنا تَتَساوى **الفَضْلَةُ مَعَ العمدَةِ في أداءِ المُهِمَّةِ الدّلاليَّةِ** ، كما أنَّ الفعلَ اللازمَ قَدْ يَتَساوى مع المَتعدّي في عدم الاحتياجِ (للمفعول) ، ذلك أن إسنادَ الفعلِ للفاعلِ ، أو تسلُّطَهُ على المفعولِ ، يقصدُ بِهِ إفادَةُ التَّلَبُّسِ ، لا إفادَة الوجودِ .

وقد يُذْكَرُ الفعلُ ويقصدُ مِنْهُ مجرَّد الحدثِ ، ثمَّ المفعولُ دونَ الفاعِلِ ،

حيثُ يُبْنى الفعل للمفعول ، فنقول : (ضُرِب محمد) ، وتارة يُذْكَرُ الفاعِلُ دونَ المفعولِ ، فإذا قُصِدَ إثباتُ المعنى للفاعِلِ أو نَفْيه عَنْهُ على الإطلاقِ ، فحينئذٍ يَتَساوى المتعدّي مع اللازمِ ، وذلك في نحوِ قولِهِ تعالى : ﴿ قلْ هَلْ يستوي الَّذين يعلمون والَّذين لا يَعْلَمونَ ﴾ .

وعبد القاهر في حديثِهِ عَنْ (حذف المفعولِ) اتَّكأ على حاجةِ المتكلِّم ، وطبيعة السِّياقِ الدّاخليِّ دونَ اعتبارٍ لمقولَةِ (العمدة والفضلة) - كما سَبَقَ أنْ أوْضَحْنا - فحالُ الفعلِ مع المفعولِ الَّذي يتعدّى إليه ، حاله مع الفاعل ، فإذا قُلْتَ : (ضرب زيد) فأسندت الفعلَ إلى الفاعِلِ ، كانَ غَرَضك من ذلك أن تُثْبِتَ الضَّربَ فعلاً لَهُ ، لا أن تفيدَ وجود الضَّرب في نَفْسِهِ وعلى الإطلاقِ ، وكَذَلِكَ إذا عَدَّيْتَ الفِعْلَ إلى المفعولِ ، قُلْتَ : (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) كانَ غَرَضُكَ أن تفيدَ تلبس الضَّرْبِ الواقعِ من الأوَّلِ بالثّاني ، و وقوعه عليه ، ويخلص عبد القاهر مِنْ ذَلِكَ إلى رَصْدِ السِّياقِ الَّذي يحذف فيه المفعولُ ، بأنه يكونُ في كلِّ مَوْضعٍ كانَ القصدُ مِنْهُ أنْ يُثْبِتَ المعنى في نَفْسِهِ فعلاً للشَّيءِ ، لأنَّ ذكرَ المفعولِ ينْقصُ الغَرَضَ (٢١) .

وقد يكونُ السِّياقُ خالِصًا للصِّياغَةِ وَما تَحْتَمِلُهُ مِنَ القرائنِ الحالية ، حيثُ يكونُ للفعلِ مفعولٌ مقصودٌ ومعلومٌ ، إلا أنَّه يغيبُ من التَّركيبِ لدلالَةِ الحالِ عليهِ ، كقَوْلنا : (أصْغَيْتُ إليه) والمقصود (أذني) .

وقد يكونُ سياق حذفِ المفعولِ خالصًا للحركَةِ الذِّهنيَّةِ عند المبدعِ ، إذْ يكونُ للفِعْلِ مفعول مخصوصٌ ، لكن يتناساه المبدعُ قصدًا للإيهامِ بناتجٍ معيَّنٍ ، كقولِ البحتري :

شَجْوُ حُسّادِهِ وَغَيْظُ عِداهُ أنْ يَرى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ واع

فالمعنى - لا محالة - أنْ يرى مُتْبصرٌ محاسنَه ، ويسمع واع أخبارَهُ وأوصافَهُ ، وهذا المستوى العميقُ يدلُّ على أنَّ الصِّياغَةَ وليدةُ عوامِلَ داخليَّةٍ في الذِّهنِ ، تقتضي ظهورَ بعضِها ، وغيابَ بعضِها الآخر ، وكِلاهُما يتمُّ من وعي وإدراكٍ ، فالمبدع يقصدُ من وراء غياب المفعول به أن يخلق في الفضاء ناتجا محددا « وذاك أنَّه يَمْدَحُ خليفةً وهو (المعتزُّ) ويعرض بخليفةٍ وهُوَ (المسْتَعين)، فأرادَ أنْ يقولَ : إن محاسن المعتزِّ وفضائِلَهُ المحاسنُ والفضائلُ ، يكفي فيها أن يقعَ عَلَيها بصرٌ ويَعيها سمعٌ حتّى يَعْلَمَ أنَّه المستحقُّ للخلافَةِ ، والفردُ الوحيدُ الَّذي ليسَ لأحدٍ أن ينازِعَهُ مرتبَتها ، فأنتَ تَرى حسّادَهُ وليس شيءٌ أشجى لَهُم وأغيظ ، من عِلْمِهِم بأنَّ هَهُنا مُبْصرًا يرى ، وسامعًا يعي ، حتّى ليتمنّونَ أن لا يكونَ في الدُّنْيا مَنْ له عينٌ يبصرُ بها وأذنٌ يعي مَعَها ، كي يخفي مكانَ استحقاقِهِ لِشرَفِ الإمامَةِ ، فَيَجِدوا بذلك سبيلاً إلى منازَعَتِهِ إيّاها . »(٢٢)

وعلى هذا النَّحو قد يكونُ (المفعولُ) معلومًا مقصودًا ، من حيثُ إنَّه لا يوجدُ للفعلِ المذكورِ مفعولٌ بدليلِ الحالِ أو المقالِ ، لكن يتمُّ تغييبُهُ بهدفِ توفُّرِ العنايَةِ على إثباتِ الفعلِ للفاعِلِ ، وتخليصِهِ لَهُ ، كقول : عمرو بن معدي كرب :

فَلَو أنَّ قومي أنْطَقَتْني رماحُهُم نَطَقْتُ ، ولكنَّ الرِّماحَ أجَرَّتِ

(فأجرت) فعل متعدٍ ، ومعلومٌ أنَّهُ لو تَعدّى لما تعدّى إلا إلى ضميرِ المبدعِ ، أي أن ردَّ الصِّياغَةِ إلى أصلِها يكونُ : (ولكن الرِّماح أجَرَّتْني) ،

لاستحالَةِ أن يكونَ المعنى : فَلَوْ أنّ قومي أنطقتني رماحهم . ثم يقول : ولكن الرِّماحَ أَجَرَّتْ غيري . لكن البلاغيَّة تقتضي تغييب المفعول ، والسَّبب في ذلك أن تعليَتَهُ توهم بناتجٍ مغايرٍ ، وذَلِكَ أن الغَرَضَ : أن يثبتَ أنَّه كانَ مِنَ الرِّماحِ إجرارٌ ، وحبسُ الألْسُنِ عَنِ النُّطقِ ، ولو قال : (أجرتني) ، جازَ أن يتوَهَّم أنَّه لم يَعْنِ بأن يُثْبَتَ للرِّماحِ إجرارٌ ، بل الَّذي عناه أن يتبين أنها أجرته .

ويرى عبد القاهر أن هناك سياقًا يغلب فيه تغييب المفعولِ في إطار صياغيٍّ معين ، وذلك إذا جاء فعل (المشيئة) بعد (لو) حرف الجزاء ، كقول البحتري :

وَلَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَماحَةَ حاتِمٍ كَرَمًا ولَمْ تَهْدِم مآثِرَ خَالِدِ

ردُّ البنية إلى الأصلِ يكون : لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لَم تُفْسِدْها . فالبلاغيَّةُ هُنا تقتضي غياب المفعولِ .

ويستثنى من هذا السِّياق ما إذا كانَ فعلُ المشيئةِ أمرًا عظيمًا أو غريبًا ، فيكونُ إحضارُ المفعولِ هُوَ الأنسب ، كقول الشاعر :

وَلَوْ شِئْتُ أنْ أبْكي دمًا لَبَكيتُهُ عَليه وَلَكِنْ ساحةُ الصَّبْرِ أوسعُ

فالإظهارُ هُوَ الأنسبُ ، وسبَبُ ذلك أنَّه كأنه بدعٌ عجيبٌ أن يشاءَ الإنسانُ أن يبكي دمًا ، فلمّا كانَ كَذَلِكَ ، كانَ الأوْلى التَّصريحُ ليقرِّرَهُ في نفس السّامع (٢٣) .

وقد يوغل سياقُ حذفِ المفعولِ في الاتِّكاء على عمليَّة التلَقّي ، ومحاولة تعديل أي فهمٍ سابقٍ أو مزامن للصِّياغَةِ ، كقول البحتري :

وَكَمْ ذُدْتَ عنّي من تحامل حادث وسَوْرَة أيّامٍ حَزَزْنَ إلى العظمِ

فرد البنية إلى الأصل يقتضي جبرها على النَّحو التّالي : (حززن اللَّحم إلى العظم) ، لكن تغييبَ المفعولِ قدَّمَ إفادَة إضافيَّةً ، لأنَّ إحضارَهُ يوهِمُ المتلَقّي بأنّ (الحزَّ) كان في بعضِ اللَّحمِ دونَ كلِّهِ ، فإسقاطُ المفعولِ يزيلُ هذا النّاتجَ السَّريعَ ، ويجعلُ (الحزَّ) قاطعًا لا يوقِفُهُ إلا العظم (٢٤) .

ويدرك البلاغيّون أنَّ التَّحوُّل ينتابُ متعلِّقات الفعلِ عمومًا من حيثُ التَّحرك الأفقيُّ بالتَّقديمِ أوِ التَّأخيرِ ، الَّذي يكسِبُ الدَّوالَّ طابعًا مكانيًا يؤدّي إلى تغيُّر النّاتجِ الدَّلاليِّ ، ذلك أنَّ (الأصلَ) تقديم (العامِلِ) على (المعمولِ) ، لكن التَّفاعُلَ الذِّهني الدَّاخلي قد يستدعي الخروجَ عن هذا الأصلِ لأهدافٍ إبداعيَّةٍ ، منها ما يعملُ على تعميقِ النّاتجِ عن طريق (القصر) حيثُ يختصُّ الفعل بما تقدَّمَ عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ إيّاكَ نَعْبُدُ وإيّاكَ نستعينُ ﴾ فقد أدَّت الحَرَكَةُ الأفقيَّةُ بالتَّقديمِ إلى حصرِ العبادة والاستعانةِ في (الله) .

وفي هذه الحرَكة الطّارئَةِ قد تتسلَّطُ الفاعليَّةُ الإدراكيَّةُ على (المعمولِ) المتقدِّم بوصفِهِ نقطَةَ الارتكازِ الَّتي يتفجَّرُ منها المعنى في مثل قوله تعالى : ﴿ قلْ أ غيرَ الله أبغي ربّا ، وهو ربُّ كلِّ شيء ﴾ ، حيث تمَّ زَرْعُ أداةِ استفهام مفرغَةٍ من دَلالَتِها الوضعيَّةِ ، وملئها بدلالةٍ بديلةٍ هي (الإنكار) ، ثمَّ تسلَّطَ الاستفهام المفرّغ على المفعولِ المقدَّم (غير) ، ولو رُدَّت الصياغَةُ إلى (الأصل) لضاعَ هذا التَّسلُّط ، وتغير النّاتجُ الدَّلاليُّ .

وقد يعملُ سياق الحركة الأفقيَّة للمعمولات على إحداثِ نوعٍ من التَّوازُنِ الصِّياغيِّ بينَ طرَفَي الاتِّصال : المتكلِّم والمتلَقّي ، فإذا سألَ سائلٌ (من كلَّمت ؟) جاءت الإجابةُ : (خالدًا كلمت) فحدث التَّوازن بين تقديم المفعولِ في السُّؤال ، وتقديمه في الجوابِ ، ولا ينفي هذا التَّوازن وجودَ مُسْتَهدَفٍ

بلاغيٌّ إضافيٌّ يعمل على إكساب المتقدِّم نوعًا مِنَ الأهميَّة ، على معنى أن حركة الذِّهن تستدعي حضورَ المسئول عنه أوَّلاً . فإذا أعدنا الصِّياغَةَ إلى (الأصل) فإن الدلالة تتَّجهُ إلى الاتِّكاء على طلبِ الحدَثِ أوَّلاً .

والحقُّ أنَّ البلاغيّين قد أضافوا إلى سياقات الحركة الأفقيَّة بالتَّقديم ، بعض الظَّواهِرِ التَّعبيريَّةِ الَّتي تتَّصلُ بالخواصِّ الإيقاعيَّةِ ، عندما يتصادَمُ الإيقاعُ الصَّرفيُّ مع الإيقاع العروضيِّ ، أو مَع الإيقاع (السَّجعيِّ) وهنا تأتي الحركةُ الأفقيَّةُ لإعادَةِ الانسجامِ بين الإيقاعين مرَّةً أخرى ، ويضرب البلاغيّون مثالاً للتَّوافقِ داخل الشِّعر بقول الشّاعر :

سَريعٌ إلى ابنِ العمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إلى داعي النَّدى بسَريعِ

حيث تتسلَّط عمليَّةُ التَّحريكِ التَّقدُّمي على الجار والمجرور (إلى داعي النَّدى) لِيَسْبِقَ متعلقه (سريع) الَّتي تقومُ بعمل الفعلِ بوصفِها (صفة مشبهة) ، وبهذا يحدث التَّوافق بين الإيقاع الصَّرفيِّ والعروضيِّ في البيت ، لأن ردَّ البنيةِ إلى أصلِها المكاني يُحْدِثُ خللا في البنيةِ الإيقاعيَّةِ .

وعلى هذا الأساس يأتي قوله تعالى : ﴿ فأوجس في نفسِهِ خِيفةً موسى﴾ حيث تقدَّمَ الجارُّ والمجرورُ (في نفسه) والمفعولُ (خيفة) على الفاعِلِ (موسى) لكي يتمَّ للآية الكريمة التَّوافق الصَّوتيُّ مع مجموعِ الآياتِ المجاورةِ، من حيثُ بناؤها على (الألف) .

ويُلاحِظ البلاغيّون أن تحريكَ المعمولِ تقدما ، قد يكونُ بسبب (الاحتراس) عَنِ الخلَلِ الَّذي يتسرَّب للناتج ؛ إذ يكون الحفاظ على (الأصل) منتجًا لدلالة غير مستهدفة تمامًا ، ففي قولِهِ تعالى : ﴿ وقال رجل مؤمن من

آل فرعون يكتُمُ إيمانَهُ : أ تقتلونَ رجلاً أن يقول ربي الله ﴾ لو جاءت الصِّياغةُ القرآنيَّةُ على أصل المواضعَةِ المكانيَّةِ لكانَتْ على النَّحوِ التّالي : (وقال رجلٌ مؤمن يكتمُ إيمانَه من آل فرعون) ، وهنا يأتي النّاتج غير المقصود بأن يدخل (آل فرعون) في دائرة الفعل (يكتم) ، ويكونُ المعنى يكتمُ إيمانَهُ من آل فرعون ، مع أنَّ المستهدفَ الدّلالي في الآية : أن الرَّجلَ الموصوفَ بأنَّهُ من آلِ فرعون (يكتمُ إيمانَهُ) ، فالردُّ إلى الأصلِ يجعلُ الرَّجلَ خارجَ آل فرعون ، لكنَّهُ يكتمُ إيمانَهُ منهم ، أما الحركةُ الأفقيَّةُ فإنها تؤدي إلى بلوغ المستهدفِ المقصودِ .

-٧-

إن مجموعَ هذه التَّحوُّلات الرأسيَّة والأفقيَّة كانَتْ تتسلَّطُ على الدّالِّ داخل السِّياقِ فتحرِّرُهُ من ارتباطِهِ الوضعيِّ أحيانًا ، وتردُّه إلى هذا الارتباطِ أحيانًا أخرى ، ومع هذا أو ذاك يحدُثُ تغيرٌ في النّاتِجِ الدّلالي على النَّحوِ الَّذي سبق أن عرضنا له مفصلا ، ومع هذا التَّغيُّر يتمُّ استحضارُ طرفي الاتِّصالِ معًا وإضفاء طابعٍ إيجابيٍّ على علاقتهما بالخطابِ ، وقد تكونُ الإيجابيَّةِ مَعَ أحدِهما أكثرَ من الآخر ، وقد تكونُ مع أحدهما وإهمالِ الطَّرفِ الآخرِ ، وقد يتمُّ إهمالُ الطَّرفين معًا ، تبعًا للاحتياجِ الَّذي يفرضُهُ السِّياق الخارجيُّ ، وعلى هذا يمكِنُ اعتبارُ التَّحوُّلات ممثِّلَةً للسِّياقِ الدَّاخليِّ ، وهو يرتَبطُ بسابقه ارتباطًا جدليًا ، على معنى أن بينهما نوعًا من تبادل التَّأثير والتَّأثر ، لكن يلاحظُ أنَّنا نكادُ نفتقدُ السِّياقَ الخارجيَّ في بعض التَّحوُّلاتِ ليفرضَ السِّياقُ الدّاخليّ سيطرته منفردًا .

قائمة التَّحوُّلات :

	السِّياق الدّاخلي	السِّياق الخارجي	المبدع	المتلَقّي
١	غياب الدّالّ	الاحتراز عن العبث	حضور	غياب
٢	،، ،،	تخييل العدول إلى أقوى الدَّليلين	حضور	حضور
٣	،، ،،	اختبار تنبه السّامع	حضور	حضور
٤	،، ،،	التَّعظيم أو التَّحقير	حضور	غياب
٥	،، ،،	تيسر الإنكار	حضور	غياب
٦	،، ،،	التَّعيين	غياب	غياب
٧	،، ،،	الضَّجر	حضور	غياب
٨	،، ،،	الحفاظ على الوزن أو السَّجع	غياب	غياب
٩.	،، ،،	من خواصّ البنية النَّحويَّةِ	غياب	غياب
١٠	حضور الدال	الأصل	غياب	غياب
١١	،، ،،	ضعف التعويل على القرينة	غياب	حضور
١٢	،، ،،	التَّنبيه على غباوة السَّامع	حضور	حضور
١٣	،، ،،	زيادة الإيضاح والتَّقريرِ	حضور	حضور
١٤	،، ،،	إظهار التَّعظيم	حضور	غياب
١٥	،، ،،	التَّبرك به	حضور	غياب
١٦	،، ،،	الاستلذاذ به	حضور	غياب
١٧	،، ،،	بَسْطُ الكلام	حضور	حضور

١٨	،، ،،	تخصيص المسند بالمسند إليه	غياب	غياب
١٩	تعريفه بالإضمار	مقام التَّكلم	حضور	غياب
٢٠	،، ،،	مقام الخطاب	غياب	حضور
٢١	،، ،،	مقام الغيبة	غياب	غياب
٢٢	تعريفه بالموصولية	حصر معرفة المسند إليه في الصِّلة	غياب	حضور
٢٣	،، ،،	تفخيمه	غياب	غياب
٢٤	،، ،،	التَّنبيه على الغَلَطِ	حضور	حضور
٢٥	تعريفه بالموصوليَّة	وسيلة للتَّعرض للخبر	غياب	غياب
٢٦	،، بالإشارة	إحضار الدّال حسّيًا في الذّهنِ	غياب	حضور
٢٧	،، ،،	التَّنبيه على غباوة السّامع	حضور	حضور
٢٨	،، ،،	للقرب أو البعد أو التَّوَسُّط	غياب	غياب
٢٩	،، ،،	التَّحقير	غياب	غياب
٣٠	،، ،،	التَّعظيم	غياب	غياب
٣١	،، بأل	وجود عهد عرفيٍّ	حضور	حضور
٣٢	،، ،،	التَّوجُّه المباشر للحقيقة	حضور	غياب
٣٣	،، بالإضافة	كونها أقصر طريق لإحضار المدلول	غياب	حضور
٣٤	،، ،،	تعظيم أحد المتضايفين	غياب	غياب
٣٥	،، ،،	تحقير أحد المتضايفين	غياب	غياب
٣٦	تنكير الدّال	القصد إلى الإفراد	غياب	غياب

٣٧	،، ،،	العقد إلى النَّوعية	غياب	غياب
٣٨	،، ،،	التَّعظيم	غياب	غياب
٣٩	،، ،،	التَّحقير	غياب	غياب
٤٠	،، ،،	التَّكثير	غياب	غياب
٤١	،، ،،	التَّقليل	غياب	غياب
٤٢	وصف الدّال	زيادة الكشف والإيضاح	غياب	حضور
٤٣	،، ،،	التَّخصيص	غياب	غياب
٤٤	،، ،،	المدح أو الذَّمّ	غياب	غياب
٤٥	توكيد الدّال	التَّقرير	غياب	غياب
٤٦	،، ،،	دفع تَوَهُّم المجازيَّة	غياب	حضور
٤٧	بيان الدّال	الإيضاح بالاختصاص	حضور	غياب
٤٨	الإبدال منه	زيادة التَّقرير	غياب	غياب
٤٩	العطف عليه	التَّفصيل مع الاختصار	غياب	غياب
٥٠	،، ،،	رفع خطأ متوَهَّم	غياب	حضور
٥١	،، ،،	التَّشكيك	غياب	حضور
٥٢	،، ،،	الإبهام	غياب	حضور
٥٣	تقديم الدّال	الأصل	غياب	غياب
٥٤	،، ،،	للتَّشويق	غياب	حضور
٥٥	،، ،،	تعجيل المسرَّة	غياب	حضور

٥٦	تقديم الدّال	تعجيل المسايرة	غياب	حضور
٥٧	، ، ، ،	الإيهام بحضورهِ في الخاطر	حضور	غياب
٥٨	، ، ، ،	الاستلذاذ به	حضور	غياب
٥٩	، ، ، ،	تخصيصه بالخبر الفعلي	غياب	غياب
٦٠	، ، ، ،	للتقوية	غياب	غياب
٦١	حذف المعمول	إثبات المعنى في نفسه	غياب	غياب
٦٢	، ، ، ،	دلالة الحالِ عَلَيْهِ	غياب	حضور
٦٣	، ، ، ،	قصد الإيهام	حضور	حضور
٦٤	، ، ، ،	وقوع فعل المشيئة بعد لو	غياب	غياب
٦٥	، ، ، ،	تعديل فكر المتلَقّي	غياب	حضور
٦٦	تقديم المعمول	التَّخصيص	غياب	غياب
٦٧	، ، ، ،	إحداث موازنة صياغيَّة	غياب	غياب
٦٨	، ، ، ،	للحفاظِ على الإيقاع	غياب	غياب
٦٩	، ، ، ،	للاحتراز عن غير المقصودِ	حضور	غياب

وهذا التَّجريد الكمّي يُعْلِنُ عن نسبةِ حضورِ أحد الطَّرفين على النَّحو التّالي :

غياب المبدع	٤٧ مرَّة	بنسبة	٦٨٪
حضور المبدع	٢٢ مرَّة	بنسبة	٣٢٪
غياب المتلقّي	٤٥ مرَّة	بنسبة	٦٥٪
حضور المتلَقّي	٢٤ مرَّة	بنسبة	٣٥٪
غيابهما معًا	٣٢ مرة	بنسبة	٣٦٪
حضورهما معًا	٩ مرات	بنسبة	١٣٪

والنَّظَرُ الكيفيُّ إلى هذا التَّجريد يشيرُ إلى قدرة الصِّياغَةِ على الاكتفاءِ بنفسها بعيدًا عن طرفي الاتِّصال ، كما يشير إلى أن حضور المتلقي في التَّشكيلِ البلاغيِّ له أهميَّة تسبقُ حضورَ المبدعِ ، وهو ما يتوافَقُ مع المقولة البلاغيَّةِ عن (الحال والمقامِ) وأنَّها تنصرف - غالبًا - إلى حال المتلَقّي واحتياجاته التَّعبيريَّة ، وإن لم يُلْغِ هذا ، حضور المبدعِ إذ إنَّه يقتربُ من حضورِ المتلَقّي . كما يشيرُ التَّجريدُ إلى أن حضورَ الطَّرفين يأتي أقلَّ التَّحوُّلات أهميَّةً ، على معنى قدرة الصِّياغَةِ على الاكتفاء بأحدِهِما ، أو الاستغناءِ عنهما معًا .

والواقعُ أنَّ هذا الإحصاءَ يدخُلُهُ قدرٌ كبيرٌ من النِّسبيَّةِ ، على معنى أن غيابَ أحدِ الطَّرفين أو هما معا ، يرجع إلى الغلبة لا إلى التلاشي المطلق ، فسياق كسياق (الحفاظ على الوزن أو السَّجع) لا شكَّ أنَّه يخلصُ للصِّياغَةِ ،

لكنَّهُ في الوقتِ نَفْسِهِ لا يُلْغي الإرادةَ الفاعِلَةَ للمبدعِ ورغبته الحميمة في الحفاظ على هذا النَّوعِ من التَّوافُقِ الإيقاعي ، لكنها إرادة محدودة لا يمكِنُ اعتبارُها ركيزةً أساسيَّةً في إفرازِ السِّياقِ . كما أن سياقًا كسياقِ (التَّنبيه على غباوة السّامع) وإن انصرف إلى المتلَقّي في جملته ، فإنَّه لا يلغي قصدَ المبدعِ في إنتاج هذا المعنى ، لكن المستهدف النَّهائيَّ ليسَ مرتبطا به ارتباطَهُ بالمتلَقّي ، ممّا جَعَلَنا نرجِّحُ حضورَ الثّاني وغيابَ الأوَّلِ . وعلى هذا النحو يمكِنُ متابعة جملَةِ السِّياقات للكشفِ عن انتمائها الإيصالي .

ويُلاحَظُ أنَّ التَّجريدَ لم يحدِّد تحوُّلات المسندِ اكتفاءً بتحوُّلاتِ المسندِ إليه ، إذ هي في الحقيقَةِ تكادُ تتداخل وتتشابه ، مما يجعلُ رَصْدَها تكرارًا فائضًا لا مبرِّر لَهُ ، وعلى هذا تكونُ السِّياقات منوطة بالدّالِّ في حالاته الوظيفيَّة المختلفة داخل دائرة الإسنادِ ، دون القولِ بوجودِ (العُمْدة) أو (الفضلة) كما سبقَ أنْ أوْضَحْنا .

والواقعُ أنَّ رَصْدَنا لانحيازِ الصِّياغَةِ إلى طرفٍ مِنْ طَرَفي الاتِّصالِ ، أو لهما معًا يحتاجُ إلى نوعٍ من التَّدقيقِ في حقيقةِ الطَّرفين ، ذلك أن البلاغيّين في حركتهم الوصفيَّة ، أو المعياريَّةِ القائمةِ على الوصفيَّةِ ، كانَ تعامُلهم مَعَ المتلَقّي على مستويين :

المستوى الأول : المتلَقّي الدّاخلي الَّذي يتحتَّمُ حضورُهُ داخِل الخطاب اللُّغويِّ ، وهنا يدخلُ المتكلِّم في دائرة الاعتبارات المطروحَةِ عليهِ من هذا المتلَقّي ، لأنَّه يقيمُ صياغته ، ويشكِّلُها نظميّا على أساسِ حضوره من ناحيةٍ ، ومواجهة ردودِ فعلِهِ من ناحيةٍ أخرى .

المستوى الثاني : المتلَقّي الخارجي الَّذي تتعدَّدُ نماذجه ، وتتعدَّد أشْكالُهُ من

الفردية إلى الجماعية ، وربما كانَ في مقدمَة هذا المستوى ما يمكِنُ أنْ نسمّيه المتلَقي (النَّموذجي) أو (المثالي) الَّذي يَمْتَلِكُ قدرات خاصَّةً في النَّفاذِ إلى النَّصِّ والكشفِ عن ظَواهره ، وهذا القارئ كانَ حضورُهُ متمثِّلاً في البلاغيّين أنفسهم ، فقد تحمَّلوا مُهِمَّةَ التَّلَقّي على نحوٍ تقييمي ، وعلى نحوٍ تحليلي ، وكان لهم الحقُّ الشَّرعيُّ في التَّدخُّلِ المفترضِ للكشفِ عن بلاغيَّة الخطابِ ، إذ همْ أصحابُ الكفاءَةِ اللُّغويَّةِ والبلاغيَّةِ على صعيدٍ واحدٍ .

ويَجِبُ أنْ ندركَ وجودَ مفارَقةٍ من نوع ما بين المتلَقّي الدّاخلي والمتلَقّي الخارجيِّ ، فالأوّل لَهُ حقٌّ الحضورِ في إطارٍ واقعيٍّ أحيانًا ، وفي إطارٍ متخيَّلٍ أحيانًا أخرى ، أي أنَّه حاضرٌ بالفعلِ أو بالقوَّةِ ، وهو ما يعني كَوْنَهُ عنصرًا رئيسيّا في عمليَّة الاتِّصال .

أمّا الثّاني فإنَّ حضورَه ذو طابع استقلاليٍّ ، يتعالى باستقلاليته على الخطاب ذاته ، سواء قلنا بأن هذا المتلَقّي كانَ متلَقّيا نموذجيّا ، أو متلَقّيا عموميّا ، وهذه العموميَّةُ تَصِلُ به إلى المستوى العالميِّ ، لأنَّهُ لا ينحصرُ في زمنٍ أو عصرٍ أو مكانٍ ، إذ النَّصُّ له قدرة هائِلَةٌ على الانتشارِ الزَّمانيِّ والمكانيِّ ، ومع هذا الانتشارِ تتَّسع دائرةُ التلَقّي .

ولا شكَّ أنَّ المتلَقّي الدّاخلي - على هذا النَّحو - يمثِّلُ جزءًا من الخطاب ، أو من الصِّياغة ، فلو نَظَرْنا في سياقِ التَّعريفِ بالإشارةِ - مثلاً - حيثُ تستهدفُ الصِّياغة (التَّنبيه على غباوة السّامع) يقولُ الفرزدق موجِّها شعريَّته إلى متلَقٍّ محدَّدٍ هو جرير :

أولَئِكَ آبائي ، فجِئْني بِمِثْلِهِم إذا جَمَعَتْنا يا جَرِيرُ المجامِعُ

نَجدُ أنَّ (المتلَقّي) (جريرًا) يدخل كعنصرٍ أساسيٍّ في الصِّياغَةِ بوصفِهِ المتلَقّي الأوَّل ، أو المتلَقّي الدّاخليّ الَّذي بُنِيَتْ عليه الصِّياغَةُ ، أو شكّلَتْ مَعَهُ تركيبيًا ، ولا ينفي هذا وجودَ المتلَقّي الخارجي ، لكن فاعليته لا تقتربُ من فاعلية المتلَقّي الدّاخليِّ . وقد تتجاوزُ مشاركةُ المتلّقي هذا المستوى بحيثُ يصبحُ شريكًا فعليًا في إنتاجِ التَّركيبِ ، بالإضافَةِ إلى مهمَّتِهِ في التَّلَقّي الدّاخليِّ ، ففي سياق تقديم (المعمول) - مثلا - لإنتاج الموازنة الصياغية ، يمثل البلاغيّون بتركيبين ، هما السُّؤال والجوابُ ، فإذا سألَ سائلٌ (من كلَّمت ؟) جاءت الإجابةُ : (خالدًا كلمت) ، وهنا تكادُ تتلاشى الفوارِقُ بين المتكلِّم والمتلَقّي ، نتيجة لأن كلَّ طرفٍ قد استحوذَ على جانب مِنَ الصِّياغة ، وشاركَ في إنتاجِها على نحوٍ من الأنْحاءِ .

ولا شكَّ أنَّ النَّظر إلى القارئ يُلْقي على المتكلِّم عبء التَّفكيرِ فيه من حيث سماته الخاصَّةِ والعامَّةِ ، وأبعادِهِ الثَّقافيَّةِ والنَّفسيَّةِ والأخلاقيَّةِ ، وهو ما طَرَحَهُ رجالُ البلاغَةِ إجمالاً تحت مقولة (الحال والمقام) ، وهنا يَجِبُ أنْ نلاحظ إمكانيَّة ظهور مستويات متعدِّدَة للتلَقّي أو القراءَةِ ، هناك القراءة الثَّقافيَّة والنَّفسيَّة والأخلاقيَّة ، وهذا يَصِلُ بنا إلى (القراءة الجماعية) الَّتي تَحتَمِلُ كلَّ هذه القراءات ، ومع هذا الوصول يتاحُ تدخُّلُ بعض العناصر الَّتي سَبَقَ أن أخرجناها من إطار التلقّي ،وهي عناصر الزَّمان والمكان ، فقرّاء خطاب (المتنبي) في زمنه ، يختلِفونَ عن قرّائِهِ في زمننا هذا ، وقراؤه في مصر ،لا شك يختلفون عن قرائهِ في فرنسا ، فأفق الاستقبال يتَّسع لاستيعاب هذه القراءات بكلٍّ بعدِها الزَّمنيِّ والمكاني ، بل إنّ هذا الأفق مهيأ لتعديل ذاتِه وَفقًا لتعدُّدِ البيئات الزَّمانيَّةِ والمكانيَّةِ .

فالنظر في أفق الاستقبالِ يسمحُ بوجود عنصرٍ (اختباريٌّ) لقدرات النَّصِّ في الكشفِ عن ذاته ، ومن هذا المنطلَقِ كَثُرَ حديث البلاغيّين عن القرائن الحالية والمقالية ، بل إن كثيرًا من سياقات (الحذف) قد اتّكأتْ على مدى فاعليَّة هذه القرائن ، ومدى قدرتها على بث إشاراتها التَّوضيحيَّة الَّتي تتنافى مع طبيعة النَّصِّ في الإفصاح عن نفسه ، ورغبته الحميمة في (الغموضِ) الفني المحسوب . وعلى هذا تعدَّدَتْ أفقُ الاستقبالِ ، فهناكَ من يستقبِلُ ولا يستوعِبُ ، وهناكَ من يستوعِبُ ، وهناكَ من يقبلُ وَمَنْ يرفُضُ ، وهو ما يُكْسِبُ النَّصَّ بعدًا شموليّا يسمحَ لَهُ بالحفاظِ على كينونَتِهِ الممتدَّةِ في الزَّمان والمكان .

والحقُّ يقتضينا أن نقول بأنّ البلاغيّين كانَتْ عنايتهم بالغةً بالمتلَقّي الدّاخلي ، أمّا المتلَقّي الخارجيُّ فقد توجَّهت عنايتهم به إلى ذواتهم أوّلا ، يجترّون الأحكام النَّظريَّة ، والنَّماذج التَّطبيقيَّة التي سَبَقَتْهُم ، وجاء المتلَقّي (النَّموذجي) في المرتبةِ الثّانية بامتلاكِهِ قدرات تقتربُ من قدرات البلاغيّين ، أو امتلاكِهِ (العلم) التَّبعي الَّذي رأيْنا كيفَ أنَّه كانَ مَدْخَلَهم إلى معظمِ المباحث البلاغيَّة . ويتجاوَزُ البلاغيّون المتلَقي النَّموذجيّ إلى جمهور المتلَقّين على كافَّةِ المستويات عندما تَخلُص دراستُهم للمفردات ، كما رأينا في مبحثي (الفصاحة والبلاغة) ، وهذا الجمهورُ قد يأخذُ أوْلَوِيَّة تسبقُ المتلَقّي النَّموذَجي خاصَّةً والدّاخليَّ عامَّة .

ويلاحَظُ في حركة البلاغيّين في عمليَّة الاتِّصال ، أنها كانت معنيَّةً - في الخِطابِ الأدبيِّ على وجه الخصوص - بإدراكٍ إضافيٍّ ربما أغفلَهُ كثيرٌ من الدّارسين ، وهو أنَّ الاتِّصالَ الأدبيِّ لا يهدِفُ فيه المبدعُ إلى التَّواصلِ مع

المتلَقّي قفزاً على الصِّياغَةِ ، وإنَّما يهدِفُ - غالبًا - إلى توصيل الصِّياغة ذاتها إليه ، أي أنه اتِّصال منقطِعٌ - إن صحَّ التَّعبيرُ - يَجْعَلُ لهذه الصِّياغَةِ الأوْلويَّة على ما عداها من عناصر الاتِّصال .

ولم تَقِفْ عنايتهم في الاتِّصال على الجانب الأدبيِّ وَحْدَهُ ، بل عَنَاهُم - أيضًا - الجانب الاجتماعيُّ ، وإعادةُ النَّظرِ في (تحوُّلاتِ المسند إليه) تؤكِّد هذا الوعي المزدوج ، ففي سياقات تقديم المسندِ إليه ، يعرضُ البلاغيّون لإنتاجِ (تعجيل المسرة أو المساءة) ، كما لو قلت لإنسان : (سعد في بيتِكَ) أو (السَّفاحُ بجوارِكَ) ، نلحظ - بلا شكٍّ - نوعًا مِنَ الاتِّصالِ الاجتماعيِّ الَّذي يتوافَقُ مع الاتِّصالِ الأدبيِّ ، فعندها يعرِضُ البلاغيّون لسياقات التَّقديمِ نفسِها ، يتناوَلون منها ما ينتجُ عنصر (التَّقوية) الدَّلاليَّة في تقديم (غير ومثل) إذا استُعْمِلا على سبيل الكناية ، كقول أبي تمّام :

وَغَيري يَأكُل المعروفَ سحتًا ... وتَشْحُبُ عِندَه بيضُ الأيادي

فهو نوعٌ من الاتِّصالِ الأدبيِّ . فالاتِّصالان مطروحان في الدَّرس البلاغيِّ تنظيرًا وتطبيقًا ، وهو ما يعني أنَّه لا يمكِنُ أن تكونَ هناك لُغَةٌ بمعزلٍ عن البلاغَةِ ، فاللُّغَةُ عمليَّةُ إنجازٍ في إطارٍ من التَّشكيلِ البلاغيِّ ، فلا وجودَ لأحدهما بمعزلٍ عَنِ الآخر عند جمهور البلاغيّين .

بنية القَصْر

-١-

وهي إحدى البنى الرئيسيَّة الَّتي تعتمدُ في إنتاجِ دلالَتِها على المستوى العميقِ ، من حيثُ كانَتْ أداةً تعبيريّةً في (تخصيص شيء بشيءٍ بطريقٍ

مخصوصٍ) ومنطقة عَملِ هذه البنية هي : الفعلُ والفاعلُ ، والمبتدأ والخبرُ ، والمفعولُ والظَّرف والحال وغيرها من الوظائف النَّحويَّة ، أي أن القَصْر يمارِسُ مهمَّته الإنتاجيَّة في منطقة الإسنادِ وما يتعلَّق بها من فضلات . وهذه المهمَّة الإنتاجية تجمع بين وظيفتين على صعيدٍ واحدٍ ، هما : الإثباتُ والنَّفي ، إثبات الحكم للمذكورِ ، ونفيه عمّا عداه ، أي أن المهمَّةَ تمارسُ فاعليَّتَها في (الحضورِ والغيابِ) ، وهو ما يؤكِّد ما لاحظناه عن اتِّكائها أساسًا على البنية العميقة في أداء مهمتها .

ويجب أن نلاحظَ أن (الحكم) المقصود هو (صفة) تعمل الصِّياغة على إلحاقها (بموصوف) ، ولا نعني هنا الصِّفة النَّحويَّة ، بل نعني الصِّفةَ المعنويَّة ، بل إنَّ الأولى ليس لها مدخل في بنية القصْر لأنه غير مسموحٍ - نحويّا - بالفصلِ بين الصِّفة والموصوف بأداةِ الاستثناءِ .

وحركة المعنى في بنية القَصْر مزدوجة ، حيثُ تبدأ الحركة من (الموصوف) لتتسلَّط على (الصِّفة) ليستأثر بها هذا الموصوف ، وكأنه لاصفة له سواها ، ففي قولنا : ما محمَّدٌ إلا كاتبٌ . تكونُ العلاقَةُ بين المبتدأ وخبره علاقة استئثار بالخبريَّةِ ، وهو ما لا يمكِنُ تحقّقه إلا بالنَّظر في مجموعَةِ تحوُّلات البنية العميقة و وصولها إلى بنية السَّطح ، حيث يطرح العمق عدة تحولات هي :

١ - (محمد له مواصفات كثيرة منها أنه كاتب)

٢ - (محمد له مواصفات كثيرة أهمُّها أنه كاتب)

٣ - (محمد غابت مجموعة صفاته وبقيت الكتابة)

٤ - (ما محمَّد إلا كاتب)

فالبنية العميقة تَسْتَرِدُّ حقيقة (الموصوف) البشريَّة ، وأنها كثيرة ، ثم تتوجه إلى صفة بعينها لتعطيها أهمية تفوق غيرها من الصفات ، ثم في تحول ثالث تهمل غيرها تماما لتتكئ عليها وحدها ، وفي التحول الأخير يتم القصر الذي يلغي مجموع الصفات ولا يستبقي إلا صفة الكتابةِ ، وكأنها الصِّفة الوحيدة لمحمد ، وهذا الإلغاء يعتمدُ على حركة ذهنيَّة هي (الادعاء - أو المبالغة)، لأن الواقعَ التنفيذيَّ لا يقبلُ هذا الحكم الَّذي أنتجته الصِّياغَةُ ، وهو كونُ محمَّد لا صفة له إلا الكتابة .

ولا شكَّ أنَّ التَّحوُّل العميقَ من ناحيةٍ ، واعتماد حركة الذِّهنِ التَّقديرية من ناحيةٍ أخرى ، هما اللَّذان يعطيان البنية حقيقتها الأدبيَّة ، ويسمحانِ لها بدخول السِّياق .

أما الحركة الثانية للمعنى فإنها تبتدئ من (الصفة) لتنحصر في (الموصوف) وكأنه لا موصوف لها سواه ، في مثل قولنا : (ما كاتب إلا محمَّد) ، وإنتاجُ معنى الحصر هنا يحتاجُ - أيضا - إلى النَّظرِ في البنية العميقة وتحوّلاتها الَّتي تقدم بنية السَّطح في شكلِها الأخير ، وهذه البنية تطرح تحولاتها على النَّحو التَّالي :

١ - (الكاتبون كثيرون منهم محمد)

٢ - (الكاتبون كثيرون أهمّهم محمد)

٣ - (الكاتب محمد)

٤ - (ما كاتب إلا محمد)

فالبنية في المستوى الأول تطرح الكتابة كصفة بشريَّةٍ انتشاريَّة لا يختصُّ

بها إنسان دونَ آخر ، وضمن من يتّصفون بها محمد .

وفي المستوى الثّاني يرتَفعُ (محمد) كموصوفٍ بالكتابَة درجة في الأهميَّة عن غيره من الكاتبين ، وفي المستوى الثّالث تلتصِقُ الكتابة بمحمّد تمهيدًا للمستوى الرّابع الّذي يتمُّ فيه إنتاجُ بنية السطح في شكلها الحصري .

وهذا الحصرُ يعتمدُ كسابِقِهِ على حركة الذِّهن في (الادِّعاء والمبالغة) ، لأنَّ الواقع الفعلي لا يقبلُ هذا الحَصْر على وجه مطلق ، وهو أنه ليسَ في الوجودِ كاتبٌ غير مُحمَّد ، ويدعَمُ هذا الادِّعاء توظيف أداة النَّفي (ما) في إنتاج بنية القصر ، لأن مهمتها محدودة بمساحة زمنيَّةٍ هي (الحال) ، معنى هذا أن القصر في مثل هذين البنائين مختص بلحظَة الحضورِ ، أي بالسِّياق الخارجيِّ الَّذي يضمُّ كمّا محدَّدًا ليس بينهم كاتبٌ إلا محمد .

ويتَّجه البحثُ البلاغيُّ في رَصْدِه لبنية القصْر إلى استحضارِ المتلَقّي إلى رحاب الصِّياغَة ، أو افتراض حضوره ، وعلى هذا الأساس يتمُّ إنتاجُ البنية لمواجهة فكر المتلقي لإلغائِهِ أو تعديلِهِ ، فعلى مستوى قَصْر الموصوف على الصِّفَة المعيَّنَةِ ، يكونُ حضورُ المتلَقي بحركته الذِّهنية فاعِلاً في إنتاج البنية ، فإذا كان له اعتقادٌ بأن (محمَّدا شاعر وكاتب) فإنَّ الخِطاب يتوجه إليه بنحو قولنا : (ما محمد إلا شاعر) ، أما إذا كان المتلَقي أو المخاطَبُ يعتقد أن (محمدًا شاعر) فقط ، فإن الخطاب يوجَّهُ إليه بنحو : (ما محمد إلا كاتب) ، ففاعليَّة البنية هنا هي العملُ على تعديل فكر المتلَقّي ، سواء كان يعتقد الشِّركة أو الإفراد .

وعلى مستوى قَصْر الصِّفةِ على الموصوف يكونُ حضورُ المتلَقّي موازيًا

لحضوره السّابقِ داخل السِّياق ، حيثُ يعتقد أن (محمدًا وعليّا شاعران) فيتمُّ تعديلُ هذا الاعتقادِ بقولنا : (ما شاعر إلا محمد) ، وقد يكونُ اعتقادُه في أن (الشّاعر محمد لا علي) فيتمُّ تعديل هذا بقولنا : (ما شاعر إلا عليّ) .

واللافت أنَّ النَّظرَ في البنية العميقة لهذه الرؤية البلاغيَّة يشيرُ إلى أنَّ حضورَ المتلَقي سابق على حضور المتكلِّم ، وأن المتلقّي هنا مقصودٌ به المتلقّي الأوَّل الَّذي تحوَّل ضمنيّا إلى متلَقٍّ داخليٍّ يوازي حضورُهُ حضورَ المتكلِّم في الأهمِّيَّةِ وفي إنتاج الكلام ، وهذا التَّوازي يأتي على النَّحو التّالي :

المتلَقي		المتكلِّم	
١ - محمد شاعر وكاتب	← →	ما محمد إلا شاعر	المجموعة الأولى
٢ - محمد شاعر	← →	ما محمد إلا كاتب	

المتلَقي		المتكلِّم	
١ - محمد وعلي شاعران	← →	ما شاعر إلا محمد	المجموعة الثانية
٢ - الشاعر محمد لا علي	← →	ما شاعر إلا علي	

وهذا التَّوازي يُحدثُ نوعًا من الخللِ في كلِّ طَرَفٍ ، حيثُ يتحوَّلُ المتلَقّي إلى متكلِّم والمتكلِّم إلى متلَقٍّ في المرحَلة الأولى من إنتاجِ البنية ، ثم يئول التَّحوُّل إلى الأصلِ في المرحلة الثانية ، أو النِّهائيَّةِ لإنتاجِ البنية .

وبناءً على تحديدِ خطوطِ الحركَةِ الذِّهنيَّةِ عند الطَّرفين ، وما تُنْتِجُهُ من بنى، تأتي مقولَةُ رجالِ البلاغَةِ في تحديدِ الأقسامِ القَصْرِيَّةِ ، ذَلك أنَّ تخصيصَ صفةٍ بأمرٍ دونَ آخر في مواجهة من يعتقدُ الشركة ، أي مشاركة

الصِّفة لغيرِها، أو مشاركة الأمرِ لغيرهِ ، يسمّى (قصر إفراد) وهو ما نلاحظه في المثال رقم (١) في كل مجموعة ، لأن المهمة الإنتاجية لبنية القَصْر هي قَطْعُ الشِّركةِ بينَ الصِّفتين في موصوفٍ واحدٍ ، أو بَيْنَ الموصوفين في صفةٍ واحدةٍ ، بخلافِ منْ يعتقدُ صفةً مكانَ صفةٍ ، أوْ أمرًا مكانَ أمر ، فإنه يسمى (قصر قلب) كما نلاحظ في المثال رقم (٢) في كل مجموعة .

واهتمام البلاغيين ببنية العمق دفعهم إلى تجاوز المستوى السَّطحي ، حيثُ يرونَ أن قَصْرَ الموصوف على الصِّفة (إفرادًا) ، يقتضي ألا تكونَ الصِّفةُ الحاضرةُ متنافيةً مع الصِّفَةِ الغائبةِ ، ففي قولنا : (ما محمد إلا شاعر) تكونُ الصِّفةُ الغائبةُ كونَهُ (كاتبًا) مثلا ، ولا تصحُّ أن تكون الصِّفة كونَهُ (مفحمًا) أي عاجزًا عن قولِ الشِّعر ، لأن هذا النّاتج يمكِنُ أداؤه بقولنا : (هو شاعر) دون حاجة إلى بنية القصر ، ذلك أن المتلقي لا يمكِنُ أن يتخيَّلَ اجتماعَ الصفتين المَتناقضَتَين ، بخلاف مالا ينافي (الشّعر) ، فإنَّه من الممكِنِ أنْ تتخيَّلَهُ ، فيحتاج إلى التَّعاملِ معه صياغيًا ببنية القَصْر .

أما إذا كان القَصْر قَصْر (قلب) فإن البنية العميقة تستدعي تنافي الحاضرِ مع الغائبِ من الصِّفاتِ ، فإذا قُلْنا : (ما محمد إلا قائم) كان الغائب كونه (قاعدًا) لا كونه (أبيض أو أسود) .

– ٢ –

واهتمام البلاغيين بمتابَعَة مستوى العمق ، لم ينسهم متابعة مستوى السَّطح ، حيثُ رَصَدوا في المستوى الأخير البناء الشَّكليَّ الَّذي ينتجُ بنية

القَصْر ، وهو ما أطلقوا عليه (طرق القصر) وقد بدأ معظم البلاغيّين بالشّكل الأوّلِ وهو (العطف بلا و بل ولكن) متابعين السّكّاكي ، ومبررين هذا التّقديم بالنَّظرِ في النّاتج الدّلالي ، لأنّ ناتجَ بِنية العطفِ يتكئ على التّصريح بالطّرفين (المثْبَت والمنفي) ، بخلاف غيرها ، حيث يتسلَّط النَّفي على البنيةِ العميقةِ وما تضمُّه من أطراف غائبةٍ على مستوى السَّطح .

ثم يأتي (النفي والاستثناء) لأنَّه بالمقارنة بالشَّكل الثّالِث (إنما) يكونُ أصْرَحَ في إنتاج دلالته ، ثم تنتهي هذه الأشكال (بالتَّقديم والتَّأخير) لأن إدراك إنتاجه للقَصْر مسألةٌ ذوقيَّةٌ لا مدخلَ فيها للقاعِدةِ ، أو المواضعة كما يقول الدُّسوقي في حاشيته (٢٥) .

فالشَّكل الأوَّل (العطف) ينتجُ قصر الموصوفِ على الصّفة (إفرادًا) في مثلِ قولنا : (محمد شاعر لا كاتب) ، و(ما محمّد كاتبا بل شاعر) ، حيث تستحضر بنية العمق كوْنَ (محمد شاعر وكاتب) ، فتنتج بنية القصر إفراده بصفة (الشاعرية) .

كما ينتجُ هذا الشَّكل قَصْر الموصوفِ على الصِّفةِ (قلبًا) في مثل قولنا : (محمد قائمٌ لا قاعد) و (ما محمد قاعدا بل قائم) حيث تستحضرُ بنية العمق كون : (محمد قاعد) ، فتعملُ بنية القصْرِ على تعديلِ بنية العمقِ على مستوى السَّطح حيثُ تَقْصرُ محمدا على القيام ، قلبًا لاعتقاد قعودهِ .

أما قصر الصفة على الموصوف ففي مثل قولنا : (محمد شاعر لا علي) و (ما علي شاعرًا بل محمد) ، حيث يستحضر المستوى العميق معنى أن (الشّاعر علي لا محمد) .

وقد تحفظ بهاء الدّين السُّبْكي أمام القَصْر بالعطف ، لأنه لا يقدم ناتجا قصريّا - من وجهة نظره - لأنَّ القَصْرَ - عنده - يقتضي إثبات صفةٍ ونفي ما عداها ، أما العطف فإنه يقوم بإثبات صفة ، ونفي صفة أخرى فقط ، فقولنا : محمد شاعر لا كاتب يقدمُ في البنية العميقة صفتين فقط (شاعر وكاتب) أثبتت بنية السَّطح واحدةً منهما ونفت الأخرى دون التَّعرض لأي صفة أخرى، ومهمَّة القصر الإنتاجيَّة تكونُ بنفي جميع الصِّفاتِ غير المُثْبَتَةِ إمّا حقيقة أو مجازًا .

وتزداد الإشكاليَّة الَّتي أثارها بهاء الدين السُّبكي عند العطفِ بـ (بل) ، لأن قولنا : (ما محمد قائما بل قاعد) لا ينتجُ قَصْرًا على نحوٍ ما ، لأنَّه بالمقارنة (بإلا) نجد أن (إلا) تجمع بين نفي وإثبات ، وذلك غير مستمرّ في توظيف (بل) عندما نعطف بها على المثبت في مثل : (محمد شاعر بل كاتب) فإن البنية تعتمد الإثبات لا النَّفْي ، ثمّ إن إطلاقَ كون (بل) العاطفة هي الَّتي تؤدّي القَصْرَ لا يصحُّ ، لأنَّه يقتضي أن قولنا : (ليس محمد قائما بل قاعد) لا قَصْرَ فيه ، لأنَّ وظيفة (بل) هنا ليست العطف ، لأنها لا تعطِفُ إلا المفرد كما صرح به النُّحاة [٢٦] .

ويبدو أن السُّبْكي لم يستوعِبْ عبد القاهر الجرجاني تمامًا في مسألَةِ العطفِ بـ (لا) ، لأن تحديدَ ناتجها القَصْري عند عبد القاهر يرتبطُ أيضًا بالنَّظرِ في بنية العمقِ ، وهذا النَّظر يؤكِّدُ ناتجها القَصْري . ذلك أنَّ القولَ في (لا) العاطفة تنفي عن الثّاني ما وجب للأوَّل يطرح عدَّة احتمالات في بنية العمقِ، يمكِنُ أنْ تضمَّ النَّماذجَ التَّعبيريَّة التّالية :

أ - لم يكن من علي مجيء مثل الَّذي كانَ من محمَّدٍ .

ب - جاءني محمَّد وعلي .

جـ - جاءَ محمَّدٌ أو علي .

فالفاعليَّةُ تتحرَّك من منطقَةِ الفعل واتِّصالِه بفاعِلِه الدَّلاليٍّ ، فليسَ المقصودُ - في العمق - أن (لا) تنفي عن الثّاني أن يكون قد شاركَ الأوَّلَ في الفعلِ ، لأن بنية السَّطحِ وهي (جاء محمد لا علي) يتركَّزُ إنتاجُها الدَّلالي في أنْ يكونَ (الفعل) الَّذي قُلْنا إنَّه كانَ من الأوَّل ، قد كانَ من الثّاني دونَ الأوَّل، لأنَّ قوْلَنا : (جاء محمَّدٌ لا علي) يعني أنّه لم يَكُنْ من (علي) مجيء مثل ما كان مِنْ (محمَّد) ، وهو ما يطرحه المثال (ب) في البنية العميقة (جاء محمد وعلي) ذلك أن حركة الذهن عند المتلقي تتعلق بحدثية الفعل عندما يَقَعُ الخللُ فيها ، وأنها كانَتْ لفاعل معين هو (علي) فيتم تعديلها لتكون من (محمد) . أي أنَّه في المستوى العميق ليس هناك جائيان ، بَلْ هناك جاء واحد، وإنما الشُّبهة في أنَّ الجائي محمد أو علي ، فيأتي المستوى السَّطحي ليزيلَ هذه الشبهة بتحديد نسبة الفعل إلى فاعِلٍ واحدٍ هُوَ (محمد) ونفيها عن الفاعِلِ المتوهَّم وهو (علي) .

معنى هذا أنَّ المتلَقّي حاضرٌ في بنية العمقِ ، فلا يمكِنُ أن أقولَ في بنية السَّطح : (جاءَ محمَّد لا علي) حتّى يكونَ عند المتلَقّي علم بأنَّ هناكَ (مجيء) من جاء ، إلا أنَّه ظنَّ أنَّه كان من (علي) فعدَّلت بنية السَّطح هذا الظَّنَّ من أنَّه لم يَكنْ من (علي) ولكن من (محمد) .

ويعقد عبد القاهر مقاربةً بين النّاتج الَّذي تقدِّمُهُ (لا) العاطفة ، والَّذي

تقدُّمه (إنَّما) ، فإذا قلت : (إنَّما جاءني محمَّد) لم يَكُن الغرض في البنية العميقة أن تنفيَ أن يكونَ قد جاء مع (محمد) غيره ، ولكن أن تنفيَ أن يكونَ المجيء الَّذي قُلْتَ إنَّه كانَ منه ، كان من (علي) ، وهنا ترتفع الشُّبهة في أنه ليس هناك جائيان ، بل جاء واحد ، وإنما تكون الشُّبهة في أن ذلك الجائي (محمَّد) أم (علي) ، فإذا قُلْتَ (إنَّما جاءني محمَّد) حَقَّقْتَ الأمرَ في أنَّه (محمد) ، وكذلك لا تقول : (إنَّما جاءني محمَّد) حتّى يكونَ قد بَلَغَ المتلقّي أنَّه قد جاءَك جاءٍ ، لكنَّه ظنَّ أنَّه (علي) مثلاً ، فأعلمته أنَّه (محمد) [٢٧] .

وهو ما يعني أن بنية العمق تتوافق في (لا) العاطفة و (إنَّما) على النَّحوِ التّالي :

بنية السَّطح : جاءني محمد لا علي   إنما جاءني محمد

بنية العمق : جاءني محمد أو علي   جاءني محمد أو علي

فالمخالفة في بنية السَّطح لم تَمنَعِ الموافقة في بنية العمق ليتحقق النّاتجُ القصْري .

الشّكْل الثّاني لبنية القَصْر (النَّفي والاستثناء) ، والنَّفي يَشْمَلُ مجموعةَ أدواته مثل : ليس - ما وغيرهما ، كما أنّ الاستثناء يكونُ (بإلا) أو إحدى أدواتها مثل غير وسوى وغيرهما .

والنّاتج القَصْري في (النفي والاستثناء) يطرَح احتمالين في بنية العمق :

الاحتمالُ الأوَّلُ : يعتمد على حضور المتكلِّم والمتلَقّي على صعيدٍ واحدٍ ، فإذا قلنا : (ما جاءني إلا محمَّدٌ) يكونُ قصد المتكلِّم اختصاص (محمد) بالمجيء ، ونفيه عن غيرِهِ ، وهذا القَصدُ يتوجَّهُ بفاعليَّتِهِ إلى المتلَقّي ، لا لأنَّ به

حاجةً إلى أن يعلَمَ أن (محمدًا) قد جاءك ، ولكن لأن به حاجةً إلى أن يعلَمَ أنَّه لم يجئ إليك غيره .

وطَرْحُ هذا الاحتمالِ تجريديّا يأتي على النَّحو التالي :

بنية السَّطح : ما جاءَ إلا محمد

بنية العمق : جاء محمَّدٌ ولم يجئ غيره

والناتج هنا مزدوج بالنسبة للمتكلم ويكون :

١ - إثبات المجيء لمحمد ٢ - نفي المجيء عن غير محمد

ويكون مفردًا بالنِّسبة للمتلَقي وهو نفي المجيء عن غيرِ محمد

الاحتمال الثاني : أن يكونَ النّاتجُ القَصْري في بنية النَّفي والاستثناءِ مساويًا للنّاتج من بنية (إنما) ، ويكون الكلام مقولاً لعلم أن (الجائي محمد) لا غيره ، أي أن المخالفة مقولا لعلم أن (الجائي محمد) لا غيره ، أي أن المخالفة في بنية السطح لم تمنع الموافقة في بنية العمق :

بنية السَّطح : ما جاء إلا محمد إنَّما جاء محمد

بنية العمق : جاء محمد لا غيره جاء محمد لا غيره

فالنّاتج مزدوجٌ في البيتين : ١ - إثبات المجيء لمحمد ٢ - نفي المجيء عن غير محمد . وهو ما يفارق النّاتج في الاحتمال الأوَّلِ الَّذي تحرَّك مرة في اتجاه المتكلِّم وتارة في اتجاه المتلَقّي ، فجاء مزدوجًا تارة ومفردا تارة أخرى .

وعلى هذا الأساس يكشف عبد القاهر عن الدَّلالَةِ في قوله تعالى : ﴿ ما قُلْتُ إلا ما أمَرتني به أن اعبدوا الله ربي وربّكُمْ ﴾ (المائدة ١١٧) ، من خلال

النَّظر في بنية العمق الَّتي تَطْرَحُ ناتجا وتنفي غيره .

النّاتج المنفي : إني لم أزِد على ما أمرتني به شيئًا .

النّاتج المثْبَت : إني لم أدعْ ما أمرتني به أن أقوله وقلت خلافه .

وهذا الناتج الأخير هو الذي يوافق السياق لأنه - كما يقول السّكّاكي (٢٨) - إن المقام حكاية عن عيسى عليه السلام ، على معنى : إنك يا عيسى لم تقل للناس أن يعبدوا أحدًا من دون الله ، وليس القصدُ نفيَ أنْ يكونَ عيسى قد زاد شيئًا على ما أمِرَ به .

ويلاحظ البلاغيّون أن النّاتجَ الدّلالي لبنية القَصْرِ يتغيَّرُ داخليًا إذا تسلطت عليها بنية بلاغيَّة أخرى هي (التَّقديم والتَّأخير) أو ما نسميه (الحركة الأفقيَّة للصِّياغة) ، وتغيُّر النّاتج يرجعُ إلى ما يطرَحُهُ المستوى العميقُ على النَّحوِ التّالي :

١ - ما شرب اللَّبنَ إلا الطفلُ

الشّاربُ الطِّفل دونَ سواه

٢ - ما شرب الطِّفلُ إلا اللبنَ

المشروب اللَّبن دون سواه

٣ - إنما شرب اللَّبنَ الطِّفلُ

الشّارب الطفل دون سواه

٤ - إنَّما شرب الطِّفلُ اللَّبنَ

المشروب اللَّبنُ دون سواه

فحركَةُ المعنى هُنا عَلى أنَّ تقديمَ المنصوبِ يكونُ الغَرَضُ مَعَه بيان الشّارب مَنْ هُوَ ، والإخبار بأنَّه (الطِّفل) خاصَّةً دون غيرِه ، وإذا تقدَّمَ المرفوعُ كانَ الغرضُ بيانَ المشروبِ ما هُوَ ، والإخبارَ بأنَّه (اللَّبن) دون غيره .

وهذا النّاتجُ يسْتَوي مَعَ الاستثناء وإنَّما تفسيرُ ذَلِكَ - عند عبد القاهر - أن التَّأخير والتَّقديم لابدَّ أن يحدثا تغيُّرًا في النّاتج ، لأن الاختصاصَ لابدَّ أن يَقَعَ في واحدٍ منهما : الفاعِلُ أو المفعولُ ، ولا يمكِنُ أنْ يقَعَ فيهما معًا ، ثم إنَّه يقع في الَّذي يكونُ بعد (إلا) منهما دون الَّذي قبلَها ، لاستحالَةِ أن يحدثَ معنى الحرفِ في الكلمة من قبل أن يجيء هذا الحرف (إلا) ، وإذا كانَ الأمرُ كَذَلِكَ، وَجب أن يفترقَ الحالُ بين أن تقَدّمَ المفعول على إلا في مثل : (ما شرب اللَّبنَ إلا الطِّفل) ، وبين أن تقدِّمَ الفاعل ، فتقولُ : (ما شرب الطِّفلُ إلا اللَّبن) ، لأنّا إن زَعَمْنا أن الحالَ لا يفترقُ ، جعَلْنا المتقدم كالمتأخِّر في جواز حدوثِ القصرِ فيه ، وذلك يقتضي المحال ، وهو أن يحدثَ معنى (إلا) في الاسم قبل أن تجيء .

الشَّكْلُ الثّالث لبنية القَصر (إنما) ، ويَنْطَبِقُ عليه ما ينطبق على بنية (النَّفي والاستثناء) على معنى أنّ الاختصاص يَقَعُ في المؤخَّر مِنَ الطَّرفين ، كما هو واضح في النَّماذج السّابقة (٢٩) .

وانطباقُ البناء الشَّكلي للنَّفي والاستثناء على (إنما) يرتد في حقيقتِهِ إلى مستوى العمقِ - أيضًا - ، إذ إن (إنما) بنية مركَّبة من (ما) الَّتي تنتج النّفي ، و(إن) الَّتي تنتجُ (الإثبات) ، والغالب أنَّ الحرفين إذا رُكِّبا وصارا إلى أداء

مهمَّة جديدة ، أن يُلاحظَ في المعنى التَّركيبيِّ ، معنى كلٍّ واحدٍ منفردًا ، فكأنَّ (إنما) قد جَمَعَتْ بين نفي وإثبات ، وهما أداة الحَصْرِ [٣٠] .

وعلى هذا يكون البناءُ السَّطحيُّ لقولنا : (إنَّما شَربَ الطِّفلُ اللَّبن) ذا بنية عميقة هي : (ما شرب الطِّفل إلا اللَّبن) .

ويتنبه البلاغيّون إلى بناء شكلي إضافيٍّ للنَّفي والاستثناء ، حيث يأتي الفاعِلُ والمفعولُ بعد (إلا) ، وهنا يقعُ الاختصاصُ في الَّذي يلي (إلا) على النَّحوِ التّالي :

١ - ما شرب إلا الطّفلُ اللَّبن .

الشّارب الطفل دونَ غيره .

٢ - ما شَرَبَ إلا اللَّبنَ الطِّفلُ .

المشروب اللَّبن دون غيره .

إن النَّظرَ البلاغيَّ - عمومًا - في إدراكِهِ لإنتاجيَّةِ بنية القَصْرِ ، قد ارتكز على الوعي بالمستوى العميقِ للصِّياغَةِ ، وأنَّه يتضمَّنُ دلالتين : (الإثبات) و (النَّفي) ، وفاعليَّتهما العميقة تأتي عن طريقِ (المنطوق) أحيانًا في المستوى السَّطحيِّ ، وأحيانًا أخرى تظلُّ في العمقِ عن طريق (المفهوم) : فبنية القَصْر (بالعطفِ) تعتمدُ في إنتاجيَّتها على المنطوقِ في مثل قولنا : (محمد قائمٌ لا قاعد) حيثُ أنتجَ المنطوقُ إثباتَ القيام لمحمد ، ونفيَ القعودِ عنه . أما بنية القَصْر (بإنَّما) ، فإنها تعتمدُ على الجمعِ بين المنطوقِ والمفهوم ، في مثل قولنا : (إنَّما محمد قائم) فإثباتُ القيامِ لمحمد جاء من المنطوق ونفي غير القيام

جاءَ من المفهوم - وفي بنية القَصْر بالنَّفي والاستثناء ، لا بدَّ من النَّظرِ في عَناصر التَّركيب واكتمالها أو غياب بعضها ، إذ مع كلٍّ واحدة من الحالتين يتحرَّكُ النَّاتجُ حركةً مغايرةً للأخرى .

فإذا كان الاستثناء تامًّا ، أي مكتمل العناصر بحضور المستثنى منه والمستثنى، فإن حكم المستثنى منه يكونُ ثابتًا بالمنطوقِ ، وحكم المستثنى بالمفهوم ، أما إذا كانَ الاستثناء مفرغًا ، أي محذوف المستثنى مِنْه ، فحكمُ المستثنى مِنْهُ يكونُ ثابتًا بالمفهومِ و المُستَثْنى بالمنطوقِ ، على النَّحو التَّالي :

حضور جميع العناصرِ : ما حضرَ أحدٌ إلا محمَّدا .

فحكم المستثنى منْهُ (أحد) وهو (عدم الحضورِ) ثابتٌ بالمنطوقِ ، أما حُكْمُ المسْتَثْنى (محمدا) وهو (الحضور) فإنَّه ثابت بالمفهوم .

غياب المستثنى منه : ما حضر إلا محمد .

حكمُ المستثنى منه الغائب مفهومٌ ، وهو (عدمُ حضورِ أحد) ، وحكم المستثنى ثابتٌ بالمنطوق ، وهو (حضور محمد) .

الشَّكل الرَّابع من بنى القَصْر (التَّقديم والتَّأخير) ، **أي تقديم ما حقُّه التَّأخير**، **كتقديمِ المبتدأ على الخبر** ، **والمعمولات** - مثل المفعول والمجرور والحال - على العامل . وفاعلية **هذا الشَّكل قائمةٌ على** حضورِ المتَلَقّي بوعيه الإدراكي الَّذي يجمعُ بين (الخطأ والصَّواب) ، فتستهدفُ البنية تحقيق الصَّواب، ونفي الخطأ ، وتأتي احتمالات هذا الشَّكل على النَّحو التَّالي :
قَصْرُ الموصوفِ على الصِّفة : مصريٌ أنا .

وتتشكَّلُ بنية العمقِ هنا اعتمادًا على حضور المتلَقّي ، فإذا كان متردِّدًا بين كونِ المتكلِّم مصريًا أو عراقيًا أو سوريًا ، فإن النّاتجَ يكونُ (إفرادًا) أي تخصيصُه بالمصريَّةِ ، أمّا إذا كانَ منكرًا لمصريَّته ومثبتًا لغيرِها ، فإن النّاتجَ يكونُ (قلبًا) .

قَصْر الصِّفةِ على الموصوفِ : أنا أدّيتُ مهمَّتَك

والتَّقديمُ هُنا قائمٌ على الفاعليَّة الدَّلاليَّة لا الوظيفيَّة ، ويكونُ النّاتجُ (إفراديّا) إذا كان وعيُ المتلقّي قائما على أنّ المتكلِّم قد أدّى المهمَّةَ ومعه غيره ، ويكونُ (قلبا) إذا اعتقد أنّ الغيرَ هُوَ الَّذي أدّى المهمَّة .

ويلاحظُ في هذا الشّكل الأخير أنّه يخالفُ ما سَبَقَهُ من أشكالٍ ، من حيثُ كانَتْ إنتاجيتُهُ للقَصْر بِالمفهومِ الَّذي يعتمدُ على الذَّوقِ ، في حين تنتجُ الأشكالُ السّابقة دلالتها بالاعتمادِ على الوضع ، ومن هنا ظهرت فيها التَّحولات العميقة على عدة مستويات ، في حين أن في بنية التَّقديم والتَّأخيرِ نكادُ نفتقد هذه التَّحوُّلات الَّتي تتعدَّدُ مستوياتها .

– ٣ –

ويتابع البلاغيون تدقيقهم في بنية القَصْر ، حيثُ يَرْصُدون العلاقات الدَّلالية الرّابطة بين عناصرِها الجزئيَّة ، ولا يغيبُ عنهم أن رصدَ هذه العلاقات يحتاجُ إلى النَّظرِ المزدوجِ بين المستوى السَّطحيِّ والمستوى العميقِ ، ومن ثم يطرحون ثلاثة أمور لا بدَّ أن تحيطَ ببنية القصر ، أو بمعنى آخر :

تتدخل في تحديد العلاقات بين عناصرها حتى تتمكن من إنتاج الدلالة القَصْرِيَّة من ناحيةٍ ، وتدفعها إلى الانتشارِ في السِّياقِ من ناحيةٍ أخرى .

الأمر الأوَّل : أن أداةَ القَصْرِ المركزيَّةَ هي (إلا) ومهمَّتُها الدَّلاليَّة هي (الإخراج) وهذا الإخراج يحتاجُ إلى (مُخرج منه) ، وهو ما يسميه النُّحاة (المستثنى منه) ، معنى هذا أنَّ حضورَ المستثنى منه ضرورة تحتِّمُها عمليَّةُ إنتاجِ الدَّلالَةِ ، فإذا غابَ على مستوى السَّطح ، فإن بنية العمق تستحضرهُ ضرورة .

الأمر الثّاني : يتَّصِلُ بهذا المستثنى منه أيضا ، حيث يَرَى البلاغيّون أنه لا بد أن يكونَ داخلاً في دائرة (العمومِ) ، لأن هذا العموم هو الذي يسمحُ للأداةِ (إلا) أن تقوم بمهمَّتِها في عملية الإخراج إذ لو كانَ مخصوصًا ، فإنه يتوازَنُ مع (المستثنى) في هذا الخصوصِ ، ولا يمكِنُ مع المساواةِ بين الطّرفين أن يخرجَ أحدهما من الآخر .

الأمر الثّالث : وجود التَّناسُب بين الطّرفين (المستثنى منه والمستثنى) أو (المُخرج منه والمخرج) ، وهذا التَّناسب يأتي على مستوى الجنس الَّذي يجمعُ بينهما ، وعلى مستوى الوصف ، والمقصود بالوصف وحدة الوظيفةِ النَّحويَّةِ من الفاعليَّة والمفعوليَّة والحاليَّةِ .

ومن خلال هذه الأمور الثَّلاثة يطرَحُ البلاغيّون الاحتمالات التَّكوينيَّة لبنية السَّطحِ وبنية العمق على النَّحو التّالي :

بنية السَّطح	بنية العمق
١ – ما جاءني إلا محمد	ما جاءني (أحد) إلا محمد
٢ – ما رأيت إلا محمدا	ما رأيت (أحدا) إلا محمدا
٣ – ما رأيت محمدا إلا راكبًا	ما رأيت محمدًا (كائنا على حال) إلا راكبًا
٤ – ما أخَذَ محمد إلا الكتاب	ما أخذ محمَّد (شيئًا) إلا الكتاب
٥ – ما أعطيت محمدا إلا الكتاب	ما أعطيتُ محمدًا (شيئًا) إلا الكتاب
٦ – ما أعطيت كتابًا إلا محمدًا	ما أعطيت كتابًا (أحدًا) إلا محمدًا
٧ – ما جاء راكبًا إلا محمد	ما جاء راكبًا (أحد) إلا محمد
٨ – ما جاءَ محمد إلا راكبًا	ما جاء محمد (كائنا على حال) إلا راكبًا
٩ – ما اخترت رفيقًا إلا منكم	ما اخترت (أحدًا متصفًا بصفة) إلا رفيقًا منكم
١٠ – ما اخترت منكم إلا رفيقا	ما اخترت منكم (أحدًا متصفًا يوصف) إلا رفيقًا

فيلاحظُ في كلٍّ ذلك أن بنية العمق تجْبرُ بنية السَّطحِ باستحضار الغائب أولا ، ثم بإدخاله دائرة العموم ثانيًا (أحد – كائن) ، ثم تحقيق التَّناسُبِ بين الطّرفين ثالثًا ، ففي النَّموذج الأول – مثلا – غاب (المستثنى منه) في بنية السَّطح ، فاستحضرته بنية العمق (أحد) ، مع تحقيقِ التَّناسب في الجنس من

حيث بشريَّة (أحد ومحمد) ، والتَّناسب الوظيفي ، من حيث كانت الوظيفةُ واحدةً وهي (الفاعليَّة) ، وهذا ما نلاحظه في مجموعة النَّماذج برغم اختلافِ البنية في قصر الموصوفِ على الصِّفة ، أو الصِّفة على الموصوفِ ، ومع اختلاف الوظيفة النَّحويَّة بين الفاعليَّة والمفعوليةِ والحاليَّةِ [٣١] .

الإنشاء

-١-

اعتبرَ السَّكّاكي (الخبر) القانونَ الأوَّلَ في علمِ المعاني ، واعتبر (الطَّلبَ) القانونَ الثّاني فيه ، والقانون الأخيرُ يعتمدُ (التَّوليد) أساسًا لأبوابِهِ الفرعيَّة ، على معنى وجود (أصل) للمعنى ، فهُوَ لا يؤدّي مهمَّتَهَ الإنتاجيَّة في حدودِ السياق الَّذي يحتملُهُ ، وإنَّما يَعْمَلُ السِّياقُ على توليدِ ناتجٍ إضافيٍّ ، أي أنَّ الأصلَ الوضعيَّ يظلُّ في خدْمَةِ السِّياقِ ، وبخاصَّةٍ السِّياق الخارجي الَّذي يضمُّ طَرَفي الاتِّصالِ ، كما يضمّ الظُّروفَ المصاحبةَ .

ويطرح السَّكّاكي مجموعة ركائز دلاليَّة تمثِّلُ مدخلاً أوَّليًا للحديثِ عن بنية الطَّلبِ ، وهذه الرَّكائز تتلخَّصُ في :

١ - بنية الطَّلب بنية (توليديَّة) على المستوى السَّطحيِّ ، أو على مستوى إنتاج المعنى ، أي أنها لا ثباتَ لها شكلاً أو مضمونا .

٢ - التَّعامُلُ المألوفُ أو الإبداعي مع هذه البنية يقتضي وجودَ تصوُّرٍ إجماليٍّ وتفصيليٍّ للمستهدَفِ الإنتاجيِّ الَّذي تسعى إليه هذه البنية .

٣ - إنَّ هذا التَّصوُّرَ يتمثَّلُ في استدعاءِ مطلوب دلاليٍّ واضحٍ لا يكونُ حاصلاً وقت الطَّلب .

٤ - إن الحركة الذِّهنيَّةَ في استدعائها لبنية الطَّلب تدورُ بين الثُّبوتِ المتصوَّرِ، أو حصولِ الانتفاءِ .

٥ - إن هذا الحصولَ له مستويان : الأوَّل : المستوى الذِّهنيُّ الدّاخليُّ . الثّاني : المستوى الخارجي الَّذي يطابِقُ المستوى الدّاخليَّ من حيثُ بنائه الشَّكليِّ ومن حيث إنتاجيتهِ الدَّلاليَّة .

٦ - وهذا التَّطابُقُ له أربعة أشكالٍ :

(أ) حصولُ تصوُّرٍ أو تصديقٍ في الذِّهن .

(ب) حصولُ انتفاء تصوُّر أو تصديقٍ في الذِّهن .

(ج) حصول تصوُّرٍ في الخارج .

(د) حصولُ انتفاءٍ في الخارج (٣٢) .

إن هذا الإدراكَ التَّجريديّ لبنية الطلب يمثِّل وعي البلاغييّن بأنها ليست إلا انعكاسًا للحركة الذِّهنيَّةِ ، وأنَّ حركَتَها وطبيعتَها التَّشكيليَّة تأتي وَفْقَ منطقِها الإدراكيِّ ، وبما أنَّ حركَةَ الذِّهنِ خالِصةٌ لا يمكِنُ الوقوفُ على حقيقتها ، فإنَّ الصِّياغَةَ الخارجيَّةَ تصبحُ الوسيلةَ الوحيدة لإدراكِها وفهمِ متطلباتها الصِّياغيَّة ، ويلاحظُ أن الحَرَكَةَ الذِّهنيَّةَ ، لها جانبان ، هما .

(التَّصوُّر) ؛ الَّذي يَتعامَلُ مع الحقائق أو الظَّواهِرِ الخارجيَّةِ : المجسَّدَةِ في هيئاتٍ وأشكالٍ .

(التَّصديق) الَّذي يقومُ على إدراكِ النِّسب الحاصَلةِ بين الوقائعِ الخارجيَّةِ .

وعلى هذا الأساس جاءَتْ مقولَةُ البلاغيِّين بأنَّ بنية الطَّلب ، بنيةٌ توليديَّةٌ

بطبعِها ، لأنَّ المستوى الذِّهنيَّ العميقَ يقومُ على الإدراك للحقائقِ الخالِصَةِ ، ثمَّ يأتي المستوى السَّطحيُّ متولِّدًا عنهُ ليعبِّرَ عن هذا الإدراك .

وهذه البنية الطَّلبيَّةُ الإنشائيَّةُ تضمُّ خمسَ بِنى فَرعيَّة هي : التمنّي ، والاستفهام ، والأمر ، والنَّهي ، والنِّداء .

- ٢ -

بنية التمني

وهي البنية الأولى الَّتي تناولها البلاغيّون في مبحث الإنشاء الطَّلبي ، وأوْلويتها تتأتى من مؤشِّرها الإعلاميِّ (التَّمني) الَّذي يشيرُ إلى بعدين متلازمين فيها ، البُعد الدّاخليّ ، أو كما يقول البلاغيون (الأحوال القلبيَّة) ، والبُعد الخارجيّ المتمثِّل في الإنتاجِ الصِّياغي ، وهذا الإنتاجُ يعتمدُ على أداةٍ بعينِها هي (ليت) الَّتي تتحوَّل - في المستوى العميق - إلى (أتمنّى) ، فقولنا : (ليت محمدًا مجتهدٌ) . ترتدُّ في العمق إلى (أتمنّى محمدًا مجتهدًا) ، وينتجُ المفهومُ - في الوقت نفسه - (أن محمدًا لم يكن مجتهدًا) ساعة التَّمنّي ، وهو ما يعني إضافَةَ تحوُّل آخر إلى الجملتين السّابقتين ، ليصيرَ التَّحَوُّلَ ثلاثيًا على النَّحوِ التّالي :

(أ) ليس محمدٌ مجتهدًا

(ب) أتمنّى محمدًا مجتهدًا

(ج) ليت محمدًا مجتهدٌ

لكن يلاحظُ أن صحَّةَ هذا الإنتاجِ اللُّغَويِّ مرهونَةٌ بأنّ (اجتهاد محمد) أمرٌ

غيرُ قابلٍ للتَّحقُّقِ ، لأن بنية التَّمنّي تتعلَّقُ إنتاجيًا بما لا يمكِنُ حصولُهُ ، وليس هناك مطمعٌ فيه ، ومن هنا صحّ تعلُّقُها بالزَّمن الماضي ، من حيث تمنّي وقوعِ حدثٍ فيه ، وهو غيرُ ممكنٍ تنفيذيًا ، في مثل قولنا : ليت محمدًا جاءني أمس فالعقل هنا يحكُمُ بامتناع وقوع هذا المجيء لأنَّ زمنه قد انتهى .

فإذا حدث تعديل في المدركِ الدّاخليّ ليسمحَ بإمكانيَّةِ الوُقوع ، فإن (ليت) تغيب عن السِّياق لتتركَهُ لأداةٍ أخرى تحتملُ هذا الإدراكَ هي (لعَلّ) ، على معنى أن التَّمنّي يصبح (رجاء) ليعمل على (ترقُّب الحصول) وتوقعه في مثل قولِنا : (لعلَّ لي مالاً أنفقُ منه) إذا كان هناك مطمعٌ في مجيء هذا المالِ ، ويكونُ التَّحوُّل ثلاثيًا على النَّحو التّالي :

ليس عندي مالٌ أنْفِقُ منه .

أرجو أن يكونَ لي مالٌ أنفقُ منه .

لعلَّ لي مالا أنْفِقُ منه .

فالبنية تتحرَّكُ من منطقة النَّفي وصولاً إلى منطقة الإثبات (المرجو) لا الإثبات المتحقَّق أو الواقع .

ويلاحظ في هذه البنية - عمومًا - كون المطلوب أمرًا محببًا ، أو مرغوبًا فيه ، ولهذا تعلَّقَتْ بالممكِنِ والمحال في مثل قول الشّاعر : يا ليت أيام الصِّبا رواجعا .

وإذا كانَتْ (ليت) قد استَحْوَذَتْ بوضعيَّتِها على إنتاجِ (التَّمنّي) ، فإنَّ هذا الإنتاج نَفْسَهُ قد تخلَّص من (ليت) ، وتعلَّق ببعضِ الأدوات الأخرى الَّتي لم توضع للتَّمني وإنَّما تُنتجُه بمعونةِ السِّياقِ الَّذي يعملُ على تفريغِها من دلالتِها

(الأصليَّة) وشحنها بدلالةِ (التَّمني) . (فهل) تقتصرُ في أداءِ مهمَّتها على (الاستفهام) ، لكن السِّياق يتيحُ لها أن تنتج (التَّمنّي) في مثل قولنا : (هل لي من معين) الَّتي تدخُلُ منطقة التَّحوُّلات حتّى تتمكَّنَ من بلوغِ دائرة التَّمنّي على النَّحو التّالي :

(أ) ليس لي من مُعين

(ب) أتمنّى أنْ يكونَ لي معينٌ

(ج) ليتَ لي معينًا

(د) هل لي من معينٍ

ويلاحظ أن التَّحوُّل يعتمدُ على إنتاج تراكيب صحيحة نحويًا أوّلًا ، ويتيحُ لـ (هل) أن تمارسَ فعاليتها في التَّخلُّصِ من الاستفهام إلى التّمني ثانيًا ، ثمَّ تدفعَ (التّمني) إلى إطارِ المُمْكِنِ ثالثًا ، لأنها تعملُ على إنتاجه في صورة المستفهم عنه الذي لا جرم بانتفائِهِ لإظهارِ كمال العناية بِهِ ، حتّى لا يستطاعَ الإتيانُ به إلا في صورة الممكنِ الَّذي لا يطمعُ في وقوعِهِ (٣٣) .

وكما يستولد السِّياق (هل) دلالة التَّمنّي ، فإنَّهُ يستولِدُ (لو) الدَّلالة نفسها، برغم وضعيَّتها الشرطية ، لكن ذلك يكون بعدة تحوُّلات تجري في المستوى العميقِ ، وهي تحوُّلات تحرِّرُها من شرطيَّتها أولاً ، وتهيئ لها إنتاج (التَّمنّي) ثانيًا ، وذَلِكَ في مثل قولنا : (لو تأتيني فتحدِّثني) .

ولكي تؤدّي (لو) هذه المهمَّةَ الإنتاجيَّة الطارئة ، فلا بدَّ من تحقُّق بعض المواصفات السَّطحيَّةِ ، حيثُ ينتصِبُ الفعلُ (تحدث) ، وهذه العلاميةُ الإعرابيَّةُ ترتدُّ إلى المستوى العميق الَّذي تُضمرُ فيه (أن) محدثةً هذا

الانتصاب، ومن ثمَّ يأتي التَّحوُّل لإنتاج التَّمني على النَّحوِ التّالي :

(أ) إن وقع منك إتيان ، فإنه يقع مني تحديث .

(ب) أتمنّى أن يقع إتيان فتحديث .

(ج) ليتك تأتيني فتحدثني .

(د) لو تأتيني فتحدثني .

فالتَّركيبُ الأوَّل يقدِّمُ (أصل المعنى) رابطًا بين الشَّرط والجوابِ اقتضاء لهذا الأصل ، ثم ينزلقُ التَّركيبُ من الشَّرْطيَّة إلى منطقة التَّمنّي في (ب) ، حيث يأتي الفعلُ (يقع) في سياقِ (أن) منصوبًا ليشكِّل مصدرًا تقديريّا هو (الوقوع) معلقًا بما بعد الفاء (فتحديث) ، فالتَّركيبُ يأخذ نَسَقَ الشَّرط على مستوى السَّطحِ ، وإن دَخَلَ منطقة التَّمنّي بتأثيرِ الفعل الَّذي يتصدَّرُهُ . وفي (جـ) تحضر (ليت) كأداة تحوليَّة لفعل التَّمنّي ، ونصب (تحدث) بأن مضمرة في العمق ، بعد الفاء الممهِّدَةِ لجواب التَّمني .

ثمَّ في التَّركيبِ الأخير يحدث إحلالٌ وإبدالٌ - على مستوى السَّطح - حيث تحضُرُ (لو) المفرغة من (أصل المعنى) لتؤدي مهمَّة (ليت) ، وأداؤها لهذه المهمة يعتمدُ على أن دلالتَها الأصليَّةَ صالحة للتَّعاملِ مع (الممنوع والمحال)، ليكون إنتاجها النِّهائي هو : (لو حصل ما يتمنّى وهو الإتيان فالتَّحديث ، لسرَّنا ذلك) وهو ما يعني أن (لو) قد استحضرت - في العمق - وظيفتها الإنتاجيَّة الأصليَّةَ أثناء ممارستِها الطارئة في إنتاج التَّمنّي ، وتلك هي الإضافة الَّتي تغيبُ عند استخدامِ (ليت) [٣٤] .

و(لعلَّ) من الأدواتِ الَّتي تنتجُ (التَّرجّي) ، وهو ترقُّب المحبوبِ أو المكروهِ، لأن التَّرجّي ليس من أنواعِ الطَّلبِ في الحقيقةِ ، لأن المكروهَ لا

يطلبُ، ولذا لا ينتَصِبُ الجواب بعد (لعلّ) كما يُنْصبُ بعد أنواعِ الطَّلبِ .

لكن السِّياق يدفَعُ (لعل) إلى التَّحرُّرِ من (أصل المعنى) ، وشغلها بدلالة طارئةٍ هي (التَّمني) الَّذي تختصُّ بإنتاجه (ليت) ، ويصاحِبُ هذا التَّحرُّرِ تعديلٌ في المستوى السَّطحيِّ يتيحُ لـ(لعلّ) دخول دائرة (الطَّلب) ، حيث ينتصبُ الفعلُ الذي يقعُ في جوابها بعد الفاء ، في مثل قولنا : (لعلّي أشفى فأزورك) ، بنصب (أزورك) ، وهذا التَّعديلُ السُّطحي هو مؤشِّر اشتغالِ (لعلّ) بدلالة (التّمنّي) ، أو دخول منطقة (الطَّلبِ) على وجه العموم .

ويكونُ التَّحوُّلُ من العمق إلى السَّطحِ على النَّحو التّالي :

(أ) أتمنّى الشِّفاء لي ، فتصدر الزِّيارة لك .

(ب) ليتَ الشِّفاءَ لي ، فتصدر الزِّيارة لك .

(ج) لعلّي أشفَى فأزورك

ويصاحب دخول (لعل) دائرة (التَّمنّي) حركةٌ ذهنيَّةٌ عميقةٌ عند المتكلِّم هي (بعد الشِّفاء) ، وهو بعد شبيه بالمحالِ الَّذي لا طمَع فيه ، لكن يلاحظُ أنَ الشِّفاء - في الوقتِ نَفْسِهِ - أمرٌ مرغوبٌ فيه ، فكأن (لعلّ) قد أدَّتْ مهمَّةً مزدوجةً لا يمكِنُ أن تؤديها (ليت) في هذا السِّياقِ [٣٥] .

- ٣ -

بنية الاستفهام

والاستفهامُ بنية طلبيَّةٌ تقدِّمُ صيغته (استفعال) مؤثِّرًا على دلالتِهِ الوضعيَّةِ في (طلب الفَهم) بأدواتٍ مخصوصةٍ ، فيخرُج بذلك مثل قولنا : (استفهم

عن كذا) ، أو (فهمني كذا) برغم دلالتها على طلبِ الفهم ، لأنَّ الأولى خبريَّةٌ لا طلبيَّة ، والثّانية (أمر) لا (استفهام) .

وقد قدم السّكّاكي تفرقة دقيقةً بين الاستفهامِ والأمرِ ، ودقَّتها ترجِعُ إلى اتّكائها على حركة المعنى في البنيتين ، والرَّبطِ بين المستوى السَّطحي والمستوى العميقِ فيهما ، وهذا الرَّبط هو الَّذي يكشفُ التَّغايُر في حركة المعنى ، إذ إن (بنية الأمر) تتجه فيها هذه الحركة من الذِّهن إلى الخارج ، أي من العمقِ إلى السَّطح ، أما (بنية الاستفهام) فإن الحركة فيها عكس ذلك ، حيثُ تَتَّجِهُ من الخارجِ إلى الذِّهن ، أي من السَّطح إلى العمق ، فالمقصودُ من قولنا : (هل قام محمد ؟) حصول (القيام) الَّذي في الخارج في ذهن المتكلِّم ، والمقصودُ من قولنا (قم) حصول (القيام) الَّذي في الذِّهنِ في الخارج (٣٦) أي أن حركَةَ المعنى في البنيتين ضديَّةٌ على النَّحو التّالي :

	المستوى العميق (الذِّهني)		المستوى السَّطحي (الخارج)
الاستفهام:	هل قام محمد ؟	⟵	قيام محمد أو عدم قيامه
الأمر	قم	⟶	قيام المخاطب

فحركة المعنى ضدِّيَّة بين البنيتين ، حيث يكونُ المستوى السَّطحيُّ هوَ السّابق في بنية الاستفهام ، ومن ثمَّ اتَّجه سَهْمُ الدَّلالة من الخارج إلى الدّاخل الذِّهني ، في حين يكونُ المستوى العميقُ هو السّابق في بنية الأمر ، ومن ثمَّ اتَّجه سهمُ الحركة من الدّاخلِ إلى الخارجِ . أمّا الأدوات الَّتي تنتجُ الاستفهام فهي : (الهمزة - هل - ما - مَنْ - أي - كم - كيف - أين - أنّى - متى - أيّان) .

ويَنْشَطِرُ المستهدفُ الإنتاجي من الاستفهام - على مستوى العمق - إلى (تصديق) و (تصوُّر) ، فإذا كانَ المستهدفُ طلبَ إدراكِ وقوع نسبةٍ أو علاقةٍ بين أمرين في الخارجِ - أو عدم وقوعِها ، فذلك يعني أن النّاتجَ هو (التَّصديق)، أمّا إذا كان المستهدفُ هو تصوُّر (الموضوع أو المحمول) ، أو تصوُّر العلاقةِ بينهما ، فهو (التَّصوُّر) . فالمستهدفان يعتمدان على رصد حركةِ المعنى بين السَّطحِ والعمقِ ، فالتَّصديق يعتمدُ على تردُّدِ الحركةِ الذِّهنيَّةِ ، عندما تتعلَّقُ بالثُّبوت والانتفاء الخارجيِّ ، أمّا التَّصوُّر فإنه يعتمدُ على الإدراك الداخليِّ لطبيعةِ الأمر الخارجي .

فإذا قُلْنا : (أ قام محمد ؟) أو (أ محمد قائم ؟) ، فإنه يكونُ هناك تصوُّر سابق لكلِّ طرفٍ من طرفي الإسناد ، وتصوُّر العلاقة بينهما ، لكن المستهدفَ هو وقوعُ هذه العلاقة أو (النِّسبة) أو عدم وقوعها . وهنا يكونُ المستهدفُ (التَّصديق) . أما إذا قلنا : (أ محمد في البيت أم عليّ ؟) ، فإن هناك علمًا النِّسبة ، وهي (الحصول في البيت) ، وإنما الجهل كان للحاصلِ الذي هو (المسند إليه) ، فجاء السُّؤال عنه ، فإذا جاء الجوابُ (محمد) تمَّ تصوُّر المسندِ إليه محدَّدًا .

لا يكاد يُجمع البلاغيّون على أن (الهمزة) أم الباب ، إذ إنَّها تعملُ على محوري التَّصوُّر والتَّصديق ، ففي مثالِنا السّابق (أ قام محمد ؟) يتوجَّه الاستفهامُ إلى وقوع النِّسبة خارجًا ، ويأتي التَّحوُّل العميقُ على النَّحوِ التّالي :

(أ) أ قام محمد أم لم يقم ؟

(ب) أ قام محمد ؟

فالمستوى العميقُ يطرح تصوُّر القيام أو عدم القيام ، وهو غير مطلوب ، ومن ثَمّ جاء التَّحوُّل إلى السَّطحِ ليكونَ المطلوب (تصديق) نسبة القيام لمحمد ، لكن يلاحظ أن حركة المعنى تتوجَّهُ إلى (فعل القيام) أوَّلاً ، ثمَّ (القائم) ثانيًا ، إذ إن هذه الحركة تتغيَّرُ مع إحداث حركة أفقيَّةٍ في الصِّياغَةِ بتقديمِ الفاعِلِ على الفعلِ في مثل قولنا : (أ محمد قام ؟) ، حيث تتوجَّه فاعليَّة السُّؤالِ إلى (الذّات) أوَّلاً ، ثم إلى فعلِها ثانيًا ، وعلى هذين الاحتمالين يتغيَّرُ المستوى العميق ، ففي تقديمِ (الفعل) يكونُ المستوى العميقُ : أ قام محمد أم لم يقم ؟ وفي تقديمِ الفاعِلِ ، يكون المستوى العميق : أ محمد قام أم عليّ ؟ أي أن مركز الثِّقلِ الإنتاجيِّ يختلِفُ تبعًا للبعد المكانيِّ للدَّوالِّ ، بحيثُ يتحدَّدُ هذا المركزُ فيما يلي (الهمزة) .

ولهذا يقول عبد القاهر الجرجاني في الاستفهام بالهمزةِ : « ومن أبين شيء في ذلك (الاستفهام بالهمزة) ، فإنَّ موضعَ الكلامِ على أنَّك إذا قلْتَ : (أ فعلت) ؟ فبدأت بالفعل ، كان الشَّكُّ في الفعلِ نفسه ، وكانَ غرضُكَ من استفهامِك أن تعلم وجوده . وإذا قلت : (أ أنت فَعَلْتَ ؟) فبدأت بالاسم ، كان الشَّكُّ في الفاعِلِ من هو ، وكانَ التَّردُّدُ فيه . »[٣٧] والبنية العميقة - على هذا - تطرح - في المثال الأوَّلِ - الأصل التّالي :

(أ) إنني أشُكُّ في وقوع الفعل .

(ب) أ فَعَلْت ؟

فبنية العمق تطرح الشَّكَّ في إطار ذهنيٍّ تقريريٍّ ، لكن بنيةَ السَّطحِ تطرحُ هذا الشَّكَّ في الخارجِ الصِّياغيِّ في صورة تساؤل مسلَّطٍ على الفعلِ مباشرةٍ . وكذلك الأمر في المثال الثّاني - أي الشَّكُّ في الفاعِلِ - يأتي التَّحوُّل

على النَّحوِ التّالي :

(أ) إنني أشُكُّ فيمن فعل هذا الفعل .

(ب) أ أنت فعلتَ ؟

فإذا كان التَّركيب الأوَّل قد جَعَلَ الشَّكَّ في وقوعِ الفعل أو عدم وقوعِهِ ، فإن التَّركيبَ الثّاني يجعلُ الشَّكَّ مسلَّطًا على من فعل الفعل ، وليس في الفعل ذاته .

* * *

الأداة الاستفهامية الثّانية (هل) وإنتاجيَّتها طلب (التَّصديق) أي وقوع النِّسبة الَّتي تجمعُ بين طَرَفَي الإسنادِ أو عدم وقوعها ، وهي صالحةٌ للتَّعامُلِ مع الجملة الفعليَّة ، والجملة الاسميَّة نحو : (هل قام خالد ؟) (هل خالد موجود ؟) على معنى أن بنية العمق تكون : (هل حصل القيام لخالد أم لم يحصل أصلاً ؟) و (هل حصل الوجودُ لخالد أم لم يحصلْ أصلاً) .

ولأن (هل) تمارسُ فاعليَّتَها في (التَّصديق) ، لا تدخُلُ على تركيب يشيرُ إلى حصولِ النِّسبة بين طَرَفَي الإسناد ، وذلك في مثلِ قولنا : (هل خالدا ضربتَ ؟) بتقديم المفعول به (خالدا) ، لأن تقديمه يعني استحواذَهُ على فاعليَّة (هل) ؛ ويكونُ (وقوع الضَّرب) خارج نطاقِ الاستفهام ، على معنى أنَّه حاصلٌ لا سبيلَ إلى الشَّكِّ فيهِ ، وإنما يكونُ في (المضروب) هل هو خالد أم غيره ، فالإنتاجُ الدَّلاليُّ ينحصِرُ بين معلوم ومجهولٍ ، والمطلوب بالسُّؤال هو المجهولُ دائمًا ، والمجهول هو (المضروب) والمعلومُ هو (وقوع الضَّربِ) .

ومن هنا يرفضُ السَّكّاكي مثل قولنا : (هل رجل عرف ؟) ، ويراه قبيحًا ،

لأن التَّركيبَ **لا يقدِّمُ مجهولاً** ومعلومًا ، وإنما يقدِّمُ معلومًا فحسب ، لأن تقدَّم الاسم **على الفعلِ** في هذا التَّركيب يفيدُ (التَّخصيصَ) ، ومعنى التَّخصيص **أن النّاجَ معلومٌ** ، فكيف يأتي السُّؤالُ عنه ؟ (٣٨)

ويتدخَّل بعض البلاغيّين لتفسيرِ قبح هذا التّركيبِ بالنَّظرِ في العمقِ وتحولاته إلى السَّطحِ ، وأن هذه التَّحوُّلات تؤدّي إلى إنتاجِ تركيب غير صحيحٍ نحويًا ، وهو ما يُسببُ القبحَ ، ذلك أن (هل) - في أصل المعنى - بمعنى (قد) ، ومن هنا يأتي التَّحوُّل التّوالدي على النَّحوِ التّالي :

(أ) قد عَرَفَ رجلٌ

(ب) أ قد عرف رجلٌ

(ج) أ هل عَرَفَ رجلٌ

(د) هل عَرَفَ رجلٌ

(هـ) هل رجلٌ عَرَف

فبنية العمق تبدأ من منطقة (الإثبات) بتوظيف (قد) التَّحقيقيَّة ، ثم يأتي التَّحوُّل الأوَّل بإخضاعِ التَّركيب للاستفهامِ (بالهمزة) ، وفي التَّحوُّل الثّاني يتمُّ إسقاط (قد) لتحلَّ (هل) محلها ، لكثرة مصاحبتها (للهمزة) ، فلما كَثُرَ استعمالُ (هل) في منطقة الاستفهام ، جاء الاستغناء عن (الهمزة) المصاحبة لها ، وأدَّتْ هي مهمَّةً مزدوجةً ، مهمَّة (الهمزة) ، ومهمَّة (قد) معًا . ولما كانت (قَدْ) تدخُل على الفعلِ دونَ الاسم ، فإن (هل) الَّتي بمعناها تلتزمُ بما اعتادتَه (قد) في الدُّخولِ على الفعلِ ، ولهذا جاء القبح في التَّحوُّل الثّالثِ لأنَّه أنتجَ تركيبًا يخالِفُ المحفوظَ اللُّغَويَّ .

واللافتُ أن هؤلاء البلاغيِّين يرفضون (هل محمد قام ؟) ويقبلونَ (هل محمد قائم ؟) ، ويعلِّلون ذلك بأن (هل) لها وَعْيٌ عميق بطبيعة التَّركيبِ الَّذي تَتَعامل معه ، فهي في التَّركيبِ (هل محمد قائم ؟) لم تَرَ الفعلَ في حيِّزِها - كما يقول ابن يعقوب المغربي - فتسلَّطتُ عنه ، ولم تستحضِرْهُ ، أمّا إذا رَأتْهُ في حيِّزِها في مثلِ (هل محمد قام ؟) فإنَّها تَسْعَى إلى معانقته حنينًا إلى (الأصل) ، فلا تقبلُ التَّفريقَ بينهما وبينه (٣٩) .

* * *

أما باقي أدوات الاستفهام فإنَّ مهمَّتَها طلب (التَّصوُّر) ، لكن يلاحظُ أن كلَّ أداة لها وظيفتها الإنتاجيَّة الَّتي تخالِفُ غيرَها في قليلٍ أو كثيرٍ . ومن هذه الأدوات (ما) الَّتي يَزْدَوِجُ إنتاجُها ، حيثُ تكونُ مُهِمَّتُها طلبَ شرحِ الدَّالِّ الَّذي تتسلَّط عليه ، أي شرح مدلولِهِ ، على معنى أنَّ قولَنا .

ما ضَرَبَ ؟

ما مِنْ ؟

يرتدُّ في العمق إلى :

ما مدلولُ ضَرَبَ ؟

ما مدلولُ مِنْ ؟

أو كشف حقيقةِ هذا الدَّالِّ الَّذي تسلَّطت عليه ، على معنى أن قولنا :

ما الإنسان ؟

ما الدُّنيا ؟

يرتدُّ في العمق إلى :

ما حقيقة الإنسان ؟

ما حقيقة الدُّنيا ؟

وتتوالى المهامّ الوظيفيَّة لأدوات الاستفهام على هذا النَّحوِ (التَّوليديّ) حيث تأتي (مَنْ) للسُّؤال عن جنس الأعلامِ ، ففي التّركيب (من جبريل ؟) تطرح بنية العمقِ تمددًا صياغيًا يفصحُ عن الوظيفة الإنتاجيَّة للأداةِ ، حيثُ تكونُ :

أ جبريلُ بشرٌ أمْ ملك أم جني ؟

و(أي) للسُّؤالِ عمّا يميِّزُ أحد المتشاركين في أمرٍ يعمُّهما ، ولا بدَّ في هذه البنية من وجود منطقة مجهولة تسعَى الأداة للكشفِ عنها في مثل قولنا : (أي الرجال عندك ؟) ، (فالرُّجولة) منطقةٌ دلاليَّةٌ مجهولةٌ تسعى الأداةُ لتخصيصِ طبيعتها . وترتدُّ البنية إلى العمقِ على نحوٍ تمييزي ، أي :

ما الَّذي يميّزُ الرِّجال الَّذين عندكَ ؟

ويسألُ (بكم) عن العددِ ، و(بكيف) عن الحال ، في مثل : (كيف محمد ؟) الَّذي يرتدُّ في العمقِ إلى (كيف محمد ، أ صحيحٌ أم سقيم ، أ طويل أم قصير ؟) ، ويسأل (بأين) عن المكان ، في مثل قولنا : (أين خالد؟) الَّذي يرتدُّ في العمقِ إلى : (أين مكان خالد) ، ويسأل (بمتى) عن الزَّمانِ ، في مثل قولنا : (متى يحضر خالد ؟) الَّذي يرتدُّ في العمق إلى : (متى زمان حضور خالد ؟) ، ويسأل (بأيّان) عن المستقبلِ مثل : (أيّان يثمرُ هذا النبات ؟) الَّذي يرتدُّ في العمقِ إلى : (أيان زمن إثمار هذا النبات ؟) .

أمّا (أنّى) فإنها تؤدّي مهمّتها بالارتدادِ إلى العمق لتتحمَّلَ معنى (كيف)، حيثُ تختصُّ بالدُّخولِ على الفعلِ، في مثل قوله تعالى: ﴿ فأتوا حرثكم أنّى شئتم ﴾ الَّذي يرتد في العمق إلى: (كيف شئتُم)، كما أنَّها في تحوُّلها العميق تؤدّي أحيانًا معنى (من أين) في مثل قوله تعالى حكايةً عن زكريا: ﴿ يا مريم أنَّى لك هذا ﴾ الَّذي يرتدُّ في العمقِ إلى: (من أين لك هذا الرِّزق).

- ٤ -

بنية الأمر

أحاط البلاغيّون (الأمر) بمواصفات تساعده في إنتاج دلالته وَفْقَ شروطٍ تميِّزُهُ عن غيره من البنى الَّتي يمكِنُ أن تتداخَلَ معه، أو يُشْتَبَه دخولُها معه. فيحدِّدون المقصودَ منه بأنه: صيغته اللَّفظيَّة، لا مطلق الدلالةِ النَّفسيَّةِ، ومن هنا تمَّ حصرُ أدواته في: (فعل الأمر، والمضارع المقترنُ بلام الأمر، واسم فعل الأمر) نحو: (أدرك - لتدرك - دراك).

أما النّاتج من البنية فهو: « طلب فعل غير كفّ، طلبًا كائنًا على جهة الاستعلاء. »[٤٠] فتحديدُ البنية (بالطَّلب)، يخرِجُ (الخبر).

(وطلب الفعل): يخرج (النَّهي) لأنه ينتجُ تركَ الفعلِ لا طلبه، ويتأكَّد هذا الإخراج بقولنا: (غير كف).

(على جهة الاستعلاء): يخرجُ (الدُّعاء والالتماس)، لأن الاستعلاءَ يقتضي حضورَ طرفين: الآمر والمأمور، والأوَّل يختصُّ بالعُلُوِّ على الثّاني، فى حين أن (الدُّعاء) يقتضي علوّ المأمور لا الآمر، و (الالتماس) يقتضي

تساوي الطَّرفين . ويلاحظ أنَّ إنتاجَ الدَّلالةِ في بنية الآمر ، يحتاجُ إلى حضور طرفي الاتِّصال بكلٍّ مكوناتهما الدّاخلية والخارجيَّة ، ذلك أن علوّ أحد الطَّرفين قد يكون ادعاءً لا حقيقة ، لكن الإنتاج الصِّياغي يأتي وَفْقًا لهذا الادِّعاء دونَ نظرٍ إلى الواقعِ الفعليِّ .

وعناية البلاغيين ببنية الأمرِ لا تقتصرُ على كونها بنية إنشائيَّةً طلبيَّةً ، وإنَّما تتجاوَزُهُ إلى كونها بنية توليديَّةً ، كغيرها من بنى الإنشاء ، لأنَّها لا تعرفُ الالتزامَ (بأصل المعنى) ، بل تحاول أن تنتجَ ما لم تتعوَّد اللُّغةُ إنتاجَهُ ، وهذا المنتجُ يعتمد على تحوُّلٍ موضعيٍّ يخرجُ البنيةَ عن (أصل المعنى) ، ويتيحُ لها إنتاجَ خمسة وعشرين ناتجًا ليس من مهمَّتِها الأصليَّة إنتاجُها ، وأهمُّها :

١ - الإباحةُ : نحو قولنا :

(اقرأ العقّادَ أو المازني) الَّتي ترتدُّ في العمق إلى : يباحُ لك قراءة العقاد أو المازني أو كِلَيْهما أو ألاّ تقرأهما .

ويلاحظ أن إنتاجَ (الإباحَةِ) قد جاءَ من صيغة الأمرِ ، وليس من (أو) ، لأن صيغة الأمر هي الَّتي تولد معنى الإباحة باعتبار (الإذن العام) في كلٍّ منهما ، ومن ثمَّ يأخذُ التَّحوُّل طبيعة ثلاثية على النحو التالي :

(أ) أذِنْتُ لك في قراءة العقّاد أو المازني .

(ب) أبَحْتُ لك قراءة العقّاد أو المازني .

(ج) اقرأ العقّاد أو المازني .

٢ - التَّهديد : ولكي يولِّدَ الأمر التَّهديد ، فإنه يحتاجُ إلى سياق خارجيٍّ يرتدُّ إلى المتكلِّم ، من حيث عدم رضائه عن المأمور به .

وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ الَّذي يرتدُّ في العمقِ إلى : (اعملوا ما شئتم فسترون جزاءه أمامكم) .

ويشيرُ إلى هذا العمق التَّقديريِّ قرائن الأحوال المصاحبة ، واللافت في هذا النّاتج أنَّ العلاقَةَ بينه وبين (الأمر) هي (التَّضادُّ) ، أي تحوُّل الأمرِ إلى ضدِّ ما ينتجُهُ وهو (الطلب) إلى رفضِ (المأمور به) .

٣ - التَّعجيز : وسياقه الخارجيّ يعودُ إلى المتلَقّي الدّاخليِّ الَّذي يدَّعي أنَّ في وسعه وطاقته أن يفعلَ شيئًا وهو محالٌ ، في مثلِ قولنا لشخص (احمل الجبل) الَّذي يرتدُّ في العمق إلى :

(احمل الجبل وهو محال) ، وعلى هذا قوله تعالى للكافرين :

﴿ فأتوا بسورةٍ من مثلِهِ ﴾ الَّذي يرتدُّ في العمق إلى :

(فأتوا بسورة من مثلِ ما أنْزَلْنا ، وهو محال) .

والعلاقة الَّتي تتيحُ (للأمر) إنتاج (التَّعجيز) هي (التَّضادُّ) أيضًا ، لكن مع مفارقة لها أهمِّيَّتُها ، وهي أن الأمرَ يتوجَّه إلى الممكناتِ ، والتَّعجيز إلى المحالات .

٤ - الإهانة : وسياقها يرتدُّ إلى المتلَقّي الدّاخلي ، أو المباشِرِ ، من حيثُ يكونُ المقصودُ تصغيرَ شأنِه ، وقلَّة المبالاة بهِ ، في مثل قولنا : (كُن حمارا) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ كونوا حِجارَةً أو حَديدًا ﴾ .

ويلاحظ في تحوُّلِ (الأمر) إلى (الإهانَةِ) أن الفعلَ المأمورَ به لا يتحقَّقُ أصلاً ، كما يلاحَظُ أن البنية في تحوُّلها تنتقلُ من (الإنشاء) إلى

(الخبر) على النَّحوِ التّالي :

(أ) **أنتمُ أذلاء** مهانون كالحجارة أو الحديد .

(ب) **كونوا أذلاء** مهانين كالحجارةِ أو الحديدِ .

(ج) (**كونوا** حجارةً أو حديدًا) .

٥ - التَّسويَة : وسياقُها يرتدُّ إلى (موضوع الاتِّصال) و (المتلَقّي) ، حيثُ يطرحُ الموضوعُ أمرين ، وحيث يتوهَّمُ المتلَقّي أنَّ أحدَهما أرجَحُ من الآخرِ ، في مثل قوله تعالى : ﴿ قل أنفقوا طوعًا أو كَرْهًا لن يتقبَّلَ منكم ﴾ والبنية ترتدُّ في - تحوُّلاتها - إلى (الخبر) أيضًا ، حيث تأتي على النَّحوِ التّالي :

(أ) إنفاقكم طوعًا أو كَرْهًا سواء في عدم التَّقبُّل .

(ب) أنفقوا طوعًا أو كَرْهًا ، فهما سواءٌ في عدم التَّقبُّل .

(ج) (أنفقوا طَوْعًا أو كَرهًا لن يتقبَّلَ مِنْكُمْ) .

٦ - التَّمنّي : وسياقه يرتدُّ إلى المتكلِّم في طلب محبوبٍ لا طمعَ فيه ، ولأنَّ الصّيغةَ - على هذا - تتداخَلُ سياقيًا مع صيغة التَّمنّي (ليت)، فإن إنتاجَ الأمرِ للتّمنّي يدخُلُ دائرة (المجاز) ، وذلك في مثل قول امرئ القيس :

ألا أيُّها اللَّيْلُ الطَّويلُ ألا انجَلي   بصُبْحٍ وَما الإصباحُ مِنْكَ بِأمْثَلِ

ويأتي التَّحوُّل العميقُ على النَّحوِ التّالي :

(أ) انكشف أيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ طولاً لا يُرْجى معه انكشاف .

(ب) لَيْتَكَ تنجلي أيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ .

(ج) ألا أيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ ألا انجلي .

٧ – الدُّعاء : ويرتدُّ سياقُهُ إلى المتكلِّم الَّذي يُوَجِّه الطَّلبَ على حال التَّضرع والخضوعِ ، كما يرتدُّ إلى المتلَقّي المباشِرِ ، حيث يكونُ هو الأعلى مطلقًا ، أو بالنِّسبة للمتكلِّم ، وذلك نحو قولنا : (اللَّهمَّ سامحني) الَّذي يرتدُّ في العمق إلى :

أتضرَّع لله أنْ يُسامحني .

٨ – الالتماس : ويتَّصِلُ سياقُهُ بطرفي الاتِّصال معًا ، حيث يكون بينهما نوعٌ من التَّساوي في المكانة ، وهو ما يَدْفَعُ ببنية الأمرِ إلى التَّخلُّصِ من طبيعة (الاستعلاءِ) الَّتي لازمتها بدايةً ، كما يحتاجُ إنتاجُ الالتماس إلى التَّخلُّص من إنتاجِ (التَّضرُّع) الملازِم (للدُّعاء) ، نحو قولك لصديق : (أعطني هذا الكتاب)، الَّذي يرتدُّ في العمق إلى :

(ألتمس منك إعطائي هذا الكتاب) ؛ أي أنَّ البنية تدخُل الخبريَّة برغم صيغتها الطَّلبيَّةِ .

وقد أضاف بهاء الدّين السُّبكي إلى هذه السِّياقات الإنتاجيَّة ، ما يصل بها إلى خمسة وعشرين سياقًا ، لا تكادُ تختلِفُ كثيرًا عن السِّياقات الَّتي عَرَضنا لها ، بل تتداخل معها تداخُلاً شديدًا ، أو تبتعِدُ عن إنتاج البلاغيَّةِ إلى قضايا شرعيَّةٍ وفقهيَّةٍ ، وهي :

١ - التَّسخيرُ ٢ - النَّدْبُ ٣ - الإرشاد ٤ - الإنذار ٥ - الامتنان
٦ - الإكرام ٧ - الاحتقار ٨ - التكوين ٩ - الخبر ١٠ - الإنعام
١١ - التَّفويض ١٢ - التَّعجيبُ ١٣ - التَّكذيب ١٤ - المشورة
١٥ - الاعتبار ١٦ - التَّحريم ١٧ - التعجب .

- ٥ -

بنية النَّهي

وهو أحد أقسام الإنشاءِ الطَّلَبي ، الَّذي تتمثَّلُ إنتاجيته في « طلب كفّ عن فعلٍ على جهة الاستعلاءِ » (٤١) ، وصيغته الوضعيَّة (لا تفعلْ) بلا الجازمة . ويلاحظ البلاغيّون أن التَّعامُلَ مع هذه البنية يستدعي حضورَ حالةٍ شعوريَّةٍ وذهنيَّةٍ تبدأ فاعليَّتَها من منطقة (الإثبات) ، لأن (الكفّ) فعل يحصلُ بشغل النَّفس بضدِّ المنهي عنه ، وهو ما يستدعي تقدُّم الشُّعور بالمكفوفِ عنه ، لأنَّنا لا نطالبُ أحدًا بعدمِ الفعلِ - أي تركه - إلا وعنده عزم على هذا الفعل ، أو على الأقل وَعْيٌ بإمكانية وقوعه ، إذ لا يعقلُ أن يكونَ هناك إنسانٌ لا يعي شيئًا عن فعلٍ ما ، ولا يعتزم فعله ، ثم آمره بتركِهِ .

كما يلاحظ البلاغيّون أنّ دخولَ بنية النَّهي إلى الأدبيَّةِ ، يقتضي تخلُّصَها من ملازمة (الاستعلاء) وهو ما يدفَعُ بها إلى سياقات أخرى بعيدَةٍ عن (أصل المعنى) لتمارسَ إنتاج دلالات بديلةٍ مثل :

١ - التَّهديد : وسياقه يرتدُّ إلى المتلَقّي الأوَّل الَّذي يحضرُ في حالةِ

عصيانٍ أو مخالفَةٍ ، وهنا يكونُ النَّهي - توليديّا - نوعًا من التَّهديدِ في مثل قولك لمن لا يمتثل لأمركَ : (لا تمتثِلْ لأمري) ، وتأتي التَّحولات على النَّحوِ التّالي :

أ - اتركْ أمري وسترى ما يلزمُكَ على تركِ الأمرِ .

ب - اتركْ أمري .

جـ - لا تمتثل لأمري .

حيثُ تَعْملُ بنية (الأساس) على استحضار التَّهديد الملازم للتَّرك ، وهو - بدوره - ينقلُ (التَّهديد) إلى (الخبريَّة) أو بمعنى آخر : فإن بنية الأساس تجَمعُ بين الإنشائيَّة والخبريَّة ، ثمَّ يتخلَّصُ التَّحوُّلُ الثّاني من هذه الإضافَةِ (الخبريَّة)، ليكونَ خالصًا (للإنشائيَّةِ) الآمرة بالتَّركِ ، ثم يأتي التَّحوُّل الأخير بصيغة (النَّهي) المشحونة بما سبقها من (تهديد) (٤٢) .

٢ - **الدُّعاء** : ويعتمدُ سياقُهُ على حضور طرفي الاتِّصال ، مع وجودِ مفارقَةٍ في المكانة بينهما ، حيث يتوجَّهُ الخطابُ الدُّعائي من الأدنى للأعلى في مثل قولنا : (ربنا لاتُؤاخِذْنا) الَّذي يرتدُّ في العمقِ إلى بنية خبريَّة هي : (ندعوكَ ربَّنا أن لا تؤاخِذَنا)

٣ - **الالتماس** : وسياقه شبيه بالسِّياق السّابق من حيثُ حضورِ طرفي الاتِّصال لكن مع تساويهما في المنزلةِ ، نحو قولك لصديق أو زميل : (لا تفعل كذا) الَّذي يرتدُّ في العمق إلى : (ألتمس منك ألاّ تفعل كذا) .

و واضح أن البنية هنا - مثل سابقتها - تدخل في العمق دائرة الخبر لتؤدّي

مهمة مزدوجة ، هي الإنشائية والخبرية على صعيدٍ واحدٍ .

وفي إطارِ نظرة البلاغيين التَّوليديَّة للبنى الأربع السّابقة : التّمنّي والاستفهام والأمر والنَّهي ، يُدْرِكون أن إنتاجيَّتَها الدَّلاليَّة - على وجهِ العموم- ترتدُّ إلى المستوى العميق الَّذي يستحضرُ بنية (الشَّرط) بكلٍّ بعدها الشَّكليِّ ، وبعدها الدَّلاليِّ ، ففي التَّمنّي يرتدُّ قولنا : (لَيْتَ لي مالاً أنْفِقُهُ) إلى : (ليت لي مالا إنْ أرْزَقْه أنْفِقْهُ) .

وفي الاستفهام يرتد قولنا : (أين بيتك أزرك) إلى :

(أين بيتك إن تعرِّفنيه أزرك) .

وفي الأمر يرتدُّ قولنا : (أكْرِمْني أكرمْكَ) إلى

(إنْ تُكرِمْني أكْرِمْكَ) :

وفي النَّهي يرتدُّ قولنا : (لا تهمل يَكُنْ خيرًا لَكَ)

إلا تهملْ يَكُنْ خيرًا لك) .

- ٦ -

بنية النِّداء

النِّداء هُوَ البنية الخامسة من الإنشاءِ الطَّلبيِّ ، وإنتاجيَّتُه الدَّلاليَّةُ هي (طلب الإقبال حسّا أو معنى) بحرف (مولد) من الفعل (أدعو) ، سواء أ كان الحرفُ ملفوظًا على مستوى السَّطحِ مثل : (يامحمد) ، أو مضمرًا على مستوى

العمق ، في مثل قوله تعالى : ﴿ يوسف أعْرِضْ عن هذا ﴾ الَّذي تأتي تحوُّلاته في العمق على النَّحوِ التّالي :

(أ) أدعو يوسف أن يعرض عن هذا

(ب) يا يوسف أعرض عن هذا

(جـ) (يوسف أعرض عن هذا)

فبنية الأساس تقدم الفعل مباشرة (أدعو) ، ليتولَّد عنه (يا) في التحول التالي ، ثم تغيب (يا) في مستوى السَّطحِ ، لكن تظلُّ فاعليَّةُ ما سَبَقَها من تحوُّلٍ حاضرةً وفاعلةً في إنتاج المعنى .

وأدوات النِّداء - بالإضافة إلى (يا) هي : أيا وهيا وأي والهمزة ، والسِّياقُ الأصليّ لـ (أيا وهيا) نداء البعيد حسّا أو معنى ، أما سياق (أي والهمزة) فهو نداء القريب ، أما (يا) فإنَّها مزدوجة السِّياق ، بمعنى صلاحيَتها لنداء القريبِ والبعيد ، وإن خصَّها الزَّمخشري بنداء البعيد .

ويلاحظ البلاغيّون أنَّ هذه الأدوات تتبادلُ السِّياقات فيما بينَها ، على معنى أنَّ القريب قد ينزلُ منزلة البعيدِ ، والبعيد ينزلُ منزلةَ القريب ، تبعًا للهوامش المصاحبةِ ، كما يلاحظون - على نحوِ ملاحظاتهم على البنى السّابقة - أن أدبيَّةَ النِّداء تتأتّى عند تخلُّصه من (أصل المعنى) ليولِّدَ إنتاجيَّةً بديلةً ، سواء أ كانَ التَّوليدُ على مستوى السِّياق ، أو على مستوى الصِّيغة ذاتها ، وأهمُّ السِّياقاتِ المتولِّدةِ :

١ - **الإغراء** : وهو سياق يتوجَّهُ إلى المتلَقّي لحثِّه على لزوم شيءٍ بعينِه ، لكنَّ الغالب أن يستحضرَ هذا السِّياق (المتكلِّم) أيضًا ، ويستحضرَ مَعَهُ

الهوامشَ المصاحِبَةَ ، وذلك نحو حضور (شخص) تصاحبه صفة إضافية هي (كونه مظلومًا) كما يصاحبه سياقٌ خارجيٌّ هو (عرض شكواه) ، فيتوجه إليه المتكلِّم بالنِّداء (يا مظلوم) ، وهنا يأتي التَّحوُّل على النَّحوِ التّالي :

أ - أغريك وأحثُّكَ على عرض مَظْلَمتِك .

ب - يا مظلوم أغريكَ لعَرْضِ مَظْلَمتكَ .

جـ - يا مظلوم .

فهناك تمدُّدٌ في بنية الأساسِ ، والبنية الوسطى ، يتحوّل إلى انكماشٍ مُكثَّفٍ في بنية السَّطحِ ، ويتم تعويضُ هذا الانكماشِ بالسِّياق الخارجيِّ والدّاخليِّ .

٢ - **الاختصاصُ** : ويبدو أن هذا النّاتج يرتدُّ إلى السِّياق الدّاخليِّ ، أو إلى التَّشكيل الصِّياغيِّ ذاته ، حيث يحضر (ضمير) يتبعه اسم ظاهر مسندٌ إليه حكم يقصد به التَّخصيص ، فتتحقَّق صورة النِّداءِ لكن ليس هناك نداء .

وهذا التَّخصيصُ يتحوَّلُ بدورِهِ إلى توليدِ معانٍ إضافيَّةٍ (كالفخرِ) في مثل : (عَلَيَّ أيُّها الكريمُ يعتمدُ المحتاجُ) الَّتي ترتدّ في العمق إلى :

(عَلَيَّ أنا المخصوص بالكرم يعتمدُ المحتاجُ)

و(التَّواضع) مثل : (أنا أيُّها المسكينُ أطلب المعروفَ) الَّتي ترتدُّ في العمق إلى : (أنا المخصوصُ بالمسْكَنَة أطلب المعروفَ)

و(التَّأكيد) مثل (أنا أيُّها الرَّجل أتكلَّم) الَّتي ترتدُّ في العمق إلى

(أنا المخصوص بالرُّجولة أتكلَّم) .

فكل هذه التَّراكيب تدخل منطقة النِّداء وليست بنداءٍ .

٣ - **التَّعَجُّب** : نحو (يا للحبيب) الَّذي يرتدُّ في العمق إلى : (احضر أيُّها الحبيبُ) .

٤ - **النُّدبة** : نحو (يا محمداه) الَّذي يرتدُّ في العمق إلى : (يا محمد احضر فأنا مشتاقٌ إليك) .

٥ - **الاستغاثة** : نحو (يا الله) التي ترتد في العمق إلى : (يا الله أغثني) .

٦ - **التَّحسُّر** : نحو قول امرئ القيس : (أيُّها الطلَلُ البالي) الَّذي يرتدُّ في العمق إلى : (أتحسَّرُ وأبْكي عليك أيُّها الطلَلُ البالي)

- ٧ -

إنَّ اهتمامَ البلاغيين بدراسة هذه البِنى - في رأينا - يعودُ إلى ما لاحظوه فيها من إمكانات توليديَّةٍ ، وليس ضروريًا أن يكونَ (التَّوليدُ) الَّذي لاحظوه هو بعينه الَّذي يقولُ به أصحاب النَّحوِ التَّوليديِّ ، لكنَّهُ قريب منه ، ويأخذ شَكْلَهُ المزدوجَ بين السَّطح والعمقِ ، ومن يتابِع السَّكّاكي في حديثه عن الإنشاء الطَّلبي يجد مواجهة مباشرة للرجل مع الإحساسِ بتوليديَّتِه ، عندما طرَحَ (أصل المعنى) وما يتولَّد عنه من دلالات سياقيَّةٍ لا يمكِنُ أن تتحقَّقَ إلا بتجاوزِ الأصل أوَّلا ، وتقدير مستوًى عميق ثانيًا ، وحضور الهوامش الإضافيَّة المصاحبة ثالثًا .

فيرى السَّكّاكي أنَّه إذا توجَّه الخطابُ إلى من يشارِكُ المتكلِّم همومَه بقوله :

(ليتك تحدِّثني) ، توقفت البنية عن إنتاج دلالتها الأصليَّة وهو : (طلب الحديث من صاحب غير مأمول في حصوله) (وتولد) بمعونة السِّياق دلالة (السُّؤال) . وكذا عندما يقول المتكلِّم : (هل لي من معين) في سياقٍ لا يسمَحُ بحضور هذا المعينِ ، تخلّى الاستفهام عن مهمَّتِهِ (الأصليَّة) و (ولد) بمعونة السياق دلالة (التَّمنّي) ، وإذا توجَّهَ الخطابُ لمن يمتنعُ عن النُّزول بقولنا : (ألا تنزل فتصيب خيرًا) غابتْ دلالةُ الاستفهامِ و (تَوَلَّد) معنى (العرض) ، لتكونَ البنية في العمق : (ألا تحبُّ النُّزولَ مع محبَّتِنا إيّاه)، وإذا توجَّه الخطابُ إلى من يؤذي أباه بقولنا : (أ تفعل هذا) امْتَنَعَتْ دلالة الاستفهام - أيضًا - و (ولد) (الإنكار والزَّجْر) ، لتكونَ البنية في العمقِ : (أ تَسْتَحْسِنُ فعل هذا) .

وإذا توجَّه الخطابُ لمن بُعِثَ في أمرٍ مُهمٍّ ولم يُنَفِّذْ على الفور : (أ ما ذهبت بعد) ، لم يكُنِ (الذّهاب) محلا للسُّؤالِ لكونه معلومًا و (تولد) (الاستبطاء) لتكونَ البنية في العمق : (أ ما يتيسَّرُ لك الذهابُ) .

وإذا توجَّه الخطاب لمن يتكبَّر ، والمتكلِّم على درايةٍ به بالقول : (ألا أعرفك) امتنع الاستفهام و (تولد) (التعجب والتعجيب) ، لتكون البنية في العمق : (أ تظنُّني لا أعرفك) ، وإذا توجَّه الخطاب لمن جاءَ إلى مجالِ التَّخاطُبِ: (أ جئتني) ، امتنع الاستفهام ، و تولد (التَّقرير) (٤٣) .

وعلى هذا النَّحوِ المتَّكئ على عمليَّةِ (التَّوليدِ) العميقة ، يتابع السَّكّاكي مجموعَ البنى الطَّلبيَّةِ ليكشف عن طبيعتِها التَّوليديَّةِ أوَّلا ، ثمَّ تحديد بنية العمق ثانيًا ، وهذا التَّوليدُ هُوَ الَّذي ينقلُ البنية من المألوفِ إلى غير المألوفِ ، ومن الإعلاميَّةِ إلى الأدبيَّةِ .

ويلاحظُ البلاغيّون - أيضا - أنَّ بنية الإنشاءِ تتبادلُ وظيفتَها الإنتاجيَّة مع بنية (الخبر) ، على معنى أنَّ (الخبر) قد يولدُ الإنشاءَ لأهداف بلاغيَّةٍ محدَّدَةٍ ، ففي مثل قولنا : (غفر الله لك) تتحوَّلُ البنية في العمق إلى : (رب اغفر له) ، وهذا التَّحوُّل تفرضه المواضعةُ الأصليَّةُ ، لأن (غفر) للمضيِّ ، والماضي لا يتعلَّقُ به الطَّلَبُ ، فغرسُهُ في هذا السِّياقِ يولِّدُ (التَّفاؤل) ، كما أنَّ الإنشاءَ يولِّدُ الخبر على نحوِ ما رصدناهُ في تحوُّلات البنى الفرعيَّةِ .

- ٨ -

ولم يكتفِ البلاغيّون بكلِّ هذه التَّحوُّلات الَّتي تصاحبُ (الإنشاء الطَّلبي) في بنية العمق ، بلْ لاحَظوا أنَّ هذه البنى الإنشائيَّةَ يمكِنُ أن تحتضن بنى خبريَّةً، أو لِنَقُلْ إنَّها بنى تقعُ بين الخبريَّةِ والإنشائيةِ ، ونقصدُ بذلك (بنية الشَّرط) على وجه الخصوصِ ، ذلك أن تأمل البلاغيِّين في بعض تنوُّعاتها كشف لهم عن إمكانيَّة احتمالها لبنية الشَّرطِ ، وبخاصَّةٍ بنى : التَّمنّي - الاستفهام - الأمر - النَّهي . ويأتي احتمالُها للشَّرطيَّة نتيجة أنَّ طلبَ الشَّيءِ لا يأتي - غالبًا - مقصودًا لذته وإنَّما لأمرٍ يترتَّبُ عليه ، دون أن ينفي ذلك احتمال البنية لأنْ يكونَ المطلوبُ مقصودًا لذاتِهِ - وهذا على غيرِ الغالب - وفي هذه الحالة لا تحتملُ البنيةُ الطَّبيعةَ الشَّرطيَّةَ . لكن الغالِب أن يكونَ متعلقُ الطَّلبِ سببًا فيما يترتَّبُ عليه ، مما يعني اكتمالَ العلاقةِ الشَّرطيَّة في المستوى العميق .

وعلى هذا جاءَ تحليلُ البلاغيِّين لهذه البنى معتمدًا على المستوى السَّطحيِّ الَّذي ينتجُ دلالتَها الأصليَّةَ وهي : التَّمنّي والاستفهام والأمر والنَّهي ، لكنَّهُ

يضيفُ إليها التَّكوين الشَّرطيَّ في بنية العمقِ على النَّحوِ التّالي :

بنية التَّمنّي

في المستوى السَّطحيِّ : لَيْتَ لي مالاً أنفِقُهُ

المستوى العميق : ليت لي مالاً إنْ أرْزَقْهُ أنْفِقْهُ

بنية الاستفهام

المستوى السَّطحي : أين بيتك أزُرْكَ .

المستوى العميق : أين بيتك - إن أعْرِفْهُ - أزُرْكَ

بنية الأمر :

المستوى السَّطحيّ : أكْرِمْني أكْرِمْكَ

المستوى العميق : أكرمني - إن تكرمني - أكرمك .

بنية النَّهي :

المستوى السَّطحي : لا تشتمني يَكُنْ خيرًا لك

المستوى العميق : لا تشتمني - إلا تشتمني - يكن خيرًا لك .

فالملاحظ هنا أن بنية الإنشاء تحتضن - في عمقها - بنية الخبرِ ، فإذا كانت جملة الشَّرطِ قد تعلَّقَتْ بمفردات الواقع الخارجيِّ لتعقدَ بينها علاقة صياغيَّةً ، فإن ذلك لا يكتملُ إلا بردِّ هذه العَلاقَةِ إلى الذِّهن الَّذي يحدِّدُ طبيعةَ العَلاقَةِ ، وأنَّها (السَّببيَّة) . ويفسر البلاغيّون هذه النَّظرة العميقة بأن الأساليبَ الطَّلبيَّة - غالبًا - لا يقصدُ بها مطلوبُها الأوَّل ، أو الذّاتي ، وإنَّما هي مطلوبةٌ لغيرها ،

وهذا الغيرُ متوقِّفٌ على المطلوبِ الذّاتي ، فأنا لا أسألُ عن مكانِ البيت لكي أحصُل على معرفة المكانِ فحسب ، وإنما أسأل عن المكانِ لأرتِّبَ عليه أمرًا آخر كالزِّيارةِ - مثلاً .

وتقدير بنية الشَّرطِ في عمق البنية الطَّلبيَّة يدفعُ عن المتلقّي تَوهُّمًا غير مقصودٍ ، وهو أن السُّؤال عن الشَّيءِ مطلوب لذاتِه ؛ ويصحِّحُ عنده أنَّ هناكَ أمرًا آخر يستدعيهِ ذلك السُّؤالُ(٤٤) .

إنَّ هذه النَّظرةَ البلاغيَّةَ الَّتي ترصدُ مجموعَ التَّحوُّلات العميقةِ تعتمد أساسًا على نوع مِنَ الحضورِ التَّقديريِّ للمتلَقّي ومشارَكَتِهِ - ضمنًا - في إنتاج المعنى ، وهو حضورٌ مفترضٌ بداية مع بنية الطَّلب ، لأنَّها تتوجَّهُ إلى متلقٍّ حاضر أو غائبٍ ، لكن الإضافَةَ الَّتي جاءَتْ من هذا التَّحوُّلِ العميق ، تتمثَّلُ في إنتاج علاقةٍ منطقيَّةٍ تعتمد (السَّببيَّة) الشَّرطيَّةَ لتكتملَ للصِّياغَةِ مهمَّةُ (الإقناع) بجانبِ مهمَّةِ (الإمتاع) .

الفَصْل والوَصْل

إنَّ تناوُلَنا لهذه الظّاهرةِ التَّعبيريَّة يَسْتَدْعي نوعًا من النَّظر التّاريخيِّ الَّذي يمتدُّ إلى مرحلة الشَّفاهَةِ الَّتي تحوج المتكلِّم إلى مناطق محدَّدَةٍ يتوقَّفُ عندَها ثمَّ يُواصِلُ مسيرَتَهُ الكلاميَّةَ ، ومن ثمَّ فإنَّنا نرجِّح أن يكونَ الأساس التَّمهيديُّ لظواهِر (الفصل والوصل) ، هو (الوقف والوصل) ، متى يحتاجُ المتكلِّم إليهما ، ثمَّ تطوَّرَتْ هذه الظّاهرةُ الشّفاهية إلى ظَواهر كتابيَّةٍ بتوظيفِ أدوات لُغويَّةٍ تحقِّقُ عمليَّة (الوصل) ولم يحتج (الفصل) إلى مثل هذه الأدوات ، لأنَّ الفصل (عدم الشَّيء) ، والعدم سابقٌ على الوجودِ ، وكانَتْ حروفُ العطف

هي الأداة الشَّكليَّة الَّتي تحمَّلَتْ مهمَّةَ (الوصل) ، وكانَ غيابها غيابًا للوصل ، أي (الفصل) .

ويلاحَظُ أنَّ دخولَ هذه الأدواتِ إلى البحثِ البلاغيِّ قَد استندَ على مهمتِها النَّحويَّة بالدَّرجةِ الأولى ، وهي مهمَّةٌ تتَّصِلُ بالحركَةِ الإعرابية من ناحيةٍ ، والنّاتج الدّلاليِّ من ناحيةٍ أخرى ، سواء على مستوى المفردات ، أو على مستوى المركَّباتِ ، فكما تعقدُ هذه الأدوات علاقةً نحويَّةً ودلاليَّةً بين المفردات ، فإنَّها تقومُ بعقدِ هذه العلاقة بين المركَّبات .

وإذا كانَ رَصْدُ العلاقَةِ الإعرابيَّةِ ميسورًا على المستوى السَّطحيِّ ، فإنَّ رَصْدَ العلاقَةِ الدّلاليَّةِ يحتاجُ إلى التَّعاملِ مع المستوى العميق للصِّياغةِ ، ومن هُنا اتجَهَتْ عناية البلاغيِّين إلى هذا المستوى العميق ، ولم يهتموا بالمستوى السَّطحيِّ إلا بوصفه مؤشرًا على هذا المستوى العميق ، لكن العنايةَ بهذا المستوى قادتهم إلى العنايةِ بالمستوى السَّطحيِّ لأنَّه الصورة الماديةُ الَّتي يمكنُ التَّعامُلُ معها تفكيكًا وتركيبًا .

إن متابعةَ الموروثِ العربيِّ في مَرْويّاته الَّتي تتردَّدُ في كثيرٍ من الكتب البلاغيَّةِ وغيرِ البلاغيَّةِ ، تؤكِّد هذه العلاقة بين مرحلة الشَّفاهةِ ومرحلة الكتابةِ، كما تؤكِّدُ العلاقة بين المستوى السَّطحيِّ والمستوى العميقِ ، ومن ذلك مقولة أبي العباس السَّفاح لكاتِبِهِ ، قال له : « قِفْ عند مقاطِع الكلام وحدودِهِ ، وإيّاكَ أن تخلطَ المرعيَّ بالمُهمَل » (٤٥) ، فالوقفُ له مناطقُهُ التعبيريَّةُ الَّتي يصلُحُ لها في (مقاطع) الكلام ، على المستوى الشَّكليِّ ، أما على المستوى العميق ، فإن (الوصل) يحتاجُ إلى نوعٍ من التَّكامل الدّلاليِّ حتّى لا يَختلطَ (المرعيُّ بالمُهمَل) ، إذ لا علاقة جامعة بين هذين النَّوعين من

الجِمالِ ، الجمالُ الَّتي يتمُّ رعايتها والجِمال الَّتي تترَكُ على سجيَّتِها دون رعايةٍ، وذلك على الرَّغمِ من انتمائهما إلى جنسٍ حيوانيٍّ واحِد ، وكذلك الأمر في (الجُملِ) الَّتي تنتمي إلى اللُّغةِ عمومًا ، لكن (الوصل) بينها يحتاج إلى علاقةٍ جامعة .

إن عناية النُّحاةِ بالمستوى الشَّكليِّ تتَّصِلُ - بالضَّرورةِ - بالمستوى العميق ، فعلى مستوى الشَّكلِ لاحظوا أن أدوات العطفِ تقومُ بعقدِ علاقةٍ إعرابيَّةٍ ، لكنَّهم لاحظوا - على المستوى العميق - أنَّ هذه الأدوات تضيف إلى النّاتجِ الدَّلاليِّ نوعًا من المعنى الَّذي يرتبطُ (بالمواضعة) ، فلكلِّ أداةٍ من أدوات العطف مهمَّةٌ دلاليَّةٌ تختلف عن الأخرى ، (فالواو) لمطلق الجمع ، و (لا) لنفي الحكمِ عما بَعْدَها ، و (أو) للشَّكِّ والإبهام والتخيير والتَّقسيمِ والإباحة ، و (لكن) لإثبات الضِّدِّ ، و (بل) لتقرير الحكم ، و(ثمّ) للمهلة ، و(الفاء) للتَّعقيب ، و(حتّى) للغايةِ ، و(أم) الَّتي تؤدّي معنى (أي) الاستفهامية ، ومعنى (بَلْ) ، و (إمّا) تؤدّي معنى (أو) في الخبرِ والشَّكِّ والإباحة والتخيير (٤٦) .

إن هذه المادة كانَتْ بين أيدي البلاغيِّين ، فأفادوا منها في تقديم مبحثِهم عن (الفصل والوصل) معتمدين المستوى العميق كأساسٍ لإنتاجِ الظّاهرتين في المستوى السَّطحيِّ ، وإذا كانَ النُّحاةُ قد أهمَّهُم ملاحظة (الصَّواب والخطأ) ، فإن البلاغيِّين قد أهمَّهم ملاحظةُ (الحسن والقبح) على معنى أنَّ الصِّحةَ لا تنتجُ الأدبيَّةَ دائمًا ، (فالوجوب) الَّذي يقولُ به البلاغيّون في مبحث (الفصل والوصل) وجوب بلاغيٌّ ، وهو وجوبٌ لَهُ شروطُهُ ومواصفاته الَّتي لا بدَّ من توفُّرِها سطحًا وعمقًا حتّى ينتجَ الجماليَّةَ .

وإنتاجُ الجماليَّةِ مرهونٌ بدخولِ الفصل والوصل دائرة (الاحتمالات) التَّعبيريَّة ، على معنى صلاحيَةِ البنيتين للتَّدخُّلِ في تشكيل المستوى السَّطحيِّ، أو لنَقُلْ ؛ أن تكونَ الدفقة التعبيرية صالحة للفصل والوصل ، ثم يأتي السياق ليرجح حالة على أخرى ، إذ لو كان الفصلُ أو الوصلُ واجبًا من حيثُ اللُّغَةِ، لانتَفَتْ الاحتماليَّة ، واهتزَّتْ عمليَّةُ الاختيارِ الَّتي تنصبُّ على هذا أو ذاك ، ومن ثمَّ تَدْخُلُ الصِّياغَةُ منطقة (المألوف) .

وإدراك السَّكّاكي لهذه الاحتماليَّةِ في بناء التَّركيب كان وراء شروطِهِ الثّلاثة الَّتي يجب توفُّرُها لترجيح الوصلِ على الفصلِ .

الشَّرط الأوَّل : وجود السِّياق الَّذي يستدعي حرفَ العطفِ بمواضعه الأصليَّةِ ، (فالواو) لها وظيفتُها ، و(الفاء) لها وظيفةٌ أخرى ، إلى آخر هذه الوظائف المحفوظة للأحرف العاطفة .

الشَّرط الثّاني: أن يكونَ للوصل فائدةٌ ، من حيثُ عقد المشاركةِ بين المعطوفِ عليه والمعطوف .

الشَّرط الثّالث : عدم وجود عائقٍ لفظيٍّ أو دلاليٍّ يقطعُ العلاقَةَ الجامعةَ بين الطَّرفين . وفي المقابل يتابِعُ السَّكّاكي مناطق (الفصل) متَّكئًا على حضور المبدعِ ومقاصده الواعية في تشكيل السِّياق ، حيث تتسلَّطُ هذه المقاصدُ على نحوٍ ضدِّيٍّ ، فإمّا أن تقطعَ العلاقة بين الجملتين تمامًا ، وإمّا أن تربطَ بينهما تمامًا ، وهما الحالتان المسمَّيتان : (كمال الانقطاع) و (كمال الاتِّصال) .

واقتضت القسمة العقليَّةُ وجودَ حالةٍ ثالثةٍ هي (التَّوسُّط بين الكمالين) الَّتي تعتمدُ الاشتراك الوظيفيَّ بين دَوالِّ الجملتينِ مع المخالفَةِ الدَّلالية ، وهي الَّتي

تقتضي العطف ، أي (الوصل) [٤٧] .

ويفسر العَلَويُّ هذه التَّحوُّلات الّتي تصيبُ الجملَ بين الفصلِ والوصل ، ويرى أن الأصلَ في تكرار الجمل وترادُفِها أن يتم الرَّبط بينها بالواو ونحوِها لتأكيد العلاقة التَّجاورية ، والواو ، أو غيرها من أدوات العطف توازي (الضَّمير) الَّذي يربط بين الموصول وجملة الصِّلة ، والموصوف وجملة الصفة .

لكنه يلاحظ أنَّ التَّلاحُمَ الكاملَ بين الجملتين يعوقُ إدخال الأداة الرّابطةِ بينهما ، وهو ما يوازي امتناعَ إدخال هذه الأداة بين الصِّفة والموصوف ، وبين التَّوكيد والمؤكَّد ، فلا يمكنُ أن أقولَ : (جاء مُحمد والكريمُ) على أن يكونَ (الكريم) صفةً لمحمد .

وكذلك الأمر عندما تنفصل الجملتان انفصالا تامّا ، ومفهوم الانفصالِ لا يعني انقطاع العلاقةِ الدلالية بين الجملتين - كما يوهِمُ المصطلحُ - لكن يعني أن مستوى العمق يفصل بين الجملتين بوضع عنصرٍ طارئ تتطلَّبُهُ إحدى الجملتين، وبخاصَّةٍ صيغة (السُّؤال) ، ففي مثلِ قولنا : (جاء محمد ، محمد المجتهد) لا تدخُلُ الأداة العاطفة ، لأن الجملةَ الثّانية تطرحُ - في العمق - سؤالاً هو : (من محمد ؟) فتكون الإجابة (محمد المجتهد) . وعلى هذا حلَّل البلاغيون (الفصل) في قول الشّاعر :

زَعمَ العواذلُ أنني في غَمْرَةٍ   صَدَقوا ولكن غمرتي لا تَنْجلي

حيث يتمُّ الكَشفُ عن المستوى العميق على النَّحوِ التّالي :

١ - المستوى السَّطحيّ (المتكلِّم) : زَعمَ العواذِلُ أنني في غمرة

٢ – المستوى العميق (المتلَقّي المقدر) : فما تقول في ذلك ؟

٣ – المستوى السَّطحي (المتكلِّم) : صَدَقوا ولكن غمرتي لا تنجلي [٤٨]

ولم يكتفِ البلاغيّون بِرَصْدِ مواصفات التَّراكيب الَّتي لاحظوها في النَّماذج الَّتي بين أيديهم ، بل أوغلوا في الكشفِ عن الاحتمالات التَّركيبيَّةِ على مستوى السطح ، وتفسيرها على مستوى العمق . فالسُّبكي يحدِّدُ هذه الاحتمالات كميّا في الآتي :

١ – جملتان أو أكثر : لهما محلٌّ مِنَ الإعرابِ

٢ – جملتان أو أكثر : ليس لهما محلٌّ مِنَ الإعرابِ

٣ – جملتان أو أكثر : بينهما جامعٌ

٤ – جملتان أو أكثر : ليس بينهما جامع

٥ – جملتان أو أكثر : بينهما كمال الاتِّصال

٦ – جملتان أو أكثر : بينهما كمال الانقطاع

ويطرح السُّبكي عدة احتمالات لاحقة للتَّراكيب هي :

أ – أن يقصدَ المتكلِّمُ عطفَ الثّانيةِ على الأولى بأحدِ حروفِ العطفِ ، وكلُّ حرفٍ ينتجُ دلالةً مغايرة لدَلالَةِ الحرفِ الآخر ، على أن يوضعَ في الاعتبار أن بعضَ الحروفِ تتحمَّلُ وظيفةَ غيرها نتيجةً للسِّياقِ .

ب – يجب النَّظرُ في النّاتجِ الدّلاليِّ ، فإذا أنْتَجَ الفصلُ دلالةً غيرَ مقصودةٍ وَجَبَ الوصلُ ، وإذا أنتجَ الوصلُ دلالَةً غيرَ مقصودةٍ ، وجب الفصلُ .

جـ – إذا حَدَثَ خللٌ تركيبيٌّ نتيجةَ الفصلِ ، وَجَبَ الوصلُ ، وإذا حَدَثَ

الخللُ نتيجةَ الوصلِ وَجَبَ الفصلُ .

إن مراعاةَ كلٍّ ذلك يؤدّي - افتراضيًا - إلى إنتاجِ ستمائة ألف وستة عشر ألفا وتسعمائة وستين بنية ، ويقول السُّبكي : إن الاحتمالات يمكنُ أنْ تَتَضاعفَ إلى ما لا نهاية .

وأساسُ هذا الرَّصدِ الكمِّيِّ ، هو النَّظَرُ في مستوى العمق وعلاقاته المتشعِّبة ، ثمَّ انعكاسها في مستوى السَّطح بأشكالِهِ التَّركيبيَّةِ (٤٩) .

وبعيدًا عن هذه الكثافة الإحصائية يمكنُ أن نستخلِصَ التَّحوُّلات الأساسيَّةَ الَّتي رَصَدها عبد القاهر الجرجاني وتابعه فيها البلاغيّون بالتَّجريدِ أحيانًا والتَّطبيق أحيانًا أخرى .

وجوب الفصل

وقد طَرَحَ البلاغيّون لهذِهِ البنية ثلاثة احتمالات تتحرَّكُ على مستوى السَّطحِ أحيانًا ، وعلى مستوى العمقِ أحيانًا أخرى .

(أ) **الاحتمال الأوَّل** : أنْ يُسَيْطِرَ على التَّركيبين (كمال الاتِّصال) ، لكِنَّ هذا (الكَمال) يرتدُّ إلى وجودِ علاقاتٍ داخليَّةٍ وخارجيَّةٍ تؤدّي إلى تلاحُمِ التَّركيبين كما سَبَقَ أنْ عَرَضْنا .

العلاقة الأولى : (علاقة التَّوكيد) ، أي أن تكونَ الجملَةُ الثّانيةُ توكيدًا للأولى ، وهنا نلحظ أن البناء التّوكيدي لا ينتجُ دلالَةً أفقيَّةً بل رأسيَّة ، على معنى أنَّ دلالة الجملةِ الأولى لا تمتدُّ أفقيًا بالتَّوكيدِ ، بل تنمو رأسيًا بالتَّقرير ، وهو ما يمكِنُ فهمه من كلامِ عبد القاهر الجرجاني : « لأن حدَّ التَّأكيد : أن تحقِّقَ باللَّفظِ معنى قد فُهِمَ من لفظٍ آخر قد سبق منك . أ فلا ترى أنه إنما كان

(كلُّهم) في قولك : (جاءني القوم كلُّهم) تأكيدًا من حيثُ كان الَّذي فهم منه، وهو الشُّمولُ، قد فُهِمَ بديئًا من ظاهر لفظ (القوم) . » (٥٠)

وعلى هذا البناءِ التَّوكيدي جاءَ قوله تعالى : ﴿ ما هذا بشرًا إن هذا إلا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ (يوسف ٣١) ، فالجملة الثّانية ﴿ إن هذا إلا مَلَكٌ كريمٌ ﴾ تنتج الجملة الأولى ﴿ ما هذا بشرًا ﴾ في المستوى العميق . كما أنَّ الجملةَ الأولى تنتجُ الثّانيةَ في المستوى العميق أيضًا ، لأن السِّياقَ سياق التَّعظيمِ ، فكأنَّ قول الخِطاب القرآنيَّ في مستوى السَّطح : ﴿ ما هذا بشرًا ﴾ ينتجُ في المستوى العميقِ الموافقِ للسِّياق : (هذا مَلَكٌ) (٥١) .

وهذا التحليلُ الجرجاني هو مبرِّرُ قولنا إن حركة المعنى في هذا البناء تأخذُ طبيعةً رأسيَّةً ، ومن ثمَّ يصعبُ دخولُ حرف العطفِ فيه .

العلاقة الثّانية (علاقة البيان) : على معنى أن تكونَ الجملةُ الثّانيةُ مبينةً للأولى ، أي أنَّ حركة المعنى هنا - أيضا - حركةٌ رأسيَّةٌ ، لأنَّ الجملَةَ الثّانية لا تقدِّمُ إضافَةً ، بل تقدِّم كشفًا عن مجهولٍ أو مُجْمَلٍ .

وعلى هذا البناءِ جاءَ قوله تعالى : ﴿ فوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيطانُ قالَ يا آدَمُ هَلْ أدُلُّكَ عَلى شَجَرةِ الخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلى ﴾ (طه ١٢٠) .

حيثُ يحلِّلُ البلاغيّون الآية الكريمة بالكشف عن المستوى العميق وتأثيره في حركة السَّطح الصِّياغي ، فقوله تعالى : ﴿ فَوسْوَسَ إليه الشَّيطانُ ﴾ يرتدُّ في المستوى العميق إلى : (ألقى إليه الشَّيطانُ) وذلك ليعودَ الانتظامُ للمستوى السَّطحيِّ في تعدية (وَسْوَسَ) بـ (إلى) ، لكن هذا الانتظام السَّطحيَّ لم يكشِفْ عما في التَّركيب من خفاء نتيجة لغياب متعلِّقات الفعلِ ، ومن هنا

جاءَ قوله تعالى : ﴿ قال يا آدمُ هل أدُلُّكَ على شجرةِ الخُلْدِ ومُلْكٍ لا يَبْلى ﴾ ، فليس هذا القول سوى (الوَسْوَسَة) .

العلاقة الثّالثة (علاقة البدليَّة): أي تكون الجملةُ الثّانيةُ بدلاً من الأولى ، وحركة المعنى هنا - كسابقتيها - رأسيَّةٌ ، لكن هناك نوع مخالفة في النّاتج الكلّي، من حيثُ كانت العلاقةُ الأولى تأتي فيها الجملة الثّانية للتقرير ، والعلاقة الثّانية تأتي فيها الجملة الثّانية للبيان والتّوضيح ، في حين أنه في علاقة البدليَّة تقومُ الجملة الثّانيةُ بإلغاء الأولى لتحلَّ محلَّها في المستوى العميق، ولذلك يقولُ السّكّاكي إن « المتبوع في نوع البَدَلِ في حكم المنحى والمضرب عنه » [٥٢] ، وعلى هذا البناء يأتي قوله تعالى : ﴿ أمدَّكُمْ بما تَعْلَمون أمدَّكُمْ بأنعامٍ وبنينَ وجناتٍ وعيون ﴾ (الشعراء ١٣٢ ، ١٣٣) .

ويردُّ السُّبكي الآية الكريمة في المستوى العميقِ إلى : (أمدَّكم بأنعامٍ وبنينَ وجناتٍ وعيون) . فالجملة الثّانية ﴿ أمدَّكُم بأنعامٍ وبنينَ وجنات وعيون ﴾ أكثرُ إيفاء بالمعنى من الأولى ﴿ أمدَّكم بما تعلمون ﴾ لأنَّها تقدِّم تفصيلاً للإمدادِ دون إحالةٍ عَلى (علمهم) لأنهم معاندون [٥٣] .

(ب) **الاحتمال الثّاني** أن يسيطر على التركيبين (كمال الانقطاع) ، ويلاحظ هنا أن حركة المعنى تتحول من طبيعتها الرأسيَّةِ إلى طبيعةٍ أفقيَّةٍ ، وهذا الانقطاع يمكِنُ رَصْدُه - أوّلاً - في المخالفة الأسلوبيَّةِ بين التَّركيبين في الخبر والإنشاء ، على معنى أن تكونَ إحدى الجملتين خبريَّةً والأخرى إنشائيَّةً، وتشمَلُ المخالفة المستوى السَّطحي والمستوى العميق على حدٍّ سواء ، فقد تكونُ إحدى الجملتين خبريَّةً في المستوى السطحيِّ ، لكنها إنشائيَّةٌ في المستوى العميق ، والعكس ، والاحتمالات هنا تقدِّم أرْبعة أبنية :

الجملة الأولى	الجملة الثانية
١ - إنشائية لفظًا ومعنى	خبريَّة لفظًا ومعنى
٢ - خبرية لفظا ومعنى	إنشائيَّة لفظًا ومعنى
٣ - إنشائيَّة لفظًا خبريَّة معنى	خبريَّة لفظًا إنشائيَّة معنى
٤ - خبريَّة لفظًا إنشائيَّة معنى	إنشائيَّة لفظًا خبريَّة معنى

أي أنَّ مجموعَ الاحتمالات قائمةٌ على استحضارِ المستوى العميق ، فإذا كانت علاقته المخالَفَةَ وَجَبَ الفصل . وعلى هذا قول الأخطل :

وَقالَ رائِدُهُمْ ارسوا نُزاوِلُها فكلُّ حتفِ امْرئٍ يجري بمقدارِ

فالفعلُ (ارسوا) إنشائي لفظًا ومعنى ، و(نزاولها) خبري لفظًا ومعنى ، فوَجَبَ الفصْلُ ، لكن الوجوبَ راجعٌ إلى المستوى العميقِ بالدرجة الأولى ، إذ إنَّ هذا المستوى يجعلُ (المزاولة) علَّةً للأمر (بالإرساء) ، كما أن هذا العمقَ يفصلُ بين الجملتين بتقدير سؤالٍ مضمرٍ هو :

(لماذا أمرت بالإرساءِ) ؟ - أي إرساء السَّفينة - فقالَ : (نُزاولها) - أي نزاول أمرَ الحرب (٥٤) .

وَيَرْصُدُ البلاغيّون - ثانيًا - علاقة الانقطاع على التَّنافُرِ الدّلاليِّ بين الجملتين ، ولهذا عاب عبد القاهر الجرجاني على أبي تمّام (الوصل) في قوله :

لا والّذي هُوَ عالمٌ أنَّ النَّوى صَبِر وأنَّ أبا الحسين كـريمُ

لأنه رأى عدم وجود مناسبة بين (كرم أبي الحسينِ) و(مرارة النَّوى) ، إذ لا تعلق لأحَدِهِما بالآخر ، ولا يرتبطُ الحديثُ عن هذا بذاك (٥٥) .

غير أن بعضَ البلاغيِّين تجاوَزَ هذا الانقطاع الدَّلاليَّ الَّذي يبدو على السَّطحِ ، واتَّجهوا إلى المستوى العميق الَّذي يحتمِلُ وجودَ علاقَةٍ جامعةٍ من نوع ما بالاتِّكاء على الخيالِ أحيانًا ، والوَهْم أحيانًا أخرى ، لأن كليهما ينتجُ علاقة (التَّضادِّ) بين الجملتين ، لأن (مرارة النَّوى) ضد (حلاوة الكرم) أو ينتجُ علاقة (التَّناسب) ، (فالصَّبر دواء العليل) و(الكرم دواء الفقير) (٥٦) .
أي أن بنيةَ السَّطحِ الَّتي توهِم بالانقطاعِ الدَّلاليِّ بين التَّركيبين لم يكُنْ لها تأثير شكليٌّ، لأنَّ التَّركيبين قد ربَطَ بينهما حرف العطف ، وذلك لغلبة بنية العمق الَّتي أكَّدَتْ أنَّنا في مواجهة شاعريَّةٍ صياغيَّةٍ من طراز خاصٍّ ، لا تعترفُ بالمعنى الأوَّل ، وإنَّما تستندُ في شكلِها البنائي على المعنى الثّاني الَّذي يعتمدُ التَّحليلَ والتَّأويلَ على صعيدٍ واحدٍ .

واعتمادُ هذا المستوى العميق كانَ أداة العلوي في كثير من تحليلاته الَّتي اقتربت من الخطاب القرآني ، حيث واجَهَتْهُ بعض الآيات الَّتي اعتمدت (الوصل) بالرغم من وجود الانفصالِ الدَّلاليِّ بين التَّراكيب في مثلِ قوله تعالى : ﴿ يسألونَكَ عن الأهِلَّة قلْ هي مواقيتُ للنّاسِ والحَجِّ ، وليس البرُّ بأنْ تأتوا البيوتَ مِن ظُهورِها ﴾ (البقرة ١٨٩) .

وقد لاحظ العَلوي أنَّ التَّعامُلَ مع بنية العمق يفسِّر الشَّكل الصِّياغيَّ الخارجيَّ ، إذ إن هذا المستوى يُدْخِلَ البنية في دائرةِ الاحتمالات ، وهي دائرة موغِلَةٌ في الجماليَّة . وهذه الاحتمالات هي :

الأوَّل : أنَّ الخطابَ القرآنيَّ ذَكَرَ (مواقيت الحجِّ) على مستوى السَّطح ، واستَحْضَرَ في العمق عادات بعض العرب ، أنَّهم إذا أحْرَموا لم يَدْخُلْ أحدُهم بيتًا ولا خيمة ولا خباءً من بابٍ ، بلْ إنَّه إن كانَ من أهل المدر نقبَ نقبًا يَدْخُلُ

منه ، وإنْ كانَ من أهل الوبر ، خرج من خلف الخيمة . واستحضار كل ذلك في المستوى العميق هو المسوِّغ (للوصلِ) في بنية السَّطحِ، ويكونُ التَّقديرُ العميقُ للآية : (ليس البرُّ تَحرُّجَكُم من دُخولِ البيتِ، ولكن البرَّ من اتَّقى محارمَ الله .)

الثّاني : أن يحتملَ المستوى السَّطحيُّ (حذفًا) تجيزه بنية العمق بالنَّظرِ إلى الاحتمالِ الأوَّلِ ، فعند السُّؤال عن الأهِلَّةِ ، يحضرُ في العمق : (معلومٌ أن كُلَّ ما يَفْعَلُهُ الله - تعالى - فيه حكمة عظيمة ، ومصلحة ظاهرةٌ في الأهِلَّةِ وغيرِها ، فدعوا هذا السُّؤال ، وانظروا فيما تَفْعَلونَهُ أنتم ممّا لا يَدْخُلُ دائرة البرِّ ،وهُوَ إتيان البيوتِ من ظهورِها .

الثّالث : يعتمدُ التَّأويلَ في التَّعامُلِ مع بنية السَّطح ، حيثُ تكونُ الصِّياغةُ على جهة التَّمثيل لما هُمْ عليه من تعنت وتعكيسِ الأسئلة ، وأن تعنتَهم هذا كمثل من ترك باب الدّار ودخل من ظهرِها [٥٧] .

فجموعُ هذه الاحتمالات الَّتي طرحها العلويُّ تعيد لبنية السَّطحِ انتظامَها عندما استعملت (الوصل) برغمِ ما توهِمهُ العلاقة الدَّلاليَّةُ من (كمال الانقطاع) الَّذي يحتِّمُ الفصلَ .

الرابع : ينشئ علاقةً جدليَّةً بين مستوى السَّطح ومستوى العمقِ ، نتيجة لحضورِ فاصلٍ صياغيّ في بنيةِ العمق ، يحول شكل العلاقةِ التَّركيبيَّةِ في بنية السَّطح .

وذلك يتحقق عندما تعمل الجملة الأولى على توليدِ سؤالٍ في بنية العمق . وهذا السُّؤالُ - بدوره - يحوِّل الجملة الثّانية إلى إجابة لَهُ ، فهذا الفاصل

الصِّياغيُّ العميقُ هو الَّذي استدعى الشَّكل الخارجيَّ في إطار (الفصل) أيضًا ، لأن اللُّغة تقضي بالانفصال الصِّياغيِّ بين السُّؤال والجواب ، وعلى هذا قول المتنبِّي :

وما عفَت الرِّياحُ لَهُ محلا عَفاهُ من حَدا بِهِمْ وَساقا

ذلك أن السِّياق يؤكِّد أنَّ ظواهِرَ (العفاء) تكونُ - غالبًا - من (الرِّياح) ، لكن البيت الشِّعريَّ كسرَ هذا السِّياق المألوفَ باستخدام (النَّفي) ، ومن ثمَّ احتمل العمق (سؤالاً) تقديريًا هو : (فما عفاه إذن ؟) ، وجاءت الإجابةُ : (عفاه من حدا بهم وساقا .) (٥٨) .

ويمكن تصوُّر جدليَّة العلاقة بين المستويين على النَّحوِ التّالي :

المستوى الأوَّل : المرْجِع الواقعي ، وهو المحلُّ الَّذي أصابَهُ العفاءُ

المستوى الثّاني : التَّفسيرُ الخارجيُّ ، الرِّياح سبَبُ العفاءِ

المستوى السَّطحيّ للصِّياغَةِ : الرِّياح لم تَكُنْ سببًا في عفاء المحلِّ

المستوى العميق : فما عفاه إذن ؟

المستوى السَّطحي بعد التَّحوُّل : عفاه من حدا بهم وساقا

ويضيف البلاغيّون إلى احتمالات الفصل السّابقة احتمالاً إضافيًا حقُّه أن يكونَ من احتمالات (الوصل) ، لكن يطرأ على مجموعة التَّراكيب نوعٌ من التَّداخُل الدَّلاليِّ الَّذي يَسْتَوْجبُ الفصل ، وذلك عندما تتعدَّدُ الجملُ ، مع وجودِ العلاقَةِ الجامعَة بينها ، لكن هذه العلاقة تَسْتَلْزِمُ عطف الجملة الثّالثة

على جملةٍ من الجملتين السّابقتين دون الأخرى ، فيتركُ (الوصل) إلى (الفصل) منعًا لهذا التّداخُلِ الدّلاليّ غير المقصودِ .

وعلى هذا قول الشّاعر :

وتَظُنُّ سَلْمى أنَّني أبغي بها بدلاً أراها في الضّلال تهيمُ

فالجمل تتوالى مفصولة على النّحوِ التّالي :

وتظنُّ سَلْمى

أنَّني أبغي بها بدلاً

أراها في الضّلالِ تهيمُ

فبين الجملتين : (تظنُّ سلمى) و (أراها في الضّلالِ تهيمُ) علاقة جامعة من جهتين :

الجهة الأولى : اتحاد (المسند) في كلٍّ منهما ، لأن (أرى) بمعنى (أظن) ، فالفعل واحد في الجملتين .

الجهة الثّانية : أنَّ المسندَ إليه في الجملةِ الأولى (سلْمى) يأخذُ وظيفة (المحبوبة)، والمسند إليه في الجملَةِ الثّانية (الشّاعر) المعبَّر عنه بالضّمير المستكِن في الفعل ، ويأخذ وظيفة (المحبِّ) ، وبين المحبوبة والمحبِّ علاقةُ تَضايُف .

وبرغم هذه العلاقَةِ المزدوجة جاءت بنية السَّطح (بالفصل) ، لأن (الوصل) يؤدي إلى ناتجٍ غير مراد ، إذ لو وصل وقال :

(وأراها في الضّلال تهيمُ)

لاحتمل ذلك أن تكون هذه الجملة معطوفة على جملة (أبغي) ، ويؤدّي ذلك إلى إنتاجِ دلالةٍ غير مقصودةٍ ، هي أنَّ ظنّ سلمى ينصبُّ على أمرين :

(أ) أنني أبْغي بها بدلاً .

(ب) أنني أراها في الضَّلال تهيم .

وبهذا يضيع النّاتج المقصود ، وهو أن سلمى أخطأت في شيء واحدٍ وهو: (أنَّني أبغي بها بدلاً) .

* * *

وُجوبُ الوصلِ

وقد طرح البلاغيّونَ لهذه البنية ثلاثة احتمالات :

الاحتمال الأوَّل

أن يكونَ بين الجملتين (كمال الانقطاع) - وهو من تحوُّلات (الفصل) - لكن بناءَ الصِّياغة على هذا الأصلِ يقدِّم ناتِجًا فاسدًا ، أو غير مقصودٍ ، ومن هنا وجب الوصل : وغالبًا ما يكون هذا البناء الصِّياغيّ موظَّفًا في (حوار) بين طرفين في مثل :

الطّرف الأوّل : هل معك نقود ؟

الطرف الثّاني : لا وأغناك الله .

فإن (لا) نافية لما سبقها ، فهي خبريَّةٌ على مستوى السَّطح وعلى مستوى العمق . أما الجملة الثّانية (أغناك الله) فهي خبريَّةٌ على مستوى السَّطْح ، إنشائيَّةٌ في العمق ، لأنها تنتجُ (الدُّعاء) ، فالفصلُ هو الواجبُ لكمال

الانقطاع ، لكنّه يُدْخِلُ الجملة الثّانية في سياق النَّفي ، فبدلاً من أنْ تُنْتِجَ الدُّعاء للمخاطَب ، تنتجُ الدُّعاء عليه ، أي (أفقرك الله) .

الاحتمال الثّاني

أن تتَّفِقَ الجملتان في الخبريَّةِ ، أو تتفقانِ في الإنشائيَّة ، مع وجودِ العلاقَة الجامعة بينهما ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ يُخادِعونَ الله وهو خادِعُهم ﴾ (النساء ١٤٢) ، فبين الجملتين اتحاد في المسندِ (يخادعون - خادع) ، فالمخادعة موجودة في الجملتين مع اتّفاقِهما في الخبريَّة ، بل إنَّ العلاقَةَ الجامعةَ هنا تتحوَّلُ من المماثلَةِ في بنية السَّطحِ وهي (المخادعة) إلى نوعٍ مِنَ الضِّدِّيَّة في بنية العمقِ، لأنَّ المخادَعَةَ تستلزِمُ (العداوة) بينَ الطَّرفين ، فالعلاقة تجمعُ بين التَّركيبين في المستوى السَّطحيِّ والمستوى العميق ممّا استدعى بنية (الوصل) .
وعلى هذا البناء تتفق الجملتان أسلوبيّا في الإنشائية في مثل قوله تعالى : ﴿ كلوا واشْرَبوا من رزقِ اللهِ ولا تَعْثوا في الأرضِ مُفسِدين ﴾ (البقرة ٦٠) ، فالجمل الإنشائيَّةُ في السَّطحِ والعمقِ ، أو في اللَّفظِ والمعنى تتوالى معتمدَةً (الوصل) : (كلوا واشْرَبوا ولا تَعْثوا)

والجامع بينهما اتحاد المسندِ إليه ، وهو (الواو) (ضمير المخاطبين) في الأفعال الثّلاثة ، مع وجودِ التَّناسُبِ الدَّلاليِّ بين الأفعالِ الثّلاثَةِ ؛ أي (المسند) .

الاحتمال الثّالث

وهُوَ احتمالٌ يعتمِدُ الحالةَ الإعرابيَّةَ ، حيثُ يكونُ للجملَةِ الأولى محلٌّ من الإعراب وتكونُ حركةُ الصِّياغَةِ مستهدِفَةً إدخال الجملة الثّانية في الحالةِ

الإعرابيَّةِ للجملة الأولى ، فالأولى تكون في محل الرفع ، أو النصب أو الخفض أو الجزم ، وكل حالة تستدعي وظيفة بعينها ، فالرَّفع يستدعي (الخبريَّة) مثلاً ، والنَّصب يستدعي (الحالية) مثلاً ، والجَرّ يستدعي الإضافةَ - مثلاً - ، فالوصلُ هنا يعقد علاقَةَ مشارَكةٍ بين الجملتين في الحالة الإعرابيةِ، والوظيفَةِ الدّلاليَّة .

ويلاحظ البلاغيّون - في هذا الاحتمالِ التَّركيبي - أنَّ البنية تستحضِرُ في عمقها البنيةَ الإفراديَّةَ ، فكما أنَّ البنية الإفراديَّة يكونُ فيها المعطوفُ على الفاعِلِ فاعلاً أيضًا ، في مثل : (جاء محمد وعلي) ، فكذلك عطف الجمل يحدث هذه المشاركةَ الوظيفية . لكن لا تكفي الوحدة الوظيفيَّةُ لإنتاجِ بنية (الوصل) ، بل لا بد أن يتوفَّر شرطان :

الأول : تحقُّقُ الجهة الجامعة دلاليّا .

الثاني : ألاّ يَعْرِضَ للتَّراكيب عائقٌ دلاليٌّ يمنعُ العطفَ على نحوِ ما ذكرناهُ في قول الشّاعر :

وتظنُّ سَلْمى أنّني أبغي بها بدلاً أراها في الضَّلال تهيمُ

فإذا تحقَّقَ الشَّرطان وَجَبَ الوصلُ في مثل :

(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خُلُقُه حسنٌ ، وخَلْقُهُ قبيحٌ)

فالجملة الثّانية تَدْخُلُ في المنطقة الوظيفيَّة للأولى ، وهي كونها في موضع جرّ صفة للنَّكرةِ (رجل) (٥٩) .

نلاحظ من كلِّ ذَلِكَ أنَّ حَرفَ العطفِ يَصْعُبُ حضورُه بين الجمل

المتلاحمة تلاحمًا كاملاً على مستوى السَّطحِ والعمقِ ، لعدم وجودِ الفراغِ الصِّياغيِّ والدَّلاليِّ الذي يسمحُ بالحضور . كما يَصْعُبُ حضورُه بين الجملِ المنفصلةِ تمامًا ، لأن الحضورَ (وصل) ينافي هذا (الانفصال) ، وإنَّما يكونُ حضورُ حرفِ العطفِ مُمْكِنًا إذا وقعتِ الجملتان بين هذين المستويين ، على أن يلاحظَ ما يلي :

١ - أنَّ دُخولَ حرف العطفِ (أي الوصل) يحتاجُ إلى (جامع) أي تناسب بين الجملتين ، وهذا التَّناسُبُ يكونُ متحقِّقًا في (المسند إليه) أو (المسند) ، على معنى أن يَرْبطَ بين المسند إليهما أو المسند علاقةٌ من نوع ما ، قد تستندُ إلى العقلِ أو الوَهْم أو الخيال .

٢ - المقصودُ بانقطاعِ الجملتين انقطاعًا كاملاً ، أن بنية العمقِ تستحضرُ تركيبًا إضافيًا أو حالةً تقديريَّةً تكونُ بمثابَةِ فاصل بين الجملتين .

٣ - أنَّه مما يؤكِّد استدعاءَ حرفِ العطفِ بين الجملِ (الوصل) أن يكونَ هناك توافقٌ بين الجملتين في الاسميَّةِ والفعليَّةِ ، وتوافُق في زمن الفعل بين الماضي والحاضرِ والمستقبلِ ، وأن تتوافَقَ الجملتان في الإطلاق والتَّقييدِ .

٤ - أنَّ الوجوبَ المقصودَ في هذا المبحثِ ، وجوبٌ بلاغيٌّ ، مع ملاحظةِ أن كلَّ ما وَجَبَ لُغَةً وَجَبَ بلاغةً من غير عكسٍ .

٥ - وبرغم ذلك كله فإنَّ اعتمادَ البلاغيِّين على رصْد المستوى العميقِ قد غيَّر كثيرًا من حالات الفصل والوصل ، بحيث إذا أدّى (الفصل) إلى إنتاجِ دلالة غير مقصودة وجب (الوصل) ، وإذا أدّى (الوصلُ) إلى إنتاجِ دلالة غير مقصودةٍ وجب (الفصل) .

الإيجاز والإطناب

يُلاحظُ أنَّ هذا المبحثَ و سابقَهُ ، قد تجاوَزا إطارَ الجملَةِ الواحدةِ إلى الجملتين فأكثر ، بل أنَّ ابن الأثير قد درس (الإطناب) - في بعض مستوياته - خلالَ سيطرته أسلوبيّا على النَّصِّ الكامِلِ من « كتاب أو خطبة أو قصيدة » (٦٠) .

ومقولة ابن الأثيرِ تعتمدُ على حقيقة عرفيَّةٍ كانَتْ حاضرة في البيئةِ العربيَّةِ القديمةِ ، وهي أن الإيجازَ والإطنابَ لا تقصرُ فاعليَّتُهما الأسلوبيَّةُ على البنية الجزئيَّةِ ، بل تمتدُّ إلى النُّصوص الكاملة ، فبعضُ مَرْويّات أبي هلال تؤكد هذه الحقيقة ، إذ قيل لبعض الشعراء « لم لا تطيل الشعر ؟ فقال حسبك مِنَ القلادَةِ ما أحاط بالعنق . . . وقيل للفرزدق : ما صيَّرَكَ إلى (القصائد) القِصار بَعْدَ الطِّوالِ ؟ فقال : لأني رأيتها في الصُّدور أوقع ، وفي المحافل أجول . » (٦١)

وإذا كانَ الإيجازُ كظاهرةٍ أسلوبيَّةٍ قد ارتبَطَ بالنُّصوصِ المتكاملةِ ، فإن الإطناب أيضًا له ارتباطُهُ بهذه النُّصوصِ ، بل إن صاحب الصِّناعتين قد خصَّ بعضَ الخطابات النَّثريَّةِ بتقبُّلِها لظاهرةِ الإطنابِ مثل « الكتب الصّادرة عن السَّلاطين في الأمورِ الجسيمة والفتوح الجليلة ، وتفخيم النِّعم الحادثة ، والتَّرغيب في الطّاعةِ ، والنَّهي عن المعصية . » (٦٢) ولم يكتفِ أبو هلال بهذا التَّنظيرِ الإجماليِّ ، بل أتبعَهُ بإجراءٍ تطبيقيٍّ لكتابِ المهلَّبِ إلى الحجّاج في فتح الأزارقة .

ومتابعة البلاغيّين في هذا المبحثِ - وعلى رأسِهم السَّكّاكي - تؤكِّد

اعتمادَهُم الخلفيَّةَ المثاليَّة للُّغَةِ أساسًا للكشفِ عن بنيتي الإيجاز والإطناب . وهي مثاليَّةٌ افتراضيَّةٌ رَبَطَها السَّكّاكي (بمتعارف الأوساط) ، أي ما تعارف عليه أوساطُ النّاس في تأدية المعاني الَّتي تُحَقِّقُ (التَّواصل) بينهم بالدَّرجة الأولى ، وهو ما يمكنُ اعتبارُه نوعًا من اللُّغةِ المحايدةِ الَّتي لا تعملُ على إنتاجِ الأدبيَّةِ ، ولا تنزلُ إلى التَّداوليَّة المستهلكَة .

وبرغم ما قيلَ عن ميلِ السَّليقَةِ العربيَّةِ إلى الإيجاز ، فإن البلاغيّين لم يَدْخُلوا في مفاضلةٍ مطلقة بين البنيتين ، فلكلٍّ بنيةٍ سياقُها ، و مَوْضِعُها ، « فالحاجةُ إلى الإيجازِ في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه : فمن أزال التدبير في ذلك عن جهتِه واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز ، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ . » (٦٣)

وتَصِلُ هذه النَّظرةُ الدَّقيقةُ إلى بعدِها الحقيقيِّ عند السَّكّاكي الَّذي جَعَلَ الإيجَازَ والإطنابَ أمرين نسْبيَّين ، فقد يكونُ الكلامُ موجَزًا في سياق ، ومطنَبًا في سياقٍ آخر ، أي أن المقام والسِّياق هُما اللَّذان يحدِّدان جَوْهَرَ البنية دون تغيُّرٍ في مستواها السَّطحيِّ أو العميق . ويُلاحَظُ أنَّ الخلفيَّةَ المثاليَّةَ الَّتي افتَرَضَها السَّكاكي كانَتْ أساسَ التَّحديد المعرفيِّ لكلِّ بنية ، (فالإيجاز) هو أداءُ المقصودِ مِنَ الكلامِ بأقل من عبارةِ متعارفِ الأوساطِ ، و (الإطناب) هو أداؤه بأكثر من عبارتِهم (٦٤) .

إن ثنائيَّةَ الإيجاز والإطنابِ قامَتْ - كما أوْضَحْنا - على حدٍّ وسَطٍ أسْماهُ البلاغيّون (المساواة) تكون فيها المعاني بقدْرِ الألفاظِ ، والألفاظُ بقدرِ المعاني لا يزيدُ بعضُها على بعض (٦٥) . وهذا التَّحديدُ قَدْ أدخَلَ (المساواةَ) في منطقةِ الأدبيَّةِ ، و لذلكَ عرفها السُّبْكي بأنَّها « تأديةُ أصلِ المعنى بلفظ مساو لَهُ

لفائدة . » [٦٦] فمقولة (الفائدة) تؤكِّد بلاغيتها بالرَّغم من أن السَّكّاكي قد جَعَلَ (أصل المعنى) في منزِلة أصوات الحيوانات ، وجعله في هذه المنزلة ليسَ صفة ذمٍّ - كما يتصوَّر البعضُ - وإنَّما المقصودُ أن أصلَ المعنى يؤدّي مهمَّة (التَّوصيل) و (التَّفَاهُم) كما يحدث بين الحيوانات من تواصُل [٦٧] .

ويلاحَظُ أنَّ إضافة كلمة (الفائدة) لإخراجِ النَّقصِ أو الزِّيادةِ المُخِلَّين بالناتج الدَّلالي في مثل قول الحارث بن حلزة :

والعيشُ خيرٌ في ظلال النّو كِ ممّن عاشَ كــــــدّا

حيث يرى البلاغيون أن الشاعر قد غيب بعض الدوال التي يؤدي غيابها إلى إفساد الناتج ، وبرغم ذلك يرصدون المستوى العميق بأنه :

العيش النّاعمُ في ظلال الجهل ، خيرٌ من العيش الشّاقّ في ظلال العقلِ . وعجيب من بعض البلاغيّين أن يروا في البيت نقصًا أحدث خللاً دلاليًا ، فإذا صحَّ هذا ، فكيف أمْكَنَهم الوصولُ إلى هذا النّاتج العميق الَّذي يعيدُ الانتظام لبنية السَّطح ؟ وربما لهذا نجد أنَّ السُّبكي قد حاوَلَ تجاوُزَ مثلَ هذه المقولات البلاغيَّة ، وأكَّد أنَّ البيتَ يحتوي على قرائن سياقيَّةٍ يمكِنُ أن تقودَ المتلَقّي إلى النّاتج الصَّحيح [٦٨] .

وقد عرض ابن الأثير لشيء من ذلك عندما ذكر أن بعض البلاغيّين أنْكَروا القولَ بالزِّيادة الخارجة عن اللَّفظ ، أو بمعنى آخر : زيادة المستوى العميق عن المستوى السَّطحيِّ ، إذ كيف فهم المتلَقّي هذه الزِّيادة المدعاة ؟ إن فَهْمَها متوقِّفٌ على اللَّفظ ضرورةً ، فإن قال المتلَقّي : فهمت الزِّيادة من شيءٍ خارجٍ عن اللَّفظِ ؛ نقول له : إن الزِّيادة الَّتي فهمتها بإزاء ذلك الشَّيء الخارج ؛ وإن قال : فهمت من اللَّفظِ ؛ قيل له : فكيف تُفهم منه وهي زائدةٌ عَلَيهِ ؟ [٦٩]

لا شكَّ أن ما عَرَضْناه يؤكِّد وعي البلاغيّين بالمستوى العميقِ وأثرِهِ في المستوى **السَّطحيِّ** ، وهو وعي امتدَّ إلى تعامُلهما مع البنيتين الرَّئيسيَّتين : **الإيجاز والإطناب** ، **ليس** على مستوى التَّعامل الكلِّي فحسب ، بل على **مستوى تفريعاتهما إلى** أقسام .

فالإيجاز عندهم قسمان :

الأوَّل : (إيجاز بالحذف) ، ولا يدخُلُ هذا القسم دائرة البلاغيَّةِ إلا إذا أنتج السِّياقُ قرينةً على المحذوفِ ، فإن لم يكن هناك قرينة ، كان الكلامُ لغوًا ، كما يقول ابن الأثير .

وقد ينتج المستوى السَّطحيُّ للصِّياغة هذه القرينة في (الحركة الإعرابيَّة) في مثل قولنا : (أهلاً وسهلاً) فإنَّ نصبَ الدّالَّين قرينةٌ دالَّةٌ على وجودِ ناصبٍ في المستوى العميق ، حيث يجبر هذا المستوى النَّقص السَّطحي ، وترتد البنية في العمق إلى :

(حَلَلْت أهلاً ، ونزلت سهلاً) .

وقد ينتجُ المستوى العميقُ هذه القرينة ، بالرغم من أن مستوى السَّطح يأتي ناقصًا في مثل : (فلان يحل ويعقد) ، ولا يقدم المستوى السَّطحي أي إشارة إلى المحذوف ، بل يتركُ للمستوى العميق مهمَّة جبر النَّقص ، فيكونُ التَّركيبُ العميقُ : (فلان يحلُّ الأمورَ ويعقِّدُها) (٧٠) .

لكن يلاحظُ أن عبد القاهر يتحرَّكُ في هذه المنطقة على نحوٍ يلغي عمليَّة الحذفِ ، وذلك بتغليب السِّياقِ على المحفوظِ اللُّغويِّ ، فالمحفوظُ اللُّغويُّ يقدِّم نوعين من الأفعالِ ، النَّوع الأوَّلِ : الأفعال المتعدّية الَّتي تتسلَّط على المفعولِ به مباشرةً ، والنَّوع الثّاني : الأفعال اللازمة الَّتي تصلُ إلى المفعولِ بواسطةِ

بعض الحروفِ . لكن بلاغيَّة عبد القاهر تتجاوزُ هذه القسمة لتُدْخِل (المتعدّي) في منطقة (اللازم) اعتمادًا على ما يستهدفُهُ المتكلِّم من ناحيةٍ ، وما ينتجهُ المستوى العميقُ من ناحيةٍ أخرى ، فنرى « الفعل المتعدّي كغيرِ المتعدّي مثلا ، في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظًا و لا تقديرًا ، و مثال ذلك قول النّاس : فلان يحلُّ ويعقِد ، ويأمر وينهي ، ويضرُّ وينفع ، وكقولهم : « هو يعطي ويجزل ، ويقري ويضيف . » (٧١)

فالمستوى العميق ينتج دلالة لا تحتاجُ إلى حضور المفعول به على أي حال ، وهي إثبات المعنى في نفسه للشَّيء على الإطلاق ، أي أنَّ المقصودَ هنا هو : (فلان صارَ إليه الحلُّ والعقدُ ، والأمر والنهي ، والضُّر والنَّفع) وعلى هذا النَّحو يمكِنُ تحليل قولِهِ تعالى : ﴿قلْ هل يستوي الَّذين يعلمونَ والَّذين لا يعلمونَ﴾ (الزمر ٩) ؛ إذ إن الآية ترتدُّ في العمق إلى : (هل يستوي من له علمٌ و من لا علم له) (فالمعلوم) لا يحضرُ في بنية السَّطحِ ، و لا في بنية العمق (٧٢) .

ويلاحظُ البلاغيّون أنَّ ظاهرةَ (الحذف) تتسلَّط على البنى الإفراديَّة والبنى التَّركيبيَّة ، وهذا التَّسلُّط لا يقيمُ اعتبارًا لمقولة النُّحاة الّتي تشطر الوظائف الإفراديَّة إلى (فضلة وعمدة) ، لأن الأدبية لها قدرة التَّغلُّب على كثيرٍ من المقولات النَّحويَّة المحفوظة ، لكنها تحتفظُ لها بحقوقِها الشَّرعيَّة في المستوى العميق .

وقد تابع ابنُ الأثير ظواهرَ الحذفِ في الآتي :

١ – حذف الفاعل

وابن الأثير هنا يتبنى المنهجَ الوصفيَّ الَّذي التزمَ به الكوفيّونَ في درسِهِم

النَّحويِّ عموما ، وذلك في مثل قول حاتم الطّائي :

أ ماويّ ، ما يغني الثَّراءُ عَنِ الفتى إذا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وضاقَ بها الصَّدْرُ

حيثُ جاء الفعلُ (حشرجت) دون فاعلٍ في السَّطحِ الصِّياغيِّ ، لكن بنية العمق احتفظت له بشرعيَّة التَّدَخُّلِ في إنتاج الدَّلالةِ ، إذ يرتدُّ الشَّطرُ الثّاني في العمق إلى :

إذا حشرجت (النَّفس) يَوْمًا وضاق بها الصَّدرُ .

٢ - حذف الفعل

وذلك كما في قول المتنبي يمتدحُ عضدَ الدولة أبا شجاع بن بويه :

إذا التَّوديعُ أعْرَضَ قالَ قلبي عَلَيكَ الصَّمتَ لا صاحَبْت فاكا
وَلَوْلا أنَّ أكثرَ ما تمنّى مُعاوَدَةٌ لَقُلْتُ ولا مُناكا

حيث يرتد البيت الثاني في المستوى العميق إلى :

ولولا أن أكثر ما تمنّى معاودة لقلت ولا (صاحبت) مناكا .

٣ - حذف المفعول

وقد سَبَقَ أنْ طَرَحْنا التَّعامل الإبداعيَّ مع هذه الظّاهرة تفصيلاً عند عبد القاهر الجرجاني وابن الأثير .

٤ - حذف المضاف

وذلك كما في قولِهِ تعالى : ﴿ولكن البرَّ من اتَّقى﴾ (البقرة ١٨٩) ، ويحلِّلُ ابنُ الأثير حذفَ المضافِ هُنا بالاعتمادِ على تعدُّدِ الاحتمالات السِّياقيَّة ، إذ يحتملُ أن تكون بنية العمق (ولكن البرَّ خصلة مَن اتَّقى) ،

ويحتملُ أن تكونَ : (ولكن ذا البرِّ من اتَّقى) .

٥ - حذف المضاف إليه

وعلى هذا جاء قوله تعالى : ﴿لله الأمْر من قبلُ ومن بعدُ﴾ (الرّوم ٤) الَّذي يرتدُّ في بنية العمقِ إلى (لله الأمر من قبل ذلك ومن بعده) .

٦ - حذف الموصوف

وذلك كقول البحتري يصف إيوانَ كسرى :

وإذا ما رَأَيْتَ صورَةَ أنطـــــــا كيَة ارْتَعْتَ بَيْنَ روم وفُـــــــرْسِ
والمنايا مَوائِلٌ وأنوشـــــــــر وان يُزْجي الصُّفوفَ تَحْتَ الدّرَفْسِ
في اخضرارٍ من اللِّباسِ على أصـ ـفرِ يختالُ في صَبيغَـــــــةِ وَرْسِ

فالبيت الأخير يرتدُّ في المستوى العميق إلى :

في اخضرار من اللِّباس على (فرس) أصفر يختال في صبيغة ورس .

وقد رصد ابن الأثير السِّياق الغالِبَ لهذه الظّاهرة ، فوجَدَهُ في (النِّداء) وفي (المصدر) . أما النِّداء ، ففي مثلِ قوله تعالى : ﴿يا أيَّها السّاحر﴾ (الزُّخرف ٤٩) ، الَّذي يرتدُّ في العمق إلى : (يا أيُّها الرَّجلُ السّاحرُ) . وأمّا المصدرُ ، ففي مثلِ قوله تعالي : ﴿ومن تابَ وعملَ صالحًا فإنَّه يتوبُ إلى الله مَتابا﴾ (الفرقان ٧١) ، الَّذي يرتدُّ في العمقِ إلى : (ومن تابَ وعَمِلَ عملاً صالحًا فإنَّه يتوبُ إلى الله مَتابا) .

كما يُلاحظُ ابنُ الأثير أن حذفَ الموصوفِ يتيحُ للصِّفَةِ أن تؤدي دورًا مُزْدوِجًا ، هي أن تقوم بمهمَّتها أوّلا ، ثم تقوم بمهمَّةِ الموصوفِ الغائب ثانيًا .

٧ - حذف الصِّفةِ

وذلك في مثل قولِهِ تعالى : ﴿أمّا السَّفينةُ فكانَتْ لمساكين يَعْمَلونَ في البحرِ فأَرَدْتُ أن أعيبها وكان وراءَهم ملك يأخذ كلَّ سفينةٍ غصبا﴾ (الكهف ٧٩) ، حيثُ يرتدُّ في المستوى العميق إلى : (يأخذ كلَّ سفينةٍ صحيحةٍ غصبًا). ويلاحظُ أنَّ المستوى السَّطحيَّ هو الَّذي أنتجَ بنية العمق ، أوْ أشارَ إليها على الأقلِّ ، وذلك في قوله تعالى : ﴿فأَرَدْتُ أن أعيبَها﴾ .

٨ - حذف الشرط

في مثل قولِهِ تعالى : ﴿يا عبادي الَّذين آمنوا إنَّ أرضيَ واسعَةٌ فإياي فاعبدون﴾ (العنكبوت ٥٦) ، الّذي يرتدُّ في العمق إلى : (إن أرضي واسعةٌ فإن لم تخلصوا لي العبادة في أرضٍ فأخلصوها في غيرِها) .

ويلاحظ أن حذف الشرط قد أحدث حركة صياغيَّة على السَّطح تمثلت في تقديمِ المفعولِ (إيّايَ) ليضيفَ إلى النّاتج نوعًا من الاختصاصِ والإخلاصِ .

٩ - حذف جواب الشَّرط

في مثل قولِهِ تعالى : ﴿قلْ أ رأيتُمْ إن كانَ مِنْ عِندِ الله وكَفَرْتُمْ به وشَهِدَ شاهدٌ من بني إسرائيلَ على مِثْلِهِ فآمَنَ واسْتَكْبَرْتُمْ ، إن اللهَ لا يَهْدي القومَ الظّالمينَ﴾ (الأحقاف ١٠) الَّذي يرتدُّ في المستوى العميق إلى : (قل أ رأيتم إن كان القُرْآن من عند الله وكفرتم به وشهد شاهدٌ من بني إسرائيل على مِثْلِهِ أنَّه من عند اللهِ فآمن الشّاهدُ واستكبرتُمْ ، أ لستم ظالمين ؟) ويُلاحظُ هنا - أيضًا - أن بنية السَّطحِ كانت مؤشرٌ إنتاجِ جواب الشَّرطِ في بنية العمق ، وهي قوله تعالى : ﴿إن اللهَ لا يَهْدي القومَ الظّالمين﴾ .

١٠ – حذف القسم

في مثل : (لأذاكرنّ) الَّتي ترتدُّ في العمقِ إلى (والله لأذاكرن) .

١١ – حذف جواب القسم

في مثل قوله تعالى : ﴿والفَجْرِ ، وليالٍ عَشْر ، والشَّفْعِ والوَتْر ، واللَّيل إذا يَسْرِ﴾ (الفجر ١ – ٣) ، فالمستوى العميق يستحضِرُ جوابَ القسم في نحو : (ليعذبنّ) .

١٢ – حذف لو

وقد جاء ذلك في قوله تعالى : ﴿ ما اتَّخَذَ اللهُ من وَلَدٍ وما كانَ مَعَهُ من إلَهٍ ؛ إذًا لَذَهَبَ كلُّ إلهٍ بما خَلَقَ ولَعَلا بَعْضُهُمْ على بعضٍ﴾ (المؤمنون ٩١) ، الَّذي يرتدُّ في بنية العمق إلى : (إذ لو كان معه آلِهةٌ لَذَهَبَ كلُّ إلهٍ بما خَلَقَ)

١٣ – حذف جواب لَوْ

ومما وَرَدَ منه قوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرى إذْ فَزِعوا فَلا فَوْتَ وأخِذوا من مكانٍ قريب﴾ (سبأ ٥١) ، الذي يرتد في العمق إلى : (وَلَوْ تَرى إذ فَزِعوا لَرَأيْتَ أمرًا عظيمًا) .

١٤ – حذف جواب لَوْلا

ومما جاءَ على هذا قولُهُ تعالى : ﴿إن الَّذين يحبّون إنْ تشيعَ الفاحِشة في الَّذين آمَنوا لَهُمْ عذابٌ أليمٌ في الدُّنيا والآخرة والله يعلم وأنْتُم لا تَعْلَمون ، ولَوْلا فضلُ اللهِ عليكم ورحمته وأن اللهَ رءوفٌ رحيمٌ﴾ (النّور ١٩ ، ٢٠) .

ويرتد هذا البناء السَّطحي في العمق إلى : (وَلَوْلا فضلُ اللهِ عَلَيْكُم

وَرَحْمَتُه لعَجَّل لكم العذاب) .

١٥ - حذف جواب لَمّا

وذلك نحو قوله تعالى : ﴿فَلَمّا أسْلَما وتلَّه للجبين ، ونادَيناه أن يا إبراهيم ، قد صَدَّقْتَ الرُّؤيا إنّا كذلك نجزي المحسنين﴾ (الصّافات ١٠٣ - ١٠٥) الذي يرتدُّ في المستوى العميق مستحضرًا الجوابَ الغائبَ هو : (فلما أسْلَما وتلَّه للجبين وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرّؤيا - كانَ ما كان من استبشارهِما واغتباطِهما وشكرِهما على ما أنْعَمَ به عليهما من دفع البلاءِ العظيمِ) .

١٦ - حذف جواب أمّا

وعلى ذلك النَّحو جاء قولُهُ تعالى ﴿فأمّا الَّذين اسْوَدَّتْ وُجوهُهُم أ كَفَرْتُمْ بعدَ إيمانِكُمْ﴾ (آل عمران ١٠٦) ، الَّذي يرتدُّ في العمق إلى : (فأمّا الَّذين اسودَّت وجوههم فيقال لهم أ كفرتم بعد إيمانكم) .

١٧ - حذف جواب إذا

في مثل قوله تعالى : ﴿وإذا قيلَ لَهُم اتَّقوا ما بين أيْديكُمْ وما خَلفَكُمْ لَعلَّكُم تُرْحَمون ، وما تَأتيهم من آيةٍ مِنْ آيات ربِّهِمْ إلا كانوا عنها معرضين ﴾ (يس ٤٥ ، ٤٦) ، الَّذي يستكملُ عناصِرَه في المستوى العميق في : (وإذا قيل لهم اتَّقوا ما بين أيديكم وما خَلْفَكُمْ ، أعرضوا) . وقد ساعَدَتْ بنية السَّطح على استحضار الغائب في بنية العمقِ ، وهو قوله تعالى : ﴿وما تَأتيهم من آيةٍ من آياتِ ربِّهم إلا كانوا عنها معرضين﴾ .

١٨ - حذف خبر المبتدأ

وذلك في مثل قول البحتري :

كلٌّ عُذْرٍ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ وَلَكِنْ أعْوزَ العُذْرُ من بَياضِ العِذارِ

الَّذي يرتدُّ في المستوى العميق مستكملاً الخبر الغائب إلى :

(كلٌّ عذرٍ من كلِّ ذنبٍ مقبول) .

١٩ - حذف لا

وذلك في مثل قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ يَمينَ اللهِ أبْرَحُ قاعِدًا وَلَوْ قَطَّعوا رأسي لَدَيْكِ وأوصالي

الذي يرتدُّ في المستوى العميق إلى :

(فقلت يَمينَ اللهِ لا أبرح قاعدًا) .

* * *

القسم الثّاني من قسمي الإيجاز ، يهمل بنية السَّطحِ تَمامًا ، لأنها تحافظُ فيه على مثاليَّتها الافتراضيَّة ، وإنما يرتكزُ هذا القسم على إنتاج الدَّلالةِ من بنية العمق ، وقد شَطَرَهُ ابن الأثير شطرين :

الشَّطر الأوَّل : سمّاه (إيجاز التَّقدير) وحدَّدَهُ بأنْ تتساوى فيه بنية السَّطح مع بنية العمقِ ، أو بالمصطلحِ القديم (تساوي اللَّفظ والمعنى) ، وهذا النوع هو الذي سماه البلاغيون (المساواة) ، وإذا كان السَّكّاكي قد أخلى المساواة من أي قيمةٍ بلاغيَّةٍ ، فإن ابنَ الأثير حافَظَ على هذه البلاغيَّة بإدخالِ المساواةِ في بنية الإيجاز ، تبريرُ ذلك أن بنية السَّطحِ تكونُ مهيأةً لاستحضارِ هوامش دَلاليَّةٍ إضافيَّةٍ ليست من مواضعها الأصليَّةِ ، ويعتمدُ هذا الاستحضار على البعدين الزَّماني والمكاني ، أو الحال والمقام .

ومن الواضح أن إدخالَ هذا النَّوع دائرة الإيجاز فيه تكلُّف شديدٌ ، لأن إنتاج المعنى فيه يعتمد على نقل بنية السَّطحِ من مستوى صياغيٍّ إلى مستوى آخر ، دون تَدَخُّلٍ من المستوى العميق ، وليس ذلك كالإيجازِ بالحذفِ الَّذي يعتمدُ على غياب بعض الدَّوالِّ من بنية السَّطح مع حضورِها في المستوى العميق ، ومن هنا تأتي المخالفةُ بين الكمِّ السَّطحيِّ والكيفِ العميقِ ، إذ يزيدُ الثّاني عن الأوَّل فيتحقق الإيجازَ .

ويمكن رصد العلاقةِ بين السَّطحِ والعمق تجريديّا على النَّحو التّالي :

المستوى السَّطحي : ـــــ ـــــ ـــــ

المستوى العميق : ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ

النّاتج الدّلالي : ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ

فالنّاتج الدّلالي يتسع على المستوى السّطحي الصّياغيّ . ولو طبقنا هذا الإجراء التَّجريديَّ على بيت البحتري السّابق لأمكننا إدراكُ الفارقِ :

المستوى السَّطحي : كلُّ عذر من كل ذنب ---- . نقص صياغيّ

المستوى العميق : كلُّ عذر من كلِّ ذنبٍ مقبول . اكتمال صياغي

النّاتج : غفران الذُّنوب دون حاجة إلى أعذار .

بينما لو نَظَرْنَا في النَّموذجِ الَّذي قدَّمه ابن الأثير لإيجازِ التَّقديرِ لوجدناه قائمًا على التّبادُل الصّياغي الَّذي يتبعه تغيُّر في النّاتج الدّلالي :

النُّموذج هو قوله تعالى : ﴿فمن جاءَهُ موعظةٌ من ربِّهِ فانتهى فله ما سَلَفَ﴾ (البقرة ٢٧٥)

ويرد ابن الأثير الآية إلى : (فمن جاءَهُ موعظة من ربه فانتهى غفرت كل خطاياه الماضية) وهذا الإجراءُ يدخلُ البنية منطقة الإطناب بالإبهام والتَّفسير ، كما سنوضح بعد ذلك .

الشَّطر الثَّاني : (الإيجاز بالقَصْرِ) وقد عَرَّفَهُ ابن الأثير بأنَّه ما زادَ معناهُ على لفظِهِ ، ومن الواضح أن هذه القسمة الَّتي ارتضاها ابنُ الأثير لم تلق قبولا من جمهور البلاغيّين ، حيث اقتصروا على تقسيم الإيجاز إلى قسمين : القسم الأوَّل هو الإيجازُ بالحذف الَّذي عرضنا أنماطه بتغييب عُنْصُرٍ لُغَويٍّ من مستوى السَّطحِ يجعَلُ النّاتج الكيْفي أكثرَ من المنطوق الكميّ ، والقسم الثّاني: الإيجاز بالقَصْرِ الَّذي يعتمدُ العَلاقَةَ بين المنطوقِ والمفهومِ ، حيثُ يتَّسِعُ المفهومُ عن المنطوقِ ، أو كما يقولُ البلاغيّون : زيادة المعنى على اللَّفظ ، أو بمعنى آخر : تقليلُ اللَّفظ وتكثير المعنى ، والنَّموذج الَّذي استهلكَهُ البلاغيّون في التمثيلِ لهذا النَّوع من الإيجازِ ، قوله تعالى : ﴿ولكُمْ في القِصاصِ حياةٌ﴾ (البقرة ١٧٩) ، حيث يقيمون مفاضَلةً محسومة سلفًا بين الآيةِ الكريمةِ وقول العرب : (القتل أنفى للقتل) ، ويرصدُ ابن الأثير ثلاثة فروق تميِّز الآية على هذا القول :

الأوَّل : أنَّ (القصاص حياة) لفظان ، و (القتل أنفى للقتل) ثلاثة ألفاظ .

الثّاني : أنَّ القولَ العربيَّ فيه تكرارٌ ليس في الآية .

الثّالِثُ : عدم دقَّةِ النّاتجِ الدّلالي في القولِ العربيِّ ، لأنَّه ليسَ كلُّ قتلٍ نافيًا للقتلِ ، إلا إذا كانَ على حكمِ القِصاصِ (٧٣) .

واللافت أن عبد القاهر قد رَفَضَ مثل هذه الموازنات ، لأنها تقومُ بين

صياغات مختلفة في المستوى الإفرادي والمستوى التَّركيبي ، وهذه المخالفةُ الصِّياغيَّةُ تقتضي المغايرةَ الدَّلاليَّة ، لأنَّه لا يتصوَّرُ أن نجيء إلى معنى بيتٍ شعريٍّ ، أو فصل نثريٍّ ، ونؤدّيه بعينِهِ ، وعلى خاصَّتِهِ وصفته بعبارةٍ أخرى ، بل إن ذلك يؤدّي إلى أن يكونَ المفهومُ مِنْ هَذِهِ غيرَ المفهومِ مِنْ تلكَ ، ويستشهدُ عبد القاهر - في هذا السِّياق - بتلك الموازنة الَّتي أجراها البلاغيّون بين قولِهِ تعالى : ﴿ولكم في القِصاصِ حياة﴾ وقول النّاس : « قتْل البعض إحياءٌ للجميع » ، « فإنه وإن جرت العادةُ بأن يقولوا في مثل هذا : (إنهما عبارتان معبرهما واحدٌ) فليس ذلك القَوْلُ قولا يمكِنُ الأخذ بظاهره أو يقعُ لعاقلٍ شكٌّ أن ليسَ المفهومُ من أحد الكلامين المفهوم من الآخر . » (٧٤) إن ما قال به عبد القاهر يكاد يحصر الإيجاز في (إيجاز الحذفِ) ، لأنَّهُ بنية لها ظواهرها المحسوسة صياغيّا ، ويمكن متابعتها على مستوى السَّطحِ ومستوى العمق .

ويبدو أن عبد القاهر الجرجاني لم يعنه كثيرًا مصطلح (الإطناب) ؛ ومن ثمَّ أهْمَلَهُ إهمالاً تامّا ، ويَرْجِعُ ذلك إلى رؤيته النَّظمية الَّتي تنظرُ في الصِّياغَةِ على أنَّها نتاجٌ محسوسٌ لحركةِ الذِّهنِ ، ومن هُنا يصعبُ تسلُّط ظاهرة (الزِّيادة) عليها ، سواء قُلْنا إن هذه الزِّيادَةَ مفيدةٌ أم غير مفيدة ، لأن كلَّ إضافةٍ صياغيَّةٍ يصحبها تعديلٌ في النّاتجِ الدَّلالي على نحوٍ من الأنحاءِ . فلا يعقلُ عبد القاهر أن تردَ الكلمة خاليةً من أن يرادَ بها معنى - على وجه العموم - والقولُ بالزِّيادة يعني أنَّه لا يرادُ بها معنى ، وكأنَّها لا دلالة لها قط ، فوصفُ الكلمةِ بالزِّيادة نقيضُ وصفِها بالإفادَةِ (٧٥) .

وهو في ذلك يكادُ يتابِعُ الرُّمّاني الَّذي ساوى بين الإيجاز والإطناب بالنَّظر

إلى السِّياق : « والإيجاز والإكثار إنما هما في المعنى واحد ، وذلك ظاهر في جملَةِ العدَدِ وتفصيلِهِ ، كقول القائل : لي عنده خمسة وثلاثة واثنان ، في موضع عشرة . وقد يطولُ الكلام في البيان عن المعاني المختلفة ، وهو مع ذلك في نهاية الإيجاز ، وإذا كانَ الإطنابُ لا منزلة إلا ويحسن أكثر منها ، فالإطناب حينئذ إيجاز . »[٧٦]

بل إنَّ حازمًا يتجاوَزُ الإيجازَ والإطنابَ ليركِّزَ البلاغيَّة في (المساواة) بوصفها ممثلةً للحدِّ الوسطِ وهو حدٌّ أثيرٌ في الثَّقافةِ العربيَّةِ عمومًا ، يقول حازم : « وليس يحمدُ في الكلام أيضًا أن يكونَ من الخفَّةِ بحيثُ يوجَدُ فيه طيش ، ولا من القصر بحيثُ يوجد فيه انبتار ؛ ولكن المحمودَ من ذلك ما له حظٌّ من الرَّصانةِ لا تبلغُ إلى الاستثقال ، وقسط من الكمالِ لا يبلغُ به إلى الإسآم و الإضجار ، فإن الكلامَ المتقطِّعَ الأجزاء ، المنبتر التَّراكيب غير ملذوذٍ ولا مستحلى ، وهو شبه الرَّشفات المتقطِّعة الَّتي لا تروي غليلاً ، والكلام المتناهي في الطّولِ يشبِهُ استقصاءَ الجرع المؤدّي إلى الغصص ، فلا شفاءَ من التَّقطيع المخلِّ ، ولا راحة مع التَّطويل المملِّ ، ولكن خير الأمورِ أوساطُها . »[٧٧]

وإذا كانَ النَّظرُ البلاغيُّ عمومًا قد جَعَلَ (المساواةَ) منطقةً محايدةً بين الإيجازِ والإطنابِ ، فإنَّ هذا النَّظرَ قد تمَّ تعديلُهُ عند دراسة (الإطناب) ، حيث تمَّ ترحيلُهُ إلى منطقة الحيادِ بين المساواة والتَّطويلِ ، فهو يفارِقُ المساواة التي يتساوى فيها اللفظ مع المعنى في حين أنه في الإطناب يزيد اللفظ على المعنى ، ويفارقُ التَّطويلَ ، لأنَّ زيادة الإطناب مفيدةٌ ، وزيادة التَّطويل غير مفيدة .

والمسألة على النَّحوِ الَّذي عرضه البلاغيّون فيها نظرٌ – كما يقال – إذ كيف تتأتّى زيادةُ اللَّفظِ على المعنى ، سواء أ كانت الزِّيادةُ مفيدةً أم غيرَ مفيدة ؟ إن كلَّ زيادةٍ في المستوى السَّطحي للصِّياغَةِ ، يتبعها بالضَّرورةِ زيادةٌ في النّاتجِ الدَّلالي – كما يقول الجرجاني – بل إن كلَّ تعديلٍ في العلاقات التَّركيبيَّةِ يصحبُهُ تعديلٌ في النَّاتجِ الدَّلاليِّ أيضًا ، فإذا جاءَتْ جملة (ضربت) مكتملة ، أنتجت معنى ، و إذا انضمَّ إليها المفعولُ به ، أنتجت معنى آخر « وهكذا يكونُ الأمرُ أبدا ، كلَّما زِدْتَ شيئًا وَجَدْتَ المعنى قد صارَ غيرَ الَّذي كان . » (٧٨)

حقيقة أنَّ الواقعَ الكلاميَّ قد يحتوي على فائضٍ في بعضِ الأحيانِ ، لكن هذا الفائضَ لا يمكنُ تحقُّقُهُ إلا في المستوى الإخباريِّ ، أو الإعلاميِّ ، كالَّذي نلحظُهُ في (البرقيّات) مثلاً ، لكن تحقُّقَ ذلك في الصِّياغة الأدبيَّة أمرٌ في غايةِ الصُّعوبةِ ، إن لم نَقُلْ في غايةِ الإحالَةِ ، لأن كلَّ دالٍّ فيها له مهمَّةٌ محدَّدَةٌ ، بل إن كلَّ حرفٍ لَهُ وظيفتُه في إنتاجِ المعنى جزئيّا أو كلِّيّا .

إن البلاغيّين لم يكتفوا بتقديم التَّحديدِ المعرفيِّ للإطنابِ ، بل أتبعوا هذا التَّحديدَ برصدِ مجموعةِ البنى الإضافيَّةِ الَّتي تدخُلُ دائرته ، وهي بنى يَرْجِعُ بعضها إلى الاستعمال الحقيقي ، وبعضها إلى الاستعمال المجازيِّ ، فما يَرْجِعُ إلى الاستعمال الحقيقي ، مثل قولنا : (رَأَيْتُهُ بعيني) و (قبضته بيدي) و(وطئتُهُ بقَدَمي) ، إلى غيرِ ذلك من التَّراكيبِ الَّتي يستدعي فيها الدّالُّ الأوّلُ الدّالَّ الثّاني ضرورةً في المستوى العميقِ ، لكن الصِّياغَةَ لا تكتفي بهذا المرجعِ العميقِ بل تستدعي الدّالَّ إلى المستوى السَّطحي .

أما ما يرجِعُ إلى المستوى المجازيِّ ففي مثلِ قوله تعالى : ﴿فإنها لا تعمى

الأبصارُ ولكن تعمي القلوبُ الَّتي في الصُّدورِ﴾ (الحجّ ٤٦) .

ويرى ابن الأثير أن ذكرَ (الصُّدور) يقدِّم إضافةً دلاليةً تضيعُ إذا غابَ الدّالُّ « لأنَّه قد تعورف وعلم أنَّ العمى - على الحقيقة - مكانه البصر ، وهو أن تصابَ الحدقةُ بما يطمسُ نورَها ، واستعماله في القلب تشبيهٌ ومثل ، فلما أريد إثباتُ ما هُوَ خلافُ المتعارفِ من نسبة العمى إلى القلوبِ حقيقة ، ونَفْيه عن الإبصارِ ، احتاجَ هذا الأمرُ إلى زيادةِ تصويرٍ وتعريفٍ ، ليتقرَّرَ أن مكانَ العمى إنَّما هو القلوب ، لا الأبصارُ . »[٧٩]

لكن البلاغيين لم يكتفوا بهذه القسمة بين الحقيقة والمجاز لأنَّها غالبًا ترتبطُ بالدَّوالِّ الإفراديَّة ، وإنما وجَّهوا رعايةً خاصَّةً إلى المركَّباتِ الإضافيةِ ، وقاموا برصدِها كما فعلوا في (إيجاز الحذفِ) . ولن نحاولَ هنا تتبُّع كلِّ هذه الأبنية الإطنابيَّةِ لأننا سوف نعرض لمعظمها عند تناولنا لمباحث (علم البديع) ، وإنَّما سوف نقتصرُ على بنيتين تكادان تستَوْعِبان جلَّ ظواهرِ الإطنابِ .

البنية الأولى : الإيضاح بعد الإبهام

والنَّظر التَّحليلي إلى هذا المصطلح يدرك أن بنية الإطناب هي المستهدف الأساسي من الكلام ، ومن هنا تصدر الدّالُّ المعبِّرُ عنها صيغة المصطلح (الإيضاح) ، بالرَّغم من أن النَّسقَ التَّنفيذيَّ يقدم (الإبهام) و يؤخر (الإيضاح) .

ويلاحظ أن إنتاجيَّة هذه البنية تعتمدُ على استحضار المتلَقّي إلى رحاب الصِّياغَةِ و إنشاء علاقَةٍ جدليَّةٍ بينهما ، إذ إن هذه الإنتاجيَّة تأتي على مرحلتين ، المرحلة الأولى هي (الإبهام) ، والمرحلة الثّانية هي (الإيضاح) ، وكلاهُما يتعلَّق بعمليَّة الإدراكِ المصاحبة لعمليَّة التلَقّي الَّتي تستقْبِلُ المرحلة

الأولى ، فيتولَّد عنها فاعليَّة نفسيَّة هي (التَّشوق) إلى إدراكِ (المبهم) في صورة (واضحة) ، فإذا ارتوى هذا التَّشوق ، تمكَّنَ المعنى ، و اكتملت لذَّة المعرفة (٨٠) .

ويمكن رصدُ هذه العلاقة الجدليَّة تجريديًا على النَّحوِ التّالي :

الصِّياغَة : إبهام .

المَتلقّي : تشوُّق .

الصِّياغة : إيضاح .

المتلَقّي : إدراك كلّ + لذَّة معرفية .

وهذا الشَّكلُ التَّجريدي لا يستحضرُ المتلَقّي إلى رحابِ الصِّياغَةِ فحسبُ ، بل يَجْعَلُهُ طرفًا داخليًا يشاركُ في توجيهِ حركة الصِّياغَةِ ، وفي إنتاج المعنى .

وعلى هذا النَّحو يأتي قوله تعالى : ﴿وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابرَ هؤلاء مقطوعٌ مصبحين﴾ (الحجر ٦٦) .

الصِّياغَة : « وقضيْنا إليه ذَلكَ الأمرَ » .

المَتلَقّي لوط عليه السلام : تشوُّق لمعرفَةِ حقيقة الأمر المبهمِ .

الصِّياغة : « أن دابرَ هؤلاء مقطوعٌ مصبحين » .

المتلَقّي : إدراك كامل + لذَّة المعرفة باستئصالِ قومِهِ صباحًا .

ويدخل البلاغيّون في بنية (الإيضاح بعد الإبهام) بنية نحويَّة هي (باب نعم وبئس) ، على أساسِ أنَّها تقدِّم إبهامًا أوَّليًا في (نعم الرجل) ، ثم تَتمُّ إزالة هذا الإبهام بحضورِ المخصوص بالمدح (محمد) ، باعتبار (محمد) مبتدأ

حُذِفَ خبرُه ، أو خبرٌ لمبتدأ ، أي البنية تتحوّل داخليّا على نحوِ ما لاحظناه في الآية الكريمة :

الصِّياغَة : نعم الرجل .

المتلَقّي : تشوق لمعرفة هذا الرَّجل تحديدًا .

الصِّياغة : محمد .

المتلَقّي : اكتمال الإدراك + لذَّة المعرفة .

والحقُّ أنَّ القولَ بالإطناب في هذه البنية فيه شيءٌ من التَّعسُّفِ ، لأنَّ القولَ بالإطنابِ يعتمدُ على تقديرٍ عميقٍ ، وهو أن أصلَ الكلام : (نعم محمد) ، وهو تركيبٌ غير صحيح في العربيَّة . هذا من ناحيةٍ ، أمّا النّاحية الأخرى فإنَّ التَّقديرَ العميقَ يجوِّز أن يكونَ (محمد) مبتدأ وجملة (نعم الرجل) خبر ، فيكون التَّركيبُ وحدة لغويَّة متكاملة لا مجال فيها للقولِ بالإطناب ، إنَّما كلُّ ما حَدَثَ في بنيةِ السَّطح هو تقدُّم الخبرِ على المبتدأ .

بل يُلاحظُ أننا لو اعتمدنا كلامَ البلاغيّين في دخولِ البنيةِ دائرة الإطنابِ على أساسِ أن (محمد) خبرٌ لمبتدأ ، أو مبتدأ حُذف خبرُه ، فإن ذلك يُحْدِثُ نوعًا من التَّداخُلِ بين (الإيجاز بالحذف) و (الإطناب) .

البنية الثَّانية : ذكر الخاصِّ بعد العامِّ

و واضح هنا - كما في البنية السّابقة - تركيز المصطلحِ على المستهدفِ الأساسيِّ وهو (الخاصُّ) ؛ ومن ثمَّ تقدَّم صياغيّا بالرَّغمِ من تأخيره في تشكيلِ البنيةِ .

ويشترطُ البلاغيّون حضورَ (حرفِ العطف) في الرَّبط بين العامِّ والخاصِّ ، لأن الرَّبط بالوصفِ يوجِّه العنايةَ الإنتاجيَّة للعامِّ ، ويكونُ الخاصُّ عمليَّةَ تحديدٍ لمواصفاتِهِ ، والرَّبط بالبدليَّة يلغي العامَّ ، لأن المبدلَ يقولُ بإلغاء المبدلِ منه كما سبقَ أن أوضحنا عند تناولنا لمبحثِ الفصلِ والوصل . أمّا الرَّبط بالعطفِ فإنَّه يحقِّق أمرين في المستوى العميق :

الأوَّل : إعطاء الخاصِّ أهميَّةً وتميُّزًا لتردُّدِهِ مرَّتين ، مرَّةً داخل العامِّ ، ومرَّةً منفردًا .

الثّاني : أنَّ العطف (يقتضي المغايرة) ، فكأن الخاصَّ قد خرج من دائرة العامِّ ، وأصبح جنسًا مستقلاًّ بذاتِهِ لتميُّزِهِ عن هذا العامِّ .

وعلى هذا جاءَ قولُهُ تعالى : ﴿حافِظوا على الصَّلَوات والصَّلاة الوسطى﴾ (البقرة ٢٣٨) فالمستوى السَّطحي يقدِّمُ المعنى الأوَّل الذي يدخل (الصلاة) في جنس (الصَّلَوات) ، أما المستوى العميق فإنه يغاير بينهما بفاعليَّة الناتج من حرف العطف ، ثم يعودُ المستوى السَّطحي لتأكيدِ المغايرة بإضافة الصِّفة (الوسطى) للخاصِّ ، وبين دخولِ الخاص في دائرة العامِّ وخروجِهِ منها ، يتمُّ إنتاج الدَّلالةِ الَّتي تعتمدُ التَّكريرَ فتؤكِّدُ وتقرِّر المعنى تارةً ، والَّتي تعتمدُ المغايرةَ فتؤسِّسُ تارة أخرى .

ويحدِّد البلاغيّون مجموعة البنى الَّتي تنتج الإطنابَ - بالإضافة إلى البنيتين السّابقتين - وهي :

التَّوشيع

التكرير

الإيغال

التذييل

التّكميل

التّميم

الاعتراض

وهي بنى بديعيَّةٌ في مفهوم البلاغيّين بالرَّغم من طرحِهم لها في علم المعاني ، وسوفَ نعرِضُ لها تفصيلاً لكشف تحوُّلاتها السَّطحيَّةِ والعميقةِ في دراستنا لعلمِ البديع ، وإن كانَ هذا الطَّرحُ البلاغي قد أكَّد وعي البلاغيّين بأن البنى البديعيةَ تتَّصلُ اتِّصالاً عميقًا بإنتاج المعنى ليطابقَ مقتضى الحال .

الفصل الثامن
علم البديع

(١)

لا يعنينا كثيرًا تتبع هذا المبحث تاريخيًا إلا بالقدرِ الَّذي يلْقي الضَّوءَ على وظيفتِهِ داخل النَّصِّ الأدبيِّ ، والبديع بوصفِهِ إجراءات تطبيقيَّةً قد توفر في الخطابِ الأدبيِّ على نحوٍ مكثَّفٍ أحيانًا ، ومخفَّفٍ أحيانًا أخرى ، لكن المؤكَّدَ أن التَّعامُلَ معه كان فطريًا دون وعي بأبعادِهِ الوظيفيَّة .

والمتتبِّع للمصطلح داخل المعجم ، وفي مجال التّعاملِ الفنِّي سوف يلحظُ ارتباطَهُ بالجدة عمومًا ، فمادة (بدع) تأتي من بدع الشَّيء بدعًا ، وابتدعَهُ : أنشأه وبدأه واخترعه ، أي أن المادةَ اللُّغويَّةَ تنتمي إلى إنشاء الشَّيء بدايةً .

ويمتدُّ معنى (البدعة) للاتِّصالِ بمعنى (الحداثة) والأوْلويَّةِ ، قال الأحوص :

فَخَرَتْ فَانْتَمَتْ فَقُلْتُ انظُريني   ليسَ جهلٌ أتَيْتُهُ بِبَديعِ

وكلُّ بديع : مُحْدِثٌ عجيب لأعلى مثالٍ سابق ، وقد يكونُ ذلك في الخطاب الإبداعي ، تقول : أبدع الشاعر ، جاء بالبديعِ ، ورجل بدع وامرأة بدعةٌ إذا كانا غاية في كلِّ شيءٍ .

كما يتصلُ البديعُ بمعنى انقطاعِ العادة ، أو الخروجِ من المألوفِ إلى غيرِ المألوفِ ، قال الأفوه :

ولِكلِّ ساعٍ سُنَّةٌ ممَّن مَشى تَنمي بهِ في سَعْيهِ أوْ تُبْدعُ (١)

إن أيَّ متابعةٍ تاريخيَّةٍ للأشكالِ البديعيَّةِ لا تعني رصدَ تحوُّلاتِها الزَّمنيَّة الَّتي ترتبُ به أحداث اللُّغة ، وإنَّما تعني الإلحاحَ على ظواهر معيَّنةٍ ، وهي ظواهرُ تولَّد عنها نوعٌ من التَّراكُمِ الكمِّي لمجموعة من الظَّواهر الَّتي قد تميلُ بالخطابِ الأدبي إلى جانب القبولِ ، أو إلى جانبِ الرَّفض .

ويَبْدو أن بعضَ اللُّغويّين كانَتْ تلفتهم - أحيانًا - بعض القوالبِ التَّعبيريَّة الَّتي تأخذُ طابعًا مُحْدثًا ، حيث تحضرُ الأدوات البديعيَّةُ على نحو مكثَّف ، لكنهم كانوا يَرْبطون ذلكَ كلَّه بالواقع الزَّمني ، فكثيرٌ من الرُّواة والنُّقّاد يذهبُ في أهل عصرهِ مذهبًا لازمًا ، إذ يقدِّم من قبلَهم عليهم . وليس ذلك إلا لحاجةِ الرّواة إلى الشّاهدِ الشِّعريِّ الَّذي يستندون إليه في إقامة قاعدةٍ أو التَّعديلِ فيها ، ومن هنا قلَّتْ الثِّقَة في ظواهر التَّعبيرِ الَّتي جاءَ بها المولَّدون .

والحرصُ الشَّديدُ على لغة الاحتجاج ، جعل بعض الرُّواة يقفون موقفًا متشدِّدًا من بعض التّراكيب الشِّعرية المُحْدثَة ، فعندما ينشدُ إسحقُ الموصلي الأصمعيَّ قول الشّاعر :

هَلْ إلى نَظْرَةٍ إليْكَ سبيـلُ فَيُرَوّى الصَّدى ويُشْفى الغليلُ
إنَّ ما قَلَّ مِنكَ يكثُرُ عِنْدي وكثيرٌ ممن يُحبّ القليـــــل

يقول الأصمعيُّ : لمن تنشدني ؟ فيقولُ إسحق : لبعض الأعرابِ ، فيقولُ : هذا واللهِ هُوَ الدّيباج الخُسْرواني ، فلمّا قالَ له : إنهما لليلتهما ، قال : لا جرمَ - واللهِ - إن آثار الصَّنعةِ والتَّكلُّفِ بيّن عليهما (٢) .

فالأصمعي يتردَّدُ بين رأيين ، وربما كانَ مَرْجِعُ هذا التَّردُّدِ هُوَ الأداءُ

الشِّعريُّ الَّذي يتَّخذُ البنيةَ البديعية أساسًا لإنتاجِ دلالتِهِ ، ومن ثمَّ اعتبَرَه لونًا مِنَ (الدّيباج الخسرواني) ، حيث تتوالى البنى البديعيَّة في المفارقَةِ بين (الرّيّ والصَّدى) و (الشِّفاء والغليل) ، ثمَّ تسيطرُ المفارقةُ التَّقابليَّة على البيتِ الثّاني كلِّهِ بين (القلَّة والكثْرة) ، فهذه الكثافةُ التَّقابليَّة ربما كانَتْ مبِّررَ ارتدادِ الأصمعي ، لأنَّه لَمحَ لونًا من الأداءِ المحدَثِ الَّذي لم تستوعِبْهُ الأذواقَ ، ومنها ذوق الأصمعي .

إن الملاحَظَ أن معظمَ النَّماذجِ الَّتي تحفَّظَ عندَها الرُّواة كانَتْ ذات طبيعةٍ تحسينيَّةٍ واضحةٍ ، فابن الأعرابي يسمعُ قول الشّاعر :

وعاذلٌ عَذَلْتُه في عَذْلِهِ فظنَّ أني جاهلٌ من جَهْلِهِ

فيلفِتُهُ هذا الأداءُ ويأمر صبيانَهُ بتدوينِ البيتِ ظنّا أنَّهُ لبعضِ الأعرابِ ، فلمّا عَلِمَ أنَّه لأبي تمّام قال : خرّق خرّق [٣] .

فهذه الصَّنعةُ البديعيَّةُ مثَّلَتْ نَوْعًا من الحداثَةِ التَّعبيريَّةِ الَّتي وظَّفها المبدِعون في إنتاجِ خطابٍ أدبي فيه كثيرٌ من الملائمَةِ بين ذواتهم و بين ما يقولون من شعرٍ ، من ناحيةٍ ، ثمَّ الملاءمة بين هذا الشِّعرِ وطبيعةِ الحياةِ الجديدةِ الَّتي كانت المفارقة الاجتماعيَّةُ والثَّقافيَّةُ أهمَّ ملامحها من ناحيةٍ أخرى .

ويلاحظُ ابنُ رشيقٍ هذه الحداثةَ التَّعبيريَّةَ ، فيرى أنه لم يَكُنْ في الأشعارِ المُحدَثة قبل مسلم إلا النَّبذ اليسيرُ ، فهو في منزلَةِ زهير بالنِّسبة للمولَّدين من حيثُ إيطائِهِ في الصَّنعة وإجادتها ، أما تفتيق البديع والتَّفنن فيه ، فأولويته كانت عند بشار وابن هرمة ، ثم تبعهما عمرو بن كلثوم والعتابي ومنصور النّمري ومسلم بن الوليد وأبو نواس ، وتبع هؤلاء حبيب الطّائي والبحتري

وعبد الله بن المعتز ، فانتهى علم البديع والصّنعة إليه وختم بِهِ [٤] .

ويعللُ القاضي الجرجاني لشيوع هذه الظّاهرة التّعبيريّة ، بأنَّ البديعَ كانَ يقعُ في شعرِ القدامى « في البيت على غيرِ عمدٍ وقصدٍ ، فلما أفضى الشّعر إلى المحدثين ، ورأوا فيه مواقعَ تلكَ الأبياتِ من الغرابَةِ والحسنِ ، وتميُّزها عن أخواتِها في الرَّشاقَة واللُّطف ، تكلَّفوا الاحتذاء عليها ، فسمّوه البديعَ ، فمن محسنٍ ومسيءٍ ، ومحمودٍ ومذمومٍ ، ومقتصدٍ ومفرطٍ . » [٥]

فالبديعُ أصبحَ أداةً تعبيريَّة يعتمدُ المفارقَةَ الحسيَّةَ والمعنويَّةَ لُغَةً بذاتها ، كما يَجْعَلُ من الإيقاعِ التَّكراري خاصيَّةً بذاتِها ، وكلُّ ذلك يمثِّلُ عمليَّةَ تنظيمٍ للأدوات التَّعبيريَّة الَّتي كانَ الإلحاحُ عَلَيْها وسيلةً لقبولِها أوّلاً ، ثمَّ الإعجابِ بها ثانيًا ، حتّى أصبحَ مألوفًا أنْ نَجِدَ ناقدًا كالقاضي الجُرجاني يُظْهِرُ إعجابَهُ الصَّريحَ بمثلِ هذه الظَّواهر البديعيَّة عند أبي تمّام ، ويعتبرُها من العلامات البارزة في شعره من حيث الحسن والإبداع . « وقد تغزَّل أبو تمام فقال :

دعني وشُرْبَ الهَوى يا شاربَ الكاسِ	فإنَّني لِلَّذي حُسِّيتُه حاسي
لا يوحِشَنَّك ما استَعْجَمْتَ مِنْ سقَمي	فإنَّ مُنْزِلَهُ من أحسنِ النّاسِ
مِنْ قَطْعِ ألفاظِهِ تَوْصيلُ مُهْلِكَتي	وَ وَصْلُ ألحاظِهِ تقطيع أنفاسي
متى أعيشُ بتأميلِ الرجاء إذا	ما كانَ قَطْعُ رجائي في يدي ياسي

فلم يَخْلُ بيت منها من معنى بديعٍ ، وصنعة لطيفة ، طابقَ وجانسَ ، واستعارَ فأحسن ، وهي معدودة في المختارِ من غزلِهِ ، وحق لها ، فقد جَمَعَتْ على قصرِها فنونًا من الحسنِ ، وأصنافًا من البديعِ ، ثم فيها من الإحكام والمتانة والقوة ما تراه . » [٦]

(٢)

إن النَّظر في البحث البديعيِّ - في مُجْمَلِهِ - يؤكِّد أنَّ رجالَ البلاغَةِ قَدْ أهمَّهم تحسُّسُ بناءِ الجملة بوصفه الوحدة الصُّغرى للخطابِ اللُّغويِّ ، واعتمدوا في ذلك على توصيف عناصر هذه الجملة توصيفًا يبدأ من الحرفِ المعزولِ عن الدَّلالةِ ، وصولا إلى التركيب بكل مكوناته الإفرادية ، وبكل علاقاته النَّحْوية .

واللافت أن المتابعة البلاغية لم يكد يفلت منها وسيلة تعبيرية إلا وكشفت عنها ، وحددت خواصها البنائية واستخلصت من هذه الخواص (المصطلح) الَّذي يناسبها ويعبر عنها . وقد تنبهت هذه المتابعة للمستوى الشَّكلي المحسوس بوصفه انعكاسًا للمستوى الباطني ، أو الذِّهني ، أو لنقُل إنَّ المتابعةَ تحرَّكَتْ داخل دائرتين : الدّائرة الأولى : المعنى الذِّهنيّ .

الدّائرة الثّانية : المستوى الصِّياغي .

والدّائرة الأولى خَفِيَّةٌ لا يمكِنُ الوصول إليها إلا بالتَّعامل التَّحليلي مع الدّائرة الثّانية . حقيقةً إن الفصلَ بين الدّائرتين عمليَّة غير مقبولَةٍ ، بل عمليَّة غير منطقيَّةٍ ، لكن هذا الفصلَ أمرٌ تحتِّمُهُ طبيعةُ التَّحرُّك التَّحليلي ، لأنَّ هذا التَّحرُّك يبدأ من منطقةِ السَّطحِ الصِّياغي وكشفِ علاقتِها التَّكوينيَّةِ ، وتحديدِ نظامِها الشَّكلي ، ثمَّ مِنْ هذا يُمْكِنُ الوصولُ إلى الدّائرة الأولى لكشفِ أبعادِها عند المبدِع ، و تقديمها للمتلَقّي في إطارٍ يتوافَقُ مع المقاصد الواعية لهذا المبدِع ، وبرَغْم هذه الحركةِ المزدوجة لا يمكِنُ الادعاءُ ببلوغِ أعماق المعنى في كلِّ دراسةٍ ، لأنَّ مثلَ هذا الادعاء فيه مصادرة على اجتهادات إضافية

يمكِنُ أن تطرحَ بتحليلِها معاني أخرى ، أو دَلالات إضافيَّة ، لأن خصوصية الخطاب الأدبي في قابليته للاحتمالات المتعددة .

والنظرة المدققة للبحث البديعي تدرك أنَّ البلاغيّين قد وَصَلوا - عن طريق التَّحرُّكِ بين هاتين الدّائرتين - إلى كثيرٍ مِنَ الكشوفِ النظرية الَّتي نقلوها من تجريدها النَّظريِّ إلى إجراءات تطبيقيَّة على كثيرٍ من النَّماذج الأدبيَّةِ الَّتي كانَتْ بين أيديهم ، حيثُ لاحظوا العمقَ البنائيّ لمجموعَةِ هذه النَّماذج من اعتمادِها على ثنائيَّات تقابليَّة ، لكنَّها تسيرُ مسارَ التَّحوُّلات الدَّلاليَّة الَّتي تبدأ فاعليَّتها من منطقةٍ دلاليَّة معيَّنَةٍ إلى منطقةٍ أخرى تتَّصِلُ بالأولى نوعَ اتِّصالٍ ، وقد تَنْفصِلُ عنها في البناءِ الشَّكليِّ ، لكنَّها تظلُّ محافظة على انتمائِها لها ، أو على طبيعتِها التَّحوُّليَّة لها ، أي أن التَّطابُقَ والتَّقابُلَ يصبحُ نوعًا مِنَ التَّنافي الدَّلالي الَّذي يكون أشكالاً بنائيَّة مختلفة ، فيكون تتميمًا ، أو تكميلاً ، أو يكونُ تذييلاً وتحقيقًا ، أو يكونُ إجمالاً وتفصيلاً ، على معنى أن التَّحوُّل التَّقابُلي أو التَّكامُلي يأخذُ طبيعةً عميقةً يتبعها تقسيمات على مستوى السَّطحِ .

و ليس التَّقابلُ أو التَّكاملُ وحدَهما أساسَ هذه التَّحوُّلات في البناءِ البديعي ، بل إن أنماطَ الأداءِ تتكاثرُ بمستويات مختلفةٍ صوتيَّةٍ وغير صوتيَّةٍ لتؤكِّدَ عمليَّةَ التَّحوُّلِ المصاحبةِ لكلِّ نمطٍ .

وقد اهتم البلاغيّون اهتمامًا خاصًّا بمجموع التَّنويعات اللُّغويةِ الَّتي تتأتّى على مستوى السَّطح ، منتجَةً دلالةً من نوعٍ خاص ، وقد تركَّزَ هذا الاهتمام على رَصْدِ أوجه التَّوافق والتَّخالُفِ في الحروفِ والكلِمات والجملِ ، وهو تركيزٌ تركيبيٌّ يصعدُ من المفرد إلى المركَّبِ ومن البسيطِ إلى المعقَّدِ ، وقد امتدَّ

الاهتمامُ البلاغيُّ إلى مجموعةٍ من المؤثِّرات الجديرةِ بالاعتبارِ ، الَّتي تتَّصِلُ بالمبدعِ أحيانًا ، وبالمتلقّي أحيانًا ، وتنحصِرُ في النَّصِّ ذاته أحيانا ثالثة ، وهذه المؤثِّرات لا تتحرَّكُ في إطارٍ واحدٍ ، بل إنَّها تتبدَّل وتتغيَّرُ ، وتتصادمُ لتَخْرُجَ عن إطارِ المحفوظِ اللُّغوي لتشكِّل في النِّهايةِ تنوُّعًا فرديًا أو جماعيًا أسماه البلاغيون (البديع) .

ويلاحظُ أن تحرُّكَ البلاغيّين في هاتين الدّائرتين لم يَكُنْ لازمًا ، أو بمعنى آخر لم يَكُنْ متوازيًا ، إذ إنَّ هذه الحركَةَ كانَتْ أحيانًا تتردَّدُ بينهما ، على معنى أنَّ بعضَ البلاغيّين كانَ يعتمدُ المستوى السَّطحيَّ ، والبعضُ الآخر كانَ يعتمدُ المستوى العميقَ ، حتّى إن السَّكّاكي - وهو من اتُّهِمَ بقذفِ البديعِ خارج دائرة البلاغيَّةِ - في مفتاحِ العلومِ قد أكَّد الرَّبط بين المستويين أو بين الدّائرتين عندما قال : « وأصل الحُسْنِ في جميع ذلك أن تكونَ الألفاظُ توابعَ للمعاني ، لا أن تكونَ المعاني لها توابع ، أعني ألا تكونَ متكلَّفَةً . »[٧] فهو يميلُ إلى تغليبِ الدّائرةِ الذِّهنيَّةِ على الدّائرة السَّطحيَّةِ على عكسِ ما هو شائعٌ عنه ، فلا معنى للتَّوقُّفِ بالرَّصْدِ والتحليل عند المستوى السَّطحي فحسب دون ربْطِهِ بالمستوى العميق ، ومن هنا لم يمانع السَّكّاكي في ضمِّ بعضِ مباحث البديعِ إلى المعاني والبيانِ ، وهو ما يؤكِّد دخولَ البديع عمومًا دائرةَ البلاغَيَّة .

والحقُّ أنَّ التَّأمُّلَ في التَّعريفِ النِّهائي لعِلْمِ البديعِ الَّذي استخلصه القزويني من كلام السكاكي ، يؤكد وحدة البحث البلاغي في علومه الثلاثة : المعاني والبيان والبديع ، إذ هُوَ - أي علم البديع - « علم تُعْرَفُ بِهِ وجوهُ تحسينِ الكلام بعد رعايةِ تطبيقهِ على مقتضى الحال ، و وضوح الدَّلالةِ . »[٨]

فالمفهومُ من هذا التَّحديدِ المعرفيِّ أن البديعَ جزءٌ من كلٍّ ، أو نتيجةً لمقدِّمتين سابقتين عليه ، إذ إن (رعاية المطابقة) تستدعي ما يجب اعتباره من (علم المعاني) ، و (وضوح الدِّلالة) يستدعي ما يَجِبُ اعتبارُهُ من (علم البيان) .

على هذا الأساسِ يتابِعُ البلاغيّون الأبنية التَّعبيريَّة المختلفة لِيَرْصُدوا نظامَها الدّاخلي ، وما بينها من توافقٍ أو تخالُفٍ ، ويَضَعوا لها المسمّيات المتوافقة معها ، ويمكن أن نتبيَّن في هذه المتابعة العناية بالتَّنويعات الشَّكليَّة الَّتي تؤثِّر في إنتاج المعنى باعتبار أنَّ اللُّغَةَ تستعينُ بتنظيمات غير محدودةٍ ، وتسلُكُ من أجلِ ذلك طرقًا متعدِّدَةً يمكِنُ - من وجْهَةِ نظرِ البلاغيّين - إخضاعها لقوانين عامَّةٍ وثابتةٍ ، وربما كانَ مراقبةُ تشكيل الجملة وتقصي عناصرها هو الَّذي قادهم إلى مجموعة التفريعات ، واستخلاص ما يحكُمُها من نظامٍ ، حتّى أصبحَ لكلِّ تعبيرٍ تسميةٌ محدَّدَة تكادُ تستوعِبُ الملفوظَ اللُّغويَّ جملةً .

ومع التَّدقيق والتَّأمل يتبيَّنُ أنَّ مجموعَةَ الأشكالِ البديعيَّةِ ترتَبطُ بعلاقةٍ عميقةٍ تكادُ تسيطرُ عليها وتوجِّه عمليَّة إنتاجها للمعنى ، وهذه العلاقة تَتَمثَّلُ في البُعدِ (التَّكراريِّ) الَّذي تجلّى على مستوى السَّطحِ الصِّياغي ، وعلى مستوى العمق الدَّلالي ، أي أنَّ التَّكرارَ هو ممثِّلُ البنيةِ العميقَةِ ، ولا يمكِنُ التَّحقُّقُ من هذا الفرض إلا بتتبُّع البنى البديعيَّة في مستواها السَّطحي ، ومستواها العميق ، وهنا يتبين للدّارس أن البديعيّين - بوعي أو بدون وعي - أحكموا الربط بين مجموع البنى البديعيَّة بعلاقة عميقة لا يمكن إهمالها ، وإلا استحالَتْ هذه البنى إلى كمٍّ متنافرٍ من الصِّيَغِ اللُّغويَّة التي يربط بينها الاعتباطية .

إذن (التكرار) **هو المدخل الصحيح** - من وجهةِ نظرِنا - للتَّعامل مع (علم البديع) **على وجه العموم** ، دونَ أن ينفي ذلك إمكانيَّة البنى البديعيَّة في تقديم إضافات **دلالية إلى هذا** التَّكرار ، وهي إضافات لا تلغي هذا التَّكرارَ ، أو توقف فاعليَّته الإنتاجيَّة ، ودون أن ينفي ذلك خروج بعض البنى عن دائرة التَّكرار ، لكنه خروج محدود لا يكسر الفرضيَّة الَّتي ارتضيناها .

وفي هذا المحور من الدراسة نحاول رصد البنى البديعية الرئيسية ، وتحديد النِّظامِ الَّذي يحكم حركتها الداخلية ، دون محاولة فرض هذا النِّظامِ من الخارجِ ، أو بفكرٍ مسبقٍ ، وإنما نتركُ للبنى إفرازَ نظامها في السَّطح أو العمقِ ، وكشف فاعليَّتها في إنتاجِ المعنى ، والنَّظر التَّجريدي في الإمكانات التَّكراريَّة يقودُنا إلى عدَّةِ أشكالٍ تضمُّ دالَّين على الأقلِّ ، وهو أقلُّ ما يمكن أن يشكل بنية تكرارية صياغية .

والاحتمالات الافتراضيَّة للعلاقَةِ بينَ الدّالَّين تأتي على النَّحو التّالي :

١ - تخالُفٌ بين الدّالَّين في المستوى السَّطحيِّ والمستوى العميقِ .

٢ - توافقٌ بين الدّالَّينِ في المستوى السَّطحيِّ والمستوى العميقِ .

٣ - توافقٌ بين الدّالَّين في المستوى السَّطحيِّ وتخالف في المستوى العميق .

٤ - تخالف بين الدالَّينِ في المستوى السَّطحيِّ وتوافق في المستوى العميق .

مع ملاحظة مساحةِ هذا التَّوافقِ أو التَّخالُفِ ، وأثر ذلك في تحديدِ العلاقة التَّكراريَّة بين الدالَّين ، حيثُ تبدأ فاعليَّة كلٍّ منهما من الحرف المفردِ وصولاً

إلى الدّالِّ ، ثمَّ من الدّالِّ إلى الدَّوالِّ ، مع ملاحظةِ أن هذا التَّوافقَ أو التَّخالُف قد يأخذُ شكلاً صوريًا مفرغًا من الدَّلالة ، خالصًا للإيقاعيَّةِ .

(٣)

لقد كانَ الإيقاعُ – ولا يزال – خصيصة الشِّعريَّةِ الأولى . ولا شكَّ أنَّ هذا الإيقاعَ يعتمدُ بالدرجة الأولى على الظَّواهرِ الصَّوتيَّة ، وهي ظواهرُ يمكِنُ أن يكونَ لها حضورٌ واضحٌ في الخطاب على نحو من الأنحاء ، وهو ما يدفعُنا إلى القولِ بأن الفرقَ الإيقاعيَّ بين الشِّعريَّة والنَّثريَّة ، هو فرقٌ في الدرجة ، حيث يجمع بين الخطابِ الشِّعريِّ والنَّثريِّ كثيرٌ من ظواهر التغيُّر والثبات ، والتخالف والتوافق ، وكثير من ظواهر التَّساوي والتَّوازي . ومن الممكن توظيفُ هذه الظَّواهر في إنتاج نوعٍ من الإيقاعيَّةِ التَّكراريَّة الَّتي اهتمّ لها وبها البلاغيون ، وبذلوا جهدًا وفيرًا في اكتشافِ قوانينها ، وتحديدِ نظامِها ، سواء أكانَ ذلك في منطقة السَّطحِ الصِّياغيِّ ، أم في منطقَةِ العمقِ الدَّلاليِّ ، وربَّما كانَ هذا الجهدُ الوفيرُ هو أساسَ (التَّكراريَّة) الَّتي تكادُ تسيطرُ على مجموع البنى البديعيَّة . وإذا كانَ الاحتمالُ الأوَّلُ الَّذي عرضناهُ للعلاقة بين الدّالَّين هُوَ التَّخالُف ، فإن البلاغيّين قد لاحظوا أنه يمكِنُ أن يَصِلَ إلى مرحلةِ الضِّدِّيَّة ، وعندها يمكِنُ أن ينتجَ بنيةً بديعيَّةً هي بنية (التَّطابق) أو (التَّقابل) .

وهذه البنيةُ من أكثر البنى انتشارًا في الخطابِ اللُّغويِّ عمومًا ، والأدبيِّ خصوصًا ، وبرغْمِ اعتمادِها على التَّخالُفِ ، إلا أنَّ البلاغيّين قد دَرَسوها داخل منطقة (التَّناسُب) ، وإن حاول التَّنوخي إخراجَها من هذه المنطقةِ ،

حيث يقولُ عند الحديثِ عن التَّناسُب في الألفاظِ والمعاني : « وأكثرُ ما يُحتاجُ إليه في **الألفاظ** ، **لأن** المعاني الَّتي تُطلَبُ لا يلزمُ فيها ترتيب ولا مناسبة ، فإن المتكلِّم قد يفتقرُ إلى ذكْرِ الأشياء المتناقضةِ والمتضادَّةِ والمتنافِرَةِ ، وحيث لا يفتقرُ إلى شيءٍ من ذلك ، فهُوَ التّناسُبُ ، فكأنَّهُ مضطرٌ إلى ما يأتي به إذا كان مُرادًا . » (٩)

واللافِتُ أنَّه عاد بعد ذلك وعدّ (المقابلة) من ألوان التَّناسُب ، وربما كانَ سبب ذلك : اعتقاده بأنه تناسب في اللَّفظِ دون المعنى .

المهمُّ الَّذي يشغلُنا هنا مرجعُ هذا التَّناسُب وصلته بالمستوى العميق ، حيثُ يمكِنُ - على أساسهِ - إضافةُ هذه البنيةِ البديعيَّةِ إلى دائرةِ (التَّكرارِ) في كيفيَّة إنتاجها للمعنى ، لأن رأينا - الَّذي يوافِقُ ما قال به البلاغيّون - أنَّ التَّناقُض يمثِّلُ تناسبًا على نحوٍ من الأنحاءِ ، ولهذا أسماه العلوي (التكافؤ) (١٠) .

وجمهور البلاغيّين على أن التَّحديد المعرفيَّ (للطِّباق) هُوَ (الجمع بين المتضادَّين) والمقصودُ بالتَّضاد مجرَّد (التَّقابُلِ) في الجملة .

ويصل السّكّاكي بعلاقة التَّناسُبِ بين المتقابلين إلى درجة (التَّضايف) ، فالسَّواد والبياض ، والسُّكون والحركة ، والقيام والقعود ، والإيمان والكفرُ ، كلُّها يُنْزلُها الذهن منزلة المتضايفين ، لأن الذِّهن يستحضرُ الضِّدَّ على الفورِ قبل مجيء الطَّرف الآخر (١١) .

وهو ما يمكن تصوره تجريديّا على النَّحو التّالي :

الخط الأفقي : أبيض ← أسود

↓ ↓

الخط الرّأسي : أسود أبيض

فهناك خطّان : الخطُّ الملفوظُ ، هو الخطُّ الأفقي ، والخطُّ التّقديريُّ هو الرّأسي ، إذ إن البياضَ يستدعي السَّواد رأسيّا ، قبل مجيئِه في الخطِّ الأفقي ، والسَّواد عندما يحضر في الخط الأفقي يستدعي البياض رأسيّا دون اعتبارٍ للخطِّ الأفقي ، وهو ما يعني أننا في مواجهة بناء تكراري من الطراز الأول ، حيث يتردد البياض مرَّتين ، والسَّواد مرّتين ، وإن خلص التَّردد التّكراري لبنية العمق ، في حين احتفظ السَّطحُ لنَفْسِهِ بالتَّقابلِ الضِّديِّ . أو بمعنى آخر نقول : إن التَّكرارَ يتحقَّقُ بالنَّظر إلى عمليَّة (الحضور والغياب) ، فالطَّرفان الحاضران على مستوى السَّطح متقابلان ، لكنهما يستدعيان طرفين غائبين لإكمال الدّائرةِ التَّكراريَّةِ على النَّحوِ التّالي :

حضور : أبيض ← أسود

غياب : أسود ← أبيض

وتزداد الطبيعةُ التَّكرارية في (الطِّباق) عندما تتعدَّدُ مفرداته ليَدْخُلَ دائرة (التَّقابل) ، حيث تتشكل البنية بأكثر من طرفين متقابلينِ ، ففي قول حافظ إبراهيم :

العلمُ في البأساءِ مزنةُ رَحْمَةٍ وَالجَهْلُ في النَّعْماءِ سَوْطُ عَذابِ (١٢)

نلحظ كثافة التَّقابُلِ في أربعة أزواج قد لا يكونُ بين مفرداتها تناسب على مستوى السَّطح ، لكن العمق يربط بينها على التَّناسُب ، حيث يقومُ الإنتاجُ

الدَّلاليُّ في البيت على فائدة العلم ومضرَّة الجهل ، مع ما يستتبعُ ذلك من علاقات الحضور والغياب على النَّحوِ الَّذي أوضحناهُ ، وهذا التَّناسُبُ الَّذي نؤكِّدُهُ هو الَّذي جَعَلَ ابنَ الأثير يدرُسُ هذه البنية في دائرة (التناسُبِ بين المعاني) سواء أكانَتِ البنيةُ بسيطةً كما في الطِّباقِ ، أم مركَّبة كما في التَّقابُلِ (١٣) .

ويتأكَّد حِرْصُ البلاغيّين على هذا التَّناسُبِ في رصدهم للاحتمالات التَّعبيريَّة الَّتي يأتي عليها الطِّباق والتَّقابل :

الاحتمال الأوَّل : أن يتفقَ الطَّرفان في الاسميَّة ، كما في قوله تعالى : ﴿وتَحْسَبهم أيقاظًا وهُمْ رُقود﴾ (الكهف ١٨) .

الاحتمال الثّاني : أن يتفقَ الطَّرفان في الفعليَّة ، كما في قوله تعالى : ﴿ تؤتي المُلْكَ من تشاءُ وتنزعُ المُلْكَ ممّن تشاءُ وتُعِزُّ من تشاءُ وتُذِلُّ من تشاءُ﴾ (آل عمران ٢٦) .

الاحتمال الثّالث : أن يتفقَ الطَّرفان في الحرفيَّة ، كما في قوله تعالى : ﴿لها ما كَسَبَتْ وعلَيْها ما اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة ٢٨٦) .

الاحتمال الرّابع : أن يختلف الطَّرفان في الاسميَّة والفعليَّة ، كما في قوله تعالى : ﴿أ ومن كان مَيْتا فأحْيَيناه﴾ (الأنعام ١٢٢) .

الاحتمال الخامس : أن يَجْمَعَ بين الطَّرفين السَّلبُ والإيجابُ ، كما في قول المتنبّي :

ولقد عُرِفْتَ وَما عُرِفْتَ حَقيقةً وَلَقَدْ جُهِلْتَ وَما جُهِلْتَ خمولا

ويلاحظ أنَّ هذا الاحتمالَ الأخيرَ يمكِنُ أن ينضافَ إلى مِحْوَرِ التَّوافقِ السَّطحي والتَّخالف العميق ، لأن المستوى السَّطحي يأتي بالدَّوالِّ على

التَّوافقِ (عُرفت عرفت) (جُهِلْتَ جُهِلت) ، وإنَّما نَتَجَتِ المقابلةُ بعوامل صياغيَّةٍ إضافيَّة هي (النَّفي) . معنى هذا أنَّ الاحتمالات التَّقابليَّةَ الخمسةَ ، يدخُلُ أربعةٌ منها منطقةَ التناسب ، في حين يخرج منها الاحتمال الرّابع الَّذي يعتمِدُ المخالفة في الاسميَّة والفعليَّة .

و لم يكتف البلاغيون برصد الثُّنائيّات التَّقابليَّة الَّتي يقدِّمها المعجمُ اللُّغويّ ، بل امتدَّ هذا الرَّصدُ إلى الثُّنائيّات الَّتي يفرزُ السِّياقُ طبيعتها التقابلية ، ولو لم يتحقَّق فيها حقيقة التضاد ، كما في قول الشَّاعر :

يَجْزون من ظلم أهل الظلم مغفرة ومن إساءة أهل السوء إحسانا

حيث قابل بين (الظلم والمغفرة) وليس بينهما تضادّ ، ولكن تعامل البلاغيّين مع بنية العمق أتاح للسِّياق أن ينتجَ التَّقابل بين الطَّرفين ، ويتحرَّكُ البلاغيّون إلى العمقِ التَّقابُلي على عدَّة مستويات :

المستوى الأوَّل المثالي : الظلم العدل

↓

المستوى الثّاني : العدل : إنصاف الغير بما يَجِبُ له ، أو ترك ما لا يستحقُّ عليه .

↓

المستوى الثالث : العفو : هو المغفرة ، وهو الصفح والتَّجاوز .

↓

المستوى الرابع : العفو : أعلى درجات العدل .

↓

المستوى السَّطحي : الظُّلم المغفرة

حيث تتركز التَّحوُّلات على الطَّرف الثَّاني (العدل) لإعطائِهِ معنى (المغفرةِ) فتتحقَّقُ **المقابلةُ بين الظلم** - المغفرة [١٤] .

وهذا التحرك العميق كان وراء رَصْدِ البلاغيّين لكثير من ألوان التَّقابل الَّتي يتحقَّق فيها التَّضادُّ **ولو** على (التَّوهُّم) ، وذلك كقول دِعْبِل :

لا تعجبي يا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ المشيبُ برأسِهِ فَبَكي

فإن ضحكَ المشيبِ (أي ظهوره) لا يقابلُ البكاءَ ، لكن الارتدادَ إلى البنية المثاليّة يحقق نوعًا من التَّضادِّ بين (الضَّحك والبُكاء) [١٥] .

واعتماد بنية العمق كان أساسَ إضافةِ شكلٍ تعبيريٍّ إلى بنية التَّقابُل هو (التَّدبيج) حيث حدَّدَهُ البلاغيّون باستخدام (الألوان) في إنتاج معانٍ كنائيَّة تنحازُ إلى الضِّدِّيَّةِ ، وذلك في مثل قول أبي تمّام :

تَردّى ثيابَ الموتِ حمراً فَما أتى لها اللَّيلُ إلا وهْي من سُنْدُسٍ خضر

فقد استخدمَ اللَّونين (أحمر - أخضر) استخدامًا تقابليًا دونَ أن يكونَ بينهما تقابل ، لكن التَّعامُل التَّأويليّ مع الدّالَّين يكشفُ عن تقابلٍ كنائيٍّ يربطُ بينهما :

ثياب الموت حمراء : كناية عن القتلِ أثناء الجهادِ : موت.

سندس خضر : كناية عن الحياةِ في الجنَّةِ : حياة [١٦] .

* * *

وفي إطار التَّخالُف السَّطحي والعميق ، نُلاحظ كشف البلاغيّين عن بنية بديعيَّة هي : (الرُّجوع) والحدودُ المعرفيَّة للرُّجوع : العودُ على الكلام السّابق بالنَّقض لهدف بلاغيٍّ ، وهو ما يقودنا إلى مواجهة بناء ضدِّيّ من الطِّراز الأوَّلِ ،

لأن شكلَهُ التَّجريديّ :

الطَّرفُ الأوَّل : إثبات معنى .

الطَّرف الثّاني : إلغاء هذا المعنى .

والمقصود بالهدفِ البلاغيِّ ، ألا يكونَ إلغاءُ الطَّرَف الأوَّل ناتجًا عن خطأ جاءَ تصحيحه في الطَّرفِ الثّاني ، بل لا بدَّ من حضور إضافة عميقةٍ (كالتَّحسُّر) أو (الحزن) إلى آخره . وذلك في مثل قول زهير :

قِفْ بالدِّيارِ الَّتي لم يَعْفُها القِدَمُ بَلى وغَيَّرَها الأرْواحُ والدِّيَمُ (١٧)

حيثُ يفرزُ السِّياق الضِّدِّيَّة في (لم يعفها - بلى وغيَّرها) ، وهذه الضِّدِّيَّةُ تملأ السِّياقَ بكمٍّ هائلٍ من التَّوتُّر نتيجةً للغيبوبةِ العاطفيَّة الَّتي تجعلُ حركة الوعي متردِّدة بين نفي الشَّيء وإثباتِهِ على صعيدٍ واحدٍ .

* * *

ومِن الملاحظ أن الخطابَ الشِّعريَّ الحداثيَّ يكادُ يفْرِغُ بنية التَّقابلِ من ضدِّيَّتها ، ويجعلُها خالصةً للتَّناسب ، بل إنَّه يوغلُ في هذا التَّفريغ ليدفعَ الطَّرفين إلى التَّداخل ، فإذا كان الإطارُ التَّجريديّ للتقابلِ - عمومًا - يأخذ شكلَ خطَّين يتَّجِهان للخارجِ :

← أبيض أسود →

فإن هذا الإطارَ يغلبُ عليهِ في شعر الحداثة أنْ يأخذَ شكلَ خطين يتَّجهان للدّاخل :

أبيض → ← أسود

ويمكن ملاحظة ذلك في قول أحمد الشّهاوي من (حديث الجماهير) :

الجماهير قالت :

ابدَأْ بِنا في الصُّعودِ إلى سِدْرَةِ الثَّورَةِ
الكاشفة
وسمّ الوصولَ دخولاً إلى جنّةٍ
وارِفة
نارُها ماؤها
ماؤها نايُها
ومُفتَتَحٌ للنَّشيدِ
فقُلْتُ :

الختامُ ابتداء
و وصلي قَطْعٌ
و ودّي صدٌّ
ومملَكتي ما أريد (١٨) .

حيث تجمعُ هَذِه الدفقةُ الشّعريَّةُ بين ثنائيّات تقابليَّةٍ مفرغَةٍ من ضدِّيَّتها ، وموظَّفة في إنتاج دلالة طارئة تجمع بين (المفارقة والموافقة) على صعيدٍ واحدٍ : (نارها - ماؤها) (الختام - ابتداء) (وصلي - قطع) (ودّ - صدّ)

وإذا كانَ البناءُ التَّقابليّ السّابقُ يمكِنُ أن يحتملَ - في العمقِ - بنية التَّشبيهِ ، فإنَّ هذا الشَّكلَ يأتي عند عبد الله الخشْرَميّ خالصًا للتَّداخُلِ الَّذي لا يسمحُ بأي احتمالٍ تشبيهيٍّ :

أنْهضُ في ظلٍّ عَيْنَيْكِ
لكنَّني الآن ظلٌّ بلا جسد
كي أراكِ استَلَفْتُ دمًا
من عويلِ البروقِ
وبين الحضورِ الغيابِ
مسافةُ جُرْحٍ بِحَجْمي (١٩) .

فالجمع بين (الحضور والغياب) يأتي على تداخُلِ الطَّرفين تداخلاً كاملاً ، ينتجُ حالةً وجوديَّةً جديدةً يكونُ فيها الحضورُ غيابًا ، والغيابُ حضورًا .

والتَّدقيقُ يقتَضينا القولَ بأن ظاهرةَ التَّداخُل كانَتْ حاضرةً في الخطابِ الشِّعريِّ القديمِ ، لكنَّه حضورٌ محدودٌ ، أو لم يأخُذْ شكلَ الظَّاهرةِ العامَّةِ كما هو الأمرُ في الشِّعر الحداثي ، وقد تنبَّه لذلك حازم القرطاجني ، ورَصَدَ تعامُلَ الشُّعراءِ مع التَّداخُل التَّقابلي ، لكنه لاحظَ أن هذا التَّعامُلَ لم يأخذْ شكلَ ظاهرةٍ إلا عند الشُّعراء المحدَثين « وذلك مثل إسنادهم وإضافتهم ضدَّ الشَّيء إليه ، وكإعمالِهم الشَّيء في مثلِهِ ، وكإقامتهم الشَّيء مقامَ ضِدِّه ، وتنزيلهم له مَنْزِلَتَهُ على جِهَةِ الاعتبارِ .

« فأمَّا إضافةُ ضد الشَّيء إليه ، فنحو قولِ أبي الطيب (رَحِمَهُ الله) :

صِلَةُ الهجر لي ، وهَجْرُ الوِصالِ

« وأمَّا إعمالهم الشَّيء في مثلِهِ ، فنحو قوله أيضًا :

أسفي على أسفي الَّذي دلهتِني عن عِلْمِهِ فبهِ عليَّ خَفاءُ

« وأمّا تنزيل الشَّيء منزلةَ ضدِّهِ على جهةٍ مِن الاعتبارِ ، فنحو قول المتنبّي :

وَشَكِيَّتي فقدُ السّقامِ لأنَّهُ قد كانَ لَمّا كانَ لي أعضاءُ » (٢٠)

(٤)

المحور الثّاني من محاور البديعِ الَّذي يعتمدُ التَّكرارَ في إنتاجِ دَلالَتِهِ ، أن يتوافقَ الطَّرفان في المستوى السَّطحيِّ و المستوى العميقِ ، و يضمُّ أربع بنى هي : تشابه الأطراف ، والتَّرديد ، وردُّ الأعجازِ على الصُّدور ، والمجاورة .

وأهمِّيَّةُ هذا المحورِ أنَّه لا يكتفي بهذا التَّوافُقِ المزدوجِ الَّذي يجعلنا في مواجَهَةٍ تكراريَّةٍ مباشرةٍ ، بل إنه يضيف إليها ملاحظة البعد المكاني للدوال ، وتنسيقها على نحوٍ معينٍ يساعِدُ على توافق حركة السَّطحِ مع حركة العمق ، وهو توافق بعيد الأثر في إنتاج الأدبيَّة .

كما تأتي أهمِّيَّته مِن إنتاجيَّتِهِ التَّراكميَّة ، حيث تتردَّدُ الدَّوالُّ في صورةٍ جماعيَّةٍ غالبًا ، أي أنَّهُ يجاوزُ النَّمطَ الثُّنائيَّ الَّذي لاحظناه في المحورِ السّابقِ ، وقد حاولَ البلاغيّون متابعتَهُ في أقسامٍ لها طبيعتُها المستقلَّةُ على نحوٍ من الأنحاءِ ، واختاروا لكلٍّ قسمٍ الاصطلاحَ الَّذي يتوافَقُ مع خواصِّه البنائية ، (فتشابُهُ الأطراف) يقدِّمُ بنيةً تكراريَّةً تعتمدُ على إعادة الشّاعر لفظَ القافيةِ في أوَّل البيتِ التّالي لها ، أو أن يعيدَ النّاثرُ القرينة الأولى في أول القرينة الَّتي تليها ، فالتكراريَّة هنا ملحوظٌ فيها البُعد المكاني ، في تجاوز الدّالَّين ، برغم تمايز التَّراكيبِ الَّتي تضمُّ كُلا منهما من حيث (الختام والابتداء) . ويمثِّلُ ابن

أبي الإصبع لهذه البنية بقول ليلى الأخيلية في الحجّاج بن يوسف الثقفي :

إذا نَزَلَ الحَجّاجُ أرضًا مَريضَـــةً تَتَبَّعَ أقْصى دائها فشفاهـــــا
شَفاها من الدّاءِ العضالِ الَّذي بها غلامٌ إذا هزَّ القناةَ سَقاهـــــا
سَقاها فَرَواها بشربِ سجالِـــهِ دماء رجالٍ يَجْلبون صِراها (٢١)

فالدَّوالُّ تتردَّدُ محافظة على توافقها السَّطحي والعميقِ ، برغمِ التَّغاير المكاني :

شفاها : ختام

شفاها : ابتداء

سَقاها : ختام

سقاها : ابتداء

ويلاحظ أن التَّغايُرَ المكاني قد تلاشَتْ فاعليَّتُه في النُّطق ، إذ إنَّ هذا النُّطق قد أتاحَ للدَّوالِّ نوعًا من التَّجاوُزِ الَّذي يزيدُ من فاعليَّتِها التَّكراريَّةِ على المستوى الصَّوتي . وهو ما أدْرَكَهُ ابن معصوم في أن التَّعامُلَ مع هذه البنية فيه « دلالةٌ على قدرةِ عارضةِ الشّاعِر ، وتَصرُّفه في الكلام ، وإطاعة الألفاظِ له ، ولا يخلو مَعَ ذَلِكَ من حسنِ موقعٍ في السَّمع والطَّبعِ ، فإن معنى الشّاعِرِ يرتبطُ ويتلاحَمُ به حتّى كأن معنى البيتين أو الثّلاثة معنًى واحدٌ . » (٢٢)

ومن الواضحِ أن هذه البنية التَّكراريَّةَ تحاولُ أنْ تتفادى توقُّعات المتلَقّي ، لأنها تقومُ على مفاجأته بإحداثِ توافقٍ شكليٍّ ومضموني بين البدءِ والختام ، ومن مثلِ هذه المفاجآت يحدثُ الأثر الأسلوبيّ على المستوى الدَّلاليِّ ، وعلى

المستوى الصَّوتيِّ .

وإذا كان الشَّكلُ السّابقُ قد مثَّلَ نوعًا من التَّوافقِ السَّطحيِّ والعميقِ ، فإن هناك شكلاً آخر يقتربُ منه يعتمدُ - أيضًا - على هذا التَّوافق ، مع ملاحظَةِ البعد المكانيِّ هو (التَّرديد) الَّذي يجمعُ بين الدّالَّين أو الدَّوالِّ على نحوٍ بنائيٍّ مخصوصٍ ، وقد عرَّفه ابن رشيق بقوله : « هو أن يأتي الشّاعر بلفظةٍ متعلِّقةٍ بمعنى ، ثم يردَّها بعينِها متعلِّقَة بمعنًى آخر في البيتِ نَفْسِهِ ، أو في قسيم منه ، وذلك نحو قول زهير :

من يَلْقَ يومًا على علاتِهِ هَرِمًا يَلْقَ السَّماحَةَ مِنْهُ وَالنَّدى خُلُقا »(٢٣)

فالدّالان (يلق - يلق) يحافظان على بنائِهما الشَّكلي ، ثم يحافِظان على توافُقِهما العميقِ ، لكن تأتي إضافةٌ لها أهمِّيَّتُها في إنتاجِ المعنى ، وهي اختلافُ المنطقة الَّتي يسلِّط كل دالٍّ فاعليَّتَهُ عليها ، وهي إضافةٌ لا تنتقص من التَّوافُقِ بين الدّالَّين ، وإنَّما تنمّي فاعليَّتهما وتمدُّها إلى مساحةٍ واسِعَةٍ في الصِّياغَةِ ، بل إن التَّأمُّلَ يكادُ يوحد المنطقتين الإضافيتين ، لأن بنية السَّطح تقدِّم ناتجًا أوَّليًا هو : من يلق هَرِمًا ، يَلْقَ السَّماحَةَ والنَّدى . وهذا النّاتجُ السَّطحِيُّ يرتدُّ في العمق إلى : هَرِم هو السَّماحة والنَّدى ، أي أن المخالفةَ السَّطحيَّة ارتدَّتْ إلى موافقةٍ عميقةٍ .

ويلاحظ أن ابن أبي الإصبَع قد مدَّ هذا الشَّكلَ البديعيَّ إلى (حروف المعاني) ، كما يلاحظُ أن التَّرديدَ فيه يعتمدُ البنية العميقةَ أبدًا ، لأن تردُّدَ الحرفِ ، وإن توافَقَ في السَّطحِ والعمقِ من حيث الوظيفة ، فإن فاعليَّته الإنتاجيَّة رهينةٌ ببنية العمقِ ، ففي مثل قوله تعالى : ﴿ومن يتولَّهم مِنْكُمْ فإنَّه

منهم﴾ (المائدة ٥١) نلحظُ تردُّدَ حرف الجرِّ (من) مع اتِّصاله بضميرِ المخاطبين (منكم) ثم ضمير الغائبين (منهم) ، وهذا التَّغايُر قد أدّى - في العمقِ - إلى تغيُّرِ مفهومِ المسمَّى ، لتغايُر الاتِّصال ، وهذا التَّغايُر صنع تحوُّلاً أصار المؤمنين كافرين عند تحقُّقِ الشَّرطِ (٢٤) .

ثم تتكاثَرُ التَّكراريَّةُ التَّوافقيَّةُ عندما يأخذُ (التَّرديد) طابعًا مميّزًا في قدرته على ترتيب الدَّلالَة وتنميتها في نسقٍ أسلوبيٍّ يعتمدُ على تشكيل حزمٍ صياغيَّة تردَّد فيها كلمةٌ من الجملَةِ الأولى في الثّانية ، ومن الثّالثةِ في الرّابعة ، كقول زهير :

يَطْعَنُهُم ما ارتَمَوْا حتَّى إذا اطَّعَنوا ضارَبَ حتّى إذا ما ضارَبوا اعتَنَقا

* * *

البنية الثّالثةُ في هذا المحورِ التَّوافقيِّ ، هي بنيةُ (ردِّ الأعجازِ على الصُّدور) ، ومفهومُ كلمة (ردّ) يؤكِّد العلاقَةَ السَّطحيَّةَ بين الدّالَّين المكرَّرين ، ولهذا قال الدّسوقي عن ردِّ العجزِ : إنه « إرجاع العجز للصَّدر ، بأن ينطق به كما نطق بالصَّدر . . . ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر . » (٢٥)

ويلاحظ البلاغيّون أهمِّيَّة البعدِ المكاني في هذه البنية ، إذ إن تلاشي هذا البعدِ ينقلُ البنية إلى صورةٍ أخرى من صور التَّكرارِ الَّتي سوفَ نعرِضُ لها . وبالنَّظرِ لهذا البعدِ جعل البلاغيّون (رد الأعجازِ) أربعة أقسام :

القسم الأوَّل : تتَّسعُ فيه المساحةُ المكانيَّةُ إلى أقصاها ، حيثُ يكونُ الدّالُّ الأوَّلُ في صدر البيت ، والثّاني في نهاية البيت ، كقول الشّاعر :

سريعٌ إلى ابن العمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وليسَ إلى داعي النَّدى **بسريع**

القسم الثّاني : تضيقُ فيه المساحة المكانيَّة شيئًا ما ، حيث يأتي الدّالُّ الأوّلُ في حشو المصراع الأوّلِ ، والثّاني في نهاية المصراع الثاني ، كقول الصِّمَّة القُشيري :

تَمَتَّعْ مِنْ شميمِ عرار نَجْدِ فَما بَعْدَ العَشِيَّةِ مِنْ عرارِ

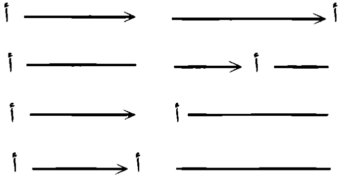
القسم الثّالث : تزداد فيه المساحة ضيقًا ، حيثُ يَقَعُ الدَّالُّ الأوّل في نهاية المصراع الأوّل ، والثّاني في نهاية المصراعِ الثّاني ، كقول أبي تمّام :

وَمَنْ كانَ بِالبيضِ الكواعِبِ **مُغْرَمًا** فَما زِلْتُ بالبيضِ القواضِبِ **مغرمًا**

القسم الرابع : تصِلُ فيه المساحة بين الطَّرفين إلى أقلِّ أبعادِها ، حيثُ يكونُ الطَّرف الأوّل في أوّلِ المصراعِ الثّاني ، والآخرُ في نهايته ، كقولِ ذي الرُّمَّة :

وَإنْ لم يَكُنْ إلا مُعرج ساعَة قليلاً فإني نافعٌ لي قليلها

ويلاحظ في كل هذه الأقسام أن اتِّساع المساحة المكانيَّةِ أو ضيقها يرتبطُ بالدّالِّ الأوّلِ ، وتحرّكه من موقع إلى آخر ، أمّا الدّالُّ الثّاني فإنَّه ثابتُ الموقع ، وهو ما يجعلُ البناءَ التَّجريديَّ على النَّحو التّالي :



وأهملَ البلاغيّون احتمالَ قسمٍ رابعٍ ، يكونُ موقعُ الدّالِّ الأوّلِ في حشوِ

المصراعِ الثّاني ، والآخرِ في نهايته ، لأن المساحة تكونُ محدودةً ، بل إنَّ ذلك قد يتعذَّرُ بالنَّظر في البناءِ العروضيِّ ، لأنَّه - أحيانًا - لا يسمحُ بوجودِ هذه المساحةِ ، كما في المنهوكِ أو المشطورِ ، أو المجزوءِ [٢٦] .

وفي هذه الأقسام الأربعةِ تمَّ التَّوافُقُ بين الدّالَّين في السَّطحِ والعُمْقِ ، لأن بعض البلاغيّين قَد أضافَ إلى بنية (ردّ الأعجاز) بعض الصُّور التَّجنيسيَّة ، الَّتي يتوافَقُ فيها الطَّرفان على مستوى السَّطح ويختلِفان على مستوى العمقِ ، لكن هذه الصُّور سوفَ يكونُ لها موضعها من المحور الثّالث الَّذي يعتمدُ هذا التَّكوينَ الصِّياغيَّ .

وردُّ الأعجازِ على الصُّدورِ من البنى الَّتي تأتي في الشِّعر و النَّثر على سواء ، بل إن الأشكالَ البنائيَّةَ السّابقةَ يمكِنُ أنْ يأتي بعضُها في النَّثر أيضًا ، فعلى الشكلِ التَّجريديِّ الأوَّل يأتي قولُهُ تعالى : ﴿وتخشى النّاس واللهُ أحقُّ أن تخشاهُ﴾ (الأحزاب ٣٧) في حين أن طبيعة البناءِ الصِّياغيِّ للنَّثر لا يحتملُ من الأشكالِ الثَّلاثةِ الأخرى إلا أن يكونَ الدّالُّ الأوَّلُ في حشو الفقرةِ ، والثّاني في آخرها ، وعلى هذا يأتي قوله تعالى : ﴿قالَ لَهُم موسى وَيْلَكُمْ لا تفْتروا عَلى اللهِ كذبًا فيُسْحِتَكُم بعذابٍ وَقَدْ خابَ مَنِ افْترى﴾ (طه ٦١) .

إن تعليق ابن رشيق على بنية رد الأعجاز يؤكِّد الوعي البلاغي بوظيفتِهِ السَّطحيَّة والعميقَةِ ، فعلى مستوى السَّطحِ يؤدّي مهمَّةً صوتيَّةً نتيجةً لتردُّدِ الدّالِّ بعينِهِ ، إذ إنَّهُ يحيلُ البيتَ إلى دائرةٍ مغلقة بدايتها هي نهايتها ، (فيدلُّ بعضُ الكلام على بعضٍ) مما يعطي للمتلَقّي قدرة إنتاجِ (قوافي) الشِّعرِ ، و(الفواصل) في النَّثر .

و على مستوى العمق ، فإن الدّلالةَ تتلاحَمُ تلاحمًا شديدًا بزيادَةِ المائيَّة فيها ، وبتنمية المعنى ليدخُلَ (ديباجة) جديدةً ، برغم أنَّه اعتمدَ التكرار السَّطحي [٢٧] .

* * *

البنية الرّابعة من هذا البناء التّكراري ، (المجاورة) ، وهي بنية تعتمدُ التَّردُّدَ الصّياغيَّ مع غياب المساحة الصِّياغية الَّتي تفصلُ بين الدّالَّين ، على معنى أنَّ البعدَ المكانيَّ يتمثَّلُ في تجاوُرِ الدَّوالِّ المكرَّرَةِ . وبِرَغْم أنَّ الصِّياغَةَ في هذه البنية تأخذُ شكلاً أفقيًا ، فإن المستوى العميقَ يأخذ شكلاً رأسيًا ، نتيجةً للتَّراكُم الدَّلاليِّ بفاعليَّة التَّردُّدِ التَّجاوري الَّذي يحيلُ المعنى إلى طبقات بعضها فوق بعضٍ .

وتأتي المجاوَرَةُ ثنائيةً أحيانًا ، وثلاثيَّة أحيانًا أخرى ، فعلى مستوى الثُّنائيَّة يقول علقمة :

وَمُطْعَمُ الغُنْمِ يَوْمَ الغُنْمِ مُطْعِمُهُ أنَّى تَوَجَّهَ والمحْرومُ مَحْرومُ

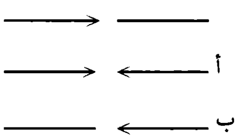
فقد تحقَّقَتِ المجاوَرَةُ التَّكْراريَّةُ مرَّتين (الغنم – الغنم) (المحروم – محروم) .

وعلى مستوى البنية الثُّلاثية ، يقول أبو هلال :

كأنَّ الكأسَ في يده وَفيهِ عقيقٌ في عقيقٍ في عقيقِ [٢٨]

وإذا كنّا قد رَصَدْنا الشَّكلَ التَّجريديَّ لإمكاناتِ ردِّ الأعجازِ ، فإن استكمالَ هذا الرَّصدِ للبنى الأخرى يأتي على النَّحوِ التّالي :

تشابه الأطراف



التَّرديد



المجاوَرَة



فخطُّ المعنى في تشابه الأطرافِ يتحرَّكُ في مساره الأفقي وصولاً إلى نُقْطَةِ الارتكازِ في نهاية البيتِ أو الفقرةِ ، ثم تنتقل نقطة الارتكاز إلى بداية البيتِ الثّاني أو الفِقْرَة الثّانية ، فيحدث نَوْع من التَّلاحم الصِّياغيّ والدّلاليّ بهذا الارتكازِ المزدوجِ والموحَّدِ على صعيدٍ واحدٍ ، لكن يلاحظُ أن نُقطَةَ الارتكازِ الأولى تتوجَّه فاعليَّتُها إلى ما قبلها ، في حين أنَّ فاعليَّة الثّانية تتوجَّه إلى ما بعدها .

أمّا في بنيةِ التَّرديدِ ، فإنَّ مناطقَ الارتكازِ الصِّياغيّ النّاتِجَة من التَّكرارِ لا تمثِّلُ عمليَّة التقاءٍ ، وإنَّما عمليَّة موازاةٍ ، حيثُ يحدُثُ التَّجاوُرُ المكانيّ للفظتين ، لكن لكل منهما تعلق مغاير ، فينتج بفاعلية التجاور والتغاير ازدواج دلالي فيه من الترابط بقدر ما فيه من التغاير . وفي البنية الثالثة يمتد الخط الدلالي أفقيًا وصولا إلى نقطة الارتكاز ويتوقف عندها توقفًا مؤقتًا ، أو

توقفًا نهائيًا ، ليتحوّلَ من الأفقيَّةِ إلى الرَّأسيَّة بفاعليَّة الإلحاحِ على هذه النُّقطة عن طريق التَّكرارِ .

وبالنَّظر في هذا المحوَرِ يلاحظُ - عمومًا - أن البناءَ التَّكراريَّ يأخذُ طبيعةَ النّاتجِ الرِّياضيِّ ، الَّذي يختلفُ قلَّةً أو كَثْرَةً تبعًا للعَلاقَةِ الَّتي تربطُ بين الدَّوالِّ المكرَّرةِ ، إذ إن التَّعامُلَ مع مجموعةٍ من الأرقامِ يمكِنُ أن يؤدّي إلى ناتجٍ مختلِفٍ برغم وحدة الرَّقم المكرَّرِ .

فالرَّقم ثلاثة - مَثلاً - يمكِنُ تردُّدُهُ مرّتين أو ثلاثًا مع تغييرِ العَلاقَةِ الرّابطة فيكونُ النّاتجُ على النَّحوِ التّالي :

٣ - ٣ = صفر

٣ ÷ ٣ = ١

٣ + ٣ = ٦

٣ × ٣ = ٩

فبرغمِ تكرارِ الرقم نفسه ، كان النّاتجُ مختلفًا ، وعلى هذا النَّحوِ يمكِنُ أنْ يكونَ النّاتجُ في هذا المحورِ ، باعتبارِ التَّكرارِ لُغةً حسابيَّةً ، وربما لهذا اخْتَلَفَتِ الأشكالُ التَّكراريَّةُ بالنَّظرِ في البعدِ المكانيِّ من ناحيةٍ ، وعلاقة الدّالِّ بغيرِهِ من ناحيةٍ أخرى ، وهو ما يؤكِّد الوعي البلاغيَّ بالنّاتجِ الكمّي والكيفيِّ على صعيدٍ واحدٍ ، ومن ثم كانَ البلاغيّون يقسِّمون التَّكرارَ إلى مفيدٍ وغيرِ مفيدٍ ، حيث تصوَّروا أن التَّكرارَ غيرَ المفيدِ لا يمكِنُ أن يقدِّم أي كثافة للمعنى رأسيّا ، أو امتدادٍ أفقيّا ، وعلى هذا قول المتنبّي :

العارضُ الهَتِنُ ابْنُ العارضِ الهَتِنِ ابْـ نِ العارضِ الهتِنِ ابنِ العارضِ الهَتِنِ

فالإلحاحُ في المدحِ لا يستدعي هذا البناء التَّكراريَّ لأن ناتجه يشبه النَّاتج الحسابي في الشَّكل الثَّاني .

(٥)

المِحْوَر الثّالث من محاور التَّكرارِ يعتمدُ التَّوافُقَ السَّطحي والتَّخالُف في العمقِ ، ويضمُّ ست بنى ، هي :

١ - الجناس

٢ - المشاكلة

٣ - الأسلوب الحكيم

٤ - العكس والتَّبديل

٥ - التَّعديد

٦ - تنسيق الصِّفات

البنية الأولى : الجناس ، أو التَّجانس تعتمدُ التَّماثُلَ السَّطحيَّ ، والتَّسمية ذاتها تشي بذلك ، ولذا عدَّها عبدُ القاهرُ من أبنية التَّكرارِ والإعادةِ [٢٩] ، وقد أخَذَ تحديد هذه البنية اتجاهين :

أحدهما : المستوى السَّطحي الَّذي يتَّصِلُ بحاسَّتين : حاسَّة السَّمع ، الَّتي تستطيع تتبُّع إيقاع الأحْرُفِ عند تجاوُرِها لتكون كلمةً أو بعضَ كلمةٍ ، وحاسَّة البصرِ ، الَّتي تستطيع تتبعَ رسم الحروف ، وما بينها من توافق أو تخالف .

الآخر : المستوى العميق ، وفيه يتم تدقيق النظر في حركَةِ الذِّهنِ واختيارِها لنُقَطِ ارتكازٍ تتشابَهُ على مستوى الصِّياغَةِ ، وتتغايَرُ على مستوى الدِّلالةِ ، ويلاحظُ أنَّ المتلَقّي يؤدّي دورًا بالِغَ الأهميَّةِ في إنتاجِ الدِّلالةِ التَّجانسيَّة ، وذلك باستحضارِ حاسة التوقُّع عنده ، وهو توقعٌ يقتضي أن يُنتج التماثُل السَّطحي تماثلاً عميقًا ، وهنا يخالِفُ النّاتج هذا التَّوقُّعَ ، حيث يقودُ التَّماثُل إلى التَّخالُفَ ، وبهذا تتكاثرُ المنبهات التعبيرية الَّتي تؤكِّد شعريَّة الصِّياغَة :

وهذا ما حدَّدَهُ عبد القاهر الجرجاني في تعليقه على بيت أبي تمّام :

يمدّون من أيْدٍ عَواصٍ عَواصِمٍ   تصولُ بأسيافٍ قواضٍ قواضِبِ

« وذلك أنك تتوهَّم قبلَ أن يردَّ عليكَ آخر الكلمةِ ، كالميم من (عواصم)، والباء من (قواضب) : أنها هي الَّتي مَضَتْ ، وقد أرادَتْ أن تجيئَك ثانية ، وتعود إليكَ مؤكِّدة ، حتّى إذا تمكَّنَ في نفسِك تمامُها ، و وعى سمعُكَ آخرَها ؛ انْصَرَفَتْ عن ظنّك الأوّلِ ، وزلَّت عن الَّذي سبق من التَّخيُّل ، وفي ذلك ما ذَكرْتُ لَكَ من طلوع الفائدة بعد أن يخالطَك اليأس منها ، وحصول الرِّبح بعد أن تغالط فيه حتّى ترى أنَّه رأس المال . » (٣٠)

والتَّعامُلُ مع بنية التّجانُسِ - عمومًا - يأتي على مستويين :

المستوى الأوَّل : تتسلَّط عمليَّة (الاختيار) على مفردتين متطابقتين صوتيًا ، وفي مثلِ ذلك يكونُ المنبِّه التعبيري أقوى تأثيرًا نتيجةً للهزَّةِ الدِّلاليَّة الَّتي يتلَقّاها المتلَقّي بمخالفةِ التَّوقُّع « لأن اللَّفظَ المشتركَ إذا حُمِلَ على معنى ثمَّ جاء والمرادُ به معنى آخر كان للنَّفس تشوُّف إليهِ . » (٣١)

المستوى الثّاني : تتسلَّط عمليَّة (الاختيارِ) على مفردتين بينهما من التَّماثُلِ أكثرَ مما بينهما من التَّخالُفِ ، وقد أطلق البلاغيّون على هذا اللَّون اسم (الجناس النّاقص) .

والتُّعاملُ الغالبُ مع بنية التَّجنيسِ هو المستوى الثاني ، إذ إن المخزونَ المعجميَّ للمستوى الأوَّل محدود بالنسبة لمفردات اللُّغَةِ ، حتّى إن الكتابَ الكريمَ لم يوظِّفْهُ إلا مرَّةً واحدةً في قوله تعالى : ﴿ويوم تقومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ المُجْرِمونَ ما لَبثوا غيرَ ساعةٍ﴾ (الرّوم ٥٥)

فالمستوى السطحي يقدم التكرارية التَّماثُليَّة الخالصة : ساعة - ساعة .

والمستوى العميق يعتمد التَّخالف : القيامة - الوقت اليسير .

والحقيقة أن البلاغيّين قد دَرَسوا هذه البنية دراسةً فيها كثيرٌ من التعقيد ، مع حرصهم على توفير أقصى درجات التوازن التي تمثَّلت في (الجناس التام) كما في الآية السّابقة ، حيث تتساوى أنواعُ الحروفِ ، وأعدادُها ، وهيآتها بين الدّالَّين ، ويَصِلُ الحرص أحيانًا على الإيغالِ في بنية العمقِ لإنتاجِ التَّجانس كما في قول الشّاعِرِ :

حَلَقْت لحْيَة موسى باسمه وبهارون إذا ما قلبا

حيث يوغل البلاغيون في العمق للكشف عن بنيتين جناسيتين هما :

حلقت لحية موسى بالموسى ، وبالنورة التي هي مقلوب هارون

فبنية العمق تنتج الجناس التام (موسى - موسى) والناقص (هارون - نورة) [٣٢] .

* * *

البنية الثّانية في هذا المحور (المشاكلة) ، ويلاحظ أن العلوي قد عدَّها من دائرة التَّكرارِ الَّذي يجمعُ بين التَّماثُلِ السَّطحي والتَّخالُفِ العميقِ ، فعندما تحدثَ عن المقابلَةِ قسَّمَها إلى أربعة أقسام ، والقسم الرّابع (مقابلة الشَّيء بما يماثله) والتَّسميةُ تؤكِّد المخالفةَ التي لاحظناها بين المستوى السَّطحيِّ والمستوى العميق ، فالمماثلة على السَّطحِ ، والمقابَلةُ في العمقِ .

ففي مقابلة المفرد بالمفرد يمثِّلُ بقوله تعالى ﴿وَجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها﴾ (الشّورى ٤٠) ، وقوله تعالى : ﴿والَّذينَ كَسَبوا السَّيِّئاتِ جزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها﴾ (يونس ٢٧) ، الضّابطُ للمستوى العميق لإنتاج المماثلة : أن كلَّ كلامٍ كانَ مفتقرًا إلى الجوابِ ، فإنَّ جوابَهُ يكونُ مماثلا ، أمّا إذا لم تحتملْ بنيةُ العمقِ هذا الجوابَ ، فإنَّ المماثلةَ تفقدُ أهمِّيَّتَها في السِّياقِ في نحو قوله تعالى : ﴿و وفيت كلُّ نَفْسٍ ما عملت وهو أعْلَمُ بما يَفْعَلون﴾ (الزُّمر ٧٠) ، فلو أنَّ العمقَ احتملَ صيغةَ الجواب لَحَضَرَتِ المماثلةُ (وَأعْلَمُ بما يَعْمَلون) ، لأنَّ العملَ والفعلَ مستويان مِنْ جهةِ المعنى ، وكأن التَّقديرَ العميقَ للآية السّابقةِ : (ما جزاء السَّيِّئَةِ ؟ جزاؤها سيِّئَةٌ مثلُها) .

و يمدّ العلوي هذه البنية إلى المركَّباتِ ، ففي مقابلَةِ الجملَةِ يمثِّلُ بقولِهِ تعالى : ﴿ومكروا ومَكرَ اللهُ واللهُ خيرُ الماكرين﴾ (آل عمران ٥٤) ، وقوله تعالى : ﴿ومكروا مكرًا ومَكرْنا مَكْرًا﴾ (النمل ٥٠) فالعلوي قد وسَّعَ من دائرةِ البنية لأنه أضافها إلى بنية (التَّقابل) [٣٣] .

لكن معظم البلاغيّين قد جعَلوا البنيةَ شكلاً قائمًا بذاتِهِ ، هو (المشاكلة) ، والتَّسميةُ ذاتها تؤكِّد الطّابعَ التَّكراريَّ ، بل إنَّ التَّنوخي قَدْ عدَّ البنيةَ من أنواع التَّكرارِ ، فيما تكرَّرَ لَفْظُه دون معناه ، وحلَّلَ قولَهُ تعالى : ﴿وجزاءُ سيِّئةٍ

سيِّئَةٌ مثلها﴾ على هذا الأساسِ التَّكراريِّ :

المستوى السَّطحي : سيِّئة سيِّئة

المستوى العميق : سيِّئة جزاء السَّيِّئة

النّاتج الفعلي : سيِّئة جزاء السَّيِّئة عدل وإنصاف

ويلاحظ التَّنوخي عمق الصّيغة التَّكراريَّة بالنَّظرِ في قوله : « مثلها » ، لأن مرادَ اللهِ تعالى المماثلة في الجزاءِ من كلِّ وجهٍ (٣٤) ، على الرَّغمِ من اعتمادِ بنيةِ العمقِ على المخالفةِ الَّتي تَصِلُ إلى درجةِ التَّقابُلِ كما لاحظ العَلَويُّ .

لا شكَّ أنَّ (المشاكلة) تعتمدُ حركة الذِّهن في الرَّبطِ بين الدَّوالِّ في السَّطحِ ، والمدلولات في العمق ، لأنَّها لا تتحقَّقُ إلا (بالمصاحبة) الَّتي تنتجُ من التّماسِ الواقع بين الدَّوالِّ ، وبالضرورةِ لا بدَّ أن يؤدّي الخيالُ مهمَّتَهُ في تحقيقِ المصاحبةِ التَّماثليَّة والضِّدِّيَّة على صعيدٍ واحد ، لكنَّه لا يؤديها على نحوِ ما هي عليه في (المجاز) ، ومن ثم قالَ بعض البلاغيّين تقع في منطقة محايدة بين الحقيقةِ والمجازِ (٣٥) ، لكن هذا الحيادَ لا يلغي ما في البنية من عدول سطحي ، كما لا يلغي ما فيها من (توالُد) ، على معنى أن الدَّالَّ الأوَّلَ يعمل تلقائيًا على توليد الدال الثاني ، والولادة تقتضي المماثلة بين الوالد والمولود ، ويمكِنُ - في رأينا - القول بأن التعامل مع بنية المشاكلة يعتمد على أن حركة اللسان تكونُ فيها أسرع من حركة الذهن على عكس المألوفِ في إنتاجِ الكلامِ عمومًا ، فالعدولُ هنا خروجٌ على عدَّةِ مستويات ينتهي إلى أن تأتي الدلالة من غير مصدرِها اللُّغوي ، دون أن يكونَ في ذلك تمزيقٌ للعلاقَةِ بينَ الشَّكْلِ والمضمونِ .

وتكاد تتَّصِلُ بنية المشاكلة ببنيةٍ أخرى هي (الأسلوبُ الحكيمُ) الَّتي ذكرَها السّكّاكي في ختامِ علم المعاني ، لكن البلاغيّين رصدوها في دائرة علم البديعِ تحت اسم (القول بالموجبِ) لكن مع إضافَةٍ لها أهمّيتها ، إذ إن البنية تختلف عن بنية المشاكلة في احتياجها إلى سياقٍ تحاوري يجمعُ بين طَرَفين لكلٍّ منْهُما ملفوظٌ ، غير أن ملفوظ الثّاني يأتي على غير مقتضى الظّاهر . ويمثِّلُ السّكّاكي لهذه البنية بتلك المحاورة الموجزة بين الحجّاجِ و أحدِ الخوارجِ ، حيثُ قال له الحجّاج مهدِّدًا : لأحملنَّكَ على الأدهمِ . فردَّ عليه مُخْرِجًا الكلام على غيرِ ظاهرِهِ : مثل الأميرِ يحملُ على الأدْهمِ والأشْهبِ .

فيلاحظ أن بنية السَّطحِ تأتي على التَّماثُل بين الدّالَّين : (أدْهم - أدهم) في حين أن بنية العمقِ تخالِفُ بين المدلولين على النَّحوِ التّالي :

السَّطح : الأدْهَمُ الأدْهَم

العمق : القيد الفرس الأدْهم

و أهمِّيَّة البنيةِ أنَّها غيَّرتِ النّاتج الكلِّيَّ حيثُ نَقَلَتْهُ من (الوعيد) إلى (الوعد) (٣٦) .

إن أهمية هذه البنيةِ أنَّها تكسِر مقولة وقوف البلاغة عند حدود الجملة ، لأنّها تنتظرُ في السِّياق جملة ، وفي عمليَّة التَّعليق التي تربط بين الدّوال ، لأن هذا التَّعليق هو الَّذي ينتجُ المخالفة العميقة برغم التَّماثُلِ السَّطحي ، وعلى هذا أقام البلاغيّون تحليلهم لقول الشّاعر :

قُلْتُ ثقَّلتُ إذْ أتَيْتُ مـرارًا قالَ ثقَّلْتَ كاهلي بالأيـــــادي
قلتُ طوَّلْتُ قالَ بَلْ تطولـ ـت وأبْرَمْت ، قالَ : حبلُ ودادي

إذ إن بنية السَّطحِ - في البيت الأوَّل تجمع بين الدّالَّين (ثقلت - ثقلت) على التَّماثُلِ الشَّكليّ ، لكنها تُخالِفُ بينهما في العمق تبعًا لعمليَّةِ التَّعليقِ .

ثَقَّلْت : حمّلتُك المئونة والمشقَّةَ .

ثقلت : حمّلتني المِنن .

وهذه المخالفة تأتي من ارتباط الفعل الأوَّل بالإتيان مرارًا ، وارتباط الفعلِ الثّاني بمفعولِهِ (كاهلي) مع مجروره (بالأيادي) ، ودون اعتبارِ فاعليَّة التَّعليقِ لا يمكِنُ إنتاجُ المخالفةِ في بنية العمق [٣٧] .

* * *

البنية الرّابعةُ في هذا المحور بنية (العكس) ، وهي بنيةٌ تجسِّدُ في عمقِها ازدواج الرّكيزة الإنتاجية على نحو قريب من بنية (التقابل) ، وهذا القُرْبُ نكادُ نلمسه من التَّسمية ذاتها ، حتى إنَّ صاحبَ الإيضاح أطلقَ على البنية (العكس والتَّبديل) حيثُ يقدَّمُ في الكلامِ جزء ثمَّ يؤخَّر . » [٣٨]

والنَّظر الشَّكلي لخط الدَّلالَةِ - عمومًا - يكشفُ عن كونِها حركةً تقدُّميَّةً ، على معنى أن اللُّغَةَ تنمو وصولاً إلى منطقةٍ دلاليَّةٍ يحسنُ الوقوفُ عندها ، وهذا - بلا شكٍّ - يصدق على معظم النَّواتج اللُّغويَّةِ ، لكن التَّأمُّل في بنية العكس يؤكِّد وجودَ منعطفات ، أو لنَقُلْ إنَّها عمليَّةُ توقُّفٍ مؤقتة تعدِّل فيها الصِّياغَة خطَّ سيرِها ، لتجعلَهُ خطّا مزْدَوِجًا يعتمدُ على (التَّقديمِ والتّأخير) الَّذي تتبادله الدَّوالُّ المتماثلةُ ، وهو ما يدخلُهُ دائرة التكرار ، لأن الذهن يتحرَّك إلى الإمام ،فيدفع الصِّياغة إلى متابعته ، ثمَّ يرتدُّ للوراء ، فتلاحقه الصِّياغة أيضًا ، وبين التَّقدُّم والتَّراجُع تتوافق البنية السَّطحيَّةُ ، وتتخالَفُ بنيةُ العمق .

ويلاحظُ أن البنيةَ تعتمدُ عمليَّةَ التَّعليق في إنتاجِ الدَّلالةِ ، على معنى أنها بنيةٌ تركيبيَّةٌ لا إفراديَّة ، و هذا التَّركيبُ لا يعتمدُ على التّنافي بين الدَّوالِّ المكرَّرةِ ، بل إنه يعمل على عقد علاقة تلازم بينهما ، وهُوَ تلازُمٌ مع المغايرة ، إذ إن اكتمالَ بنيةِ العكسِ بمجيء الطَّرفِ الثّاني ، يترتَّب عليه تعديل في المعنى - على نحوٍ من الأنحاءِ - لأنَّ هذا التَّغايُرَ التَّركيبيَّ يقتضي - بالضَّرورةِ - تغايرَ النَّاتجِ الدَّلاليِّ .

وبرغم أن عناصرَ بنية العكسِ تتوافَقُ تمامَ الموافقةِ ، فإنها تقدِّمُ شكلاً تعبيريّا فريداً لأن التَّقابُلَ فيه ينتج التوافق ، فهُوَ مؤشِّرٌ على تداخُلِ الدَّلالَةِ في العمقِ أوَّلاً ، ثمَّ تداخُلِ المستوى السَّطحيِّ ثانيًا .

ففي مثلِ قَوْلِهم : (عادات السّادات ، سادات العادات) نَلْحَظُ مجموعةَ مِنَ التَّحوُّلات الَّتي تحقِّقُ مجموعة النَّواتج الَّتي أشَرْنا إليها ، وهي تحوُّلات تعتمدُ على ازدواجِ الوظيفَةِ النَّحويَّة لكلِّ دالٍّ :

عادات	السّادات	-	سادات	العادات
↓	↓		↓	↓
مبتدأ	مضاف إليه		خبر	مضاف إليه
↓	↓		↓	↓
مضاف إليه	خبر		مضاف إليه	مبتدأ

و هذا الازدواج الوظيفي ، و التَّبادل المكانيُّ استتبعه تغيُّرٌ في النّاتجِ الدَّلاليِّ ، وهذا ما لاحظه ابن يعقوب المغربي عندما لاحظ الشَّكلَ السَّطحيَّ لبنية العكس في « أن يُقَدَّم لَفْظٌ على لفظٍ ، ثم يؤخَّرُ ذلك اللَّفظ المُقدَّمُ ،

ويقدَّم ذلك المؤخَّر ، لأنّا نقولُ استتبع ذلك حدوث معنًى آخر ، و بذلك صحَّ الإخبارُ عن الأوَّلِ ، وحدوث معنى في عكس اللَّفظين يصحُّ الإخبارُ به أو عنه . »(٣٩)

وإذا كانَتْ بنيةُ العكسِ في النَّموذجِ السّابقِ قد تسلَّطَتْ على منطقةِ تفجُّرِ المعنى ، أي منطقة الابتداءِ والخبرِ ، فإنَّها أحيانًا تتجاوَزُ هذه المنطقةَ إلى ما يتعلَّق بها من الإضافات التعليقية ، إذا إنّها تتسلَّطُ أحيانًا على متعلِّقات الأفعال ، لا الأفعال نفسها ، وعلى هذا يأتي قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُ الحيَّ من الميِّتِ و يُخْرِجُ الميِّت من الحيِّ﴾ (الأنعام ٩٥) فالتَّكرارُ يتبدّى في مجموعةِ حزمٍ : (يخرجُ - يخرِجُ) (الحي - الحي) (الميِّت - الميِّت) وهو ما يَدْفَعُ بالتَّوافُقِ الصِّياغيِّ في مستوى السَّطحِ ، لكن يحتفظ العمقُ بالتَّخالُفِ .

يخْرِجُ الحيَّ من الميِّــــتِ يخـرجُ الميِّتَ مـن الحــيِّ

يُخْرِجَ الفرخةَ من البيضةِ يُخْرِجُ البيضةَ من الدجاجةِ

والَّذي أنتجَ هذه المخالفةَ العميقةَ التَّحريكُ الأفقيُّ للصِّياغَةِ (٤٠) .

* * *

البنية الخامسة بنية (التَّعديد) ، وهي مفرغةٌ من البعدِ الصَّوتيِّ ، خالصةً للبعدِ الدَّلاليِّ ، لكن التَّماثُلَ السَّطحيَّ يأتي من طبيعة الصِّيغةِ ، وتتابُعها في خطٍّ أفقيٍّ وصولاً إلى نقطَةِ الارتكازِ ، وبرغم هذه الأفقيَّةِ ، فإنَّ الدَّلالةَ تكونُ تراكميَّةً ، وهو ما ينشئ تداخُلاً بينها وبين البنية السّادسة (تنسيق الصِّفات) ، فإذا كانَ التَّردُّدُ خالصًا لصيغةِ الاسميَّة سُمّيت البنية (تعديدًا) في مثلِ قولِ المتنبي :

الخيلُ والليلُ والبيداءُ تَعْرِفُني والطعنُ والضَّربُ والقِرطاسُ والقلمُ

و إن كانَ التَّردُّدُ منتجًا للوصفيَّة ، سُمِّيت (تنسيق الصِّفات) ، كقوله تعالى : ﴿هُوَ الله الَّذي لا إلهَ إلا هُوَ المَلِكُ القدُّوسُ السَّلامُ المؤمِنُ المهيْمنُ العَزيزُ الجبّار المتكبِّرُ﴾ (الحشر ٢٣) (٤١) .

إن الرّابطَ التَّجاوريَّ لمجموعةِ الدَّوالِّ هو ممثِّلُ التَّوافُقِ السَّطحيِّ نتيجةَ لوحدةِ الحقلِ الصِّياغيِّ ، وهي وحدةٌ لا تتنافى مع المخالفةِ العميقةِ ، وربَّما لهذا أسماهُ أبو هلال العسكري : (جمع المؤتلف والمختلف ، فالائتلافُ على مستوى السَّطحِ ، والاختلافُ يجمعُ بين السَّطحِ والعمقِ ، وأهمِّيَّةُ هاتين البنيتين في تجاوزهما للثُّنائيَّة الَّتي سَيْطَرَتْ على مجموع البنى السّابقة ، كما تأتي الأهمِّيَّة - أيضًا - من عمليَّة التَّداعي السِّياقيِّ الَّذي يمتدُّ تبعًا للاحتياجات الإنتاجيَّةِ ، والملاحظ هنا أن السِّياقَ الَّذي يضمُّ مثلَ هذه البنى سياقٌ بسيطٌ ، على معنى أنه لا يحتاجُ إلى أدوات لُغويَّةٍ مساعدةٍ لتقوم بمهمَّة الرَّبط بين الدَّوالِّ ، بلْ إن هذه الدَّوالَّ تتحرَّكُ ذاتيًا لإنشاءِ علاقات المجاورة ، ومن هنا يكونُ تتابُع الدَّوالِّ شبيهًا بتتابعِ الأرقام في عمليَّة (الجمع) على النَّحوِ التّالي :

الخيل + اللَّيل + البيداء + الطَّعن + الضَّرب + القرطاس + القلم

٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢ = ١٤

فالتَّماثُل السَّطحي في صيغة الاسميَّة ، أدّى إلى تماثُلٍ حسابيٍّ ، لكن ناتجه مغايرٌ لكلِّ رقمٍ على حِدَة .

ومن الواضحِ أنَّ التَّعامُلَ مع هاتين البنيتين إبداعيًا ، قد كانَ ممثِّلاً لقدرةٍ على استغلالِ المخزونِ اللُّغويِّ في التعبيرِ عن رؤيتهم للواقع الخارجيِّ

والدّاخليِّ ، كما أنَّ هذا التَّعامُلَ كانَ متنوِّعًا ، حيثُ يكونُ التَّردُّدُ خالصًا للاسميَّة أحيانًا ، والفعليَّة أحيانًا أخرى ، وضمُّ البنيتين إلى هذا المحورِ قد اعتمدَ على الوعي السَّطحيِّ الَّذي يعزلُ المضمونَ مؤقَّتًا ، ثم يعودُ إليه لرصدِ ما فيه من تخالفٍ .

ويلاحظُ هنا أن هاتين البنيتين يمكِنُ أن يحتملا بنى أخرى كالتَّجانُسِ أو التَّقابُلِ ، وهو ما يمكِنُ متابعته في هذا النَّموذجِ النَّثري الَّذي قدَّمه أبو هلال : « فلو عاش حتّى يرى ما منينا به من وغدٍ حقيرٍ ، نقيرٍ ، نذل ، رذل ، غثٍّ ، رثٍّ ، لئيم ، زنيم ، أشحَّ من كلبٍ ، وأذلَّ من نقدٍ ، وأجهلَ من بغلٍ ، سريعٍ إلى الشَّرِّ ، بطيء عن الخير ، مغلولٍ عن الحمدِ ، مكتوفٍ عن البَذْلِ ، جوّادٍ بشَتْمِ الأعراضِ ، سخيٍّ بضربِ الأبشادِ ، لجوج حقودٍ ، خرِقٍ نزقٍ ، عسرٍ ، نكدٍ ، شكسٍ ، شَرِسٍ ، دعي ، زنيم . » [٤٢] بل الملاحظُ أيضًا أنَّهما يمكِنُ أن يستوعبا بنى إضافيَّة ذكرها البلاغيّون بوصفِها أشكالاً لها استقلاليّتُها ، مثل اللَّفِّ والنَّشر ، والجمع ، والجمع مع التَّفريق ، والتَّقسيم .

(٦)

المحور الرّابع من محاور التَّكرارِ هو الَّذي يعتمدُ التَّخالُفَ في المستوى السَّطحيِّ ، والتَّوافق في المستوى العميق ، ويضمُّ هذا المحور كثيراً من الأشكالِ البديعيَّةِ الَّتي سوف نكتفي بذكرِ بعضِها لأنها تحتوي غيرها من تلك الأشكال الَّتي سوفَ نتغاضى عنها .

وأوَّل هذه الأشكال هو ما أسماه البلاغيّون (مراعاة النَّظير) ، ولإحساسِهم بما فيه من طبيعةٍ تكراريَّةٍ أطْلَقَ عليه بعضُهم (التَّناسب والتَّوفيق)

و (الائتلاف) ، حيث يعتمدُ بناء هذا الشَّكل على (الجمع بين المتناسب) ، وهو ما يسمّى في البلاغة الجديدة (بالحقل الصِّياغيِّ) ، والمصطلح الجديد استخدَمَهُ القدماءُ تحت اسم (الوادي الواحد) (٤٣) ، وأساس تكوين هذا الحقل التَّداعي الإدراكي ، أو التَّناسُب الشَّكلي ، أو لتوقف بعض مفردات الحقلِ على بعضٍ ، وهو ما يُخْرِجُ (الطِّباق) من دائرة التَّناسُبِ لأنَّ الجمع بين دَوالِّهِ يتمُّ على التَّناقضِ . ويكثر البلاغيّون من الاستشهادِ لهذا الشَّكل البديعيِّ بقوله تعالى : ﴿الشَّمسُ والقَمَرُ بحسبان﴾ (الرحمن ٥) على أساس أن الدّالَّين : (الشَّمس - القمر) يجمع بينهما وادٍ واحدٌ ، هو : وادي الأبراج السَّماويَّة (٤٤) ، ويلاحظُ أن البنيةَ العميقةَ تنْقُلُ الدّالَّين إلى منطقةِ التَّقابُل ، لأن الشَّمسَ تستدعي زمنها (النَّهار) ، و القمر يستدعي زمنَه (اللَّيل) ، مما يعطي الشَّكلَ طبيعةً محايدةً بين التَّناسبِ والتَّقابلِ .

إن التَّكراريَّةَ في هذا الشَّكلِ تتجلّى من تراكُمِ المتناسبات في سياقٍ واحدٍ ، فالتَّكراريَّةُ ليسَتْ عمليَّةَ توازنٍ بين الدّالِّ والمدلولِ ، وإنَّما عمليَّة تناسُب دلالي خالصٍ ، يجعلُ انتقال الذِّهنِ من الشَّيْءِ إلى ما يجاوره انتقالاً ترابطيّا ، وهو ما يتوافَقُ مع المصطلح (مراعاة النَّظير) ، كما في قول البحتري :

كالقسِيِّ المعطفات بَلِ الأسْهُمِ مَبْريَّة بَلِ الأوْتارِ

وهنا تغيبُ المفاجأة ، ويحلُّ محلَّها (التَّوقُّع) الَّذي يتعلَّقُ بالمتلَقّي ، حيثُ ينتظرُ دالا بعينِهِ ، ثمَّ يأتي الدّالُّ كما توقَّعَهُ ، فيحدُثُ الإشباعُ الدَّلاليُّ ، والتَّوقُّع هنا ليس مزوَّدًا بمظهرِ الحقيقةِ ، وإنما مُزَوَّدٌ بالتَّناظُرِ الَّذي يربطُ بين (الأسهم) و (الأوتار) ، فلو أن النَّسق جاءَ مثلاً : القسي - البيوت - الأوتار- لكانَ مثيرًا للاستنكار لخيبة التَّوقُّع التَّناظريِّ .

وقراءة الخطابِ الشّعريِّ الحداثي تؤكّد أنَّ شعراءَه كانَتْ لهم غوايةٌ خاصَّةٌ في التَّعامُلِ مع هذهِ البنية لأنَّها تكشفُ عن رؤيتهم للعالم في وحدته الوجودية في مقابل رؤيتهم لثنائيَّته الضِّدِّيَّةِ الَّتي جسَّدتها بنية (التَّقابُل) . يقول محمد آدم في (وحدة) :

إذن

سيقول المعرّي : ياخائطَ العوالمِ خطئي .

ويقول التَّوحيدي :

أغربُ الغُرباءِ مَنْ صارَ غريبًا في وَطَنِهِ ،

وأبعدُ البعداءِ من صارَ بعيدًا في محلِّ قربِهِ

ويقولُ الغزالي :

العالَم المخلوقُ

ويقول ابنُ طفيل :

العالَم الحادثُ

ويقول الشَّيخ محيي الدّين بن عربي :

الهويَّة واحدةٌ والعوالم شتّى (٤٥)

إن الدفقةَ تعتمدُ في إنتاج المعنى على بنية مراعاةِ النَّظيرِ اعتمادًا مطلقًا ، سواءٌ على مستوى استدعاءِ مجموعة المفكِّرين : المعرّي - التَّوحيديّ - الغَزالي - ابن طفيل - محيي الدّين بن عربي ، أو على مستوى الملفوظِ الَّذي قدَّمَهُ كلٌّ منهم والَّذي يجمعُ بين موقفهم الفردي في دائرة الوجودِ ، ورؤيتهم

للوجودِ خلال هذا الموقف الفرديِّ . والمتلقي يتابِعُ البنية في انتظار وتَرَقُّبِ ناجحٍ يحقِّقُ الإشباعَ الَّذي يَجْعَلُه داخل النَّصِّ لا خارجَه .

البنية الثّانية في هذا المحورِ بنية (الإرصاد) ، والَّتي يُطلقُ عليها أحيانًا (التَّوشيح) وأحيانًا (التَّسهيم) . وإنتاجيَّة هذه البنية تتمثَّلُ في تلاحم الكلام حتّى يكونَ مبتدؤه دالا على آخرِه ، و الدَّلالة هنا تعتمدُ على أمرين : المادة ، والصّورة ، فمن حيث المادة - غالبًا - ما يحضرُ دال يُرْهِص بدالٍّ آخر ، سواءٌ اتَّفقا في أصلِ الاشتقاقِ أم في الحقلِ الدَّلاليِّ ، ومن حيثُ الصّورةِ فإنَّ الإرهاص يتَّسع ليستوعبَ السِّياق الكلّيَّ في الشِّعرِ ، حيثَ يطرحُ النَّصُّ مجموعةً من القوافي تشيرُ إلى طبيعة (الرَّوي) الَّذي يشكِّلُ الدّالَّ الثّاني ويطرحه على صورة القافية في الأبيات السّابقة ، وعلى هذا النَّحو تتحقق البنية في الصّياغَةِ النّثريَّة .

فعلى مستوى توافق الدّالَّين في أصل الاشتقاقِ يقول البحتري :

أحَلَّتْ دمي من غيرِ جرم وحَرَّمَتْ ... بلا سببٍ يومَ اللِّقاءِ كلامي
فليسَ الَّذي حلَّلْتهُ بمُحَـــلَّلٍ ... وليسَ الَّذي حرَّمْتهُ بحــرامِ

حيث توحَّدتِ المادة بين الدالَّين : الأوَّل (حرمته) الذي كان إرصادًا للدّالِّ الثّاني (حرام) ومن حيث الصّورةِ ، فإنَّ القافية وزنتها على (فعال) مع جعلِ الرّوي (ميما) يحتمُ أن يكونَ الدّالُّ الثّاني على ما جاء عليه .

أما المخالفة السَّطحيَّة في أصل الاشتقاقِ فكما في قول النّابغة :

فِداءٌ لامْرِئٍ سارَتْ إليـــه ... بعذْرَة رَبِّها عمّي وخالـــي
ولو كَفّي اليمينُ بَغَتْكَ خَوْنًا ... لأفْرَدَتِ اليَمين عن الشِّمال

فمعرفة صورة القافية وحرف الرّوي يهيئ لمجيءِ بنية الإرصادِ في البيت الثَّاني ، حيث أشارَتِ (اليمين) إلى (الشِّمال) (٤٦) .

فالمخالفة السَّطحيَّة بين (اليمين والشّمال) لم تمنعْ من التَّوافُقِ العميقِ بين الدّالَّين في الجنسِ عمومًا (يد) .

وتحلُّ (الفِقرة) محل (البيت الشِّعري) في النَّثرية ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿وما ظَلَمَهُمُ الله ولكن كانوا أنْفُسَهُمْ يظلِمون﴾ (النحل ٣٣) ، فالإرصاد يتحقَّق من حضورِ ﴿وما ظَلَمَهُمُ اللهُ﴾ الَّتي ترهصُ بالعجزِ ﴿ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾ ، إذ إن مادة (الظُّلْم) توحد بين الدالَّين وتهيئ المتلقي لتوقع الدال الثاني ، لأنَّ الاحتمالات التَّعبيريَّة - في غير القرآن - تطرحُ أعجازًا أخر مثل : (ولكن كانوا أنفسهم ينفعون) أو (يمنعون) ، لكن المادة تستدعي (يظلمون) فضلاً عن الصّورة الَّتي تجعلُ التَّوقُّع منوطًا بدالٍّ مختومٍ (بنونٍ مسبوقةٍ بواو) ؛ إذ قبل ذلك : ﴿الَّذين تتوفّاهم الملائكة طيِّبين يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كُنْتُم تعملون . هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي أمرُ ربِّك كذلك فعل الَّذين من قبلهم﴾ (النحل ٣٢ ، ٣٣) .

وفي تعامُلِ الخطابِ الشِّعريِّ الحديثِ مع هذه البنية يكادُ يخلِّصُها من المواصفات المصاحبة فيما يتَّصِل بالمادة أو بالصّورة ، ويترُكُ للسِّياقِ أن يمارسَ فاعليَّتَهُ في إنتاج (الإرصاد) نتيجةً لعمليَّة (التَّداعي) الَّتي تنشئ التَّوقُّع لدى المتلَقّي ، ففي قول عبد المنعم عوّاد :

يُداهِمُني الوَلَه
فأزْحَفُ ألْتَمِسُ الرّبْوَتَينِ ،

هما الصَّبوةُ المشْتَهاةُ ،
هما العَطَشُ المسْتثيرُ ،
هما نقطةُ البدءِ حينًا ، وحينًا هما الانتهاءُ(٤٧) .

نلاحظ أن السَّطر الثّاني يقدِّم دالا مزدوجَ الإنتاج (الرَّبْوتين) ثم يأتي السَّطران الثّالث و الرّابع لفكِّ الثُّنائيَّةِ في الرَّبْوتين إلى أحاديَّة (الصَّبْوة) و (العَطَش)، وبرغم ذلك لا تتحرَّكُ حاسَّةُ التَّوقُّع للرَّبط بين هذا أو ذاك ، في حين يتحقَّقُ هذا التَّوقُّعُ في السَّطرِ الأخيرِ ، إذ إن متابعةَ صدرِ السَّطر يتحققُ معها إدراكُ العجز بفاعليَّة العلاقَة التَّقابليَّة بين (البدءِ) و (الانتهاءِ) .

وربما كانَتْ أكثر ظواهر التَّداعي الَّتي وظَّفها الخطابُ الشِّعريُّ ، التَّداعي الزَّمنيّ في ثلاثيَّتِهِ الأبديَّة ، الماضي الحاضر الأتي ، إذ إن التَّحرُّكَ داخلَ هذه الثُّلاثيَّةِ يجعلُ عمليَّةَ التَّوقُّعِ حاضرةً في السِّياقِ ، وعلى هذا يقول : فاروق جويدة :

قد عَلَّمتني أنَّنا بالحبِّ نبني
كلَّ شيءٍ . . خالِد
قد علَّمتني أن حبَّكِ كانَ مكتوبًا
كساعَةِ مولدي
فَجَعَلْتِ حبَّك عمرَ أمسي
حلمَ يومي . . وغدي(٤٨)

فتَعامُلُ الدَّفقة مع (الأمس) ثمَّ (اليوم) يستدعي على الفورِ (الغد) ، وهو استدعاءٌ يحقِّق الإشباع والارتواءَ عند المتَلقّي ، لأنَّه توقَّع ، وصدق توقُّعُهُ .

البنية الثّالثة ، بنية (التَّذييل) ، وهي بنية تعتمدُ الثُّنائيَّةَ التَّركيبيَّةَ ، على معنى

أنَّها جملةٌ عقب جملة أخرى بحيثُ تتضمَّن الثّانيةُ معنى الأولى برغمِ المفارقةِ اللَّفظيَّةِ ، ومن هنا صحَّ القولُ بالتّخالفِ السَّطحيِّ والتَّوافُقِ العميقِ .

والنَّظرُ البلاغيّ في الشَّكلِ البنائيِّ للتَّذييلِ ، أدركَ أن العلاقَةَ بين الجملتين تصِلُ أحيانًا إلى درجةٍ من التَّكامُلِ بحيثُ تكونُ الجملةُ الأولى مُنتجةً للثّانية ، على معنى أن الثّانيةَ لاتستقلُّ بإنتاج المعنى ، بل تستمده من الجملة الأولى ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بما كَفَروا وهل نجازي إلا الكفور﴾ (سبأ ١٧) .

ذلك أن ردَّ الآيةِ الكريمةِ إلى مستوى العمقِ يئوي إلى : (وهل يُجازى ذلك الجزاء إلا الكَفور) ، فالإشارة (ذلك) ترتدُّ إلى المجازاةِ بالكفرِ في صدر الآية ، فالتأكيد في الجزء الثّاني لا يستقلُّ بالمعنى .

وأحيانًا تضعفُ العلاقة الرّابطةُ بين الجملتين ، بحيث تتمكّن الثّانيةُ من الاستقلالِ بالمعنى ، برغم وظيفتِها التَّقريريَّةِ ، وهذا الاستقلال في إطار بنية إضافيَّة هي بنية (المثل) ، وعلى هذا يأتي قوله تعالى : ﴿وقلْ جاءَ الحقُّ وزهَقَ الباطلُ إن الباطلَ كانَ زهوقا﴾ (الإسراء ٨١) ، فجملة : « إن الباطِلَ كانَ زَهوقا » قد تضمَّنَتْ معنى الجملة الأولى ، لكنها لم تتوقَّفْ عليها في إنتاج المعنى ، بل إن اختلافَ التَّركيبين في الفعليَّة والاسميَّة يؤكِّد استقلالَ كلٍّ منهما في إنتاج المعنى .

ومتابعة النَّظرِ البلاغيِّ لأوْجُهِ العلاقات بين الجملِ في (بنية التذييل) تشيرُ إلى إدراكِهم أن هذه العلاقات قد تتَّكئ أحيانًا على المستوى السَّطحيِّ (المنطوق) ، وقد تتكئ أحيانًا على المستوى العميق (المفهوم) ، والفارق هنا يتمثَّلُ في أن تحليلَ الصِّياغَةِ يتَّجهُ بها إلى رصدِ النّاتجِ الدَّلاليِّ الكلِّيِّ في

المستوى العميق ، أما في المستوى السَّطحيِّ ، فإنه يتَّجهُ أيضًا إلى هذا النّاتج خلالَ **الأبنية الصِّياغيَّةِ** ، ففي قوله تعالى : ﴿وقلْ جاءَ الحقُّ وزَهَقَ الباطِلُ إن الباطِلَ كانَ زهوقا﴾ ، نجِدُ أن الموضوعَ في الجملتين واحدٌ وهو (الباطِلُ) والمحمولَ فبهما من مادةٍ واحدةٍ وهو (الزّهوق) ، أي أنَّ ملفوظَ الجملة الثّانية **﴿إن الباطِلَ كانَ زهوقًا﴾** منطوق به في الجملة الأولى .

أمّا توجُّه الصِّياغَةِ إلى تأكيدِ المفهومِ ، فنلاحظه في قول النّابغة .

وَلَسْتَ بمُستَبْقٍ أخًا لا تَلُمُّه على شعَثٍ أيّ الرِّجالِ المهذَّبُ

إذ صدْرُ البيتِ دلَّ بمفهومِهِ على نفي (الكامل) ، وجاء الشَّطرُ الثّاني ليحقِّقَ ذلك المفهوم بقوله : (أي الرِّجال المهذب) ، لأن الاستفهامَ هُنا كان مفرغا من دلالَتِه التَّساؤليَّةِ مشحونًا بدلالةٍ طارئة هي (النَّفي) أو (الإنكار) (٤٩) .

البنية الرّابعة الَّتي يجتمعُ فيها التَّخالُفُ السَّطحيُّ والتَّوافقُ العميقُ ، بينةٌ مزدوجَةٌ هي (تأكيد المدحِ بما يُشبِهُ الذَّمَّ) و (تأكيد الذَّمِّ بما يُشبه المدحَ) .

فالأوَّل تأكيد المدح بما يشْبِهُ الذَّمَّ ، وتأتي البنية على شكْلين :

الشَّكْلُ الأوَّل :

صفة ذمٍّ منفيَّة + استثناء + صفة مدحٍ

وعلى هذا الشَّكل البنائي يأتي قول النابغة الذُّبياني :

ولا عيبَ فيهِم غيرَ أنَّ سَيوفَهُمْ بِهنَّ فُلولٌ من قراعِ الكتائِب

ويلاحظُ في هذا الشَّكلِ وجود علاقةٍ جامعةٍ بين الصِّفتين ، كما أن

حضورَ المتلَقّي إلى رحابِ الصِّياغَةِ أمرٌ ضروري لإنتاجِ البنية لبلاغيَّتِها ، لأنَّه بمتابعته للصِّياغَةِ يتوهَّم بدايةً أنَّ الصِّفَة الثَّانيةَ صفة ذمٍّ ، فإذا بها تفاجئه بانتمائِها إلى الجملة الأولى المادحةِ .

و بالنَّظرِ في إنتاجيَّةِ البنية داخليًا نلاحظُ أنَّها تدْخُلُ منطقة (الدَّليل) العقلي ، إذ إن المبدعَ استدلَّ على (عدم العيب) بأن (ثبوت العيب) مرتبطٌ بكونِ فلولِ السُّيوف عيبًا ، وهو محالٌ . كما أنَّها تدخُلُ منطقة (الإيهام) ، لأن الأصلَ في الاستثناء (الاتِّصال) ، فإذا جاءَتِ الصِّياغَةُ بأداةِ الاستثناءِ تهيَّأتْ لإخراجِ ما بعدَها مما قبلها ، فإذا بما بعدها ينتمي لما قبلها ، وهنا يتحقَّقُ نوعٌ من (التَّراكُم) المدحي ، بتتابع صفات المدح في العمق ، وإن أوْهَم السَّطحُ بالمخالفة .

الشَّكل الثّاني :

صفة مدح + استثناء + صفة مدح

وعلى هذا قول النّابغة الجعدي :

فَتًى كَمُلَتْ أخلاقُه غيرَ أنَّه جواد فما يبقي مِنَ المالِ باقِيا

فبنية السطح تنتج المخالفة بفاعلية الاستثناء ، لكن بنية العمق تجعلُ الاستثناءَ (متصلاً) على معنى دخول الصِّفة الثّانية في الأولى .

والثّاني : تأكيد الذم بما يشبه المدح :

والبناء الشَّكليُّ في هذه البنية يتوحَّد بالبناءِ الشَّكليِّ السّابق ، على معنى أن لها شكلَين :

الشّكل الأوّل :

صفة مدح منفية + استثناء + صفة ذمٍّ

فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء .

الشّكل الثّاني :

صفة ذمٍّ مُثْبَتة + استثناء + صفة ذمٍّ مُثْبَتة

فلان فاسق إلا أنه فاجر (٥٠) .

وإنتاجية البنية تتعامَلُ مع المتلَقّي أحيانًا ، ومع السِّياق أحيانًا على نحوٍ ما أوضحناه في (تأكيد المدح بما يشبه الذَّمّ) .

والملاحظُ أن حركةَ المعنى في أبنيةِ هذا المحور تأخذُ الأشكالَ التجريديَّةَ التّاليةَ :

١ - مراعاة النَّظير : ← ← ← ←

٢ - الإرصاد : ←————

٣ - التَّذييل ⟶

٤ - تأكيد المدحِ بما يشبهُ الذَّمَّ : ⟵ ⟶

٥ - تأكيدُ الذَّم بما يشبِهُ المدحَ : ⟵ ⟶

فالشَّكلُ الأوَّلُ تتحرَّكُ فيه الدَّلالةُ من ركيزةٍ تعبيريَّةٍ لتتعلَّق بركيزةٍ موافقةٍ لها في المستوى العميقِ برغم المخالفةِ المتحقِّقَة في بنية السَّطحِ ، والتَّوافُقُ هنا في (الحقل) الدَّلالي ، أو (الوادي) الدَّلالي بالمصطلح البلاغيِّ .

أمّا الشكل الثاني فإن حركة المعنى تتجه مباشرة إلى العجز لتنتجَه صياغيًا بعد أن مهدت السياق لحضوره . وفي الشّكلِ الثّالث يتحرّكُ المعنى تراجعيًا ، لأنَّ الجملةَ الثّانية تعملُ تقريرَ المنطوقِ السّابقِ عليها ، أو تقرير المفهومِ ، والتَّقرير نوعٌ من التَّراجعِ لا التَّقدُّمِ الإضافيّ .

أمّا الشّكلان الرّابعُ والخامسُ ، فإن المعنى يكونُ في حالة تصادمٍ بين السَّطحِ الموهم بالتَّضاد والعمق المنتج للتَّوافُقِ .

* * *

البنية الأخيرة في هذا المحور ، بنية (الالتفات) ، وتكاد المخالفةُ السَّطحيَّةُ تتجلّى من الحدودِ المعرفيَّةِ الَّتي أجمعَ عليها معظم البلاغيّين في أنَّ الالتفات (انتقال من أسلوبٍ في الكلامِ إلى أسلوبٍ آخر مخالفٍ للأوّل)[٥١] ، فالانتقالُ يعتمدُ على المخالفَةِ السَّطحيَّةِ بين المنتقلِ عنه والمنتقلِ إليْهِ ، لكنَّ البلاغيّين يعيدون الانتظامَ لهذه المخالفة بالنَّظرِ في المستوى العميقِ وإيجاد نَوْعٍ من التَّوافُقِ والانسجامِ بين طرفي الالتفات .

وهذه المخالفة تتمثَّلُ في (الضَّمائر) و (الأعداد) و (الزَّمن) .

فعلى مستوى الضَّمائر يلاحظُ السّكّاكي أنَّ الصِّياغَةَ قد تعبرُ عن معنى مستخدمة ضميرًا من الضَّمائر الثّلاثةِ (التكلُّم والخطاب والغيبة) بعد أن تكونَ قد عَبَّرَتْ عنه بطريقةٍ مغايرةٍ ، والاحتمالات الإنتاجيَّةُ للتَّعامُل الالتفاتي مع الضَّمائرِ تأتي على ستة أشكال :

١ - الشّكلُ الأوّلُ : الانتقال مِن ضميرِ التكلُّم إلى ضميرِ الخطابِ ، وعلى هذا يأتي قوله تعالى : ﴿وما لي لا أعبدُ الَّذي فَطَرَني وإليه ترجعون﴾

(يس ٢٢) .

إذ إن النَّظرَ في بنيةِ العمقِ يعيدُ الصِّياغَةَ إلى انتظامِها المثاليِّ : (وما لي لا أعبدُ الَّذي فَطرَني وإليه أرجع) حيثُ يتوافَقُ الضَّميران في سياق (التَّكلُّم) .

٢ - الانتقالُ من ضمير التكلم إلى ضمير الغياب ، كقوله تعالى من سورة الكوثر : ﴿إنا أعطيناكَ الكوثَر فَصَلِّ لربِّكَ وانحَر﴾ ، إذ إن بنية العمقِ توحِّد بين الضَّمائر في سياق التكلُّم : (إنا أعطيناكَ الكوثرَ فصلِّ لنا وانحر) .

٣ - الانتقالُ من الخطابِ للتكلُّم . كقول علقمة الفحل :

طحا بِكَ قَلْبٌ في الحسان طروبُ بعيدُ الشَّبابِ عصر حان مشيبُ
تكلِّفُني ليلى وقد شطَّ وليهـــا وعادَتْ عواد بَيْنَنا وخُطـــوبُ

وبنية العمقِ تعيد الانتظامَ للضَّمائر برغمِ المخالفة السَّطحيَّة (طحا بك - تكلِّفُكَ) .

٤ - الانتقال من الخطاب للغيبة ، كقوله تعالى : ﴿حتّى إذا كنْتُمْ في الفلكِ وجرين بهم﴾ (يونس ٢٢) ، وانتظام الضَّمائر يرد البنية في العمقِ إلى : (حتّى إذا كنتمْ في الفلكِ وجرين بكم) .

٥ - الانتقالُ من الغيبةِ للخطابِ ، كقوله تعالى في سورة الفاتحة : ﴿مالِكِ يومِ الدّين ، إيّاكَ نَعْبُدُ﴾ وردُّ الآية إلى بنية العمقِ يوحد بين الضَّمائرِ في سياق الغيابِ (مالكِ - إيّاه) .

٦ - الانتقالُ من الغيبة للتكلم ، كما في قوله تعالى : ﴿والله الَّذي أرسلَ الرِّياحَ فتثيرُ سحابًا فَسُقْناهُ إلى بلدٍ ميِّت﴾ (فاطر ٩) .

والتَّوحُّد العميقُ يجمع الضَّمائر في سياق الغياب : (والله الَّذي أرسلَ الرِّياح فتثيرُ سحابًا فساقه إلى بلدٍ ميِّتٍ) .

و واضح أن بنية العمقِ كانَتِ الخلفيَّة الَّتي توضِّح المخالفةَ السَّطحيَّةَ ، وتحدِّدُ معالمها ، دون أن يعوقَ التَّوحُّدُ العميقُ إنتاجَ البلاغيَّة في المستوى السَّطحيِّ ، وهي بلاغيَّةٌ أفاض فيها رجال البلاغَةِ ، بوصفِ المخالفَةِ نوعًا من (الانحراف) الجمالي - كما يرى ابن الأثير [٥٢] .

وعلى مستوى (العددِ) تأتي المخالفةُ السَّطحيَّة على ستة أشكالٍ - أيضًا - :

١ - الانتقالُ من ضمير الواحدِ إلى ضمير الجمع ، كقوله تعالى : ﴿ومن النَّاس من يقولُ آمنّا بالله وباليومِ الآخرِ وما هُمْ بمؤمنين﴾ (البقرة ٨) .

فالمخالفةُ السَّطحية تتحقَّقُ في مجيء ضمير الواحد أوّلاً في (يقول) ثمَّ الانتقال إلى ضمير الجمع (آمنّا) ، لكن العمقَ يوحِّد بين الأعداد إذ ملفوظُهُ : (ومن النّاس من يقولُ آمَنْتُ) .

٢ - الانتقال من ضمير الواحد إلى ضمير المثنّى ، وذلك كقوله تعالى : ﴿قالوا أجئتَنا لتلفِتَنا عمّا وَجَدْنا عَليهِ آباءَنا وتكون لَكُما الكِبْرِياءُ في الأرضِ وما نَحْنُ لَكُما بمؤمنين﴾ (يونس ٧٨) .

توجَّه الخطابُ إلى موسى أوّلاً « جئتَنا » ثم تحوَّل الخطابُ إلى صيغةِ المثنّى « لَكُما » وذَلِكَ لأن موسى أصلُ الرِّسالةِ وهارون وزيره ، فتوجَّهَ الخطابُ إلى موسى ثم تحوَّل إليه مع هارون ، ويلاحظُ أن بنيةَ العمقِ تحقِّق التَّوافُقَ بين الضَّمائرِ في سياقِ الإفرادِ : (جئتَنا) (تكونُ لك) .

٣ - الانتقالُ من المثنّى إلى المفرَدِ ، كقوله تعالى حكاية عن فرعون :

﴿قال فمن ربُّكما يا موسى﴾ (طه ٤٩) ، حيث تمَّت المخالفة السَّطحيَّة بين المثنّى (ربكما) والمفرد (موسى) ، وبنية العمق تعيد الموافقة على نحو : (قال فمن ربكما يا موسى وهارون) .

٤ ، ٥ - الانتقالُ من صيغةِ المثنّى إلى الجمعِ ، ومن الجمعِ إلى المفردِ ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿وأوْحَيْنا إلى موسى وأخيه أن تبوآ لقومِكُما بمصرَ بيوتًا واجعَلوا بيوتَكم قبْلَةً وأقيموا الصَّلاة وبشِّر المؤمنين﴾ (يونس ٨٧) .

فالمخالفةُ السَّطحيَّةُ تمَّت بين صيغةِ المثنّى (تبوآ) ، وصيغةِ الجمع (اجعلوا) ، ثم بين صيغةِ الجمعِ (أقيموا) وصيغةِ المفرد (بشر) .

٦ - الانتقال من الجمع إلى صيغة المثنى ، كقوله تعالى : ﴿يا معشرَ الجنِّ والإنسِ إنِ استَطَعْتُم أن تَنْفُذوا من أقطارِ السَّموات والأرضِ فانْفُذوا لاتنفذون إلا بسلطان . فبأي آلاءِ ربِّكُما تكذِّبان﴾ (الرحمن ٣٣ ، ٣٤) .

بدأتِ الآية - الخطاب - بصيغَةِ الجمع ﴿معشر الإنس والجنِّ﴾ ثم تحوَّلت إلى صيغة المثّنى : ﴿فبأي آلاءِ ربِّكما تكذِّبان﴾ ، فكأن صيغة الجمع جاءت لتعجيز كل فرد من الطّائفتين ، ثم جاءَتْ صيغةُ المثّنى لأنَّ كلَّ فردٍ منسوبٌ إلى طائفتِهِ من الإنسِ أو الجنِّ .

وبنية العمقِ تعيد الانسجامَ لصيغ العدَدِ ، لأن تقديرَها : (يا معشرَ الإنسِ والجنّ) (فبأي آلاء ربكم تكذبون) .

وعلى مستوى الزمن يرصدُ البلاغيّون الاحتمالات التَّعبيريَّةَ على مستوى السَّطح على النَّحو التالي :

١ - الشَّكل الأوَّل : الانتقالُ من زمن الحضورِ في (المضارع) إلى زمن

الآتي في (الأمر) ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿يا هودُ ما جِئتَنا ببيِّنَةٍ وما نحنُ بتاركي آلهتِنا عن قولِكَ وما نحنُ لَكَ بمؤمنين . إن نقولُ إلا اعتراكَ بعض آلهتنا بسوءٍ ، قال إني أشْهدُ اللهَ و اشهَدوا أنّي بريء مما تُشْرِكون﴾ (هود ٥٣ ، ٥٤) ، حيث تمّت المخالفةُ بين الفعلين (أشهد) و (اشهدوا) ، لأن البنيةَ المثاليَّةَ تقتضي أن يتوافَقَ الفعلان من حيث الزَّمنِ : (أشهد وأشهدكم) .

٢ - الشَّكل الثاني : الانتقال من الزَّمن الماضي إلى الزَّمن الآتي ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿قل أمَرَ ربي بالقِسْطِ وأقيموا وجوهَكُمْ عند كلِّ مسجدٍ وادعوه مخلِصين له الدّين﴾ (الأعراف ٢٩) ، فالتَّوافق الزَّمني يتحقَّقُ في بنية العمق : (أمرَ ربي بالقِسْطِ وبإقامَةِ وجوهِكُم عند كلِّ مسجدٍ) .

٣ - الشَّكلُ الثالث : الانتقالُ من الزَّمن الماضي إلى زمن المضارع ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿والله الَّذي أرسلَ الرِّياحَ فتثيرُ سحابًا فسُقْناهُ إلى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ (فاطر ٩) .

والتَّوافُق في بنية العمقِ يقتضي أن يتوافَقَ زمن الفعلين : (واللهُ الَّذي أرْسَلَ الرِّياحَ فأثارَتْ سحابًا) .

٤ - الشَّكلُ الرّابع : الانتقالُ من زمن المضارعَةِ إلى الزَّمن الماضي . في مثل قوله تعالى : ﴿ويوم ينفخُ في الصّور فَفَزِعَ من في السَّموات ومن في الأرضِ﴾ (النَّمل ٨٧) .

والتَّوافقُ في العمق يوحِّد بين الفعلين في الزَّمن : (ويَوْمَ ينفَخُ في الصّور فيفزعُ) .

ويلاحظ البلاغيّون أنَّه لكي تتحقَّقَ بنية الالتفاتِ بما فيها من مخالفةٍ

سطحيَّةٍ و توافقٍ عميقٍ ، لا بدَّ مِنْ وحدةِ السِّياقِ بين الْمُلتَفتِ عنه و الملتَفَت إليهِ ، لأن تعدُّدَ السِّياقِ يزيلُ المخالفَةَ السَّطحيَّةَ ، ومن ثم تفقد البنية مكوناتها . فلو قلنا مثلا : (أكرمتك) لوجدنا التركيب يضم ضميرين الأوَّل (تاء التكلُّم) والثّاني (كاف الخطاب) ، وبرغم ذلك لا يدخل التَّركيبُ دائرة الالتفات لأن كلَّ ضميرٍ يرتدُّ إلى طرفٍ غيرِ الطَّرفِ الَّذي يرتدُّ إليهِ الضَّميرُ الآخر ، (فتاء التكلُّم) تحتلُّ وظيفَةَ الفاعليَّة ، في حين أن (كاف الخطاب) تحتلُّ وظيفة المفعوليَّة .

والأمرُ كذلك بالنِّسبة للعدَدِ ، فلو قلنا : (قرأ الطالب كتبًا كثيرةً) لوجدنا مخالفةً عدديَّةً بين الفاعلِ المفردِ ، والمفعولِ المتعدِّدِ ، وبرغم ذلك لا يدخُلُ التَّركيبُ دائرة الالتفاتِ لأنَّ المخالفة كانَتْ في أمرين (الطالب - الكتب) لا في أمرٍ واحدٍ .

والأمرُ كذلك - أيضًا - في (الزَّمن) فلو قُلْنا : (جلس الطّالبُ يتأمَّلُ أصدقاءَهُ) لوجدنا مخالفةً زمنيَّةً بين (زمن الجلوسِ) وزمن (التَّأمُّل) لكن لا يَدخلُ التَّركيبُ دائرةَ الالتفات ، لأن كلَّ زمنٍ يتعلَّقُ بحدث مخالف للآخر ، ومن ثمَّ تتساوى بنية السَّطحِ مع بنية العمقِ في كلِّ هذه الأشكالِ .

(٧)

إن ما عرضناه في المحاور الأربعة السّابقة يمثِّل قراءة في الدَّرس البلاغيِّ في مرحلتِهِ البديعيَّةِ الَّتي كانَ التَّكرار ركيزَتَها على مستوى السَّطحِ أو على مستوى العمقِ ، وهنا تمتدُّ القراءة إلى تلك التَّكراريَّة عندما كانَتْ تنحازُ إلى

الصَّوتيَّةِ الخالصةِ ، وقد رَصَدَ البلاغيّون في هذا الإطار كثيرًا من البنى الَّتي لاحظوا إنتاجها للصَّوتيَّة بالدَّرجة الأولى ، وسوف نتناول البنى الرَّئيسيَّة الَّتي عَرَضوا لها ، لأن غيرَها يعتبرُ تفريعًا عليها ، ، أو داخلاً في مفهومِها ، والمفارقَةُ بين بنية وأخرى في هذا المحورِ تتمثَّل في درجةِ الإيقاعيَّةِ الَّتي تَعْلو أو تهبطُ فيدخِلُها البلاغيّون في إطار معرفيٍّ مستقلٍّ بالنَّظر إلى وظيفتها الخالصة للصَّوتيَّة ، فإذا جاءَ ناتجٌ دلالي ، فإنَّه يكونُ تابعًا .

ويلاحظُ ارتفاعُ درجةِ الإيقاعيَّةِ إذا حلَّتِ البنية في الشِّعرِ ، لتوافقها مع طبيعتِه الإيقاعيَّةِ أيضًا ؛ ذلك أن سيطرةَ الوظيفةِ الشِّعريَّةِ في اللُّغَةِ يضعِفُ الجانب الإشاريَّ فيها ، ولا يعني هذا غياب العلاقة الَّتي تربطُ اللُّغةَ بالواقع ، لكنَّه يعني أن الإيقاعَ - أحيانًا - يصلُ إلى أن يكونَ هدفًا في ذاتِهِ ، وعندها يكونُ للتَّكرارِ حضورُهُ السَّطحيُّ الَّذي يؤازِرُ إيقاعيَّةَ الشِّعرِ العروضيَّةَ ، فالتَّكرارُ أصلٌ في الحقيقةِ الشِّعريَّةِ ، ومن ثمَّ كانَ التَّعريفُ الَّذي قدَّمهُ قدامة للشِّعر بأنه : « قول موزون مقفى يدلُّ على معنى » فالإيقاعُ يتقدَّمُ - في هذا التَّعريفِ - إنتاجَ الدَّلالَةِ ، بل إنَّ قدامةَ يوغِلُ في الإيقاعيَّة عندَما جعلَ المطابقَ والمجانسَ من صفات الشِّعر ، وأدخِلَ في نعوتِ المعاني الشِّعريَّةِ التَّتميمَ والتَّكافؤ ، وجعل من نعوت الشِّعر (التَّرصيع) (٥٣) .

وإذا كان للشِّعرِ غوايته الإيقاعيَّةُ الغالِبةُ - فإن النَّثر يسعى - أيضًا - إلى هذه الإيقاعيَّةِ ، وقَدْ لاحظ البلاغيّون ذلك ، وكثيرًا ما علَّلوا لمباحثهم - في هذا المحور - بالحرص على اقتراب النَّثر من الشِّعر ، يقول بهاء الدين السُّبكي : « قال جماعةٌ من الأدباءِ و أحسن السّجع ما تساوت قرائنُه ليكون شبيهًا بالشِّعر . » (٥٤)

ومن البنى الإيقاعيَّة التي اهتمَّ بها الدَّرس البلاغيُّ اهتمامًا بالغًا بنية (السَّجع) الَّتي تعتمدُ التَّردُّدَ الصَّوتيَّ في نهاية الفواصل بحرفٍ محدَّدٍ ، إذ هو : « تواطؤ الفاصلتين من النَّثر على حرفٍ واحدٍ . »(٥٥) فتكرار الحرفِ في نهاية الفواصل في انتظامٍ هُوَ الَّذي ينتجُ بنية السَّجع .

وقد أضاف البلاغيّون ملاحظات تعملُ على كثافة الإيقاع ، من حيثُ حجم الجملِ أو الفواصلِ ، فإذا كانَ الجزآن في السَّجع متعادلين لا يزيد أحدهما على الآخرِ ، كان ذلك (أعدل) أشكالِ الجملِ المسجوعةِ ، نحو قول الحريري : (فهو يطبع الأسجاعَ بجواهر لَفْظِهِ ، ويقرَعُ الأسماعَ بزواجر وعظِهِ) . و قد تتراكمُ الطَّبيعةُ الإيقاعيَّةُ حيثُ ينتشر التَّسجيع في عناصر الجمل ، فيكونُ الملفوظُ سجعًا في سجعٍ ، مثل قول البصيرِ : (حتّى عاد تعريضُكَ تصريحًا ، وتمريضُك تصحيحًا) فالتَّعريضُ والتَّمريضُ سجعٌ ، والتَّصريحُ والتَّصحيحُ سجعٌ(٥٦) .

بل إن بعضَ البلاغيّين أوغلوا في الحرصِ على الإيقاعيَّة ، فقالوا : إن الفواصل موضوعةٌ على أن تكونَ ساكنة الأعجاز ، موقوفا عليها بالسكون في حال الوقف والدرج ، لأن هدف الأدبية : التناسب بين القرائن ، ولا يتم ذلك - في صورته الكاملةِ - إلا بالوقف والسكون .

ويبدو أن بدر الدين بن مالك لم يكتف بكلٍّ هذه الظَّواهر التَّكراريَّة وما تحدثُهُ من إيقاعيَّة ، فأدخل في السَّجع لونًا آخر أسماه (الالتزام) ، حيث يلتزم المتكلّم في السَّجع قبل حرف الرّوي ما لا يلزمه من مجيء حرفٍ بعينِهِ ، أو حرفين ، أو أكثَر ، ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿والطّور وكتابٍ مسطور﴾ (الطور : ١ ، ٢) ﴿واللَّيل وما وَسَق . والقَمَر إذا اتَّسَق﴾ (الانشقاق : ١٧ ،

١٨) ويحمدُ منه ما عدم الكلفة لدلالته على الاقتدارِ ، وقوة المادة (٥٧) .

إن استحسان البلاغيّين لهذه الإضافات الإيقاعيَّةِ ناتجٌ للرغبة في الاقترابِ من الشِّعر كما سَبَقَ أن ذَكَرْنا ، فضلاً عَنِ الرغبةِ في إحداث أثرٍ مكثَّفٍ على المتلَقّي ، و من ثمَّ كانَتْ رعايتهم لتساوي القرائن في السَّجع ، و عِلَّة ذلك : « أن السَّمعَ ألف الانتهاءَ إلى غايةٍ في السَّجعَةِ الأولى ، فإذا زيد عليها ، ثَقل عليه الزّائد ؛ لأنه يكونُ عند وصولِها إلى مقدارِ الأولى كمن توقَّعَ الظَّفَرَ بمقصودِهِ من فهم المرادِ له ، ولم يجده أمامه . . . ولا يحسنُ أن تأتي قرينةٌ قصيرةٌ بعد قرينةٍ طويلةٍ ، لأن السَّجع إذا استوفى أمدَهُ من السّابقة لطولِها ، وكانت اللاحقة أقصرَ بكثيرٍ ، كان كالشَّيء المبتورِ ، ويصير السّامعُ كمن يريدُ الانتهاءَ إلى غايةٍ ، فيعثرُ دونها . » (٥٨)

وحقيقة هذه البنية لا تقصرها على لونٍ معينٍ من ألوان الأداءِ اللُّغوي في النَّثرِ أو في الشِّعر ، غير أن وظيفتها في النَّثرِ تختلِفُ نوعًا ما عن وظيفتها في الشِّعرِ ، إذ إنها في النَّثر تنفردُ بإنتاجِ الإيقاع ، فتتجلّى وظيفتها بكلِّ أثرِها على المتلَقّي ، في حين في الشِّعر تزدوجُ الوظيفةُ ، لأنها تمارسُ إيقاعيّتها منفردة ، ثم تمارسُها خلال الإيقاع الشِّعريِّ الَّذي يضعفُ من حدَّتها ، وإن ظل للوظيفةِ دورُها الأساسيُّ داخل الإيقاعِ العام ، حيث يرفد كلّ منهما الآخر (٥٩) .

وربما لهذا مالَ البلاغيّون إلى إعطاءِ السَّجعِ تسميةً جديدةً إذا جاءَ في الشِّعر ، فسموه (التَّرصيع) ، حيث يعمدُ الشّاعر إلى بناءِ مقاطع الأجزاءِ في البيت على السَّجع ، أو ما يشبه السجع ، أو بنائها على جنس واحد من التصريف ، فالطبيعةُ التَّكراريَّةُ تتحقَّقُ على مستويين ، مستوى الحرف المفرد

في نهاية المقطعِ ، ومستوى البنيةِ الصَّرفيَّةِ .

وقد لاحظ ابنُ الأثير صعوبةَ هذا اللَّونِ من الأداءِ ، وربَّما كانَ مرجعُ هذه الصعوبَةِ أن الشّاعر فيها مطالَب بالتّوفيق بين البنية العروضيَّة والبنية الصرفيَّة ، وعلى هذا قول الشّاعر :

فمكارِمُ أوْلَيتَها متبرِّعًا وجرائم ألغيتَها متورِّعًا

(فمكارم) بإزاء (جرائم) و (أوليتها) بإزاء (ألغيتها) و (متبرِّعًا) بإزاء (متورِّعًا) (٦٠) .

وأضافَ العَلوي إلى هذه البنية شكلاً آخر سمّاه (التَّرصيع النّاقص) ، إذ لاحظ هبوطَ درجةِ الإيقاعِ فيه نتيجةً لاختلافِ الوزنِ ، مع بقاء استواء الأعجاز ، كقول الخنساء :

حامي الحَقيقةِ محمودُ الطَّريقَةِ مَهْدي الخليقةِ نفّاع وضرارُ (٦١)

ويتابعُ البلاغيّون رصدَ التَّكرارِ الإيقاعيِّ في الشِّعرِ وبخاصَّةٍ إذا كانَ خالصًا للصَّوتيَّةِ ، فدرسوا ما أسموه (التَّطريز) وهو بنية تقومُ على تردُّدِ كلمات متساوية في الوزنِ في أبيات متتالية في القصيدةِ ، مع اقترابِها من منطقَةِ القافيةِ ليزدوجَ الإيقاعُ الصَّرفيُّ والصَّوتيُّ . ومن ذلك قول أحمد بن أبي طاهر :

إذا أبو قاسِمٍ جادَتْ لَنا يَـــــدُهُ لم يُحْمد الأجودانِ : البحرُ والمطـرُ
وإن أضاءَتْ لَنا أنوارُ غُرَّتِـــــه تضاءل الأنوران : الشَّمس والقمـرُ
وإن مضى رأيُهُ أو جدَّ عَزْمَتــــه تأخَّرَ الماضِيانِ : السَّيفُ والحَـــذَرُ
ومن لَمْ يَكُنْ حذِرًا من حدِّ صولَتِهِ لم يَدْرِ ما المزعجانِ : الخوفُ والحَذَرُ

فالتَّطريزُ يتحقَّقُ في قوله : (الأجْوَدان ، والأنْوَران ، والماضيان ، والمزْعِجانِ) .

وقد يلتحِمُ التَّطريزُ بالقافية عندما تتردَّدُ في مجموع الأبيات على وزنٍ صَرْفيٍّ واحدٍ ، كما في قول أبي تمّام :

أعْوَامُ وَصْلٍ كادَ يُنْسي طولُهــا ذكرى النَّوى ، فكأنَّها أيّــامُ
ثم انْبَرَتْ أيّام هَجْرٍ أرْدَفَــتْ نَجْوى أسًى ، فكأنَّها أعوامُ
ثمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السُّنونُ وأهْلُها فكأنَّهم وكأنَّها أحــلامُ (٦٢)

ثم تتسع المساحة الإيقاعيَّةُ في الشِّعر خلال بنية (التَّصريع) ، وهو ما يقاربُ السَّجع في النَّثر ، والتَّكراريَّة هُنا تتعلَّق بالصَّوتِ المفرَدِ وتردُّده في نهاية شطري البيت الشِّعري ، وبجانب النّاتجِ الإيقاعيِّ ، فإن التَّصريعَ يتداخَلُ مع بنية الإرصادِ من حيثُ التَّحرُّكُ المحسوبُ لإشباعِ توقُّع المتلَقّي ، لأنَّ النَّهايَةَ الإيقاعيَّةَ في الشَّطرِ الأوَّلِ تنبئ عن النِّهاية الإيقاعيَّة في الشَّطر الثَّاني ، فضلاً عما يحدثه هذا التَّكرار الصَّوتي من تلاحمٍ بين الشَّطرين حتّى يكونا كمصراعي الباب (٦٣) .

وقد جعل ابنُ الأثير أكملَ أشكالِ التَّصريعِ ما استقلَّ فيه كلٌّ شطرٍ بمعناهُ كقول امرئ القيس :

أ فاطِمُ مهلاً بعضَ هذا التَّدلُّلِ وإنْ كنْتِ قَدْ أزْمَعْتِ هَجْرًا فأجْملي

وتنزل درجة الكمال عن معدلها كلما ظهرَ ارتباطٌ بين الشطرين على نحو من الأنحاء ، إلى أن يصل إلى أدنى معدلِهِ عندما يتعلَّق الشَّطرُ الأوَّلُ بصفةٍ تحضرُ في صدرِ الشَّطرِ الثّاني ، كقول امرئ القيس :

ألا أيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ ألا انجلي بصبحٍ وَما الإصباحُ مِنْكَ بأمْثَلِ (٦٤)

حيث تعلَّق الشَّطرُ الأوَّلُ بقوله : (بصبح) في صدرِ الشَّطرِ الثّاني .

والنَّظرُ في الخطابِ الشِّعري الحديثِ والحداثي يدلُّ على أنَّه قد تخلّى عن هذه البنية بدرجةٍ ملحوظةٍ ، لأنّه - أصلاً - قد تخلّى عن القافيةِ ، وبالتّالي لم يَعُدِ التَّصريعُ بصورتهِ التُّراثيَّةِ بنيةً إيقاعيةً في الشِّعر الحداثيِّ ، لكن الشِّعريَّة - بطبيعتِها - توّاقةٌ إلى الإيقاعِ ، ومن ثمَّ حَضَرَتْ بنية التَّصريعِ في شكلٍ جديدٍ يجمَعُ بين شَكْلِها التُّراثي ومتطلَّبات الشِّعريَّةِ الجديدةِ ، وتجلَّى ذلك في التَّوجُّه إلى إحداث نوعٍ من الإيقاعِ المرتفعِ في مفتتحِ القصائد باستحضارِ (الرَّوي) في السَّطر الأوَّل والثّاني ، وكأنَّ السَّطرين صارا بديلاً عن الشَّطرين في بيت الشِّعر العمودي .

ويلاحَظُ أن شعراءَ الحداثةِ قد تعاملوا مع هذه البنيةِ في شكلها الجديدِ تعامُلاً متغيِّرًا بين الهبوطِ والارتفاع ، ويمكنُ متابعة ذلك عند بعضِ شعراءِ الحداثةِ في أعمالِهم الكاملة ، حيث تأتي تنازليّا على النَّحو التّالي :

١ - محمد إبراهيم أبو سنة ٤٠ ٪

٢ - أمل دنقل ٣٢ ٪

٣ - أحمد عبد المعطي حجازي ٣٠ ٪

٤ - عبد العزيز المقالح ٢٨ ٪

٥ - محمود درويش ٢٥ ٪

٦ - فاروق شوشة ٢٠ ٪

ويلاحظُ أن هذه النِّسب لا تقتربُ من المعدَّلِ الَّذي جاءَ عليه الخطابُ

الشِّعريُّ التُّراثيُّ ، ولا حتّى الخطاب الشِّعريّ الكلاسيكيّ ، فهي عند امرئ القيس تبلغ ٨٥ ٪ وعند حافظ إبراهيم ٧٠ ٪ ، فشعرُ الحداثةِ لم يستغْنِ عن هذه البنية تمامًا ، و إنما تعامَلَ معها في إطارٍ يناسب السَّطر الشِّعري من ناحيةٍ ، والاكتفاء بالتفعيلةِ من ناحيةٍ أخرى ؛ إذ إن التَّحرُّكَ خلال السَّطرِ الشِّعريِّ يستلزِمُ نهاية لها نظامُها الإيقاعي الخاص ، كما أنَّ التَّحرُّك خلال الجملة الشِّعريَّة يستلزِمُ نهايةً من نوعٍ خاصٍّ أيضًا ، لأنَّ الجملةَ تمتدُّ في أكثر من سطرٍ ، ويلاحظ أن حضورَ البنية كان يزدادُ مع نظامِ السَّطرِ الشِّعري ، ويقلُّ مع نظام الجملة الشِّعريَّةِ (٦٥) .

(٨)

لا شكَّ أنَّ متابعَةَ الدَّرس البلاغيِّ في رصده للظّواهر البديعيَّة قد أكَّدَتْ حضورَ الخلفيَّة التَّكراريَّة الَّتي مارَسَتْ فاعليَّتَها رأسيًا وأفقيًا ، وهي فاعليَّةٌ تتَّجه إلى إنتاجِ الدَّلالَةِ أحيانًا ، وإلى إنتاجِ الإيقاع الخالِصِ أحيانًا ، ثم مَزج الإيقاعِ بالدَّلالَةِ أحيانًا ثالثة . كما أن هذه الفاعليَّةَ كانَتْ تنحاز إلى جانب المبْدعِ أحيانًا ، وإلى جانب المتلَقّي في أغلب الأحيان . على أن يؤخذَ في الاعتبار عناية البلاغيّين برَصْدِ البعدين الزَّمني والمكاني للصِّياغَةِ ، وعنايتهم بالتَّعامُل مع مستوى السَّطح ومستوى العمقِ ، و وصل الأمر إلى العناية بالرَّصدِ التَّجريدي للإمكانات التَّكراريَّةِ في نموذج السَّكّاكي :

مشتهر في عِلمِهِ وحلمه وزُهْدُهُ وعَهْدُهُ مشتهـــرٌ
في علمه مشتهر وحلمه وزُهْدُهُ وعَهْدُهُ مشتهـــرٌ
في علمه وحلمِهِ وزُهدِهِ مُشْتَهرٌ وعَهْدُهُ مشتهـــرٌ

في علمِهِ وحلمِهِ وزُهْدِهِ وعهدُهُ مشتهرٌ مشتهرٌ(٦٦)

لقد بذل البلاغيّون جهدًا وافرًا في توصيف الصِّياغَةِ بدءًا من الحرف المفرَد ، وصولاً إلى الدَّال المفرد انتهاء بالتَّركيب ، وهذا الجهدُ استندَ إلى ركيزتين ، الأولى : الحركة الذِّهنيَّة عند المبدعِ والمتلَقّي ، الثّانية : السَّطح الصِّياغيّ ومدى توافقِهِ مع هذه الحركة المزدَوِجةِ .

والملاحظُ أن الإغراقَ في هذا الجهدِ الوصفيِّ قد أدّى إلى تكاثرِ الأشكالِ البديعيَّةِ الَّتي حاولَتْ محاضرة الصِّياغَةِ على كافة مستوياتها و في كلِّ تحوُّلاتها ، وهذا التَّكاثرُ أدّى إلى نَوْعٍ من التَّداخُل بين كثير مِنَ الأشكال حتّى أصبَح للشَّكلِ الواحِدِ أكثر من مصطلَح ، و أصبحَ المصطلحُ الواحدُ يضمُّ أكثرَ من شَكْلٍ ، بل إنَّ كثيرًا من الأشكالِ يمكِنُ نقلُها إلى علمِ البيانِ أو علم المعاني ، وقد بدأ السَّكّاكي ذلك عندما نقل (الالتفات) إلى (علم المعاني) .

الهوامش

الفصل الأول

(١) أبو يعقوب السّكّاكي : مفتاح العلوم . بيروت ، دار الكتب العلمية . ص ٣ .

(٢) محمد عبد المطلب : جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم . القاهرة . الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان ، ١٩٩٥ . ص ٨٠ .

(٣) هنريش بليت : البلاغة والأسلوبية ، ترجمة محمَّد العمري . الدار البيضاء ، منشورات سال ، ١٩٨٩ . ص ١٣ .

(٤) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، تصحيح السيد محمد رشيد رضا . بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٧٨ . ص ٢٠ - ٢١ .

(٥) السّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٤٧ .

(٦) المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

(٧) المصدر السابق ، ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٩) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(١٠) القاضي الجرجاني : الوساطة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي . القاهرة ، عيسى الحلبي ، ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(١١) الرُّمّاني : النّكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرُّماني والخطابي وعبد القاهر) ، تحقيق محمد خلف الله و محمد زغلول سلام . ط ٢ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨ ، ص ٧٥ .

(١٢) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، نسخة السيد رشيد رضا . بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٧٨ . ص ١٣٠ - ١٣٢ .

(١٣) العلوي : الطِّراز . القاهرة ، المقتطف ، ١٩١٤ . ج ١ ، ص ٢٨٠ .

(١٤) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

الفصل الثاني

(١) العلوي : الطراز . مصر ، المقتطف ، ١٩١٤ . ج ١ ، ص ١٢ .

(٢) المصدر السابق . ج١ ، ص ١٤ .

(٣) انظر السبكي : عروس الأفراح ، (ضمن شروح التَّلخيص) . مصر ، عيسى الحلبي ، ١٩٣٧ . ج ١ ، ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) ابن الأثير : المثل السّائر ، تحقيق أحمد الحوفي و بدوي طبانة . القاهرة ، نهضة مصر . ج ٣ ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٥) العلوي : الطِّراز . ج ١ ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٦) المصدر السابق . ج ١ ، ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(٧) التنوخي : الأقصى القريب . مصر ، مطبعة السّعادة ، ١٣٢٧ هـ . ص ٣٧ .

(٨) ابن الأثير : المثل السائر . ج ١ ، ص ٢٦٤ - ٢٦٦ .

(٩) ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار . بيروت ، عالم الكتب ، ١٩٨٣ . ج ٢ ، ص ١٥٢ .

(١٠) ابن فارس : الصاحبي ، تحقيق السيد أحمد صقر . القاهرة ، عيسى الحلبي ، ١٩٧٧ . ص ١٢٢ .

(١١) المصدر السابق ، ص ٤٤٥ .

(١٢) ابن الأثير : المثل السائر . ج ١ ، ص ٢٦٨ .

(١٣) العلوي : الطراز . ج ١ ، ص ١١٠ .

(١٤) ابن قتيبة الدينوري : عيون الأخبار . القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٢٨ . ج ٢ ، ص ١٦٠ .

(١٥) الجاحظ : البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هارون . القاهرة ، لجنة التَّأليف

والتَّرجمة والنشر ، ١٩٤٨ . ج ١ ، ص ١٤٤ .

(١٦) ابن سنان الخفاجي : سر الفصاحة ، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي . القاهرة ، ١٩٦٩ . ص ٥٩ .

(١٧) ابن الأثير : المثل السّائر . ج ٣ ، ص ٢٢٨ - ٢٣٧ .

(١٨) القاضي الجرجاني : الوساطة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي . القاهرة ، عيسى الحلبي ، ١٩٦٦ . ص ١٦ .

(١٩) المصدر السابق ، ص ١٧ ، ١٨ .

(٢٠) المصدر السابق ، ص ١٨ .

(٢١) ابن الأثير : المثل السّائر . ج ١ ، ص ٢٤٠ .

(٢٢) الباقلاني : إعجاز القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣ . ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٢٣) الجاحظ : البيان والتبيين . ج ١ ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٢٤) ابن رشيق : العمدة . القاهرة ، مطبعة هندية ، ١٩٢٥ . ج ١ ، ص ٥٨ .

(٢٥) ابن سنان : سر الفصاحة ، ص ٦٩ - ٧٠ .

(٢٦) الزَّركشي : البرهان في علوم القرآن ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . بيروت ، دار المعرفة . ج ١ ، ص ٣٩٧ .

(٢٧) ابن سنان :سر الفصاحة ، ص ٧٢ .

(٢٨) ابن الأثير : المثل السّائر . ج ١ ، ص ٤١٠ ، ٤١١ .

(٢٩) القاضي الجرجاني : الوساطة ، ص ٤٥٢ .

(٣٠) المصدر السابق ، ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

(٣١) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون . بيروت ، دار القلم ، ١٩٦٦ . ج ١ ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣٢) أبو هلال العسكري : الصناعتين . القاهرة ، صبيح ، ص ١٥٤ .

(٣٣) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٣٦ .

(٣٤) المصدر السابق ، ص ٣٦١ .

(٣٥) المصدر السابق ، ص ١١٧ ، ١١٩ .

(٣٦) المصدر السابق ، ص ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٣٧) الجاحظ : البيان والتبيين . ج ١ ، ص ٦٥ .

(٣٨) المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٣٩) ابن سنان : سر الفصاحة ، ص ٨٧ .

(٤٠) ابن الأثير : المثل السائر . ج ١ ، ص ٤٠١ .

(٤١) ابن سنان : سر الفصاحة ، ص ٩٦ .

(٤٢) المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٤٣) ابن الأثير : المثل السائر . ج ١ ، ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

(٤٤) الجاحظ : البيان والتبيين . ج ١ ، ص ١٠٤ .

(٤٥) ابن فارس : الصاحبي ، تحقيق السيد أحمد صقر . القاهرة ، عيسى الحلبي ، ١٩٧٧ . ص ٦٦ - ٧٥ . وصواب الإنشاد :

وقاتِمُ الأعماقِ خاوي المُخْتَـرَق   مشتبه الأعْلامِ لَمّاع الخفـق
يكل وفد الرّيح من حيثُ انْخَـرَق   شأز بِمَنْ عوّه جذب المُنْطَلَـق

وبعد ذلك بأربعة أبيات :

تنشطته كل مغلاة الوهق   مضبورة قرواء هرجاب فنق

(٤٦) من قول الرّاجز : الغَمَرَاتُ ثُمَّ يَنْجَلينَ   عَنّا وينْزِلْنَ بآخَرينَ

(٤٧) من نثر طلحة بن عبيد الله ، واللُّجّ : السّيف ، وقفي : أي قفاي .

(٤٨) ابن رشيق : العمدة . ج ٢ ، ص ٧٨ .

(٤٩) المصدر السابق . ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

(٥٠) أبو هلال العسكري : كتاب الصّناعتين ، ص ٣٤ .

(٥١) المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٥٢) ابن الأثير : سر الفصاحة ، ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٥٣) المصدر السابق ، ص ٦٧ ، ٦٨ .

(٥٤) أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين ، ص ٩٤ .

(٥٥) القاضي الجرجاني : الوساطة ، ص ١٠ - ١٥ .

(٥٦) القزويني: الإيضاح ، ضمن شروح التلخيص . القاهرة ، عيسى الحلبي ، ١٩٣٧ . ج ١ ، ص ١٢٥ .

الفصل الثالث

(١) محمد إبراهيم أبو سنة : ديوان أجراس المساء ، الأعمال الشعريَّة . القاهرة ، مدبولي ، ١٩٨٥ . ص ٣٠٦ .

(٢) فاروق شوشة : ديوان العيون المحترقة - الأعمال الشعرية الكاملة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣١ .

(٣) ديوان أحمد عبد المعطي حجازي . ط ٣ بيروت ، العودة ، ١٩٨٢ ، ص ١٥٧ .

(٤) حسن طلب : ديوان زمان الزبرجد . كتاب الغد ، ١٩٩٠ ، ص٧٧ .

(٥) محمد عفيفي مطر : ديوان رُباعِيَّة الفرح . رياض الريِّس للكتب والنَّشر ، ص ٦٨ .

(٦) رفعت سلام : إشراقات . القاهرة ، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥ .

(٧) محمد سليمان : ديوان سليمان الملك . القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص ٢٧ .

(٨) بدر توفيق : ديوان رماد العيون . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ص ١٢٥ .

(٩) حسن طلب : ديوان آية جيم . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ ، ص ٣٩ .

(١٠) حلمي سالم: ديوان دهاليزي والصيف ذو الوطء . لندن ، رياض الريِّس، ص ٦٣ .

الفصل الرابع

(١) محمد حماسة عبد اللطيف : الأنماط التحويليَّة في النَّحو العربيِّ . القاهرة ،

الخانجي ، ١٩٩٠ . ص ١١ ، ١٢ .

(٢) السّكّاكي : مفتاح العلوم . بيروت ، دار الكتب العلميّة . ص ٣ .

(٣) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، قراءة محمود شاكر . القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٤ . ص ٤١٢ .

(٤) العلوي : الطّراز . المقتطف ، ١٩١٤ . ج ١ ، ص ٦٨ .

(٥) الآمدي : الموازنة بين أبي تمّام والبحتري . القاهرة ، مكتبة صبيح ، ص٦٣ .

(٦) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، قراءة محمود شاكر . جدة ، دار المدني ، ١٩٩١ . ص ٤٣ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٤٣ .

الفصل الخامس

(١) السكاكي : مفتاح العلوم ، ص ٧٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٣) آل عمران ، ٤٤ .

(٤) الأنفال ، ٨ .

(٥) مريم ، ٢١ .

(٦) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٩٨ .

(٧) الجاحظ : البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التّأليف والتّرجمة والنشر ، ١٩٥٠ . ج ١ ، ص ٨٤ .

(٨) الفارابي : كتاب الحروف ، تحقيق محسن مهدي . بيروت ، دار المشرق ، ١٩٦٩ . ص ٦٧ .

(٩) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، تصحيح السيد محمد رشيد رضا . بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٠١ .

(١٠) الآمدي : الموازنة ، ص ١٢٥ .

(١١) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٢٥ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ٤٦ ، ٤٨ .

(١٣) ابن الأثير : المثل السائر ، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة . القاهرة ، نهضة مصر . ج ١ ، ص ٥٦ .

(١٤) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٤٣ .

(١٥) المصدر السابق ، ص ٨٧ ، ٧٨ .

(١٦) ابن طباطبا العلوي : عيار الشعر ، تحقيق عباس عبد الستار . بيروت ، دار الكتب العلمية ، ص ١١ .

(١٧) المصدر السابق .

(١٨) ابن الأثير : المثل السائر . ج ٣ ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(١٩) المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

(٢٠) ابن فارس : الصاحبي ، تحقيق السيد أحمد صقر . القاهرة ، عيسى الحلبي ، ١٩٧٧ . ص ٨٧ .

(٢١) السّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ٤ .

(٢٢) العلوي : الطراز . ج ١ ، ص ١٨٧ - ١٩٦ .

(٢٣) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٢٦٢ - ٢٦٤ .

(٢٤) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، نسخة السيد محمد رشيد رضا . بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٧٨ . ص ٢٣٥ .

(٢٥) المصدر السابق ، ص ١٣١ .

(٢٦) المصدر السابق ، ص ١٣١ .

(٢٧) محمد عبد المطلب : قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني . القاهرة ، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان ، ١٩٩٥ . ص ٦٥ ، ٦٦ .

الفصل السادس

(١) السّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ٧٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٣) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٢٦٥ .

(٤) السَّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٤١ .

(٥) السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٣ ، ص ٢٦١ .

(٦) السَّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٤٠ .

(٧) السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٣ ، ص ٢٧٨ .

(٨) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح ، ضمن شروح التلخيص . ج ٣ ، ص ٢٨٣ .

(٩) ابن الأثير : المثل السّائر ، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة . القاهرة ، نهضة مصر . ج ٢ ، ص ٧١ .

(١٠) حاشية الدسوقي - ضمن شروح التّلخيص . القاهرة ، عيسى الحلبي ، ١٩٣٧ . ج ٣ ، ص ٢٩١ .

(١١) العلوي : الطراز . ج ١ ، ص ٢٦٣ .

(١٢) السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٣ ، ص ٣٠٦ .

(١٣) ابن طباطبا العلوي : عيار الشعر ، تحقيق عباس عبد الستار . بيروت ، دار الكتب العلميَّة ، ص ١٦ ، ١٧ .

(١٤) أحمد عبد المعطي حجازي : ديوان أشجار الإسمنت . القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٩ . ص ٢٠ .

(١٥) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح . ج ٣ ، ص ٣١٨ .

(١٦) ابن الأثير : المثل السّائر . ج ٢ ، ص ١٣٠ .

(١٧) بهاء الدين السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٣ ، ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(١٨) المصدر السابق . ج ٣ ، ص ٤٧١ - ٤٧٣ .

(١٩) حسن طلب : ديوان زمان الزّبرجد . كتاب الغد ١٤ ، ١٩٨٩ . ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢٠) فاروق شوشة : يقول الدَّم العربي . الوطن العربي للنَّشر والتَّوزيع ، ١٩٨٩ ، ص ١٧ .

(٢١) محمد إبراهيم أبو سنة : ديوان مرايا النَّهار البعيد . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ . ص ٢٤ .

(٢٢) بدر توفيق : ديوان اليمامة الخضراء . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص ١٥٨ .

(٢٣) عبد العزيز المقالح : ديوان أوراق الجسد العائد من الموت . بيروت ، دار الآداب ، ١٩٨٦ ، ص ٥ ، ٦ .

(٢٤) ابن الأثير : المثل السّائر . ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

(٢٥) محمد عفيفي مطر : ديوان رباعيّة الفرح . لندن ، رياض الريّس للكتب والنشر . ص ٦٠ .

(٢٦) محمد عيد إبراهيم : ديوان قبر لينقض ، ١٩٩١ . ص ١٩ ، ٢٠ .

(٢٧) حلمي سالم : دهاليزي والصَّيف ذو الوطء . لندن ، رياض الرّيس لِلْكُتُب والنَّشر . ص ٢٧ .

(٢٨) ابن الأثير : المثل السائر . ج ٢ ، ص ١٥٨ - ١٦٠ .

(٢٩) العلوي : الطراز . ج ١ ، ص ٥٢ .

(٣٠) المصدر السابق ، ص ٥١ - ٥٦ .

(٣١) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، ص ٣٠٤ .

(٣٢) ابن الأثير : المثل السائر . ج ١ ، ص ٦١ .

(٣٣) بهاء الدين السبكي : عروس الأفراح . ج ٤ ، ص ٣٦ - ٤٢ ؛ والعلوي : الطراز . ج ١ ، ص ٦٩ - ٧٣ .

(٣٤) السّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٥٦ .

(٣٥) العلوي : الطراز . ج ١ ، ص ٢٠٢ .

(٣٦) المصدر السابق . ج ١ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٩ .

(٣٧) بهاء الدين السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٤ ، ص ١٠٨ - ١٢٠ .

(٣٨) السّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٧٠ .

(٣٩) ابن الأثير : المثل السائر . ج ٣ ، ص ٥٥ .

(٤٠) عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٤١) انظر في مجموع هذه التعاريف : الطراز . ج ١ ، ص ٣٦٦ - ٣٧٣ .

(٤٢) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح . ج ٤ ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٤٣) بهاء الدين السبكي : عروس الأفراح . ج ٤ ، ص ٢٥٨ .

(٤٤) ابن الأثير : المثل السّائر . ج ٣ ، ص ٥٦ .

(٤٥) صلاح عبد الصبور : النّاس في بلادي . ط ٧ القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٦ . ص ٤٨ .

(٤٦) ابن الأثير : المثل السائر . ج ٣ ، ص ٥٨ ، ٥٩ .

الفصل السابع

(١) السكاكي : مفتاح العلوم ، ص ٧٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١١١ .

(٥) المصدر السابق ، ص ١١١ ، ١١٢ .

(٦) المصدر السابق ، ص ١١٢ .

(٧) السُّبكي : عروس الأفراح . ج ١ ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٨) المصدر السابق . ج ١ ، ص ١٩١ .

(٩) المصدر السابق . ج ١ ، ص ٢٧٧ .

(١٠) محمد بن علي الجرجاني : الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، تحقيق عبد القادر حسين . القاهرة ، دار نهضة مصر للطِّباعة والنَّشر ، ١٩٨٢ . ص ٣٣ .

(١١) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ١٧٠ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

(١٣) السُّبكي : عروس الأفراح . ج ١ ، ص ٢٨٢ .

(١٤) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح . ج ١ ، ص ٢٨٧ .

(١٥) ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار . ط ٢ بيروت ، عالم

الكتب ، ١٩٨٣ . ج ٢ ، ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(١٦) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(١٧) المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(١٨) المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

(١٩) المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(٢٠) محمد عبد المطلب : البلاغة والأسلوبية . القاهرة ، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان ، ١٩٩٤ ، ص ٢٦٦ .

(٢١) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢٢) المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

(٢٣) المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

(٢٤) المصدر السابق ، ص ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢٥) حاشية الدسوقي (ضمن شروح التّلخيص) . ج ٢ ، ص ١٨٦ .

(٢٦) بهاء الدّين السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٢ ، ص ١٨٧ .

(٢٧) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٢٨) المصدر السابق ، ص ٣٣٧ ؛ السّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٢٦ .

(٢٩) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٣٠) بهاء الدين السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٢ ، ص ١٩١ .

(٣١) السّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٣٢) المصدر السابق ، ص ١٣١ .

(٣٣) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح . ج ٢ ، ص ٢٤٠ .

(٣٤) المصدر السابق . ج ٢ ، ص ٢٤١ .

(٣٥) المصدر السابق . ج ٢ ، ص ٢٤٥ .

(٣٦) السّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٣٢ .

(٣٧) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ١١١ .

(٣٨) السّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٣٣ .

(٣٩) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح . ج ٢ ، ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٤٠) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح . ج ٢ ، ص ٣٠٩ .

(٤١) بهاء الدين السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٢ ، ص ٣٢٤ .

(٤٢) حاشية الدسوقي على شرح السَّعد (ضمن شروح التَّلخيص) . ج ٢ ، ص ٣٢٦ .

(٤٣) السّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٤٤) حاشية الدسوقي . ج ٢ ، ص ٣٢٨ .

(٤٥) أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين ، ص ٤٩٧ .

(٤٦) ابن جنّي : اللمع ، تحقيق حسين محمد شرف ، ١٩٧٩ . ص ١٧٧ - ١٨٣ .

(٤٧) السّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٠٨ وما بعدها .

(٤٨) العلوي : الطِّراز . ج ٢ ، ص ٤٧ ، ٥٢ .

(٤٩) بهاء الدين السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٣ ، ص ٦ ، ٧ .

(٥٠) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٢٣٠ .

(٥١) المصدر السابق ، ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٥٢) السّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٠٨ .

(٥٣) بهاء الدين السبكي : عروس الأفراح . ج ٣ ، ص ٤٢ .

(٥٤) حاشية الدسوقي . ج ٣ ، ص ٢٧ .

(٥٥) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٢٥٥ .

(٥٦) حاشية الدسوقي . ج ٣ ، ص ١١ .

(٥٧) العلوي : الطِّراز . ج٢ ، ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٥٨) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٢٣٨ .

(٥٩) المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

(٦٠) ابن الأثير : المثل السائر ، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة . القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٦٠ . ج ٢ ، ص ٣٦٩ .

(٦١) أبو هلال العسكري :كتاب الصناعتين ، تحقيق مفيد قميحة . ط ٢ بيروت ، دار الكتب العلميّة ، ١٩٨٤ . ص ١٩٣ .

(٦٢) المصدر السابق ، ص ٢١٠ .

(٦٣) المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

(٦٤) السكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٢٠ .

(٦٥) أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين ، ص ١٩٩ .

(٦٦) السبكي : عروس الأفراح . ج ٣ ، ص ١٧٠ .

(٦٧) السكّاكي :مفتاح العلوم ، ص ٧٠ .

(٦٨) السبكي : عروس الأفراح . ج ٣ ، ص ١٧٢ .

(٦٩) ابن الأثير : المثل السائر .ج ٢ ، ص ٢٧٦ .

(٧٠) المصدر السابق . ج ٢ ، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٧١) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ١٥٤ .

(٧٢) المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

(٧٣) انظر في رصد هذه الأقسام : ابن الأثير : المثل السائر . ج ٢ ، ص ٣٣٣ - ٣٥٤ .

(٧٤) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٢٦١ .

(٧٥) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، قراءة محمود شاكر . جدة ، دار المدني ، ١٩٩١ . ص ٤١٨ - ٤٢٠ .

(٧٦) الرماني : النكت (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) . ط ٢ القاهرة ، دار المعارف . ص ٨٠ .

(٧٧) حازم القرطاجني : منهاج البلغاء ، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة . دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٦ . ص ٦٥ .

(٧٨) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

(٧٩) ابن الأثير : المثل السائر . ج ٢ ، ص ٣٦٤ .

(٨٠) بهاء الدين السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٣ ، ص ٢١٠ ، ٢١١ .

الفصل الثامن

(١) ابن منظور : لسان العرب . مادة (بدع) . القاهرة ، دار المعارف . ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) ابن سنان الخفاجي : سر الفصاحة ، ص ٢٧١ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٧١ .

(٤) ابن رشيق : العمدة . ج ١ ، ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٥) القاضي الجرجاني : الوساطة ، ص ٣٤ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٧) السكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٨٢ .

(٨) القزويني : الإيضاح - ضمن شروح التلخيص . ج ٤ ، ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٩) التنوخي : الأقصى القريب ، ص ٩٢ .

(١٠) العلوي : الطراز . ج ٢ ، ص ٣٧٧ .

(١١) السكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١١٠ .

(١٢) ديوان حافظ إبراهيم ، ضبط أحمد أمين وآخرين . القاهرة ، دار الكتب المصريّة ، ١٩٣٧ . ص ١٠٥ .

(١٣) ابن الأثير : المثل السائر . ج ٣ ، ص ١٤٣ .

(١٤) العلوي : الطّراز . ج ٢ ، ص ٣٨٥ .

(١٥) السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٤ ، ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(١٦) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح . ج ٤ ، ص ٢٩٢ .

(١٧) المصدر السابق . ج ٤ ، ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(١٨) أحمد الشّهاوي : ديوان الأحاديث ، السِّفر الأوّل . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١ . ص ٨٨ .

(١٩) عبد الله الخشرمي : ذاكرة لأسئلة النوارس . جدة ، النادي الأدبي الثّقافي ، ١٩٩٠ ، ص ٨٢ .

(٢٠) حازم القرطاجني : منهاج البلغاء ، ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

(٢١) ابن أبي الإصبع : بديع القرآن ، تحقيق حفني محمد شرف . القاهرة ، مكتبة

نهضة مصر ، ١٩٥٧ . ص ٢٣٠ .

(٢٢) ابن معصوم : أنوار الربيع . النجف ، ١٩٦٩ . ج ٣ ، ص ٥٠ .

(٢٣) ابن رشيق : العمدة . ج ٢ ، ص ٢ .

(٢٤) ابن أبي الإصبع : بديع القرآن ، ص ٩٦ .

(٢٥) حاشية الدسوقي . ج ٤ ، ص ٤٣٣ .

(٢٦) بهاء الدين السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٤ ، ص ٤٣٥ .

(٢٧) ابن رشيق : العمدة . ج ٢ ، ص ٤ .

(٢٨) أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين ، ص ٤٦٦ - ٤٦٨ .

(٢٩) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، ص ١٢ .

(٣٠) المصدر السابق ، ص ١٣ .

(٣١) بهاء الدين السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٤ ، ص ٤١٣ .

(٣٢) القزويني : الإيضاح ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٣٣) العلوي : الطراز . ج ٢ ، ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

(٣٤) التنوخي : الأقصى القريب ، ص ٩١ .

(٣٥) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح . ج ٤ ، ص ٣١٠ .

(٣٦) السَّكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٤٠ .

(٣٧) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح . ج ٤ ، ص ٤٠٩ .

(٣٨) القزويني : الإيضاح . ج ٤ ، ص ٣١٨ .

(٣٩) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح . ج ٤ ، ص ٣١٩ .

(٤٠) المصدر السابق . ج ٤ ، ص ٣٢٠ .

(٤١) فخر الدين الرازي : نهاية الإيجاز . القاهرة ، الآداب ، ١٣١٧ هـ . ص ١١٣ .

(٤٢) أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين ، ص ٤٥٢ .

(٤٣) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح . ج ٤ ، ص ٣٠٢ .

(٤٤) المصدر السابق . ج ٤ ، ص ٢٩٢ .

(٤٥) محمد آدم : هكذا عن حقيقة ا لكائن وعزلته أيضا . القاهرة ، ١٩٩٥ .

ص ٧٠ .

(٤٦) ابن الأثير : المثل السائر . ج ٣ ، ص ٢٠٦ .

(٤٧) عبد المنعم عواد يوسف : وكما يموت الناس مات . نصوص ٩٠ ، ١٩٩٥ . ص ١١٠ .

(٤٨) فاروق جويدة : ويبقى الحب . القاهرة ، دار غريب . ص ١٠ ، ١١ .

(٤٩) بهاء الدين السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٣ ، ص ٢٣٠ .

(٥٠) المصدر السابق . ج ٤ ، ص ٣٨٦ - ٣٩٦ .

(٥١) انظر : ابن الأثير : المثل السائر . ج ٢ ، ص ١٧٠ ؛ و السكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ٨٦ ؛ والتّنوخي : الأقصى القريب ، ص ٤٥ ؛ والخطيب القزويني : الإيضاح ، ص ٢٥٢ .

(٥٢) ابن الأثير : المثل السائر . ج ٢ ، ص ١٧٤ .

(٥٣) قدامة بن جعفر : نقد الشعر ، تحقيق كمال مصطفى . القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٧٩ . ص ١٧ ، ١٦٢ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ٤٠ .

(٥٤) بهاء الدين السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٤ ، ص ٤٤٩ .

(٥٥) المصدر السابق . ج ٤ ، ص ٤٤٥ .

(٥٦) أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين ، ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ .

(٥٧) بدر الدين بن مالك : المصباح . القاهرة ، المطبعة الخيريَّة ، ١٣٤١ . ص ٥٦ .

(٥٨) بهاء الدين السُّبكي : عروس الأفراح . ج ٤ ، ص ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

(٥٩) محمد عبد المطلب : بناء الأسلوب في شعر الحداثة . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٣ . ص ٣٦٥ .

(٦٠) ابن الأثير : المثل السائر . ج ١ ، ص ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٦١) العلوي : الطراز . ج ٢ ، ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٦٢) ابو هلال العسكري : كتاب الصناعتين ، ص ٤٨٠ .

(٦٣) ابن الأثير : المثل السائر . ج ١ ، ص ٣٣٨ .

(٦٤) المصدر السابق . ج ١ ، ص ٣٣٨ وما بعدها .

(٦٥) محمد عبد المطلب : بناء الأسلوب في شعر الحداثة ، ص ٣٧٠ - ٣٧٤ .

(٦٦) السكّاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٨٢ .

المصادر والمراجع

ابن أبي الإصبع المصري : بديع القرآن ، تحقيق حفني محمد شرف . مكتبة نهضة مصر ، ١٩٥٧ .

ابن الأثير : المثل السائر ، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة . القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٦٠ .

ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار . بيروت ، عالم الكتب ، ١٩٨٣ .

ابن جني : اللمع ، تحقيق حسين محمد شرف . القاهرة ، ١٩٧٩ .

ابن رشيق : العمدة . القاهرة ، مطبعة هندية ، ١٩٢٥ .

ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة ، تصحيح عبد المتعال الصعيدي . القاهرة، صبيح ، ١٩٦٩ .

ابن طباطبا العلوي : عيار الشعر ، تحقيق عباس عبد الستار . بيروت ، دار الكتب العلمية .

ابن فارس : الصاحبي ، تحقيق السيد أحمد صقر . القاهرة ، عيسى الحلبي ، ١٩٧٧ .

ابن معصوم : أنوار الربيع . القاهرة ، النجف ، ١٩٦٩ .

ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح ؛ ضمن شروح التلخيص . القاهرة ،عيسى الحلبي ، ١٩٣٧ .

أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين ، تحقيق مفيد قميحة . بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٤ .

الآمدي : الموازنة . القاهرة ، مطبعة صبيح .

الباقلاني : إعجاز القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣ .

بدر الدين بن مالك : المصباح في علم المعاني والبديع . القاهرة ، المطبعة الخيرية ، ١٣٤١ هـ .

بليت ، هنريش: البلاغة والأسلوبية ، ترجمة محمد العمري . منشورات سال ،

. ١٩٨٩

التنوخي : **الأقصى القريب** . **القاهرة** ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٧ هـ .

الجاحظ : **البيان والتبيين** ، تحقيق عبد السلام هارون . القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٨ .

حازم القرطاجني : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة . دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٦ .

حاشية الدسوقي ؛ ضمن شروح التلخيص . القاهرة ، عيسى الحلبي ، ١٩٣٧ .

الرازي ، **فخر الدين** : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز . القاهرة ، مكتبة الآداب ، ١٣١٧ هـ .

الرماني : النكت في إعجاز القرآن ؛ ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر ، تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام . ط ٢ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨ .

الزركشي : البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . بيروت ، دار المعرفة .

السبكي ، **بهاء الدين** : عروس الأفراح ؛ ضمن شروح التلخيص . القاهرة ، عيسى الحلبي ، ١٩٣٧ .

السكاكي : مفتاح العلوم . بيروت ، دار الكتب العلمية .

سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون . بيروت ، دار القلم ، ١٩٦٦ .

عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، قراءة محمود محمد شاكر . القاهرة ، الخانجي ، ١٩٨٤ .

عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، قراءة محمود محمد شاكر . جدة ، دار المدني ، ١٩٩١ .

الفارابي : كتاب الحروف ، تحقيق محسن مهدي . بيروت ، دار المشرق ، ١٩٦٩ .

القاضي الجرجاني : الوساطة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي . القاهرة ، عيسى الحلبي .

قدامة بن جعفر : نقد الشعر ، تحقيق كمال مصطفى . القاهرة ، مكتبة الخانجي ،

. ١٩٧٩

القزويني : الإيضاح ؛ ضمن شروح التلخيص . القاهرة ، عيسى الحلبي ، ١٩٣٧ .

محمد بن علي الجرجاني : الإشارات والتنبيهات ، تحقيق عبد القادر حسين . القاهرة ، نهضة مصر ، ١٩٨٢ .

محمد حماسة عبد اللطيف : الأنماط التحويلية في النحو العربي . القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٠ .

محمد عبد المطلب : البلاغة والأسلوبية . القاهرة ، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان ، ١٩٩٤ .

محمد عبد المطلب : جدلية الإفراد والتركيب . القاهرة ، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان ، ١٩٩٥ .

محمد عبد المطلب : قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني .القاهرة ، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان ، ١٩٩٥ .

يحيى العلوي : الطراز . القاهرة، المقتطف ، ١٩١٤ .

دواوين الشعر

أحمد سويلم : الشوق في مدائن العشق . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

أحمد الشهاوي : الأحاديث ؛ السفر الثاني . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١ .

أحمد عبد المعطي حجازي : أشجار الإسمنت .القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٩ .

أحمد عبد المعطي حجازي : ديوانه . ط ٣ بيروت ، دار العودة ، ١٩٨٢ .

بدر توفيق : رماد العيون . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

بدر توفيق : اليمامة الخضراء . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ .

حافظ إبراهيم : ديوانه ، ضبط أحمد أمين وآخرين . القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٣٧ .

حسن طلب : آية جيم .القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ .

حسن طلب : زمان الزبرجد . كتاب الغد ، ١٩٩٠ .

حلمي سالم : دهاليزي والصيف ذو الوطء . لندن ، رياض الريس للكتب والنشر .

رفعت سلام : إشراقات . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ .

صلاح عبد الصبور : الناس في بلادي . ط ٧ القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٦ .

عبد الله الخشرمي : ذاكرة لأسئلة النوارس . جدة ، النادي الأدبي الثقافي ، ١٩٩٠ .

عبد العزيز المقالح : أوراق الجسد العائد من الموت . القاهرة ، دار الآداب ، ١٩٨٦ .

عبد المنعم عواد يوسف : وكما يموت الناس مات . نصوص ٩٠ ، ١٩٩٥ .

فاروق جويدة : ويبقى الحب . القاهرة ، دار غريب .

فاروق شوشة : العيون المحترقة (ضمن الأعمال الشعرية الكاملة) . ١٩٨٥ .

فاروق شوشة : يقول الدم العربي . الوطن العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ .

محمد آدم : هكذا عن حقيقة الكائن وعزلته أيضا . القاهرة ، ١٩٩٥ .

محمد إبراهيم أبو سنة : أجراس المساء (ضمن الأعمال الشعرية) . ١٩٨٥ .

محمد إبراهيم أبو سنة : مرايا النهار البعيد . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

محمد سليمان : سليمان الملك . القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ١٩٩٠ .

محمد عفيفي مطر : رباعية الفرح . لندن ، رياض الريس للكتب والنشر .

محمد عيد إبراهيم : قبر لينقض . القاهرة ، ١٩٩٠ .

هذا الكِتاب

يتناول عرض البلاغة العربية القديمة من منظور جديد ليربطها بالدراسات التحويلية الحديثة، ويجريها تطبيقيا على النماذج الشعرية الحديثة لإثبات صلاحية الدرس القديم للتعامل مع النص الجديد.

أدبيات

١– الأدب المقارن
٢– أدب الرحلة
٣– المدائح النبوية
٤– أدب السيرة الذاتية
٥– الأدب الفكاهي
٦– فن الترجمة
... ١٥– الفكاهة عند نجيب محفوظ
١٦– أدب السيرة الشعبية
١٧– نظرية الدراما الإغريقية
١٨– البلاغة والأسلوبية
١٩– جدلية الإفراد والتركيب
٢٠– قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني
٢١– الصورة الأدبية في القرآن الكريم
٢٢– بلاغة الخطاب وعلم النص
٢٣– الخيال: مفهوماته و وظائفه
٢٤– في النثر العربي
٢٥– الرواية اليونانية القديمة
٢٦– فن القصة عند عبد الحليم عبد الله
٢٧– المصطلحات الأدبية الحديثة
٢٨– موسوعة الإبداع الأدبي
٢٩– فنون الأدب العالمي
٣٠– أصول النقد الأدبي
٣١– سوانح وآراء في الأدب والأدباء
٣٢– الترجمة الأدبية بين النظرية والتطبيق
٣٣– أدب المقالة
٣٤– أدب الحكاية الشعبية
٣٥– النقد العربي التطبيقي
٣٦– التفسير العلمي للأدب
٣٧– فن المسرحية
٣٨– تقنيات الفن القصصي
٣٩– الأدب المقارن بين النظرية والتطبيق
٤٠– في أدب المرأة
٤١– القصة ديوان العرب
٤٢– المناظرة في الأدب العربي الإسلامي
٤٣– صورة الطفل في الرواية المصرية
٤٤– مبادئ تحليل النصوص الأدبية
٤٥– الرواية السياسية
٤٦– موسوعة النظريات الأدبية
٤٧– ثقافتنا في عصر العولمة

ترمي سلسلة « أدبيات »، في كل كتاب يصدر فيها، إلى معالجة موضوع أو قضية أدبية معالجة عامة شاملة يفيد منها القارئ العام والقارئ المتخصص. والسلسلة في مجموعها تمثل موسوعة أدبية متكاملة، ولا تقتصر في تناولها للموضوعات على الأدب العربي فحسب، بل تتجاوزه إلى الآداب غير العربية. والسلسلة وصفية، تعنى أساسا بتعريف القارئ بالموضوع، وتنأى عن الأحكام القاطعة في القضايا الأدبية الجدلية أو الحافلة بالخلافات.

الشركة المصرية العالمية للنشر
لونجمان
9 789771 602408